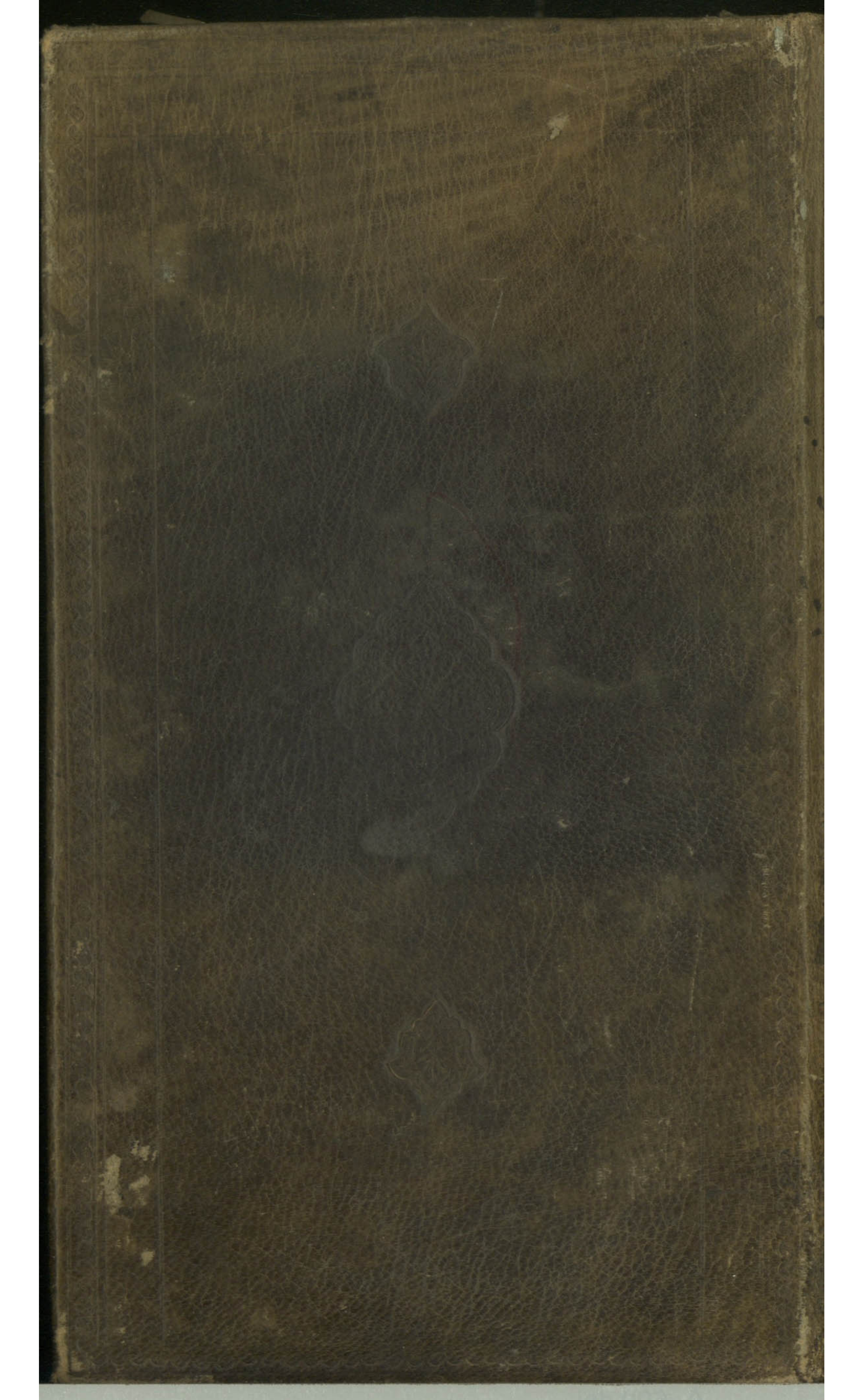
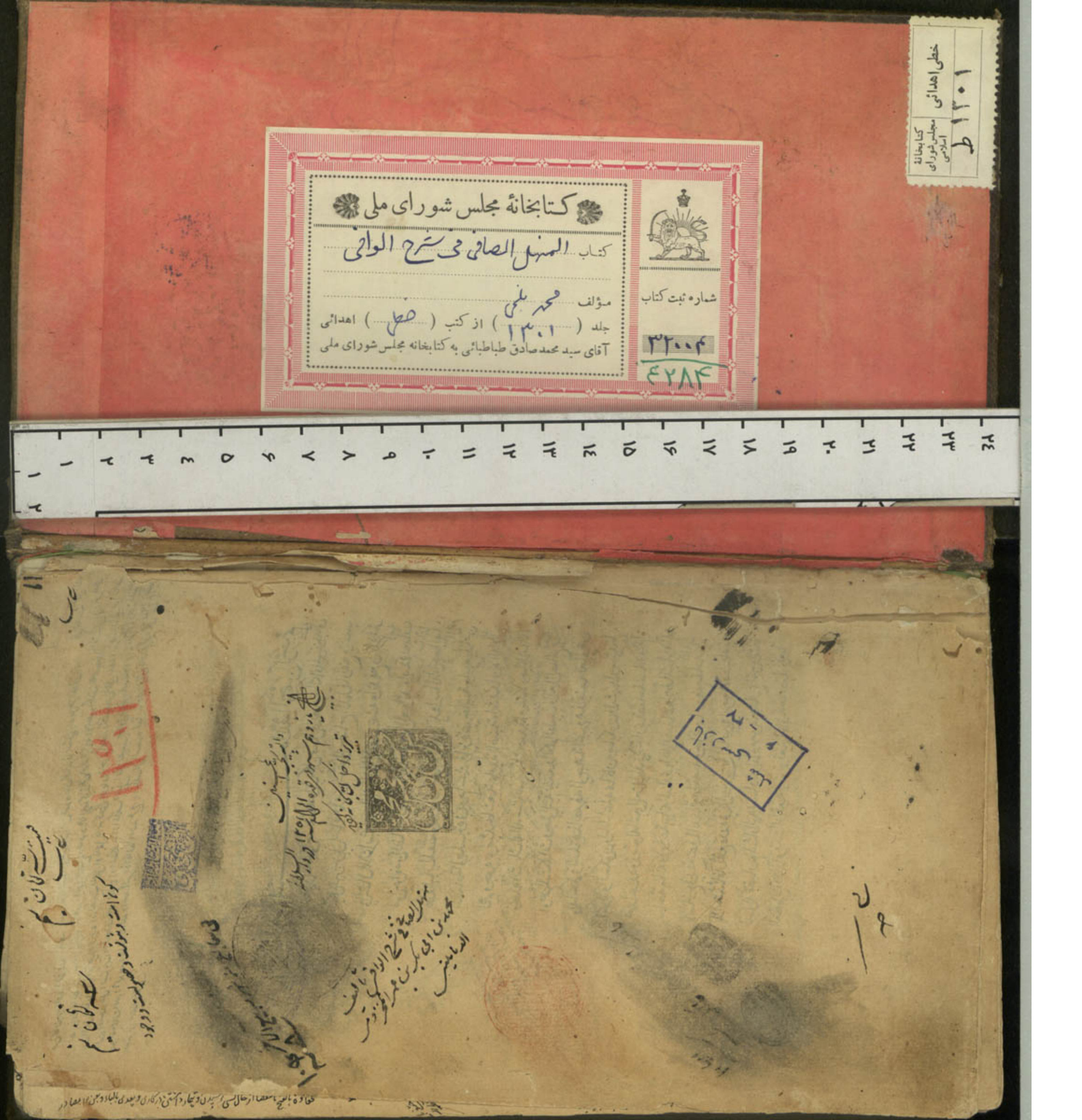



کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
کتاب المنهل الصافی فی شرح الوافی
مؤلف محمد بلخی
جلد (۱۳۰۱) از کتب (خطی) اهدائی
آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی
شماره ثبت کتاب
۳۲۰۰۴
۴۲۸۴
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
خطی اهدائی
۱۳۰۱ ط


کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
کتاب المنهل الصافی فی شرح الوافی
مؤلف محمد بلخی
جلد (۱۳۰۱) از کتب (خطی) اهدائی
آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی
شماره ثبت کتاب
۳۲۰۰۴
۴۲۸۴
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
خطی اهدائی
۱۳۰۱ ط

من كان يريد العزة اي الشرف والمنعة فلله العزة جميعا اي فليطلبها من عنده فان كلها له فاستغني بالدليل عن المدلول اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه بيان لما يطلب به العزة وهو التوحيد والعمل الصالح وصعودهما اليه مجاز عن قبوله اياهما او صعود الكتبة بصحيفتهما والمستكن في يرفعه للكلم فان العمل لا تقبل الا بالتوحيد ويؤيده انه نصب العمل او للعمل فانه يحقق الايمان ويقويه او لله وتخصيص العمل بهذا الشرف لما فيه من الكلفة وقيل يصعد على البنائين والمصعد هو الله تعالى او المتكلم به او الملك وقيل الكلم الطيب يتناول الذكر والدعاء وقراءة القرآن وعنه عليه السلام هو سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر اذا قالها العبد عرج بها الملك الى السماء فحيا بها وجه الرحمن فاذا لم يكن عمل صالح لم يقبل منه ١٢ بيضاوي

١

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على احسانه الموافي بكل جميل وانعامه الكامل المتوجه الى
بكل خير جزيل احمده حمد من خفض له جناح الذل فارتفع وانتصب
في السال للاعراب عن حمل التنافر المنصب عنه واندفع واشكره شكر
من اجراه من الطافه الكافية على اجمل العوائد وامده بعباب
ظفر بلباب المقصود وفاز بتسهيل الفوائد واساله ان يجعل امالنا
المضافة الى طلب بره في يوم الحشر غير خائبة وان يعيذنا من
لهم وجوه يومئذ خاشعة عاملة ناصبة واشهد ان لا اله الا الله
وحده لا شريك له اله تمت كلمة ربك صدقا وعدلا وجل كلامه الذي
اوضح المشكلات وجلى آية يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه
وله الحكم في الخلق هذا يصرفه الى جهة الخير وهذا يمنعه تعالى عن
الحركة والسكون واحاط علمه بما كان وما يكون واشهد ان سيدنا
محمدا عبده ورسوله النبي العربي الذي لا تجاري فصاحة لسانه ولا تباري
سماحة بنانه ولا براعة بيانه المنادي باعلى الصفات واجلها السالم لا تنا
لا تنازع في رفع محلها الذي اقسم الله به وجل قسما ورفع مقامه على الخلق
بلا استثناء فارتفع قدره في كل ارض وسما الماضي في امر مولاه مضيا
ليس له من مضارع المشار اليه بسادة ولد آدم من غير منازع المرجو الشفاعة
العظمى النافع اذا وقعت الواقعة ليس لوقعتها كاذبة خافضة رافعة

صلى

٢

صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الذين احسنوا تصريف الافعال والجمل
التبعية لاشرف متبوع ففازوا بالحظ العال صلوة يعظم موردها
ومصدرها ونعود بخيرات يحسن ظاهرها ومضمرها وسلم عليه وعليهم
اجمعين تسليما تاما بتركاته من الفضل ما هو اعز من الماء المعين
وبعد فيقول العبد الفقير الى المولى الغني محمد بن ابي بكر بن عمر المخزومي
الدماميني بلطفه الخفي واجراه على عوائده الحفي لما قدمت من الديار
المصرية الى الكجرات الهندية وخدمت لكثير من طلبتها اشتغالا بالمختصر
النحوي المسمى بالوافي وكلفنا بالتطلع الى ظهور ما اشكل من معناه
الخافي واخبروني انهم لم يقفوا له على شرح الى الآن ولا ظفروا بمن تفرغ
لتحرير ما هو به من مسائل هذا الفن ملآن وان قصارى حالهم فيه النظر
فيما رقم عليه من حواش تهلهل نسجها ونكب في كثير من المحال عن سواء
السبيل نهجها والتمسوا مني كتابة شرح شاف للصدر في حل معاقده
واف بالغرض من تحرير مقاصده فعاقني عن ذلك شغل البال ومنيته
به من الشجن والبلبال وفارقت تلك الديار قبل اجابتهم الى مطلوبهم
واسعافهم الى مرغوبهم ثم تراكى عزمي بعد السكون الى السفر والرحلة
الى احسن بلاد اجتلي صبح محاسنها الذي سفر فاني رايت كلمة الاجماع
منعقدة على تعظيم شانها والسنة الخلق ثالبة لفضائل امامها الاعلى
وسلطانها كاشف الكرب مولانا سلطان العجم والعرب ذي الصفات التي
يطابق على الشهادة بفضلها الخبر والعيان والذات التي صرح الله من كرمها
وعلمها البحرين يلتقيان والهمم السنية السرية والسيرة التي ذكر عدلها
السيرة العمرية وافعال حميدة المساعي واقوال تلاحظ وجوه الجوهر

واحوال يقول لسانها القلوب للرعايا كوني آمنة فلن تراعي وتمتعي بدولة
هذا السلطان الاعظم الذي شجو حساده وغيظ عداه ان يرى ويبصر
ويسمع وارع الامام العادل والشجاع الباسل ذي البنان المفضال
والجنان الذي يضعف عن قوته سائر الابطال اذا جاد فالغيث الوابل
في افراط هباته او جال فما الليث المشبل في وثباته وثباته في حال النجوى وباس
لم يزل للسرو الاعدا منه بسار فهب الالوف ولا يهاب الوفهم هال العدد
عليه والديباذ ذي المغازي التي تتلي ايات فتحها في المحافل والمشاهد
وتسند العوالي احاديثها منه نصره الله عن مقاتل ومجاهد والعلوم التي
تضم اصداف المسامع دررها وتطلع فكرته الشريفة في وجوه المسائل
غررها والاحداق التي اودع اللطف في سكناتها وحركاتها واربت على
لطافة النسيم فما كان له اعلل الا التقصير في محاكاتها والشهامة التي
تحدث بعجائبها مصادع الفرسان ينطق السيف بصدق اثباتها وما
السيف الا كاللسان ومصاحبة القيام بفريضة الجهاد في اعلا الدين وعماده
بلاد الاسلام بتخريب ديار الكفرة المعتدين واعزاز كلمة الايمان واذلال
عبدة الاوثان سل عنه وانطق به وانظر اليه تجد ملا المسامع والافواه
والمقل وقد استمر بالعدل نعمة الله عليه واحسن كما احسن الله اليه وامر
بالمعروف فانه من اهله ونهي عن المنكر كما انزه عن فعله وحل من السلطنة
العظمى محل الروح من الجسد وظهر مزايا الشجاعة فحلت شمس السعادة
منه ببرج الاسد واحسن رعاية السياسة في رعاياه وابدى نتائج التوفيق
من قضاياه وزن فعله بميزان العدل القويم وعرف طريق الهداية بمنهجه المستقيم
فلا ينصرف عن الفضل لما جابه من وزن الفعل والتعريف وناهيك بهما

سببين

سببين يدركهما المتامل اذا نظر في اسمه الشريف فهو الامام الذي
سارت الركبان باحاديث سيرته العظمى وتنوعت الالسنة في مدح مناقبه
الشريفة نثرا ونظما وختم الاكارم فتحلت العليا منه باشرف خاتم وختم
المكارم على نفسه الشريفة فهو في الحقيقة خاتم بالاعظم من حاتم وبهم
الغريب التارخ جنابه وختم بحماه الاعلى فلم يرض الا ان يكون الشهب
اطنابه وقرت عينه بذلك الحمى الشريف حيث نظر في خلاله وزاد عجبه
بما شاهده من عظمة هذا السلطان الاعظم وجلالة خلاله فما كان الخناصر
تحلت بالخواتم الا لانها تعقد عليه ولا كان العيون تزينت بالانوار
الا لانها تنظر اليه ولا كان الولدين فتحت افواههما الا لتقبل مدحها اله على
السنة الاقلام ولا كانها حزت بسوادها بياض الطروس الا لتبشير الى ان
الليالي والايام له من جملة الخدام لقلمهما ايده الله تعالى الى ان ابلغ بمجده
السما وارتفع حتى استدت يد الثريا لتديم الاشارة اليه والايما وتجاوز الغاية
حتى ود الفرقدان لو تمسكا باذياله وتمنى الهلال لو كان سرج جواده بل
اعني ليؤدي حق الخدمة لكلامه فما هبت الرياح الا خلنا ان السماء تنفست
الصعدا لعجزها عن رفعة امكانه ولا امطرت السحب الا حسبتها انها
بكت لقصورها في المشابهة لكرم بنانه ولا احمرت البروق الا خلتها انها
خجلت من شدة خفقانها وثبات جنانه ولا زمجرت الرعود الا قلت هذه
قعقعة سلاحه ولا ازهرت النجوم الا قلت هذه اسنة رماحه ولا
الشفق الاحمر الا قلت هذه دما عداه المسفوكة ولا لاحت المجرة الا قلت
هذه محجته البيضا المسلوكة ولا طلع البدر الا قلت هذا شخصه الشريف بين
كواكب جنده ولا بدا الصبح الا قلت الله اكبر هذا سيفه سل من غمده فهو سيد

سلاطين الزمان عن اخرهم واعظمهم الذي اذا ذكر بعض مفاخره تلاشت
جميع مفاخرهم مولانا امير المؤمنين وامام المسلمين وقبلة الاملين
المستنصر بالله الحنان المنان الواثق بالله المستعان ابو المغازي شهاب
الدنيا والدين السلطان في كل يوم لنا من مجده عجب وكل ليل
من ذكره لنا سمر سقى به الله دنيانا فاخصبها والعدل يفعل ما لا يفعل
المطر ما انصفت مجده نظام سيرته ان الذي سنّ وافوق الذي سطروا
جعل الله الممالك منظومة في سلك ملكه واقطار الارض جارية في حوزته
وملكه فاجمعت على الوفادة وعلى ابوابه الشريفة ومعالم معاليه المنيفة
وكنت هذا التاليف مشتملا على مباحث حسنة الايراد والاصدار بعد ما بذلت
جهد الطاقة في تصفيته من شوائب الاكدار وسميته بالمنهال الصافي في
شرح الوافي ومزجت عبارتي بعبارة الاصل فاعتدل مزاجهما وليست الكتب
شعار السواد فقام خطيبا بمحاسن هذا الكتاب واطلعت في ليالي السطور
نجوم معانيه هادية الى طرق الصواب ولم اترك من المتن فيما اظن عقدة
الا حللتها ولا منزلة تحتاج الى البيان الا حللتها وارتحلت به الى سيد سلاطين الارض
لبعيد منهم والقريب مؤملا ان يكرم وفادته فانه غريب بهذا الديار وهو
احق بالاكرام من الغريب راجيا ان تهب لي من مراحمه الشريفة نسيمات
القبول وان يقابل ايده الله كسري بما هو عليه من الجبر والخير مجبول وانا
اعتذر اولا الى الناظر في كتابي هذا عما يراه من خلل ويعثر عليه من زلل
باني فقير مزجي البضاعة غير معدود في رجال هذه الصناعة وثانيا بما انا
فيه من مقاساة كربة بعد كربة وما دفعت اليه بعد عن الوطن من ذل الغربة
مع ما رزيت به من مصائب جمة وخطوب مدلهمة تشتت الفكر وتبلد

والت

والت عليه الحزن وجددته ولكن حيث تشرفت بالحضور بهذه الحضرة
الشريفة فقد اسفر لي صبح النجاح وحيث صرت بهذا الافق الاعلى طرت فقد
الى اوكار المسرة وانا غير منقوض الجناح وبالله تعالى استعين في كل ورد
وصدر واياه اسال ان يسعدنا بنور التوفيق في كل نظر لا رب غيره ولا مامول
الا خيره وهذا اوان الشروع في المقصود فنقول نستعينا بالله الودود قال
المؤلف رحمه الله وعفي عنه بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي
بيده تصريف الاحوال ونحو كرهم مقصود ذوي ابتدا كتابه بالبسملة والحمد لله
لانه امر ذو بال فينبغي افتتاحه بهما فقد ورد في الحديث كل امر ذي بال
لم يبدا فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو اقطع وورد ايضا كل امر ذي بال
لم يبدا فيه بالحمد لله وفي رواية بحمد الله فهو اقطع لكن الاثر الابتدا بالبسملة
تيمنا بهما واقتدا بالكتاب العزيز وما عليه الاجماع ولانها مشتملة على
الصفتين المادحتين فالناطق بها حامد اذ الحمد البشري هو الثنا باللسان
على الجميل على جهة التعظيم فيكون في الابتدا بهما وفا بالحديثين واللام في
الحمد اما للاستغراق وافعال العباد مخلوقة لله عز وجل فيكون المحامد كلها
راجعة اليه او للجنس ولا يفوت الغرض من الاستغراق لان اختصاص حقيقة الحمد
بالله تعالى يستلزم اختصاص جميع المحامد به تعالى اذ لو ثبت فرد من الحمد لغيره
لكان جنسه ثابتا له في ضمنه فلا يكون الجنس مختصا به تعالى والمقدر خلافه
والمراد باليد ههنا القدرة والتصريف هو التقليب والتغيير والاحوال جمع الحال
بمعنى الشان والامر يذكر ويؤنث واضافة التصريف اليها من اضافة المصدر الى
المفعول ويحتمل ان يكون من اضافته الى الفاعل بنا على ان التصريف بمعنى التصرف
كالتبتيل بمعنى التبتل والنحو القصد والطريق وهو ههنا محتمل للامرين وعليهما

قيل التعريف صفة الله تعالى وصفاته ليست
بمقدورة له اللهم الا ان يقال يراد به
بالتعريف المصروف فيه
والتعرف
ه

فهو مبتدأ وخبره مقصد ذوي الآمال على ان المقصد مصدر ميمي فان اريد
بالنحو القصد فالمعنى قصد كرم الله سبحانه هو قصد اصحاب الآمال وان اريد
به الطريق فالمعنى طريق كرم الله عز وجل اي الطريق الموصل اليه هو قصد الآملين
وجعل الطريق نفس القصد مبالغة والاسناد مجازي كما صرح به الشيخ عبد القاهر
في قولها فانما هي اقبال وادبار وتقدير مضاف اي ذو مقصد ذوي الآمال متعين
لذلك الغرض وجعل هذا المصدر بمعنى المفعول لا يحسن لانه ميمي ولم يرد كذلك
الا نادرا نعم يمكن ضبط المقصد بكسر الصاد على انه اسم مكان فيصح الحمل الا انه
لكن تفوت المبالغة ويوجد في بعض النسخ ضبط نحو بالفتحة على انه ظرف مستقر
خبر عن المقصد وصحة ذلك تتوقف على ثبوت مثل هذا الاستعمال في نحو
ثبت ولا كلام والا فالقياس المنع لانه سوى الظروف المكانية المختصة كالطريق
والناحية والجهة فلا ينتصب على الظرفية بل لا بد من جره عند قصد معنى
او نحوها والآمال جمع الامل كفرس وهو الرجاء ولا يخفى ما في الكلام من براعة
الاستهلال حيث ابتدا الكتاب بما يناسب المقصود من ايراد بعض الالفاظ
الدائرة بين اهل الفن كالاحوال والنحو فان قلت فلم ذكر التصريف هنا ولا مدخل
له في براعة الاستهلال هذا مع انه قدم على المقصود بالذكر وهو النحو قلت المقصود
الاصلي من هذا الكتاب ذكر الاحكام النحوية ولكن قد استطرد فيه الى ذكر اشياء
يسيرة من التصريف كالكلام في تثنية الاسم وجمعه وصيغة المصدر سيما غير الثلاثي
وصيغة الامر وصيغة اسم الفاعل واسم المفعول وصفة المشبهة وحكم آخر
الفعل المعتل عند اتصال نون التاكيد به وربما حذف من الاجوف عند اتصالها
ايضا به وابدال النون الخفيفة الفا في الوقف وحذفها لالتقاء الساكنين ورد
ما حذف لاجلهما من حرف علة الى غير ذلك مما يبحث عنه في علم التصريف فاذن

له مدخل في الجملة بالنسبة الى براعة الاستهلال فذكر لهذا الغرض وقدم رعاية
لتقدم رتبته على النحو من حيث ان البحث في التصريف عن المفردات وفي النحو عن
المركبات وحكم كل حفض ورفع ونصب بما يليق القضا والحكم مترادفان فتخصيص
الاول بالحكم والثاني بالقضا من باب التفنن في العبارة وفي كلتا الفاصلتين
الطباق مع ما في الاولى من رعاية براعة الاستهلال والصلوة على من رفع لواء النبوة ونصب عليه قباب الفتوة
الصلوة في اللغة الدعاء بخير وتعديتها فعلها بعلى لتضمينه
معنى العطف وهي من الله الاحسان او ارادته ومن غيره طلب الاحسان و
اللواء بكسر اللام وبالمد معروف والنبوة اما بالهمزة ان اخذ النبي من النبأ
انباء عن الله عز وجل او انبى عنه فعيل بمعنى مفعل بالكسر على الاول كالبديع
مفعل بالفتح على الثاني كضمير وعليل واما بالواو الاصلية ان اخذ من النبوة
والنباوة وهي ما ارتفع من الارض لانه رفع وشرف على غيره وقد يكون هذا
اللواء المضاف الى النبوة اشير به الى حقيقي وهو لواء الحمد الذي يكون يوم
القيمة بيده عليه الصلوة والسلام وفيه يقول آدم ومن دونه تحت
لوائي الحديث ورفع هذا اللواء وان كانت في ذلك اليوم المستقبل لكنه محقق
الوقوع فعبر عنه بالماضي وفي بعض الحواشي ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية
شبه النبوة بالملك واثبت لها ما هو من لوازمه على سبيل التخييل ونصب
اي اقيم والقباب جمع قبة وتكون من بناء وغيره وتجمع ايضا على قبب والفتوة
الكرم وهذا من قبيل الكناية المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف كما في
البيت المشهور ان السماحة والمروة والندا في قبة ضربت على ابن الحشرج ولا
يخفى ما في رفع ونصب من مناسبة المقصود خير من مشى ومن ركب محمد بن
عبد الله بن عبد المطلب في الفاصلة الاولى الطباق باعتبار فعلي المشي والركوب وفي



الثانية الاطراد كما في قوله تعالى عليه الصلوة والسلام الكريم ابن الكريم
ابن الكريم ابن الكريم يوسف ابن يعقوب ابن اسحق ابن ابراهيم وفي كلام الصفي الحلي
في شرح بديعيته ما يوهم اختصاص هذا النوع من البديع بالشعر وفيه ان
ما لا يلزم وهو كسر الحرف الذي قبل الباء وعلى آله الذين صلاح الامور بهم
وصحبه الذين شادوا سكون الدين فيه آله صلى الله عليه وسلم هو بنو هاشم
وبنو عبد المطلب على المشهور من مذهب الامام مالك رحمه الله وهو اختيار
الشافعي واصحابه وقيل عترته وهم نسله ورهطه الادنون وقيل اتقيا امته
الاخير تدخل الصحابة وعلى الاولين انما يدخل منهم من شمله النسب المذكور و
الصلاح ضد الفساد والبركات جمع بركة وهي نما الخير وزيادته واهل بيته
الخاص على العام فعن عمرو بن سلمة لما نزلت هذه الآية انما يريد الله ليذهب
عنكم الرجس اهل البيت ويطهركم تطهيرا وذلك في بيت ام سلمة دعى النبي عليه
السلام عليا وحسنا وحسينا وفاطمة قال اللهم هؤلاء اهل بيتي فاذهب عنهم
الرجس وطهرهم تطهيرا وتناهي بلغ النهاية والمراد بسكون الدين استقراره
على سنن الحق وعدم اضطرابه بما يحصل فيه من شوائب البدع والحركات جمع
حركة وهي معروفة والمراد بها هنا السعي في تثبيت الدين واستقامة احواله
~~هذه الفضيلة منصوصة على اهل البيت ... بل ... غيرهم~~
~~... ... ...~~
~~لكل نبي ... عن طريق اهل السنة والجماعة~~ بين بركاتهم وحركاتهم
الجناس اللاحق وفي السجعة الثانية الطباق باعتبار السكون والحركات وجناس
التصحيف باعتبار الدين والدين وبعد فيقول اضعف عباد الله القوي محمود ابن
عثمان بن علي البلخي اصلح الله تعالى حاله وحقق آماله بعد ظرف مقطوع عن الاضافة

الجناس التصحيف هو الاجناس اللاحق الذي اتفق الحرفان فيه كتابة و المختلفان في اللاحق اذا اتفقا كتابة يسمى تجنيسا و تصحيفا كما ... وغالب

10

مبني على الضم والاصل بعد ذلك اي بعد ما سبق من البسملة والحمد
والصلوة وعامله محذوف فاما ان يكون التقدير واقول بعد ذلك فجملة
محذوفة وهي معمول القول المحذوف ولذا ادخلنا السببية على قد فالاصل
الكلام هكذا واقول بعد ذلك تنبه فقد قال اضعف عباد الله واما ان يكون
التقدير واشرع بعد ذلك في المقصود والجملة معطوفة على المحذوف والاصل
اشرع فاقول لكن لما كان المقول في حيز المحقق الوقوع عنده عبر عنه بالماضي
واسند فعل القول الى الظاهر لما سيذكره فعلى هذا يكون الفا من قوله فقد فا
عاطفة وقد يجوز وجه ثالث وهو جعلها زائدة فيكون قال هو عامل بعد ولا
حذف وفي بعض الحواشي ان الفا هي الفا المنبهة اي بهاما نعة من توهم اضافة
بعد الى ما بعده قلت لا نعرف تسمية الفا بالمنبهة عن احد من النحاة المعتبرين
اعلم والمشهور في الاصطلاح هو الفا الفصيحة وفي بعض الصور كما هو معروف
في محله واما ادعا انها مانعة لتوهم الاضافة لفظا فلا وجه مع وجود هذا
لذلك التوهم واما ثانيا فبعد ليس مما يضاف الى الجملة والواقع بعده في هذا
التركيب جملة فلا يتوهم الاضافة حتى يدفع التوهم بالفا فان قلت الواو الداخلة
على بعد للعطف فما المعطوف عليه قلت مقدر وذلك ان الجار والمجرور من البسملة
اما مستقر يتعلق بمحذوف منصوب على الحال من فاعل واقع في جملة محذوفة
والتقدير ملتبسا باسم الله الرحمن الرحيم ابتدائي ومعنى ملتبسا بحسب القرينة
متبركا واما لغو يتعلق بنفس ابتدائي على ان البا للاستعانة وجملتا الحمد و
الصلوة على الوجهين في محل نصب على المفعولية حكاية باسم فاعل من
القول محذوف وهو حال من فاعل ذلك الفعل ومتداخلة على التقدير الاول
والاصل ابتدائي الكتاب متبركا باسم الله عز وجل قائلا الحمد لله وابتدا الكتاب

باسم الله على معنى استعين على ابتدائه باسم الله قايلاً الحمد لله الى آخره
واقول بعد ذلك واشرع بعد ذلك في المقصود فالجملة المقدرة بعد
معطوفة على الاولى المحذوفة وهي ابتدى او اشرع وقوله اضعف عباد
الله القوي من قبيل الالتفات من التكلم الى الغيبة والنكتة التوصل
الى هضم نفسه واستعطاف ربه وتعظيمه واختار الوصف بالقوي
من القوة وبينها وبين الضعف المشتق منه اضعف طباق **بين لا يدفع**
ومكشوف لا يتقنع ان الله تعالى عظم شأن العربية حيث البين
الظاهر ولا يدفع اي لا يزال عن محله من البيان والمكشوف المظهر والتقنع
لبس القناع وهو ما تغطي به المرأة راسها فلا يتقنع استعارة تبعية
اشتمال الامر على ما يستره بالتقنع ثم نفاه اي ومكشوف لا يتستر بما يمنع من
وهاتان الفاصلتان من كلام الزمخشري في ديباجة المفصل حيث قال
لا نهم لا يجدون علماً من العلوم الاسلامية فقهها وكلامها على تفسيرها
الا وافتقاره الى العربية بين لا يدفع ومكشوف لا يتقنع وبين في المتن خبر
قدم وجوباً على المبتدا الذي هو ان وصلتها مع ما فيه من التشويق الى
المسند اليه والعربية لغة العرب غلب استعمالها بدون موصوف ويعرب
تحطا لاقل من تكلم بها كذا في الصحاح والبرية الخلق اما من البري وهو التراب
او من برا اي خلق ثم خفف بترك الهمزة واستعمل المولف رحمه الله حيث
للتعليل اسماً غير ظرف والمعنى ان الله تعالى عظم شأن العربية لان النبي
عليه الصلوة والسلام بها وجعلها اللسان الذي يتكلم به فاما استعمالها
فقد قال به الفارسي وتبعه عليه جماعة واما استعمالها للتعليل فيقع في كلام
المصنفين رحمهم الله وهو محل نظر **وجعل المرقاة التي هي فنونها**

خصوصاً قال الجوهري رحمه الله يقال رقيت في السلم بالكسر رقياً
ورقياً اذا صعدت وارتقيت مثله والمرقاة بالفتح الدرجة فمن كسرها شبهها
بالآلة التي يعمل بها ومن فتحها قال هذا موضع يفعل فيه وضمير الها عائد
الى العربية والفنون الانواع واحدها فن والمراد بها هاهنا اقسام علم الادب
وهو علم يحترز به عن الخلل في كلام العرب لفظاً او كتابة وقد صرح الزمخشري
وغيره بانقسامه الى اثني عشر قسماً فمنها اصول والبحث فيها اما عن المفردات
فان كان من حيث جواهرها وموادها فهو علم اللغة وان كان من حيث
وهياتها فهو علم التصريف وان كان من حيث انتساب بعضها الى بعض
والفرعية فهو علم الاشتقاق واما عن المركبات على الاطلاق اي موزونة
او غير موزونة فان كان باعتبار هياتها التركيبية وتاديتها لمعانيها
الاصلية فهو علم النحو وان كان باعتبار افادتها لمعان مغايرة لاصل
فهو علم المعاني وان كان باعتبار كيفية تلك الافادة في مراتب الوضوح فهو
علم البيان واما عن المركبات الموزونة فان كان من حيث وزنها فهو علم
العروض وان كان من حيث اواخر ابياتها فهو علم القافية ومنها فروع
والبحث فيها اما ان يتعلق بنقوش الكتابة فهو علم الخط او يختص بالمنظوم
النظر في محاسنه ومعايبه من حيث هو منظوم وهذا هو العلم المسمى
بقرض الشعر او يختص بالمنثور وهو علم انشاء النثر من الرسايل والخطب
ونحوها او لا يختص بشيء منهما بل يكون شاملاً لهما وهو علم المحاضرات ومنه
التواريخ واما البديع فقد جعلوه ذيلاً لعلمي المعاني والبيان وبعضهم
يجعلوه قسماً برأسه فيكون الاقسام العربية بالدرجة التي يرتقى
فيها ووجه الشبه التوصل بذلك الى المقصود وخصوصاً لمقصد

ثلثة عشر والمؤلف ستة فنون الادب المعرفة اللغة العربية

نعل محذوف اي خصّ ذلك خصوصًا وهذه الجملة معترضة بين جمل
ومتعلقه وهو لمن لم ينشأ اي جعل فنون الادب مرقاةً الى اللسان
العربي لمن لم ينشأ بينهم خصّ ذلك بابه خصوصًا كانه من حيث بُعده
عن معرفة اللسان العربي لعدم نشأته بين اهله جعل هذا خاصة
به لشدة احتياجه اليه دون من نشأ بين العرب فانه وان عرض حاجة
اليها وفنًا ما فليس كاحتياجه الاول ونشأ فلان في بني فلان اذا نشأ فيهم
كذا في الصحاح والمراد بين العرب فلفظ الاظهر مفخم ومثله كثير ومن اهم
علم العربية فانه لا يخفى آثاره والصبح لا تنكر انواره من تبعيضية وضمير
اهمها عائد الى فنون الادب والمراد بعلم العربية النحو وكثيرًا ما يطلق عليه
على الخصوص وقد يطلق على ما هو اعم منه كما صرح به بعض القوم حيث
قال علم العربية وعلم الادب مترادفان والآثار الفوائد جعل ظهور فوائد علم
النحو علة لكونه من اهم فنون الادب وذلك من حيث ان الغرض من وضع
اللغة حصول التفاهم بها وهو موقوف على تركيب الالفاظ بعضها مع
بعض وتادية اصل المعنى على الوجه وذا انما يتأتى لغير من هو عربي بالسليقة
بهذا الفن فكان مما يهتم به اشد الاهتمام وقوله والصبح لا تنكر انواره جملة
اخرجت مخرج المثل لتوكيد الاول اي ان علم العربية فوائده ظاهرة مكشوفة
لا تخفى على احد فهو بمثابة الصبح في الظهور والجلاء فلا يتمارى في ظهور
آثار هذا العلم كما ان الصبح لا تنكر انواره لكونها ظاهرة جلية وكتابي
هذا واف بجمل نفائسه وكاف لكثر اوابده اسناد الوفا الى الكتاب
مجاز كانه تخيل انه وعد افادة ذلك فوفى بما وعد وجعل الشيء بقطعه
والنفائس جمع نفيسة والمراد بها النكتة الحسنة والفائدة المرغوب فيها

والحاوي الجامع والاوابد الوحوش واحدها آبدة على وزن فاعلة و
الاوانس جمع آنسة وهي التي تألف ولا تنفر من المخالطة وذلك من الانس
وهو خلاف الوحشة شبه المسائل الغامضة الصعبة المأخذ بالاوابد
المتوحشة النافرة لصعوبة الحصول عليها والظفر بها وشبه المسائل المشهورة
القريبة المأخذ بالاوانس لسهولة الوصول اليها يعني ان كتابه هذا جامع
لاكثر القسمين الصعب والسهل وكل من هما من نفائسه واوابده
واوانسه عائد الى علم العربية لا يضيع في الفاظه قيد ولا يشذ من جوف الفرا صيد
الجملة الاولى خبر آخر لقوله كتابي والعائد منها ضمير الفاظه والواو الداخلة
على الجملة الثانية اعتراضية ولا يصح ان يكون عاطفة لامتناع كون ما دخلها
خبرًا عن الكتاب وانما اتى بها تذييلًا كالمثل لتقرير مضمون الاولى كما سيعلم
وفي الفاظه ظرف مستقر حال من فاعل يضيع وهو قيد يعني ان القيود المحتاج
اليها محفوظة فيه مصونة عن ضياعها وكانه يعرّض بمن اضاع بعض القيود
من المصنفين رحمهم الله ويشذ بكسر الشين المعجمة وضمها مضارع شذ اذا
انفرد وقل والجوف البطن والفرا مقصور بفتح الفاء حمار الوحش والصيد
هنا بمعنى المصيد ولما كان حمار الوحش صعب الاصطياد شديد الاباء والنفور
على من يروم اقتناصه عُدّ صائده كانه حصل على كل مصيد لم يفته شيء
منها يشير بذلك الى ان من عرف كتابه هذا لم يشذ عنه شيء مما يحتاج اليه
وكانه حصل على كل كتاب كل حزب بما لديهم فرحون فان قلت المثل المشهور كل
الصيد في جوف الفرا والامثال لا تغير فما الذي ارتكبه قلت هذا ليس من قبيل
تغيير المثل وانما هو من باب التلميح وهو ان يشار الى قصة او شعر او مثل من غير
جري ذكره واصل هذا المثل ان جماعة ذهبوا الى الصيد فصاد احدهم ظبيًا

والآخر ارنبا والآخر حمار وحش فسر صائد الظبي والارنب بما نالاه وتطاول
على الثالث فقال لهما كل الصيد في جوف الفرا اي ما ظفرتما به يشتمل على
عندكما وذلك انه ليس فيما يصيده الناس غالبا اعظم من حمار الوحش
ثم اشتهر هذا المثل واستعمل في كل امر جامع لغيره وبين قيد وصيد الجناس
مع انه قد اعتصر ذلك لاجل الاعتصار ولم يتجاوز عن مثلي الضمائر الثلاثة
عايدة ايضا الى الكتاب ومع ههنا ظرف مكان للاجتماع نحو زيد معك او
لزمانه نحو جئتك مع صلوة العصر وهو خبر مبتدأ محذوف اي هذا مع
هذا الذي ذكرته من وفائه بجل النفائس الى غير ذلك مما وصف به ثابت مع
قد اعتصر اي ثابت في محل اعتصاره او في زمنه يريد انه جمع بين فضيلتي
الاختصار البالغ شبه لاحذف ما لا يحتاج اليه من الكلام باعتصار الثوب
مثلا من فضول البلل التي لا تحتاج اليها ففي اعتصر استعارة تبعية وفي
ذلك الاعتصار اشارة الى المبالغة في اعتصاره ولم يتجاوزه لم يتعد والحد
الغاية والاختصار الايجاز يعني ان هذا الكتاب لم يخرج عن غاية الاختصار بل
اقتصر عليها ولم يتعدها وبين الاعتصار والاختصار الجناس المضارع ولا
ادعي فيه من البراءة من العيب فكتاب الله هو المتعالي فيه ظرف لغو يتعلق
بادعي لا بالبراءة الا على راي من يجوز اعمال المصدر في الظرف المتقدم عليه ويجوز
ان يكون مستقرا حالا من البراءة لا من العيب والبراءة بالمد وفتح الباء مصدر
برئ كعلم وهي التخلص من الشيء وقوله من العيب يتعلق بالبراءة والريب الشك
وما رابك من شيء والاسم الريبة وهي التهمة والشك كذا في الصحاح يقول
لا ادعي في كتابي هذا مع اتصافه بالصفات المتقدمة انه بريء من العيب خال من
القوادح فكتاب الله سبحانه هو المتعالي عن الريب لا يأتيه الباطل من بين يديه

ولا من خلفه

ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد والفاء للتسبيبية اي لما ثبت اختصاص التعالي
عن الريب في كتاب الله وحده كان ذلك سببا لان لا ادعي في كتابي رتبة
الكمال باعتبار انه لا عيب فيه ولا خلل وكيف والبشر بمدرجة التقصير الا من
حفته العناية الالهية وبين العيب والريب الجناس اللاحق اتحفت به
لحضرة السيد الكبير الكريم العفيف النظيف الحميد السعيد وقرة عين
المسالة ودرة بحر السيادة ذي الاخلاق الرضية والخلال المرضية
الشعبة السنية من الدوحة الحسينية ركن الحق والدين حسين
بن حسين ابن علي الحسيني جعل الله للمتقين اماما واكرم
وسلاما التاليف ايقاع الالفة بين الشيئين والاشياء فمعنى الفت الكتاب
اوقعت الالفة بين الفاظه واحكامه بحيث جرت على سنن التناسب اخذا
بعضها بحجزة بعض ليس بينهما تنافر واتحفته فلانا بكذا اي حبوته بهدية
ونحوها وحضرة الشيء قربه تقول كنت بحضرة الدار اي بقربها وفنائها والا
فيه الحضور خلاف الغيبة واللام متعلقة بالفعل الاول يقول الفت
الكتاب لحضرة السيد اي جمعته لها واما اتحفت فيتعدى الى المفعول الاول
بنفسه والى الثاني بالباء تقول اتحفت فلانا بكذا والظاهر ان ضمير الغيبة من
يعود الى الكتاب فيكون المؤلف قد استعمله متعديا الى الثاني بنفسه وهو
خلاف وضعه ويحتمل ان يكون الضمير عائدا الى السيد فيكون هو المفعول
الاول والثاني محذوف اي اتحفته حضرة السيد واتحفته به والسيد الذي
اليه في الامور وقد شاع في العرف استعمال هذا اللفظ في الشرفاء اولاد الحسن
والحسين رضي الله عنهما قال ابن الاثير واظن ان اصل ذلك قوله عليه الصلوة
والسلام في حق الحسن رضي الله عنه ان ابني هذا سيد ولعل الله ان يصلح
بين فئتين عظيمتين من المسلمين واطلق اهل العرب لفظ السيد على من كان
من اولاده نظرا الى ذلك قلت وقد ورد ان الحسن والحسين سيدا شباب اهل

الجنة فهذا مما يونس بذلك في ولادهما معًا رضوان الله عليهم والكبر العظيم
وفعله كبر كظرف واما باعتبار السن فكبر كفرح والكرم خلاف اللوم والعفيف
الكاف عما لا يحل يقال عف يعف بكسر عين المضارع والنظيف النقي السالم من
ملابسة ما يستقذر وعميد القوم سيدهم والسعادة خلاف الشقاوة يقال
سعد بفتح السين فهو سعيد وسعد بضمها فهو مسعود وقرة العين
او بردها الناشي عن السرور قال الجوهري رحمة الله عليه يقال اقر الله عينه
اي اعطاه حتى تقر فلا يطمح الى من هو فوقه ويقال حتى تبرد فلا تسخن فللسرور
دمعة باردة وللحزن دمعة حارة فقوله قرة عين الرسالة من مجاز الحذف
اي قرة عين صاحب الرسالة وجعل الممدوح قرة على سبيل الاستعارة تشبيهًا بما
يحصل للعين عند السرور كناية عن كونه بالمحل الذي يبتهج به النفس ويحتمل ان
عين الرسالة من قبيل الاستعارة المكنية والتخييلية والدرة اللؤلؤة والسفارة
الرسالة والسفير الرسول شبه الرسالة بالبحر في عموم النفع وكثرة النفائس
ثم اضافه اليها على طريقة قوله والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب الاصيل
على لجين الماء وشبه الممدوح بالدرة وعلو القدر واضافها الى البحر لانه
الذي تخرج منه والاخلاق جمع خلق بضم الفا والعين وتسكين العين تخفيفا
وهو السجية والرضية التي ترضي ولا تسخط والخلال جمع خلة بفتح الخاء
المعجمة وتشديد اللام وهي الخصلة مثل جرة وجرار وفي بمعنى الرضية و
لزوم ما لا يلزم والشعبة بالضم كالغرفة واحدة الشعب وهي اغصان الشجرة و
الرفيعة العلية يقال سنا يسنو اذا ارتفع وعلا والدوحة الشجرة العظيمة
والحسينية المنسوبة الى الحسين بن علي رضي الله عنهما شبه هذا النسب الشريف
بالدوحة وشبه الممدوح بالغصن المتفرع عنها لرجوع نسبه اليها في انها
كشجرة طيبة اصلها ثابت وفرعها في السماء ومن الدوحة في محل نصب على الحال
من الضمير المستكن في السنية اي من الشعبة المرتفعة في حال كونها من الدوحة الحسينية

وركن الحق والدين عطف بيان على ما تقدم او بدل منه وفيه استعمال اللطيفة
الفلتية من تقديم اللقب على الاسم وسياتي فيه كلام وجعله الله للمتقين اماما
مقتبس من قوله تعالى واجعلنا للمتقين اماما والعافية دفع المكاره عن العبد
والسلام السلامة والواو من وهو الذي يعلم يمكن ان يكون حالية اي
للسيد المذكور في حال كونه هو المختص بعلم قدره دون غيره يشير بذلك الى
حسن ذكائه وثقوب فهمه والافق الناحية مطلقا لكن المراد هنا ناحية السماء
والقبول اخذ الشي بطيب نفس شبهه بالسما في العلو والرفعة على طريق الاستعارة
بالكناية واثبات الافق استعارة تخييلية ويطلع بدره ترشيح وشبه الكتاب
بالبدر في رفعة المنزلة وميل النفوس اليه ثم حذف الاداة واضاف البدر اليه
مثل لجين الماء كما مر **وحدا بي اليه ودادي لاهل بيت الرسول**
وانجذاب فؤادي الى افلاذ كبد البتول ومن مذهبي حب
الديار لاهلها ارجو بهذا ان اتزود في المحشر وسيلة
الحدو سوق الابل والغنا لها الوداد بتثليث الواو المحبة حكاه في القاموس
شبه المؤلف محبته لاهل البيت بحدا الابل والغنا لها من حيث كونه يبعث على
الجد في المقصود والنشاط له على جهة الاستعارة ثم اشتق من ذلك الفعل
حدا ففيه استعارة تبعية وعداه بالى لانه في معنى حركني وضمير اليه للكتاب
ولام لاهل البيت لام التقوية والانجذاب بالذال المعجمة الامتداد تقول جذبت
الشي فانجذب اى مددته فامتد والمراد هنا الميل وهل الفؤاد القلب او باطنه
او غشاؤه ففيه اقوال والافلاذ بالذال جمع فلذة بكسر الفا وهي القطعة من
الشي والكبد على زنة الكتف ويخفف مثلها بالوجهين والاكثر تانيثها وقد يذكر
والبتول بفتح الموحدة وضم المثناة الفوقية المنقطعة الى الله تعالى عن الدنيا
والمراد بها هاهنا فاطمة بنت محمد الرسول النبي الامي صلوات الله وسلامه
عليه وقوله ومن مذهبي حب الديار لاهلها صدر بيت عجزه وللناس فيما

يعشقون مذاهب يعني المشاعر ان محبته لاهل وداده تحمله على حبه دارهم ومعاهدهم واراد المؤلف بالتمثيل بذلك ان محبة بيت النبوة حامل له على اهله المنتسبين اليه وهذا امر حسن ما لم يكن مع ذلك تعصب او تشنيع لهذا الى البغض من اوجب الله علينا تعظيمه من الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين والفوز النجاة والظفر بالخير والزاد الطعام الذي يتخذ للسفر شيئة اي حبه لاهل البيت بذلك لمكان نفعه وفي المحشر يجوز ان يكون ظرفا مستقرا صفة للزاد وفي للتعليل اي فوز بكائن للمحشر اي متخذ لاجله يعني لاجل السفر اليه وان يكون لغوا متعلقا بالفوز وفي على بابها من فان فوزه بذلك يكون يوم القيمة والمحشر محل الحشر وهو الجمع في يوم المعاد والوسيلة ما يتقرب به والزلفة المقربة والبشر الطلوق وفي التسجيع بالمحشر والبشر لزوم ما لا يلزم ومن ثم كان الاولى ضبط شين المحشر بالفتح وان جمع كسرها رعاية للمناسبة المطلوبة والجدير بالشي الحقيق به وبين قدير وجدير الجناس اللاحق وبالله التوفيق وهو حسبنا ونعم الوكيل النحو في اللغة ما اسلفناه وفي الاصطلاح علم وذا جنس يشمل كل علم باصول اي بقواعد كلية تنطبق على الجزئيات لتعرف احكامها منها كقولهم كل فاعل يجب رفعه وكل مفعول يجب نصبه وكل مضاف اليه يجب جره وذا فصل يخرج علم اللغة فانه ليس علما بقواعد كلية بل بجزئيات يعرف بالمثناة الفوقية والتحتية بها اي بتلك الاصول احوال اللفظ العربي وذا فصل يخرج مثل الطب وغيره مما لا يعرف به ذلك من الاعراب حال من الاحوال ومن لبيان الجنس وذا فصل يخرج النحو من العلوم التي تتعلق بالالفاظ العربية اذ ليس فيها ما يعرف به احوال اللفظ العربي من حيث الاعراب والبناء الا النحو فقط ثم نبه على الغرض من هذا العلم بقوله ليحترز به عن الخطأ اي في تركيب الالفاظ بعضها مع بعض فعلم ان نظر النحوي في احوال اللفظ العربي من حيث هو مركب وموضوعه اي موضو

علم النحو وهو ما يبحث في هذا العلم عن عوارضه الذاتية لفظ مركب اي يكون ذا تركيب فيصدق على مجموع المركب وعلى كل جزء من اجزائه الا ترى انك تقول ركبت قام زيد اي جعلته ذا تركيب فيصدق المركب على المجموع وتقول ركبت قام مع زيد وزيدا مع قام فيصدق المركب على كل جزء من جزئيه ضرورة فان كل مفعول الفعل يصح اطلاق صيغة المفعول عليه والجزء قد يكون مفردا كالاسم والفعل والحرف وقد يكون مركبا مزجيا او اضافيا او غيره فلفظ المركب صادق على ذلك كله ولا يدفع دخول الحرف الذي لا يقبل الاسناد قوله باسناد لانه صفة مركب والباء للمصاحبة اي مركب ملتبس باسناد والحرف الواقع في جملة كقد في قد قام زيد وان لم يتصف بالاسناد لكنه مركب كائن مع اسناد واقع في الجملة وموضوعه المركب للنحو من حيث ما يكون فيه من اعراب وبناء لكنه ترك القيد لفهمه مما سبق في التعريف والمراد باسناد الاصلي النسبة الواقعة بين طرفي جملة فعلية او اسمية فخرج اسناد المصدر الى مرفوعه وكذا اسناد ما لم يعتمد على نفي او استفهام من اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف الى المرفوع فبقي هنا اشكال وهو ان مما يبحث عنه في العلم المبني وهو عند المؤلف مبني الاصل ووقع غير مركب والثاني ليس من عوارض المركب قطعا وقد يقال انما يبحث عنه من حيث ملوحه لان يركب وانه على اي حال يكون عند التركيب فيشمله قوله مركب باعتبار ارادة ما هو اعم من التركيب بالفعل او بالقوة فالمركب اذن بمعنى المستحق وهو معنى مجاز يعم المركب بالفعل وهو المعنى الحقيقي والمركب بالقوة وهو المعنى المجازي كل منهما مستحق للتركيب وعلى هذا فهو من قبيل عموم المجاز من قبيل استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه كما قد يتوهم ولما الاسناد الواقع فيما هو كلام في الحال والمراد الاصلي وما يقال ان النكرة اذا اعيدت معرفة كانت الثانية عين الاولى ليس بكلي بل قد يتخلف وبطكلمة اي الكلمة من حيث هي لا باعتبار ربطها باخرى

اي التي يلحق اما الذات كقولهم الكلمة اما معربة او مبنية او الجزئ نحو قولهم اخر الكلمة محل الاعراب او لا فهو خارج عنه مثلا الحركة التي هي الترخيم اللازم للكلمة بواسطة التخفيف فتامل والله اعلم ١٢

توصيفا واسناديا له

اذا التعريف للماهية لا لفرد منها فعاد الضمير الى الكلمة وان كانت مقيدة
لكن باعتبار الاطلاق لفظ اي ملفوظ وذا وان كان مجاز الكنه مشهور فلا ينكر
وقوعه في التعريف واللفظ صوت هو حرف او اكثر وقال ابن هشام صوت
يشتمل على الحروف وقدح فيه بانه لا يشمل الحرف الواحد كواو العطف
وفائه ولام الجر وبائه ضرورة ان الشيء لا يشتمل على نفسه وفيه خروج
قد نظر الصوت الشاذج لعدم كونه شيئا من الحروف فلا يكون لفظا و
اللفظ جنس يشمل المهمل والمستعمل واحترز به عن الدوال الاربع الخط والعقد
والنصب والاشارة فانها موضوعة لمعنى وليس بلفظ وفي الواو لا
الاحتراز بالجنس اذا كان اخص من الفصل بوجه وهو هنا كذلك لان الموضوع
لمعنى قد يكون لفظا وغير لفظ اي عين للدلالة على معنى سواء كان دالا
او بقرينة فيدخل الحقيقة والمجاز لمعنى يتعلق بوضع وهو ما يعني باللفظ
ويراد به وهذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز لان الوضع يستلزمه والا
عبثا ولم يقيده بالمفرد ليخرج المركب كغلام زيد وقام عبد الله كما فعل
فكانه ذهب الى قول من راى ان المركب غير موضوع وقد خرج بقيد الوضع
سديد عند المحققين اذ لا مرية في ان الواضع كما وضع المفردات وضع قانونا
كليا يعرف به المركبات القياسية كما بين ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل
على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام فالمركب اذن موضوع
بوضع كلي فلا يستقيم سلب الوضع عنه بالكلية لم يتعلق بربط وكذا يتعلق
به للاقوام والمراد بتمام الافادة عدم الاحتياج بعد ذكر طرفي الاسناد الى
غيرهما وخرج بذلك القيد جملة الصفة في نحو جاء رجل اكرمته والصلة في نحو
جاء الذي قام ابوه والشرط في نحو زيد ان ذهب اخوه وامثال ذلك مما يحتاج بعد ذكر
طرفي الاسناد الى انضمام امر آخر اليهما فيحصل اي المركب من الكلمتين المربوطة
احديهما بالاخرى لافادة تامة كلام فهما لفظان مترادفان وهو قضية كلام

٢٢

صاحب المفصل وابن الحاجب في المختصر الاصولي وجماعة فعلى الجملة اعمها حالا
كونها في القول المشهور اي من الكلام فكل كلام جملة ولا ينعكس وعلل
اعميتها بقوله اذ هي المتضمن اسنادا وقد عرفت معناه مقصودا لذاته
لا لغيره نحو قام زيد وعمرو وقاعد اذ ليس ثم شيء خارج عن هذا التركيب قصد
الاسناد لاجله حتى اي الجملة المتضمنة اي الاسناد الاصلي وان لم يكن بحذف النون
جوازا للتخفيف وهو كون المضارع مجزوما بالسكون غير متصل بضمير
نصب ولا ساكن حذفا كالنون في الاخير نحو لم يك الشجاع ليفزع وان لم
يكن ذلك الاسناد الاصلي مقصودا بل قصد لغيره كما في جملة الصلة فان الاسناد
الواقع فيها لم يقصد لذاته بل قصد لاجل الموصول وكذا القول في مثلها
من جملة الصفة والخبر والحال اذا تقرر ذلك فقد اعتبرنا حالة كونها
مع مرفوعها لا كلام ولا جملة لكون اسنادها غير اصلي كما عرفته فيما سبق غير ان
ترك قيد عدم الاعتماد على النفي والاستفهام فلا بد منه نحو اقائم الزيدان
وما مضروب اخواك اذا الصفة مع مرفوعها في ذلك كلام وجملة
التي لها محل كاين من محال الاعراب جملة حكم بذلك لكون اسنادها كما في جملة
الصفة والحال فاذا قلت زيد ابوه منطلق كان القصد في الاصل الى
انطلاق الاب لزيد لا اثبات الانطلاق لابيه فانه مقصود تبعا وكذا جاء
رجل ذهب غلامه وجاء زيد وابوه راكب فان قيل شرطوا في جملة الصفة
والحال ان تكون خبرا لا انشاء وكل خبر كلام قلنا لم يريدوا انها خبر حال كونها
صفة او حالا بل ارادوا انها كانت خبرا قبل ذلك ولا ترى المحكية بالقول
مع انها ذات محل واسنادها اصلي مقصود لذاته لانها عندهم في حكم المفرد
والكلام في جملة ليست كذلك نعم يرد المعلق عنها في انظر ايهم الرجال الحسن
والجملة التي لا محل لها اي من الاعراب قسمان كلام كما في نحو قام زيد وزيد قائم
لا كلام كما في جملة الصلة من مثل جاء الذي ابوه فاضل فان قيل فيقع الاعتراض

والجملة التي ليست لها محل من الاعراب لا بنفسه ولا بانضمام غيره كلام لكون الاسناد اصليا او رد هنا ان الصلة ليست لها من الاعراب
فيمتنع ان يكون كلاما وجملة وقد فهم من قبيل انها جملة لا الكلام لان اسنادها غير مقصود ولذاته فبين الكلام تناقض اقول
... لا تناقض فانه اندفع بما قد زناه ... اجاب عنه بان التي لا محل لها منه بعضها كلام وبعضها جملة فقط نحو الحيوان
... بعضه انسان وبعضه فرس فقد سمي وبهذا التقدير يحقق التناقض بطريق اخرى فانه قال وبها اعم من
... الكلام ... بعيد التباين بينهما اذ لا يصدق الجملة على ما يصدق عليه الكلام اصلا وان لا شيء من الكلام جملة وهذه سالبة
كلية فينعكس ... لا شيء من الجملة بكلام ومدار التباين على ان لتباين الكليتين كما ان يقال ان الانسان والفرس متباين اولا
شيء من الانسان بفرس ولا شيء من الفرس بانسان ... فانه دقيق وذيل عن الحكم اذ الحكم ان الجملة التي لا محل لها من الاعراب يصدق على
كل فرد منها الكلام والجملة وليس الحكم بان بعضها كلام وبعضها جملة كما زعم ٣٣ ب

الذي طار في الكجرات كل مطار حيث قيل الصلة لا محل لها من الاعراب فيكون
كلاما وجملة وقد فهم من قبل انها جملة لا كلام لان اسنادها غير مقصود لذاته
ففي الكلام تناقض وقد عرفت وجه الاندفاع وليس فيه الا جعل الاعم اخص تبعا
في الظاهر وبما قد رناه من ولد ذلك وتنقسم صادقة على الكلام وغيره الى فعلية
وهي ما كان صدرها فعلا نحو قام زيد وضرب اللص وكان زيد قائما وظرفية
الجملة ظرفية وهي ما صدرت بظرف وجار ومجرور نحو اعندك زيد وفي
الدار عمرو فان الاصح في مثل هذا تعلقه بفعل فيكون الجملة من قبيل الفعلية
او كانت شرطية نحو ان جاء زيد اكرمته فهذه ايضا فعلية وان تصدرت بحرف
الشرط لان المراد بصدر الجملة المسند او المسند اليه ولا عبرة بما سبقهما من
حرف او غيره واسمية بالجر عطفا على فعلية اي وتنقسم الى فعلية واسمية مثل ان زيدا
قائم وان عمرو الجالس وانما قدم الفعلية نظرا الى ان اصل المرفوعات الفاعل وان
الاصل في العمل الفعل وانما قيد بالمسندية لانه لا يفارقها بخلاف الاسم فانه
يسند تارة ويسند اليه اخرى انقسام الكلمة بالنصب على انه مصدر نوعي لتنقسم
اي تنقسم الجملة انقساما مثل انقسام الكلمة الى اسم وفعل وحرف لانها اما ان يدل
على معنى في نفسها او لا الثاني الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة
او لا الثاني الاسم والاول الفعل ودليل الحصر الاستقراء لا هذا التقسيم فتامل وتعدوها
اي الاشياء المتقدمة وهي الجملة المنقسمة الى فعلية واسمية وانواع الكلمة الثلاثة
اي لا يتجاوز هذه الامور الاعداد النحوية وكان الاولى لا تعدو هن نحو فلا تظلموا فيهن
انفسكم لان المعود اليه قليل الاسم ما استقل بالمفهومية اي كلمة استقلت فالمراد
بما الكلمة بدليل تقسيمها اولا الى اسم وفعل وحرف وتذكير الضمير العائد
اليها من استقل رعاية للفظ ما ومعنى استقلال اللفظ بالمفهومية كفايته
في مفهومية المعنى منه من غير حاجة الى انضمام شيء آخر اليه فالمراد بها كلمة
جنس واستقل بالمفهومية فصل يخرج الحرف لانه لا يستقل بها وعبارة الضا

المشهورة الحرف ما دل على معنى في غيره اي لا في نفسه وضمير في غيره عائد
الى اللفظ بمعنى انه لا يدل بنفسه بل بانضمام شيء آخر اليه فصار الحاصل انه لا
يستقل بمفهومية المعنى منه مجردا حال من ضمير يستقل عن الزمان المعين الذي هو
احد الازمنة الثلاثة الماضي والحال والاستقبال والاشارة الى ذلك باللام العهدية
لانه هو المعهود بين القوم في مثل هذا المقام وذا فصل يخرج به الفعل لانه
وان استقل بالمفهومية فلم يتجرد عن احد الازمنة الثلاثة بل اقترنت به معينا وهو
يخرج مثل الاصطباح وهو الشرب في اول النهار والاغتباق وهو الشرب في آخره
وان اقترن بالزمان لكنه لا يدل على المعين من الازمنة الثلاثة لان معناه يصلح
ان يقع ماضيا او حالا او مستقبلا قوله وضعا مصدر نوعي اي تجرد بعضه او
اي وضع لذلك وضعا وانما احتاج اليه ليدخل اسما الفاعل والمفعول مثلا عند
اعمالهما لانهما وان اقترنا اذ ذاك بالحال او الاستقبال معينا لكن ذلك لم يجيء
من قبل الوضع بل هو امر طارئ عند الاستعمال وكذا يدخل نحو القتل والضرب
فانه وان وجب وقوعه في احد الازمنة الثلاثة معينا في نفس الامر ولكن ذلك
الزمان المعين لا يدل عليه المصدر وضعا وله اي وللاسم خواص وهي جمع خاصة
اي علامات فاذا وجد شيء منها وجد الاسم ولا يلزم من فقدها عدمه فالخاصية
اذن تطرد ولا يلزم انعكاسها وهو بخلاف الحد فانه مطرد ومنعكس ومعنى
الاطراد يلزمه المنع فالحد اذا كان مطردا كان مانعا من دخول غير المحدود فيه
ومعنى الانعكاس هو معنى الجمع فالحد اذا كان منعكسا كان جامعا لجميع افراد
المحدود كاللام الساكنة المسبوقة بهمزة الوصل ويعبر عنها بأل فيشمل المعرفة
والموصولة والزائدة فالكل من خواص الاسم اما المعرفة فلانها التعيين الذات
التي يدل عليه اللفظ في نفسه بالمطابقة والفعل لا يدل على الذات بالمطابقة
والحرف لا يدل على معنى في نفسه واما الموصولة والزائدة فلموافقتهما للمعرفة صورة
فاعطيا حكمها وانما قيدنا اللام بما ذكرنا احترازا من نحو لام الابتداء وجواب القسم

وجواب لو ولولا لدخولهن على الفعل د الذي دخلت فيه اللام الموصول
على الفعل من قول الشاعر ويستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره بالشيحة
اليتقصع ش فتبح لا يكون الا في الضرورة خلافا لابن مالك فلا يرد واليربوع
معروف والنافقاء كوة في جحره يكتمها والقاصعاء كوة اخرى اذا اتي من جهتها
اي خرج من النافقاء والجحر حفرته التي ياوي اليها والشيحة بشين معجمة
فمثناة تحتية ساكنة فحاء مهملة فهاء نابت قريب وكذا في القاموس فالظرف
حال من الجحر والباء ظرفية او واحدة الشيح وهو نبت فهو لغو متعلق بيستخرج و
للاستعانة واليتقصع في محل رفع فاعل يستخرج اي الصائد الذي يتقصع اي يقصد
القاصعاء او في محل نصب صفة اليربوع او جر صفة للجحر واقتصر عليه في العباب
مع ان فيه حذف العائد المجرور بحرف جر بدون شرطه اذ الاصل كما قال من جحر
الذي يتقصع فيه اي يدخل ولقائل ان يقول شذوذ اليتقصع لا يدفع نقض
المذكور به فان هالمتفق على انها خاصة باعتبار ما هو شائع والمعتبر
وجودها في الضرورة على طريق الشذوذ فيما ليس من محال الخاصة غ والحج
اي المشجع عليا اي على دخال اللام على الفعل انشد اي جيء اللام موصولا بمعنى الذي كما
الذي يتقصع قيل اليتقصع حملا على ما هو بمعناه وما هيا خير مما في اللباب في قيل
ومنها حرف التعريف ثم انشد البيت وحكم بشذوذه اذ لا وجه لارادة الشبهة
باليتقصع اذ لا ان ال فيه موصول كما سمي لا حرف تعريف واشد لا يرد
لجعل اسما ولذا اي شدد المتكلم به لامه لبشير بذلك الى ما في الصحاح
قال وهل حرف استفهام فاذا جعلته اسما شددته قال الخليل قلت لابي الدقيش هل
رغبة في ثريدة كان ودكها عيون الضياون فقال اشد الهل انتهى والثريدة
بفت ويصب عليه مرق اللحم المطبوخ والودك دسم اللحم والضياون جمع
ضيون وهو السنور الذكر وهذا جواب سوال مقدر تقديره ان اللام دخلت
على هل وهي حرف فلم تطرد الخاصة وجوابه منع كون هل هنا حرفا فانشاده تشدد

شذوذ

اللام كذا قرروه ولا ادري للشبهة ورودا اصلا لان هل الحرفية تخفيف اللام
والمذكور هنا المشددة هذا الذي اسلفناه ح اشد اي اللفظ المذكور وهو
الحل ردا اي مردود اما اولا فلان دخول اللام ليس علما للفظ ولا لغيره حتى يقدم
عليه بالاسماع بل استعمل اسم جنس اي اشد الرغبة او الحاجة ولم يثبت النقل
في اسماء الاجناس وبتقدير ثبوته فهو سماعي واما ثانيا فهل لفظ ثنائي صحيح
الآخر فلا يضعف وقد يقال التشديد للوقف لا لجعله اسما فلا يرد الثاني
ولا حجة في قول الجوهري جعله اسما اذ اجعل هل اسما شدد لامه لكونه للوقف على اللغة
المعروفة هذا ما لاح لي في تقرير هذا المحل والذي يظهر من تقريرهم ان وجه الرد
اللفظ كونه لم يثبت عن فصيح يعتد بكلامه فلا يقبل النقض به والجر بالكسر عطفا
على مجرور الكاف من قوله كاللام والمراد به ما يحدثه العامل من كسرة او فتحة
واختص بالاسم لانهم قصدوا ان يعوضوه لاصالته في الاعراب حركة انه الثلث
من المضارع الذي هو فرعه فيه واحدا منها فنقصوا ما لا يكون معمول الفعل
ووجه الاختصاص ان اثره لا يكون الا في الاسم فلا يدخل على غيره ضرورة ولا القسم
قول ابي حيان ان الباء في كتبت اليه بان قم زائدة وان تفسيرية لانه وهم اذ حروف
زائدا او غيره لا يدخل الا على الاسم وما في تأويله وشع الولد في قول العرابي بشر بمولودة
وقيل له نعم المولودة فقال والله ما هي بنعم الولد وعلى بئس العير في قولهم نعم
على بئس العير والسير شيء يقتن من الجلد ويجعل في عنق البهيمة والعير
العين وسكون المثناة التحتية الحمار اهليا او وحشيا وهو مثل يضرب لمن
ينال الامر المحمود بواسطة امر مذموم لفظ محذوف الموصوف اذ عن بنعم
وعلى بئس العير اسمية لاحدهما وخبر لآخر محذوف والاصل ما هي بولد نعم الولد
اي مقول فيه ذلك وعلى عير بئس العير مقول فيه ذلك فلم يدخل حرف الجر
الحقيقي الا على اسم وطاح ومذهب الاغزار بدخولها على الفعل صورة صحيح
اورد النقض به وقوله ع خاف تعلق بالجر وعلى المصاحبة وضمير فيه يعود

من فعلي المدح والذم تشير الى دفع الاعتراض بوجه آخر وهو ان ثم من
النحاة من خالف في فعلية ما بين الكلمتين وحكم باسميتهما وهم الكوفيون
وكان مقتضى ترتيب البحث ان يطلب بدا ثم بذلك فيقال لا نسلم فعليتهما
بل هما اسمان كما قال به جماعة سلمنا انهما فعلان ولكن لا نسلم دخول حرف الجر
عليهما بل انما دخل على اسم محذوف فقال حذف الموصوف بالجملة انما يكون
في ضرورة وحيث يكون الاسم بعضا من متقدم مجرور بمن او في نحو منا
ظعن ومنا اقام وما في قوم ما يفضلها اي فريق ظعن وفريق اقام واحد يفضلها
على ما يجي في باب النعت وكلا الامرين منتف في المثالين والتنوين بالجر عطفا على
الخاصة الاولى والاخيرة غيرها اي غير التنوين الذي يؤتى به للترنم وهو الملحق
الروي المتحرك وغير التنوين الغالي وهو ما يلحق الروي الساكن الصحيح فان هذين
لا اختصاص لهما بالاسم لان الروي قد يكون بعض اسم وفعل وحرف واما ما
يختص به فتنوين التمكن اختص به لانه وضع للدلالة على رسوخ قدم الكلمة
في الاسمية اي لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمتنع من الصرف وتنوين
التنكير لانه في بعض المبنيات للفرق بين معرفتها ونكرتها والفعل ليس فيه
الامران حتى يفرق بينهما وكذا الحرف وتنوين المقابلة لانه الداخل على جمع المؤنث
السالم في مقابلة نون جمع المذكر السالم وذا لا يتحقق في غير الاسم وتنوين العوض
لانه يكون عوضا عن المضاف اليه كيومئذ اصله يوم اذ كان كذا والمضاف اليه ليس الا
اسما فان قلت قد يعوض عما يفعل بالحذف كجوار والفعل قد يشاركه
في ذلك كلم يرم ولم يغز فلم خصوا تنوين العوض بالاسم قلت لما
اختصاصه كلم يرم ولم يغز فلم خصوا تنوين العوض بما يعوض عن المضاف
اليه لما مر حملوا هذا عليه وقطعوه عن الفعل وعلى في قول الشاعر الام على لو
ولو كنت عالما باذيال الوله تفتني اوائله لا عدا العلى اي كالكلام فيه سؤالا
وجوابا فيقال لا دخل غير تنوين الترنم والغالي على لو الحرفية فلم تطرد الخاصة

فيجاب

فيجاب بان انما دخل على اسم بشهادة تشديد الواو وقد عرفت ان الشبهة
غير موجهة لان المذكور لو المشددة ولو الحرفية لا تشديد فيها فافي بحثه
ومعنى البيت الام على العجلة في الامور التي تجوز حتى الى ان اقول لو كان كذا
لم يكن كذا والكلام غير متجه لان تلك الامور مغيبة لا تظهر الا بعد وقوعها
ولو كنت عالما بعواقبها لم تفتني اوائلها وهذا ينظر الى قوله تعالى ولو كنت
اعلم الغيب لاستكثرت من الخير وما مسني السوء والاسناد اليه بالجر عطفا على
الاولى والمراد بالاسناد اليه الاخبار اما عنه في الحال كما في قام زيد وزيد قائم
او في الاصل كما في بعت واشتريت الانشائيين وهل قام زيد كالرضي وكذا نحو
اضرب لانه ماخوذ من تضرب بالاتفاق وقياسه لتضرب بزيادة حرف الطلب
قياسا على سائر الجمل الطلبية فخفف بحذف اللام وحذف حرف المضارعة لكثرة
الاستعمال فظهر وجه الاختصاص لان الاخبار عن الشي انما يكون عن لفظ دال
بالمطابقة لا بالتضمن والحرف لا يدل على معنى مستقل بالمفهومية اصلا
وقولهم في المثل المشهور تسمع بالمعيدي خير من ان تراه يضرب
لمن له صيت وذكر بين الناس فاذا رايته ازدريت مرآته والمعيدي تصغير
منسوب الى معد فخففت الدال استثقالا للتشديد مع يا التصغير محمول على
ان الاصل ان تسمع فالاسناد انما هو الى اسم بحسب التاويل لا الى الفعل او محمول
على اقامة الفعل مقام المصدر بدون ارتكاب حذف الحرف المصدري كالعود في قول الشاعر وقالوا ما تشا
فقلت الهو الى الاصباح اثر ذي اثير قال في العباب ولا يجوز ان يكون محمولا
على حذف ان كما في الاول لان قوله ما تشا سوال عما تشاؤه في الحال الظاهر فينبغي ان
يكون الجواب ايضا مما يشاه في الحال لا في الاستقبال ليطابق الجواب السوال اذ
لو كان محمولا على حذف ان لكان مستقبلا ومعنى اثر ذي اثير ولكل شي
انتهى قلت فيه نظر لان حاليته لا تقتضي حالية مفعوله ايضا لجواز تعلق
المشية الواقعة حالا بما هو مستقبل كما في قولك انا الآن اسافر غدا وقول

للصوم انوي صوم غد فالنية واقعة في الحال لمبالاً في البيت اي من الامور الاستقبالية تشاو متعلقة لكن لا نسلم ان ذلك يستهجن بتنزيل الهو منزلة المفرد ولم لا يكون جملة باقية على جملتها او معناه اسنا اللهو بقرينة السوال من باب التعبير بالفعل عن ارادته وهو كثير واسمع اي وكاسمع في قول الشاعر يا ما اميلح غزلانا عطون لنا من هولياتكن الضال والسمر عطون تناولن والضال الضاد معجمة من شجر السدر والسمر بعضد شجرة ايضا يعني ان هذا مما اقيم فيه الفعل مقام المصدر فصغر ولولا ذا لم يدخله تصغير اذ هو من خصايص الاسما وبعضهم يعتذر بان التصغير الى المتعجب منه اي هن مليحات على معنى الشفقة نحو يا بني فهو مما وضع بغير محله كما قامت هند ولذا قيل لهم امنو الاسناد فيه الى اللفظ اي واذا قيل لهم هذا اللفظ والحكم ع الاسناد الى المعنى وهو مفقود في الاية فلا يرد على قولهم الاسناد الى الشيء يقتضي اسميته وهذا جنوح من المولف الى راي ابن مالك في التفريق بين الاسناد المعنوي واللفظي حيث جعل الاول هو المختص بالاسم والثاني يصلح للكلم الثلث وللجملة ايضا فعنده ان ضرب في نحو ضرب فعل ماض باق على الفعلية والاخبار عنه بحسب لفظه لا ينافيها وكذا من في نحو من حرف جر وكذا الجملة المخبر عنها في لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة باقية على جملتها والاخبار عنها باعتبار اللفظ لا ينافيها والمحققون على ان الاسناد كله معنوي فان كل لفظ وضع بازاء معنى اسما او فعلا او حرفا او جملة فله اسم علم هو نفس ذلك اللفظ وسياتي فيه كلام فان قلت جوز هشام وثعلب وجماعة كون الفاعل جملة نحو يعجبني تقوم وليس المراد اللفظ قطعا وقولك تسمع بالمعيدي خير من ان تراه اي يعجبني قياسك فاقيم الفعل مقام المصدر وكونها بالجر عطفا على الاول والاخير مضافا بتقدير حرف الجر نحو غلام زيد وخاتم فضة ومكر الليل واحترز بهذا القيد من ان يكون الحرف مذكورا فلا يلزم كون اسما

اسما بل قد يكون فعلا نحو مررت بزيد ويويده قول الكافية في بحث الحروف حروف الجر ما وضع للافضا بفعل او معناه الى ما يليه والحق ان المضاف لا يكون الا اسما مطلقا كما صرح به الزمخشري وغيره فاذا قلت مررت بزيد من حيث ان زيدا مفعول له ليس مثلا ولا بالاسم ومن حيث هو مضاف الى زيد ماول به اي مرور مضاف الى زيد وكونه مضافا اليه منسوبا لغير ظرف اي لمضاف غير ظرف يعني انه اذا كان مضافا اليه والمضاف ليس ظرفا ولا مما يستذكر معه كان ذلك علامة على اسمية المضاف اليه ولو حذفت اللام ورفع غير على انه نايب عن الفاعل لكان حسنا واحترز بذلك من ان يضاف الى اللفظ ظرف زماني نحو والسلام علي يوم ولدت ومكاني نحو من حيث خرجت فلا يختص ذلك بالاسم بل قد يوجد في غيره كما رايت قلت وذا لا يشمل نحو وانذر الناس يوم ياتيهم العذاب ونحو هذا يوم لا ينطقون ففي العبارة قصور واية بالجر عطفا على ظرف وهي جرة بالفتحة بناء على انه غير منصرف اذ المراد به هذا اللفظ فهو علم مختوم بتاء التانيث وذلك صرفه للتناسب اي واية المراد بها العلامة كقول الشاعر بآية يقدمون الخيل شعثا كان على سنابكها مداما على قول سيبويه رحمه الله في جواز اضافة اية الى الجملة وانكره ابن جني متعجبا انها لا تضاف الا الى مفرد ان اية تملكه وان ما في البيت بتقدير ما المصدرية وسياتي ان شا الله تعالى ذلك كلام في باب الاضافة وذي التي بمعنى صاحب الذكورة واقعة في ذي تسلم من قولهم اذهب بذي تسلم وقولهم لا بذي يسلم ما كان كذا وانما قيد ذلك الى شرط اضافتها الى الجملة وهي كونها مجرورة بالبا وكون البا متعلقة اما كافي الاول او بقسم محذوف كما في الثاني وكون الجملة المضاف اليها فعلية وفعلها تسلم مسندا الى ضمير المخاطب فخرج نحو اذهب بذي تسلم بضاعتك والبا في المثال الاول ظرفية وذي صفة لزمان محذوف اي اذهب في وقت سلامة اي في وقت هو مظنة السلامة وفي المثال الثاني قسمية والمعنى لا

سلامنك اي الذي يسلمك وهو الله سبحانه وتعالى وهذا القسم يستعطف
به المخاطب ليقبل القول المحلوف عليه ولا يمتنع ان يكون الثاني في المثال
الاول للقسم ايضا ويكون القسم استعطافيا نحو افعل كذا بالله وقد عدّ
المؤلف رحمه الله عد لدن فيما يضاف الى الجملة كقوله لزمنا لدن سالمتمونا
وفاقكم فلا يك منكم للخلاف جنوح وريث بمعنى البطء كقوله خليلي رفقا ريث
اقضي لبانة من العرصات المذكرات عهودا اي وقفا ولمن طي وقصاي حاجة
وعد قول بالرجال وقائل كيف انت غير سديد لان الجملة في ذلك مراد
لفظها فهي في حكم المفرد فلا ينبغي عدهما في هذا المقام لا سيما الكلام فيه
وابن جلا في قول سحيم انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني وما
احسن قول بعض فضلاء الاسكندرية مضمنا الصدر هذا البيت جلا المسواك
ثغرك خير ثغر تجلى بذاك واكتسب الهنايا وانشد صحبه لما وخرا انا ابن
جلا وطلاع الثنايا فيمن لم يجعله وذا جواب لسؤال مقدر تقديره ان يقال فقد
اضافة ابن الى الجملة وهو غير تلك الامور الثلثة فلا وجه لتخصيصها والجواب
ان جلا في البيت علم اما على انه فعل خال من الضمير ومنع الصرف كما يقول
عيسى بن عمر او على انه متضمن الضمير فهو جملة مسمى بها وعلى كل منهما فلا اثر
واما في راي من لم يجعله علما فهو كنعم الولد اي محذوف الموصوف يعني انا
رجل جلا الامور اي وضحها وصنف بالرفع عطفا على خواص قال الجوهري رحمه
الله والصنف الضرب النوع والصنف بالفتح لغة فيه والمنطقيون يقولون
هو النوع المقيد بصفات عرضية كلية كالتركي والرومي باسم كلي
يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو قولا اوليا كما اذا سئل عن
التركي والفرس بما هما فان الجواب يكون بالحيوان ولا يخفى ان قول الجنس على
الصنف ليس باوليا بل بواسطة حمل النوع عليه هذا معنى ما في القطبي
اسم الجنس وهو ما وضع لشيء المشارك له في الحقيقة ذهنا كالشمس او ذهنا وخارجا

كالاسد

كالاسد فلا يرد شيء من المعارف اما العلم فواضح واما غيره فلان مثل
انت وهذا والذي وغيرها لم يعتبر فيها المشاركة في الحقيقة فانه
يصح الاشارة بمثل هذا الى الانسان والجماد ويعود الضمير الى كل منهما في
الافراد والتثنية بصيغة واحدة وفي الجمع في بعض الصور وكذا انت
وقول ابن الحاجب رحمه الله الصحيح ان يقال اسم الجنس ما علق على شيء وعلى ما اشبهه
وفيه نظر اذ لم يبق فرق بينه وبين النكرة والفرق ظاهر لان الاسم انما يكون
نكرة باعتبار عدم تعيين مدلوله وانما يكون اسم جنس باعتبار اطلاقه على
المشترك في الحقيقة وهذان الاعتباران مختلفان ولك ان تجعل قوله اسم الجنس
ما وضع جملة استينافية جواب سؤال مقدر كانه لما قيل واصناف قيل ما الا
وما حقيقة كل منها فقيل اسم الجنس كذا والعلم كذا والمعرب كذا ففهم
ان هذه الاشياء اصناف وان حقايقها ما حمل عليها فاسم الجنس ما عرفته
اسم عين فهو ما يقوم بنفسه جامدا وهو ما لم يشتق كرجل او مشتقا وهو
الدال على موصوف مصوغا من مصدر مستعمل كقايم ومضروب وحسن
وافضل او من مصدر مقدر كربعة او اسم معنى وهو ما لا يقوم بنفسه كا
كذلك اي كما ذكر من الجامد والمشتق فالاول كعلم وجهل والثاني كمفهوم ومضمر
العلم ما وضع او غلب لشيء معين ولم يتناول شبهه فما وضع لشيء جنس يشمل اسم
الجنس ولم يتناول شبهه اي بحسب الوضع يخرج ما عدا العلم من المعارف
اذ كل منها يتناول بحسب الوضع شبهه الا ترى انك اذا قلت انت مخاطبا
لعمرو وكذا اذا قلت هذا مشيرا الى زيد صح ان تقول هذا مشيرا الى عمرو وكذا
البواقي وانما قال او غلب ليشمل ما كانت علميته بالغلبة الاتفاقية لا
بالوضع المقصود كابن عمر فانه غلب على عبد الله دون ساير ابناء عمر الخطاب
رضي الله عنه وانما لم يقل بوضع واحد كما قال ابن الحاجب في الكافية
لان هذا القيد لم يذكر للاحتراز بل لدفع الوهم فلا حاجة اليه في التعريف

حقيقة العلم **فكنية** اي فهو كنية **ان تصدر** كابي القاسم **او ام** كام حبيبة **او ابن** كابن قترة بكسر القاف وسكون المثناة الفوقية لحية صغيرة خبيثة **ونحوه** **البنت** اي بنت كبنت طبق وهي حية اذا نامت استدارت وكانت كالطبق كنوا عن الداهية فقالوا احدى بنات طبق والمشهور ان الكنية علم اضافي يصدر باب او ام ولم يتعرضوا الي تصديره او بابن او بنت لكن الرضي ذكره والمؤلف تابعه **واللقب ان تضمن مدحا** كصدر الافاضل وفخر الاسلام وسائر ما اشتهر في هذه الاعصار من الاسماء التي فيها اضافة الي الدين كجلال الدين وقطب الدين **او ذما** ككلب وقفة وبطة فان هذه الاشيا مذمومة في العادة وينبغي لم يصدر باب وام وحنذرا من التداخل فان الكنية قد يتضمن مدحا كابي الخير وابي الفضل او ذما كابي الشر وابي جهل وقول الرضي انهما لا يعظم المكني بمعناهما غير مسلم الا يرى الي قول الشاعر قصدت ابا المحاسن كي اراه لشوق كان يجذبني اليه فلما ان رايت رايت فردا ولم ار من بنيه ابنا لديه فلاحظ في الكنية ما دلت عليه من المعنى الاصلي وسلبه عن المكني بها **والا** اي وان لم يصدر العلم باب او ام او ابن او نحوه ولم يتضمن مدحا او ذما **فاسم** كزيد وجعفر واذا اجتمع هو واللقب فالغالب تقديم الاسم لكون اللقب اشهر لان فيه العلمية مع شيء من معنى النعت فلو اتي به اولا لاغنى عن الاسم وربما قدم اللقب وقد اجتمعا في انا ابن مزيقيا عمرو وجدي ابوه منذر ماء السما ولا ترتيب بين الكنية وغيرها قال اقسم بالله ابو حفص عمر وقال حسان وما اهتز عرش الله من اجل هالك سمعنا به الا لسعد ابي عمرو **وجي** اي الاسم غير **مفردا ايضا** او مفردا حال من الضمير النائب عن الفاعل اي يضاف حال كونه مفردا **الي اللقب** بشرط كون اللقب مفردا ايضا وهو قيد لابد منه لم يصرح به المؤلف وذلك نحو سعيد كرز قرايته هو كالخرج زنة ومعنى وفي القاموس انه خرج الراعي وانما صحت الاضافة مع انه لا يضاف اسم لمساويه لتاويل الاول بالمسمي والثاني باللفظ

جاءني

جاءني سعيد كرز جاءني مسمى هذا اللفظ ولم يعكس لعدم صحة الاسناد حينئذ كذا قيل ولا شك ان العكس صحيح بل متعين في مثل سعيد كرز مرفوع نجا فالوجه ان يستعمل في كل تركيب ما يليق به **وقد** الاسم **بل** اي باللقب فيتبع على انه بدل او عطف بيان او يقطع الي الرفع باضمار مسند او الي النصب باضمار فعل واعلم ان مشهور مذهب البصريين وجوب الاضافة في نحو سعيد كرز وذهب الكوفيون وبعض البصريين الي ما ذكرناه من جواز الاتباع والقطع ويشهد له ما سمع في رجل اسمه يحيى ولقبه عينان العظام عينين حيث قيل هذا يحيى عينان وهو قاطع لعدم الاضافة ودعوى انه على لغة من يلزم المثنى الالف مطلقا تبطل بانه قد سمع فيه ورايت يحيى عينين ومررت بيحيى عينين نص عليه ابو حيان فيما كتبه على الالفية **ومضافا** عطف على وعوا منه مضافا **فاتبع** اي يفسر باللقب اما على الاتباع بوجهيه او القطع بوجهيه ولك جعل مضافا حالا من ضمير تبين كما مر في قوله وهو مفردا ايضا وقوله **فقط** اي اذا ومثنا الي التبيين فقط فانته عن غيره والمعنى انه لا يضاف كما في الوجه الاول لان ذا الاضافة يتعذر اضافته من حيث هو مضاف الي شيء اخر وفي قوله مضافا مسامحة من جهة ان المضاف في عبد الله مثلا هو الجزء الاول لا الاسم مجموعهما الا الاسم الاول وحده والعبارة المحررة يعقل وذا اضافة **وابتغ** هو مصدر امنى اي ارجع ويجوز ان يكون مفعولا مطلقا حذف عامله وان يكون حالا حذف صاحبها وعاملها وذلك الاخبار من انقسام العلم الي كنية ولقب واسم وذكر طرف من الاحكام ثم استانف تقسيما فكانه يقول عاد ارجع الي الاخبار عن انقسام العلم رجوعا ولا اقتصر على ما قدمت فيكون مفعولا مطلقا او التقدير واخبر ايضا واذكر ايضا فيكون حالا من ضمير المتكلم بي واقول حال الكوني راجعا الي الاخبار **العلم اما منقول** وهو ما استعمل قبل العلمية لغيرها **عن مفرد** اي كلمة ولحق **اسم عين**

كثور واسد او اسم معنى كفضل والاس او صفة كحاتم علم الجواد المشهور ونائلة
علم صنم وقد استبان لك ان الاسم يستعمل على ثلثة انحاء قسيم الفعل والحرف
وقسيم الكنية واللقب وقسيم الصفة او صوت كببة وهو لقب لعبد الله بن
الحارث بن نوفل وببة حكاية لصوت الصغير ويقال ان امه فاخته كانت
ترقصه طفلا وتقول لببه لانكحن ببه جارية خدبه مكرمة محبه تجب اهل الكعبة
الخدبة بخاء معجمة مكسورة ودال مهملة مفتوحة وباء موحدة مشددة الضخمة
وتجب بالجيم اي تغلب اهل الكعبة حسنا وملاحة او فعل كشمر اسم فرس وكعسب
رجل نقل من قولهم كعسب الرجل اذا مشى مشيا متقاربة خطاه وهو منصرف عند
الاكثرين كما سياتي او مضارع كتغلب ويشكر او امر كاصمت بكسر الهمزة والميم مع ان
المسموع في الامر الضم اما لان مضارع فعل يجي عند بعضهم مكسور العين وبضمها
كما قال ابن الحاجب رحمه الله ولان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل نحو
بفتح الشين في شمس بن مالك رحمه الله كما قال الرضي رحمهما الله واصمت علم برية
معينة او علم جنس لكل برية قفر بقطع الواقعة في اول فعل الامر ليدل القطع
النقل فيكون تغيير اللفظ دليلا على تغيير المعنى ولانا اي ولانه مثل لانه قطع
الهمزة في باب النداء اي تجرد الالف واللام عما كانا عليه من معنى التعريف
وجعلهما للعوض عن الهمزة المحذوفة اذ الاصل الاله فحذفت الهمزة وعوض عنها
الالف واللام وصار الجزء الكلمة وقطعت الهمزة للايذان بالجزم للعوضية
حتى لا يستكره اجتماع حرف النداء واللام ولو بقيا على اصلهما لسقطت الهمزة في الدرج
الا همزة ال المعرفة همزة وصل في فعل الامر المستكرة ولا علم من المنقول من فعل
اردد فعل امر من رد لانه اذا سمي به نقل حركة عينه الى الفاء فيستغنى عن همزة
الوصل فتحذف وتقول رد فهنا فعل امر مفتتح بهمزة وصل ولم يقطع
النقل الى الاسمية بل حذفت فيرد على المولف وقد يجاب بان المراد قطع
الهمزة ان بقيت او كذا القطع همزة الوصل في كل فعل سمي به للعلة المتقدمة وهي

الايذان من اول الامر بالنقل ولانا لا نقيس في همزات الاسماء والاكثر فيها
القطع وقد صار هذا اللفظ المنقول بالعلمية اسما فالحق بالاعم الاغلب فيه
بخلاف الاسم الذي فيه همزة وصل فانه اذا جعل علما لا تنقطع فرقا بين المنقول
عن الاسم والمنقول عن الفعل وخص الاول بالقطع لتخالف المنقول والمنقول
اليه من حيث الفعلية والاسمية بخلاف الثاني ولا اعرف خلافا في ذلك الا ما حكي
عن ابن الطراوة من شيوخ الاندلسيين من وجوب القطع فيه ورد بنحو
الله علما او منقول او مركب جملي بتسكين الميم نسبة الى الجملة نحو شاب قرناها
وبرق نحره وتابط شرا قالوا ولم يسمع النقل عن الجملة الا في الفعلية ولكنهم
اجازوه في الاسمية بالقياس او مركب من اسم وصوت كسيبويه ونفطويه وقد
ان هذا الظرف لغو ومتعلق بمحذوف معطوف على مركب المتقدم ولا غبار عليه
وفي بعض الحواشي انه معطوف على جملي من حيث المعنى اذ المراد منه مركب
من فعل وفاعل او من اسم وصوت فالتقدير عن مركب من فعل وفاعل
او من اسم وصوت وهو تكلف لا داعي اليه او مركب متضمن للحرف كخمسة عشر
اضافي او مركب من غيرها كعبد الله وامرئ القيس او مركب آخر غيرها اي غير المركبات المتقدمة
وهو المركب المزجي كبعلبك وحضرموت فغير الاخيرين وهما الاضافي و
المزجي فيثبت له بعد التسمية ما كان ثابتا له قبلها تقول هؤلاء شاب
قرناها وسيبويه وخمسة عشر وكذا حالهن نصبا وجرا على خلاف في
خلاف في الثالث وهو المركب المتضمن للحرف نحو خمسة عشر فبعضهم يقول
يحكى كما مر وبعضهم يقول يعرب غير منصرف او مرتجل بالرفع عطفا على
قوله فيما تقدم منقول اي العلم اما منقول واما مرتجل وهو ما لم يستعمل قبل
العلمية لغيرها كسعاد وادد من قولهم ارتجل الخطبة اي اخترعها من غير
روية وارتجل الامر كانه فعله على رجليه من غير ان يقعد متأنيا فيه
فبابي صفة مرتجل وخبر المبتدأ محذوف ان طابق الا اي ان وافق القو

المعروفة من النكرات كسعاد وفاند كغراب وامثلة كثيرة ﴿ولا﴾ يعلم ولم يطابق الاصول ﴿فشاذ﴾ اي فهو شاذ نحو محبب وقياسه الادغام لانه فعّال من حبّ ونحو موهب اسم رجل وموظب اسم مكان بفتح الهاء والظاء المعجمة والقياس الكسر لان ذلك حكم كل معتل فاؤه واو وعينه صحيح نحو موعد وكذا معد يكرب بكسر الدال وقياسه الفتح لاعتلال لامه وحيوة وقياسه حية بالقلب والادغام قلت ظاهر تقسيم المؤلف العلم الى المنقول والمرتجل انه تقسيم حاصر بمعنى ان كل علم لا يخلو عن احدهما وفيه نظر فان العلم بالغلبة كابن عمر وابن عباس ليس بمنقول ولا مرتجل ولعله اراد بالمقسم ما هو علم بالوضع لا بالغلبة فيستفيد ﴿نوعه﴾ اي العلم وهذا تقسيم آخر له فكانه اي نبّه تنبيهًا على تراخي هذا التقسيم في المرتبة عن التقسيمين المتقدمين لما اشتمل عليه من المباحث النفيسة ﴿اما موضوع للشخص﴾ بعينه كزيد وعمرو ﴿او موضوع للجنس﴾ وهو الماهية المعينة الحاضرة في الذهن من حيث تعينها وحضورها كاسامة للاسد فان قلت فهو اذن كالمعرف بال الحضورية فهل بينهما فرق قلت نعم لان الاشارة الى حضور المسمى في نحو اسامة بجوهر اللفظ وفي نحو الاسد بامر خارج عنه وهو الاداة وبعضهم يرى انه علم تقديري لا تحقيقي بناء على انا حكمنا بعلمية اسامة مثلا حين وجدناهم عاملوه معاملة الاعلام فمنعوه من الصرف ومن دخول ال ومن الاضافة وصحح الابتداء به في قولهم اسامة اجرأ من ثعالة وجوزوا مجيء الحال منه في قولهم هذا اسامة مقبلا ونعته بالمعرفة دون النكرة ولولا ذلك لقضينا بانه نكرة لشياعه في افراد جنس الاسد وهذا من باب الاستدلال بالاثر على المؤثر كما في العدل التقديري سواء ﴿اسم عين﴾ بالنصب على انه خبر لكان محذوف نحو اسامة للاسد وثعالة للثعلب وابي جعدة للذئب وام عريط للعقرب ﴿او اسم معنى حدث﴾ مصدر اي

كسبحان علم للتسبيح بمعنى التنزيه لا بمعنى قول سبحان الله وصرح ابن الحاجب بانه اذا كان مضافًا لا يكون علمًا اذ العلم لا يضاف وفيه نظر لان العلمية انما تنافيها اضافة التعريف كما في زيد المعارك حيث يأول العلم بواحد من الامة فيكون نكرة ثم يضاف ليصير معرفة واما الاضافة كما في حاتم طي وعنترة عبس فلا فلم لا يكون سبحان الله كذلك ﴿او وقت﴾ بالجر عطفًا على حدث وذلك نحو فينة وغدوة وبكرة وعشية بمعنى ساعات تقول العرب فلان يأتينا فينة اي الحين بعد الحين وسحر غدوة وبكرة وعشية اي الاوقات المعبرة عنها بهذه الاسماء فمنعت من الصرف من حيث جعلت اعلامًا جنسية ولك استعمالها معرفة ومنكرة مصروفة وكذا سحر في نحو جئتك يوم الجمعة سحر وذلك اذا اريد به سحر يوم بعينه احترازًا من نحو نجيناهم بسحر واستعمل ظرفا احترازا من نحو طاب السحر ليلتنا مجردًا من ال والاضافة احترازًا من نحو جئتك يوم الجمعة السحر او فاذا اتبعت في سحرك العبود فهو معرفة معدول عن السحر علم جنس كما في تلك الالفاظ وقال صدر الافاضل رحمه الله وهو مبني لتضمنه معنى اللام واعترض عليه اما اولا فلو كان مبنيًا لبني على غير الفتح لان يتوهم عليه الاعراب كما جعل في قبل وبعد والمنادى المفرد المعرفة اما ثانيا وبناؤه عارض ومقتضاه جواز الاعراب كما في حين عاتبت المشيب وهو لا يقول به واما ثالثا فلان منع الصرف اسهل من البناء لانه ابعد من الاصل فيعتقد فيه العدل لا التضمين والفرق بينهما ان التضمين استعمال الكلمة في معنى الاصلي مزيدًا عليه معنى آخر والعدل تغيير الصيغة مع بقاء المعنى فعند الجماعة ان سحر المذكور متغير عن لفظ السحر مع بقاء المعنى وعند صدر الافاضل انه استعمل في معناه الاصلي مزيدًا عليه معنى حرف التعريف ﴿او عدد﴾ بالجر ايضًا عطفًا على حدث ووقت ﴿عند ارادة تجرد﴾ من غير ارادة المعدود

واستهل مني عبرة فرددتها على النحر منها مستهل ودامع

على حين عاتبت المشيب على الصبى فقلت ألما اصح والشيب وازع

نحو ستة ضعف ثلثة غير منصرفين هذا الذي قلناه من الحكم
بعدد العلمية العدد عند هذه الارادة على ما ذهب اليه ابن جني في سر
وجار الله في بعض النسخ المفصل ووجه القول بالعلمية انه لو لم يحكم
بها في نحو المثال المذكور لكنت مبتدئا بالنكرة بلا مخصص واستضعفه
ابن الحاجب من حيث انه يؤدي الى ان يكون اسماء الاجناس كلها اعلاما اذ ما من
نكرة الا ويصح استعمالها كذلك نحو رجل خير من امرأة اي كل رجل خير من امرأة
وذلك في كل نكرة قامت قرينة على ان الحكم غير مختص بواحد من جنسها فسوغ
الابتداء بالنكرة هنا كونها للعموم او كناية بالنصب عطفا على اسم عين اي او كان
كناية عن الاناسي كفلان كناية عن مذكر عاقل معين وفلانة كناية عن مؤنث
عاقلة معينة وقال ابن الحاجب هما علمان لا علام الاناسي وهي من باب اسامة
لا انهما تطلق على كل علم منهما اذ هي موضوعة لحقيقة اعلام من يعقل فان لها
حقيقة ذهنية وضع لها اسامة ولم يثبت استعمالها الا في الحكاية تقول قال
زيد جاءني فلان ولا يقول جاءني فلان ابتداء من غير حكاية قلت نازعه ابن مالك
في الاول بانهما لو كانا علمين للاعلام لكان معنى جاءني فلان وفلانة جاءني
هذان اللفظان وهو باطل فليس ذلك كجاء زيد لان المراد بزيد مسماه وهو
ذات بخلاف فلان وفلانة فان مسماهما لفظ عنده ويمكن اندفاعه بانه
كما كان المراد في جاءني زيد جاءني مسمى زيد يكون المراد في جاءني فلان وفلانة
جاءني مسمى مسماهما وقد ذكرنا في شرح التسهيل ونازعه في الثاني بان الحكاية
قال اذا كنيت عن الاناسي قلت لقيت فلانا وهو مخالف لقوله لم يثبت استعمالها
الا في الحكاية او كان وزنا للفظ آخر واذا كان كذلك فله حكم موزونه ان كان وزنا للفعل
فيجب حينئذ حكاية الحال التي كان عليها موزونه ابدا لكونه مرادا به
الذي لا حظ في الصرف ولا في تركه فتقول استفعل فعل ماض ودال على الطلب
وانفعل لازم مطاوع فعل او كان كناية عن الموزون كفعلة لو سمي بها في قول

المتنبي يرثي خولة اخت سيف الدولة كان فعلة لم تملأ مواكبها ديار بكر
ولم تخلع ولم تهب فيمنع فعلة الصرف لان موزونها خولة وهو غير
منصرف هذا مذهب سيبويه وقال المازني ليس في فعلة علمية فينبغي
صرفه وهذا منه نظر الى لفظ الكناية لا الى موزونها المكني عنه ولا يقال
المتنبي لا يحتج بكلامه في العربية فكيف اورده المؤلف لانا نقول انما ذكره
مثالا لا دليلا وهذا كما فعل الفارسي في الايضاح حيث انشد قول ابي تمام
من كان مرعى عزمه وهمومه روض الاماني لم يزل مهزولا او نصب بالجر عطفا
على موزونه يعني فله حكم نفسه الحال موضوعا للجنس اي يراد به الجنس لا الفرد معين
فيعتبر حكم نفسه في الصرف وتركه بحسب فقدان المانع ووجوده فتقول
فعلان الذي مؤنثه فعلى لا ينصرف وفعلان الذي مؤنثه فعلانة منصرف
مما يراد به الجنس وقد اعتبرت فيه حكم نفسه فلم تصرف فعلان في موضعين
لوجود العلمية والزيادة ولو اعتبرت الموزون لصرفت الثاني وتقول
كل افعل اذا كان صفة لا ينصرف فاعتبرت في افعل هنا حكم نفسه فصرفته
لانه ليس بوصف لان المراد منه كل ما كان على هذا المثال ولا بعلم لدخول
كل عليه في تفصيله فهو كالاول وهو ما له حكم موزونه في رأي ذهب اليه الزمخشري
والرضي قال لكونه منقولا من معنى الى معنى آخر وهو الموزون او من جعل الدال
ومثل الثاني في رأي اخر ان ذكر مع موزونه وهو رأي الاكثرين لانه ليس كالاول منقولا
الى مدلول آخر هو الموزون او من جعل الدال لان افعل في قولك وزن اصبع افعل
ليس عبارة عن الموزون بل عن الوزن اي وزن اصبع هذا الوزن لا هذا اللفظ
وقد عرفت ان الرضي كونه منقولا الى مدلول آخر هو الوزن ثم اخذ المؤلف
يفرع على الرأيين فقال فيمنع من الصرف فعلان في قولك فعلة وزن طلحة وا
بعضهم بعضا على ذلك اتفاقا اما من ذهب الى الاول فلاجرائه مجرى موزونه
وموزونه ممنوع من الصرف فليكن هذا كذلك واما من ذهب الى الثاني فلما

او من جعل الدال كما كان الاول منقولا من
المدلول معنى الى معنى آخر هو الوزن

لان فيه العلمية والتانيث ومنع افعل في قولك افعل وزن اصبع خالف بعضهم
بعضا في ذلك خلافا فمن جعل له حكم موزونه صرفه لان اصبعا منصرف ومن
جعل له حكم نفسه منعه الصرف للعلمية والوزن وتنوين مفاعلة في قولك
فاعل مفاعلة وزن ضارب مضاربة وهو الصرف على الراي الاول اي الذي يعطي حكمه
الى حكم الموزون لانه منصرف وهو ظاهر وللمقابلة على الراي الثاني الذي يجعل
صاحبه للوزن حكم نفسه فليس فيه تنوين الصرف قطعا لان الوزن وهو مفاعلة
مفاعلة غير منصرف للعلمية والتانيث فدخل التنوين فيه للمقابلة اي يكون
تنوينه مقابلا للتنوين الذي في الموزون وهذا مخالف لقولهم تنوين المقابلة
هو اللاحق بجمع المونث في مقابلة نون الجمع المذكر السالم وقوله لاطراده اي
لاطراد التنوين في الموزون جواب عن سوال مقدر تقديره ان يقال لو كان طلب المقابلة
بين الوزن والموزون معتبرا لنون افعل في قولك افعل وزن اصبع وليس
فليس وتقرير الجواب بابداء الفرق بينهما وذلك ان التنوين مطرد في جميع
ما يوزن بمفاعلة من قولك فاعل مفاعلة اذ لم يرد الا منصرفا بخلاف موزون
افعل فانه قد يكون غير منصرف كاعلم ونحوه علما فلم يطرد ولا يلزم من طلب
المقابلة بالنسبة الى ما يطرد طلبها بالنسبة الى ما لم يطرد واعلم ان استعمال
هذه الامثلة التي يوزن بها امر اصطلح عليه النحاة ان لم يقع من غير ذلك
في كلام العرب وكذا حكموا بان كل كلمة يقصد بها لفظها دون معناها فهي علم
لذلك اللفظ كما مر نحو من كلمة استفهام وضرب فعل ماض قال الرضي لان مثل
هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول لغيره وهو منقول لانه نقل من مدلول
وهو المعنى الى مدلول آخر وهو اللفظ قال الشريف الجرجاني في شرح المفتاح انما
كان مثل هذا معرفة لانه بمعنى هذا اللفظ فهو كالعلم في تعيين المراد
ولو كان علما حقيقة للزم ان يكون المهملات اذا اريد بها انفسها موضوعة
لذلك بعضها لا يلتفت اليه قلت وفيه نظر اما اولا فلانه لا نزاع ان اللفظ اذا اريد

به

به نفسه معرفة ولا يصلح اعتبار شيء آخر فيه غير العلمية فوجب ان
يكون علما فان قلت هو مثل صه المجرد عن التنوين من اسماء الافعال فانه معرفة
لكونه بمعنى اسكت السكوت المعهود في تعريفه كونه واقعا موقع ذي الاداة
قلت لا نسلم ان تعريفه لذلك فقد قال ابن الحاجب هو من قبيل علم الجنس
وكذا ما نحن فيه واما ثانيا فلانه لا نزاع في منع الصرف قائمة مثلا في قولك
قائمة الواقعة في قولنا هند قائمة مرفوعة على الخبرية ولا مانع الا التانيث
والعلمية وكونه في معنى المعرف بالاداة لا يغني هنا واما ثالثا فلانه لا نزاع في ان
مثل قولنا جسق مهمل كلام فيلزم تضمنه لكلمتين وكل كلمة يجب ان يكون
موضوعا لمعنى فيلزم ان يكون جسق موضوعا لمعنى وهو هنا اللفظ
واما رابعا فنستبعده بلزوم وضع المهملات غير متجه لان الوضع العلمي
لا ينافي الاهمال في الوضع اللغوي اذ يجوز للمستعمل ان يعمد الى ما شاء من اللفظ
المهملة فيجعله علما على ما يشاء ولا اشكال والله اعلم بالصواب ومن العلم
ما لزمته اي علم لزمته اللام كالمسيح والغالب حالة كونهما ملتبسين بها فالاول كاللات
والعزى فيما هو من المنقول والسموءل واليسع فيما هو من المرتجل والثاني كالبيت
للكعبة والمدينة لطيبة والنجم للثريا فان هذه الالفاظ في الاصل لما يعهد من
بيت ومدينة ونجم ثم غلبت على بعض ما هي له في الاصل وهي بذلك المسميات
التحقت بالاعلام ولو كانت الغلبة تحقيقية اي غلبة الحاق بما عرف اشتقاقها
كالدبران والثريا والسماك فهذه عرف اشتقاقها لان هذه الالفاظ مشتقة
من الدبور والثروة والسموك وهو الارتفاع ثم غلبت من بين ما يوصف
بذلك على هذه الكواكب المخصوصة وقولنا الفاظ لم تعرف كيفية غلبتها في واحد
من جنسها كالمشتري في الكواكب المعين فانا لا ندري المعنى الاشتقاقي فيلحقه
بما عرف الاشتقاق وقال سيبويه وما لم يعرف من هذا الجنس اصله فيلحق بما عرف
والفلان اي وكالفلان والفلانة كناية عن اعلام الاناسي ثم زاد واللام لقصد الفرق بين

ما يعقل وما لا يعقل وكانت كتابة أعلام البهائم فكان فيها نوع تنكير
ثم أولى بالزيادة من كتابة أعلام الآدميين لأن أنس الإنسان بجنسه أكثر
فهو عنده أشهر من أعلام البهائم فكان فيها نوع تنكير كذا في الرضي وقال
ابن الحاجب رحمه الله جعلوا الزيادة في علم غير العاقل لأن علميته دخيلة على
علمية من يعقل لأن أصل الباب لمن يعقل فكانت زيادة أل في الأقل أولى منها
في الأكثر تقليلا للزيادة وكانت في الدخيل لضعف علميته أولى منها في القوي في
باب العلمية ولا يخفى لك ما بين التعليلين والمثنى أي وكالمثنى نحو الزيدين والجمع
معنى لا صورة فقط كالعمرين فخرج نحو أذرعات بذال معجمة لموضع بالشام
ينسب إليه الخمر فإنه ليس بجمع معنى وإن كان جمعا بحسب الصورة وفي كلامه إشعار
بوجهين أحدهما أن موضوع المسألة علم لزمته اللام وذلك لا يصدق على الزيدين
والعمرين الثاني أن لزوم اللام لمثل ذلك وإن قال به جماعة غير سديد والصواب
أن يقال إذا ثني العلم أو جمع وقصد تعريفه لزم أن يعرف باللام ويجوز أن
يبقى على التنكير وليس هذا ببعيد من العلم المفرد وأنت تقول رأيت زيدا
من الزيود وهكذا رأيت زيودا وهنودا وهو مسموع من العرب قال
الشاعر رحمه الله رأيت سعودا من شعوب كثيرة فلم أر سعدا مثل
سعد بن مالك الأولى لازم الصحبة كالأبانين لجبلين متقابلين يقال لأحدهما أبان
الرياني وللآخر أبان العطشان لقلة الماء فيه كذا قال الرضي وفي معجم ياقوت
الرومي أبانان أبان الأبيض وأبان الأسود جبلان فالأبيض شرقي الحاجر فيه
نخل وماء يقال له الأكرة وهو العلم لبني فزارة وعبس وأما الأسود فإنه لبني
فزارة خاصة وبينه وبين الأبيض ميلان وهما أبانان اللذان ذكرهما مهلهل
في قوله ولو بأبانين جاء يخطبها رمل ما أنف خاطب بدم وأظنهما اللذين
ذكرهما الرضي وعرفات لموافقة الحاج كان كل موضع منها يسمى عرفة فقيل عرفات
فلا تلزم اللام ما كان من هذا القبيل لأن أحد الجبلين لما لزمته صحبة الآخر

وعدم انفراده جاز أن يكونا كالشيء الواحد المسمى بالمثنى كما يسمى شخص
واحد بزيدين بخلاف شخصين يسمى كل واحد منهما بزيد فإن الأغلب فيهما
لما كان هو الانفكاك لم يكونا كشخص واحد مسمى بالمثنى حتى يقال الحمارية
وعرفات كأبانين كما أسلفناه فظهر أن الاستثناء متصل وأن ما وقع في بعض
الحواشي من أنه منقطع بناء على أن أبانين ليس بمثنى وإنما هو علم لجبلين أحدهما
أبان والآخر متالع وعرفات ليس جمعا لعرفة بل هو علم لمواقف كعرفة
معتمد فيه على كلام ابن الحاجب في الإيضاح وما قلناه نص عليه الرضي
وهو ظاهر لا يحوج إلى ارتكاب مجازية الانقطاع في الاستثناء ومنه ما لزمت اللام
وهذا عطف على المبتدأ وهو ما لزمته اللام أي ومن العلم ما لزمته اللام كالأمر
وما جازت فيه كأكثر المنقول من الصفة مثل الحارث والضحاك والعباس والحسن و
الحسين والمصدر كالفضل والعلاء أو لا يقال الجميل في محمد والعلا في علي وهذا ينقض
تعليلا لعدم كلية الجواز والمكل في المتن الأكثرية نعم ينقض لو ثبت أن امتناع
اللام مخصوص بهما وليس كذلك فكم من علم يشاركهما في امتناع دخول اللام عليه
ودم أي اللام الداخلة معنى على العلم كما في قوله رأيت الوليد بن اليزيد مباركا
شديدا بأعباء الخلافة كاهله والمضاف كما في قوله علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم
بأبيض ماضي الشفرتين يمان بقلة ظرف مستقر إما في محل رفع على أنه خبر مقدم
من قوله وهي والإضافة أي هذان الأمران ملتبسان بقلة أو في محل نصب على
أن يكون الخبر محذوفا وهذا الظرف حال من الضمير المستتر في الخبر وهي و
الإضافة جائزتان حالة كونهما ملتبسين بقلة كالملا أي كقلة الأول واحد
ما سمي به نحو رأيت زيدا لقيته ولكل فرعون موسى وفي الحديث أن سعيد بن
جبير قال قلت لابن عباس رضي الله عنه أن نوفا البكالي يزعم أن موسى
عليه السلام يعني الذي سأل السبيل إلى لقي الخضر ليس موسى بني إسرائيل إنما
موسى آخر قال كذب عدو الله وقد يضاف العلم مع بقاء تعريفه نحو زيد الخيل

وانما اثبتناه مضمر الحمار وان لم يكن اشتراك في العلم واللام اقل من الاضافة
والذي في الرضي وهي اكثر من اللام وبين العبارتين فرق في ظاهر المعرب من الاسماء
لانه بصدد ذكر اصناف الاسم وقدمه على المبني اهتماما بشانه لشرفه من حيث
ان الغرض من الكلام لا فهام وهو معه ايسر لان العلامات الفارقة بين
الفاعلية والمفعولية والاضافة ظاهرة فيه غالبا اسم وذا جنس يشمل
المعرب والمبني بقسميه المركب وغيره وانما حذفه لكونه على فهمه من انه يتكلم
في اصناف الاسماء والمعرب صنف منها فتعين انه اسم مركب جملة وذا فصل خرج
احد قسمي المبني وهو اسماء التي لم تركب نحو واحد اثنان ثلثة ونحو الف با
نحو زيد بكر خالد الاصوات نخ وهدع فان ما هو من هذا القبيل لا يصدق
عليه في حال كونه غير مركب انه جزء جملة واختار المؤلف هذه العبارة
على قول ابن الحاجب المركب لشهرته في المركب المجموعي فيقتضي ظاهره ان
المعرب من الاسماء لا يكون الا مركبا من شيئين فصاعدا كخمسة عشر ونحوه والجزء
من الجملة سالم من هذا غير مناسب مبني الاصل اي تماما لا يحتاج الى الاعراب اصلا من حيث
انه لا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليه وهو الحرف والفعل الماضي
وامر المخاطب وهذا فصل خرج به نحو هؤلاء في قام هؤلاء فانه مناسب لمبني
الاصل وان كان جزء جملة وشبه اي الموصولة في نحو اضرب ايهم خرج مبني
الاصل عارضة لزومها الاضافة التي هي من خواص الاسماء فغلب جهة التمكن
ومنع اثرها وكانت كالمعربة وشبه المصدر في نحو ضربه بعمرو امس
بالماضي ليس من حيث خصوصية لان مشابهة المصدر المطلق الفعل
عمله لا مشابهته للماضي بدليل عمله وان كان بمعنى الحال والاستقبال وهذا
يرد غير المنصرف ايضا لان مشابهته في الفرعية من جهتين لمطلق الفعل لا
المبنية على الخصوص وحكمه اي حكم المعرب تغير حال اخره لفظا او تقديرا الحال الحاصل
زيد الفتى ورايت زيدا الفتى ومررت بزيد الفتى وخرج بالاخر غيره فلا

حال

حال ما لا يكون آخرا ليس حكما للمعرب كتغيير حال الراء والنون من نحو هذا
امرؤ وابنم ورايت امرأ وابنما ومررت بامرئ وابنم بعامل يتعلق بتغير احترازا
من تغير آخر من لا يستعملها مبنية في من الرجل بكسر النون لالتقاء الساكنين
ومن ابوك بالفتح وكرم بالضم للنقل فيهما فانه وقع بلا عامل وهو اي
العامل عقيبه مطلقا لا مقيدا بكونه لفظيا او معنويا عاملا في الاسم او عاملا
في الفعل ولك جعله حالا على تقدير مضاف قبل هو والاصل ومقتضيه بحذف
المضاف لاشعار القرينة الحالية به فان هذا الكلام ذكر في مقام التفسير
وارادة البيان له ويجب كون اخره اسما كانت كزيد في قام زيد او فعلا
كيقعد في يقعد عمرو على وجه مخصوص من رفع او نصب وجر وجزم فالمبتدأ
والخبر والمضارع المرفوع اي فعامل المبتدأ وما ذكر معه على حذف المضاف وفي النعت
اي والعامل في النعت على رأي ذهب اليه الاخفش معنوي اما المبتدأ فلا خلاف
عند البصريين ان عامله الابتداء وفسره قوم بتجريده عن العوامل اللفظية
لاسناد الخبر اليه او لاسناده هو الى فاعله او النائب عنه وقيل هو جعل
الاسم في صدر الكلام لفظا او تقديرا للاسناد اليه الى آخره وعليهما فالعامل معنوي
واما الخبر فمذهب الزمخشري وابن الحاجب وجماعة ان عامله ايضا الابتداء لانه
يعمل الرفع بدون اتباع فاليس اقوى ولى بان لا يعمل ذلك والصحيح ان عامل الخبر
لفظي وانه المبتدأ وهو مذهب سيبويه قال فاما الذي يبنى عليه شيء
هو هو فان المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وذلك قولك عبد الله منطلق
واما المضارع المرفوع فرافعه عند البصريين وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم
في زيد يضرب ورايت رجلا يضرب ومررت برجل يضرب لانه يكون حينئذ كالاسم
فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وعند الفراء واكثر الكوفيين تجرده
عن الناصب والجازم وعليهما فالعامل معنوي وذهب الكسائي الى ان عامله
لفظي وهو حروف المضارعة لانها لما دخلت في اول الكلمة حدث له رفع بحدوثها

اقتضى الخبر من ان يكون اسما واحتاج فيعمل فيهما او بانا نقوي العامل ونقول

اذا اصل المضارع اما الماضي او المصدر فلم يكن فيهما هذا الرفع بل حدث عند
حدوث الحروف فاحالة العمل على اللفظي الظاهر اولى من احالته على المعنوي
الخفي وانما عزلها عامل النصب والجزم لضعفهما وصيرورتهما كجزء الكلمة واما
النعت فعامله عند الاخفش معنوي وهو كونه تابعا وكذا عطف البيان
والتاكيد عنده والمختار وقال سيبويه انه عامل المتبوع قال الرضي
لان المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه فان المجيء في جاءني
زيد الظريف ليس في قصده منسوبا الى زيد مطلقا بل الى زيد المقيد بقيد
الظرافة وكذا جاءني العالم زيد وجاءني زيد نفسه فلما انسحب على التابع حكم
المتبوع معنى حتى صار التابع والمتبوع معا كمفرد منسوب اليه وكان الثاني في المعنى
هو الاول في المعنى كان الاولى انسحاب عمل العامل عليهما معا تطبيقا للفظ بالمعنى
وقد ظهر انه لا وجه لما فعله المؤلف من تخصيص النعت بالذكر وايضا فانظر الى
اسلوب العبارة حيث قال وفي النعت ولم يقل والنعت ولعله فعل ذلك
للاشعار برجوع قوله على راي اي الاخير اذ لو نسق الكل على نمط واحد لتوهم
القيد راجع الى جميعها فان قلت لا ضرر في هذا التوهم لان الخلاف في
الكل كما مر قلت نعم ولكن قصد ان تنوين راي للتحقير فاشار به الى ضعف هذا
القول جدا وليس البواقي كذلك فتأمل **و** العامل عنده **فيما عدا** اي فيما
المذكور من الامور الاربعة **لفظي وهو** اي العامل عنده عاملا **في الاسم** لا في الفعل
او التقدير ومقدره عاملا في الاسم فحذف الحال وعاملها اللفظي فان قلت
لم لا يتعلق الظرف بالضمير لكونه هنا عائدا الى العامل كما اجاز قوم عمل الضمير
العائد الى المصدر في نحو مروري بزيد حسن وهو بعمرو قبيح قلت يحتاج
الى نقل وقد قال ابن هشام في حاشيته على التسهيل لا اعلم ان احدا اجاز
اعمال اسم الفاعل مضمرا **لما يقوم** اي يوجد ويحصل **الفاعل** وهي كون الاسم عمدة
والمفعولية وهي كون الاسم فضلة **والاضافة** وهي كون الكلمة مضافا اليها **المقتضيات للرفع**

والنصب

والنصب والجر خيفة التباس تلك المقتضيات لو لم يؤت فيها بهذه العلامات
كما في المثال المشهور وذلك انك لو قلت ما احسن زيد بالسكون فيهما
احتمل ان يكون الغرض التعجب فيكون احسن فعلا مقتضيا الفاعلية زيد
وان يكون الغرض نفي الاحسان فيكون احسن فعلا مقتضيا الفاعلية
زيد وان يكون الغرض الاستفهام عن احسنية بعض اجزاء زيد فيكون احسن
اسم تفضيل مقتضيا لكون زيد مضافا اليه ولا شك ان الرفع والنصب والجر
تميز هذه المعاني في مثل هذه الضرورة وتفصل بعضها عن بعض وانما
اقتضاها الفاعلية والمفعولية والاضافة من حيث المحافظة على حصول
اذهانها من غير لبس فما يكون فيه هذه العلامات مما لا يقع فيه لبس محمول
على ما يقع فيه ذلك طردا للباب **وهي** اي وهذه الامور الغريبة التي هي
الرفع والنصب والجر **اعلام** اي علامات لتلك الامور السابقة عليها وهي
الفاعلية والمفعولية والاضافة **وتسمى هي** اي الامور الثلثة الرفع والنصب
والجر **اعرابا** فيكون الاعراب لفظيا وهو الصحيح وبعضهم يرى انه معنوي
وهو اي الاعراب وما بعده **اما بلفظ لفظا** دائما **او تقدير تقديرا** دائما **او بلفظ لفظا**
في بعض الحالات **و** يقدر **تقديرا** في بعضها وخبر المبتدا وقوله **بحركة او حرف** وما
بينهما معترض لبيان الاحوال **فهذا** المذكور اقسام **ستة** حاصله من ضرب اثنين
وهما الحركة والحرف في الحالات الثلث وهي حالة اللفظ فقط وحالة التقدير
فقط وحالتهما معا القسم **الاول** وهو الاعراب في جميع الحالات بالحركة
لفظا **في** الاسم **الصحيح** الاخر كزيد وبكر **وشبهه** كظبي ودلو يعرب **بالثلث** اي بالحركات
الثلث وهي الضمة والفتحة والكسرة **في المفرد المنصرف** كما مثلناه **والمكسر** عطفا على
المفرد ليكون الانصراف معتبرا فيه اعتباره في المفرد نحو عبيد ورجال
فهذا جار على الاصل من كل وجه لان اصل ما اعرب ان يعرب بالحركات
لخفتها فان اعرب بالحروف فلعلة واصل ما اعرب بالحركات ان يكون رفعه بالضمة

ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة وانما كان كذلك لان الرفع علم الفاعلية
ولها قوة من حيث هي عمدة يحتاج اليها فجعل لها الضمة لقوتها اذ تحصل
بتحريك الشفتين معا والنصب علم المفعولية ولها ضعف من حيث هي
فضلة لا يحتاج اليها الكلام في كونه كلاما فجعلت لها الفتحة لضعفها
اذ تحصل بدون تحريك الشفتين والجر علم الاضافة وهي متوسطة لترددها بين
العمدة والفضلة فان المضاف اليه يكون تارة مكمل عمدة نحو جاءني غلام زيد
واخرى مكمل فضلة نحو رأيت غلام زيد فجعلت لها الكسرة لتوسطها بين الضمة
والفتحة اذ تحصل بتحريك الشفة السفلى فان تخالف على هذا الاصل فلعلة
واصل ما اعرب بالحروف ان يرفع بالواو وينصب بالالف ويجر بالياء و
المناسبة ظاهرة فان تخالف ذلك فلعلة ومثنى اي وبالحركتين المعهودتين
في هذا المقام عند القوم في غير المنصرف وهما الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا
تخالف عن الاصل في حالة الجر حملا على مشابهه وهو الفعل كما سيأتي فان الجر
لا يدخله وجمع المؤنث السالم وما حمل عليه وهو اولات وثنتان هنا مما
رفعا والكسرة جرا ونصبا فتخلف عن الاصل في حالة النصب جراء له
مجرى اصله وهو جمع المذكر السالم على ما سنذكره والثالث من الاقسام وهو
الاعراب في جميع الحالات بالحركة تقديرا في الاسم المقصور اي المتعذر اعرابه
لفظا كعصا والمراد به المقصور فان آخره الف وهي لا تقبل الحركة فتقدر
عليها وغلامي وهو ما كان مضافا الى ياء المتكلم في القول الاصح وهذا القيد
راجع الى الاخير لان المقصور عري عن الخلاف واما المضاف الى ياء
المتكلم فالصحيح ان اعرابه بالحركات مقدرة في جميع الحالات لان ما قبل
الياء مشتغل بحركة لازمة وهي الكسرة لمناسبة الياء فلا يحتمل اشتغاله
مع ذلك بضم ولا فتح ولا كسر ضرورة ان الحرف الواحد لا يشتغل بحركتين
متماثلين ولا متنافيين وثم قول اخر وهو ان يكون اعرابه تقديريا

في حالة الرفع

في حالة الرفع والنصب ولفظيا في حالة الجر وسيأتي قريبا والمحكي بالجملة عطفا
على عصا وغلامي اي وكالمحكي جملة كان نحو تأبط شرا علم شخص او مفردا
نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد في استعلام من قال جاء زيد ورأيت
زيدا ومررت بزيد لان الآخر مشتغل بحركة الحكاية فاستحال اشتغاله
بحركة اخرى يلفظ بها ومنه اي ومن المحكي خمسة عشر علم رجل فان فيه وجهين
احدهما اجراؤه على ما كان عليه قبل التسمية به فيكون اعرابه تقديريا
في الحالات كلها وهذا هو الوجه الذي اراده هنا والآخر ان يعرب اعراب
غير منصرف فتضم الراء رفعا وتفتح نصبا وجرا قلت وللثاني في ذي ثلاثة
نحو بر وبحر وجه اخر غير الحكاية وهو اضافة الصدر الى العجز
فتقول جاء بر وبحره بضم القاف مثلا او كسر الراء واجاز بعضهم في نحو قمت
علما الاعراب فتقول جاءني قمت ورأيت قمتا ومررت بقمت بالتنوين
في الجميع مع الاتيان بحركات الاعراب والثالث من الاقسام وهو الاعراب
بالحركة في بعض الحالات لفظا وفي بعضها تقديرا كغلامي على رأي ذهب اليه
ابن مالك فانه يرى انه في حالة الرفع والنصب معرب بالحركة تقديرا
لما تقدم من وجوب اشتغال ما قبل الياء بالكسرة وكل من الضمة و
الفتحة ينافيها واما في حالة الجر فالكسرة الظاهرة موفية بحصول الغرض
من الاعراب والمناسبة فلا يعدل الى التقدير لعدم الاحتياج اليه وقد علمت
ان الكسرة محكوم بوجودها قبل التركيب المقتضي للاعراب فلا يتم هذا
مع انه يلزمه ان يقول في مسلماتي في حالة النصب والجر انه معرب
بالكسرة لفظا لا تقديرا لعين ما ذكره ولم يقل به احد وعطف معلمون
على غلامي وهو مثال اخر لهذا القسم فان اعرابه بالحركة تقديري
في حالة الرفع والجر استثقالا بالضمة والكسرة على الياء المكسور ما قبلها
ولفظي في حالة النصب لخفة الفتحة عليها نحو رأيت قاضيا والرابع

من الاقسام وهو الاعراب بالحروف لفظا في جميع الحالات الاسماء في المعرب بالحروف
كالاسماء الستة والمثنى والمجموع على حده ثم سيأتي تفصيلها واحترز بقوله
فيما لم تحذف فيه الحروف لالتقاء الساكنين نحو جاءني ابو الحسن وصالحو القوم و
البلد بقوله لم تحذف تلك الحروف فيه لاعلال عن نحو مسلمي وسيأتي والخامس
من الاقسام وهو الاعراب بالحروف تقديرا في كل حال فيما حذفت الحروف فيه لاجل
الالتقاء الساكنين في جميع الاحوال نحو جاءني ابو الحسن ورايت ابا الحسن ومررت
بابي الحسن فان الحروف الذي به الاعراب قد سقط لالتقاء الساكنين في الصور
كلها فيكون الاعراب تقديرا لا لفظا ضرورة ان ما به الاعراب مقدر غير ملفوظ
وكذا جاءني صالحو القوم ورايت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم وفي المحكي
في غير الاستفهام من المفرد اي ما ليس بجملة نحو دعني من تمرتان في من يحكي اي في قول
من جوز حكايته وهو عندهم شاذ وقد عرفت ان هذا القسم مفروض
فيما اذا كان التقدير في جميع الحالات والمثال الذي اورده مقصور على حالته
المسموعة وهي حالة الجر وليس لنا ان نعديها الى غيرها الا انه شاذ كما مر
والسادس من الاقسام وهو الاعراب بالحروف لفظا في بعض الصور وتقديرا في
بعضها فيما حذفت للحروف او غيرت في بعضها اي في بعض الحالات كما في جمع المذكر
السالم مضافا الى ياء المتكلم فان اعرابه لفظي في النصب والجر نحو رايت مسلمي
ومررت بمسلمي لان الياء التي بها اعرابه في هاتين الحالتين ثابتة لفظا وادغامها
فيما بعدها لا يخرجها عن ذلك واما في الرفع فاعرابه تقديري نحو هؤلاء مسلمي
لان اصله مسلموي فاجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقلبت
الواو ياء وادغامها في الياء والقلب غير الحرف عن حقيقته فيكون اعرابه
في هذه الحالة بالواو تقديرا ولا يجوز الحكم بان هذه الياء المنقلبة عن الواو
علامة الرفع كما كانت علامة الجمع لان كون الواو علامة الجمع من حيث هي
لين وهو باق وعلامة الرفع من حيث خصوصية الواو وهي زائلة كما قيل وجميع المعرب

الاسماء

الاسماء المعرب بها اي بالحروف ابوك واخواتها اي اخوات هذه الكلمة وهي اخوك وحموك
وهنوك وفوك وذو مال اعني هذه الاسماء كلها اباك واخواتها مكبرة
فانها عند التصغير تعرب بالحركات مضافة الى غير الياء لا الى الياء فانها اذا لم تكن
مضافة تعرب بالحركات نحو هذا اب واخ وحم وهن وفم ورايت ابا واخا وحما
وهنا وفما ومررت باب واخ وحم وهن وفم وهذا القيد انما تظهر فائدته
في غير ذي واما ذو فانها ملازمة للاضافة الى غير ياء المتكلم ولو كانت مضافة
الى ياء المتكلم لكان اعرابها بالحركات تقديرا كما في غلامي ولم يصرح المؤلف رحمه
الله باشتراط كون هذه الاسماء الستة غير مثناة ولا مجموعة اكتفاء بقوله
ابوك واخواتها ولا يقال لم لم يكتف بذلك عن قيد كونها مكبرة لانا نقول
لفظ ابوك مثلا قد يوهم ان اريد من حيث كونه مفردا مضافا فلا ينافي ذلك كونه
مصغرا فذكر قيد التكبير لاخراج المصغر بخلاف كونه مثنى او مجموعا فلا ينافي
فيه هذا الوهم فتركه وانما اعرب هذه الاسماء الستة حين تحقق القيود المذكورة
فيها بالحروف وعدل عن الحركات لانها كثيرة الاستعمال واواخرها حروف
تقبل ان تكون اعرابا فقصد التخفيف بان جعلت تلك الحروف نفس الاعراب
وتركت الحركات لانها لو دخلت مع وجود الحروف لازداد اللفظ في الثقل
والمثنى نحو الزيدين وما الحق به نحو العمرين في ابي بكر وعمر والقمرين في الشمس
والقمر فان مثل هذا ليس بمثنى حقيقة واثنان وانما ذكره لعدم صدق المثنى
عليه وكذا مؤنثه نحو اثنتان وثنتان وكلا مضافا الى مضمر وكذا المؤنث نحو كلتاهما
واما لو اضيفا الى ظاهر لكان اعرابهما بالحركات المقدرة وذلك لان لهما حظا
من الافراد بحسب اللفظ وحظا من التثنية بحسب المعنى واجريا في اعرابهما مجرى
المفرد تارة ومجرى المثنى اخرى وخص اجراؤهما اجراء المثنى بحالة الاضافة الى
المضمر لان الاعراب بالحروف فرع من الاضافة الى الظاهر لان الظاهر اصل المضمر
فجعل الاصل مع الاصل والفرع مع الفرع تحصيلا لكمال التناسب والجمع على الترتيب

وجمع المذكر السالم وانما قيد بقوله على حد التثنية لان اعرابه كالمثنى بحرفين
ويسلم فيه بناء الواحد ويختم بنون يحذف للاضافة والواو عشرون واخواتها اي
هذه الكلمة من الثلاثين والتسعين وما بينهما في الاستعمال لا اشبه
وذا فقد في جميع ما تقدم فان ثم من يلزم الاب واخواته الالف مطلقا نحو جاءني
اباك واخاك مثلا وكذا ثم من يلزم المثنى الالف دائما نحو ضربت الزيدان
بالزيدان ويلزم جمع المذكر وكل ما حمل عليه الياء ويعربه بالحركات على النون
ويخرج عليه قوله لا يزالون ضاربين القباب وقوله وقد جاوزت حد الاربعين
واعلم انه يجب اخراج الوصف تعلق القيد المذكور بهما فليس فيهما الا استعمال
واحد وهو اعرابهما بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا الذي لها استعمال اخر
اشهر تخرج فيه عن ذلك حتى يتعلق ذلك القيد بها وانما ذكرها وذكر عشرون
واخواتها لانها ملحقة بهذا الجمع وليس منه حقيقة قال الرضي ولنا ان
نحد المثنى بانه اسم دال على مفردين في اخره الف ونون او ياء ونون مزيدتان
فيدخل فيه اثنان ونحوه ونحد جمع المذكر السالم بانه اسم دال على اكثر من اثنين
في اخره واو او ياء ونون مزيدتان فيدخل فيه اولو وعشرون واخواتها وانما
اعرب المثنى وجمع المذكر السالم بالحرف لان الحركات استوفتها الاحاد مع
ان في اخرهما ما يصلح لان يكون اعرابا من حروف المد ومن ثم اعرب بالكسرة جمع
المؤنث السالم بالحركات وانما اعربا بهذه الاعراب المعين اي بالالف في المثنى
والواو في الجمع رفعا والياء فيهما جرا ونصبا لان الالف كان قد جلبت قبل
الاعراب في المثنى علامة للتثنية والواو في الجمع علامة الجمع لمناسبة الالف لا
لخفتها لقلة عدد المثنى والواو لثقلها لكثرة عدد الجمع فجعل فيهما ما صلح
لان يكون اعرابا واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمدة فجعلوا الف المثنى وواو
الجمع علامة للرفع فيهما ولم يبق الا الياء للجر والنصب في المثنى والمجموع والجر
بها وحمل عليه النصب لكونهما علامتي الفضلات غير المنصرف وهذا من اصناف الاسم ايضا

ما اي اسم

اي اسم مانع التنوين اصلا بالاتفاق والمراد به التنوين الخاص بالاسم ليخرج تنوين
الترنم والغالي بل الاعلى تمكين او تنكير لمنافاتهما له اما الاول فلدلالته على
الانصراف واما الثاني فلاختصاصه بالمبني وغير المنصرف معرب وهذا بخلاف
تنوين العوض والمقابلة فانهما يجامعانه لعدم المنافاة كجوار وعند كل
من قال انه غير المنصرف وكمسلمات مسمى به عند قوم ويمنع الجر تبعا لمنع
التنوين عند جماعة او اصلا عند آخرين بناء على ان غير المنصرف شابه الفعل
فمنع ما لا يدخل الفعل وهو الكسر والتنوين فيكون حذفهما معا من حكم
الصرف وعند الاولين ان منع الصرف هو حذف التنوين فقط واما الجر فانه
حذف بطريق التبعية بعد صيرورة الاسم غير منصرف وايدوه بانه لا اكثر
مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يحذف الكسر نحو وانتم
عاكفون في المساجد وظهر ان سقوطه لتبعية التنوين لا بالاصالة وايضا فان
الكسر يعود في حال الضرورة مع التنوين كقوله ويوم دخلت الخدر خدر
عنيزة فقالت لك الويلات انك مرجلي مع انه لا حاجة تدعو الى اعادة الكسر
لاستقامة الوزن بالتنوين وحده فلو كان الكسر كالتنوين لم يعد بلا ضرورة
فدل ذلك عوده بطريق التبعية للعلتين الفرعيتين كما ستعرف فهذا يتعلق بمنع وتسمية
كل منهما علة بمعنى ان لها مدخلا في العلية ففيه تجوز والمجموع علة هو العلة
لعلة او واحدة تكرر اي بمنزلة العلتين كالجمع الذي على صيغة مفاعل او مفاعيل
كمساجد ومصابيح والفي التانيث المقصورة كحبلى والممدودة كحمراء وانما اعتبروا
ذلك ليحصل كمال الشبه بين غير المنصرف والفعل فيحمل عليه في الحكم وذلك
لان الفعل فرع عن الاسم من جهتين احدهما ترجع الى اللفظ وهي اشتقاقه
من المصدر والاخرى ترجع الى المعنى وهو احتياجه الى الفاعل الذي ينسب
اليه الفعل والفاعل لا يكون الا اسما فالاسم من هذا الوجه ايضا اصل للفعل
لاحتياجه اليه فاذن لا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم

الا اذا كانت فيه الفرعية من جهتين اللفظ والمعنى كما في الفعل وبيانه ان
العلل التسع منها ما هو لفظي وهو العدل فالتانيث بالالف وتاء المعنوي
يرجع الى ذي التا لتقديرها في الثلاثي ووجود ما يقوم مقامها في الزائد
على الثلثة والجمع والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتان ووزن
الفعل ومنها ما هو معنوي وهو الوصف والعلمية ولا يخفى ان العدل
والالف والنون ووزن الفعل اما مع الوصف كثلاث وسكران واحمر
او مع العلمية كعمر وعمران واحمد والبواقي الا الجمع والتانيث بالالف لا بد
فيها من العلمية كطلحة وزينب وابراهيم وبعلبك فعلم ان كل غير منصرف
مما ذكرناه لا بد فيه من امرين فرعيتين لفظي ومعنوي فان قلت فما تصنع بالجمع
والف التانيث قلت اما الجمع فكانهم جعلوا كونه جمعا اي دلالته على الكثرة
من اثنين بمنزلة علة وكونه على صيغة لا نظير لها في الاحاد بمنزلة علة
اخرى وللاولى تعلق بالمعنى والثانية مرجعها الى اللفظ واما الف التانيث
فهما لازمان لما هي فيه من غير انفكاك وهناك امران احدهما لفظي وهو
نفس الالف والآخر معنوي وهو عدم انفكاكهما وفيه نظر واما كون هذه العلل
فرعية فان العدل فرع ابقاء الاسم على حاله والوصف فرع الموصوف اذ لا
يعقل وصف الا بتقديم موصوف والتانيث فرع التذكير والتعريف فرع
التنكير والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه
ما هو من لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف و
النون فرع المزيد عليه اذ لا يعقل زيادة الا بمزيدة عليه ووزن الفعل فرع
ووزن الاسم لان الاصل كل باب ان لا يكون فيه وزن غيره وهي اي العلل تسع في الاسم
في الاعرف وصاحب اللباب زاد عليه عاشرة وهي الف الالحاق وغيره زاد حادي
عشر وهي مراعاة الاصل في نحو احمر العلم بعد التنكير عدل اي فيها عدل فالجملة
صفة تسع او عدل وما بعده بدل تفصيل من تسع بعدل باعتبار ملاحظة

المعنى

المعنى المصدري يقال عدل عن كذا عدلا اي خرج عنه والمراد ان العدل
خروج الاسم عن صيغته الاصلية بلا اعلال ليخرج مثل يقام ومقول فانهما خرجا
بالاعلال عن الصيغة الاصلية وهي يقوم ومقوول ويرد عليه نحو فخذ
وعنق باسكان العين فيهما لانه اخراج عن الصيغة الاصلية وهي فخذ
بكسر العين وعنق بضمها بلا اعلال ولو قال لا لتخفيف لعل الرضي يشمل الكل
ولا ترخيم ليخرج نحو يا حار في يا حارث بل قلب اي بتقديم وتاخير لبعض الاصول
كما في آرام جمع ريم والاصل ان يقال ارآم براء ساكنة تلي همزة فقلبت العين
الى موضع الفاء ثم بلا والحاق ليخرج نحو رجيل فان فيه اخراجا للاسم عن صيغته
الاصلية وهي صيغة رجل المكبر لكن مع تغير المعنى بالتصغير يحقق العدل
وتغير المعنى تحقيقا اي ان يحكم به لدليل يدل عليه غير كون الاسم ممنوعا من
الصرف بحيث لو وجدناه منصرفا لكان لنا سبيل الى معرفة انه معدول
وهذا احتراز عن التقديري لغير المنع احتراز عن نحو قطام فانه يحكم
بعدله تبعا الحجاز طردا للباب كما ستعرفه والتبعية كاحاد حلل ونحوه فقال احاد
وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع فقط هذا هو الصحيح
وقد نص البخاري عليه في الجامع الصحيح في كتاب التفسير او الى عشار وبعضهم
وهو قول ذهب اليه الكوفيون ويحتجون فيه الى الاثبات بالسماع وصرح
ان المستند فيه القياس ووجه كون هذه الامثلة مما فيه العدل المحقق
ان معنى ثلاث ومثلث مثلا في نحو جاء القوم ثلث وذهبوا ثلثة ثلثة وجاء
والثلثة ثلثة وذهبوا ثلثة ثلثة لان الاصل في الاسماء الاعداد الالفاظ المشهورة وجي
والحد اثنان ثلثة الى آخرها فكان قياس ذلك ان يقال ثلثة ثلثة فلما غيروا
الصيغة كان عدلا محققا وعند سيبويه ان المانع للصرف في هذه الامثلة
هو العدل والوصف الاصلي لان هذا التركيب المعدول الى وضع الاسم باعتبار
معنى الوصف فيه بخلاف اربع في مررت بنسوة اربع فان وصفيته عارضة

وتغير المعنى

ان حكم به

الى باع وربع

وعند ابن السراج ان مانع الصرف في ذلك عدلان لفظي ومعنوي لان ثنى
مثلاً معدول عن لفظ اثنين وعن معناه معنى الاثنين مرة واحدة الى
اثنين اثنين والى هذا يعود ما ذكره صاحب الكشاف وهنا سؤال يلهج به
الطلبة كثيرا وهو ان قولنا جاء القوم احاد اذا كان اصله جاء القوم واحدا
واحدا اشكل من وجهين الاول اسم العدد هنا حال مفردة فلا بد من صحة
حملها على ذي الحال لانها خبر عنه في المعنى وذلك غير صادق اذ لا يصح الاخبار
بالواحد عن القوم وكذا نحو جاء القوم اثنين اثنين الثاني ان الحال انما هو مجموع
اللفظين لا واحد منهما والذي ينتصب على الحالية هو الحال لا جزؤه فكيف
انتصب كل منهما وهو جزؤه وهذا يجري ايضا في قولك جاء القوم ثلثة ثلثة
وامثاله والجواب ان الاسناد في جاء القوم وان كان في الظاهر الى مجموعهم
ففي المعنى انما هو الى كل قسم من اقسامهم اذ هذا الكلام مستعمل في مقام التقسيم
وحصر الاقسام فيما دل عليه لفظ العدد والمعنى جاء كل قسم من اقسام القوم
واحدا واحدا او اثنين اثنين او ثلثة ثلثة وهكذا فالحمل على هذا التقدير صحيح
والحال انما هو اللفظ السابق فقط والثاني تاكيد له لكن التزم ذكره لان التكرير
علامة على ارادة التقسيم وليس من لوازم التاكيد جواز اسقاطه فقد قال
سيبويه في الكتاب رب تاكيد يلزم حتى يصير كانه من الكلمة ومثله بما الزائدة
للتاكيد في ولا سيما زيد بخفض زيد فطاح الاشكال بوجهيه والله اعلم **وكأخر**
جمع آخر التي هي مؤنث آخر بفتح الخاء واما اخرى التي بمعنى آخرة نحو وقالت
اولاهم لاخراهم فانها تجمع على اخر منصرفا فانص عليه ابن مالك وغيره
تقول مررت باول واخر بالصرف لان مذكرها آخر بالكسر بدليل وان عليه
النشأة الاخرى ثم الله ينشئ النشأة الاخرة وليست من باب التفضيل فالعدل
منتف قطعا واشار المؤلف رحمه الله الى تحقيق العدل فيه بقوله **فانه معدول**
عن آخر من ا واللام وذلك ان اخر جمع اخرى واخرى تانيث آخر كما مر وآخر

افعل

افعل التفضيل وقياسه اذا قطع ان يكون عن الاضافة ان يكون بمن او باللام
فاذن يكون اخر الذي هو جمع اخرى المذكورة معدولا عن آخر من او من الآخر
فهنا عدل محقق كما تراه واقول لكنا قررنا وفيه نظر وذلك ان نقول آخر
من باب افعل التفضيل اما ان يبقى اثر كذلك في الحال او في الاصل الاول
ممنوع والثاني مسلم ولا يفيد بيانه انك اذا قلت مررت بزيد ورجل آخر
لا يكون من باب التفضيل الا اذا اردت ورجل اشد تاخرا من زيد في معنى من
المعاني وليس كذلك وانما المراد رجل مغاير لزيد دون اعتبار التاخر في شيء
البتة فدلالته على معنى التفضيل قد انمحت وصارت لا تخطر بالبال وذهب
ماخذ الاشتقاق الذي يشار اليه المفضل والمفضل عليه وهو التاخر
وصار اللفظ بمعنى آخر ليس دالا على التفضيل ولا على الوصف المشترك اصلا
واذا كان كذلك فكيف يثبت حكم التفضيل لما انتفى عنه معناه واستعمل لمعنى آخر
اجنبي عنه فان قلت خروج اسم التفضيل عن معناه لا يوجب الغاء حكمه الا ترى
انه اذا استعمل عاريا عن الاضافة ومن وكان مجردا عن معنى التفضيل لم يخرج
في الغالب عن الحكم المستحق له حالة بقائه على معناه من لزوم الافراد والتذكير
نحو اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا ونحن اعلم بما يقولون فلم لا يكون ما نحن
فيه كذلك قلت الفرق لائح لان ما نحن فيه خرج عن معنى التفضيل لم يبق
فيه ماخذ الاشتقاق الاصلي البتة بخلاف ما اوردته فان المعنى المشتق
منه وهو الحدث الذي يكون فيه الاشتراك عند اعتبار معنى التفضيل موجود
باق ولا يلزم من اجراء حكم التفضيل في الثاني اجراؤه في الاول واذا كان كذلك
فالاقرب ان يقال هذا من باب العدل التقديري فان اخر لما وجد ممنوعا من
الصرف وليس فيه ما هو محقق من الاسباب الا الوصف الذي هو معنى المغايرة
وامكن تقدير العدل فيه نظرا الى انه كان في الاصل افعل التفضيل قدروه حفظا
للقاعدة الا فلو وجد منصرفا لم يكن لنا سبيل الى معرفة العدل فيه بحال

الطريق الذي ذكروها والله اعلم بالصواب وبجمع فانه معدول عن جماجم عند
ابي علي الفارسي استنادا الى ان جمعاء اسم لا صفة فقياسه ان يجمع في
التكسير على فعالى كصحارى فلما قيل فيه جمع كان معدولا عن جماعى
او جمع بضم الجيم وسكون الميم من قبيل فعلاء افعل للثبوت جمعاء واجمع
المفرد وقياس جمع مثل ذلك فعل كحمراء وحمر اما الراى الاول ففيه الخلل اي في
العدد واخر وجمع اصح من الراي الاخير لان من زعم انه يقال فعال ومفعل
عشار ومعشر ولم يقف به عند رباع ومربع فقد غلط لان هذا امر متوقف على
السماع ولا يعتبر القياس فيه واما ان اخر معدول عن آخر من وهو راي
ابن جني فلما فيه من موافقة المعدول للمعدول عنه في التنكير ولو كان معدولا
عن ذي الاداة لم يقع صفة للنكرة واللازم باطل بدليل فعدة من ايام
اخر واجيب بانه معدول عن ذي اللام لفظا ومعنى اي عدل عن التعريف
الى التنكير قال الرضي ومن اين له انه لا يجوز مخالفة المعدول والمعدول عنه
تعريفا وتنكيرا قلت لو كان كذلك لبطل تعريف العدل الذي ذكره وهو تعريف
المؤلف فتامله واما من زعم ان جمع معدول عن جماجم فقد عرفت وجهه
وقول الاخرين ان قياسه فعل كحمرة ابو علي انه ليس قياس كل فعلاء ان يجمع على
فعل بل هو قياس فعلاء مونث افعل المجموع على فعل ايضا واجمع بجموع
على اجمعين لا جمع فجمعاء بمنزلة فعلاء اسما فقياسه جماعى كصحارى والسبب
الاخر في جمع التعريف والتعريف يحتمل ان يراد به علمية الجنس كتاب اسامة او التعريف الذي
كالاعلام اي وضع تاكيدا للمعارف بلا علامة التعريف والوصف الاصلي بعد
تقديرا في راي جوزه ابن الحاجب فقال هذه الالفاظ يعني اجمع وجمعاء ونحوهما
من الفاظ التاكيد صفات في اصلها وكانت كاسود وادهم باعتبار الصفة الاصلية
الا ان هذا ليس بمحقق وذلك لا يقال مررت برجل اجمع ولا بامراة جمعاء وانما هو امر
مقدر اغتفر للضرورة وقال الرضي والاولى ان يقال ان اجمع في الاصل افعل التفضيل

على راي

بشهادة

افعل التفضيل معنى فيكون اذن مما غلبت فيه الاسمية كاسود وارقم واعتبرت
الصفة الاصلية وهذا مخالف لكلام ابن الحاجب فانه ادعى صفة اصلية
بحسب التقدير وهذا ادعاها بحسب التحقيق وكامس المراد به اليوم الذي قبل
يومك الذي انت فيه فيمن اي في راي من منعه من الصرف مطلقا اي في الحالات
الثلث وهم بعض بني تميم وعلى هذا قول الشاعر لقد رايت عجبا مذ امسا عجائزا
مثل السعالي خمسا ان السعالي الخبيثة الغيلان الواحد السعلاة وكذلك
السعلاء بالمد او قصرا او منعه رفعا اي في حالة كونه ذا رفع او مرفوعا بمعنى
وهؤلاء المعربون له في حالة الرفع هم جمهور التميميين كقولهم اعتصم بالرجاء
ان عن باس وتناسى الذي تضمن امس وعلى الرايين فهو في حالة منعه معدول
عن الامس كما سر في سحر والقدة بالقدة فراجعه او تقديرا في بعض الحواشي عطفا
معطوف على قوله تحقيقا وقد اسلفناه ان ذلك مقدر بقولنا بحق تحقيقا
ومع هذا لا يصح العطف المذكور وانما يكون الاصل هنا او يقدر تقديرا او اقدر
الجملة معطوفة على تلك نعم فيصح ان جعلنا التقدير هنا يعتبر تحقيقا اي يعتبر
العدل حال كونه ذا تحقيق ان حكم بكذا او تقديرا ان حكم به اي بالعدل لمنع اي
لمنع الصرف وهذا معنى الكلام ان العدل اذا كان يحكم به لا القياس وشد اليه
في الكلمة باعتبار نفسها بل حكم به لاجل منع الصرف ولو كان ذلك اللفظ منصرفا
لم يحكم بعدله فلذلك هو العدل التقديري كعمر فانهم قدروه معدولا عن عامر
لقياس دل على ذلك بل لانه ممنوع من الصرف وليس فيه بحسب الظاهر الا سبب
واحد وهو العلمية ولا استقلال المنع لها فاحتيج الى سبب آخر ولم يمكنهم غير
العدل فقدروه لئلا يحرم القاعدة المعلومة بالاستقراء من كلامهم قال
صدر الافاضل في شرح الانموذج انهم عدلوا من عامر الى عمر لضرب من المبالغة
والاصل فيه باب النداء مثل يا فسق يا لكع من فاسق ولذا اي الذي ذكرنا من
ان العدل التقديري انما يحكم به لاجل وجود منع الصرف فلم يقل اي بالعدل

في لبد اسم آخر نسور لقمان بن عاد وكان قومه قد سيروه الى الحرم يستسقي
لهم فلما هلك عاد خير لقمان بين ان يعيش عمر سبع بقرات سمر من اظب عفر
في جبل وعر لا يمسها القطر او عمر سبعة انسر كلما هلك نسر خلفه آخر
فاختار النسور فكان ياخذ الفرخ حين خروجه من البيضة فيربيه فيعيش ثمانين
سنة هكذا حتى هلك منها ستة فسمي السابع لبدا فلما كبر وعجز عن الطيران
كان لقمان يقول له انهض لبد فلما هلك لبد هلك لقمان وقد اكثر الشعراء من
ذكر لبد في اشعارها وانما لم يحكموا بالعدل فيه لانه سمع منصرفا فلم يكن ثم
ضرورة تدعو الى التقدير وان جعل علم مثنار على صيغة فعل بضم الفاء وفتح العين
وفي بعض الحواشي تمثيل ذلك باد د وليس بصحيح لان اد د اسم وفلم
بحسب السماع فليس من محل القران في شي قال سيبويه العرب تصرف ادد وهو
اسم يقال معد بن عدنان بن ادد وانما مثال المسئلة ان يخترع متكلم لفظا
للعلمية على هذه الصيغة ليس موجود في كلام العرب ولا يحضر مثل هذا او
لم يراي في مثال عمر وليد منع صرفه وورنان يتحقق في لفظ على هذا المثال
موضوع العرب ولكن لم يثبت كيفية استعمالهم له قيل يمنع مثل هذا من الصرف
لكثرة نظائره الحاقا للفرد بالاعم الاغلب وقيل لا يمنع من الصرف لتوقف اي لتوقف
المنع على التحقق المقرر من عدمه وابن الحاجب رحمه الله بعد ان ذكر صورة المسئلة
في شرح المفصل وحكي القول الاول قال وقيل لا ولم يصرفه لانه القياس في تقدير
العدل على خلاف القياس ثم قال في كلام سيبويه ما يدل على انه ان كان مشتقا
من فعل منع والا فلا او للتبعية عطف على للمنع اي ان العدل التقديري مما حكم
به لمنع الصرف او للتبعية كقطام في لغة بني تميم يعني مثل قطام ما هو على وزن
فعال بفتح الفاء من اعلام الاعيان المؤنثة وليس مختتما براء ومنهم الحجازيون
بناه الباب كله اختتم براء كحضار او بغيرها كقطام لمشابهته لنزال وزنا وعدلا
مقدرا وبنو تميم طائفتان اكثرهم على انه غير منصرف من ذوات الراء كان او لا

واكثرهم على التفصيل بين ما آخره راء فيبنوا فيوافقون الحجازيين في بنائه على الكسر
لتشبيهه بنزال في الوزن والعدل المقدر وانما قدروا العدل لتحصيل الكسر
اللازم بسبب البناء اذ كون الراء مصحح للامالة المطلوبة المستحسنة وبين ما ليس
آخره راء كقطام فيعربونه غير منصرف وحكم بعض النحاة كما فعل المؤلف رحمه
الله بانهم يقدرون العدل فيه تبعا للحضار وان لم يوجد فيه ذلك الغرض
الموجب لتقدير العدل لطرد الباب والحق ان هذا غير سديد بل الحكم ان مثل
قطام عندهم لا حاجة ممنوع للتانيث والعلمية ولا يقدر العدل لانه تقدير ما لا حاجة
اليه ووصف هذا عطف على قوله او لا عدل مثاله يعني بالوصف ما دل على ذات
باعتبار معنى هو المقصود من ذكره ويعني بالاصالة ان يكون كذلك في اصل
الوضع لا ان يحصل له ذلك بحسب العروض واذا وجد تاصله بحسب الوضع
فلا تضره الغلبة اي غلبة استعمال الاسماء في عدم احتياجهما الى موصوف
يذكر معهما فمررت باربع في قولك جاء نسوة اربع بسبب ان وصفية هذا العدد
عارضية في هذا التركيب لا باصالة وذلك لانه من اسماء الاعداد وهي لغير الصفة
في الاصل وامتنع اسماء الحية السوداء فان الاسود في اصل الوضع يطلق على كل
ما فيه سواد ولكنه كثر استعماله في الحية السوداء حتى لا يحتاج في استعماله
الى قرينة بخلاف اسود وعندي اسود من الرجال وضعف منع اجدل كما في قول
الشاعر كان العقيلين يوم لقيتهم فراخ القطا لاقين اجدل بازيا لان الصفة فيه
غير محققه وكانهم توهموه في الاصل للوصف اي طائر ذو جدل اي شدة بجيم
مفتوحة ودال مهملة ساكنة من قولهم جدلت الحبل جدلا اي فتله
محكما وقالوا درع جدلا اي محكمة فكان هذا منشؤه وفي كتاب سيبويه وقد جعله
بعضهم صفة وذلك لان الجدل شدة الخلق فصار اجدل عندهم بمنزلة شديد
والمشهور فيه الصرف لضعف هذا المذكور وتانيث عطف على العلة الاولى
الثانية شرط لتزيد الملفوظ بها ومعنوية وهو ما يكون التانيث مقدرة

للعقر

معه سواء كان حقيقيا كهند ودعد او غير حقيقي كحلب ومصر العلمية مفعول
لشرط وانما شرطت فيهما تحصيلا للزوم التانيث في معرض الزوال كالغاية وقائم
وجريح لامراة ونحو رجل فيكون ضعيفا فلا يعتبر سببا الا ما سكن وسطه من
ثلاثي عربي لم ينقل من علم المذكور في اللغة العليا اي الفصيحة لان سكون الوسط عند اجتماع
هذه الامور يكون مقاوما لاحد السببين فلا يقوي على المنع كهند ففيه وجهان
اي في اللغة العليا وهذا مبني على راي الفارسي في المسألة قال ابن هشام الخضراوي
لا اعلم احدا قاله قبل ابي علي غلطا وهو غلط جلي وسيبويه والجمهور على ان
المنع لما الزجاج توجيه مطلقا والفراء شرط ان يكون اسم بلد لا امراة لا يكثر بخلاف نحو
هند وزينب لكون غيره ثلاثي فيتنزل الحرف الرابع منزلة هاء التانيث وسقر
لكونه متحرك الاوسط فيتنزل اللفظ بتلك الحركة فيقوي التانيث المعنوي بالثقل
اللفظي وماه وهو اسم بلد لكونه عجميا فيقوي بعجمية التانيث الضعيف تاثيره لكون
علامته مقدرة بلا تانيث وجور وزيد للمرأة لانه حصل له بنقله من التذكير الى التانيث
ثقل عادل خفة اللفظ ممتنع من الصرف وذا خبر عن زينب وزيد وخبر ما عداه
محذوف او هو خبر عن الكل بتاويل المذكور او خبر عن محذوف اي كلها
ممتنع والجملة خبر عن الجميع ولم يحك المؤلف خلافا في منع ما تحرك ثانيه
كسقر وابن الانباري جعله ذا وجهين قال لان الثلاثي كله خفيف فخفته
تقاوم احد السببين فيجوز الصرف وكذا لم يحك خلافا في منع مثل زيد علم
لامراة والخلاف فيه عيسى بن عمرو وابو زيد ويونس والجرمي والمبرد فانهم
يجوزون صرفه ووجهه النظر الى اصله وفي الحقيقة لا حجة لهم في اهبطوا مصرا مع
وقال ادخلوا مصر لانا لا نسلم علمية المصر المنصرف سلمنا ولكن لا نسلم انه مؤنث
بل يجوز ان يكون تذكر فيه المكان فيكون كالوجهين في طوى عرفات وهو
موقف الحاج لما ان بزيادة ما اي لان ما التانيث فيه قوي تانيث وهو ظاهر اذا المراد بنا
التانيث ما ينقلب في الوقف هاء وهذه ليست كذلك واختصاصها بالجمع ذي نايب التقدير بنا

لكونه

لكونه بمنزلة الجمع بين علامتي التانيث وهذه كتاء بنت لثبت التانيث و اختصت
بالتانيث فمنعت تقدير التاء وهي اذن كما قيل بمنزلة النعام لا يطير ولا يحمل
الاثقال منزر غير عرفات وذلك لانه لم يوجد فيه الا العلمية وهي لا تمنع
بانفرادها وكذا قال الزمخشري ولكن قد حكم جماعة بانه غير منصرف للعلمية
والتانيث والتنوين للمقابلة لا للتمكن فكسر في موضع الجر لانه امن بهذا التنوين
من تنوين التمكن كما امن منه باللام والاضافة ثم ما ذكره الزمخشري من امتناع
تقدير التاء لا ينافي كون الاسم مؤنثا بحسب الاستعمال بل وقع بعرفات ثم
منها لان تاء الجمع وان لم تكن لمحض التانيث على ما هو المعتبر في منع الصرف
لكنها للتانيث في الجملة كذا قيل وقال ابن مالك رحمه الله اعتبار تاء عرفات في منع
الصرف اولي من اعتبار نحو عرفة ومسلمة لانها للتانيث مع الجمعية ولانها
علامة لا تتغير في وصل ولا وقف فلم سمي به مذكر فالزيادة شرط الزيادة
على الثلاثة نحو عقرب يمتنع عند تسمية المذكر به وذلك لان التانيث
المعنوي قد فات بتسمية المذكر به فلم يبق به الا اعتبار اللفظ فاعتبر الزائد
على الثلاثة لانه بمثابة تاء التانيث من حيث هو حرف ثم فكان فيه تانيث
لفظية ولم يعتبر غير ذلك مما تقدم من العجمة وحركة الوسط فانه اذا سمي مذكر
بماه مثلا يزول التانيث ويبقي العجمة وهي مع سكون الوسط لا اعتبار
بها وكذا اذا سمي المذكر بسقر يزول التانيث والحركة ليست بمثابة التاء
لانها ليست حرفا ثم وانما اعتبرت لافادتها الثقل كما تقدم فلما زال
التانيث المعنوي لم يبق وجه لاعتبارها فان قلت فظاهر كلام المؤلف رحمه
الله انحصار شرط المنع عند تسمية المذكر بالمؤنث المعنوي في الزيادة على
الثلاثة وليس كذلك فقد اشترطوا للمنع امورا اخر منها عدم سبق تذكير
انفرد به كما في وصال ينقل من اسم امراة للرجل فانه يصرف لانه سبق له تذكير
انفرد به ومنها عدم احتياج المؤنث المسمي به باعتبار التانيث الى تاويل

لازم كما في رجال لجعل علم مذكر فان ثانيه لتأنيث ويليه بالجماعة وذا لزم
اذ يجوز ان يأول بالجمع ومنها عدم غلبة استعماله قبل العلمية في المذكر
كذراع كعلم رجل فهو مؤنث ولكنه غلب في اعلام المذكرين ووصف المذكر
به فقالوا ثوب ذراع اي قصير فهذه كلها امور تستدرك على المؤلف ثالث العلل
غير حقيقي وانما هو تصرف فراد بالنسبة الى ما ذكره ولا اي شرطه من بين ما تقدم
هو الزيادة ولا ينبغي ذلك ان يكون له شروط اخر وتعريف عطف على العلة الاولى
او الثالثة اي تعريف كائن العلمي اي منسوب اليها ومختص بها سواء كان للشخص
كاحمد او للجنس كما في اسامة لان بقية المعارف ما مبنية كالمضمرات واسماء
الاشارة والموصولات فلا دخول لها في هذا الباب لان غير المنصرف معرب
واما معرفة باللام او بالاضافة ودخولهما مما يصير غير المنصرف منصرفا على قول
او على حكم المنصرف على قول فلا يكون لهما مدخل في اسباب منع الصرف
اي لوضع الاسم او لوضوحه كما في اجمع واخواته في رأي ذهب اليه بعض النحاة المفرد
وقد اسلفناه وقدمنا انه يمكن ان تكون هذه الالفاظ التأكيدية من باب علم
الجنس باعتبار معناه الكلي وهذا رأي آخر حيده ابن الحاجب منه اي من ذي
التعريف العلمي قطع اوائل السور القرآنية على وجه وهو رأي الاكثرين فانهم ذهبوا الى انها
اسماء السور وخالف قوم زعموا انها حروف ملتقطة من كلمات كقول ابن عباس في
الر انا الله اعلم وكذا في الباقي فان كانت تلك القطع اسما فرادا كص وق ونون
او كان مجموعها اي مجموع تلك القطع نحو كهيعص اسم مفرد كيس وطاسين حم ونون ما كون
ياسين بوزن قابيل وطاسين بوزن دارابجرد فليس كذلك قطعا وانما
هذا مشتمل على ثلاثة اسماء الاولان منها وهما طس بوزن قابيل نزلا منزلة
المفرد لذلك وضم اليه الثالث وهو ميم وجعل الكل اسما للسورة الواحدة
مثل دارابجرد هذا الذي ينبغي ان يقال نظام عبارة المؤلف لانا عهد عليه
ووقع هنا دارابجرد هكذا بدون الف بعد الدال كما وقع في الكشاف الذي بخط

قابيل
دارابجرد

جار الله على ما ذكره التفتازاني قال ودارابجرد بفتح الفاء اسم بلدة بفارس
معرب داراب كرد ودارا اسم ملك بناها فحكى او معرب ممنوع من الصرف العلمية
والتأنيث كما في قراءة من قرأ صاد وقاف ونون بالفتح فيهن وكقوله يذكرني حاميم
والرمح شاجر فهلا تلاحاميم قبل التقدم وفي الحكاية نظر لان هذه اعلام منقولة
من مفرد او مركب من كلمتين لا نسبة بينهما ولا مجال للحكاية في ذلك بل الاعراب
متعين قال التفتازاني واجيب بان ذلك في هذه الالفاظ خاصة اذا جعلت اعلاما
للسور خاصة وذلك لانها قد اشتهرت ساكنة الاعجاز وكثر استعمالها كذلك
فكانها نقلت على تلك الهيئة وفيها اسمية من ملاحظة الاصل من جهة ان مسماها حروف
مركبة من الحروف المبسوطة فعليها مستحسن من قولك ضرب فعل ماض ومن
جر وكذا قال وفيه ما لا يخفى والا اي وان لم تكن تلك القطع اسما فردا او لم يكن مجموع القطع
بزنة مفرد نحو كهيعص وحمعسق فحكى فقط ولا يمتنع اعرابها اصلا لامتناع
تركيب اسم واحد من اكثر من كلمتين فلم يبق الا الحكاية قال الرضي وحكى عن يونس
انه كان يجيز في كهيعص فتح جميعها واعراب صاد على ان يكون كاف مركبا مع
البواقي حشو لا يعتد به وعجمة عطف على العلة الاولى او الرابعة والمراد
بالعجمة كون الكلمة من غير كلام العرب علم اما بالرفع على انه خبر مبتدإ محذوف
وثم مضاف مقدر اي هي عجمة علم وعليه فلفظ عجمة المتقدم منون واما بالجر على
ان يكون مضافا اليه لفظ عجمة السابق وعليه فلا يكون منونا وهو حسن اي
وعجمة علم في لغة العجم حتى لو كان الاسم العجمي ليس بعلم عند اهله ثم استعملته العرب
لم يعتد به فلو سمي بديباج انصرف لفوات كونه علما في اللغة العجمية اذ هو اسم
جنس عندهم وانما اشترط هذا لانه لو كان غير علم عندهم قبل لام التعريف والاضافة
فيضعف امر العجمة لتوغله في كلام العرب بما ذكر بخلاف ما اذا كان علما عندهم
قال الرضي وليس هذا الشرط بلازم بل الواجب ان لا يستعمل في كلام العرب الا
مع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه ايضا علما كابراهيم واسماعيل او لا كقالون

فانه الجبيل لسان الروم سمي به نافع رواية عيسى لجودة قراءته واطال على عادته
غير ثلاثي ساكن الوسط بلا تانيث في القول القوي حضرموت كانه ثلاثي ساكن الوسط
حال من التانيث غيره اي في ذلك القول القوي دجلة علما لان العجم لم يستعملوه
وانما هو عندهم اسم جنس لا لكن مخصوصة تجعل في رأس الدابة ومنع براهيم للزيادة
على الثلاثة وملك بلام وميم مفتوحتين وكاف وهو ابو نوح لتحرك الاوسط دجور
بجيم مضمومة اسم بلدة ثلاثيا ساكن الوسط لوجود التانيث والمؤلف حكم وان كان صر
بالمنع في مثل ملك وجور مخصماً ولم ار من ذكره في الساكن الوسط غير ابن الحاجب
والزمخشري جوز فيه الوجهين مع ترجيح الصرف قال الرضي وعند سيبويه واكثر
النحاة ان تحرك الاوسط لا تاثير له في العجمة فنحو ملك عندهم منصرف حتما كنوح
ولوط فهم يعتبرون الشرطين المعينين كون العجمي علما في اول استعمال العرب له
والزيادة على الثلاثة وهو اولى وذلك ان تحرك الوسط في المؤنث نحو سقر
انما اثر لقيامه مقام الساد مسد علامة التانيث واما العجمة فلا علامة لها حتى
تسد مسدها شيء بل العجمي بمجرد كونه ثلاثيا ساكن وسطه او متحرك تشابه كلام العرب
ويصير كانه خارج من كلام العجم لان اكثر كلامهم على الطول ولا يراعون الاوزان
الخفيفة بخلاف كلام العرب وجمع عطف على العلة الاولى والخامسة على هيئة
مفاعل من حيث كونه مفتتحا بحرف مفتوح بعده حرف اخر ثانيه الف الجمع ثم ثلاثة
احرف وسطها ساكن فصدق على نحو دنانير ومصابيح او هيئة مفاعيل من حيث كونه
مفتتحا بحرف مفتوح بعده حرف اخر ثانيه الف الجمع ثم ثلاثة كما ذكرنا الا ان الاوسط
هنا معقود فتشمل نحو دراهم ومساجد ولو كانت مماثلة في الهيئة لمفاعل تقديرا
نحو هؤلاء جوار رفعا وجرا كمررت بجوار فان هذا وان لم يكن مماثلا لمفاعل لفظا لكنه
مماثل له تقديرا اذ الاصل في الاول جواري بضمة على الياء المكسور ما قبلها وفي الثاني
جواري بفتحة على الياء المذكورة نائبة عن الكسرة فاستثقل ذلك فحذفت الياء وعوض
عنها التنوين عند سيبويه والجمهور او حذفت الحركة التي حدث منها الثقل

وعوض

وعوض عنها التنوين عند المبرد وهو ضعيف لانه لو صح التعويض عن حركة الياء
لكان التعويض عن حركة الالف في نحو موسى وعيسى اولى لانها لا تظهر فيهما
بحال واللازم ممتنع فالملزوم مثله هذا الذي قلناه من مماثلة جوار لمفاعل
في حالتي الرفع والجر ثابت في القول الحق الذي ذهب اليه الجمهور اذ رفعا على القول
الاخر الذي ليس باعرف واما في حالة الجر فتظهر الفتحة عند هذا القائل نظرا الى
خفتها كما تظهر في حالة النصب اجماعا وقد اشرنا في اثناء التقرير المتقدم الى جواب
هذه الشبهة وعلى ذلك جاء قول الفرزدق فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله
مولى موالي والتنوين اي تنوين مثل جوار للتمكن لا للعوض كما ذهب اليه الزجاج
تمسكا بان الياء لما حذفت زالت صيغة منتهى الجموع وصار الاسم في اللفظ كجناح
وسلام من الاحاد فدخله تنوين الصرف زيفا اي جعل زائفا فاسدا لا يلتفت اليه
بشهادة الكسر على ثبوت المحذوف وحكمه يعني ان الياء انما حذفت لعارض التخفيف وهي منوية
بدليل ان الحرف الذي قبلها وهو الراء لم يجر بحسب العوامل بل لزم الكسرة التي كانت
موجودة قبل الياء ونقل ابن هشام في مغني اللبيب مذهب الزجاج عن الاخفش
قال وقد وافق على انه لو سمي بكتف امرأة ثم سكن تخفيفا لم ينصرف كما جاز صرف
هند وعلى انها اذا قيل في جيأل علم الضبع وهو من قبيل المؤنث بعد ما سمي به جيل
بالنقل لم ينصرف انصراف قدم علما لرجل لان حركة تاء كتف وهمزة جيأل
منويتا الثبوت وحاصله ان ما حذف لعلة فهو في حكم الثابت وياء جوار كذلك
فلا يمكن القول بالانصراف مع الحكم بثبوتها ولقد احسن المؤلف التعبير في مقام
هذا الحكم بالشهادة والثبوت ومنع من الصرف حضاجر علما للضبع وهي الانثى
كعلمية اسامة للاسد لتقدير الجمع فان حضاجر في الاصل جمع حضجر كجعفر
وهو عظيم البطن فعلم به للشان المعتبر في منع الجمع المذكور ان يكون ممنوعا
في الاصل للجمع كما ان المعتبر في الوصف كونه كذلك في الاصل فلا يضر زوال الجمع
بالعلمية لانه عارض كما لا تضر غلبة الاسمية في الوصف الاصلي لعروضها ومنع

سراويل من الصرف والحكم مع انه مفرد اما لانه اعجمي حمل على موازنه من العربي كذا ذكره بعض
وهذا راي سيبويه وتبعه الفارسي فعلى هذا ليس فيه من الاسباب شيء الا العجمة
شرطها العلمية والتانيث المعنوي مشروط بها ايضا واما صيغة الجمع فليست
سببا بل هي شرط الجمعية فيلزم المنع بمجرد موازنة غير المنصرف فقط وهو مشكل
او لانه عربي جمع سروالة تقديرا وهذا راي المبرد والسروالة قطعة خرقة قال الشاعر
عليه من اللوم سروالة فليس يرق لمستعطف وبعضهم يزعم ان البيت مصنوع
ولكن لا يضر لانه يدعي ان الجمع فيه مقدر لا محقق كعدل عمر وذلك لان القاعدة
ممهدة ان ما على هذا الوزن لا يمنع من الصرف الا للجمعية ولم يتحقق فيه لكونه
اسما لا لشيء مفرد فقدرناها لئلا ينهدم القاعدة وقوله على الاكثر يشير الى ما نقله
ابن الحاجب ان من العرب من يصرفه وانكر ابن مالك عليه ذلك والمثبت مقدم
على النافي وتركيب عطف على الاولى والسادسة ظاهر لا خفي احترازا عن نحو ضاربة
فان شدة امتزاج التاء بما قبلها حتى صارت كالجزء منه اوجبت التركيب خفاء
فاذا سمي بها لم يكن المنع مستندا الى هذا التركيب بل الى العلمية والتانيث
علم اي ذو علم والا فالعلم نفسه لا يصدق على التركيب حتى يوصف به وانما اشترط
العلمية في التركيب ليكون لازما فيعتد به عند اللزوم وان لم يكن العلمية لكان التركيب
عرضة للانفكاك والزوال غير اضافي نحو عبد الله لان الاضافة تجعل غير المنصرف
منصرفا او في حكم المنصرف فلا يستقيم ان يكون التركيب بها مانعا من الصرف ولا محكي
نحو تابط شرا لان الحكاية تقتضي ابقاء الالفاظ المركبة المسمى بها على حالها قبل
الاعراب ومنع الصرف انما يكون في معرب وقضية هذا ان يكون مثل تابط
شرا من قبيل المبنيات المحكية كما صرح بعضهم قيل والحق ان الجملة من حيث هي
جملة مبنية بل عدت قسما رابعا من مبني الاصل وان كانت اجزاؤها معربة
واما اذا جعلت علما فقد صار المجموع اسما واحدا مستحقا لان يجري الاعراب
على آخره كبعلبك لكن لما كان الجزء الآخر من تابط شرا مشغولا بالاعراب المحكي

للدلالة

للدلالة على القصة امتنع ظهور الاعراب فيه لفظا فصار اعرابه تقديريا فيكون
من المعربات التقديرية لا من المبنيات واعترض بان الحكاية تقتضي اعتبار
التعدد ظاهرا في اجزاء الجملة فلا بد ان يلاحظ مع ذلك كونها اسما واحدا فلا يحكم
عليها بمنع الصرف ومنه اي ومن المحكي الذي لا يدخل في باب منع الصرف خمسة
عشر علما على القول الصحيح فانه كان قبل العلمية مبنيا بسبب تضمنه للحرف
كاستغراقه ثم نقل الى العلمية نحو فظ بعد النقل على رعاية الحال السابقة عليه
والقول الآخر انه يجوز اعرابه غير منصرف لانه في حال العلمية لا يراد تضمنه للحرف
فيكون كبعلبك في منع الصرف والف ونون مزيدتان وهذا عطف على
العلة الاولى والسابقة شرطهما كائنا فيهما اي في اللفظ الذي كانا فيه اسما لا صفة
واسما حال من مجرور اللام وفي بعض الحواشي انه خبر كان محذوفة ولا داعي
اليه اصلا العلمية سواء كان على صيغة فعلان بفتح الفاء كمروان وغيرها كعمران
وعثمان وغطفان وعد ابن هشام في مغنيه قول النحاة يمتنع نحو سكران
من الصرف للصفة والزيادة ونحو عثمان للعلمية والزيادة مما اشتهر في القول
خلافه قال وانما هذا قول الكوفيين فاما البصريون فمذهبهم ان المانع الزيادة
المشبهة لالفي التانيث ولهذا قال الجرجاني فينبغي ان تعد موانع الصرف ثمانية
لا تسعة وانما شرطت العلمية في الاسم او وزن سكران بابا التاء في الصفة لان
الشبه لا يتقوم الا باحدهما ويلزم الكوفيين ان يمنعوا صرف عفريت علما
فان اجابوا بان المعتبر انما هو زيادتان بعينهما سالتهم عن علة الاختصاص
فلا يجدون مصرفا عن التعليل بمشابهة الفي التانيث فيرجعون الى
ما اعتبره البصريون هذا كلامه مع زيادتهما اي زيادة الالف والنون على الثلاثي
نحو عمران الثلاثي ذهب اليه بعض النحاة احترازا من نحو يدان مسمى بها فان الالف
والنون فيه مزيدتان على اثنين لا على ثلاثة فلا يثبت له هذا الحكم ولست على
وثوق من نقل هذا الراي والذي اعرفه انهم قالوا اذا سمي بمثنى جاز ان يعرب

ما كان لم يقبل التثنية اي بالالف رفعا والياء نصبا وجرا وان يجعل كعمران اي يلزم الالف ويجعل النون معتقب الاعراب ممنوع الصرف وهذا يشمل نحو زيدان وبدان صفة اي شروط لما كان فيه حالة كونه صفة زيد سكران بفتح الفاء وسكون العين احترازا من نحو خمصان بضم الخاء المعجمة صفة للرجل الضامر البطن بامتناع اي بامتناع التاء اي شرطه زيد سكران حال كونه ملتبسا بامتناع التاء يعني لا يكون له مؤنث على فعلانة او وجود فعلى في مؤنثه وهذا رأيان للنحاة اشار المؤلف رحمه الله الى اختيار اولهما بقوله والغرض الاول اي المطلوب هو انتفاء التاء تحقيقا للمشابهة بالالف والنون بالالف التانيث ووجود فعلى ليس مطلوبا للذات بل لما يلزم عنه من انتفاء فعلانة فكان اشتراط الاول اولى لانه المقصود بالذات فاختلف في رحمان بناء على اعتبار ذينك الامرين فمن قال الشرط انتفاء فعلانة منعه من الصرف لتحقق الشرط اذ لم يجئ رحمانة ومن قال وجود فعلى صرفه اذ لم يجئ رحمى وهذا كله مبني على ان الرحمان صفة كما ذهب اليه الزمخشري وابن الحاجب وجماعة وقيل الا علم وابن مالك هو علم لا صفة ويدل عليه مجيئه كثيرا اي غير تابع نحو الرحمان علم القرآن قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن واستدلا على انه من الصفات بوقوعه صفة كما في البسملة وكونه بازاء المعنى لا للذات غير منقدح لانا لا نسلم انه في البسملة صفة بل بدل الرحيم نعت له لا لاسم الله سبحانه عز وجل اذ لا يتقدم البدل على النعت ولا نسلم انه موضوع بازاء المعنى لا الذات وكونه مشتقا من الرحمة لا ينافي علميته كعلي وحسين ومصابح وحارث قال ابن هشام واما الزمخشري اذا قلت الله رحمن اتصرفه ام لا وقول ابن الحاجب انه اختلف فيه تخارج عن كلام العرب من وجهين لانه لم يستعمل صفة ولا مجردا من ال الا في الضرورة دون سكران اي لم يختلف في منع صرفه على الرأيين لانه وجد له فعلى وانتفت منه فعلانة وفيه نظر لان بني اسد قاطبة يصرفونه ويقولون في مؤنثه سكرانة

مكانة وندمان بمعنى الشريب من المنادمة في الشراب فلم يختلف في صرفه لو وجود فعلانة حيث لو اعلى هذا المعنى امراة ندمانة وانتفاء فعلى منه حيث لم يقل امراة ندمى واما ندمان من ندم بالكسر ندامة فممنوع من الصرف لانتفاء فعلانة منه ووجود فعلى وقد جمع الامام جمال الدين ابن مالك ما جاء على فعلان ومؤنثه فعلانة في قوله اجز فعلى لفعلانا اذا استثنيت حبلانا ودخنانا وسخنانا وسيفانا وضحيانا وعلانا وقشوانا ومصانا وموتانا وندمانا واتبعن نصرانا والحبلان بحاء مهملة وباء موحدة العظيم البطن وقيل الممتلي غيظا والدخنان بدال مهملة وخاء معجمة اليوم المظلم والسخنان بسين مهملة وخاء معجمة اليوم الحار والسيفان للرجل الطويل الممشوق كانه من السيف والضحيان بضاد معجمة وحاء مهملة ومثناة تحتية اليوم الذي لا غيم فيه والصوحان بصاد وحاء مهملتين البعير اليابس الظهر والعلان بعين مهملة الرجل الكثير النسيان وقيل الحقير والقشوان بقاف وشين معجمة الرقيق الساقين والمصان بميم وصاد مهملة اللئيم والموتان البليد الميت الفؤاد والندمان المنادم والنصران واحد النصارى وقد استدرك عليه لفظان آخران وهما خمصان لغة في خمصان واليان في نحو كبش اليان كبير الالية ونظم ذلك الشيخ بدر الدين ابن مالك فقال مذيلا لتلك الابيات لقوله وزدهن خمصانا على لغة واليانا ووزن فعل عطف على العلة الاولى والثانية فعل اي خص الفعل به اي بذلك الوزن على معنى جعل الفعل من بين الكلمات منفردا بذلك الوزن فيكون الباء جارة للمقصور على ما هو الاستعمال العربي الشائع وفي بعض الحواشي ان ضميره عائد الى الفعل اي خص ذلك الوزن بالفعل على معنى ان ذلك الوزن لا يكون الا في الفعل فيكون الباء جارة للمقصور اليه على ما وقع في بعض المواضع من الكشاف ولكنه خلاف الشائع وانما اشترط هذا الاختصاص لانه لو كان الوزن عريا عنه بان يكون مشتركا بين الاسم والفعل لم يؤثر مطلقا خلافا ليونس في منعه نحو

جمل وعضد وكتف علاما ولا ان كان منقولا عن الفعل خلافا لعيسى بن عمر
في منعه نحو ضرب يسمى به كفعل بفتح الفاء وتشديد العين مع الفتح فان هذا
الوزن لا يوجد في الاسماء ولا يكون الا في الافعال وبذر وهذا ابتداء وهو موحدة
وذال معجمة اسم ما، قال الشاعر سقى الله امواهاً عرفت مكانها جراباً وملكوماً
وبذر والغمرا وهذه كلها آبار بمكة كذا في الصحاح وجواب بجيم كغراب وملكوم
كمضروب وبذر كما تقدم ضبطه من التبذير وهو الاسراف والغمر بغين معجمة
كفلس وخضم معطوف على المبتدا المتقدم وهو بخاء وضاد معجمتين اسم رجل قاله
الجوهري وهو اسم العنبر بن عمرو بن تميم وقد غلب على القبيلة بنو تميم انما سموا
بذلك لكثرة الخضم وهو المضغ لانه من ابنية الافعال دون الاسماء وخضم
ايضا اسم ماء قال الراجز لولا الاله ما سكنا خضما منقول من الفعل كما عرفت
فلا يقدح وجودهما في الاسماء على وجه النقل في دعوى اختصاص الفعل بذلك
ومنقول خبر عن بذر وخضم وخبر الآخر محذوف وشلم مبتدا ونحو شين
معجمة ولام اسم موضع بالشام ويقال انه اسم بيت المقدس مرتجل خبر عن شلم
وكونه مرتجلا لا يحسن جوابا عن ايراد هذه الكلمة نقضا على ما تقدم من
ان الفعل يختص بوزن فعل وقول بعض اهل الحواشي ان المؤلف رحمه الله
يعني انه غير معتد به لانه لم يقع في فصيح الكلام غير معتد به اذ لا دلالة في قوله
مرتجل على ما زعم وانما الجواب الحق ان سلم غير عربي كما في الصحاح والقاموس
وغيرهما وصرح به الرضي فعلى هذا لا يرد نقضا لان كلامنا في كلام العرب كما اجاب
به المؤلف عن بقم بقوله وبقم بالصرف اسم جنس لخشب معروف اعجمي وهو
بموحدة وقاف معجمة مشددة وصيد عطف على خص اي اما ان يكون الوزن خص الفعل او يكون فيه
حروف زائدة وهي النون والهمزة والياء والتاء بشرط ان تكون ع
التاء المتحركة التي تنقلب في الوقف هاء لتقوي الشبه بالفعل من حيث هو لا
فيتمحض للسببية وهذا احتراز عن نحو رمل للرجل العرب ويعمل للجمل الكثير

العمل

العمل فانهما منصرفان مع الوصف الاصلي والوزن المشروط بتصدير الزيادة
لجواز الحاق التاء نحو امرأة ارملة وناقة يعملة فمن اعتبار شرطيته ومو
الثابسه بآباء التاء وان صغر هو اي التصغير الذي دل عليه صدر في التصغير في فو
الفريق لاكثر نمنع فيه اي في هذا القول تضرب تضيغر تضارب العلم المنقول من مصدر
تضارب بفعل التصغير لم يكن فيه الا العلمية فصرف وبعده التصغير
حدث مع العلمية وزن الفعل فمنع الصرف ويصرف الاسم الممنوع من الصرف
للعلمية اي الذي منع لاجل العلمية حال كونه ملتبسا بزوالها فالبا للمصاحبة
لانها متعلق بيصرف اي يصرف ذلك لان العلمية لا تثبت لمنع الصرف الا
مع مشروط بها اي مع ما جامعها من شرط الاله ما التعريف والعجمة والتركيب والتانيث
معنويا او لفظيا بالتاء والالف والنون المزيدتان في اسم غير صفة ومع
العدل ووزن الفعل فانهما تسبب للمنع معها نحو عمرو واحمد وليست بشرط فيهما بدليل
منع ثلاث واسود وقد تضادا اي العدل ووزن الفعل لغة اي تضادا لغة يعني
ان تضادهما انما جاء من جهة اللغة بحسب استقراء مواقعهما فان وزن العدل
اما فعال كثلاث او مفعل كمثلث او فعل كاخر او فعل كامس عند بعض التميميين
او فعال كقطام عندهم وليس شيء من هذه بوزن فعل هذا من قبل الاستقراء
كما قلنا والا فمن الممكن ان يقع عدل فيما هو من صيغ اوزان الفعل المعتبرة
في المنع فيبقى الاسم الذي كانت العلمية فيه مؤثرة بعد زوالها بالتنكير الحادث اما
بلا سبب اصلا فيما كانت العلمية شرطا فيه لزوال المشروط بزوال شرطه الاخرى
ان نحو ابراهيم فانكر لا يبقى فيه العجمة المانعة من الصرف لزوالها بفقد
شرطها وهو العلمية وكذا سائر ما هي شرط فيه او على سبب واحد فيما كانت العلمية
مؤثرة فيه وليست بشرط كالعدل ووزن الفعل اقول هنا خلاف فالسيبويه
اي خالف الاكبر في ذلك خلافا فان وجه الفاعلي تاويل المصدر بالوصف او التقدير نحو ذي
ذلك خلافا ولام لسيبويه للتبيين فهو خبر مبتدا محذوف اي اراد بي يا ايتو

في نحو احمر اي في كل وصف جعل علما ثم نكر فانه يمنع الصرف مع زوال العلمية
للمح الاصل وهو الوصف الثابت له قبل العلمية وما ذاك الا لزوال ما يمنع اعتبار
الوصف الاصلي وهو العلمية وخالف اي بعض سيبويه صرف اربع في قولك مررت
بنسوة اربع حيث لم يعتبر الوصف مانعا بكونه عارضا غير اصلي لان اربعا
من اسماء الاعداد وهي ليست للصفة في الاصل ومنع ادهم للقيد من الصرف حيث
اعتبر الوصف فيه مانعا لما كان اصل وضعه للصفة وان خرج الان عن الصفة
بالغلبة فبان للشارح التقييد بالقيد وحاصله ان اعتبار الاصالة في
الوصف دار معها وجودا في نحو ادهم للقيد وعدما في نحو اربع فينبغي
ان تعتبر اصالة احمر في الوصفية لعدم المعارض لها بعد التنكير وليس المراد
بالاعتبار حينئذ ان الوصف يرجع بعد زوال العلمية حتى يكون معنى
احمر رب شخص ذي حمرة بل المراد انه كالثابت لكونه اصليا مع صلاحية زوال
ما يضاده من العلمية حتى لو ابدا اثبات الوصف الاصلي لجاز بالنظر الى اللغة
لزوال مضاده ولا يلزم اي لا يلزم سيبويه صرف نحو افضل المجعول علما حال التجرد
عن من بعد التنكير يتعلق بصرف فان مثل هذا ينصرف بلا خلاف لان
شرط وصفيته هذا الاقتران كما فرضناه فلم يبق وجه لاعتبارها والعدل عطف
على قوله للعلمية والمعنى ويصرف الممنوع للعدل نحو عمر وسحر والجمع نحو مساجد
والوزن الخاص بالفعل نحو شمر بالتصغير اي يصرف ذلك بسبب التصغير لفوته
السبب المانع اما في نحو عمر وسحر حيث تقول عمير وسحير فلزوال العدل اذ لم
يعدل الا مكبريهما واما في الجمع فلانك في نحو مساجد ترد الى الواحد وتصغر
فتفوت صيغة الجمع واما في الوزن الخاص فلفوات الخصوصية بالتصغير
الا ترى انك تقول في شمر شمير فيزول الوزن الخاص فان قلت يرد على الجمع نحو
اجادل علما وتصغيره اجيدل وكلاهما ممنوع من الصرف اما المكبر فلنقله عن
الجمع لكونه جمعا واما المصغر فلوزن الفعل المضارع نحو ابيطر ثانيا لانه

اقتران من

في الجمع

في الجمع لا في المنقول عنه ولو سلم اشتراط دوام هو اعم فمراده بالتصغير ما يفقد
معه السبب وفي اجيدل لم يفقد وانما قال الوزن الخاص لان الوزن المعتد
باحد حروف ثابت لا ينخرم بالتصغير نحو اجيمر وتغيلب في احمر وتغلب واعلم
ان الاسم عند تصغيره بالنسبة الى الصرف والمنع منه اربعة اقسام منصرف
فيهما كزيد وما يقابله كزينب وغير منصرف في التكبير دون التصغير نحو عمر
وضرب وعكسه نحو تضارب علما كما مر هو اي التصغير يكون وضعا بالصغر في المعنى
والحقارة لجواز عليمون بالتصحيح مع التصغير وامتناع ذلك في المكبر من حيث
ان مثل هذا الجمع انما يكون لذوي العلم بشرط ان يكون الواحد علما او صفة
على ما هو مقرر في بابه وشروطه والمكبر وهو غلام ليس علما ولا صفة بخلاف المصغر
لصيرورته بالتصغير وصفا وبجوازه يتعلق بكونه وصفا ومنع [illegible] فنظرا الى
كونه صفة بسبب التصغير وهو وان كان عارضا فانه يعتبر لكونه بناء كما
اعتد بالوصف العارض في نحو مثنى وثلاث لكونه وضعيا مستانفا اذ
لا يتصور تصغير ادون الوزن بل الوصف الواقع بسبب التصغير خليق
اي حقيق وهذا خبر المبتدا الذي قدرناه ولكونه يتعلق بهذا الخبر اي التصغير
خليق لاجل كونه وصفا بابطال العلمية بحيث كان ينبغي ان يمنعهما من التاثير
اياهما اذ الوصف يقتضي العموم والعلمية تقتضي الخصوص لكنهم لم يجعلوه
محالا بها فحكموا بمنع طلحة مصغرا من الصرف كما منعوه مكبرا وجعلوا المصغر برا
بفتح النون والموحدة لقبا ولم يجعلوه وصفا محضا بل هو علم موصوف
والعلم الموصوف لا يخرج بالوصف عن العلمية الا ترى انك تقول جاءني طلحة الحقير
كما تقول جاءني طليحة فلا تضاد بين التصغير والعلمية لان الذات باقية وغاية
الامر انضم اليها وصف زائد هو الحقارة فللنظر الى هذه الصفة جمع
جمع تصحيح وللنظر الى العلمية منع من الصرف وكذا قال المؤلف وفيهما نظر وهذه
المسئلة ذكرها الرضي عن بعضهم واستشكلها بان الوصف المعتبر في باب منع

الصرف هو الذي يصحح صحيح التبعية لما يختص الذات المبهمة ومنع منافاة
العلمية بالصفة (ونحو احاد) عطف على الممنوع اي يصرف نحو احاد (بعلمية للمذكر)
لا المؤنث فانه يمتنع عند جعله علما للمؤنث من الصرف للعلمية والتانيث اما
اذا جعل علما للمذكر فليس فيه الا العلمية ومعنى العدل فيه غير موجود ذلك
وهو الذي ذكره المؤلف ليس مذهب الجمهور وانما ذهب اليه بعض النحاة
قال في التسهيل بعد ذكره للمعدولات من احاد واخواته ولا يجوز صرفها مسمى
بها مذهب الاسما خلافا للفراء ولا منكرة بعد التسمية بها خلافا لبعضهم
(ومطلق الممنوع) برفع المضاف عطفا على نايب الفاعل من قوله اولا ويصرف
الممنوع او على قوله نحو احاد والمعنى ويصرف جميع ما لا ينصرف من غير
استثناء (بال) اي يصرف بسبب دخولها معرفة كانت نحو مررت بالمساجد او
زائدة كما في الداخلة على يزيد في قوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا عند بعضهم
(والاضافة) نحو مررت باحمركم ومساجد الله بناء على ان الاسم دخل عليه ما هو من
خواص الاسماء فقوي بل شبه الفعل فرجع الى اصله من الصرف (وقيل يجر) بالكسر
(مع عدم انصرافه) بناء على ان الكسر لم يزل عنه الا تبعا لزوال التنوين للعلتين
فلما كان زوال التنوين هنا لاجل اللام او الاضافة لا لاجل العلتين زال موجب
منع الكسر فدخل وهذا قول الاكثرين وثم قول ثالث مفصل وهو ان ما كان
مانع الصرف فيه باقيا مع وجود اللام او الاضافة كالمساجد ومساجدكم
لان الموجب الجمع المتناهي وهو باق فهو منجر بالكسر لا منصرف وكذا كل ما كان
بهذه المثابة وان لم يكن المانع باقيا كما في ابراهيمكم لذهاب العلمية التي هو
شرط فهو منصرف (وبالتناسب) عطف على قوله باللام اي ويصرف الممنوع بسبب
التناسب كقراءة نافع والكسائي سلاسلا واغلالا وسعيرا فصرف سلاسلا
لما انضم الى الاسماء المنصرفة رعاية للتناسب للالفاظ المجتمعة وكقراءة
الاعمش ولا يغوثا ويعوقا صرفهما للتناسب بما قبلهما ودا ولا سواعا ونسرا او التناسب

مطلوب

مطلوب في كل اسم (وبالضرورة) اي ويصرف ايضا بسبب الضرورة ولكن قد تكون
الضرورة موجبة للصرف كقوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة فان الخلوص
فيه من القصر فلان الوزن لا يستقيم بدونه وقد لا تكون موجبة كقوله اعد
ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع اذ لو بقي هنا نعمان على
منع الصرف لم ينكسر الوزن الا ان يكون فيه الزحاف المسمى بالكف وهو قبيح
عندهم فدعت الضرورة الى الصرف لتحصيل امر مستحسن قال الرضي ولا
يصرف ما فيه الالف المقصورة لعدم الضرورة فانه يعني لان التنوين حرف
ساكن كما ان الالف كذلك فلا يلجي الى ان يحذف ساكن ويوتى بساكن آخر هذا
انما يستقيم ان لو كان الساكنان متساويين في الحكم وليس كذلك فان الالف لا تقبل
الحركة والنون الساكنة تقبلها وقد تدعو الضرورة الى نقل حركة متحرك متاخر
الى ساكن متقدم لاتيان الوزن الا به فيحذف الالف ويوتى بتنوين الصرف
تيانيا لنقل كما قال الشاعر علقتها غضبى (خلافا للكوفية) اي الطايفة الكوفية
والجماعة الكوفية (في افعل من كذا) فانهم لم يجوزوا صرفه بناء على ان من مع
مجروره كالمضاف اليه لافعل فلا ينون ما هو كالمضاف قال الرضي فالاصل الجواز
والكلام في الضرورة وفرق بين المضاف وما هو كالمضاف وظاهر كلام
ابن مالك في التسهيل ان الخلاف في افعل التفضيل مطلقا ولكنه لم يصرح بان
المخالف في هذا الكوفيون (دون العكس) وهو منع الصرف من الصرف لاجل الضرورة
(خلافا لهم) اي الكوفية في تجويز ذلك لا مطلقا بل (في مجرد العلمية) دون غيرها من
الاسباب لقوتها فاعتبروها مستقلة بالمنع من الصرف (ومرداس) في قول
الشاعر وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع لا يرد على البصريين
لانه اثباتا (بشيخي او شاذ) اي برواية من روى البيت يفوقان شيخي في مجمع (معارض)
لا تبنى الاحكام على مثله وفي الامرين نظر اما الاول فلان الرواية بذلك ثابتة
في الصحيح بلا شك والرواية الاخرى بتقدير ثبوتها لا تعارضها واما الثاني

فلانهم لو تستندوا الى هذا البيت فقط بل انشدوا عليه شواهد كقوله طلب
الازارق بالكتائب اذ هوت بشبيب غايلة النفوس عذوره وكقول الآخر
وقبيلة ما بال الدوسر بعدما صحا قلبه عن آل ليلي وعن هند عوابيان آخر
واما انشاد بعضهم في هذا المقام قول الشاعر وممن ولدوا عامر ذو
الطول وذو العرض فقابل للنزاع لجواز ان يكون منع عامر لكونه اسما
للقبيلة ففيه العلمية والتانيث وذو الطول لا يدفعه لانه ذكر باعتبار
الحي ولما كان الاسم المعرب على ثلثة انواع مرفوع ومنصوب ومجرور شرع
المؤلف رحمه الله في ذكر كل نوع مايشتمل عليه من الاقسام وبدأ بالمرفوع
لانه عمدة الكلام فقال المرفوع ما اشتمل على علم الفاعلية وقد علمت فيما
تقدم ان علم الفاعلية هو الرفع وان الرفع يكون بالضمة والواو والالف
فمراده ان المرفوع ما اشتمل على واحد من هذه الامور كقام زيد وذهب
العمرون وجاء الجالدان الفاعل ما اسند اليه اسما صريحا كان كما في قام زيد
او ماوّلا به بسبب وجود حرف مصدري كقوله يسر المرء ما ذهب الليالي
اي ذهابها او بدونه نحو ان الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم ام
لم تنذرهم اذا اعرب سواء على انه خبران والجملة فاعل لسواء اي مستو عليهم
الانذار وعدمه فالفاعل اسم بالتاويل بدون حرف مصدري ولذا قيل ما
ليشمل الكل وقال اسند اليه ليشمل النسبة الواقعة في الخبر كما مر وفي الانشاء
كما في قوموا لله قانتين الفعل كما في نحو قام زيد وهو احتراز عن مثل زيد قام
فان المسند فيه الجملة المركبة من قام وفاعله الذي هو ضمير مستتر لا
مجرد الفعل او شبهه كاسم الفاعل نحو اقائم الزيدان والصفة المشبهة نحو احسن
احواله وافعل التفضيل نحو ما مررت برجل احسن في عينه الكحل منه في عين
زيد وفي بعض الحواشي واسم المفعول فهو سهو لان المؤلف اراده كالزمخشري
ومن قال برايه وانما قال على جهة اي طريق القيام باعتبار كون المسند مع صيغة

المبني للفاعل لا للمفعول ليدخل ما هو قائم به حقيقة نحو طرف زيد وما
ليس كذلك نحو قرب عمرو من الجار واستحال الجمع بين الضدين فان هذه
وامثالها من قبيل الفاعل عند النحاة لان صيغة المسند في الكل صيغة
المبني لمن قام به وان لم يكن قائما في بعض الصور وهذا الظرف لغو متعلق
باسند ولا يجوز ان يكون مستقرا صفة مصدر محذوف اي اسنادا كائنا
على نهج القيام وان جوزه الرضي في عبارة الكافية لان الموصوف بالظرف
كالموصوف بالجملة لا يحذف في غير الضرورة الا ان يكون بعض متقدم
مجرور بمن او في وهذا مفقود هنا فخرج بهذا القيد مفعول ما لم يسم
فاعله نحو ضرب زيد وبكر مضروب غلامه والجرجاني والزمخشري
جماعة لا يذكرون هذا القيد لان مثل هذا عندهم فاعل اصطلاحا ولا مشاحة
في الاصطلاح وهو اي الفاعل واحد فقط اي لا يجوز ان يتعدد فيرتفع
اسمان مختلفان واكثر بجهة الفاعلية لفعل واحد بطريق الاصالة
فخرج نحو اقام الزيدان ونحو جاء زيد اخوك عند من يقول عامل البدل
والمبدل منه واحد ونحو قام زيد وعمرو وانما كان كذلك لان نسبة الفعل
وما يشبهه الى الفاعل على جهة الاسناد وهو لا يختلف فلا يتعدد الفاعل
بخلاف نسبته الى المفعول فانها على جهة التعلق والتعلق يختلف جهة
اذ قد يتعلق الفعل بالمفعول على انه الذي فعل وهو المفعول المطلق
او الذي فعل به وهو المفعول به والذي فعل فيه وهو المفعول فيه او الذي
فعل لاجله وهو المفعول له او الذي فعل معه وهو المفعول معه وتواهق
رجلاها يداها جملة اريد بها لفظها وهي هنا مبتدأ اشير بذلك الى قول
يصف ناقة يتبعها عير وتواهق رجلاها يداها وراسه لها قتب خلف
الزميلة رادف وهو من انشادات سيبويه والمواهقة المباراة في السير
تقول تواهقت الابل اي سارت وتعارضت في سيرها فكان رجلي هذه الابل

تعارض يديها في سرعة الخطو ورأسه مبتدأ خبره قتب وله صفة
لقتب في الاصل تقدم فانتصب على الحال منه فان قلت انما يكون الحال
من فاعل او مفعول وذا خبر قلت هو في معنى المفعول لان هذا التشبيه
بليغ اي ورأسه كقتب اي يشبه قتبا والاسمية حال من فاعل تواهق وفي ثنا
صفة لقتب اي ثابت وخلق الرميلة يتعلق به والمراد بالرميلة الاتان
المزمولة اي المتبوعة من قولك زمل هذا هذا اذا تبعه كما ذكره في القاموس
وهو من وضع الظاهر موضع المضمر يريد الشاعر ان الاتان تسرع والعير
والعير لا يفارقها بل رأسه عند مؤخرها كالقتب المحمول خلفها وفي العباب
انه يريد خلف الحقيبة مكان خلف الرميلة وهما كنايتان عن الكفل **هون**
خطب اي حال **التساوي هل في المفاعل** حقيقة في ان كل واحد منهما فاعل باعتباره
ومفعول به باعتبار كما في قولك ضارب زيد عمرو فان الضرب كما وقع من زيد
على عمرو وقع من عمرو على زيد فاذن لا يرد هذا البيت نقضا لما اصلنا
من ان الفاعل لا يتعدد اصالة ووجه النقض قد اشير اليه وتقريره انا نسلم
ان قوله رجلاها يداها مع الفاعل بل رجلاها فاعل ويداها مفعول لكنها
اعطي اعراب الفاعل في هذا المحل نظرا الى ذلك في قول الشاعر قد سالم الحيات
منه القدما في رواية من نصب الحيات واذا كان المفعول الصريح الذي
لا يتاتي فيه اعتبار كونه فاعلا معنى قد يعطي اعراب الفاعل عند امن اللبس
كما في قولهم ان من صادعت معنا المشوم كيف من صادعته مغان ويوم فما
نحن فيه اولى ويدل على ان يداها مفعول رواية من رواه يديها بالياء وهي
رواية السيرافي كما قيل وحكى ابن هشام في حواشي التسهيل ان ابن العوفي
الخشاب جوز البصريون في خاصم زيد عمرو رفعهما في الضرورة حملا على المعنى
وانشد سيبويه قول اوس تواهق رجلاها يداها قال ابن هشام فعلى هذا
يجوز في الاختيار ضارب زيد عمرو واذا اضطر في البيت وحكى ابن الانباري

عن قوم من النحويين خاصم زيدا عمروا لان كلا منهما مفعول كما ان كلا
منهما مفعول فاعل الى هنا كلامه وقد استبان ان قول المؤلف هون الى اخره
خبر قوله تواهق رجلاها يداها هذا الوجه الذي ذكرناه من التخريج ثابت
مع وجوه اخر يمكن تخريج البيت عليها فيقال يداها مفعول لكن اعرابه فتحة
مقدرة على الالف على لغة من يلزم المثنى الالف مطلقا او فاعل لمحذوف
اي تواهقهما يداها او خبر مبتدأ محذوف والجملة استينافية جواب سؤال
مقدر كانه لما قال تواهق رجلاها قيل ما الذي تواهقانه فقيل يداها
اي المواهق يداها او بدل يداها معطوف على رجلاها وحذف العاطف والمفعول
اي تواهق رجلاها يديها ويداها رجليها **وتكون علامة التثنية** وهي الالف و
علامة **الجمع** وهي الواو **في الفعل ضمير الفاعل** حيث تقول الزيدان يفعلان والزيدون
يفعلون **لا تجامعه** اي لا تجامع الفاعل الظاهر **في** الاستعمال **الافصح** وهي لغة
الاكثرين فلا يقال يفعلان الزيدان ولا يفعلون الزيدون على ان يكون الاسم
الظاهر فاعلا لما يلزم من تعدد الفاعل بطريق الاصالة وقد مر ابطاله وما سمع
مثله في الظاهر مثل واسروا النجوى الذين ظلموا خرج على خلاف ذلك فقد جوز
في الاية ان يكون الذين ظلموا مرفوعا بدلا من واو واسروا او واو استمعوه
او مبتدأ خبره واسروا او بقول محذوف عامل في جملة الاستفهام اي يقولون
هل هذا او خبر لمحذوف اي هم الذين او فاعلا لقول محذوف او ان يكون
منصوبا بدلا من مفعول يأتيهم او على اضمار اذم او اعني وان يكون مجرورا
بدلا من الناس في اقترب للناس او من الهاء والميم في لاهية قلوبهم فهذه
عشرة اوجه **خلاف التاء** في نحو قامت هند **فانها حرف مجرد علامة** للتانيث
فلا يضر في مجامعتها للفاعل الظاهر فان قلت قد ذهب الجلولي الى انها
اسم فما تصنع قلت هو خرق لاجماعهم كما صرح به ابن هشام قال وعليه
فيتاتي في الظاهر بعدها ان يكون بدلا او مبتدأ والجملة قبله خبره قال ويرده

اقترب للناس حسابهم وهم في غفلة
معرضون ما يأتيهم من ذكر من ربهم
محدث الا استمعوه وهم يلعبون لاهية
قلوبهم واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا
الا بشر مثلكم افتأتون السحر وانتم تبصرون

ان البدل صالح للاستغناء به عن المبدل منه وان عود الضمير على ما هو بدل منه
نحو اللهم صل عليه الرؤف الرحيم وقليل وكذا تقدم الخبر الواقع جملة ايضا نحو قول
يعني والبدل في مثل قامت هند لا يصلح للاستغناء به عن المبدل منه
اذ لا يقال قام هند بها لباو مثل قامت هند من الكثرة والشياع بحيث هو
ولا يخفى فلا يحسن تخريجه على ما يقل استعماله واشار المؤلف بقوله في الا فصح
الى ان من العرب من يجعل الالف علامة للاثنين والواو علامة للجماعة
لا ضميرا لها فيكون كل منهما حرفا كتاء التانيث فيجامع الفاعل الظاهر وهي لغة
طي وازد شنوءة وبلحارث فيقولون قاما اخواك وقاموا اخوتك وخرج
عليها الحديث يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار وان نقل
اهل هذه اللغة قاما وقعدا اخواك وقاموا وقعدوا اخوتك واعملوا احدهما
في الظاهر يجب ان يقدر في الاخر ضمير مستتر راجع اليه قال في المغني وهذا
من غرائب العربية اعني وجوب استتار الضمير في فعل الغائبين يعني في
قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم اذا خرج على هذه اللغة فلست الالف
الالف في احدهما ضميرا وفي الاخر علامة وكذا الواو ولا يكون ثم ضمير مستتر اصلا
فلا غرابة ولما اي الفاعل ث ان يلي الفعل لانه كجزئه بدليل وجوب اعراب و اسكان
اللام ورده ورد العين والتثنية والجمع والتانيث ولاعادة الجمع بينهم
والزيادة ومنع العطف والتاكيد في يضربان وضربت وما
في لغة وقولا والقيام ارجعون وقامت هند وحبذا وكذا
وكانوا اكرام وقرود فاصله يتعلق بجاز وفي ان يلي بالناصل ولانه يجوز
ان يلي عبد الله بهذا الظرف الذي هو خبر ان وفي يضربان الى اخره ظرف مستقر
حال من الاعراب بعدها بعده من الاسماء المعطوفة وفي لغة حال من زمانا
وعند الجمهور يتعلق بجاز قوله ولان الفاعل متاصل في ان يلي الفعل بحيث
لا يقع بينهما شيء من تثنيات الفعل وعلل في التبيان الفاعل كجزء الفعل واستدل و

على صحة هذه العلة باثني عشر دليلا اوردها مع مثلهما على طريق اللف والنشر
المرتب الاول انه قد وقع اعراب الفعل بعد الفاعل في يضربان في اخواته الاربع اذ النون
علامة رفع الفعل وحرف العلة ضمير وقد وقعت بعده على خلاف ما هو المعهود
في اعراب الكلم من انه انما يكون في نفس الكلمة المعربة لا خارجا عنها لما كان الفاعل هنا
وهو الضمير المتصل كالجزء من الفعل لا سيما وهو على حرف واحد خصوصا وذلك
الحرف من احرف المد واللين اغتفروا ذلك تنزيلا لما هو كالجزء منزلة الجزء الثاني
اسكان لام الفعل عند اتصاله بالفاعل الذي هو ضمير رفع متصل متحرك نحو
ضربت فلولا ان الفاعل كجزء الفعل لم تسكن لام لانها انما سكنت كراهية توالي
اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة واعترض ابن مالك بانا لا نسلم ان ذلك مستكرة
عندهم بدليل حذفهم الف علابط وجنادل وتبيينهم بالتاء نحو معدة بل العلة
ارادة الفرق بين الفاعل والمفعول بكم ونحو اخواته عليه للتساوي في الاسماء
والرفع والصحة الثالث ردنا اللام في يدعانا وهي لغة الاكثرين نظرا الى ان اصل
هذه التاء السكون وان الحركة عارضة والرابع رد عين الفعل في نحو قولا وقوما
انما حذفت من نحو قل لالتقاء الساكنين فلما تحركت اللام لاجل وجود الالف كذا الاثنان
من حيث ان هذه الالف ضمير الفاعل المنزل منزلة الجزء من الكلمة عادت العين
للموجب لذهابها ولم تعد في نحو قل الحق وان تحركت اللام لان حركتها عارضة
من حيث ان الثانية منفصلة ليست كالجزء من الاولى الخامس تثنية الفاعل لاجل
تكرير الفعل في نحو القيا لان المراد منه الق الق فثنى الفاعل لاجل تكرير الفعل السادس
جمع الفاعل لجمع الفعل في نحو رب ارجعون لان المراد ارجعني ارجعني ارجعني ثلاثا وكلام
كان الذي قبله ولا يخفاك ما فيهما السابع تانيث الفعل لاجل تانيث فاعله نحو
قامت هند الثامن تنزيل الفعل والفاعل منزلة اسم واحد وفعل واحد نحو ذلك
حبذا فقيل مركب الا من حب وهو فعل وذا وهو اسم وغلبت الاسمية لشرف الاسم فصار
الجميع اسما مبتدا وما بعده خبره وقيل ركبا وغلبت الفعلية ولهذا انه بغير ذا من الافراد

والتذكير لاحدا زيدا او هندا والزيدان او الهندان او الزيدون او الهندات
التاسع النسبة اليهما جميعا كقولهم في النسبة الى كنت كنتي فالحق بالنسبة
النسبة بكان مع فاعله ولولا انه كجزئه لم يكن كذلك واشار بقوله كنتيا
الى ما وقع من قول الشاعر فاصبحت كنتيا واصبحت عاجنا وشر خصال المرء
كنت وعاجن وفي الصحاح قال ابو عمرو يقال للرجل اذا شاخ هو كنتي كانه
نسب الى قوله كنت في شبابي كذا وانشد البيت والعاجن الذي ينهض
معتمدا على الارض من الكبر قال سيبويه في الكتاب وسمعنا من العرب
من يقول كوني حيث اضاف الى كنت واخرج الواو حيث حرك الواو قال ابو عمرو
ويقول قوم كنتي في الاضافة الى كنت هذا نصه فان قلت وجه نصب كنتي
في قول المؤلف وكنتيا مشكل اذ غاية ما يتخيل فيه قصد الحكاية ولكنه
عندهم شاذ لان المفرد لا يحكى في غير الاستفهام وما سمع من حكايته في
ذلك محمول على الشذوذ كقول القائل دعني من تمرتان وقولك ليس بقرشيا
ردا على من قال ان في الدار قرشيا قلت انما يجيء ذلك حيث تكون الحكاية
بغير القول نحو ما ذكره من المثالين واما حيث تكون الحكاية بالقول
فلا شذوذ وهو هنا كذلك الا انه مقدر لا يقدر ووقول الشاعر كنتيا
العاشر زيادتهما معا في قول الفرزدق فكيف اذا مررت بدار قوم وجيران
لنا كانوا كرام فان الزائد هو كان وحده لكن لما كان الفاعل كالجزء منه حكم
بزيادتهما معا كذا في العباب وفيه نظر ولا يخفى انه يجوز الحكم بان كان ناقصة
قصد بها الدلالة على المضي وخبرها محذوف وهو مقدم اعني لنا والجملة
صفة فلا زيادة اصلا الحادي عشر منع العطف على ضمير الفاعل في نحو
قم وزيد لئلا يلزم العطف على ما هو كجزء الكلمة فان قلت هذا لازم فيما
اجازوه من العطف عند تاكيده بمنفصل نحو قم انت وزيد لان العطف
انما هو على الفاعل لا على تاكيده قلت السؤال قوي وما اجابوا به من انه

الكد بالمنفصل ليكون العطف في الصورة كلا تم التاكيد لا يخلو من ضعف
الثاني عشر منع تاكيد الفاعل الذي هو ضمير متصل بالنفس والعين في نحو
قم نفسك واقعد عينك والكلام فيه كما سبق تعليلا وسؤالا وجوابا
ونظرا واذا تقرر ذلك ظهرت وجه المسئلتين المتقدمتين احديهما
الجائزة بالاتفاق وهي قولك ضرب غلامه زيد لان الاصل في الفاعل ان يلي فعله
فيكون زيد مقدما في هذا التركيب بحسب المعنى الاصل على المفعول وهو
غلامه فيكون الضمير المتقدم في المثال انما عاد على مؤخر لفظا مقدم رتبة
ولا محذور وفيها الثانية قولك ضرب غلامه زيدا فان الفاعل والمفعول
فيها كل منهما في مركزه الاصلي فقد اتصل بالفاعل المقدم لفظا ورتبة وهو
محذور وامتناع هذه المسئلة الثانية انما هو عند الجمهور وقد اجازها
الاخفش من البصريين وابو عبد الله الطوال من الكوفيين وقال بذلك
ايضا ابو الفتح بن جني نظرا الى ان استلزام الفعل للمفعول يقوم مقام تقدم الاسم
فان قلت قد ظهر ان المسئلة الاولى مجمع على جوازها وتعليق قوله عند الجمهور
نجاز كما استفدته في ذلك قلت لا ينافي فان الذي نسب الى الجمهور جواز
الاولى دون الثانية وذلك صحيح وليس فيه ما يقتضي وجود الخلاف في الاولى
حتى يقع التنافي وضمير جزاء ربه في قول الشاعر جزى ربه عني عدي بن
حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل المصدر المفهوم من جزى اي رب
الجزاء كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى ولا يعود الى عدي فلا
جعل البيت دليلا على جواز المسئلة المتنازع فيها وجرى بنوه بالغيلان في
قول الآخر جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار
والغيلان بفتح الغين المعجمة شجر السمر وسنمار بكسر السين المهملة والنون
وتشديد الميم اسم رجل وفي الصحاح اسم بني اله رومي بني الخورنق الذي
بظهر الكوفة للنعمان بن امرء القيس فلما فرغ منه القاه من اعلاه

نحو ما اتلابيني لغيره مثله وقد ضربت العرب المثل فقالوا جزاء السنمار قال
الشاعر جزتنا بنو سعد بحسن فعالنا جزاء سنمار وما كان ذا ذنب
قول الجوهري جزاء السنمار باتصال اللام شاذ فلا ينهض للاستدلال
ومثله قول حسان ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا من الناس ابقى مجده
الدهر مطعما وقوله كسا حلمه ذا الحلم اثوابه [illegible] وقى نداه ذي
الندى في ذرى المجد قال الرضي بعد ان حكى مذهب الاخفش في جواز
هذه المسئلة والاولى تجويز ما ذهب اليه على قلة وليس للبصرية منعه
مع قولهم في باب التنازع بان [illegible] وقال الشيخ بدر الدين بن مالك في
الالفية والحق ان ذلك جائز في الضرورة لا غير ويجب تقديم اي الفاعل
اذا قصر على مفعول بالا لئلا يختل المعنى بانعكاس المقصود لو اخر نحو انما ضرب
زيد عمرا لان المقصود من هذا التركيب حصر ضاربية زيد في عمرو اي
ليس لزيد مضروب الا عمرو فلو قدمت المفعول فقلت انما ضرب عمرا
زيد لكان معناه انحصار مضروبية عمرو في زيد اي ليس لعمرو ضارب
الا زيد وهذا عكس الاول فلو جوز التاخير لالتبس وحصل الاخلال وبعض
الناس يدعي اجماع البيانيين على ذلك فتجاسر على حكاية الاجماع مطلقا في
وجوب تاخير المقصور عليه في القصر بانما ولا اجماع فقد حكى الشيخ بهاء الدين
السبكي وغيره ان مذهب الزجاج ان المقصور عليه بانما لا يجب ان يكون
هو المتاخر بل قد يكون غيره ويفهم بالقرينة قلت ويظهر ان منه حديث
البخاري وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا يحلبن احدكم ماشية احد الا باذنه
ايحب احدكم ان توتى مشربته فتكسر خزانته فينتقل طعامه وانما تخزن لهم ضروع
مواشيهم اطعمتهم الحديث فان المراد والله اعلم انما تخزن ضروع مواشيهم
لهم اطعمتهم [illegible] الضروع وليس المراد ان الضروع لا يكون فيها الا اللبن فانه
لا يناسبه فتامله او لا عطف على انما اي يجب تقديم الفاعل ايضا اذا قصر

على

على مفعول بالا لا بعد تقدم نفي نحو ما ضرب زيد الا عمرا ولا يضرب زيد
الا عمرا وفي بعض الحواشي انه اراد بها الا وانما لم يذكر لفظها لان الا لا
يجيء الا بعده وهو باطل كما عرفت وانما لم يذكر النفي لما علم من ان الا للايجاب
وهو لا يكون الا بعد نفي سواء كان بما او بغيرها الا ان تقدم استثناء مفرغ
في الظرف والاصل يجب تقديمه الا انها فائدة ولم يسأل عن ليلى مال ولا اهل
الجماح الامتناع عن المطلوب وكفى الاحزن [illegible] ودت من ليلى بتكليم ساعة
فما زاد الا ضعف ما بي كلامها وانما كان ذلك قليلا لانه يستلزم قصر الصفة
قبل تمامها لان الصفة المقصورة على الفاعل في نحو ما ضرب الا عمرا زيد
هي الضرب الواقع من زيد لا مطلق الضرب فلا يتم المقصور قبل ذكر الفاعل
فلا يحسن قصره وانما جاز على قلة نظرا الى ان الصفة في حكم التامة بذكر
المتعلق اخيرا او انتفت القرينة عطف على قصر اي ويجب تقديم الفاعل اذا
انتفت القرينة المرشدة الى تعيينه نحو ضرب موسى عيسى فلو كانت قرينة
لفظية كضرب عمرا موسى او معنوية نحو اكل الكمثرى موسى لم يجب تقديمه
فالحكم بوجوب التقديم عند انتفاء القرينة نص عليه ابن السراج وقاله
المتاخرون كالجزولي وابن عصفور وابن مالك وخالفهم ابن الحاج محتجا
بان العرب تجيز تصغير عمر وعمرو على طريق واحد فلم يعلم انه تصغير عمرو
او عمر وبان الاجمال من مقاصد العقلاء وبانه يجوز ضرب احدهما الآخر
وبان تاخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا اتفاقا وشرعا على الاصح و
الزجاج نقل انه لا خلاف في انه يجوز في نحو فما زالت تلك دعواهم كون
تلك اسم زالت دعواهم الخبر والعكس او كان الفاعل ضميرا متصلا فيجب
تقديمه على المفعول سواء كان المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا او مضمرا
منفصلا كما ضربت الا اياك او متصلا كضربتك وانما قالوا بوجوب التقديم
هنا لتعذر التاخير من حيث ان الفاعل ضمير متصل وتاخيره مع كونه

كل وقت الاوقات
يقدم المفعول مع الا
منتخبا بعد كقول
الشاعر كما ابي

مثلا لا يكون ويجب تاخيره اي الفاعل ان انحصر عليه معنى بالا اي بانما او الا
بالا كقولك انما ضرب عمرو زيد وما ضرب عمرو الا زيد وقد عرفت المقتضي
لذلك لئلا يجب ذلك كل وقت لان وجب ان يفصل الفاعل مع الا الا عند المنتسبا بعطف
على ما اجازه الكسائي تمسكا بقوله ما عاب الا لئيم فعل ذي كرم ولا جفا قط
الا جبأ بطلا والشاهد فيه في موضعين والجبأ بضم الجيم وتشديد
الباء الموحدة وبهمزة الجبان كذا في الصحاح والمحكم وغيرهما وبقوله
فلم يدر الا الله ما هيجت لنا عشية آناء النهار وسامها الوسام بكسر الواو
وسيمة اي حسنة وبقوله نبئتهم عذبوا بالنار جارهم وهل يعذب الا الله
بالنار او اتصل اي بالفاعل ضمير المفعول نحو واذا ابتلى ابراهيم ربه فيجب هنا
تقديم المفعول ضرورة انه لو تاخر لعاد الضمير على ما تاخر لفظا ورتبة
وهو باطل عند الجمهور كما مر في مسألة ضرب غلامه زيدا ووقع هنا في
نسخة من الاصل او اتصل به مظهر المفعول فلم تكتب نسخة الحواشي
العجيبة تحت قوله مظهرا ما نصه اي اذا كان الفاعل ظاهرا وتحته قول
المفعول ما نصه فاعل اتصل ولا اريبك في هذا على الحكاية او اتصل بالفعل
مجرد المفعول من غير ان يكون الفاعل متصلا نحو ضربني زيد وما ضربني الا
وانما وجب التقديم هنا لانه لو لم يقدم المفعول لوجب ان يكون منفصلا لان
التاخير مع الاتصال غير ممكن لكن لا يجوز ان يكون منفصلا لان اتصاله
قد امكن وهو واجب عند امكانه فامتنع تاخيره وانما قال مجرد المفعول
احترازا عما ذكرناه اذ لو اتصل الفاعل ايضا نحو اكرمتك وجب تقديم
الفاعل لانه الاصل ولا موجب للعدول ويحذف الفعل جوازا لقرينة
سؤال واقع محقق كما اذا قلت زيد في جواب من سالك قال من قام
احد او سؤال مقدر كقراءة شافعي وابي بكر يسبح له فيها بالغدو و
الآصال رجال بفتح الباء من يسبح كانه قيل من يسبحه فقيل رجال اي

يسبحه

يسبحه رجال وكقراءة ابن كثير كذلك يوحى اليك والى الذين من
قبلك الله العزيز الحكيم بفتح الحاء من يوحى كانه قيل من يوحي فقيل الله اي
يوحي اليك الله وكقراءة من قرأ وكذلك زين لكثير من المشركين قتل اولادهم
شركاؤهم ببناء زين للمفعول ورفع القتل والشركاء اي من زين القتل فقيل
شركاؤهم اي زينه شركاؤهم وكقول الشاعر حمامة بطن الواديين ترنمي
سقيت من الغر الغوادي مطيرها اي سقاك مطيرها في جواب السؤال
المقدر قال ابن مالك في شرح التسهيل هكذا رواه الحفاظ ومن قال
سقاك فقد ارتكب الرواية واخذ بالراي كالعلم المشهود في هذا المقام قول
ام ضرار بن نهشل ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح
على ما الزم من روى ليبك بالبناء للمفعول فكانه قيل من يبكيه فقيل
ضارع اي ذليل لخصومة نزلت به وكالمختبط الذي يأتيك للمعروف بلا
وسيلة والاطاحة الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير قياس
ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية اي وسائل من اجل اذهاب النوائب ماله
او يبكي المقدر اي يبكي لاجل اذهاب المنايا يزيد فان قلت لم لا يجوز ان
يكون يزيد منادى حذف حرف ندائه وضارع مفعول ما لم يسم فاعله
اي ليبك الضارع والمختبط لفقدك يا يزيد حيث عدما بذلك المغيث
المعين لهما على حوادث الزمن فلا يكون من هذا الباب في شيء قلت لا
مانع منه ولكن هذا لا يرد على الجماعة لان الاحتمال لا يقدح في التمثيل
ببعض الوجوه الممكنة والله اعلم فان قلت هل حذف الفعل مع السؤال
المقدر مقيس او لا قلت المنقول عن الجرمي وابن جني انه قياس وهو الظاهر
ومنع ابن مالك نحو يعظ في المسجد رجال على معنى يعظه لاحتماله
للمفعولية بخلاف يوعظ في المسجد رجال لزيد وهذا في الحقيقة
قيد باشتراط القرينة المعينة ولا يحسن في ذلك خلاف وقد يحذف

ذكر المفسر بكسر السين نحو وان امرؤ خانت وان امرؤ علاك وان احد من
المشركين استجارك وانما لزم الحذف لانهم لو اتوا بالثاني الا لتفسير
للاول فلو ذكر الاول معه لوقع ذكر الثاني ضايعا او يحذفان اي الفعل
والفاعل معا بقرينة كما اذا قيل اقام زيد فقلت نعم التقدير قام زيد
مطابقا للسوال في الفعلية وقد يكون غير الفاعل وغيره من المفعولات
العاملان فعليين كما نحو اتوني افرغ عليه قطرا او اسمين كقوله عهدت مغيثا
حافظا من اجاره فلم اتخذ الا فناءك موئلا او مختلفين نحو هاؤم اقرؤا كتا
بيه وشرط ان يكون بين العاملين ارتباط اما بعاطف كما في قام وقعد
احوك او عمل اولهما في ثانيهما نحو وانه كان يقول سفيهنا على الله وانهم
ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا وكون ثانيهما جوابا للاول اما جوابية
الشرط نحو تعالوا يستغفر لكم رسول الله وجوابية السوال نحو يستفتونك
قل الله يفتيكم في الكلالة او نحو ذلك من وجوه الارتباط اما اذا لم يكن ثم
ارتباط البتة فانه يمتنع التنازع فلا يجوز قام قعد زيد على انه من ذلك
المعروف من كلام النحويين تقييد العاملين بكونهما من قبيل الفعل او
ونقل ابن الحاجب عنهم في شرح المفصل خلاف ذلك فقال قالوا في لعل
وعسى زيد ان يخرج انه على اعمال الثاني لعدم صحة لعل زيدا ان يخرج
يستلزم حذف معمولي لعل في القرينة ثم لو اعمل العل لقيل لعل وعسى
زيدا خارج وليس بواضح اذ لا يقال عسى زيد خارجا وهو ايضا يستلزم
منصوب عسى قلت وفيه نظر لان تجنب لعل يقترن بان كثيرا فكيف يجب عند
اعمال الاول ان يقال خارج ولم لا يجوز حذف منصوب عسى كقول
الشاعر يا ابتا علك او عساكا واذا تنازع اسما غير ضمير متصل سواء كان ظاهرا
نحو ضربت واهنت زيدا او ضميرا منفصلا نحو ما ضربت وما اكرمت الا
اياك اما اذا كان ضميرا متصلا فالتنازع ممتنع لاستواء العاملين في صحة

الاضمار كضربت واكرمت ويجوز بك ضربتك واكرمك وزيد امين
وجبس فلم يبنا زعاشيا لان كل واحد منهما يجب له مثل ما يجب للآخر
فكل قد اخذ معموله وشرط ابن مالك رحمه الله في الاسم المتنازع فيه ان
يكون غير سببي مرفوع احترازا عن نحو قوله وعزة ممطول معنى غريمها
للزوم عدم الارتباط المعمل بالمبتدا اذ لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره
غريمها مبتدأ او ممطول معنى خبران واعترض بان عود الضمير على الاسم
المشتمل على ضمير ما قبله يحقق الارتباط لا ارتباط المبتدا ثوا فقعا بعدهما
اي بعد العاملين لخرج المتوسط بينهما نحو ضربت زيدا واكرمت والمتو
والمتقدم عليهما نحو زيدا ضربت واكرمت لتعين المعمول في الصورتين
ان يكون للعامل الاول فليس مما يتنازع فيه بل الخلاف في ذلك موجود
متفقين عملا بان يكون كل منهما يقتضي الفاعلية كقام وقعد زيد او
المفعولية كضربت واهنت زيدا او مختلفين بان يكون الاول يقتضي
الفاعلية والثاني في المفعولية كقام وضربت زيدا او بالعكس كضربت
وقام زيد فالبصرية اي فالطائفة البصرية بفتح الموحدة والكسر ما يعمل العامل
الثاني للقرب اي لقربه من المعمول والطائفة الكوفية يعمل العامل الاول للسبق
اي لسبقه على العامل الثاني والخلاف انما هو في الفضل والاختيار لا في اصل
الجواز وصحة التركيب فان هذا لم يختلف فيه الفريقان ولا شك ان الاستقرا
قاض بان اعمال الثاني اكثر في كلامهم فرجح المذهب البصري والفراء من
الكوفيين يشرك بين العاملين في المعمول المرفوع فيجعله مرفوعا بهما
معا نحو قام وذهب زيد ويرده ان عامل النحو كالموثرات الحقيقية
فلا يجتمع موثران تامان على اثر واحد ويمنع التركيب المودي الى حذف الفاعل
فانه محذور لم يثبت في كلامهم او الى اضماره قبل الذكر فانه ايضا
محذور فيجب عنده ان يقول ضربني واكرمت زيدا هو بالاتيان بالضمير

بعد المتنازع فيه لينتفي المحذوران معاً وذلك انك لو لم تات به كذلك
او ضميراً مستتراً فيه عائداً الى زيد المتاخر فان جعلته محذوفاً
لزم المحذور الثاني والجرمي بفتح الجيم كما نص عليه ابن خلكان
في تاريخه وفيات الاعيان وذكره غيره ايضاً وليس ضمها كما لحنه كثير
من اهل الكرات منع التنازع في المتعدي من المفاعيل لعدم السماع واجاز
غيره قياساً على الفعل المتعدي الى واحد واثنين تقول اعلمت واعلمني
زيداً عمراً منطلقاً على اعمال الثاني وحذف مفاعيل الاول كذا في
العباب قلت والخلاف ليس مخصوصاً بالمتعدي الى ثلاثة بل يجري في
المتعدي الى اثنين ايضاً قال في التسهيل ولا يمنع التنازع تعدي الفعل
الى اكثر من واحد ولا يكون المتنازعين فعلي تعجب خلافاً لمن منع هنا
نصه وقوله تعالى آتوني افرغ عليه قطراً قاطع ببطلان قول من منع
ذي الاثنين اذا تقرر ذلك فعلى الراي الاول هو اعمال الثاني في اختيار
البصرية لقربه يضمر فاعل العامل الاول طبق الظاهر في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث كما في قوله جفوني ولم اجف الاخلاء انني
لغير جميل من خليلي مهمل فاعمل الثاني وجعل فاعل الاول مضمراً موافقاً
للظاهر في كونه جماعة المذكر ويجب الحذف لان الفاعل لم يثبت حذفه
قلت وهذا انما هو فيما اذا كان رافع الفاعل غير مصدر كالمثال المذكور
اما اذا كان الرافع له مصدراً فلا مانع من الحذف على ما هو مقرر
في بابه نحو عجبني قيام وقعود الزيدان خلافاً للكسائي في تجويزه
حذفه متمسكاً بقوله تعفق بالارطى لها وارادها رجال فبذت نبلهم
وكليب تعفق بمعنى تغيب والارطى شجر وبذت غلبت والنبل السهام اسم
جمع والكليب جمع كلب كعبد وعبيد ويداع تلك التي يصيدها
تغيب لها رجال بالشجر ورموها بالسهام وارسلوا عليها الكلاب

فغلبت

فغلبت الجميع وفاتتهم ووجه الاستدلال ان تعفق واراد توجها الى
رجال فلم يقل تعفقوا ولا ارادوا فلزم حذف الفاعل اعملت الاول الى
الثاني والذي فر الكسائي عنه من الاضمار قبل الذكر اسهل مما صار اليه
من حذف الفاعل ضرورة ان الاول ثبت بيقين في مواضع من كلام
العرب بخلاف الثاني ويحذف المفعول لانه فضلة يحذف في السعة فكيف
اذا احتيج اليه لزوم الاضمار قبل الذكر ان استغني عنه نحو ضربت واكرمني
زيد فان قلت فما تصنع بقوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب
جهاراً فكن في الغيب احفظ للود قلت هو ضرورة عند الجمهور
وجائز على قلة عند غيرهم ولا يستغنى عنه لكونه احد مفعولي باب
علمت مع ذكر الآخر اظهر ولم يجز حذفه ولا اضماره اما الاول فلما هو
مقرر في بابه من امتناع الحذف على ما هو المشهور عندهم وسياتي تحقيقه
ان شاء الله تعالى واما الثاني فلانه اضمار قبل الذكر في المفعول
لا في الفاعل فلم يبق بعد تعذر الحذف والاضمار الا الاظهار وللرضي
في هذا المحل كلام طويل وعلى الثاني وهو اختيار اعمال الاول لسبقه على ما هو
راي الكوفيين يضمر فاعل الثاني اجماعاً لانه ليس فيه اضمار قبل الذكر اذ للثاني
فيه من حيث كونه معمولاً للاول كما هو فرض المسئلة مقدم على الثاني
تقديراً او تاخره عنه لفظاً لا يضر لجواز عود الضمير على المتقدم تقديراً
وان تاخر لفظاً كما في ضرب غلامه زيد ويضمر ايضاً المفعول على الوجه
المختار اذ لا اضمار فيه قبل الذكر فامكن الاضمار والمعنى عليه وكان
ادل على المعنى وانفى للالتباس فلذلك اختير قالوا ويجوز حذفه لانه
فضلة كما يجوز ان تقول ضربت من غير ان تذكر المفعول واستشهدوا
على ذلك بقول الحماسي بعكاظ يعشي الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه
فاعمل الاول وهو يعشي وحذف مفعول الثاني وهو لمحوا وصرح بعضهم

باستناع الحذف في ذلك لما فيه من تهيئة العامل للعمل وقطعه
عنه قال او البيت ضرورة قلت والقياس على جواز ضربت من غير ذكر
مفعول لا يجدي لقيام الفارق كما عرفت ولنا اي ولكونا اضمار المفعول
عند اعمال الاول هو الوجه المختار حكم باعمال الثاني في قوله اتوني افرغ
قطرا وقوله تعالى هاؤم اقرأوا كتابيه فانه لم يكن الثاني هو المعمل لكان العامل
الاول ويلزم حينئذ ارتكاب غير المختار من حذف المفعول دون الاضمار
وانما ذكر المؤلف هذين المثالين القرآنيين لينبه على حجة البصريين على الكوفيين
في اختيار اعمال الثاني وذلك لانهم اتفقوا عند اعمال الاول على اختيار
اضمار مفعول الثاني فكان الآيتان دليلا للبصرية على ان الاولى هو اعمال
العامل الثاني والا لكان القرآن الذي هو افصح كلام جاريا على غير
المختار ولا ينبغي ارتكابه فترجح القول البصري الا بمانع استثناء مفرغ
في الاحوال اي ويضمر المفعول على المختار ملتبسا بكل حال الا حال الكون
ملتبسا بمانع فيظهر حينئذ ولا يضر كون التفريغ في الموجب لاستقامة
المعنى ويحتمل ان يكون قوله ويضمر المفعول ما ولا النفي اي فلا
فلا اشكال كحسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان فههنا اعملت الاول ولم
اضمار منطلقين الذي هو ثاني مفعولي العامل الثاني لانك لو اضمرته
مثنى ليطابق المفعول الاول اذ هما مبتدأ وخبر في الاصل يخالف المعود اليه
وهو قوله منطلقا ولو اضمرته مفردا ليطابق معاده يخالف المفعول
الاول ولا يجوز ارتكاب الحذف فيه لكونه ثاني مفعولي حسبت
وهو ممتنع كما ستعرف في بابه فلما امتنع الاضمار والحذف فيه لزم
وجب الاظهار وليس من التنازع لاختلاف وذلك لان حسبني لا يطلب
منطلقين الذي هو ثاني مفعولي حسبتهما لان مثنى والمفعول الاول
مفرد فانتفى شرط التنازع وهو كون المتنازع مطلوبا لكل من العاملين

الممتنع ههنا انما هو الاتيان بالضمير المتصل لما يلزم ... المتصل فلا فساد مع الاتيان
فهلا قيل ما ضرب الا اناه فاكرم الا اناه وما قام الا هو وقعد الا زيد فان قلت ومما يشكل على هذا القائل انه يلزم ان
يكون التنازع في الاسم والحرف قلت لا يلزم بل التنازع عنه وانما وقع في الاسم الموجب بالحرف فاذا اتى بضمير
به موجبا فوجب اجتلاب الحرف كما وقع التنازع في الاسم المعرف بحرف الجر نحو يستفتونك قل الله يفتيكم
في الكلالة ولو اعمل الاول لاتى في الثاني بالحرف والضمير معا كما قال اذا هي لم تستك بعود اراكة تنخل فاستاكت
به عود اسحل فالواقع ولم اطلب من قول امرء القيس ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل
من المال اما للعطف فلا تنازع لفساد المعنى وذلك لان من شرط هذا الباب ان يكون العامل موجها
الى شيء واحد من حيث المعنى واعتبار ذلك ههنا لا يصح لان لو للامتناع وقد وقع بعدها اسعى
وكفاني فيكونان مختلفين اي منتفيين معنى ولم اطلب معطوف على كفاني فيكون في
سياق لو وهو منفي لفظا فيصير مثبتا معنى فلو وجه ولم اطلب الى
قليل لناقض اول البيت اخره اذ يصير معناه ما ثبت سعيي لادنى معيشة
اي لقليل وما كفاني قليل وطلبت القليل فيكون نافيا سعيه لقليل ومثبتا سعيه
لذلك القليل وهو تناقض مفسد للمعنى ولقائل ان يقول انما يلزم التناقض ان
لو كان السعي والطلب بمعنى واحد وممنوع فلم لا يجوز ان يكون سعيه للقليل بمعنى
عمله واكتسابه منفيا ومجرد طلبه اياه من غير عمل واكتساب ثابتا ولا تناقض نعم
التنازع منتف بطريق غير هذا

كالاسد فلا يرد شيء من المعارف اما العلم فواضح واما غيره فلان
هو وهذا والذي وغيرها لم يعتبر فيها المشاركة في الحقيقة فانه
يصح الاشارة بمثل هذا الى الانسان والجماد ويعود الضمير الى كل منهما في
الافراد والتثنية بصيغة واحدة وفي الجمع في بعض الصور وكذا الذي
وقول ابن حاجب رحمه الله الصحيح ان يقال اسم الجنس ما علق على شيء لا بعينه
وفيه نظر اذ لم يبق فرق بينه وبين النكرة والفرق ظاهر لان الاسم انما يكون
نكرة باعتبار عدم تعيين مدلوله وانما يكون اسم جنس باعتبار اطلاقه على
المشتركة في الحقيقة وهذه الاعتبارات مختلفان ولك ان تجعل قوله اسم الجنس
وهي ان غرض الشاعر ليس توجيه لم اطلب الى القليل بل الى غيره ولم اطلب المجد
بدليل قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي فاذن
لم يتوجه العاملان الى شيء واحد بحسب المعنى فانتفى التنازع لانتفاء شرطه
الحال منع ثبت التنازع بين كفى والطلب في قليل اذ المعنى حينئذ كفاني قليل
من المال في حال كوني لم اطلبه وهذا معنى مستقيم فلا فساد فيه ويشكل
بانه يلزم كون الشرط ملزوما للكفاية المقيدة وليس كذلك لان المعنى حينئذ
لو ثبت ان اسعى لادنى معيشة كفاني القليل في حال اني غير طالب لكون
كفاية القليل المقيدة بعدم طلبه موقوفة على طلبه فيتوقف عدم الشيء
على وجوده وقد عرفت ان السعي والطلب بمعنى حتى يلزم هذا فاسد وانما
ذلك فذا اي بهذا البيت المشار اليه تمسك بقوله ولم اطلب الكوفية على
اختيارهم اعمال الاول حيث قالوا الشاعر فصيح وقد كان يمكنه اعمال الثاني
فلما اعمل الاول من غير ضرورة دل على انه الافصح وقد عرفت احتمال ان لا
يكون هذا من باب التنازع بتقدير كون الواو عاطفة وان يكون منه
بتقديرها حالية فلا تمسك لهم به مع الاحتمال على ان الاحتمال المسوغ لجعله من باب
التنازع مرجوح لان كون الواو للحال مرجوح بالنسبة الى كونها للعطف

والاستشهاد ينبغي ان يكون بالراجح او بما هو نص في المقصود لا بما لا
وغيره على السواء فكيف اذا كان غير المقصود راجحا والمقصود مرجوحا وقد
عرفت ما في ذلك من البحث معنى لما لم يسم فاعله اي لفظ فيشمل الاسم الصريح نحو ضُرب
زيد والمأول بحرف مصدري نحو يستحسن ما قمت اي قيامك وبغيره نحو لا
يبالى بقيام فقعدت اسند اليه بالبناء للمفعول لاقامته مقام الفاعل ومفعول
قوله اسم مفعول نحو زيد مضروب غلاماه او مصدري اي للمفعول نحو عجبني
عناية الزيدان بالصديق اي ان عُني الزيدان بالبناء للمفعول وهو الاكثر
في استعماله تقول عنيت بكذا فانا معني به واستعماله على عني كرضي قليل
او فعل اول كسر مع فتح الاخر مطلقا ثلاثيا كان او غيره مزيدا او غيره ولا يستثنى من ذلك
شيء مع ضم الاول فقط ان لم يكن مبدوا بتاء زائدة كتضارب وتعلم وبهمزة
كانطلق واقتدر واستخرج او مع ضم التاء مع التاء كما في تضارب وتعلم او مع ضم
ثالثه مع كما في انطلق واقتدر واستخرج ومع الاشمام وهو الاشارة الى الضم مع
بالكسر في الواو والياء والياء فيهما من الواو في نحو قيل مما هو ثلاثي معتل العين بالواو
ومع مما هو ثلاثي معتل العين بالياء واصلهما قُول وبُيع فاستثقلت الكسرة على
حرف علة بعد ضمة فالقيت الضمة ونقلت الكسرة الى مكانها فسلمت الياء في بيع
لسكونها بعد حركة تجانسها وانقلبت الواو ياء في نحو قيل لسكونها بعد كسرة
فصار اللفظ بما اصله الواو كاللفظ بما اصله الياء وانقيد مما هو عينه معتل
على وزن انفعل واختير مما هو على وزن افتعل وذلك لخلاص الكسرة فتبقى الياء
واخلاص الضمة فتنقلب الياء واوا كقوله حوكت على نيرين اذ تحاك وقوله ليت
شبابا بوع فاشتريت وتقول انقود واختور والياء في الكل افصح من الواو قال
ابو حيان وابن هشام عن ابن عصفور امتناع الواو في انفعل وافتعل دون اجيب
مما هو معتل العين من باب افعل واستخير مما هو معتل ما من باب استفعل فليس
فيه الا الياء فقط دون الاشمام ودون الواو وانما لم يجئ هنا بهما لان ما قبل

حروف العلة ساكن في الاصل وفي دلالة عبارة المتن على هذا المقصود نظر
او مضارع بالرفع عطف على ماض او على اسم مفعول يعني او اسند اليه فعل
مضارع ضم اوله مع فتح ولا فرق في ذلك بين ما كان مضارع مجرد وما كان
مضارع مزيد نحو يضرب ويقتدر الموجب بالكسر صفة لفتح ما قبل الآخر اي مع
الفتح الموجب لما الف من ذوات الواو وياء من ذوات الياء اصلهما يقول ويبيع
بفتح ما قبل الآخر نقلت الفتحة الى الفاء وقلبت الواو والياء الفا حملا على قال
كما يستا ماضي للمفعول من فعل وشبهه الى المفعول له ومع اللام فلا تقول ضرب تاديب
ولا ضرب للتاديب قال الرضي انما لم يقم المفعول له مقام الفاعل لان النايب
مناب شيء ينبغي ان يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى وليس
المفعول له كذلك اذ رب فعل يفعل بلا غرض لكونه عبثا ولهذا كان كل مجرور
ليس من ضروريات الفعل لا يقام مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك
للسمن فلا يقال جيء للسمن هذا نصه وهو موافق الكلام المؤلف كما الى المفعول
معه لانه ايضا ليس من ضروريات الفعل اذ رب فعل يفعل بلا مصاحب مع ان
الواو التي اصلها العطف مؤذنة بالانفصال والفاعل كجزء الفعل ولو حذف فيها
لم يعرف كونها مفعولا معه وكما الى غير المتصرف من الظرف فلا يجوز نحو جلس ثم ولا نحو قعد
عندك وظاهر كلام الفارسي ان الاخفش يجوز نيابته عن الفاعل مع بقائه
على النصب وصرح بذلك ابن مالك في شرح التسهيل والمراد بالمتصرف من الظرف
ما جاز ان يخبر عنه او يجر بغير من وبغير المتصرف خلاف ذلك ومن المصدر
والمراد بغير المتصرف منه ما لزم النصب على المصدرية فلا يجوز في سبحان
الله مثلا ان يقدر عامله المحذوف فعلا للمجهول لانه لا يصح النسبة لان
المصدر الذي لا يتصرف لا يكون الا محذوف العامل ولا يكون الا انشائيا او
افعال الانشاء غير الطلبي لا تكون مسندة الا الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم
وكما الى اسم الظرف نحو جلس مكان وقعد زمان لعدم الفائدة اذ من العلوم



ان الحدث لابد ان يقع في مكان ما وزمان ما فلم يكن في ذكر المبهم فايدة
بخلاف المختص لما مر من فوانحو جلس مكانا بعيدا وزمانا حسنا والظاهر ان
الاستثنا منقطع ضرورة ان الموصوف مختص فلا دخول له في المبهم فلا
اخراج فلا اتصال ولا الى المطلق المؤكد مثل ضرب ضرب لانه لابد من فايدة متجددة
في كل ما يقام مقام الفاعل وهنا لم يتجدد فايدة لان ضرب ابا النايب عن الفاعل
عليه قبل مجيئه بضرب وعن سيبويه جوازه في ضمير المصدر لا في صريحه كقمتم وقعد و بعضهم
يمنع للعلة المتقدمة فان قلت هل من مثل ذلك قول الشاعر وقالت متى يبخل
عليك ويعتلل يسوءك وان يكشف غرامك تدرب قلت لا لان المعنى يعتلل
هو اي الاعتلال المعهود فالمصدر نوعي بطريق العهد لا تاكيدي او لان الاصل
ويعتلل اعتلال عليك فهو مختص بعليك لكن حذفت للدليل وتدرب بالدال
معجمة كتعلم اي تصير حديد اللسان ومعنى البيت انك لو لم تنل القصد بسبب بخل
واعتلال عليك ساءك ذلك فخضعت وتذللت وان ذهب غرامك لاجل ظفرك
بالمقصود احتد لسانك وزال ما كان يوجد منك من الخضوع والذلة ولا الى
ثاني مفعولي باب علمت ولا الى ثالث مفاعيل باب اعلمت فلا يقال علم قايم زيدا ولا اعلم
قايم زيدا عمروا وعلل الجماعة ذلك بان كلا من هذين المفعولين مسند
الى المفعول الاول في باب علمت والى الثاني في باب اعلمت فلو قام مقام الفاعل
والفاعل مسند اليه صار في حالة واحدة مسندا ومسندا اليه فامتنع
الرضي وفيما قالوا نظر لان كون الشيء مسندا الى شيء ومسندا اليه شيء آخر
في حالة واحدة لا يضر كما في قولنا اعجبني ضرب زيد عمروا فان ضرب مسند الى
ضرب وضرب مسند الى زيد وفي راي ذهب اليه المتاخرون من جواز اسناد المبني
للمفعول الى ما ذكر من هذين المفعولين عند الامن من اللبس كما اذا كان الثاني في
باب علمت والثالث في باب اعلمت نكرة والاخر فيهما معرفة نحو علم زيدا قايم
واعلم زيدا عمروا قايم لان التنكير يرشد الى انه الخبر في الاصل واما اذا حصل

الالباس فيمتنع النيابة وقال الرضي والدماميني ان النيابة عن الفاعل في الثاني
والثالث يجوز قياسا سواء كان النايب معرفة او نكرة واللبس مرتفع مع
التزام كل من المفعولين مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا في الاصل بعد
ما كان مبتدا فتقول في علمت زيدا اباك علم زيدا ابوك وفي اعلمتك زيدا اباك
اعلمك زيدا ابوك وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يلي الفعل بلا
فصل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فالمرفوع في المثال الاول ثاني
المفعولين وفي المثال الاخر ثالث المفاعيل ولا لبس مع لزوم المركز كما قالوا في
ضرب موسى عيسى قال هذا من حيث القياس ولا شك ان السماع لم يات الا بقيام
اول مفعولي علمت لكون مرتبته بعد الفاعل بلا فصل والجار احق بصقبه
وكذا لم يسمع الا قيام اول مفاعيل اعلمت كقوله نبئت عمرا غير شاكر نعمتي ولا
الى ثالثها اي ثاني باب اعلمت ولا الى ثاني مفعولي باب اعطيت ان خيف اللبس في الموضعين كما
قلت في اعلمت زيدا عمروا اخاه اعلم زيدا عمرو اخاه فانه لا يتعين كون النايب
هو الثاني لجواز ان يكون هو الاول فيحصل الالباس ونحو اعطي زيدا عمرو فانه
لا يعرف في مثله العطية من معطاها لصلاحية كل من المفعولين لذلك فيجب
حينئذ ان يكون الاول هو النايب والا يكن الالباس كما لو قلت في اعلمت زيدا
الفرس سابقا اعلم زيدا الفرس سابقا لم يكن ثمة التباس لتعيين كون الفرس
ثاني المفاعيل وكما لو قلت البس زيدا ثوب فالاولى اي في البابين اوجب من
فيكون اول مفاعيل اعلمت احق بالاقامة من ثانيها لانه المفعول الصريح و الثاني
ليس كذلك وانما هو في الاصل مبتدا فتقول اعلم زيدا ان الفرس سابقا ويكون
اول مفعولي اعطيت اولى من ثانيهما لان فيه معنى الفاعلية دون الثاني الا
انك اذا قلت اعطيت زيدا درهما كان زيدا اخذا والدرهم ماخوذا واذا قلت
البست عمروا ثوبا كان عمرو لابسا والثوب ملبوسا ولا الى غير المفعول به المستقل اي
الصريح الذي لم يتقيد بجار مع وجوده اي وجود المستقل في القول الصحيح وهو مذهب

جمهور البصريين واذا قلت ضربت زيدًا يوم الجمعة وبنيت الفعل للمجهول تعين زيد للنيابة فتقول ضرب زيد يوم الجمعة ولا يجوز ان تعدل عن ذلك فتقول ضرب يوم الجمعة زيدًا وخالف في ذلك الكوفيون والاخفش من البصريين فقالوا اقامة المفعول به في مثل هذه الصورة المذكورة ليست بواجبة ولكنها اولى لكن الكوفيون اجازوا مطلقًا كقراءة ابي جعفر ليجزي قومًا بما كانوا يكسبون والاخفش اجازه بشرط تقدم النائب تمسكا بالقراءة الشاذة لولا نزل عليه القرآن بالنصب وبقول الشاعر وانما يرضي المنيب ربه ما دام معنيًا بذكر قلبه وبقول الآخر لم يعن بالعلياء الا سيدًا ولا شفى ذا الغي الا ذو الهدى ما نسب بن الاخي في قول الشاعر ولو ولدت قفيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا فلا يثبت مثل القواعد وقد عرفت ان مستندهم ليس هذا البيت وحده حتى يدفع بدعوى الندور وقفيرة مصغرة بتقديم القاف على الفا ام الفرزدق وبعضهم ينشده فكيهة ومن ملح الاخبار ما حدثني به شيخنا قاضي القضاة ناصر الدين بن اللقيني المالكي تغمده الله برحمته قال حضر مولانا ارشد الدين من اكابر فضلاء العجم وفاضل آخر عجمي بالكلب بمجلس الامير يلبغا او غيره الشك مني فتجاذبا اطراف الجدال الى ان انتهى الكلام في مسئلة اقامة غير المفعول به مع وجوده فاختار الارشد المذهب الكوفي واخذ في نصرته فعارضه ذلك الفاضل واستطال وكان فيه حدة مفرطة فقال له الارشد لو لم يكن للكوفية من الادلة الا قول الشاعر ولو ولدت قفيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا لكفى فضاح العجمي واستطال حدته وقام مغضبًا لا يلوي على احد من اهل المجلس فسال الامير عن سبب غيظه ولم يجد له موجب في الظاهر فقال الارشد يا مولانا هذا الرجل يلقب في بلادنا بالكلب فلما انشدت هذا البيت عوى عفقا او كلاما هذا

معناه فضحك الامير ولما يوجد المفعول به المستقل فالكل سوى بكسر السين مع القصر اي سواء في النيابة لا يفضل بعضها بعضًا فتقول ضرب زيدًا يوم الجمعة امام الامير ضربًا شديدًا في داره فاذا حذفت زيدًا وقصدت اقامة غيره فاقم ما شئت نص عليه الجزولي وابن الحاجب وغيرهما ورجح بعضهم الجار والمجرور لانه مفعول به بواسطة ورجح بعضهم الظرف والمصدر لانهما مفاعيل بلا واسطة ورجح ابن العصفور المصدر لان دلالة الفعل عليه اكثر ورجح ابو حيان ظرف المكان لانه اقرب الى المفعول به لان دلالة الفعل عليه بالالتزام بخلاف المصدر والزمان قال الرضي والاولى ان يقال الكل ما كان ادخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك اذن مفوض الى اختياره المبتدا اسم ولو كان اسمًا تقدير اي ذات تقدير او مقدرة او بعدد تقديرًا فدخل الاسم الشريف نحو الله احد الله الصمد وان وصلتها نحو وان تصوموا خير لكم والجملة من نحو سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم وانما تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فكانا على باب كالثالث على آخر وهذا جنس يشمل كل اسم بهذه المثابة مسند اليه فصل اخرج ما ليس كذلك مثل الخبر مجرد عن العوامل اللفظية يخرج المعنوية فان المبتدا ليس مجردًا عنها اذ عامله معنوي وانما هو مجرد عن العوامل اللفظية وخرج بهذا الفصل اسم كان واخواتها واسم ان واخواتها مما هو مسند اليه ولم يتجرد عن العوامل اللفظية وقوله معنًى اي تجريدًا معنى سواء لم يكن ثم عامل فيه لفظًا لكنه معدوم بالمعنى فدخل حسبك في نحو بحسبك درهم لانه وان لم يعدم العامل اللفظي وهو البا الجارة له لفظًا لكنه عدم حكمًا من حيث كانت زائدة وهي في حكم المعدوم او مسند عطف على مسند اليه وانما ذكره ليدخل القسم الآخر من المبتدا اذ هو على قسمين مسند اليه كما مر ومسند هو نعت اي اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او جار

بحث المبتدا

مجرى الوصف كالمنسوب نحو اقرشي ابواك **او رافع اسماً ظاهراً او ضميراً منفصلاً** فيشمل
الظاهر نحو اقائم الزيدان وهذه لا خلاف فيها والضمير المنفصل نحو اقائم
انت وهذه فيها خلاف فالبصريون يجوزون كون الضمير مبتدا فيكون من
القسم الاول وكونه فاعلاً فيكون مما نحن فيه والكوفيون يوجبون الابتدائية
ووافقهم ابن الحاجب بل حكى في اماليه الاجماع على ذلك ونسب الى الوهم
في نقله والبحث من الرضي وكثير من شارحي الكافية حيث قالوا المراد من الظاهر
في قوله رافعة لظاهر ما كان بارزاً غير مستتر فيشمل المظهر والمضمر فيعود الى
اخراج الظاهر عن الظاهر وحكموا بانه اراد ما لم يرد به بدليل ما صرح به في
الامالي من ان الاجماع على ان الصفة لا ترفع ضميراً منفصلاً واحتج الكوفيون
ان الضمير المرتفع بالفعل لا يجاوزه منفصلاً عنه لا يقال قامت انت فكذا الوصف
واجيب بالفرق وذلك انه انما انفصل مع الوصف لئلا يجهل معناه لانه يكون
مستتراً بخلافه مع الفعل فانه يكون بارزاً كقمت ولان طلب الوصف لمعموله
دون طلب الفعل فلذلك احتمل معه الفصل به وبعد السماع ففي التنزيل ارا
انت عن الهتي وقال الشاعر خليلي ما واف بعهدي انتما اذا لم تكونا لي على
من اقاطع فان القول بان الضمير في الاية مبتدا يلزم منه الفصل بين العامل
ومعموله باجنبي وفيه نظر لجواز تعلق الجار بمقدر بعد انت مدلول عليه
بالمتقدم والقول بذلك في البيت مودي الى الاخبار عن الاثنين بالواحد
وفيه نظر لجواز كون خبر انتما هو الشرطية المدلول على جوابها بما واف بعهدي
احد والمعنى انتما اذا لم تكونا لي على من اقاطعه فما احد واف بعهدي لانه
خذلان كما ابان مع مزيد اختصاصي بكما سبب لان يأتي كل واحد بمثل عدم
الوفاء بعهدي فتجابان من اشد الاختصاص به اذا لم يوف فغيره اولى **او رافع**
اي ذلك النعت الرافع لغير المستتر **بعد حرف الاستفهام** نحو اقائم الزيدان وهل
العمران **واما النافية** نحو ما قائم الزيدان وكلا الامرين منتقد اما الاول فقد نص

ابن مالك

ابن مالك على وقوع الصفة مبتداً بعد الاستفهام وان لم يكن بحرف
نحو متى راجع اخوالك واين قاعد صاحباك وكيف مقيم ابناك وكم
ماكث صديقاك وايان قادم رفيقاك فذكر الحرف هنا اذن مستدرك
واما الثاني فلان ان النافية بمثابة ما في ذلك تقول ان ذاهب الزيدان
ولان النفي المستفاد من غير الحرف معتبر هنا ايضاً كما في قوله غير لاه
عداك فاطرح اللهو ولا تغترر بعارض سلم فغير مبتدا لا خبر له بل ما
اضيف اليه مرفوع يسد مسد الخبر ويغني غناءه وذلك لانه في معنى
النفي والوصف بعده مخفوض لفظاً وهو في قوة المرفوع بالابتداء كانه
قيل ما لاه عداك وهنا اشكال اخر يرد على المؤلف وذلك ان قوله رافع
غير مستتر ينتقض بنحو اقائم واخواك ام قاعدان فانه تركيب عربي وقائم
مبتدا قطعاً وقد عطف عليه الوصف في قولك ام قاعدان فيلزم ان يكون
مبتدا ايضاً مع انه انما رفع ضميراً مستتراً نعم قال المازني تقول اقائم
اخواك ام قاعد هما هذا هو القياس والوجه وحكى ام قاعدان بابراز الضمير
المتصل حكاه عنه ابن قاسم في شرح التسهيل فان التزم الضمير المنفصل
كما ادعى المازني جواز القياس فلا اشكال والا فالايراد متجه وليس الحكم
بابتدائية الوصف الرافع للمستتر وانعقاد الجملة منهما ببعيد فالجملة
من الفعل والفاعل المستتر كما في زيد قام والوصف في هذا الباب بمثابة الفعل
والخبر لفظ مجرد عن العوامل اللفظية معنى فيشمل نحو ما زيد بقائم عند التميميين
واما ان عمرو بذاهب عندهم وعند الحجازيين ويدخل ايضاً فيها المبتدا
والاسماء المعدودة وانما لم يقل هنا اسم لان الخبر قد يقع جملة ليست في تقدير
الاسم وهذا مبني على ان عامل الخبر معنوي كالمبتدا وقد اسلفنا ان مذهب
سيبويه انه مرفوع بالمبتدا واليه ذهب الفارسي واصحابه وقال الكوفيون
ايضاً **مسند** يخرج القسم الاول من المبتدا والاسماء المعدودة **الى المبتدا** يخرج

بحث الخبر

القسم الثاني من المبتدأ نحو يقوم من قولك يقوم زيد فانه مجرد عن
العوامل اللفظية مسند ولكنه مسند الى ما تأخر لا الى ما تقدم وهذا
صادق على الخبر من نحو قائم زيد لان المبتدأ متقدم بحسب الاصالة وان
تأخر لفظا ولا يرد نحو ما قائم الا زيد لان وجوب تأخره لعارض فلا ينافي
اصالة تقدمه والاصل تقدمه اي تقديم المبتدأ على الخبر لان المبتدأ محكوم عليه
فلا بد من تقدم عقلية ليكون الحكم على متحقق وانما وجب تأخر الفاعل
عن مسنده لانه عامل فيه ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول فجاز بسبب
كون هذا هو الاصل في داره زيد لعود الضمير الى متقدم تقديرا وان كان متأخرا
لفظا وجواز هذه الصورة مجمع عليه وههنا صورتان اخريان وقع فيهما
الخلاف فهما قولك في داره قيام زيد وفي دارها عبد هند فالكوفيون
يمنعونهما معا نظرا الى ان الضمير لم يعد على المبتدأ بل على ما اضيف اليه
المبتدأ والمستحق للتقديم انما هو المبتدأ والبصريون يجيزونهما وهو ظاهر
كلام ابن مالك في شرح التسهيل اختصاص الاخفش باجازتهما ووجه ذلك
ان المبتدأ مستحق للتقديم كما سلموه فما هو من تمامه كذلك والسماع شاهد
بالجواز كقولهم في اكفانه درج الميت وكقوله بمسعاته هلك الفتى او نجا به
فنفسك فصن عن غيها تك ناجيا او نصاحبها اي الدار لان ضمير صاحبها يعود على الدار
وهو متأخر لفظا ورتبة فيمتنع ولم يحكوا في امتناع ذلك خلافا فان قلت
الرضي ممن جوز ضرب غلامه زيدا ينبغي ان يجوز هذا لان طلب المبتدأ
لخبره كطلب الفعل للمفعول بل اشد منه اي تقديم المبتدأ واجب ان كان له
الصدر كالاستفهام والشرط والتعجب نحو من ابوك ومن يقم اكرمه وما احسن
زيدا لان الاستفهام وما ذكر معه يغير الكلام من نوع الى نوع فوجب التقديم
ليعلم من اول الامر نوع الكلام ويتفرغ ذهن السامع لتفهمه او ذا لام الابتداء
لان لها الصدر ولهذا علقت العامل في نحو علمت لزيد منطلق ومنعت

من

من النصب على الاشتغال في نحو زيدا لانا اكرمه فان قلت يرد نحو ان زيدا
لقائم اذ ما قبل لام الابتداء عمل فيما بعدها قلت اجابوا عنه بانها في هذا
الباب مزحلقة عن محلها الاصلي اذ الاصل لان زيدا قائم فكرهوا افتتاح
الكلام بموكدين مجتمعين فاخروا اللام دون ان لئلا يتقدم معمول الحرف
عليه ولم يكن لها ولاية التصدر مع تأخرها عن مركزها وخالف فيه قول
الشاعر خالي لانت ومن جرير خاله ينال العلا ويكرم الاخوالا ويروى
ينال السما ويكرم الاخوالا واوله بان اللام زائدة او هي لام الابتداء والتقدير
لهو انت او شاذ الذي ركيب وجه من وجوه التاويل وعلى كل فلا يرد البيت
على ما اصلناه او كان المبتدأ فاعلا او نائبه فالاول نحو زيد قام فيجب هنا
تقديم المبتدأ اذ لو اخر فقيل قام زيد لكان فاعلا في الصورة الظاهرة
وفيه نظر لانهم جوزوا في ما قام زيد اعراب زيد فاعلا او مبتدأ فلم لا
يجوزوا الامرين ويمنعوا تقديم الخبر في نحو زيد قام الا ان يلتبس بالفاعل
فما الفرق واداها ان فيه تفويت تقوي الحكم بتقدير الجملة الفعلية يعارضه
ما يشبه تقوي الحكم بجعله مبتدأ ونقدر فاعلا يفوت ذلك والثاني
نحو انا قمت اذ لو اخر المبتدأ لكان في الصورة الظاهرة تاكيدا للفاعل
فيفوت ما يترتب على الاسمية من الفائدة او كان الخبر محصورا فيه اي المبتدأ
معنى نحو زيد قام وعمرو فيقدر خبر عمرو وهو مؤخر لان الاصل ولا امر
يدعو الى الخروج عنه وانا لا التزم صحة هذا الحكم فلم اقف عليه منصوصا
والظاهر انه لا مانع فيما اذا قيل اتميمي انت ان تقول انا او تقدر الخبر فقدما
لغرض الفصل اي تميمي انا لا قيسي ثم تقييد المسألة بكون المبتدأ معرفة لا يظهر
وجهه لمساواة انما زيد قائم ورجل فاضل لذلك المثال فتامله او كان الخبر
محصورا بالمدح او الذم نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو في راي وقول
من ذهب الى ان المخصوص خبر مبتدأ محذوف اي هو زيد وهو عمرو

لانك لو اخرت فقلت زيد هو لزم ان يكون الضمير المبتدأ عايدا الى المخصوص
لقربه فيكون المخصوص بلا ربط لاستقلال الجملة كذا في بعض الحواشي وليس
بشيء ولا يظهر علة لوجوب التقديم في ذلك لانه لا يشك في عود الضمير الى
الممدوح او المذموم وكلاهما معنى صحيح والارتباط حاصل بلا اشكال وانما
يقول فيه اي في راي من يقول بان المخصوص مبتدأ مخبر عنه بالجملة المتقدمة
فلا يكون من هذا الباب **او تساويا** اي المبتدأ والخبر **تعريفا** اتفقت رتبتهما فيه
نحو الله ربنا او اختلفت نحو زيد الفاضل او الفاضل زيد لان في جعل الاول
خبرا مع صلاحه لان يكون مبتدأ مخالفة للاصل الذي هو تقديم المبتدأ
من غير فايدة هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا
وهو قول ابي علي وقيل ان اختلف رتبتهما في التعريف فاعرفهما المبتدأ
والا فالسابق وقيل المعلوم عند المخاطب مبتدأ والمجهول خبر وهو اختيار
ابن هشام ولنا قول اخر في المسئلة سيذكره المؤلف رحمه الله قريبا **او تخصيصا**
نحو افضل منك افضل مني فيجب التقديم هنا بعين السبب الذي قررنا
في القسم المتقدم او يقال يجب هنا تقديم المبتدأ اذ لو قدم الخبر لالتبس و
فسد المعنى اذ كثير ممن هو افضل منك لا من مخاطبك او بالعكس **والقول**
بان النسبي يعني **خبرا** مما تقدم كما في المنطلق زيد او تاخر كما في زيد المنطلق **وغيره**
اي غير النسبي وهو الدال على الذات **يعين مبتدأ** سواء تقدم او تاخر كما
في المثالين المذكورين وهذا قول الامام الرازي رحمة الله عليه وهو
الذي اشرنا اليه انه سيذكره قريبا **رد بان المعنى الشخص له ذلك الخ** ومعنى
المنطلق زيد الشخص الذي له الانطلاق صاحب هذا الاسم فجعلت الصفة
دالة على الذات ومسندا اليها وجعل الاسم دالا على امر نسبي مسندا و
لا ادري ما السر في تنكير المؤلف كلمة شخص مع ان المناسب ههنا
تعريفها وقال الشيخ بهاء الدين السبكي وقد يقال ان الدال الوصفية انما هو

صاحب اسم زيد

منطلق

منطلق اما المنطلق فيه موصول بمعنى الذي فهي في الجمود والدلالة
على الذات كزيد ولذلك يقع المنطلق وغيره من الموصولات موصوفا
ومباشرا للعوامل غير محتاج لجريانه على موصوف قبله ولكن النظر
في انا اذا اولنا المنطلق زيد هل نقول المبتدأ الالف واللام خاصة كما ان
الذي هو المبتدأ او نقول المبتدأ الالف واللام وما اتصل بهما فيه نظر وقد
يقال نمثله في الذي الا ان اتصال الالف واللام بصلتهما اشد الي هنا كلامه
واعلم ان الحكم بوجوب ابتدائية الاول من المتساويين انما هو عند فقد القرينة
المعينة للمراد اما عند وجودها فيجوز التاخير كقول الشاعر بنونا بنو
ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد وقولك ابو حنيفة ابو يوسف فبنونا
خبر مقدم وبنو ابنائنا مبتدأ موخر لان المراد الاعلام بان بني ابنائهم
كبنيهم فالموخر مشبه والمقدم مشبه به ولا يستقيم المعنى الا بهذا ولا
تقدير المشبه به نحو زيد زهير شعرا وسهل ما في البيت والمثال من وضوح
المعنى والعلم بان الاعلى لا يشبه بالادنى عند قصد الحقيقة وحمل مثلهما
على التشبيه المعكوس للمبالغة غير جيد لان ذلك نادر الوقوع ومخالف
للاصول اللهم الا ان يكون المقام مقتضيا للمبالغة فيصار اليها **و ممتنع**
عطف على قوله واجب اي وتقديم المبتدأ ممتنع **ان كان ان مع معمولها** خبرا
وابراهيم انا حملنا ذريتهم في الفلك المشحون فقيل لئلا يلتبس ان المفتوحة
بان المكسورة والفتحة لخفتها لا يدفع اللبس لكون الموقع موقع الكسرة
وهي ابتداء الكلام وقيل لئلا يلتبس بالتي بمعنى لعل وعلى الجملة فرد على
المؤلف مثل قوله عندي اصطبار واما انني جزع يوم النوى فلوجد كاد يبريني
ولا خلاف في جواز التقديم هنا وذلك لانتفاء المحذور من حيث انه
لا يقع بين اما وفاء الجواب جملة تامة **او كان المبتدأ مخصوصا** بالمدح والذم
فرا وهو راي من جعله مبتدأ مخبرا عنه بجملة المدح والذم لما تقدم

ما

اصطبار

نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل خالد فيجب الحكم بامتناع تقديم المبتدا
في مثل ذلك ولا ادري من اين اخذ المؤلف هذا الحكم مع ان في التسهيل النص
على ان المخصوص قد يذكر قبل نعم وبئس معمولا للابتداء قال ابن هشام
في حواشيه لا خلاف في ان ما بعد زيد في نحو زيد نعم الرجل خبر له وقال
في توضيحه على الالفية وقد يتقدم المخصوص فيتعين كونه مبتدا نحو زيد نعم الرجل ابن هشام
او كان المبتدا ذا ضمير متعلق الخبر بكسر اللام اي صاحب ضمير يعود
الى شيء يتعلق بالخبر وهو جزؤه كما في على التمرة مثلها زبدا فالخبر هو
قولك على التمرة وجزؤه الذي اريد بالمتعلق هو التمرة والمبتدا وهو مثل
صاحب ضمير هذا المتعلق وهو ضمير المضاف اليه العائد الى التمرة وانما امتنع
تقديم مثل هذا المبتدا احترازا مما يلزم على تقديمه من عود الضمير على متاخر
لفظا ورتبة اذ لو قلت مثلها على التمرة لكان مثل صاحبها في الدار وقد تقدم
انه ممتنع وعلى المؤلف نقد من حيث ان كلام يشتمل مثل قولنا على الله
عبده متوكل ولا ينازع بصري في جوازه فلو قال متعلق الخبر الواجب التاخير الاكال
لم يرد عليه او كان خبره مفردا متضمنا نحو من زيد لانك لو اخرته وقدمت او استفهام
المبتدا لاخرجت من الاستفهامية عما يستحق من التصدير وهو ممتنع
واحترزه بالمفرد من الجملة نحو زيد من ابوه فان هذا وان كان متضمنا
للاستفهام لكن لا يمنع تقديم المبتدا لان هذا التقديم لا يخرج الاستفهامية
عما يستحقه من الصدر لان حقها في ذلك هو وقوعها في صدر الجملة من الجمل
بحيث لا يتقدم عليها احد ركني تلك الجملة وهذا متحقق فيمن ابوه في مثال
المذكور قدمت زيدا او اخرته او كان خبره ظرفا متضمنا للاستفهام والضمير المبتدا
نحو اين زيد ومتى القتال فان كلا من الكلمتين اي اين ومتى ظرف متضمن
للاستفهام والضمير عائد على المبتدا واحترز بمتضمن الاستفهام من ان لا يكون
الظرف متضمنا له فلا يمتنع التقديم نحو زيد عندك وبتضمنه الضمير المبتدا

نحو

من نحو زيد اين ابوه فلا يمتنع التقديم هنا وان كان الخبر ظرفا متضمنا للاستفهام
لانه لم يتضمن ضميرا يعود الى المبتدا وسنذكر ما يرشد الى علة ذلك عند
الكلام على كون الخبر لا يمتنع انشاء الاما وكلا انشاء الله تعالى او كان الخبر مصححا له
اي للمبتدا والمراد انه مصحح لابتدائية المبتدا وذلك اذا كان المبتدا
نكرة وخبره ظرفا او جارا ومجرورا نحو عندك مال وفي الدار رجل وهنا
يمتنع تقديم المبتدا على الخبر لانه لو فعل ذلك لزال المصحح فيفسد التركيب
وجاء معطوف على واجب ممتنع اي تقديم المبتدا جائز في غير ذلك المذكور مما
فيه التقديم واجب وما يمتنع وفيه نظر لان ما ذكره من الصور ليس حاصرا لجميع صلا
صور الوجوب والامتناع فمن الصور التي لم يذكرها الوجوب التقديم ما
اذا كان الخبر مقرونا بالفاء نحو الذي ياتيني وفي الدار فله درهم ومقصورا
عليه بالا نحو وما احد الا رسول او بانما نحو انما انت منذر ومن صور
الامتناع التي لم يذكرها ما اذا فصل الخبر على المبتدا بالا نحو ما قائم الا زيد او بانما
نحو انما شاعر زيد فالوقوف عند ظاهر عبارة المؤلف يقتضي الجواز في الكل
وليس كذلك وتعريفه معطوف على تقديمه في قوله والاصل تقديمه اي والاصل
تعريف المبتدا وهذا انما هو في احد ذينك القسمين وهو ما كان المسند
اليه لان الاسناد الى الشيء ينبغي ان يكون بعد معلوم كما قيل وفيه نظر اذ
معلوميته لا يستلزم كونه احد تلك المعارف المعروفة واما القسم الاخر وهو
ما كان مسندا من الوصف الرافع لغير مستتر بعد نفي او استفهام فذلك
لازم التنكير لا يعرف بوجه لشدة شبهه بالفعل ولذلك انعقدت الجملة منه
ومن مرفوعه فلا مدخل له اذا فيما نحن فيه وقد ينكر اي وقد ياتي نكرة نحو ما اكرم زيدا في
جزم به جميع البصريين الا الاخفش فما عنده نكرة بمعنى شيء وهي مبتدا
والمعنى شيء اكرم زيدا وجوز الاخفش وهذا ان يكون معرفة موصولة والجملة
بعدها صلة لا محل لها او ان تكون نكرة موصوفة فالجملة بعدها في محل الرفع على النعت

وعليهما فالخبر محذوف وجوبا عند تقديره شيء عظيم ونحوه **او بان تخصص**
المبتدأ **بالصفة** سواء كان المبتدأ مذكورا نحو واجل مسمى عنده او محذوفا كقولهم ذليل
عاذ بقرملة وهو مثل يضرب لمن استعان بضعيف لا نصرة له والقرملة شجرة
ضعيفة لا شوك لها ... اذا وطيت والاصل شخص ذليل عاذ بقرملة فالمبتدأ
في الحقيقة هو الموصوف المحذوف ولا بد من ان تكون الصفة له محصلة للفائدة
والا فلو قلت رجل من الناس جاءني لم يجز مع وجود الوصف لعدم الفائدة فيه
ولو كانت الصفة **تقديرا** ليدان تقديرا او مقدرة او تقدر تقديرا نحو قولهم السمن
منوان بدرهم فمنوان مبتدأ وهو نكرة موصوفة بصفة مقدرة اي منوان منه
قولهم ان ذهب عير فعير في الرباط اي فعير آخر **او بكونه** اي المبتدأ **فاعلا معنى** وقد للقصر
نحو شر اهر ذا ناب بمعنى ما اهر ذا ناب الا شر وامر اقعده عن الخروج بمعنى
ما اقعده عن الخروج الا امر فلما كان المبتدأ ههنا في معنى الفاعل جاز ان
يكون نكرة كالفاعل لما فيه من التخصيص بتقديم العلم بحكمه فصار كالصفة في
استفادة القصر في امثال هذا التركيب من وظايف علم المعاني والكلام فيه مشهور
هناك **او** بكونه اي المبتدأ **مصدرا منسوبا الى الفاعل** في الاصل **فرفع لغرض الثبوت** نحو
سلام عليك قال ابن الحاجب ووجه التخصيص فيه انه مختص بنسبته الى
المتكلم اذ اصله سلمت سلاما فسلاما المنصوب منسوب الى المتكلم لكن عدل عن
النصب الى الرفع لغرض الثبوت مع بقاء اصل المعنى على ما كان عليه وهذا هو الذي
اعتمده المؤلف واعترضه الرضي بان هذا غير مطرد في الدعاء نحو ويل لزيد اذ ليس
معناه ويلي له بل المراد مطلق الهلاك فالاولى ان يقال تنكيره لرعاية اصله حين كان
مصدرا منصوبا فلا تخصيص فيه اذ تخصيصه بالنظر الى المخاطب انما كان
بذكر الفعل الناصب والمسند اليه وانما تأخر الخبر عنه مع كونه جارا ومجرورا
لغرض تبادر المراد الى الفهم عند تقديم الاهم ولو قدم الخبر لذهب الوهم قبل
ذكر المبتدأ الى ما يليق من غير السلام فالاصل اذن سلمك الله سلاما حذف

الفعل

الفعل الناصب لكثرة الاستعمال فبقي المصدر منصوبا والنصب يدل
على الفعل والفعل على الحدوث فلما قصدوا دوام نزول سلام الله عليه
واستمراره ازالوا النصب الدال على الحدوث فرفعوا وكذا اصل ويل لك
هلك ويلا اي هلاكا فرفعوه بعد حذف الفعل نفضا لغبار الحدوث
وفرق بعضهم بين نحو سلام عليكم حيث لم يجب تقديم الخبر فيه ونحو
في الدار رجل حيث وجب التقديم فيه بان الظرف الواقع خبرا عن المسند
كان له في الاصل حق التأخير عن المصدر المجعول مبتدأ لكونه ظرفا لغوا
متعلقا به او لفعله وحق المعمول التأخير فحين جعل ظرفا مستقرا
واقعا خبرا عن المصدر لم يلزم تقديمه عليه رعاية لحق التقديم ولا
كذلك الظرف الواقع خبرا عن المصدر **او** بكونه اي بكون المبتدأ **عاما**
اي لاجل وقوعه في سياق نفي نحو ما احد خير منك **وغيرها** اي غير نفي
كتمرة خير من جرادة فان المراد بحسب الاستعمال كل فرد من افراد التمرة
على سبيل الاستغراق خير من كل جرادة **والشر رغوب البر** اي شر كل شر
اليه وهذا مثل اصله ان الناقة لا تكاد تدر الا على ولدها وتوقه وجلد حوار
يحشى ثم تعطف عليه الناقة فاذا مات ولدها فاذا كان الفصيل الذي
يؤتى به البهار بان لم تستخرج لبنها بسبب زهدها في الشرب والاعراض
عن الناقة فلا تدر وتصير رباعها عبرا لمن يضرب لكل غني الجأ اليه
محتاج فلم يسعفه بمراده وانما جاز الابتداء بالنكرة في المثالين من
جهة العموم لكونها حينئذ في المعنى كالمعرف تعريف الجنس المستغرق
او تخصيص المبتدأ بثبوت الخبر نحو افيه ام النخلة كقولك ارجل في الدار ام امرأة
قال ابن الحاجب المسوغ لتنكير المبتدأ في مثل هذا ثبوت الخبر لاحدهما
عند المتكلم فكان ذلك كالصفة وتبعه صاحب اللباب والمؤلف
واعترضه الرضي بانه لو كان المجوز التنكير في ارجل في الدار ام امرأة معرفة

المتكلم بكون احدهما في الدار لزم امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار
او امراة لعدم لفظه اما الدلالة على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شيء
آخر يتخصص به المبتدا هذا كلامه فان قلت لا نسلم بطلان اللازم
سنذكر ان ابن الحاجب صرح في شرح منظومته بان الاستفهام المسوغ
للابتداء هو الهمزة المعادلة بام قلت هذا ما عد من المنقولات عليه
وكتب الائمة طافحة بان الاستفهام مسوغ سواء كان بمعادلة ام
او بدونها ومواقع الاستعمال شاهدة كما في قوله تعالى ءاله مع الله هل من خالق
غير الله ولو كانتا متصلة تقديرا كما في كم الاستفهامية فانها متضمنة
الهمزة وام فاذا قلت كم غلاما اشتريت كان التقدير اعشرين غلاما
اشتريت ام ثلاثين مثلا او تخصيص بتقديم خبر ظرف مختص نحو ولدينا مزيد
لكل اجل كتاب فلو كان في الاخبار كذلك الخبر عاريا عن الاختصاص
نحو عند رجل مال او في دار رجل فلا فائدة في الاخبار بذلك
فجاز في الدار رجل كما قررناه وانما ساغ الابتداء باسم النكرة عند تقدم
الظرف المذكور لانه تخصص بتقديم حكمه عليه فصار كالموصوف لان شأن
الصفة تقررها في الذهن قبل ذكر الموصوف فهذا التخصيص كما في الفاعل
فان التخصيص فيه بتقديم حكمه وهو الفعل او شبهه دون قائم رجل لان
الخبر المقدم ليس ظرفا فانتفى شرط التخصيص فان قيل الحكم متقدم فيحصل
ان تخصص بعين ما قررتموه في الظرف قلنا اجاب عنه ابن الحاجب
بوجهين الاول انهم اتسعوا في الظرف بما لم يتسعوا في غيره والثاني
ان المقدم اذا كان ظرفا تعين الخبرية بخلاف قائم رجل فانه لا يتعين
لجواز ان يقول القائل قائم في الدار فيكون مبتدأ بخلاف الظرف فانه
متعين للخبرية من اول الامر او وقع الحكم اذا على غير المخصص وذلك لانه اذا
حصل التخصيص بالحكم فقط كان بعد الحكم غير مخصص فيكون الحكم

واقعا

واقعا على غير المخصص قطعا وهذا ايراد الرضي الاسترابادي فقيل والقائل
هو ايضا الكوفي ما قال ابن الدهان ان جوازه فاذا حصلت فائدة فاخبر عن اي نكرة
شئت لان الغرض من الكلام افادة المخاطب وعند حصولها يكون الحكم
صحيحا تخصص المحكوم عليه بشيء او لا والضابطة للجواز عدم علم المخاطب
بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه من غير توقف على كون الاسم معرفة او
نكرة مخصصة او غير مخصصة فيجوز رجل في الدار وكوكب انقض بهذا ومباد
معنها اي سقط الساعة اذا كان المخاطب لا يعرف ذلك لان الافادة في الاخبار
حينئذ بها الخبر متحققة وقد يحذف المبتدا المعلوم بقرينة كما تباد ويحذف
الخبر وقد للتحقيق لا للتقليل كما ظنه كاتب الحواشي فان حذفه كثير جدا
نحو صم بكم عمي اي هم ونحو وما ادريك ما الحطمة نار الله وما ادريك
ما هيه نار حامية وقال افانبئكم بشر من ذلكم النار وما اصحاب اليمين
في سدر مخضود وما اصحاب الشمال في سموم وحميم اي هي في الاوليين
وهو في الثالثة وهم في الاخريين ونحو ومن عمل صالحا فلنفسه ومن
اساء فعليها اي فعمله لنفسه ومن اساءة عليها وان تخالطوهم فاخوانكم
اي فهم اخوانكم ومثله كثير جدا وهو كله من قبيل ما حذف فيه المبتدا
جوازا او يجب حذفه ان اخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح نحو الحمد لله
الحميد اي هو ذم نحو اعوذ بالله من ابليس عدو المؤمنين او ترحم نحو مررت
بعبدك المسكين او بمصدر جيء به بدلا من اللفظ بالفعل نحو سمع وطاعة
اي امري سمع وطاعة او بمخصوص بمعنى نعم وبئس مؤخر عنهما نحو نعم الرجل زيد
وبئس الرجل عمرو واذا قدرا خبرين ومن ذلك قولهم في ذمتي لافعلن
اي في ذمتي ميثاق او يمين او عهد او كما بنا مصر اي يجب حذف الخبر كنعم العبد
في قوله تعالى في قصة ايوب عليه السلام انا وجدناه صابرا نعم العبد
انه اواب اي نعم العبد ايوب او هو ايوب في ذي هو راي من جمل المخصوص

خبر مبتدأ محذوف واما من جعله مبتدأ مخبرا عنه بالجملة السابقة
فيكون من قبيل الاول وهو ما حذف فيه المبتداء بدون الخبر لا مما نحن فيه والخبر
يجب ان يفيد ما لا يفيده المبتداء ليصح الاسناد اذ لو كانا متساويين بحيث
لا يفيد احدهما شيئا غير ما يفيده الآخر لاتحد مفهومهما واتحاد المفهوم يمنع
اسناد احدهما الى الآخر فان الاسناد نسبة والنسبة مستدعية للمنتسبين
المستلزمين للاثنينية المنافية لاتحاد المفهوم ومن هنا رد الزمخشري قول
الفراء في قوله تعالى والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك
قواما ان يكون بين ذلك اسم كان على انه مبني بان ما بين الاسراف والتقتير
قوام لا محالة فليس في الخبر الذي هو معتمد الفائدة فائدة يعني يؤول
التركيب الى قولك وكان القوام قواما ثم اشار المؤلف الى ورود شبهة
وجوابها بقوله فان كانتا اثنتين في قوله تعالى فان كانتا اثنتين فلهما
الثلثان مما ترك يفيدان العدد مجردة تقرير الشبهة ان يقال اسم كان هنا وهو العدد
مبتداء في الاصل ضمير مؤنثين وقد اخبر عنه باثنتين وذا لا يفيد الا ما افاده
الضمير فبطل ما اصلتموه من وجوب افادة الخبر لما لا يفيده المبتداء وتقرير الجواب
منع ان يكون الخبر هنا كذلك بل يفيد غير ما افاده الاول نظرا الى التعبير
في الارث يكون ما بين المرتين متصفتين بمجرد هذا العدد غير منظور فيه
الى صغر ولا كبر ولا غير ذلك من الصفات فقد افاد الثاني ما لم يفده الاول
ونحو شعري في قول ابي النجم انا ابو النجم وشعري شعري يفيدان شعري كما هو
اي شعري الآن مثل شعري فيما تقدم اي المشهود له بالبلاغة المعروف بالجزالة
والتوصل به الى المراد وما في كما يحتمل ان يكون اسما موصولا وهو مبتداء
والخبر محذوف والكاف بمعنى على اي على ما هو عليه وان يكون حرفا
مصدريا وهو فاعل لكان محذوفة والاصل كما كان اي وجوده الآن ككونه
فيما مضى وهذا الكلام جواب عن شبهة اخرى ترد على القاعدة المتقدمة

يجب

ويجب ان يكون هو اي الخبر طبق المبتداء في التذكير والتأنيث والافراد والتثنية
والجمع مهما امكن ذلك بان يكون الخبر جاريا على من هو له مشتقا او جاريا
مجرى المشتق كزيد قائم وقرشي وهند قائمة وقرشية وهما قائمان و
قرشيان او قائمتان وقرشيتان وهم قائمون وقرشيون وهن قائمات
وقرشيات ويجب ان لا يكون هو اي الخبر انشاء الا مأولا على المشهور خلافا لمن زعم
وقوع الانشائية خبرا للمبتداء بلا تأويل ووجه المشهور ان المبتداء انما
وضع لينسب اليه حال من احواله فيجب ان يلاحظ الخبر من هذه الحيثية
وليس المدعى ان الخبر يجب ان يكون ثابتا للمبتداء اي محمولا عليه بالمواطاة
ايجابا او سلبا حتى ينتقض بالامور الاعتبارية وبحمل الواقعة خبرا بتصور
الاستفهام الداخل على المبتداء بل يكتفى بان الخبر يجب ان يكون ملحوظا من حيث
انه حال من احوال المبتداء فانه كاف في اثبات ما نحن بصدده ويشهد لذلك
ما تجده من الفرق بين زيدا ضربت وزيد اضربه فان زيدا في الاول مفعول
لانه لم يلاحظ الفعل معه على وجه يكون حالا من احواله بل انما ذكر لتعيين
محل الفعل وفي الثاني مبتداء لانه لوحظ الفعل معه من حيث انه حال من
احواله ولا شك ان نحو اضرب من قولك زيد اضربه ليس من احوال زيد
اذا اجري على ظاهره كما في قولك اضرب زيدا واما اذا اول بمقول في حقه
اضرب بمعنى انه مستحق لان يؤمر بضربه فقد صار ملحوظا من حيث انه حال له
وفيه مبالغة اخرى يعرى عنها قولك اضرب زيدا لانك هنا امرت بضربه
وهنا اشرت الى انه مستحق لذلك ومثله بل انتم لا مرحبا بكم اي مقول في
شأنكم هذا الدعاء اي مستحقون لان يدعى عليكم فقد قصد الدعاء
عليهم واشير الى استحقاقهم اياه كذا قرره بعض الفضلاء وقال واما مثل
اين زيد ومتى القتال فليس مما نحن بصدده لان الاستفهام هنا داخل
في الحقيقة على النسبة بين المبتداء المذكور والخبر المقدر اذ المعنى اين زيد

حصل في الدار وفي السوق فلا يتصور تقدير القول اذ لم يقع الا ثابتة
جزء المبتدا وليس المعنى زيدا حصل في الدار وفي السوق الا ترى انه اذا قدر
اسم الفاعل كان الاستفهام داخلا في المبتدا حقيقة ولولا هذا لما وجب تقديم
الكلمة المتضمنة للاستفهام على المبتدا هنا وهذا بخلاف ازيد ابوه قائم
لا يجب تقديم الاستفهام فيه على زيد لانه وقع في صدر الجملة الواقعة
خبرا فوجب تقدير القول واما في اين زيد فوجب التقديم لان الاستفهام
فيه متعلق بالنسبة التي بين زيد وخبره المقدر كما اسلفنا في وجه تقدير
القول ويجب ايضا ان لا يكون الخبر زمانيا غير موصوف احترازا عن نحو زيد في زمان
طيب الا بحدث غير مستمر نحو القتال غدا والسفر اليوم بخلاف نحو زيد يوم
الخميس مما اخبر فيه عن اسم العين باسم الزمان ونحو طلوع الشمس يوم الجمعة
مما اخبر عن الحدث المستمر باسم الزمان والسبب في امتناع الاخبار في
المحلين انه لا فائدة لتخصيص حصول شيء بزمان هو في غيره حاصل مثله
واكل عام نعم في قول الشاعر اكل عام نعم تحوونه محمول على حذف اي على تقدير
مضاف هو حدث غير مستمر فالتقدير اكل عام نهب نعم او اخذ نعم ويحتمل
ان يكون مراده ان هذا محمول على تقدير لفظ الحدوث اي اكل عام حدوث
نعم يخاطب قوما من اللصوص المغيرين على جهة الانكار اي لا تتركون
هذا في كل عام بدليل قوله بعد هنا هيهات تحيهات لما تجنون ويحتمل
ان يكون نعم مبتدا وتحوونه الخبر وكل عام ظرف متعلق به فلا يكون
من هذا الباب البتة ولكنه غير الارجح في باب الاشتغال والليلة الهلال
بنصب الليلة محمول على الطلوع اي التقدير طلوع الهلال الليلة فحذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه وانما الخبر باسم الزمان في الحقيقة عن حدث
غير مستمر وقال بعضهم لا حاجة الى تقدير هذا المضاف لان الهلال وان كان
اسم عين يكون ظاهرا ثم يستتر ثم يظهر فلما اختلفت الاحوال جرى مجرى

الاحداث

الاحداث ولهذا قال ابو بكر بن السراج لو قلت الشمس اليوم والقمر الليلة
لم يجز لانه غير متوقع فلانه يتضمن الدلالة على الحدوث او على تقدير ليلة
ان رفع الليلة في ذلك المذكور فيكون الاصل هكذا الليلة ليلة الهلال يعني انه
التقدير وهو تقدير ليلة الهلال انما يصح ان رفع لفظ الليلة ولا يصح ان نصب
ان رفع الليلة وهو ليلة المقدر زمانيا اي واقعا في الزمان لان الليلة
على تقدير نصبها ظرف زمان مظروفها هو الليلة المقدرة فيصير التقدير
حينئذ ليلة الهلال في هذه الليلة فيلزم كون الزمان مظروفا للزمان
وهو باطل واليوم الجمعة بنصب اليوم ورفع الجمعة والسبت محمول على التجمع
والقطع وهذا جواب سوال يرد على قوله لئلا يكون الزمان زمانيا تقريره انه
سمع اليوم الجمعة واليوم السبت والجمعة والسبت يومان معروفان
فهما من قبيل الزمان وقد اخبر عنهما بالظرف الواقع قبلهما وهو اليوم
فلزم وقوع الزمان زمانيا فاشار الى الجواب بانه انما جاز النصب في خبر
هذين اليومين لكونهما في الاصل مصدرين فمعنى الاول اليوم الاجتماع
ومعنى الثاني اليوم القطع اي السكون والهدو عن التصرف على ان النصب
ضعيف والاولى الرفع لغلبة الجمعة والسبت في معنى اليومين ومن
اي ومن اجل التاويل المتقدم وهو ان الجمعة في معنى التجمع والسبت في
معنى القطع دون غيرهما من سائر الايام اي باقيهما ان ينصب اليوم المخبر به عنها
فقولك اليوم الخميس بنصب اليوم وكذا الباقي لانه لا ياتي التاويل فيه
فيصح كونه مظروفا للزمان فيجب ان يقول اليوم الاحد مثلا بالرفع
فيهما هذا مذهب الجمهور واجاز الفراء وهشام الرفع والنصب في الجميع
فتقول عندهما اليوم الثلاثاء رفعا ونصبا وكذا في الكل فاذا رفع جعل نفس الاول
ما بعده واذا نصب جعل اليوم بمعنى الآن فانك قلت الثلاثاء واقع
في هذا الوقت الذي هو الآن واليوم بالنصب يوم كذا بالرفع محمول على غلبتك للذا

الظرفية اذا المعني غلبتك وظهورك في هذا اليوم فانما جعل مظروفه
الزمان بمعني يصح وقوعه فيه لا زمانا من الازمنة فلا يرد على قولك
الزمان لا يكون زمانيا تجب في الخبر ايضا ان لا يكون حدثا عن اسم عين
لان حق الخبر ان يكون صادقا على المبتدا على معني ان ما يقال له المبتدأ
يقال له الخبر وهو الذي يعبر عنه بهو ولا شك ان الحدث لا يصدق على
المبتدا الذي هو اسم عين فيجب ان لا يقع خبرا عنه الا بتاويل نحو زيد صوم
وعمرو عدل اما على انه من مجاز الحذف اي ذو صوم وذو عدل او في
المجاز في الاسناد جعل نفس الصوم والعدل مبالغة ونحو لعل الله يعوم مما وقع
فيه الحدث خبرا عن اسم العين اذ ان وصلتها بمعني المصدر فان تقوم
بمعني القيام وهو حدث والمخبر عنه المخاطب وهو جثة محمول التشبيه لعل
بعسى لما اشتركا فيه من معني الترجي وخبر عسى يقترن بان كثيرا فجعل خبر
كذلك بطريق الحمل عليها كما ان عسي حملت على لعل في العمل كقوله يا ابتا علك
او عساكا فجعل اسمها ضمير نصب وهذا من ملح كلامهم وهو تقارض اللفظين
ولكن هذا لا يدفع اصل السؤال لان الاخبار بالحدث عن اسم العين
وقع في نحو عسى زيد ان يقوم ولعلك ان تقوم وكون احدهما محمولا
على الآخر لا يجدي في الجواب شيئا نعم يمكن ان يقال ان الاصل عسى امر
زيد ان يقوم ولعل امرك ان تقوم فالاخبار بالحدث عن اسم معني في
التحقيق وفي ذلك كلام سنذكره عند افضاء النوبة اليه ان شاء الله تعالى
وتجب ايضا في الخبر ان يكون مع الفاء لانها للعطف وللسببية والربط
ولا معني لذلك في مثل زيد قايم وخولان في قول الشاعر وقايلة خولان فانكح
فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا وهو من انشادات سيبويه في
الكتاب والاكرومة من الكرم كالاعجوبة من العجب والخلو بكسر الخاء المعجمة
الخالية اي هذه الفتاة الكريمة الابوين خالية عن الزوج عذراء

كما كانت

كما كانت جعل هذه القبيلة لشرفها وحسن نسائها موجبة لنكاح
فتاتهم وذلك ترغيب للخاطب بان كريمة الطرفين من هذه القبيلة باقية
على حالها فالموجب كله موجود محمول على هذه خولان وليس خولان مبتدا
مخبرا عنه بالجملة الامرية وانما هو خبر لمبتدا محذوف والفاء لمحض السببية
فلا يرد البيت اذن على منع دخول الفاء في الخبر الا اذا كان استثناء مفرغ في الظرف
اي ويجب ان لا يكون مع الفاء كل وقت الا اذا كان المبتدا مصدرا بأما فيجب الفاء
حينئذ نحو اما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر واما الغلام فكان
ابواه مؤمنين واما الجدار فكان لغلامين يتيمين في المدينة ولا يحذف
الفاء الا في الضرورة كقوله فاما القتال لا قتال لديكم او حيث تدخل على
محذوف استغني عنه بالمقول نحو فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم
الاصل فيقال لهم اكفرتم وحذفها في غير ذلك قليل نحو ما جاء في الحديث
اما موسى كاني انظر اليه اذ ينحدر في الوادي او الا اذا كان اسم شرط وجوابه مما لا يجزم احترازا
عن مثل من يعطني اكرمه ومن يزرني اقم معه نحو من يأتيني فله الكرم ونحو ومن يضلل
الله فلا هادي له وهذا مبني على ان الخبر هو جملة الجزاء لان الفائدة بها تمت
ولالتزامهم عود ضمير منها اليه على الاصح وقيل ان الخبر اسم على اسم الشرط لكونه
مبتدا وهو الشرط مع جوابه صيرورتهما بسبب كلمة الشرط كالجملة الواحدة
فهو بمنزلة قولك كل من الناس اذ يعم اقوم معه فالفاء في آخر جزئي الخبر على
هذا القول بنا على المولف حكاية قول ثالث في المسئلة وهو ان الخبر جملة
الشرط فقط لان اسم الشرط اسم تام وجملة الشرط مشتملة على ضميره فقولك
من يقم لو لم يكن فيه معني الشرط كان بمنزلة قولك كل من الناس يقوم وانما
توقفت الفائدة على الجواب من حيث التعليق فقط لا من حيث الخبرية وهذا
مختار الاندلسي قال ابن هشام وهو الصحيح فان قلت يرد على المولف نحو
قوله عليه السلام من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر الله له ما تقدم

من ذنبه وكذا قول الشاعر من يكذب بشي كنت معه كالشجي بين حلقه
والوريد لعدم دخول الفاء مع كون المبتدا اسم شرط وجوابه مما لا يجزم
به اي بالشرط لا لفظا ولا محلا يعني انه لا يصلح لان يكون شرطا فلا يرد ما ذكرت
اذا كان المبتدا   نحو الذي يأتيني فله درهم   نحو الذي في الدار فله
درهم   رجل يسعى في نجاته فلن تخيب ورجل عنده حزم فسعيد
والتمثيل بهذا اولى من التمثيل بنحو كل رجل يأتيني او في الدار فله درهم لان [illegible]
فيه كل وهو غير موصوف بالفعل ولا بالظرف   موصوفا   اي بهما
نحو الرجل الذي يأتيني او في الدار فله درهم ومنه قوله تعالى والقواعد
من النساء اللاتي لا يرجون نكاحا فليس عليهن جناح وقال الشاعر ولو
الحزم فالخطب الذي تحسبونه يسيرا فقد تلقونه متعضل
كما في الشرط والجزاء فتدخل الفاء حينئذ لشبه المبتدا باسم الشرط وشبه
خبره بجوابه فظاهر كلام جماعة ان دخول الفاء عند توفر الامور المذكورة
واجب حتى جعل بعضهم قول صاحب المفصل اذا تضمن المبتدا معنى الشرط
جاز دخول الفاء على الخبر مثل قولهم غير المنصرف يجوز صرفه للضرورة
مع انه واجب فحمل الجواز على الامكان العام الذي يصدق في مادة الوجوب
وهذا لا يتاتى في قول صاحب التسهيل تدخل الفاء على خبر المبتدا وجوبا
بعد مبتدا واقع موقع من الشرطية او ما اختها وقال الرضي كان حق
الخبر ان يلزمه الفاء لكونه كالجزاء لكن من حيث انه ليس جزاء وهذا نص
لا يقبل التاويل وايد بورود قوله تعالى وما اصابكم من مصيبة فبما كسبت
ايديكم بحذف الفاء في قراءة نافع وابن عامر واثباتها في قراءات
الباقين فان قلت كيف ساغ حذف الفاء وهو مفوت للسببية المقصودة
قلت انما فات النص عليها لا نفسها اذ هي باقية مع الحذف على سبيل الظهور
لان ترتب الحكم على الوصف مشعر بعلية الوصف له الا ترى انك اذا قلت الذي

يأتيني

يأتيني له درهم فقد رتبت استحقاق الدرهم على الاتيان فيكون الاتيان
سببا له بحسب الظاهر وان احتمل غيره فاذن السببية المقصودة باقية
والفائت نصوصيتها لا وجودها كما قررناه   محمول معنى
اي فهو سبب لان يحكم بان تلك النعمة من الله عز وجل و
يخبروا بهذا الحكم يشير بذلك الى جواب سوال يرد هنا تقريره ان يقال
ما ذكرتموه من ان الفاء تدخل حيث تدخل سببية الاول للثاني يشكل بهذه
الآية فان الاول وهو استقرار النعمة بالمخاطبين ليس سببا للثاني وهو كونها
من الله تعالى وتقرير الجواب ان يقال جزاء الشرط من حيث هو مسبب عنه
تارة يكون مضمون الجملة كما في ان جاء زيد اكرمته فمضمون الجزاء وهو الاكرام
مسبب عن الشرط وهو المجي وتارة يكون الاعلام بالجملة والاخبار بها نحو ان
اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس فههنا ليس مضمون الجملة وهو الاكرام امس
مسببا لاستحالته وانما المسبب الاعلام بها اي ان اكرمتني اليوم اعلمك باني
قد اكرمتك امس وما في الآية من القبيل الثاني وبيانه انها جي بها لاخبار قوم
استقرت بهم نعم جهلوا موطنها او شكوا فيه فاستقرارها مشكوكة او مجهولة
سبب للاخبار بكونها من الله عز وجل هذا جواب الامام ابن الحاجب وتبعه
المؤلف ولم يرتض الرضي ذلك بل قال ولا يلزم مع الفاء ان يكون الاول
سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في
جميع الشرط والجزاء ففي قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله كون النعمة
من الله لازم لحصولها كونها معينا فلا يغرنك قول بعضهم ان الشرط سبب
للجزاء   حيث تدخل على مبتدا يصلح لدخول الفاء في خبره
من دخول الفاء لان دخولها انما كان لمشابهة المبتدا لكلمة الشرط وهي لازمة
التصدير لا يدخل عليها شي من نواسخ الابتداء فكذا لا يدخل على ما يشبهها
كلمة   المكسورة والحق بها ابن مالك مفتوحها   ذهب اليه سيبويه

على خلاف عنه في النقل ووجهه كون ان لا يغير معنى الجملة كان دخولها كلا دخول فلذلك لم يمنع من الفاء بخلاف ليت ولعل وكان ولكن اي يبصر هذا الراي كقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق وقوله عز وجل ان الذين يامرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم وقوله عز وجل قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم واجيب عن الاولى والثانية انا لا نسلم ان الخبر فيهما ما اقترن بالفاء بل هو محذوف مدلول عليه بالمذكور اي يعذبون وعن الثالثة بان الخبر هو الذي فانه ملاقيكم جملة بعد تمام الاولى واعترض بعدم الفائدة في الاخبار بذلك واجيب بالمنع وذلك انهم كانوا يظهرون ان فرارهم لغير ذلك كقولهم ان بيوتنا عورة فاخبروا بان الموت هو الذي تفرون منه لا غير كما تزعمون ومن اغرب ما احكيه انه وقع بمصر والقاهرة في سنة اربع وعشرين وثماني مائة ففر بعض العوام ومن لا يؤبه خشية من الموت فقال بعض المتصدرين بها ان الفرار من الموت سبب لوقوعه بالفار به على الفور واستدل بالاية فانها تدل على ان الفرار من الموت سبب لملاقاته لربطها بالفاء والمسبب لا يتراخى عن سببه وينتج بهذا البحث الذي كان الناس في غفلة عنه من زمن السلف الى الان هذا وقد شاهد كثيرا ممن فر من هذا الوباء سلم من الموت في الحال وتراخت حياته بعد ذلك زمنا طويلا ولم يتفطن لكونه حمل الكلام الذي لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه على وجه يلزم منه الخلف في الخبر نعوذ بالله من ذلك

الخبر نحو زيد قائم ونحو زيد عالم عاقل ومنع ابن عصفور وكثير من المغاربة التعدد ولا يظهر له وجه لان الخبر حكم من الاحكام ولا يمتنع ان يحكم على الواحد باحكام متعددة كما لا يمتنع ان يوصف بصفات متعددة ويمكن ان يقال لبنوا ذلك على راي سيبويه ومن قال

بقوله

بقوله في ان الرافع للخبر هو المبتدا نفسه فليس للتعدد وجه لما يلزم من عمل العامل الواحد في معمولين بطريق الاستقلال واللازم باطل ثم تعدد الخبر تارة يكون من حيث اللفظ فقط نحو الرمان حلو حامض كان معناهما مز وهل يجوز العطف في هذا اجازه ابو علي ومنعه الجمهور وهو الصحيح وتارة يكون من حيث اللفظ والمعنى جميعا اما المخبر عنه غير متعدد نحو زيد فقيه شاعر كاتب وهذا يكون عطف اتفاقا وبدونه على الصحيح واما المخبر عنه متعدد حقيقة نحو الزيدان فقيه كاتب وزيد وعمرو فاضل وجاهل او حكما والمراد مفرد ذو اجزاء ينقسم الاخبار عليها نحو انما الحيوة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر في الاموال والاولاد والحكم في هذين القسمين انهما لا يستعملان الا بالعطف نص عليه ابن مالك وغيره ووقع في القسم الثالث من مفتاح السكاكي ما نصه ثم ان تخصيص المسند اليه اما ان يكون لكونه احد اقسام المعرفات بحسب وهي المضمرات والاعلام والمبهمات اعني الموصولات واسماء الاشارة والمعرفات باللام والمضافات الى المعارف اضافة حقيقية مع القيد المذكور في علم النحو فقال بعض شارحيه ترك العاطف بين الاخبار تنبيها على ان المجموع بحسب الحقيقة خبر واحد للاقسام كانه قيل من اقسام المعرفات هذه الاشياء واما ما يقال من ان الخبر اذا تعدد لفظا لتعدد المبتدا حقيقة او حكما وجب ادخال الواو بين الفاظ الخبر اشعارا بان المجموع خبر واحد فلم يلتفت اليه المصنف لان اشعار العاطف باستقلال كل خبر على حدة اظهر الا ترى ان ترك الواو في حلو حامض اولى من ادخاله الذي جوزه ابو علي انتهى وهذا في الحقيقة دفع للمخالف بمجرد الراي عطف على المضمر المستكره في ينقسم لوجود الفاصل يعني ان المبتدا لا يجوز تعدده مع كون الخبر غير متعدد للزوم تكرار اسناد المسند الواحد وهو باطل ينقسم الخبر ايضا الى وقد عرفت معناه

فيما سبق   عند البصريين واما الكوفيون فيقولون انه يحتمل
للضمير العائد كما حكاه بدر الدين بن مالك في شرح الالفية وان كان
والده انما نسبه في التسهيل الى الكسائي منهم   اي
مع العائد وكذا حكم المأول بالمشتق فاذا قلت هذا اسد مشيرا الى السبع فلا
ضمير في الخبر واذا قلته مشيرا الى الرجل الشجاع ففيه ضمير مرفوع به
لانه مأول بما فيه معنى الفعل ولو اسند الى ظاهر لرفعه كقولك رايت
رجلا اسدا ابوه قال الشاعر وليل يقول الناس من ظلماته سواء صحيحات
العيون وعورها كان لنا منه بيوتا حصينة مسوحا اعاليها وساجا
كسورها فرفع الاعالي والكسور بمسوح وساج لاقامتهما مقام سود
وقال السيرافي ذهب بمسوح الى سود وبساج الى كثيف   اي   ملتبسة
الى المبتدا ليحصل الربط بينهما نحو زيد قام ابوه الا انك لو قلت زيد قام
عمرو لم ترتبط به اصلا لاجنبيته عنه فلا بد لذلك من ان يكون باتيينها
كل وقت وقت   نحو قل هو الله احد على الظهر او ضمير
ونحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا فلا يحتاج اذا الى العائد
لان الجملة هنا هي المبتدا معنى او في حكم ضمير الشان نحو مقولي زيد قائم
لارتباطها بالضمير لانها هو ومنه قوله تعالى دعويهم فيها سبحانك اللهم
يكون المبتدا   بمدح او ذم نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو
وهو الوجه المحكوم فيه بان المخصوص مبتدا مخبر عنه بجملة المدح او الذم
ولا يحتاج الى ضمير اما للاستغناء عنه بالظاهر الذي بمعناه المذكور لقصد
التعظيم واما لاشتمال الجملة على جنس يندرج فيه المبتدا اذ اللام فيه
للجنس كما قيل والجنس مشتمل على كل افراده فيدخل المخصوص فلا يحتاج
الى الضمير يكون المبتدا   نحو والذين يمسكون بالكتاب
واقاموا الصلوة انا لا نضيع اجر المصلحين لدخول المبتدا في عموم المصلحين

والآية

والاية تحتمل غير هذا الاعراب ومع وجاز حذفه اي حذف العائد
اذا علم فاذا قلت هو زيد هو قائم امتنع حذف هو لصلاحية خبره
لان يكون خبرا عن الاول فلو حذف لم يعلم لعدم الدليل الدال عليه
وقد اجازه ابن عصفور في شرح الجمل وهو مردود قال ابن هشام
رحمه الله ولقد كتب بعض من عاصرته شيئا على الوافية كافية ابن الحاجب
رح وعرضه علي فاذا اول شيء ذكره فيه انه جوز في قوله الكلمة لفظ
ان يكون لفظ خبر الكلمة وان يكون خبر المبتدا محذوف اي هي لفظ
والجملة خبر الكلمة فبينت له ان الوجه الثاني باطل وانه لا يجوز ان
يدعى في نحو زيد قائم ان يكون قائم خبر المحذوف لانه تقدير خلاف الاصل
من غير ضرورة مبنية ثم ظاهر كلام المؤلف ان جواز الحذف قياس منوط بعلم
المحذوف وليس كذلك على الاطلاق فكثير ما يعلم لو حذف لا يجوز حذفه
لنا وقد قال الرضي رحمه الله ان حذف العائد من الخبر قياسي وسماعي
فالقياسي في موضع وهو ان يكون الضمير مجرورا بمن والجملة التي وقعت
فيها اسمية مبتداها جزء من المبتدا الاول نحو البر الكر بستين
اي الكر منه قلت وادعى ابن مالك رحمه الله الاجماع على جواز حذف الضمير
الواقع مفعولا به والمبتدا كل نحو وكل وعد الله الحسنى او شبهه
في العموم والافتقار نحو ايهم يسالني اعطه وقد نوزع فيما ادعاه
والسماعي في غير ذلك نحو ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اي
ان ذلك منه وكقوله فيوم علينا ويوم لنا ويوم نساء ويوم نسر
اي نساء فيه ونسر فيه وقوله فاقبلت زحفا على الركبتين فثوب
نسيت وثوب اجر اي نسيته واجره والجملة الظرفية نحو زيد

عندك وعمرو في الدار مقدر بالفعل اي حصل وكان على راي
الاكثر من النحاة وليس المقدر مفردا اي حاصل وكائن كما ذهب اليه
ابن مالك رح وجماعة لاصالته اي الفعل في العمل فينبغي عند الا
حتياج الي تقدير ما يعمل ان يقدر ما يعمل هو الاصل ولتمام الصلة
به اي بالظرف والباء للالصاق واما الباء في بانتقال فللسببية
اي بسبب انتقال العائد من الفعل اليه اي الي الظرف فتمت الصلة
بذلك ولا يحتاج الي تقدير شيء اخر ولو جعل الظرف فيها
متعلقا بمفرد لم يتم الصلة به فلزم المصير الي تقدير الفعل
واذا كان هذا في الصلة متعينا فلا اقل من ان يكون في الخبر
راجحا ثم شرع في بيان ما يدل على انتقال العائد من الفعل الي الظرف
بقوله حتى جاز العطف عليه اي على ذلك الضمير نحو زيد ن الذي
عندك اليوم وابوه وجاء الذي في الدار امس واخوه ولولا انه
ينتقل لم يسبات عليه وجاز توكيده كما في قوله فان يك جثماني
بارض سواكم فان فؤادي عندك الدهر اجمع وتاكيده علامة
وجوده لان التوكيد والحذف متنافيان وجاز نصب الحال
والابدال بالرفع عنه كما في نحو زيد عندك قائما وجاء الذي
في الدار ضاحكا والرغيف على المائدة ثلثه والعبد في ملكك
نصفه على ان يكون الظاهر بدل بعض من الضمير المستكن
وفي الكل نظر لانا نسلم امتناع العطف على المحذوف كما في
قولك نعم وغلامه جوابا لمن قال اقام زيد ولا منافاة الحذف
للتوكيد فقد نقل الامامان سيبويه وشيخه الخليل في نحو مررت

بزيد

بزيد واتاني اخوه انفسهما انه يجوز رفع انفسهما بتقدير هما
صاحباي انفسهما ونصبه بتقدير اعنيهما ولا منافاة للحذف
ايضا لمجيء الحال بشهادة قوله تعالى بلى قادرين اي بلى نجمعها
قادرين وقولك راشدا مهديا لمن قصد الذهاب ومثله كثير
ولا منافاة للحذف ايضا للابدال فالمشهور ان الاسم الشريف في لا اله
الا الله بدل من ضمير الخبر المحذوف وخرجوا على حذف المبدل منه
بعض الايات ومن ذهب الي ان المحذوف المقدر مفرد كابن السراج
وابن مالك وجماعة نظر الي ان الاصل في الخبر الافراد والي انه يتعين
في بعض المواضع تقدير المفرد كما في قولك اما في الدار فزيد اذ لا يفصل
بين اما وفائها بجملة تامة فلتقدر كذلك في سائر المحال ليجري الكل
على سنن واحد وقد يحذف الخبر جوازا عند قيام القرينة نحو
خرجت فاذا السبع اي موجود او حاضر لما في اذا الفجائية من الدلالة على
الوجود اذ لا يفاجأ الشيء الا بعد وجوده ووجوبا فيما ناب عنه
غيره كاقائم الزيدان وفيه نظر لان المبتدأ ههنا وهو الوصف ليس
مسندا اليه وانما هو في نفسه مسند فكيف يكون له خبر قال الرضي
رض والنحاة تكلفوا ادخال هذا يعني الوصف في نحو قولنا اقائم الزيدان
وما ذاهب الغلامان في حد المبتدأ الاول يعني المسند اليه كزيد في
نحو زيد قائم فقالوا ان خبره محذوف لسد فاعله مسد الخبر قال
وليس بشيء بل لم يكن لهذا المبتدأ من خبر حتى يحذف ويسد غيره
مسده ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتات اذ هو في المعنى كالفعل
لا خبر له الي هنا كلامه وقد يقال لا ينبغي حمل كلام النحاة هنا على

ظاهره لما يؤدي اليه من هذه الشناعة الظاهرة فينبغي السعي في
تاويل كلامهم علي وجه لا شناعة فيه فنقول وهو ان يكون المراد بقو
لهم ان الخبر في مثل قايم الزيدان محذوف انه كالمحذوف في انه مستغني
عنه لا انه يحتاج الي اعتباره في تصحيح التركيب ثم يدعي حذفه
فآل الكلام الي ان هذا مبتداء لا خبر له لانه مستغني عن الخبر وهذا معني
صحيح يمكن حمل كلام القوم عليه فتامله **ومثل كل رجل وضيعته**
بضاد معجمة وهي الحرفة والتجارة والصناعة سميت بذلك لانها تضيع
بالترك والمراد بهذا المثال المبتداء الذي عطف عليه بالواو التي
هي نص في المعية فخبر مثل ذلك محذوف اي كل رجل وضيعته
مقرونان واستشكل بان وضيعته من تتمة المبتداء فكيف تسد
عن الخبر وينوب عنه واجيب بانه سد مسده من حيث انه يغني
مع ما جر بها فكما استغني بذكر كل رجل مع ضيعته عن ذكر غيره
يستغني بما هو في معناه عن غيره وذلك كما استغني بسقيا عن
فعله لانه بمعناه وانما قيدنا الواو بكونها نصا في معني المعية
لانها لو لم يكن كذلك لم يجب حذف الخبر كالمثال اذا قلت زيد وعمر
واردت الاخبار باقترانهما وقامت القرينه جاز حذف الخبر وذكره
قال وكل امرء والموت يلتقيان **وقول الطايفة الكوفية بانه** اي
بان وضيعته **خبر كل ضيعته** اي كما انك لو صرحت بمع التي هي بمعني
الواو وقلت مع ضيعته كان هو الخبر فكذا ما هو بمعناه **يبطله**
العطف المستفادة من الواو **المنافي له** اي لكون وضيعته خبرا
لما لا يخفي من ان الخبر لا يعطف علي المبتدء **ومثل لعمرك لافعلن**

بفتح العين المهملة الحياة وكذا بضمها مع سكون الميم فيهما جميعا
ضمها مع الثاني لكن التزم مع اللام فتح العين تخفيفا لكثرة
الاستعمال والمراد بهذا المثال ما كان المبتداء فيه صريحا في القسم
اي مشعرا به قبل ذكر المقسم عليه وهو من قبيل ما حذف
فيه الخبر وجوبا خلافا لابن عصفور في زعمه انه يجوز ان يقدر قسمي
عمرك فيكون من حذف المبتداء وانما وجب حذف الخبر لدلالة لعمرك
علي قسمي ونيابة لافعلن عنه ولو فقدت صراحة المبتداء في القسم
لم يجب حذف خبره بل يجوز فيقول عهد الله لافعلن وعهد الله قسمي
لافعلن **ومثل لولا زيد لكان كذا اي موجود** فحذف الخبر هنا واجب
لحصول الامرين قيام القرينة وهو هنا كلمة لولا لانها لامتناع وجود
الشيء لوجود غيره والممتنع هو الجواب والوجود هو وجود المبتداء
ونيابة جواب لولا عن الخبر **دون امر خاص** اي دون ان يكون خبر المبتداء
الواقع بعد لولا امرا خاصا **فانه** اي فان حذفه **لا يلزم** بل تارة يجوز
حذفه عند قيام القرينة علي خصوصه نحو لولا انصار زيد ما سلم
اي لولا انصار زيد حموه فدلالة المبتداء علي النصرة تدل علي ان المحذوف
شيء يدل علي الحماية ومنه قول ابي العلاء المعري يذيب الرعب منه
كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا الرعب الخوف والعضب بعين
مهملة وضاد معجمة كالسيف وزنا ومعني وتارة يمتنع الحذف
لفقد القرينة نحو لولا زيد سالمنا ما سلم ومنه الحديث ولولا قومك
حديث عهد بكفر لبنيت الكعبة علي قواعد ابراهيم وهذا الذي
ذكره المؤلف رحمه الله من التفصيل في خبر المبتداء بعد لولا هو

أن يكون امرا عاما وان يكون خاصا هو راي ابن مالك رحمه الله
عن وجل وجماعة وذهب الجمهور الي انه لا يذكر الخبر بعد لولا اصلا
واوجبوا جعل الكون الخاص مبتدا فيقال مثلا لولا مسالمة زيد
ايانا اي موجودة فاجابوا عن الحديث بجواز ان يكون مما روي
بالمعني وفيه نظر واما بيت المعري فمنهم من اقدم علي تلحينه
ومنهم من اعتذر عنه بتقدير يمسكه بدل الاشتمال علي ان الاصل
لولا ان يمسكه ثم حذفت ان وارتفع الفعل او بتقدير يمسكه
جملة معترضة قيل وحالا من ضمير الخبر ورد بنقل الا
خفش انهم لا يذكرون الحال بعدها لانها خبر في المعني ومثل
ضربي زيدا قايما واكثر شربي السويق ملتوتا وضابط هذا
النوع ان يكون المبتدا اما مصدرا صريحا مضافا الي الفاعل
كضربي المثل به في المتن او الي المفعول كضربي عمرا او اليهما
كضربنا واما اسما بمعني المصدر وهو افعل التفضيل مضافا
الي المصدر لانه بعض ما يضاف اليه كما عرف في بابه كاكثر شربي
الذي مثلنا به وبعد ذلك حال من ضمير يعود الي الفاعل او الي
المفعول او اليهما كمثال المتن ضربي زيدا قايما اي
ما اذا كان قايما او اذ كان بحسب اقتضاء المقام للاستقبال
او المضي وكان تامة وفاعلها ضمير يعود الي المفعول وقا
يما حال من ذلك الضمير لا خبر لكان علي جعلها ناقصة
بدليل التزام التنكير وجواز الاقتران بالواو كالحديث اقرب
ما يكون العبد من ربه وساجد وهذه الحال من تتمة الخبر

الذي

الذي هو قولنا اذا كان لوقوعه في خبره حالا من ضمير كان كما عرفت
نايب اي الحال المذكورة عنه اي عن الخبر لدلالتها عليه لكونه
اي الخبر ظرفا والحال في معني الظرف وتدل عليه الا تري ان معني
قولك جاء زيد راكبا جاء في وقت ركوبه فالحاصل انه وجد موجب
الحذف وهو قيام القرينة ونيابة شيء عن الخبر المحذوف في محله
وهذا التقدير الذي سلكه المؤلف رحمه الله هو مذهب الجمهور
البصرية وقال الاخفش التقدير ضربي زيدا ضربه قايما وهو اقل
حذفا من الاول مع وفايه بالمعني المقصود الا ان فيه حذف
المصدر مع بقاء معموله وهو ممتنع الا ان يقال القرينة الدالة
علي حذفه قوية فلا باس بالحذف كما قال سيبويه ان تقديره
مالك وزيدا امالك وملابستك زيدا قال الرضي رح وفي مذهب
البصريين تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها
ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معني
الناقصة الي معني التامة وذلك لان معني قولهم حاصل
اذا كان قايما ظاهر في معني الناقصة ومن قيام الحال مقام
الظرف ولا نظير له قال والذي اوقعهم في هذا واوقع غيرهم
فيما الزمهم التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها بلا
دليل عليه ولا ضرورة تلجي اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين
علي ما ذهب اليه ابن مالك رح فنقول التقدير ضربي زيدا حاصل
قايما والعامل في الحال حاصل وفي صاحبها وهو الياء او زيدا
المصدر حتي قولك ضربي زيدا فحذف حاصل العامل في الحال لكونه

عاما كما حذف في نحو زيد عندك بمشابهة الحال الظرف والحذف
في كليهما واجب لقيام الحال والظرف مقام العامل وقول
الكوفية بأنها اي بان الحال من تتمة المبتداء وذلك لانهم
جعلوها حالا من معمول هذا المبتداء الذي هو الياء او زيدا من
قولنا ضربي زيدا قايما وان الخبر يقدر بعدها اي بعد الحال فا
لتقدير ضربي زيدا في حال القيام حاصل باطل خبر المبتداء الذي هو
قول الكوفية لتفويت تقييد الضرب بها اي بالحال العموم المفيد
للمقصود من قصره اي قصر الضرب على القيام وتقرير هذا الكلام
ان معنى المثال عند الجميع ما ضربت او ما اضرب زيدا الا قايما وهذا
المعنى المتفق عليه لا يستفاد الا من تقدير جمهور البصريين
او الاخفش وذلك ان المصدر المبتداء اضيف فيهم وقد فرضناه
انه غير مقيد بما يخصصه بل الحال قيد في الخبر كما سبق فالمعنى
اذن كل ضرب مني وقع على زيد حاصل في حال القيام ولا مطابقة
هذا المعنى للمعنى المتفق عليه واما تقدير الكوفيين فالمصدر
مقيد عندهم بالحال المخصصة له فيكون المعنى اذن ضربي زيدا
المختص بحال القيام حاصل وذا لا يفيد قصر الضرب على القيام اذ
لا يلزم من حصول الضرب المقيد بالقيام انتفاء ضرب يحصل
في حال القعود مثلا في وقت اخر فمات معنى القصر فثبت ان مذهبهم
باطل لذلك ولزوم الحذف من غير نايب عنه اي
عن الخبر يقوم في مقامه وذلك خلاف ما علم بالاستقراء والسبب
فيه ان الحال على تقديرهم من تتمة المبتداء كما مر فلم تقع في

موضع الخبر ففات شرط وجوب الحذف فالحاصل ان مذهبهم
باطل معنى ولفظا وكذا القول بان الضرب في قع نعله
فتقديره ضربي زيدا قايما ضربت زيدا قايما فيكون من قبيل
المبتداء الذي لا خبر له لكونه في معنى الفعل كما قائم الزيدان
على ما ذهب اليه ابن درستويه وابن بابشاذ باطل ايضا لعدم
استقلاله بالفاعل الذي هو لازم كون المبتداء مستدلا رافعا
للفاعل الا ترى انك اذا قلت اقائم الزيدان لزم استقلال
هذا المبتداء بفاعله كلاما ولا يحتاج باعتبار كلاميته الى
شيء اخر وهذا اللازم منتف من قولك ضربي زيدا قايما فينتفي
الملزوم وهو كون المبتداء بمنزلة الفعل وبيانه ان ضربي الذي
هو مبتداء لا يستقل بفاعله المضاف اليه وهو الياء كلاما بل لا بد
من ضميمة اخرى اليه وايضا يبطل بفوات الحصر المطلوب منصوب
المحل باعتبار الظرفية وعامله حصل او حاصل المحذوف اي ضربي
زيدا حصل وقت كونه قايما على احتمال رفعه اي مع احتمال
كونه مرفوع المحل فعلى المصاحبة ان ربك لذو مغفرة للناس على
ظلمهم او للاستدراك كما في قوله بكل تداوينا فلم تشف ما بنا
على ان قرب الدار خير من البعد فاما ان يكون لغوا يتعلق
بما قبلها على وجه الاضراب والاخراج لتعلق حاشى الحرفية
بما قبلها واما مستقرا على الخبرية لمحذوف اي والتحقيق على
كذا على ما اختاره ابن الحاجب رحمه الله ووجه ذلك هنا ان
قوله الظرف منصوب المحل وقع على غير التحقيق فان هذا ليس على

عمومه عند كل احد فجاء بما هو التحقيق قابلا على احتمال
رفعه مقيدا **بتقدير زمان مضاف الى ما في اوله ملي في**
راي نحو اخطب ما يكون الامير قايما فالتقدير زمان اخطب
كون الامير اذا كان قايما فاذا لا يكون ظرفا للمحذوف ولا مركوز
ظرفا المحذوف للزوم كون الزمان محلا للزمان وانما هو
مرفوع اي زمن اخطبية الكوائن زمن وجوده في حال القيام
ومطلقا بالنصب عطفا على الحال المقدرة التي يتعلق بها
بتقدير اي واحتمال رفعه مطلقا اي غير مقيد بالتقدير المتقدم
في راي آخر فيقدر هذا القايل زمانا مضافا في نحو ضربي زيدا
قايما اي زمان ضربي زيدا اذا كان او اذ كان قايما كما يقدره
فيما في اوله ولا يكون الظرف مرفوع المحل على الخبر في المحلين
خبر ان واخواتها هو المسند وذا يشمل خبر المبتدا وخبر
كان واخواتها وثاني مفعولي باب علمت والفعل من نحو قام
زيد وبالجملة دخل فيه كل مسند وخرج كل مسند اليه **من معمولها**
اي من معمولات ان واخواتها فخرج الكل الا خبر هذا الباب وفي نقص
بما نقض به الرضي رضي الله عنه تعريف الكافية وهو صفة
الاسم ان في قولنا ان رجلا حسنا غلامه في الدار فان حسنا مسند
معمول لان وليس خبرا لها **وامره** اي وامر خبر هذا الباب **كامر**
خبر المبتدا في اقسامه من كونه مفردا جامدا او مشتقا
وجملة وفي احكامه وشرايطه وبالجملة امره كامره في كل شيء
الا في تقديمه فان الخبر لا يتقدم عليه على ما مر **الا ظرفا** استثنا

مفرغ

مفرغ في الاحوال والتقدير الا في تقديمه فلا يتقدم في حال من
الاحوال الا في حال كونه ظرفا فيتقدم كخبر المبتدا ونحو لكن لا
تساعهم في الظروف لتنزلها من الاشياء منزلة انفسها
لوقوعها فيها وانها لا تنفك عنها ومراده بالظرف ما يشمل
المفعول فيه وما اجري مجراها وهو الجار والمجرور للمناسبة
بين البابين اذ كل ظرف في تقدير جار ومجرور ويحتاج الى
الفعل او معناه كاحتياج الجار والمجرور ويرد على الاول وهو كون
امره كامر خبر المبتدا ان خبره يكون مفردا يتضمن ما له صدر
الكلام كاين زيد وهنا لا يجوز ذلك وايضا لام الابتدا تدخل
هنا ان زيدا لقايم قياسا ولا تدخل على خبر المبتدا الا شاذا **ويجب**
حذفها اي حذف الخبر هنا **في ليت شعري ان ناب عنه جملة ا**
ستفهامية كقول زهير الا ليت شعري هل للناس ما ارى من الامر
او يبدو لهم ما بدا لها وقول الاخر الا ليت شعري هل ابيتن ليلة
بواد وحولي اذخر وجليل وهذا راي ابن يعيش وهو ان الخبر محذوف
لسد الاستفهام مسده كسد جواب لولا مسد خبر المبتدا الواقع بعدها
واعترض الرضي رحمه الله بان محل خبر شعري الذي هو مصدر بعد
معمولاته فمحله بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام في مقام
الخبر ومقامه بعده قال بل هو خبر وجب حذفه بلا ساد مسده
لكثرة الاستعمال قلت وهو خرم للقاعدة المقررة بغير ثبت ولقايل
ان تدعي ان الشعر هنا بمعنى المشعور وان الاستفهامية خبر على
تقدير مضاف فاذا قلت ليت شعري هل زيد قايم كان المعنى ليت

مشعوري جواب هل زيد قائم وجواب هذا اما باثبات القيام او
نفيه فصار الحاصل ليت مشعوري قيام زيد او عدمه وحينئذ
فلا يرد قول الرضي رح لا استفهامية من حيث المعنى مقول
المصدر اذا المبتدا لا يكون ذلك المصدر حتى يجزيه عند علمائنا قرينة
وانما قال ناب عنه جملة استفهامية لانه لو لم تنب عنه جاز
الاثبات والحذف عند قيام القرينة نحو ليت شعري حسن خبر لا
التي لنفي الجنس لا التي بمعنى ليس هو المسند فدخل الحد قسمي
المبتدا وهو الوصف من نحو اقائم الزيدان وخبر المبتدا وخبر ان
واخواتها وغير ذلك مما يصدق عليه انه مسند من معمولها اي
معمول لا المذكورة فخرج ما عدا الخبر في هذا الباب لكن يرد
عليه نحو لا رجل ظريفا غلامه عندك يصدق المسند على طريق
ذا المذكور مع انه ليس بخبرها كما ورد مثل ذلك فيما مر ولا يتقدم
اي خبر لا هذه وان كان ظرفا لضعف عمل لا من حيث انها
في الاصل لا يختص باسم فتحها لانه لا تعمل لكن حملت على ان فعملت فانعكس
فاعملت وهو سبب ضعيف تتقاعد به خطاها عن اللحوق
بان المحمولة هي عليها فمن ثم قيل ان في الدار زيدا القوة ان وامتنع
مثل هذا في لا لضعفها وبنو تميم لا يثبتونه اي خبر لا المذكورة
وينبغي ان يقيد هذا بان يعلم الخبر اما اذا لم يعلم لانتفاء القرينة
الدالة عليه لم يجز حذفه عند احد من العرب لا التميميين
ولا غيرهم نحو لا احد اغير من الله عز وجل قال ابن قاسم وغيره ومن
نسب الى التميميين التزام الحذف مطلقا كالزمخشري او بشرط

ان لا يكون ظرفا كالجزولي فليس بمصيب قلت اذا كان شرط
الحذف قيام القرينة الدالة على ما يحذف لم يكن تركه التنبيه على
وجود قرينة المحذوف خطاء بناء على اشتهار الشرط عند
القوم فترك ذكره يكون اتكالا على ما هو معلوم مشتهر والحجازيون
يون يفصلون فان عدمت القرينة وجب الذكر كما مر وان وجدت
فلا يوجبون الحذف كالتميميين ولكن يجوزونه وهو عندهم
اكثر من الاثبات لا غير لا سيف الا ذو الفقار ولا فتى الا علي اسم
ما ولا المشبهتين بليس في النفي والدخول على المبتدا والخبر هو
المسند اليه فدخل الفاعل والمبتدا واسم ان واخواتها وبالجملة دخل
فيه كل مسند اليه لكن خرج ما عدا المعرف بقوله من معمولها
ولضعف مشابهته لليس شذ عمله اي عمل لا وذكر الضمير العائد
اليه باعتبار تاويلها بالمذكور والضعف باعتبار مشابهتها
لها في مطلق النفي فلذلك شذ عملها عمل ليس ولم تدخل الا على
النكرة لانها اخف من المعرفة او نوبها العامل الضعيف فصار
لحق المناسبة كما في قوله تعز فلا شيء على الارض باقيا ولا وزر مما
قضى الله واقيا واستشهر بقول الشاعر نصرتك اذا لا صاحب غير خاذل
فبوئت بالكماة حصينا قال ابن هشام رحمه الله ولا دليل فيه
لاحتمال ان يكون الخبر محذوفا وغير استثناء وقد اجاز ابن الشجري
اعمالها في المعارف وعليه ظاهر قول النابغة الجعدي بدت فعل
حب فلما تبعتها تولت وردت حاجتي في فواديا وحلت سواد
القلب لا انا باغيا سواها ولا عن حبها متراخيا ويحتمل ان يكون

التقدير لحي مثلي باغيا فلا يكون في البيت دليل لما قيل وهو ضعيف
وهذا انقضى كلام المؤلف رحمه الله في المرفوع وهو القسم الاول
ثم شرع في المنصوب وهو القسم الثاني فقال **المنصوب ما اشتمل**
على علم المفعولية والكلام عليه يفهم مما سبق من الكلام على
قوله المرفوع ما اشتمل على علم الفاعلية **المفعول المطلق** اي الذي
يصدق عليه قولنا مفعول صدقا غير مقيد بالجار **ما معناه**
معنى فعل مذكور لفظا نحو ضربت ضربا او حكما نحو حمدا وشكرا
مجردا عن الزمان وذلك لان الفعل يدل على الحدث وزمانه
فمتى جرد عن الزمان لم يبق الا مفهوم الحدث وهو بعينه
مفهوم المفعول لكن لا يخفى ان هذا التعريف غير مطرد لدخول
بعض ما ليس بمفعول مطلق من انواع المصدر نحو كراهتي وحبي حيث
حبي او بغضي على ان المنصوبات هنا مفعول بها ولا منعكس
لخروج ما يدل على الزمان من المفعول المطلق نحو اصطبحت اصطباحا
واغتبقت اغتباقا وفيه بحث ولخروج ما يدل على العدد والنوع
منه لان مفهومهما زائد على مفهوم الفعل المجرد عن الزمان
فلا يصدق لان معناهما هو عين معناه فالاولى في تعريفه ما
قاله صاحب اللباب مصدر او جار مجراه يذكر لبيان جهة صدوره
عن الفاعل **ذكر للتاكيد** والمراد به المصدر الذي هو مضمون الفعل
من غير زيادة قال الرضي رحمه الله وهو في الحقيقة تاكيد لذلك
المصدر الذي هو مضمون الفعل لكنهم سموه تاكيدا لفظيا توسعا
فقولك ضربت ضربا بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار

بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا **وهو** اي المفعول المطلق
التاكيدي **فقط** اي دون العددي والنوعي **لا يثنى ولا يجمع**
لانه موضوع للحقيقة المشتركة بدليل صحة اطلاقه للقليل
والكثير على اختلاف انواعه فيتعذر ان يثنى وان يجمع اذ
التثنية والجمع يستدعيان تحقق التعدد والحقيقة من
حيث هي حقيقة لا تعدد فيها فاستحال تثنيته للتوحد
وهذا بخلاف ما للعدد وما للنوع لامكان تعدد المقصود المتميز
منهما فجاز فيهما التثنية والجمع عند القصد الى ذلك **او**
العدد وهو ما يصاغ للمرة او الكرة نحو جلست جلسة وجلستين و
وجلسات بفتح الجيم فيهن وهذا معطوف على التاكيد من
قوله ذكر للتاكيد وقوله **او النوع** عطف على التاكيد او على العدد
وقوله **بصيغته** حال منه يعني او ذكر للنوع حال كونه مدلولا
على نوعه بصيغته الموضوعة لذلك نحو جلست جلسة
بكسر الجيم **او اسم خاص** عطف على قوله بصيغة نحو رجع
القهقرى ولكن هذا مما لا يلاقي الاشتقاق وسياتي **او صفة مع**
وجود اي وجود الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا **او مع**
حذفه نحو من عمل صالحا اي عملا صالحا **او مع حذفهما**
اي الصفة والموصوف نحو فاخذناهم اخذ عزيز مقتدر اي اخذا
عزيزا **او بتعريف العهد** كما اشرت الى ضرب معهود شديد او خفيف
او غير ذلك فتقول ضربت الضرب **سواء كان** المفعول المطلق
مصدرا اي مصدر فعل مذكور كضربت ضربا **او كان غيره** اي غير

مصدر فعل مذكور **مما هو مصدر لا قاه** اي لا في الفعل المذكور
في الاشتقاق نحو والله انبتكم من الارض نباتا او لا يعني لعم ملاقاة
في الاشتقاق نحو قعدت جلوسا ومذهب سيبويه في القسمين
ان المصدر منصوب بفعله المقدر اي والله انبتكم من الارض
نباتا فنبتم نباتا وقعدت وجلست جلوسا ومذهب المازني
والمبرد انه منصوب بالفعل الظاهر قال الرضي وهو اولى
لان الاصل عدم التقدير والضرورة اليه **او نوعه** بالرفع عطفا
على مصدر من قوله مما هو مصدر والضمير المضاف اليه
عائد الى الفعل نحو قعدت القرفصاء فهذا لا يلاقي الفعل في الا
شتقاق وليس مثل قعدت جلوسا لان هذا دال على النوع
او آلته اي آلة الفعل نحو ضربته سوطا او سوطين او اسواطا
والاصل ضربته بسوط ضربة او ضربتين او ضربات فحذف
المصدر المراد به العدد واقيمت الالة مقامه دالة بافرادها
وتثنيتها وجمعها على العدد المراد فسوطا مثلا نزل منزلة
المصدر بما الغد فصدق انه غير مصدر بلاقي الفعل المذكور
في الاشتقاق وليس بنوع ولكنه الة **او جوهر** نحو تربا وجندلا
من اسماء الاعيان التي جعلت بمنزلة المصادر وليس بنوع
ولا آلة وجعل الرضي رح هذا من قبيل ضربته سوطا والاصل
رميته رميا بترب وجندل وفي كتاب سيبويه واختزل
الفعل هنا يعني في تربا لانهم جعلوه بدلا من قولك تربت يداك
وفيه في موضع اخر ان تميميا مرة وقيسيا اخرى بدلا من اللفظ

بقولك اتتيم مرة وتتقيس اخرى فصار هذا كما كان تربا وجندلا
بدلا من تربت يداك وجندلت لو تكلم به **او صفة** قايمة مقام
المصدر نحو هنيئا لك اي هناءة لك وعائذا بك اي عياذا امثل
قم قائما اي قياما قال ابن مالك رحمه الله والاصح كون الاسماء
مفعولات بها فيقدر الزمه الله تربا او اطعمه تربا وكذا جندلا
وكون الصفات احوالا مؤكدة لعاملها المقدر اي هنئ الطعام
هنيئا لك او عذت عائذا بك فهجت باب وارسلناك رسولا **ولا ينصب
فعل واحد مصدرين** بطريق الاصالة **ونصب المصدر
الاول** وهو علم اليقين **في نحو اعلمت علم اليقين اعلاما معتقد**
وذلك لان الثاني وهو اعلاما منصوب بالفعل المذكور من اعلمت
فتعين كون الناصب للاول مقدرا اي علمت علم اليقين **وقد
يضمر عامله** اي عامل المفعول المطلق لقيام القرينة **جوازا** اي اضمارا
اذا جوازا او جائزا يحمد المصدر بناء ويلمسم الفاعل والتقدير
يجوز جوازا والفعلية حال من ضمير المصدر المحذوف اي
وقد يضمر اي وقد يضمر الاضمار عامله فان قلت هلا جعلتها
صفة مصدر محذوف اي اضمارا يجوز جوازا قلت لفقد
الشرط المسوغ لحذف الموصوف بالجملة وقد مر ثم هذا
المصدر الذي يجوز اضمار عامله لا فرق بين ان يكون غير
موكد كان يقال لك لم تجلس فتقول بلى جلوسا طويلا او
بلى جلستين فكان يقول لمن قدم من سفر قدوما مباركا
وبين ان يكون موكدا نحو انت سيرا وخالف في الثاني ابن مالك

رحمه الله مدعيا ان حذف عامله يمتنع لانه انما جي به لتقو
يته وتقرير معناه والحذف مناف لهما ورد بانه قد
حذف جوازا في انت سيرا و وجوبا في نحو انت سيرا سيرا
وفي نحو سقيا ورعيا ولزوما سماعا اي يسمع حذفه
سماعا ولا يقاس عليه لانه لم يعلم لذلك ضابط كلي باستقراء
ان يعلم كذلك ضابط انهم يحذفون الفعل معه لزوما وقد
مثل مثلا ابن الحاجب وغيره فهذا القسم بنحو سقيا ورعيا
وجدعا وحمدا وشكرا وعجبا قال الرضي رحمه الله الذي ان هذه المصادر
وامثالها ان لم يات بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت
به من فاعلا ومفعولا بحرف جر او باضافة المصدر اليه
فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز سقاك الله سقيا
ورعاك الله رعيا وجدعه الله جدعا وشكرت الله شكرا
وحمدته حمدا واما ما بين بالاضافة او بحرف الجر فاعله نحو
كتاب الله وصبغة الله ونحو سحقا له وبعدا له او مفعوله
نحو ضرب الرقاب وسبحان الله ونحو شكرا لك وعجبا منك
ولم يكن من قبيل النوع نحو كرم واكرمهم وسعي لها سعيا
فيجب حذف عامله في جميع هذا قياسا وقد عرفت ضابط
ذلك وقياسا فيما عرف الحذف فيه بضابط كلي معلوم
بالاستقراء كان يكون فيما وقع المصدر فيه بعد جملة
يحتمل غيره نحو زيد قائم حقا فان الجملة المقدمة يحتمل
ان يكون مضمونها غير مطابق للواقع فلا يكون حقا وناع

فيه الرضي بان الاحتمال لهذا عقلي والا فكل خبر من حيث
اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلول اللفظ
بل هو نقيض مدلوله او لا يحتمل غيره نحو له علي الف درهم
اعترافا لان اعترافا دل على عين ما دل عليه له علي الف درهم
بحيث لا يحتمل غيره وانما وجب الحذف في القسمين لوجود
القرينة وقيام شيء مقام المحذوف فاما الاول فنصب المصدر
اذ هو مشعر بالعامل المحذوف ولذا لو رفع انتفى الاشعار
واما الثاني فلان الجملة قائمة مقام ذلك العامل الذي حذف
والكثير بحسب الاستعمال في الاول وهو المصدر الواقع بعد
جملة يحتمل غيره التعريف باللام او الاضافة نحو ذلك
عيسى ابن مريم قول الحق ونحو هذا زيد الحق والا افعله كذا
البتة بوصل الهمزة على القياس وحكى صاحب اللباب رحمه
الله ان القطع فيها مسموع بل ادعى شارحه انه هو المسموع
ولا اعرف ذلك قطعا من جهة غيرهما ومعنى لا افعله البتة
جزمت بان لا افعله قطعت قطعة واحدة لا تردد فيها
بحيث اجزم به ثم يبدو لي ثم اجزم مرة فيكون قطعتين
او اكثر بل هو قطعة واحدة لا يثني فيها النظر هذا معنى
كلام الرضي وسمي تاكيدا لغيره لانه جي به لاجل غيره لدفع
احتماله وقال ابن مالك رح لانه غير الجملة المتقدمة عليه لفظا
ومعنى اذ هو مؤثرة في مدلولها ويصير به نصا وفي الثاني
التنكير كما مثلنا يقول له علي الف درهم اعترافا وسمي تاكيدا

للنفسه لا تؤكد مضمون الجملة التي هو عين الاعتراف او كان
المصدر مكررا نحو انت سيرا سيرا او محصورا بالا نحو ما انت
الا سيرا او انما نحو انما انت سيرا وفيه مناقشة من حيث
ان المصدر في الموضعين محصور فيه لا محصور بعد اسم
يتعلق بما قدرناه ليرجع الى مسئلتي التكرير والحصر جميعا
والمعنى لو كان المصدر في الصورتين بعد اسم لا يصلح هو اي
المصدر خبرا عنه اي عن اسم الذي وقع المصدر بعده كما
مثلناه فان الاسم الذي جاء بعده المصدر اسم عين والمصدر
لا يصلح لان يكون خبرا عنه فوجب الحذف في ذلك كله لاجتماع
الامرين القرينة وهي ما استفلناه من اشعار النصب بالمحذوف
مع عدم صلاحية الخبرية لو رفع وقيام طرفي التكرير في
الاول مقام المحذوف بشهادة ان الاول لو اقيم لم يكن ثم
داع الى التكرير في الاقامة وقيام الا وانما في مسئلة الحصر
مقام المحذوف او كان المصدر تفصيلا لاثر مضمون جملة
متقدمة نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء
فقوله شدوا الوثاق جملة متقدمة ومضمونها شد الوثاق
مامور به واثر شد الوثاق ذلك التفصيل وضابط هذا القسم
ان يتقدم جملة يتضمن فوائد فاذا ذكرت فوائدها بالفاظ
المصادر وجب حذف افعالها لوجود القرينة وهي نصب
المفعول المطلق لاشعاره بالعامل المحذوف وقيام الجملة المتقدمة مقاما
وانما اشترط تقدمها لان المقدم تعديا لعوض من حيث وقوعه

محل

في محل المعوض عنه اذ الاصل عدم التقديم والتاخير وانما
اشترط كون التفصيل للاثر لا لنفس مضمون الجملة لضرورة كونها
قائمة مقام العامل المحذوف والا فلو كان التفصيل لنفس
مضمونها لكان فعلها هو العامل فلا يكون قائما مقام شي
او كان المصدر علاجا ليس بامر راسخ ثابت في موضوعه وانما
هو امر حادث يحصل بالمحاولة والعلاج للتشبيه واقعا فيها
بعد جملة فيها اي بمعناه اي بمعنى المصدر وفيها صاحبه
اي صاحب المصدر وذلك مثل قولك مررت بزيد فاذا له
صراخ صراخ الثكلى فالمفعول المطلق وهو صراخ الثكلى
امر علاجي وهو للتشبيه اذ المراد صراخ مثل صراخ الثكلى
وقد وقع بعد جملة وهي فاذا له صراخ وفيها شيئان احدهما
الاسم الذي بمعنى المصدر وهو صراخ والثاني صاحب هذا
المصدر وهو الضمير العائد على زيد الذي صدر منه الصراخ
واحترز بكون المصدر علاجا من ان لا يكون كذلك نحو له علم
علم الفقهاء فانه يرفع اذ لا دلالة على الحدوث المشعر
بالمفعول المطلق وبكونه للتشبيه من نحو لزيد صوت صوت
حسن فيرفع تاكيدا او بدلا وينتفي الدلالة اذن على المفعول
المطلق ولا احتياج الى تقدير وبوقوعه بعد جملة من
نحو الصراخ صراخ الثكلى اذ لا قرينة للمفعول المطلق وباشتمالها
على اسم من نحو فاذا هو يصرخ صراخ الثكلى اذ لا
يتصور هنا قيام الجملة مقام الفعل لو حذف ويكون الاسم

بمعناه نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار فانه لا يجب حذف
فعله لفقد ما يدل على المحذوف كذا قيل وفيه نظر لان هذا
يصلح علة لمنع الحذف لا لعدم وجوبه وباشتمالها على
صاحبه من نحو مررت بزيد فاذا في الدار صراخ صراخ الثكلى
فانه لا يجب حذف الفعل اذ الجملة المتقدمة لا تصلح اذن لقيا
مها مقام الفعل المحذوف مع فاعله وانما وجب الحذف عند
اجتماع هذه القيود لوجود قرينة المحذوف وليسد شيء
مسده اما الاول فالنصب المشعر بحذف الفعل لا سيما والعلاج
دال على الحدوث المقتضي لكون المصدر مفعولا مطلقا اما الثاني
فالجملة المتقدمة وقد عرفت السر في وجه سدها عن المحذوف
عند تحقق الامور المتقدمة او كان المصدر مثنى في معنى التكرار
كلبيك وهو مصدر لب بالمكان اذا اقام به وجوز ان يكون
مصدر لب بمعنى لبى فيكون محذوف مع امكان عدمه فالا
صل اذن الب لك لبين اي اقيم على طاعتك لبا كثيرا متعاقبا
متكررا وليس المراد خصوص الاثنين قال صاحب القاموس او معناه
اتجاهي وقصدي لك من داري تلب داره اي تواجهها او معناه
محبتي لك من امراة لبة محبة لزوجها او معناه اخلاصي لك
من حبيب لباب خالص هذا كلامه وانما قال في معنى التكرار
ليحترز به من قولك ضربت ضربتين بلا ارادة تكرير فان حذف
العامل لا يجب والحالة هذه بل يجوز عند وجود الدال عليه وانما وجب
عند قصد التكرار لوجود القرينة وهي النصب المشعر بالحذف

وقيام التكرير مقام المحذوف وفيه نظر اذ التكرير لا يصلح
لذلك لكونه امرا معنويا فلا ينوب عن اللفظ المحذوف ثم يرد
نحو فارجع البصر كرتين لانه مصدر مثنى فيه معنى التكرار
ولم يجب حذف عاملها على ان الرضي قال ليس وقوع المصدر
مثنى من الضوابط التي تعرف بها وجوب حذف فعله سواء
كان المراد بالتثنية التكرير او لا بل الضابط لوجوب الحذف
هنا وامثاله اضافته الى الفاعل او المفعول قال يونس ياؤه
اي ياء لبيك كياء عليك اي ليست ياء التثنية وانما هو لفظ مفرد
اصله لبى قلبت الفه ياء لاجل الضمير كما في علي وعليك وقول
الشاعر دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبي يدي مسور يحتج
لي ومسور بكسر الميم وسكون السين المهملة اسم رجل فلبى
الاولى فعل اي اجاب والثانية مثنى مضاف الى يدي مسور
حجة عليه اذ لو كان مفردا لم ينقلب الفه ياء عند جره الاسم الظاهر
واعتذر الفارسي عن يونس بجواز ان يكون الشاعر اجرى
الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على افعى بالياء او كان
المصدر توبيخا كان مع استفهام او لا نحو امكرا وانت في
الحديد وهذا مثال للاول وهو التوبيخ الكائن مع الاستفهام
ومثله قول العجاج اطربا وانت قنسري بكسر القاف وتشديد
النون مفتوحة وسكون السين المهملة اي اتطرب طربا وانت
شيخ كبير او نحو مكرا وانت في الحديد وحذف المؤلف رح
وانت في الحديد اتكالا بدلالة المثال المتقدم وهذا مثال

للثاني وهو التوبيخ الكائن بدون استفهام ومثله قول الشاعر
خمولا واهمالا وغيرك مولع بتثبيت اسباب السيادة والمجد
كذا قيل ولا مانع من ان يقال ان همزة التوبيخ هنا محذوفة
كما تحذف همزة الاستفهام الحقيقي فان قلت ما وجه وجوب
الحذف في الصورتين قلت وجود القرينة وهي نصب المفعول
المطلق وسد الحال التي هي سبب التوبيخ مسد المحذوف فان
قلت انما يسد ان لو كان في موضعه قلت لا نسلم الا ترى الى
نحو وان احد من المشركين استجارك ونحو زيدا ضربته فان
الفعل فيهما واجب الحذف لوجود القرينة والساد مسده
المحذوف المتاخر عن محل ما حذف ولو جعلت همزة الا
ستفهام التوبيخي قائمة مقام المحذوف لم يبعد كما جعلوا
الا قائمة مقامه فيما مر ولقائل ان يقول القائم مقام الفعل المحذوف
في جميع صور وجوب الحذف هو المفعول المطلق وهذا يطرد
بلا كلفة واما جعل نوع من القائم امرا اخر غير المصدر فلا يطرد
لخروج نحو لبيك وسعديك كما اشرنا اليه ونحو فضرب الرقاب
ونحو حمدا وشكرا وعجبا وغيرها من المصادر المحذوف
ناصبها وجوبا بطريق السماع واما على هذا الوجه فلا يخرج
قياسي ولا سماعي بحيث يثبت بضابط القياس وبطريق السماع
ان الفعل يحذف وجوبا يكون ذلك علامة على ان العرب قصد
وا جعل المصدر قائما مقام الفعل المحذوف بان انهم لا يجمعون
بينهما اصلا واما اذا كان الحذف جائزا فيعلم انهم لم يقصد

وا ذلك وكيف وهم يجمعون بينهما في بعض الاوقات فتامله
وعليك بتفصح كتاب سيبويه تجده شاهد صدق لما قلناه
قال في باب ما ينتصب من المصادر على اضمار الفعل المتروك اظهاره
وذلك قولك سقيا ورعيا وساق امثلة ثم قال وانما اختزل
الفعل ههنا لانهم جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل كما جعلت
الحذر بدلا من احذر وقال في باب ما ينتصب على اضمار الفعل
المتروك اظهاره من المصادر في غير الدعاء من ذلك قولهم حمدا
وشكرا لا كفرا وعجبا وكرامة ومسرة وساق امثلة اخرى
ثم قال وانما اختزل الفعل هنا لانهم جعلوا هذا لا بد من اللفظ
بالفعل كما فعلوا ذلك في باب الدعاء فان قولك حمدا في موضع احمد الله
وقولك عجبا في موضع اعجب منه وقال في الباب الذي بعد هذا
يليه كانه حيث قال سبحان الله قال تسبيحا وحين قال وريحانه
قال واسترزاقه لان معنى الريحان الرزق فنصب هذا على
اسبح الله تسبيحا واسترزقه استرزاقا فهذا بمنزلة سبحان
الله وريحانه وخزل الفعل هنا لانه بدل من اللفظ بقوله
اسبحك واسترزقك ثم قال بعد ذلك بابواب وهذا باب ما
ينتصب فيه المصدر كان فيه الالف واللام او لم يكن على
اضمار الفعل المتروك اظهاره لانه يصير في الاخبار والاستفهام
بدلا من اللفظ بالفعل كما كان الحذر بدلا من احذر في الامر
وذلك قولك ما انت الا سيرا والا سير اسيرا وما انت الا الضرب
وما انت الا قتلا قتلا وما انت الا سير البريد ثم قال في هذا الباب

نفسه بعد انشاده لقول جرير عبدا حل في شعبي غريبا الوما
لا ابا لك واغترابا يقول اتلوم لوما وتغترب اغترابا وحذف
الفعل في هذا الباب لانهم جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل
وقال في الباب الذي يليه حيث ذكر اقائما وقد قعد الناس
واقاعدا وقد سار الركب فكانه لفظ بقوله ايقوم قائما واقعد
قاعدا ولكنه حذف استغناء بما راي من الحال وصار الاسم
بدلا من اللفظ بالفعل فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع وقال
بعد ذلك هذا باب ما يجري من المصادر مثنى منتصبا على اضمار
الفعل المتروك اظهاره وذلك قولك حنانيك كانه قال تحنن
تحننا ولكنهم جعلوا الفعل المتروك اظهاره وذلك قولك حنا
نيك كانه قال تحنن تحننا ولكنهم جعلوا الفعل لانحصار
بدلا منه وزعم الخليل رح ان معنى التثنية انه اراد تحننا
بعد تحنن كانه قال كما كنت كنت في رحمته وخير منك لا
تنقطعن وليكن موصولا باخر من رحمتك ومثل ذلك لبيك
وسعديك ثم قال واما قولك لبيك وسعديك فانتصب كما انتصب
سبحان الله وهو ايضا بمنزلة قولك اذا اخبرت سمعا وطاعة
الا ان لبيك لا يتصرف كما ان سبحان الله وعمرك الله لا يتصرف
فانت ترى هذه النصوص كلها من امام الصنعة ومتبوع
الجماعة شاهدة بان القائم مقام الفعل المحذوف هو المصدر
المذكور وانه جعله بدلا من التلفظ بالفعل وانه اجرى ذلك في
المصادر التي يجب حذف فعلها قياسا وسماعا ولجرأة حرج

عن هذه

عن هذا الاسلوب الا في مسئلة مررت به فاذا له صوت صوت
حمار فانه قال ان الفعل حذف لانحصار له صوت بدلا منه
فجعل الجملة قائمة مقام الفعل المحذوف كما قاله المتاخرون
المفعول به ما اي اسم او في تاويله وهو جنس يشمل الفاعل
والمبتدا والمفاعيل كلها وفي الجملة دخل فيه كل ما يصدق
عليه انه اسم او في تاويله يقع عليه الفعل وذا فصل
خرج به ما عدا المحدود اذ لا يقع الفعل الا عليه ولا يرد نحو
عبدت الله وشافهت زيدا لان المراد بالوقوع التعلق وهو
توقف تعقله عليه فظهر انه لا يرد المفعول فيه وغيره من بقية
المفاعيل لعدم توقف عقلية الفعل عليها والمراد ايضا ما ذكر
ليدل على وقوع الفعل عليه لكنه اختصر العلم بالمقصود
وكذا في امثال ذلك من الحدود التي تذكر في هذا الفن فاذن خرج
المبتدا من نحو زيد ضربته لانه لم يذكر ليدل على ما وقع عليه
بل ذكر ليدل على انه المسند اليه وانما اتفق انه وضميره
في المعقول واحد فتوهم انهما على حد واحد باعتبار
نسبة الفعل بلا واسطة الحرف اي بلا حرف جر يوصل معنى
الفعل اليه الاسم نحو ضربت زيدا واعطيت زيدا درهما وعلمت
زيدا قائما او بها اي بواسطة هي حرف الجر سواء كان للتعدية
كما في ذهبت بزيد او لغيرها كما في كتبت بالقلم وكذا سرت
في يوم الجمعة وجلست في مكان زيد وضربت العبد للتاديب فقد
اصطلح القوم على ان كل ما دخل عليه حرف الجر فهو مفعول به حتى

المفعول فيه عند ذكر في والمفعول له عند ذكر اللام وبهذا ان
القيدان لم يذكر الا احترازا بل لبيان الواقع وافادة انقسام
المفعول فيه الى القسمين **ويسمى** اي هذا القسم وهو ما يقع عليه
الفعل بواسطة **ظرفا مستقرا** بفتح القاف اسم مفعول من
قولك استقر كذا في كذا فالاصل مستقر فيه الا انه اتسع فيه بحذف
الصلة كما قيل في المشترك **ان قدر عامله عاما** ماخوذا من
الاستقرار او الكون او الحصول ونحو ذلك فاذا قيل زيد
في الدار كان الخبر هنا ظرفا مستقرا قال لتعلقه بالاستقرار
وسمعت بعض مشايخنا يقول سمي مستقرا لان العامل لما
اذا حذف فانتقل ضميره الى الظرف فسمي مستقرا لاستقرار
الضمير فيه ويظهر لي انه اولى من الاول لانه لا يلزم من تقدير
العامل من الاستقرار بخصوصه حتى يختص بهذا الاسم
ثم هنا فائدتان الاولى انه قد يقوم قرينة على ان المراد
بالاستقرار العام امر خاص ولا يقدح ذلك في الحكم بان
الظرف مستقر كما اذا قلت زيد على الفرس فالاصل مستقر
لكن المراد بحسب القرينة راكب فلهذا جعل مستقرا لا لغوا نص
عليه التفتازاني في حاشية الكشاف حيث قال الزمخشري
على معنى متبركا باسم الله اقرأ فقال هو يعني ان التقدير ملتبسا
باسم الله سبحانه عز وجل ليكون المقدر من الافعال العامة لكن
المعنى بحسب القرينة على هذا فلهذا يجعل الظرف مستقرا لا
لغوا هذا كلامه واقول اذا قامت القرينة على ان المراد كون

امر خاص فلم لم يقدر ابتداء ويكون الظرف لغوا واي فائدة
في تقدير العام ثم الحكم بان المراد منه الخاص الذي دلت
عليه القرينة وقد قال هو قبل ذلك بنحو ورقة والنحويون انما
يقدرون متعلق الظرف المستقر عاما اذا لم توجد قرينة الخصوص
الفائدة الثانية ان النحاة رحمهم الله يقدرون في هذا المقام كان
او كائن ومرادهم كان التامة لا الناقصة اذ لو اريد في مثل
زيد في البلد على كان الناقصة كان الظرف مقدرا بكان
اخرى وهلم جرا الى ما لا يتناهى **ويجب اظهاره** اي العامل
العام **على راي** ذهب اليه ابو الفتح ابن جني كما ذكره ابن
يعيش في شرح المفصل وجزم به ابن مالك في التسهيل غير مصرح
ولا احد مشير الى علته فقال وربما اجتمع لفظا وذلك كقول
الشاعر لك العز ان مولاك عز وان يهن فانت لدى بحبوحة
الهون كائن فاظهر العامل العام في لديه وهو كائن
والهون بضم الهاء الذل والبحبوحة بموحدتين مضمومتين
وحائين مهملتين المكان الوسط قال ابن يعيش وعندي انه
اذا حذف يعني العامل العام ونقل ضميره الى الظرف لم يجز اظهاره
لانه قد صار اصلا مرفوضا فاما ان ذكرته اولا فقلت زيد استقر
عندك فلا يمنع منه مانع فصل تفصيلا غريبا **ولا حجة له** اي
لصاحب هذا الراي **في** قوله تعالى **فلما رآه مستقرا عنده لاحتمال
ان معناه** فلما راه **متمكنا عنده** فيكون المراد بالاستقرار
الثبات وعدم التزلزل لا مطلق الوجود والحصول فالمذكور

خاص واعماله اي الظرف المستقر وهذا مبتداء خبره بقوله
بشرط الاعتماد علي عمد الصفة بضم العين المهملة
والميم جمع عماد اي ما تعتمد عليه الصفة من نفي او
استفهام او موصول او موصوف او صاحب خبر او حال
مطلقا حال من الضمير المستكن في الظرف العايد علي
اي ان اعماله ثابت بذلك الشرط حال كونه مطلقا اي غير مقيد
بكون الواقع بعده حدثا عند الخليل فيجوز عنده ان يقول في
غد سفرك وعمرو عندك ابوه وجاء الذي في الدار غلامه ونحو
ذلك علي ان يكون ما بعد الظرف من حدث او اسم عين
مرفوعا به وفيما اذا وقع معطوف علي الحال لكونها في معني
في حال كذا اي الاعمال ثابت بذلك الشرط في حال الاطلاق عند
الخليل وفيما اذا وقع بعده حدث نحو في غد القتال ولو
كان الحدث تقديرا كقولها في الحي اني معرم بك هائم وجاء
الذي عندك انه فاضل عند سيبويه والظاهر الاول اذ لا
فرق بين معمول ومعمول اخر عند وجود شريطة العمل وبلا
شرط عند الاخفش والكوفيون ايضا يقول في الدار زيد
علي ان زيدا فاعل بالظرف ويرده جواز دخول ان
ونحوها علي مثل هذا التركيب فينتصب الاسم اذ يصح ان
يقال ان في الدار زيدا فدل ذلك علي انه مبتداء في الاصل لا فاعل
والا لم يدخل الناسخ قال الفارسي وللاخفش ان يجيب باني
لما وجدت العامل الاقوي اعملته وهو ان وقال ابن جني

لسيبويه ان يقول لم نجد عاملين اعملا ولهما البتة بل يجوز
ان تعمل ايهما شئت كذا في مسائل د مشقيات الدائرة بين ابي علي
وابي الفتح وهو ما يشهد ان التنازع قد يقع في الحرف فتامله
فان قلت حيث يقع المرفوع بعده ويوجد شرط الاعمال فهل اعماله
فهل اعماله حينئذ جائز او واجب قلت فيه خلاف فنقل
ابن هشام رح عن الاكثرين وجوب كون المرفوع فاعلا
فيكون اعمال الظرف حينئذ واجبا فان قلت ما وجهه
قلت لعله ما تقرر من ان الالتباس في مثل في الدار زيد
محذور فيجب ان يعرب زيد فاعلا لا مبتداء وذهب قوم
الي ان الارجح كون المرفوع المذكور مبتداء وذهب قوم الي
مخبرا عنه بالظرف ويجوز كونه فاعلا وكان وجههم استضعاف
عمل الظرف الظاهر وذهب ابن مالك الي ان الارجح كونه فا
علا ووجهه ان الاصل عدم التقديم والتاخير ويسمي ما يقع
عليه الفعل بواسطة الحرف ملغي ان لم يكن لذلك اي لم يكن
عامله عاما سواء وجب حذفه نحو اني يوم الجمعة صمت
فيه او جاز نحو زيد بيده راكب علي الفرس فان قلت لم سمي ملغي
قلت زعم بعضهم ان ذلك لكونه فضلة لو حذف لم يختل
به الكلام واقول لا خفاء في ان المستقر قد يكون كذلك
حيث يقع حالا فانها فضلة نحو فخرج علي قومه في
زينته حيث يعرب في زينته حالا من ضمير خرج فالاولي
ان يقال لما لم ينتقل الي هذا القسم شيء من العامل فيه سمي

لغواً كانه النحو ولم يعتبر محلا لشيء ينتقل اليه **وقد يتقدم**
اي المفعول به **على عامله** اما للقصد الاختصاص او لغيره
نحو زيدا ضربت وبعمرو مررت وقد يكون التقديم واجبا حيث
يتضمن ماله صدر الكلام نحو ايّ رجل ضربت وقد يكون
ممتنعا كما في رويد زيدا وما احسن عمرا **ويحذف**
اي المفعول به **منويا** مراداً نحو ما ودّعك ربك وما قلى
اي ما قلاك **وغيره** اي وغير منوي وكلوا واشربوا ولا تسرفوا
اذ المراد اوقعوا الاكل والشرب وذروا الاسراف ولا ينبغي
ان يسمى مثل هذا محذوفا لان الفعل لما لم ينو مفعوله
نزل منزلة ما لا مفعول له وظاهر الحذف يقتضي ان ذلك
المقدر وجد حكما او لفظا ثم حذف **قيل ولا يحسن حذفه**
مضمرا في غير صلة نحو اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه
وصفة كقوله وما شيء حميت بمستباح اي حميته **فعززنا**
بثالث في قوله تعالى اذ ارسلنا اليهم اثنين فكذبوهما
فعززنا بثالث **يزيفه** اي يزيف قول ذلك القائل لان المفعول
هنا حذف حذفا مستحسنا في غير صلة ولا صفة اذ المراد
فعززناهما بثالث **ويحذف عامله** اي عامل المفعول به
جوازا لقيام القرينة كقولك زيدا لمن قال من اضرب التقدير
اضرب زيدا فحذف العامل جوازا اذ المراد من اللفظ الدلالة
على المعنى فاذا حصل بالقرينة لم يحتج الى التلفظ به **و**
يحذف لزوما سماعا في مفعولات كثرت في كلامهم ولم

يتحقق

يتحقق ضابط الحذف فيها نحو انتهوا خيرا لكم تقديره انتهوا
عن الشرك وأْتوا خيرا لكم وقولهم اهلا وسهلا اي اتيت
اهلا لا اجانب ووطئت سهلا لا صعبا **وقياسا** في ابواب تدخل
تحت ضابط كلي معلوم بالاستقراء **في المنادى وهو المطلوب**
اقباله اي الذي يطلب منه ان يقبل عليك وبعضهم يرى ان
طلب الاقبال الخارج عن النداء الذي هو صوت يهتف به
ولكنه يلزمه وهذا يشمل نحو زيد في قولك اطلب اقبال زيد
ويخرج المتفجع عليه نحو يا زيداه فانه ليس بمطلوب اقبال
زيد ويخرج المتفجع عليه نحو يا زيداه فانه ليس بمطلوب
اقباله **بحرف نائب عن ادعو** الانشائي فخرج زيد في اطلب
اقباله زيد وسقط قول من اعترض بان النداء انشاء
وادعو اخبار **وهو مبني على ما يرفع به** من ضم او واو
والف حال كونه مفردا **مفردا معرفة** نحو يا زيد ويا زيدون
ويا زيدان وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية
المشابهة لكاف الخطاب الحرفية وذلك لان يا زيد مثلا
بمثابة ادعوك فالمنادى فيه مشابه لكاف ادعوك افرادا
وتعريفا وهذا الكاف ككاف ذلك وانما احتيج الى اعتبار
هذه المشابهة الثانية لما علم من ان الاسم لا يبنى لمشابهة
الاسم المبني بل لمشابهة الحرف او الفعل المخصوص كما مر فان
قلت يرد نحو يا هؤلاء اذ ليس مبنيا على شيء منها قلت بل هو
مبني على الضمة تقديرا بدليل نحو يا هؤلاء الكرام بضم

الصفة اتباعا للمقدر فان قلت ورد ايضاً نحو قول الشاعر
كليني لهمٍّ يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطيء الكواكب اذا
ميمه المنادي فيه مبني علي الفتح مع كونه مفردا معرفة
قلت قد اجاب المؤلف عنه بقوله نحو يا اميمة ناصب
يدفع باقحام التاء والاقحام ادخال شيء علي شيء بشدة
عنق وهذا الموضع من مجاره اي بادخال التاء بمزيدة
عنق بين الميم وفتحه بعد الترخيم وتقرير هذا الكلام
علي وجه يندفع به السوال ان يقال لا نسلم ان اميمة
بتمامه هنا منادي فتح آخره علي خلاف ما هو مقرر في امثاله
من المفرد المعرفة وانما هو مرخم والاصل يا اميمة فحذف
التاء للترخيم ثم اقحمت هذه التاء مزيدة بين الميم وحركتها لان الحركة بعد الحرف فحركت بحركة الميم وصارت
الميم ساكنة ثم فتحت لاجل تاء التانيث وهذا راي ابي
علي الفارسي رحمه وفيه من التعسف ما لا يخفي وقال
ابن مالك رحمه في شرح التسهيل ما يقتضي انه لم يقع ترخيم في
ذلك ولكنه فتحة التاء اتباعا لفتحة ما قبلها كفتحة دال يا زيد بن
عمرو بل الاتباع فيما نحن فيه اولي لانه في كلمته ولانه اتباع
متاخر لمتقدم وطريقة الجواب علي هذا الراي انا لا نسلم ان
اميمة في البيت مبني علي الفتح اذ فتحه للاتباع لا للبناء وجوز
ابو حيان ان يكون في المفرد المعرفة المختتم بتاء
التانيث وجهان البناء علي الضم كما هو معروف والاعراب

قبلها

بالفتحة

بالفتحة تشبيها له بالمركب الاضافي وعليه فاميمة معرب
منصوب بالفتحة كالمنادي المضاف لا مبني علي الفتح فلا يرد
علي ما قررناه ومبني علي الفتح وجوبا حال كونه ملتبسا
بالف الاستغاثة لان الالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا كقوله
يا زيدا لآمل نيل عز وغني بعد فاقة وهوان ويبني علي الفتح
اختيارا حال كونه مفردا وصف بابن نحو يا زيد ابن عمرو
او ابنة نحو يا هند ابنة زيد لا بنت فلا يفتح في نحو يا دعد بنت
بكر حال كون الابن او الابنة مفردا مكبرا مضافا الي علم مفرد
كما مثلناه لقصد التخفيف ببنائه علي الفتح لكثرة الاستعمال
بهذه القيود وصح كلام المؤلف ان الفتح عند اجتماعها مختار
لا واجب فيجوز بناء ما اجتمعت فيه علي الضم لانه القياس
والعدول الي الفتح انما هو لطلب التخفيف فظاهر كلامه ان اختيار
البناء علي الفتح فيما يظهر فيه الفتحة كما مر تمثيله وفيما لا يظهر
كما في يا عيسي بن مريم وقد صرح الفراء يجوز تقدير الضمة والفتحة
فيه كما مر تمثيله وقال ابن مالك رحمه لا ينوي فتحه اذ لا فائدة
فيه وفي الكشاف في تفسير قوله تع اذ قال الحواريون يا عيسي
بن مريم ما نصه عيسي في محل النصب علي اتباع حركته حركة
الابن كقولك يا زيد بن عمرو وهي اللغة الفاشية ويجوز ان يكون
مضموما كقولك يا زيد بن عمرو والدليل عليه قوله احار بن عمرو
وكانى خمر لان الترخيم لا يكون الا في المضموم انتهي ومراده
بالنصب الفتح لظهور ان المنادي المفرد المعرفة مبني وانما لم يكن

الترخيم الا في المضموم اشتهي ويراد بها لتصيب الفتح لظهورات
المنادي المفرد المعرفة مبني وانما لم الا ان المفتوح مع الصفة
بمنزلة اسم واحد كالمركب ولا ترخيم في وسط الكلمة والثاني
ترخيم المفتوحة اخلالا بالفتحة المجتلبة للتناسب والاتباع
والخمير الذي اصابه الخمار اوالذي خامره داء بقي هنا بحث وهو انهم
قد نصوا على ان الفتحة في نحو يا زيد بن عمرو للاتباع فلا يكون
المنادي مبنيا عليها ضرورة ان الحركة الاتباعية ليست بحركة بناء
ففي كلام المؤلف مناقشة **ومنصوب** وذا عطف على قوله اولا
مبني اي ومعرب منصوب حالة كونه **مضافا** نحو يا عبد الله
ولو كانت اضافته **غير محضة** يا حسن الوجه **او شبيها به** اي
بالمضاف وهو الذي يعرف عندهم بالمطول والمراد به الاسم الذي
يجيء بعده شيء من تمامه اما معمول للاول نحو يا طالعا جبلا
ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف عليه عطف
نسق على ان يكون كلا المتعاطفين اسما لشيء واحد نحو يا ثلاثة
وثلاثين واما نعت هو جملة او ظرف نحو يا حليما لا يعجل وتحو
الا يا نخلة من ذات عرق **او منكرا** كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي
فانما اعرب هذه الامور الثلثة فلا نتفاء موجب البناء المتقدم
فيها وهو مشابهة كاف ادعوك افرادا وتعريفا المشابهة لكاف
ذلك فالافراد منتف من المضاف والتعريف منتف من الثالث
ومن المضاف في بعض الصور في المشبهة بالمضاف قد
ينتفي الامران اقصد به غير معين وقد ينتفي الاول منه فقط

ان قصد به معين كما ان المضاف كذلك في هاتين الحالتين وانما
نصب الثلاثة فلان كلا منها مفعول به للفعل المحذوف وهو
ادعوا او نحوه **ومعرب مجرور بلام التعجب** نحو يا للماء ويا للدواهي
اذا تعجب من كثرتهما **و لام الاستغاثة** نحو يا لله للمسلمين وانما
اعرب حينئذ لانتفاء مشابهته لكاف في الافراد لانه مركب بسبب
انضمام اللام الجارة اليه حالة كونها ملتبسة **بفتحها في المضمر**
اذ ليس في اللام الجارة الداخلة على الضمير سوى الفتح على ما هو
معروف كقوله فيا لك من ليل كان نجومه بكل مغار الفتل
شدت بيذبل اي بكل حبل مغار الفتل اي محكم الفتل شددت
ربطت ويذبل بذال معجمة كيفعل اسم جبل **مطلقا** اي
سواء كان معطوفا كما في قولك يا لزيد ولك او غير معطوف كما
في البيت مستغاثا لا جل او منه **وبفتحها في الاسم المظهر المستغاث**
فرقا بينه وبين المستغاث له اذ قد يقع بعد يا والمنادي محذوف
نحو يا للمظلوم اي يا قوم للمظلوم مع وقوع المستغاث
موقع الضمير الذي يفتح لام الجر معه **ويكسرها في المعطوف**
عليه اي على المستغاث لقوله يبكيك ناء بعيد الدار مغترب
يا للكهول وللشبان للعجب بكسر اللام من الشبان وذلك
حصول الفرق بينه وبين المستغاث له بعطفه على المستغاث
و يكسرها ايضا في المعطوف **على المتعجب منه** نحو يا للماء وللدواهي
لا فتحها مع المتعجب منه المعطوف عليه ليس في القوة بذلك من
حيث انه ليس بمنادى حقيقة فلا يكون واقعا موقع الضمير

في التحقيق فكسرت اللام معه على الاصل وتوابع المنادى
المبني غير المبهم الذي هو اي واسم الاشارة وسيجي حكمه ان كانت
مضافة اضافة تحقيق اي اضافة معنوية نحو يا زيد ذا المال
ويا خالدا خا عمرو او كانت التوابع شبيهها اي شبيه المضافة
اضافة تحقيق نحو يا زيد المضروب غلامه كذا مثل في بعض
الحواشي فمنصوبة لان حكمها حكم المنادى المضاف منصوب فكذا
توابعه المضافة وهذا صحيح فيما اذا كانت التوابع مضافة واما
اذا كانت شبيهة بالمضاف فلم اقف على وجوب النصب فيها
بل نص الرضي على ان المضاف اذا كان تابعا للمضموم ليس بواجب
النصب كالمضاف اما اذا كان منادى فحكمه حكم المضاف في
وجوب النصب واظن المؤلف رح تبع صاحب اللباب في قوله
وكان اي الوصف مضافا او كمضاف فالنصب ليس الا فحرره
والا تكن التوابع مضافة تحقيق ولا شبيهة بها بل كانت مفردة
او مضافة اضافة لفظية فمرفوعة على اللفظ نحو يا زيد العاقل
ويا عمرو الحسن الوجه بالضم فيهما واشار بقوله للاستمرار الى
توجيه الرفع وهو معنى قول صاحب اللباب لان الضم للاطراد
اشبه الرفع يعني ان الضم لما كان مطردا في المنادى المفرد المعرفة
بمعنى انه يصح ان يقال كل منادى مفرد معرفة فهو مبني على
ما يرفع به اشبه رفع الفاعل فكما ان الرفع في الفاعل مطرد كذلك
الضم في المنادى المذكور مطرد وقال القالي شارح اللباب وقيل
ان الحركة في المنادى المذكور عارضية فاشبهت لعروضها حركة المعرب

لانها تحدث لعروض حرف النداء او تزول بزواله قال وهذا كانه
اظهر واما الاطراد فليس سببا يجري المعرب على لفظه فان نحو هؤلاء
ايضا كسره مطرد ومع هذا لا يوجب اجراء الصفة على اللفظ واعترضه
صاحب اللباب بان نحو هؤلاء وامس ليس بداخل تحت ضابط
كلي حتى يقال ان كسره مطرد اذ ليس كل ما كان جمعا لاسم الاشارة
كهؤلاء وظرفا كامس يطرد فيه البناء على الكسر الى هنا
كلامه قلت هذا جواب خاص بهذين اللفظين المعينين وليس
بمطرد اذ لو ان رده الشارح الاول فعلا بسب المؤنث في باب النداء
نحو يا فساق ويا خباث فانه مبني على الكسر قياسا مطردا بلا
نزاع لم يثبت للشارح الثاني هذا الجواب البتة وانا اقول بعد
هذا كله ان الرفع في التابع المفرد في مثل هذه الصورة مشكل جدا
على مقتضى قولهم ان الحركة اعرابية وتقرير الاشكال ان كل
حركة اعرابية انما يحدث بعامل وهنا لا يصح ان يكون
العامل المحدث لحركة هذا التابع المرفوع هو العامل في المتبوع
ولا نظيره اذ عامل المنادى ادعو مثلا وانما يقتضي النصب
لا الرفع وقول القائل بحرف النداء كالعامل ترويج لا يلتفت اليه
وقولهم شبهت ضمة المنادى لعروضها بضمة الاعراب لا يغني
في دفع السؤال شيئا ولم اقف الى الان على جواب لهذا الاشكال
قلت وانما نشاء من قولهم ان حركة التابع حركة اعراب والا
فلو قيل انها حركة اتباع لا اعراب ولا بناء لكان حسنا ولم يتجه
هذا الاشكال اصلا ولتزام ضمة نعت اي وتوابعه لا يطرد

الاتباع في غير الحركة نحو يا زيدان الفاضلان ويا زيدون الفا
ضلون فهو مثل ارجعن ماجورات غير مازورات والاصل
موزورات لانه من الوزر ونحو يا تميم اجمعون اتبع فيه الحرف
الحركة كما وقع العكس في نحو انه في ام الكتاب بكسر همزة ام اتباعًا
للياء في قراءة الكسائي وحمزة **ومنصوبة على المحل** نحو يا زيد العاقل
ويا زيد الحسن الوجه وهذا لا اشكال فيه لجريانه على الاصل في جعل
تابع المبني تابعا لمحله لا للفظه كما في نحو لكن جاء هؤلاء العقلاء وقريما
ورايت هؤلاء العقلاء نصبا **لكن الخليل في** معطوف **عطف
النسق** حالة كونه **باللام** سواء كانت معرفة نحو يا زيد والرجل
وغير معرفة نحو يا زيد والحارث **يختار الرفع** مع تجويز النصب نظرا
الى المعنى لانه منادى مستقل معنى وان لم يصلح مباشرة حرف
النداء له فالرفع اولى تنبيهًا على استقلاله معنى كما في يا ايها الرجل
وابو عمرو وهو ابن العلاء البصري **يختار النصب** لان وجود اللام فيه
مانع من وقوعه موقع المتبوع فيبعد جعل حركته كحركة ما باشره
حرف النداء ولم يبق الا النظر الى كونه تابعًا فينبغي اذن ان يجري على الموضع
لا على اللفظ واجاب ابن الحاجب رح نصرة للخليل بالفرق وذلك
انما حملنا المعطوف على موضع المبني في نحو جاء هؤلاء وزيد
للتعذر اذ الاعراب اما لفظي او تقديري او محلي او المتنافيات
لان هؤلاء مثلا من الاسماء الاشارة وهي مبنية فتعين الحمل على المحل
اما يا زيد وان كان مبنيا مثل هؤلاء في عموم النداء الا انه لما كان
يعرب في حالة ويبنى في حالة اخرى لم يكن كهؤلاء وكذ

جاري في

جاري في تابع يا زيد الاعراب بالرفع لما نزلت الحركة البنائية منزلة
الحركة الاعرابية لطرو اعراب كذا قال وقد علمت ما فيه
والمبرد لا يقول بقوليهما على الاطلاق بل **يختار الرفع في**
المنسوق المقترن باللام مما يصح نزعها منه **مثل الحسن**
فان اللام فيه للمح الصفة ودخولها ليس بلازم بل يصح نز
عها فتقول الحسن وحسن فاذا قلت يا زيد والحسن كان الرفع
عنده مختار الانه يصح تقدير نزع اللام منه فيصح دخول حرف
النداء عليه فاولى تحريكه بحركة المنادى وانما يجب ذلك
رعاية لصورة اللام الموجودة **ويختار النصب في مثل النجم** مما لا يصح
نزع اللام منه فهو في هذا كابي عمرو ولعله واحدة **ومثله** اي
مثل النجم في اختيار نصبه اذ كان متسوغا عند المراد **الرجل** نحو
يا زيد والرجل **فيمن لم يجز نزع اللام منه** حيث لم يسوغ
ذلك في نحو يا زيد والرجل كانهم كرهوا بناء من غير علامة تعريف
كذا في اللباب وقال شارحه صاحب العباب لانه انما يكون مبنيا
لكونه مفردا معرفة فلو نزع اللام منه لم يبق فيه تعريف اللام
وليس يا مذكورا معه فلا يشابه الضمير فكيف يبنى قلت
وانما قال فيمن لم يجز نزع اللام منه تنبيها على ان من يجوز
نزعها منه عند قصد التنكير او التعريف بالنداء فتقول
يا زيد ورجلا اذا قصدت التنكير ويا زيد ورجل اذا قصدت
التعريف نص عليه الرضي رحمه **الا البدل وعطف النسق بغير**

اللام هذا استثناء من المحذوف بعد اداة الشرط من قوله
والا اذ المعنى وان لم يكن التوابع مضافة اضافة تحقيق
ولا شبيهة بها كما مر تقديره والمرادات تلك التوابع الا البدل
نحو يا غلام بشر والمعطوف بدون اللام نحو يا زيد وعمرو
وحكمها ما مر من جواز الاتباع على اللفظ وعلى المحل ولما
البدل والمعطوف المذكور فهما كالمستقل اي كالمنادى
المستقل لان البدل هو المقصود بالنداء وفي حكم تكرير العامل
فيكون حكمه حكم ما باشره حرف النداء قطعا فيكون في حكم
المنادى المستقل وكذا المعطوف بغير اللام لانه مقصود
بالنداء ايضا وامكن تقدير حرف النداء لزوال المانع فكان حكمه
حكم المستقل ايضا واجاز المازني والكوفيون يا زيد وعمرو
بالنصب قياسا على المعطوف المقرون بأل نحو يا زيد والحارث
قال ابن مالك وما رأوه غير بعيد من الصحة اذ لم تنو اعادة
حرف النداء فان المتكلم قد يقصد ايقاع نداء واحد على اسمين
قال ويجوز عندي ان يعتبر في البدل حالان حال يجعل فيها
كالمستقل وهو الكثير نحو يا غلام زيد وحال يعطى فيها الرفع
والنصب لشبهه فيهما بالتوكيد والنعت وعطف البيان
وعطف النسق المقرون بال في عدم الصلاحية لتقدير
حرف نداء قبله نحو يا تميم الرجال والنساء وصحة هذه المسئلة
مبنية على ان عامل البدل وعامل المبدل منه لا نظيره والعايد
والعايد في التاكيد والنعت جاز بلفظ الغيبة نحو يا تميم

كلهم

كلهم ويا زيد الذي اخيه نظرا الى ان المتبوع اسم ظاهر فجاز
عود الضمير عليه بلفظ الغيبة كما جاز بطريق الخطاب ايضا
يا تميم كلكم ويا زيد الذي اخوك لعروض الخطاب فالحاصل انه
تارة اعتبر اللفظ فجاء ضمير الغيبة وتارة اعتبر المعنى فجاء ضمير
الخطاب وفي نحو يا تيم تيم عدي من قول جرير يا تيم تيم عدي
لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر وضابطه ان يتلفظ بالمنادى
على صورة المفرد ثم يكرر ويقع بعدهما مضاف اليه واحد نصب
تيم الثاني على انه منادى مضاف الى عدي المذكور بضم اي مع ضم
تيم الاول لانه منادى مفرد ونصبه اي الاول بالاضافة الى عدي محذوف
والاصل يا تيم عدي تيم عدي فان قلت المراد بعدي لفظه فهو
علم عليه فكيف وصفه بمحذوف وهو نكرة قلت كانه لاحظ
تنكيره من حيث ان المراد لاضافته الى مضاف اليه محذوف
او مذكور ملتبس باقحام اي بادخال تيم الثاني بين المضاف
والمضاف اليه ولا اعتراض بلزوم الفصل بينهما بغير الظرف
في غير الضرورة لاندفع بانه لما تكرر المضاف بلفظه وحركته كان
كان الثاني هو الاول من غير فصل كما في قولك ان زيدا قائم مع
امتناع الفصل بين ان واسمها بغير الظرف ووجه حذف التنوين
من تيم الثاني انه تاكيد لفظي وهو في الاغلب حكمه حكم الاول
وحركته حركة اعرابية كانت او بنائية وكانه باشره حرف النداء
ومذهب سيبويه في البيت وامثاله ان الاول مضاف الى المضاف
اليه المذكور وان الثاني مضاف الى محذوف وقال ابن الحاجب

ينكر

وانما اعترض بالمضاف الثاني بين المتضايفين ليبقي المضاف
اليه المذكور في اللفظ عوضا عما ذهب وجعل هذا المعنى هو
السر في كون سيبويه لم يجز الحذف في نحو زيد وعمرو قائم
من الثاني كما جعله في المثال بل جعله من قبيل الحذف من الاول
وذلك لانه لو كان قائم خبرا عن الاول لوقع في موضعه اذ لا
ضرورة تدعو الى تاخيره اذ كان الخبر يحذف بلا عوض نحو زيد
قائم وعمرو وغير قبيح في ذلك وكذا اي وكالمذكور اولا من توابع المبني
غير المبهم توابع المبهم وهو اي المقطوعة عن الاضافة واسم
الاشارة ترفع على اللفظ وتنصب على المحل الا النعت فانه عنه
غير المازني لا يكون الا بالرفع نحو يا ايها الرجل ويا هذا الرجل حيث
يجعل اسم الاشارة وصلة لنداء ما فيه الالف واللام واما المازني
فجوز الرفع والنصب قياسا على يا زيد الظريف وسياتي الفرق
وكذا توابعه اي توابع النعت المذكور يجب رفعها لانه متعلق
بقوله لا يكون الا بالرفع اي لان النعت المذكور هو المنادى معنى
فاوجبوا رفعه تنبيها بذلك على كونه مقصودا بالنداء وكان
حرف النداء باشره واما الظريف نحو يا زيد الظريف فليس مقصودا با
لنداء بل المقصود به زيد لكن استدراك من كونه المنادى معنى اي هو
وان كان كذلك لكن لامتناع نداء ذي اللام اي لاجل قصدين باللام من حيث
كان لكن لما لم يمكن حرف النداء لا يباشرها فرارا من الجمع بين علامتي
التعريف توصل بها اي باي وباسم الاشارة اليه اي الى نداء ما فيه
اللام وذلك لانهم لما قصدوا نداء ذي اللام ولم يمكنهم ادخال الحرف لنداء

لم يجعل

عليه لما مر احتاجوا الى الفصل بينهما باسم مبهم غير دال على
ماهية معينة محتاج بالوضع في الدلالة عليها الى شيء اخر ولم
يجد واما يناسب هذا الغرض الا اي المقطوعة عن الاضافة واسم
بعدها بخلاف اسم الاشارة فان ابهامه يزال بالوصف كاي
و[illegible] يزال بالاشارة الحسية فقيل يا ايها الرجل بارداف اي بهاء
التنبيه عوضا من المضاف اليه اي مع انه مناسب للنداء
لكونه للتنبيه ويا هذا الرجل بجعل اسم الاشارة صفة لاي
لانه اوضح منها وانما التزموا رفع توابع ذي اللام لانها توابع
معرب مرفوع فيجب ان يكون ايضا مرفوعة سواء كانت
مفردة او مضافة فتقول يا ايها الرجل ذو المال كما تقول
جاءني الرجل ذو المال لانه مثله في الاعراب كذلك قالوا
وهو مشكل لان المعرب لا يمتنع اتباعه باعتبار المحل اجماعا
في نحو ليس زيد بقائم ولا قاعدا بالنصب قال الحلوي انا بشر
فاسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا اسجح مهملة بجيم بحاء
مهملة اي احسن العفو وقالوا في باب الاستثناء اذا
تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع نحو ما جاءني من احد
الا زيد بالرفع وهل هذا الاتباع للمعرب باعتبار محله فما
هذا الذي يقولونه وما ذكرته من النظر اورده بعض شارح
الكافية مثلا بقولك ما زيد بقائم ولا قاعد واجاب عنه
النجد وافي بان المجرور لفظا قائم والمنصوب محلا بقائم
قال ولا يتصور في المعرب الواحد الاعراب اللفظي والمحلي

بجعل اسم الاشاره وصله
ويا ايهذا الرجل صه

السلوك محاويين

معاً هذا كلامه وليس بشيء لانا نمنع كون المحل لمجموع الجار
والمجرور وانما هو للمجرور وحده كما صرح به بعضهم ولو سلم
ذلك هنا فقولنا اعجبني قيام زيد العاقل بالجر صفة لزيد
باعتبار اللفظ وبالرفع صفة له باعتبار المحل وقولنا كره
ضرب زيد وعمرو بالجر عطفاً على اللفظ وبالرفع صفة له باعتبار
وبالنصب عطفاً على المحل الى غير ذلك من الامثلة التي صرح
بجوازها كثير من النحاة مما يبطل دعواه عدم تصور الاعراب
اللفظي والمحلي لمعرب واحد على انه وقع له في باب الاستثناء ما
ينا قض قوله في هذا المحل لمعرب واحد على انه وقع له فانظره
ان شئت والمخلص من الاشكال هو ما اسلفناه بقي هنا بحث
وهو ان كلام المؤلف ظاهر في ان ايا واسم الاشارة يتبعان
بسائر التوابع وان حكمها في الرفع والنصب حكم توابع المبني
غير المبهم وانه يستثنى من ذلك النعت فقط وليس كذلك
واما اي فالمعروف انها لا تفارق كونها موصوفة وانها
لا تتبع بشيء من التوابع الا الوصف واما اسم الاشارة فان
جعله وصلة لنداء ذي اللام فحكمه حكم اي في انه لا بد من يوصف
ولا يكون له تابع غير الصفة وان لم يجعل وصلة جاز ان
يتبع بكل تابع وانه لا يتبع بشيء لكن قال ابو حيان اطلاقهم
يقتضي اتباعها اي بكل تابع بعدان يستوفي صفتها وهذا
فيه مساعدة ما للمؤلف **ولا يجوز حذفه** اي حذف المنعوت
عن اي لشدة ابهامها واحتياجها الى ما يزيله ولا يمكن بدله

عنها

عنها بحسب الوضع الا وصفها فوجب ان لا يفارقها البتة
بخلاف اسم الاشارة فان ابهامه قد يزول بالاشارة الحسية
وقد اسلفناه ذلك كله **وقالوا يا الله خاصة** من بين الا
سماء المصدرة بال لمجموع امرين **لزوم اللام** وعدم انفكاكها
وتجردها للعوض عن همزة اله مضمحلاً عنها معنى التعريف
فكان يا التي في قول الشاعر من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت
بخيلة بالوصل عني **شاذ** حيث ادخل يا على اللام التي لم
تجتمع فيها اللزوم ومحض العوضية لفقد الثاني هنا اذ الا داة
فيه ليست عوضاً عن شيء واما اللزوم فموجود ومعنى
تيمت ذللت واستعبدت **وبا الغلامان** في قول الشاعر
فيا الغلامان اللذان فرا اياكما ان تكسبانا شراً **اشد** مما
قبله لانتفاء القيدين جميعاً منه فلا لزوم ولا عوضية **وقد
يحذف حرف النداء** وهو يا دون غيرها من احرف النداء لانها
اعم واغلب في الاستعمال والحذف نوع من التصرف فينبغي ان يكون
فيما كثر دوره لا فيما قل **جوازاً** نحو يوسف اعرض عن هذا
سنفرغ لكم ايها الثقلان ان ادوا الي عباد الله **في
غير اسم الله** فانه لا يحذف منه الحرف حال كونه عريا عن
ابدال الميم في اخره فيقال يا الله باثبات الحرف لان حق ما فيه
اللام ان يتوصل الى ندائه باي واسم الاشارة فلما حذفت
الوصلة مع هذه الكلمة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف
لئلا يكون اجحافاً **وغير مستغاث** فلا يحذف منه الحرف ايضاً

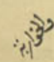
جريا على المبالغة في تنبيهه باظهار حرف التنبيه لكون المستغاث
له مما يهم امره ويعتني بشانه وغير متعجب منه ومندوب فلا
يحذف منهما الحرف ايضا لانهما منادیان مجازا ولا يقصد
فيهما حقيقة الاقبال والتنبيه كما في النداء المحض فلما نقلا عن
النداء الى معنى اخر مع بقاء معنى النداء فيهما مجازا التزم ما لفظ
علم النداء تنبيها على الحقيقة المنقولين هما منها كذلك قال الرضي
رحه وغير اسم الاشارة فلا يحذف منه ايضا لان اصله ان
ينادى بادخال الوصلة مثل يا ايهذا حذرا من اجتماع تعريفين
فحذفوا الوصلة اما لانهم راوا التعريفين مختلفين فلم يستكرهوا
اجتماعهما ولانهم قدروا تعريف الاشارة منفيا كما يقدر بعضهم
انتفاء تعريف الكلمة العلمية في نحو يا زيد فبقي يا هذا فلو حذف
الحرف حصل الاجحاف وغير اسم الجنس والمراد به ما كان نكرة
قبل النداء سواء تعرفت بالنداء او لا فلا يحذف من نحو يا رجل
لان اصله يا ايها الرجل فاستغنى عن التعريف اللامي بالتعريف
الندائي فحذفت الوصلة فامتنع حذف الحرف لئلا يحصل الاجحاف
كما مر وشذ اعور من جهة انه اسم جنس حذف منه حرف النداء
والاصل يا اعور عينيك والحجر حذر من اصابة الحجر بعينه
الصحيحة لئلا يصير اعمى والاصل احفظ عينيك والحجر
ثم حذف الفعل وفاعله ثم المضاف الاول وانيب عنه الثاني
فانتصب ثم نصب الحجر لعطفه عليه بعد كونه منصوبا ويحذف
حرف النداء لزوما في اللهم لان الميمين فيه عوض عنه الميم مشددة

لانها عوض عن حرفين واخرتا تبركا باسم الله عز وجل
فاذا لك التزم حذف حرف النداء منه فرارا من الجمع بين
العوض والمعوض ولما قوله اني اذا ما حدث الما اقول يا
اللهم يا اللهما فشاذ من وجهين اجتماع يا والميم ووصل
الهمزة مع مباشرة يا وزعم الكوفيون ان اصل اللهم يا الله
امنا بخير ثم كثر حتى خفف كما في عموا صباحا اي انعموا صباحا
انعموا صباحا وكما في ايش اي اي شي ورد بانه يستلزم جواز الجمع
في السعة وان يمتنع اللهم العمه ويحذف المنادى كله نحو الا
يا اسجدوا في قراءة الكسائي بتخفيف الا على انها حرف تنبيه ويا
حرف نداء والمنادى محذوف اي الا يا قوم اسجدوا اقول وينبغي
ان لا يوخذ هذا على عمومه بحيث يجوز حذف كل منادى
نودي بيا وغيرها ولا يغتر بظاهر هذه العبارة كما اغتر
بذلك بعض من رايته في الحرات فقال فيما كتبه على القصيدة
النبوية المعروفة بالبردة ان الهمزة في قوله امن تذكر جيران
بذي سلم يجوز ان يكون للنداء والمنادى محذوف اي
اصب بل الذي ينبغي ان هذا الكلام محمول على ما اذا كان
الحرف المنادى به يا دون غيرها من احرف النداء لما ثبت
من اعميتها وكثرة دورها في كلامهم فيتصرف معها
تارة بحذفها وتارة بحذف المنادى وفي التسهيل وقد
يحذف المنادى قبل الامر والدعاء فيلزم يا هذا نصه
ولم تر شاهدا على حذف المنادى الا وحرف ندائه يا ولا

يقدم على خلاف ذلك الا بثبت **او بحذف بعضه** اي بعض
المنادي بشرط ان يكون الحذف في الاخر اعتبارا جوازا
تخرج بالاخر نحو عدة وثبة لان الحذف ليس في اخرهما
ونحو يا غلام بحذف الياء اذ المضاف اليه ليس اخر الكلمة
بدليل تعاقب الاعراب على ما قبله وبالاعتبار والمراد به
الحذف لا لعلة باب عصا لان الحذف فيه لعلة وبالجواز حذف
لام يد ودم لانه واجب وقد عرفت احلال المولف رحمه الله
بهذه القيود **وسمي** اي حذف بعض المنادي **ترخيما** وهو في
اللغة ترقيق الصوت وتليينه ومناسبته للمعنى الاصطلاحي
ظاهرة **اما شطره كثاني المركب** المزجي وانما ترك هذا القيد
لان الغرض منه الاحتراز عن المركب الاضافي والاسنادي
وقد ذكر حكمهما بعد فتقول في ترخيم بعلبك يا بعل
بحذف الشطر الثاني لان الثقل منه نشاء بسبب زيادة
لفظه على لفظ الاول والترخيم للتخفيف فانما يحذف
به ما نشأ منه قلت ويرد على المولف نحو اثنا عشر من المركب
المزجي حيث يجعل علما وينادي فانه يرخم ويحذف شطره
الاخير مع حذف الالف اثني وذلك لان عشر في موضع النون
فنزلت هي والالف منزلة الزيادتين في اثنان علما فان
قلت قد اعترضه ابن الحاجب رح بان هذا منظور فيه
من جهة ان الثاني اسم براسه ولا يلزم من معاقبته
النون حذف الالف حذفه كما يحذف مع النون قلت لا معنى

لهذا الاعتراض مع سماعه من العرب قال سيبويه عن الخليل
واما اثنا عشر فانك اذا رخمته حذفت عشر مع الالف لان
عشر بمنزلة نون مسلمون والالف بمنزلة الواو واسره في الاضافة
والتحقير كاسر مسلمين تقول يا اثني عشر مع الالف كما يحذف النون
مع الواو وهذا نصه وهو مقتض لسماع الترخيم في ذلك على
هذا الوجه من العرب والعلة مناسبة للمسموع وهذا كاف
في العلل النحوية فلا معنى للاعتراض بان المنزل منزلة الشيء
لا يلزم ان يعطى حكم ذلك الشيء ومراد الخليل وسيبويه بالاضافة
النسبة وبالتحقير التصغير يعني ان اسر اثنا عشر في النسبة
اليه والتصغير له كاسر مسلمين اذا نسبت اليه او صغرته
فكما تقول مسلمي ومسلم بحذف الواو والنون كذلك تقول اثني
وثني بحذف عشر والالف **او بحرفان اوليهما مدة زائدة**
ويعني بالمدة الالف والواو والياء ساكنتين ما قبلهما من
الحركتين مجانس لها نحو مروان ومنصور ومسكين فتقول
في ترخيمها يا مرو ويا منص ويا مسك وخرج نحو يا
مختار فان مدته ليست زائدة بل عن اصل فتقول في ترخيمه
يا مختا بحذف الراء فقط **او زيدتا** عطف على الاسمية التي هي
صفة حرفان وانما انث باعتبار ارادة الزيادتين وبه
او زيادتين بريد او زيادتان زيدتا **معا** فعند الترخيم يحذ
فان معا لانهما في حكم زيادة واحدة **كزيادتي ممدود الا**
لحاق نحو علباء وهو عصب عنق البعير والزيادتان فيه

اجتلبنا معالد الحاق بسر داج وهي الناقة الطويلة او السمينة
او المكرمة ومدود التانيث نحو صحراء فان الفيه مزيد تان
معًا والزياد تين المضارعتين اي المشابهتين للالفي التانيث
لسكرات الالف والنون فيه زيدتا معا للتذكير وزيادة
النسب نحو بصري وكوفي فان يائيه زيدتا معًا لغرض النسبة
وزيادتي شبيهها اي شبيه النسب نحو كرسي وفخري وزيادتي
التثنية نحو مسلمان علما فتقول في ترخيمه يا مسلم والجمع
نحو يا غلم في غلمان وجمعي السلامة وهما جمع المذكر نحو مسلمون
وجمع المؤنث نحو مسلمات فيحذف من كل منهما زيادتاه
معا عند الترخيم او بحذف حرف واحد فيما عداها نحو
يا سعا في ترخيم سعاد ويا احم في ترخيم احمد هذا كله بشرط
كونه اي كون المنادي الذي يقصد ترخيمه غير موصوف في
قول الفريق الاكثر من النحاة وهذا لايجي مراذكر الي الان احد
انص عليه في شروطه الترخيم معين وقال الي الجمهور بل كلام
الرضي رح يدل علي خلافه قال ويجوز وصف المرخم الا عند الفراء
وابن السراج ثم استشهد ببيت الكتاب فقالوا تعالي يا يزي
بن مخرم فقلت لهم اني خليف صداء يزي ترخيم يزيد وهو
قبيلة ومخرم بالخاء المعجمة وصداء كغراب بصاد مهملة وهمزة
اصلية حي من اليمن فان قلت الشاعر اراد القبيلة بدليل
تعالي فكيف وصفها بابن قلت لحظ الحي فذكر ثانيا والقبيلة
فانث اولا وكونه غير مستغاث مطلوب فيه رفع الصوت



والخوارية وذلك مقتضي للتطويل لا الحذف منه ولذلك زيدت
الالف في آخره وغير مندوب للعلة المتقدمة اذ المطلوب فيه
التطويل ومد الصوت وهو مناف الترخيم وغير مضاف وذلك
لان بين المتضايفين امتزاجا غير تام فبينهما اتصال من جهة
ان المضاف اليه منزل منزلة تمام الكلمة بدليل حذف التنوين
من المضاف وانفصال بدليل بقاء اعراب المضاف علي حاله قبل
الاضافة فراعوا الامرين فتعذر فيه الترخيم اذ لو رخم المضاف
رخم وسط الكلمة ولو رخم المضاف اليه لرخم اخر غير المنادي
هذا مذهب البصريين وعن الكوفيين جواز ترخيم ذي الا
ضافة بحذف عجز المضاف اليه كقوله ابا عرو لا تبعد فكل
ابن حرة سيدعوه داعي منية فيجيب وغير شبيهه اي شبيه
المضاف لان المضارع للمضاف حكمه حكم المضاف وغير
جملة نحو تابط شرا لان الجملة تحكي علي اعرابها الاصلي من
انفصال كل كلمة عن الاخري من جهة اللفظ وان اتحد جميع
اجزائها باعتبار المعني فروعيت فيها جهتا اللفظ والمعني
فلم يكن الحذف من الاولي نظرا الي المعني اذ ليس باخره ولم
يكن حذف الثاني ولا حذف اخره نظرا الي اللفظ فا
متنع الترخيم فيها بالكلية وهذا كما في المضاف والمضاف
اليه وقال ابن مالك رح في التسهيل ويجوز ترخيم الجملة وفاقا
لسيبويه وقال في الفية والعجز احذف من مركب وقد
ترخيم جملة وذا عمرو نقل فقال ابن هشام في شرحه عليها وزعم

ابن مالك انه قد يرخم ذو الاسناد فان عمرو نقل ذلك عن
وهذا هو امام النحو رحمه الله وسيبويه لقبه وكنيته ابو
بشر الي هنا كلامه قلت في تعبيره بالزعم اشعار بان الوارد
بعده كلام غير موثوق به لان الزعم هو القول بغير تثبيت
وتثبت والمسئلة مسطورة في كتاب سيبويه كما نقله ابن ملك
رح قال سيبويه في الباب الذي ترجمه بقوله هذا باب
الاضافة الي الحكاية فاذا اضفت الي الحكاية حذفت الاخير
وتركت الصدر بمنزلة عبد القيس وخمسة عشر حيث لزمه
الحذف كما لزمهما وذلك قولك في تابط شرا تابطي ويدلك
ان من العرب من يفرد فيقول يا تابط اقبل فيجعل الاول
مفردا فكذلك يفرد في الاضافة هذا نصه بحروفه ولعل ابن
هشام رحمه الله راي قول سيبويه في بعض ابواب الترخيم
واعلم ان الحكاية لا ترخم وذلك نحو تابط شرا وبرق نحره
فاستصعب نقل ابن مالك عن سيبويه خلافه وقد اريناك
نصه عليه في بعض ابواب النسب ولا تعارض بين المحلين
اذ ما نقله في باب الترخيم محمول علي المستعمل عند اكثر العرب
في بعض ابواب الاضافة اي النسب محمول علي المستعمل عند بعضهم
وقوله ويدلك علي ذلك ان من العرب من يفرد ويقول يا تابط
اقبل مشعر بما اشرنا اليه وبشرط كونه ذا تاء تانيث وان لم
يكن علما ولا زائدا علي ثلثة احرف وذلك لان البناء المذكورة
يناسب التخفيف لفظا لثقلها من حيث زيادتها علي بنية

الكلم فلم يشترط معها العلمية ولم يبال معها بعدم الزيادة
علي الثلثة نحو ثبة لان الترخيم انما هو بحذف تاء التانيث
وهي زائدة علي البنية والبنية كانت مع وجود التاء ناقصة فلم
يؤد الترخيم فيه الي اخلال واحداث نقص او علما لان العلم
يكثر نداؤه فيناسبه التخفيف والترخيم ولا يضره نقص ما يحذف
منه لانه لاشتهاره يكون ما بقي منه دليلا علي ما ذهب يبقي
بعد ترخيمه علي احرف ثلاثة لئلا يؤدي الي الامر المستنكر وذلك
لانه لو يبقي بعد ترخيمه ثلاثة احرف وكان هو في نفسه قبل
الترخيم ثلاثيا لافضي الي جعل الاسم علي بنية ليست من ابنيتهم
بسبب الترخيم الذي هو امر جائز استحساني مطلوب به التخفيف في المنادي
فلا يحتمل ان يقدم لاجله علي بناء ممتنع ولا يعترض بان
المفرد المعرفة مبني فيجوز ان يكون ثنائيا نحو هو ومذ لان
بناءه عارض فهو في حكم المعرب او يبقي بعد ترخيمه حرفان
تحرك ثانيهما نحو اسل عند الفراء وغيره من الكوفيين الا
الكسائي كذا في التسهيل ونقل الرضي عن الاخفش ايضا كانهم
نظروا الي الحركة الاوسط تنزل منزلة الحرف الرابع وصاح
واطرق كرا شاذ لفقد مسوغ الترخيم اما صاح فلانه نكرة
في الاصل خالي من تاء التانيث وزعم ابن خروف ان اصله
يا صاحبي وانه اجري مجري المركب غير الاضافي بحذف الكلمة الثانية
ثم ادركه ترخيم اخر بعد ذلك الترخيم فحذفت الياء من
صاحب وهذا سعي في تعدد جهة الشذوذ بلا ثبت فالحق

ان اصله يا صاحب ثم رخم مرة واحدة اما اطرقكرا فوجه
شذوذه ان الاصل كروان ثم رخم مع كونه نكرة حاليا امت
التاء وجاز ترخيمه على لغة من لم ينو وقال المبرد فيما نقله
ابن هشام عنه في حواشي التسهيل الكرا ذكر الكروان فلا ترخيم
فيه على هذا وانما شذوذه من جهة حذف حرف النداء منه
وفي القاموس ويقال للذكر قال الرضي وليس اطرق كرا منادى من المرخم
لان الكرا ذكر الكروان وقال المبرد هو مرخم كروان ولا ضرورة الي
ما قال مع ما ذكرنا من المحمل الصحيح وهذا النقل عن المبرد مخالف
لنقل ابن هشام عنه والكروان طاير يشبه البط لا ينام الليل سمي
بضد اسمه من الكرى **و** بشرط **جعل المحذوف** من الاسم المرخم
منويا في حكم الثابت **على** لغة الفريق **الاكثر** من العرب لان المعلوم
من استقراء كلامهم ان المحذوف لعلة موجبة قياسية
مطردة كما في عصا وقاض في حكم الثابت ولا شك ان الترخيم
قريب منه فاجري مجراه فانه قياسي مطرد يطلب به التخفيف
في الندا ليسعي المنادي الى ما يلقي له من الامر الذي ينادي لاجله
فكان بمثابة الواجب **الا فيما يعاد فيه الحركة الاصلية المساكنين**
لا على حدهما كقولك يا راد بدال مخففة مكسورة والاصل رادد با
لتشديد اسم فاعل من رد فاذا رخمته بحذف الدال الثانية
وبقيت الاولى ساكنة بعد الالف من غير ان يكون هناك ادغام
فيلزم التقاء الساكنين على غير حدهما اذ العرض انتفاء الادغام
المسوغ للالتقاء كما في الضالين ونحوه فيجب رد الدال الاولى

حركتها الاصلية وهي كسرة ولا شك ان هذا لم يعتبر فيه كون
المحذوف في حكم الثابت فلذلك استثناه واتى بالا اذ لم يكن
غير متحرك في الاصل نحو اسحار بكسر الهمزة وفتحها وهو بقلة
تسمن الابل ورخمت فسيبويه بفتح المدغم اتباعا وغيره
بكسره للساكنين وعلى كل فهو مما يستثنى من كون المحذوف
منويا كالمسئلة المتقدمة فما وجه تخصيص الاستثناء
بتلك **و** جعل المحذوف **منسيا على راي** لبعض العرب نظرا الى ان
الترخيم وان كان قياسا مطردا لكنه ليس بواجب **الا في يا صاح**
فان اصحاب هذا الراي لا يجعلون المحذوف منه منسيا
فيبنونه على الضم وذلك لان ترخيمه شاذ فلو ضم لكان الترام ما
لترخيمه والترام ما هو شاذ اشد من ارتكاب مجرد الشذوذ
والا في مرخم **المسمى بحبلوي** و **طيلسان على لغة** كسر اللام اذ لم
يوجد فعلى بضم الفاء **بلا تانيث** فهذا تعليل لاستثناء المسئلة
الاولى وذلك انه اذا سمي شخص بحبلوي ثم رخمته بحذف ياءي
النسبة فلو اخذت تعتبرها في اسما براسه للزم قلب الواو الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها وحينئذ يلزم ان لا يكون الالف للتانيث
لانها لا يكون منقلبة عن شيء فيلزم وجود فعلى بدون التانيث
وليس مثله موجودا في كلامهم كذا قيل قلت في الصحاح وبهمي
بنت وقال قوم الفها الالحاق والواحدة بهماة والذي نقله ابو
حيان وغيره من شراح التسهيل انك لو رخمت حبلويا على لغة
الا كفلا لا ثم سميت به مرخمه لان الفه ليست للتانيث لكونها

منقلبة وماذكره المؤلف موجود في اللباب وكلاهما اعتمدا
على الرضي وانما حكاه عن المبرد واتبعه بان قال وقياس قول
الاخفش جوازه لانه يكون اذن ملحقا بجندب بفتح الدال
قال واما السيرافي فاجازها وان لم يثبت فعلل قال لان هذا
شيء عرض وليس ببنية ولم يوجد فيعل بكسر العين في غير
الاجوف نحو هين ولين وهذا تعليل لاستثناء المسئلة الثانية
وتقريره انه لو رخم طيلسان بتقدير كونه مكسور اللام على لغة
الاستقلال لادى الى وزن لا نظير له فان فيعلا بكسر العين لم
يوجد في غير الاجوف وطيلس ليس باجوف قال الرضي رح ولعل
السيرافي في توجيهه على هذه اللغة نظرا الى ان المثل ليست با
صلية الا يرى انه يجوز اتفاقا ان يقول في منصور على نية الا
ستقلال يا منص وفي خصم يا خص مع انه وقع ليس من ابنيتهم
هذا كلامه ومحذوف الترخيم في غير الشذاة منسي وفاقا
اي لا يخالف فيه اهل اللغة الاولى وهي لغة من يجعل المحذوف
في ترخيم المنادى في حكم الثابت واما اما في قول الشاعر الا اضحت
حبالكم رماما واضحت منك شاسعة اماما نادر فلا يصلح جعله
مستندا لان ترخيم غير المنادى يجيء على لغة من نوى والمراد
بالحبال العهود والرمام البالية جمع رمة والشاسعة البعيدة
واما مرخم امامة اسم امراة قلت هذا من المؤلف عجيب فان
الخلاف بين المبرد وسيبويه في المسئلة ماثور فالمبرد يقول
انما يكون الترخيم في غير المنادى على لغة الاستقلال وسيبويه

جوز المذهبين فيه بدليل البيت اذ الاصل واضحت منك شاسعة
امامة فحذف الشاعر التاء وترك الميم على فتحها فلم يكن المحذوف
في حكم الثابت لوجب ان يرفع فيضم الميم لانه اسم اضحت
وهذا ظاهر الدلالة فيما ادعاه سيبويه ورده المبرد بان الرواية
وما عهدي كعهدك يا اماما قال ابن الحاجب وهو من تعسفاته
وصدق لان الرواية الثابتة لا ترد بمجرد رواية اخرى قلت وقد
انشد سيبويه في باب ما رخمت الشعراء في غير النداء اضطرارا
قول ابن احمر ابو حنش يؤرقنا وطلق وعماد واونة اثالا
يريد اثالة فلو كان هذا من قبيل المنسي لقال اثال بالرفع
اذ هو مبتداء او فاعل فعلى الراي الثاني وهو راي من يجعل
المحذوف نسيا منسيا يقال في ترخيم ثمود وشقاوة وكروان
وراد بتشديد الدال يا ثمي بقلب الواو ياء كما تقول في جمع
جرو ودلو الاجري والادلي لانه ليس في العربية اسم معرب
اخره واو لازمة مضموم ما قبلها فخرج بالاسم الفعل نحو
يغزو وبالمعرب المبني نحو هو وباللزوم نحو هذا ابوك
وبتكرر الضم نحو دلو ويا شقاء بقلب الواو همزة لوقوعها
متطرفة على هذا الراي بعد الف زائدة كما في كساء ويا كرا
بقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما في دعا ويا راد
بضم الدال المخففة وذلك لانه لما حذفت الدال الثانية في
الترخيم وجعل الباقي اسما برأسه بقيت الدال الاولى مخففة
مضمومة وعلى الراي الاول وهو راي من ينوي المحذوف

تقول يا ثمو ويا شقاو ويا كراو ويا راد بالواوت في الثلاثة الاولي
وكسر الدال في الاخير كما مر وللنداء خواص منها الترخيم
في السعة كما مر واما في الضرورة فليس من خواصه لجواز غير
وقوعه في غير المنادي وذلك بشرطين احدهما ان يصلح الاسم للنداء
فلا يجوز في نحو الغلام والثاني ان يكون اما زايدا علي الثلثة
او بتاء التانيث لقوله لنعم الفتي يعشو الي ضوء ناره طريف
ما لليلة الجوع والخصر يقول عشوت الي النار اعشو اذا ا
ستدللت عليها ببصر ضعيف والخصر بفتح الخاء المعجمة
والصاد المهملة هو البرد ومنها الحاق اخرهن وهو كناية
عن شيء يستهجن ذكره في احواله من الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث ما يجانس حركته اي حركة اخر هن
المنادي كما يلحق المندوب الا في الواحد ففيه الالف نحو
يا هناه بكسر الهاء وضمها كما صرح به في التسهيل ولواتي
ههنا بمجانس الحركة لاتي بالواو ويقال في المثني المذكر يا هنا
نيه اقبلا وقال ابن السراج وكان القياس ان يقال يا هناهان
اقبلا ولا اعلم احدا يقول هذا ويقال في جمعه يا هنوناه اقبلوا
ويقول في المؤنث يا هنتاه اقبلي ويا هنتانيه اقبلا ويا هنا
توه اقبلن والهاء في هناه بدل من الواو التي هي لام هن
اذ اصله هنو علي راي اكثر البصريين فاصله هناو وابدلت الواو
او بدل من همزة مبدلة منها اي من الواو علي ما ذهب اليه
ابن جني وذلك لانه لما كان الاصل هناوا وقعت الواو متطرفة

بعد الف زايدة فقلبت همزة ثم قلبت الهمزة هاء لما بينهما
من المواخاة في الحلقية او الهاء اصل بنفسها غير بدل
من شيء علي راي آخر قال صاحب العباب لان هنا يصغر
علي هنيهة واصله من هنه قلت ليس في كلام العرب مادة
هـ ن هـ علي ما يقتضيه كلام اللغويين واما هنيهة فقال صاحب
الصحاح هاء فتقول هنيهة انتهي فجعل الهاء بدلا من الياء
الثانية التي هي بدل من الواو التي هي لام الكلمة ولم يحكم با
صليتها ولا ذكر هو ولا غيره مادة اصلية من الهاء والنون
والهاء فالاستدلال المذكور ليس بسديد او الهاء زايدة للوقف
عند الفراء من الكوفيين او زايدة لغيره اي لغير الوقف عند
قوم قلت والذي اختاره ابن مالك مذهب الفراء وهو القول
الرابع اعني ان الهاء للسكت والالف زايدة كالف الندبة
والاعتراض بانها لو كانت للسكت لم تثبت وصلا ولم
تضم يندفع بان الملازمة ممنوعة بدليل ثبوت هاء السكت
وصلا في القراة المتواترة قطعا وحكاية الفراء سماعا من
العرب فيها يا حسرتاه الكسر والضم قال والكر اكره والقول
الاول يبطل بان الهاء لم يثبت ابدالها من الواو وبانها
لو كانت بدلا منها لم يجز الكسر اصلا وقد سمع بهذا يبطل
القول الثاني الذي ذهب اليه ابن جني ويبطل الثالث
بما اسلفناه من ان مادة هـ ن هـ مفقودة وبانه يلزم
ان يقال في التثنية والجمع يا هناهان ويا هنتاهان ويا هناهنا

هون ويا هنتاهات ولم يسمع شئ من ذلك وبهذا الاخير
يبطل القول الاخير ايضا ومنها اي من خواص النداء
اختلاف صيغ تلازم كونها منادات كيا فساق مما بني على
فعال بالكسر في سب المؤنث ويالكع مما بني على فعل في سب
المذكر قياسا فيقال يا خباث ويا لكاع ويا عذر ويا ودد ويا
خبث الى غير ذلك ولا يتوقف فيه على السماع فان قلت قد ورد
فعال في سب المؤنث في غير النداء كقوله اطوف ما اطوف
ثم اوي الى بيت قعيده لكاع وورد فعل للمذكر في غير النداء
كما جاء في الحديث اثم لكع يريد عليه الصلوة والسلام الحسن
رضي الله عنه قلت عدوا البيت من الضروريات واما الحديث
فليس من قبيل سب المذكر وانما المراد به الصغير على ما صرح به
بعضهم وكانهم بني لتضمنه معنى اللام وعلى الضم تشبيها له
بالمنادي ويا مكرمان بفتح الراء من الكرم وهو نقيض
اللوم ويا فل وفل هذا كناية عن رجل مقصود بالنداء
في قولك يا رجل كما ان فلة كناية عن امراة كذلك في قولك
يا امراة هذا مذهب سيبويه سماعا فلا يستعمل مكرمان
وقال ابو النجم في لجة امسك فلانا عن فل اللجة بفتح اللام كثرة
الاصوات قلت الاول فاهر والثاني ضرورة اوليس فل فيه هو
المختص بالنداء بل هو محذوف من فلان شذوذا وليس فل
في قولهم يا فل مرخم من فلان والا يكن غير مرخم بان يحكم
بترخيمه لقيل يا فلا ولم يقل في مؤنثه يا فلة بل كان

آوی تعلم واحد مراوی باوی

الواجب

الواجب ان يقال يا فلانة وفي كلام المؤلف ادخال اللام على جواب
ان الشرطية وقد كثر استعماله في عبارة المصنفين لا سيما
اهل المنطق ولا اعرف له مستندا من كلام العرب فان قلت ما
اصل فل المختص بالنداء قلت لامه محذوفة وهي ياء ولذا
تقول في تصغيره فلي اذا سميت به هذا مذهب سيبويه
على ما حكاه عنه جماعة وفي الكتاب ما نصه واما قول
العرب يا فل اقبل فانهم لم يجعلوه اسما حذفوا منه شيئا
يثبت فيه في غير النداء ولكنهم بنوا الاسم على حرفين وجعلوه
بمنزلة دم والدليل على ذلك انه ليس احد يقول يا فل فلان
عنوا امراة قالوا يا فلة وهذا اسم اختص به النداء وانما
بني على حرفين لان النداء موضع يحذف ولم يجئ في غير النداء
لانه جعل اسما لا يكون الا كناية لمنادي نحو يا هناه ومعناه
يا رجل واما فلان فهو كناية عن اسم سمي به المكني عنه خاص
او غالب وقد اضطر الشاعر فبناه على حرفين في هذا الموضع
المكني قال في لجة امسك فلانا عن فل الي هنا كلامه وهو
نص في ان فل المختص بالنداء ليس محذوف الاخر وانه ليس
من فلان في شئ وان ما في البيت ابي النجم ليس المختص بالنداء
وانما هو فلان حذف بعضه للضرورة ومنها اي من خواص
النداء ان ياء المتكلم في المتحرك الاخر نحو يا غلامي لا في الساكن
الاخر نحو يا فتاي يجوز فيها كل واحد من الامور الاربعة
وان ثبت بعضها في غير النداء تفتح بناء على ان اصلها

الفتح عند قوم وذلك لان الواضع للمفردات ينظر اليها
حالة الافراد فيحركها لئلا يبتدئ بالساكن ثم اصل حركتها
الفتح لان الواحد لا سيما حرف العلة ضعيف فلا يحتمل
الحركة الثقيلة فاوثر فتحه **وتسكن** بناء على ان هذا هو
الاصل عند بعضهم واختاره الرضي رح لان السكون هو
الاصل قال وقولهم الواضع ينظر الي الكلمة حال افرادها
ممنوع واسنده بوضع ضماير الرفع والنصب والجر والاعراب
لا يكون الا حالة التركيب وهذان الوجهان لا يختصان
بالمنادي بل يكون فيه وفي غيره **ويبدل الياء الفا** فيلزم ان
ينقلب الكسر فتحة فتقول يا غلاما ووجهه ان الالف والفتحة
اخف من الياء والكسرة وقد خلط ذلك بنو طي حيث قالوا
في دعا وفي ناصية ناصاة **ويحذف الياء بكسر ما قبلها وهو
الاغلب** فتقول يا غلام ووجهه ان المنادي كثير الاستعمال
فلما كثر حذفت الياء تخفيفا وبقي كسر ما قبلها ليدل على
الياء المحذوفة **او ضمه** اي ضم ما قبل الياء والظرف من
قوله **في الاسم الغالب عليه الاضافة** مستقر خبر مبتداء
محذوف اي هذا الذي ذكرناه من الابدال والحذف مع كسر السابق
او ضمه ثابت في الاسم الذي يغلب عليه الاضافة الي الياء و
يشتهر بها ليدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب ولا
يقول يا عد واو لا يا عدو ولا يا عد ويحتمل ان يكون لغو اتنازع
الفعلان السابقان يبدل ويحذف وقوله **يقله** حال من

ضمة

يعني او ضمه حال كونه ملتبسا بقلة اي ان استعماله قليل
كقراءة ابي جعفر فيما حكاه ابن جني قل **رب احكم** بالحق بضم
الباء وهذا التخريج مبني على انه منادي مضاف وان نحو يا
غلامي يجوز فيه يا غلام بالضم وهي لغة حكاها سيبويه كما قراء
ابن ابي عبلة يا قوم انكم ظلمتم انفسكم بضم يا قوم وابن جني لم
يخرجها على ذلك بل جعلها من باب نداء المفرد واستضعفها
لذلك من جهة حذف حرف النداء مع اسم الجنس **او فتحه** اي فتح
ما قبل الياء **في يا بني** واصله يا بنيا كما تقول يا غلاما ثم حذفت
الالف وبقيت الفتحة ولم يحكم على هذا بالشذوذ كما حكموا
يا غلام بالفتح الاجتماع اليائين **وكذا يا ابن امي ويا ابن عمي** يجري
فيها الاوجه الثلثة المتقدمة حال كونهما ملتبسين **بزيادة
فتح آخرهما** على سبيل الاطراد فتقول يا ابن ام ويا ابن عم بفتح
الميم منهما اجتزاء بالفتحة عن الالف لزيادة استثقالهما
اكثر من تخفيف يا غلامي ولهذا كان حذف الياء فيهما اكثر و
كذا **يا ابي ويا امي يجوز فيهما** ما جاز في المنادي المضاف الي ياء
المتكلم ملتبسين **بقلبها** اي بزيادة قلب الياء **تاء** للتانيث بدليل
انقلابها في الوقف هاء **فتحا وكسرا** اي ذات فتح وكسر او مفتوحة
او مكسورة او تفتح فتحا وتكسر كسرا فتقول يا ابت ويا امت بفتح
التاء فيهما وكسرها هذا مذهب البصريين واستدلوا على كون
التاء بدلا من الياء بانهم لا يجمعون بينهما قال الرضي رحمه الله
سبحانه وتقدس وانما ابدلت الياء تاء التانيث لانها تدل في

بعض المواضع علي التفخيم كما في علامة ونسابة والاب والام مظننا التفخيم وقال الكوفيون التاء للتانيث وياء الاضافة مقدرة بعدها وعدم سماع يا ابتي ويا امتي يرد عليهم والجمع بين التاء والالف كقولها يا ابتا لا ترم عندنا بخير اذا لم ترم لا ترم لا تبرح وقول الاخرى يا امتا ابصرني راكب يسير في مستحقب لاحب المستحقب بسين وحاء مهملتين وفاء مكسورة بعد نون ساكنة والمراد بههنا الطريق الواسع واللاحب الواضح فوقع في كلا البيتين الجمع بين الالف والتاء لان هذا جمع بين عوضين ولا محذور فيه بخلاف يا ابتي ويا امتي فانه لا يجوز لكونه جمعا العوضين المعوض والمعوض منه وقد يجرد النداء عن معنى الدعاء وطلب الاقبال عنه فيحمل للاختصاص الذي كان ثابتا له قبل فان المنادى مختص بالخطاب من بين امثاله كنداء الشخص نفسه فانه ليس المراد منه حقيقة النداء وهو طلب الاقبال وانما المراد منه الاختصاص وذلك نحو انا افعل كذا ايها الرجل وحقيقة هذا الباب ان تاتي باي وتجريه مجراه في النداء منضمة والجي بها التنبيه في مقام المضاف اليه وصفا اي بذي اللام وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص كانا واني والمشترك فيه نحو نحن واننا الغرض اختصاص مدلول ذلك الضمير من بين امثاله بما نسب اليه والباعث على هذا الاختصاص اما فخر انا على ايها الجواد بعتمد الفقير او تواضع نحو اني ايها العبد فقير الى رحمة الله تعالى قال الشاعر جد بعفو فاني

ايها

ايها العبد فقير الى العفو الرافع فقير او زيادة تبيان للمقصود لا الفخر ولا التواضع نحو انا اقوم ايها الرجل ولا شك ان هذا من اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كاستعمال الطلب في موضع الخبر نحو احسن بزيد والخبر في موضع الطلب نحو والوالدات يرضعن اولادهن والاختصاص من هذا القبيل لانه خبر يستعمل بلفظ النداء وصرح جماعة بانه مجاز وهو خلاف ما يستند ذكره عن الرضي قريبا ان شاء الله وذهب الاخفش الى انه لا مجاز اصلا بناء على ان المخصوص منادى حقيقة قال ولا يمتنع ان ينادي الانسان نفسه كقول عمر رضي الله عنه كل الناس افقه منك يا عمر فان قلت ما حكم ايها الرجل بالنسبة الى الاعراب قلت الجمهور على ان ايا في محل نصب باخص لازم الاضمار وكان حقه الاعراب لكنه بني لانه منقول عن مكان لا يستعمل الا فيه ولا يكون الا مبنيا فبني رعاية للاصل المنقول عنه واستمر الرجل على ما كان عليه من الاعراب حالة النداء رعاية للاصل وقد عرفت ما اسلفناه من اختيار ان حركته مثلها بنا عينه لا اعرابية وقال الرضي مجموع ايها الرجل في موضع النصب لوقوعه موقع الحال اي انا افعل كذا مختصا من بين الرجال قال وانما امتنع اظهار حرف النداء مع اي لانه لم يبق فيه معنى النداء لا حقيقة كما في يا زيد ولا مجازا كما في المتعجب منه والمندوب فكره استعمال علم النداء في الخالي من معناه بالكلية وقال السيرافي التقدير ايها الرجل مقصودي

او العكس وعلي قوله فلا نصب لا لفظا ولا محلا وليس من هذا
الباب وحذف المبتدا او الخبر عنده واجب قال ابن هشام
رح وينبغي له ان يجزم بانه من حذف المبتدا لا الخبر لانه
لم يسد شيء مسده وفي نحو انا معشر العرب اقري الناس للضيف
ونحو نحن معاشر الانبياء لا نورث يحتملها اي النقل عن النداء
فيقدر يا ويكون من باب الاختصاص كما في انا افعل كذا ايها
الرجل ويحتمل تقدير الفعل فيكون منصوبا بالفعل المقدر
كاعني او اخص والمؤلف تابع في ذلك لابن الحاجب رح
فانه ذكر هذين الاحتمالين واختار الثاني لان النقل خلاف
الاصل والجماعة يقولون الكل من باب الاختصاص ليجري
الامر في ذلك علي سنن واحد وفي نحو مررت به المسكين
بنصب الواقع بعد ضمير الغائب تعين الفعل لينصبه فلا
يكون من هذا الباب والتقدير مررت به ارحم المسكين
وكذا لو وقع بعد الظاهر نحو الحمد لله الجميل اي امدح ونحو
اعوذ بالله من ابليس عدو المؤمنين اي اذم او اعني قال
الرضي رح ولو قيل في الجميع يعني في هذا وفي نحو نحن العرب
اسخي الناس بنصب العرب بالنقل من النداء لم يبعد لانه
في الجميع معني الاختصاص ودخول اللام لا يضره لانه ليس
بمنادي حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاختصاص
حرف النداء المكروه مجامعته اللام والمندوب بالرفع علي
انه مبتدا خبره كالمنادي وما بينهما اعتراض وهو ما

يتفجع

يتفجع اي يتوجع عليه نحو وا زيداه ويكون معروفا
اي مشهورا ليعوي بذلك عذر النادب واذا وجدت الشهرة
فلا فرق بين ان يكون علما او غيره ومتي فقدت امتنع ان يكون
مندوبا سواء كان علما او لم يكن او ما يتفجع به اي بسببه
نحو وا راساه و وا حيرتاه و وا اسفاه بوا يتعلق بيتفجع
فخرج نحو زيد في المثال السالف وهو تفجعت علي زيد وهذا
الحرف مختص بالندبة لا يستعمل في غيرها الا قليلا علي ما قاله
الرضي او يا كما في قول جرير يرثي امير المؤمنين عمر ابن عبد العزيز
رضي الله عنه حملت امرا عظيما فاصطلعت به وقمت فيه
بامر الله يا عمرا اصطلعت بضاد معجمة وعين مهملة اي
قويت عليه او الهمزة بقلة وهذا لم اقف عليه في غير هذا
الكتاب والله اعلم من اين اخذه كالمنادي اي هذا كامر
خبر المبتدا الذي هو المندوب وهذا يقتضي ان المندوب
غير المنادي وظاهر كلام سيبويه وصريح كلام الجزولي انه
منادي علي وجه التفجع واختاره الرضي قال كانهم ينادون
والميت المتفجع عليه حتي ضننا منهم بموته فدعوه وكذا
دعوي المتفجع به نحو وا ويلاه و وا ثبوراه و وا حزناه اي
احضر حتي يتجيء مت فظاعتك والمؤلف تبع ابن الحاجب
فلم يجعله منادي بل قال هو كالمنادي اي مثله في تفاصيله
اعرابا في المضاف ومضارعه واما المنكر المجهول فلا مدخل
له هنا و بناء في المفرد المعروف مع جواز زيادة الف في اخره

لان المقصود تطويل الصوت ليكون اظهر في تحصيل الغرض
من ندبة المندوب وخصوا الزيادة بالالف لانها اخف
وزيادتها اكثر ولانها اقعد في المد من اختيها ولا فرق بين
ان يكون الندبة بيا او بوا وقال الاندلسي يجب الحاق الفها مع
يا لئلا يلتبس بالنداء المحض قال الرضي والاولي ان يقال ان
دلت قرينة حال الندبة كنت مخيرا مع يا والا وجب الحاق
معها **و** زيادة **هاء** لبيان حرف المد **في الوقف** لان الهاء
مختصة به بحسب الوضع **وان كان** اخر المندوب **اخر الصلة**
المشهورة التي يتعين بها الموصول نحو وامن حفر بير
زمزماه فانه بمنزلة واعبد المطلباه **واخر الصفة** نحو وا
زيد الظريفاه **على راي** قال به يونس والكوفيون وقال
الخليل وسيبويه بل تراد الالف اخر الموصوف نحو وازيداه
الظريف لان اتصال الموصوف بصفته لفظا اقل من اتصال
المضاف بالمضاف اليه والموصول بصلته وليونس ان يقول
انه متصل بها على الجملة لفظا واتصاله بها في المعنى اتم من
اتصال ... الموصول بصلته والمضاف اليه وان كان
في اللفظ وذلك لانه يطلق اسم الصفة على موصوفها
ولا يطلق اسم المضاف اليه على المضاف ولا الصلة على
موصولها وحكي يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال
واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح **او اخر المضاف اليه**
نحو وامير المؤمنيناه وان كان المندوب هو المضاف لكن

ترك الحاقها له خشية من فك المتضايفين والحقت بالمضاف
اليه والمراد المضاف كما تقول حب رماني وان لم تكن ملكت
الرمان بل الحب فقط **غير** بالنصب على الحالية والاستثناء اي
وان كان اخر المندوب اخر المضاف اليه حال كونه غير **كاف جمع
المذكر** او الا كاف جمع المذكر نحو غلامكم **او واحدة المؤنث**
نحو غلامك **فهما بواو وياء** فالاول للاول والثاني للثاني
اي يزاد مع كاف جمع المذكر واو فتقول واغلامكموه ومع واحدة
المؤنث ياء نحو واغلامكيه وانما جاز مثل هذا وامتنع في
النداء المحض نحو يا غلامكم ويا غلامك لاستحالة خطاب المضاف
اليه معا في حالة واحدة كما في النداء واما المندوب فلما لم يكن
مخاطبا حقيقة بل متفجعا عليه او متفجعا به جاز ذلك فيه **لللا
لباس** والاختلال المقصود اذ لو قيل في ندبة مثل غلامكم واغلا
مكماه التبس بالمثنى ولو قلت في ندبة مثل غلامك للواحدة
المؤنثة واغلاماكاه لالتبس بالمذكر فيتعين ان يقال في الاول
واغلامكموه وفي الثاني واغلامكيه دفعا للالتباس **وفي المضمر**
هذا معطوف على قوله في المنادى من قوله وقياسا في المنادى
اي ويحذف ايضا عامل المفعول به قياسا في المضمر **عامله على
شريطة التفسير** وهذا هو المعروف عندهم بباب الاشتغال
وهو اي المضمر عامله على بدلا و بنيت على ان عامله شيء اخر غير
عامل البدل منه امتنعت المسئلة **او سلط** ذلك الفعل او شبهه
على ذلك الاسم المنصوب **او مناسب** اي مناسب ذلك الفعل او

والمضاف ...

او شبهه على

او سلط عليه

شبهه بمعنى انه لو قدر عدم اشتغال ذلك العامل بالضمير وسلط هو او مناسبه على الاسم المشتغل عنه لنصبه وذلك مثل زيدا اكرمته زيدا ضربت اخاه فيقدر في الاول مثل المذكور اي اكرمت ويقدر في الثاني ما يناسبه اي اهنت وحقيقة الحال انه متى امكن تقدير المحذوف مثل المنطوق وجب او اختير على خلاف وان لم يمكن لحصول مانع صناعي كما في زيدا مررت به او معنوي كما في زيدا ضربت اخاه اذ تقدير المذكور يقتضي في الاول تعدي القاصر بنفسه وفي الثاني خلاف الواقع اذا الضرب لم يقع بزيد فهنا يفزع الى تقدير المناسب فيقدر في الاول جاوزت وفي الثاني اهنت لان ضرب اخي زيد يقتضي اهانة زيد وفائدة القيد الاخير وهو قوله لو سلط عليه الى اخره الاحتراز عن مثل ازيدا هل ضربته فانه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره ولكنه لو سلط عليه لم ينصبه لانه لا يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله ثم وجب النصب بعد حروف التحضيض لانها يجب ان يليها الفعل لفظا او تقديرا فنحو هلا زيدا ضربته والا عمرا اكرمته ولولا بكرا اعظمته ولوما خالدا اهنته لما لم تدخل على الفعل لفظا وجب ان يقدر الفعل بعدها ناصبا كالمفسر المذكور وبعد ان ولو الشرطيتين لانهما تلزمان الفعل لفظا او تقديرا فمن ثم وجب النصب بعدهما بالمقدر حيث لا يوجد المذكور كقوله لا تجزعي ان منفسا اهلكته واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي وكقولك لو زيدا رايته

ي الفعل اللازم

اي فيما يحصل به مانع صناعي او معنوي

اكرمته فان قلت قد جوز في قول المتنبي ولو قلم القيت في شق راسه من السقم ما غيرت من خط كاتب نصب قلم ورفعه مع انه اسم بعد لو الشرطية وقع بعده فعل مشتغل بملابس ضميره ولو سلط مناسب ذلك الفعل وهو لابست على ذلك الاسم لنصبه ومع ذلك لم يجب النصب فكيف هنا قلت لما كان الفعل المشتغل بالملابس مناسبة فعلان احدهما ينصب والاخر لا ينصب روعيت الجهتان فجوز الامران فان قدرت ولو لابست قلما وجب النصب بهذا الاعتبار وكان القيت مفسرا وان قدرت ولو مس قلم لم يجب النصب بل يتعين الرفع حينئذ ويكون القيت على هذا التقدير مع ما تعلق به صفة لقلم ولم يذكر ليكون مفسرا ولكن لزم من ذكره صفة الدال على العامل المحذوف من طريق المعنى وعلى كلا التقديرين لم يخرج لو عما عهد فيها من وجوب لصوقها بالفعل وظهر عدم وروده ذلك على المؤلف فتامله واختير النصب في الطلب وهو الامر والنهي والدعاء نحو زيدا اكرمه وعمرا لا تهنه وبكرا عافاه لما انه يلزم من رفع الاسم المتقدم كونه مبتدا وهذه الجملة الطلبية خبره وهو قليل الاستعمال وبعد الاستفهام بالهمزة فقط نحو ازيدا ضربته لانه على هذا التقدير يكون الاستفهام داخلا على الفعل ولو رفع لكان داخلا على الاسم والاستفهام بالفعل اولى لان الاستفهام عما يشك فيه

وهو الاحوال الكثيرة لانها تتجدد وعن الذوات قليل وانما
قيدنا الاستفهام بالهمزة لان النصب بعد سائر الكلمات
الاستفهامية واجب نحو هل زيدا ضربته واين زيدا اكرمته
وهي عمرا اهنته وكيف بشرا لقيته فان قلت قد سمع هل
زيد ضربته قلت هو قبيح شاذ **و** بعد **النفي** نحو ما زيدا
ضربته لان الفعل اولى بالنفي من الاسم كما في الاستفهام
سواء **و** بعد **حيث** نحو جلست حيث زيدا ضربته لان اضافة
حيث الى الفعلية اغلب واكثر من اضافتها الى الاسمية فلذ
لك اختير النصب بعدها **و** بعد **اذا الشرطية** احترازا من اذا
الفجائية نحو اذا زيدا لقيته فاكرمه لاقتضائها الفعل لما
فيها من معنى الشرطية قال ابن الحاجب ومن اوجب
دخول اذا الشرطية على الفعل لفظا او تقديرا كان الشرطية
يلزمه ان يوجب النصب في هذا الباب كان الشرطية
وتجويزه الرفع في هذا الباب دليل عليه في انه لا يلزم دخولها
على الفعل ورده الامام الحديثي بان من اوجب دخولها
على الفعل اوجب بعدها النصب وسيبويه لما لم يوجب
دخولها على الفعل لم يوجب بعدها النصب قلت المنقول عنه
ان سيبويه يوجب دخول اذا الشرطية على الجمل الفعلية
وهو مذهب الجمهور وذهب الاخفش والكوفيون الى
جواز دخولها على الجملتين فاذن لا يتمشى اختيار النصب
بعدها على راي سيبويه والاكثرين **والعطف على جملة**

فعلية

فعلية للتناسب نحو اكرمت القوم وعمرا اهنته اذ الرفع
فيه يوجب عطف الاسمية على الفعلية وهو خلاف الاولى
لان تناسب الجملتين المتعاطفتين ادخل وهذا مما يدل
صريحا على جواز التخالف بالاسمية والفعلية وقد حكي
قولان في المسئلة بخلاف ذلك الاول بالمنع مطلقا حكي عن
وفي الواو غير
ابن جني والاخر انه يجوز في الواو فقط نقل ذلك ابو الفتح
عن شيخه ابي علي الفارسي في سر الصناعة وقد جرت
عادة النحاة بان يذكروا العطف على الفعلية من مرجحات
النصب بالنسبة الى المعطوفة في باب الاشتغال ولم يذكروا
مثل ذلك بالنسبة الى المعطوف عليها في نحو زيد اكرمته
وضربت عمروا ولا فرق نبه عليه ابن هشام في المغني **وعند**
خوف لبس المفسر بالصفة ان رفع مثل ما اذا اردت ان تخبر
ان كل واحد من مماليكك اشتريته بعشرين دينارا وانك
لم تملك احدا منهم الا بشرائه بهذا الثمن فقلت كل واحد
من مماليكي اشتريته بعشرين بنصب كل واحد فهو نص
في المعنى المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد من
مماليكي بعشرين واما ان رفعت كلا فيحتمل ان يكون اشتريته
خبرا له وقولك بعشرين متعلقا به اي كل واحد منهم
مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون من
اشتريته من المماليك فهو بعشرين فرفعه اذن متطرق
لاحتمال الوجه الثاني الذي هو غير مقصود مخالف للوجه

الاول الذي ربما يكون لك على الوجه الثاني منهم من اشتراه
لك غيرك بعشرين او باقل منها او باكثر وربما يكون بعضا
لك منهم جماعة بالهبة والوراثة وغير ذلك وكل هذا
خلاف مقصودك فالنصب اذن اولى لكونه نصا في المعنى
المقصود والرفع محتمل له ولغيره هكذا قال الرضي رح
وقدح في تمثيل ابن الحاجب لذلك بقوله تعالى انا كل شيء خلقناه
بقدر بان قال المعنى في الاية لا يتفاوت كنا الناسوا جعلت
خلقناه خبرا او صفة وذلك لان لفظ كل شيء في الاية مختص
بالمخلوقات فان جعلت خلقناه خبرا فالمعنى كل مخلوق
مخلوق بقدر وان جعلته صفة فالمعنى كل شيء مخلوق
كائن بقدر والمعنيان واحد **وجب الرفع في وكل شيء
فعلوه في الزبر** وان توهم انه من هذا الباب ولذا خصه
بالذكر من بين ما يجب رفعه من نحو زيد قام وعمرو ذاهب
وبكر في الدار الى غير ذلك والحامل على هذا التوهم انه يترايٰ
فيه انه اسم وبعده فعل مشتغل عنه بضميره وهذا غلط
لعدم امكان تسليطه على الاسم السابق **لفساد المعنى في
النصب** على ان يجعل الظرف لغوا يتعلق بفعلوا والتقدير
فعلوا في الزبر كل شيء وهو غير مستقيم لانهم لم يفعلوا
في الزبر اي صحايف اعمالهم شيئا اذ لم يوقعوا فيها فعلا وانما
الكرام الكاتبون اوقعوا فيها الكتابة واما ان جعل الظرف
مستقرا صفة لكل شيء فالمعنى ح انهم فعلوا كل شيء مثبت

في صحايف

في صحايف اعمالهم بحيث لا يغادر صغيرا ولا كبيرا الا
قرره **واختير الرفع في الابتداء** اي بالابتداء على ان في
بمعنى الباء كقوله ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون
في طعن الاباهر والكلى اي بصيرون بطعن الاباهر وهي
جمع ابهر وهو عرق اذا انقطع مات صاحبه والكلى
جمع كلية وليس المراد الكليتان وهما لحمتان منفردتان حمراوان
لاصقتان لعظم الصلب عند الخاصرتين داخل شحم يحيط
بهما ولا ادري لم عدل المؤلف عن قول ابن الحاجب رح
ويختار الرفع بالابتداء هذا مع اخلاله بقيد لا بد منه
وهو ان الرفع انما يختار عند عدم قرينة النصب الواجب
والمساوي لان الرفع هو الاصل لعدم احتياجه الى حذف
عامل وقد يقال يجوز ان يكون في الظرفية المجازية والمراد
ان الرفع يختار في حالة الابتداء اي حيث يكون الجملة ابتدائية
اي مصدرة بالمبتداء وترك اشتراط فقد قرينة النصب
اتكالا على انها اذا وجدت يعمل بمقتضاها كما نبه عليه **وفي
اما** وان كانت شرطية **مع غير الطلب** نحو قام زيد واما عمرو فقد
اكرمته لان اما لابتداء الكلام بعدها واستئناف ولا تلتفت
معها الى قصد مناسبة ما بعدها لما قبلها ولذا لم يترجح هنا
النصب لعطف الفعلية على مثلها بل ينظر الى ما بعد اما باعتبار
نفسه فاختير الرفع مع غير الطلب لسلامته من التقدير
وانما قال مع غير الطلب احترازا من نحو قام زيد وعمرو واما

زيدًا فاضربه واما عمرو فاكرمه فان النصب فيه مختار نظرا
الي الجملة الواقعة جوابا باعتبار نفسها وهو مقتضي
لرجحان النصب من حيث ان الرفع يلزم منه جعل الطلب
خبر المبتدا كما سبق **واذا للمفاجاة** نحو خرجت فاذا
زيد يضربه عمرو وكان المختار في اذا الفجائية كون الجملة التي
تليها اسمية كما صرح به المؤلف في بحث الظروف وهذا سالم
من الاعتراض الذي يرد علي ابن الحاجب فانه حكم باختيار
الرفع في الاسم الواقع بعدها في الاشتغال فاقتضي جواز النصب
مرجوحًا وصرح في باب الظروف بلزوم المبتدا بعدها
فاقتضي عدم جواز النصب اصلا ومحاولة الشراح للجواب
عن التناقض لا تخلو من ضعف فاعلم ان النصب علي
الاشتغال في الاسم الواقع بعد اذا المفاجاة فيه ثلاثة اقوال
قيل يجوز مطلقا وقيل يمتنع مطلقا بناء علي انها لا يليها
الا الجملة الاسمية وقال الاخفش وتبعه ابن عصفور يجوز
في نحو اذا زيد قد ضربه عمرو ويمتنع بدون قد قال ابن هشام
في المغني ووجهه عندي ان التزام الاسمية مع اذا هذه
انما كان للفرق بينها وبين اذا الشرطية المختصة بالفعلية
فاذا اقترنت بقد يحصل الفرق بذلك اذ لا يقترن الشرطية
بها **وتساويا** اي النصب والرفع **في العطف علي جملة ذات
وجهين** وهي الاسمية الصدر الفعلية العجز نحو زيد قام
وعمرو اكرمته لاجله وانما تساويا لحصول المشاكلة ان رفعت

او نصبت اذ في الرفع عطف اسمية علي مثلها وفي النصب
عطف فعلية علي مثلها **ونحو الزانية والزاني فاجلدوا
الفاء بمعني الشرط عند المبرد وجملتان عند سيبويه والا
فالمختار النصب** هذا الكلام برمته عبارة الكافية ولا يخفي
ان الاية يتراءي بحسب الظاهر انها من هذا الباب لان الواقع
فيها اسم بعده فعل مشتغل عنه بملابس ضميره لو سلط عليه
لنصبه والفاء لا يمنع العمل كما لم يمنعه في نحو وربك فكبر
لكن القراء السبعة متفقون علي الرفع فسعي النحاة في ابداء
وجه يخرج الاية من باب الاشتغال فقال المبرد الفاء بمعني
الشرط يعني ان هذا الكلام باعتبار المعني جملة ابتدائية مبتدها
اسم موصول لانه بمعني التي زنت والذي زني وجئ بالفاء
في الخبر للدلالة علي السببية كما في قولك الذي ياتيني فله درهم
وعلي هذا فليس من هذا الباب لان الفعل المشتغل بالسببي
لو سلط علي السابق لم ينصبه لانه لا يصح عمل ما بعد الفاء
السببية فيما قبلها كما لا تعمل ما بعد الفاء الجزائية فيما قبلها
وقال سيبويه هذا الكلام جملتان اي الزانية مبتدا محذوف
المضاف اي حكم الزانية والزاني والخبر محذوف اي فيما
يتلي عليكم بعد وفاجلدوا فصيحة اي ان ثبت زناهما فاجلدوا
كل واحد منهما فقد فقد الربط المشترط في باب الاشتغال
وذلك لان الجملة الثانية مستقلة براسها فلا يعمل شيء منها
في شيء مما تقدم عليها ولذلك قالوا انه لا يجوز في زيد يسقيا

له ان ينصب زيد بعامل محذوف على شريطة التفسير ولو
قلنا ان المصدر الحال محل فعل دون حرف مصدري يجوز
تقديم معموله فتقول زيدا ضربا لان الضمير في المثال ليس
معمولا له ولا هو من جملته بل هو من جملة اخرى اذ اللام للتبيين
والتقدير ارادتي له وقوله والا فالمختار النصب يعني وان لا يفك
احد هذين التقريرين في الاية فالمختار النصب لقرينة الطلب
التي هي من اقوى قرائن النصب قال الرضي رحمه الله وتقدير المبرد
اقوى لسلامته من اضمار الذي في تقدير سيبويه وفي التحذير
عطف اما على الظرف الاول من قوله وقياسا في المنادى
واما على الثاني من قوله وفي المضمر عامله على شريطة التفسير
والمراد بالتحذير تنبيه المخاطب على امر مكروه ليجتنبه
وهو اي التحذير اسم معمول اي التحذير اسم يشمل المقصود
وغيره نحو احذر زيدا وبالجملة يشمل كل اسم معمول العامل
بتقدير اتق مخرج لما هو معمول الملفوظ نحو اضرب زيدا
واتقوا النار والمقدر هو غير اتق نحو اياك في جواب من تكرم
تحذيرا منه ان كرر نحو الاسد الاسد او تحذيرا مما بعده اي
مما بعد الاسم المعمول ان ذكر ما بعد المعمول بواو العطف
نحو اياك والاسد ومعناه على ما ذكر في المفصل اتق نفسك
ان تتعرض للاسد واتق الاسد ان يهلكك وبعضهم يقدر
ذلك بقولك اتق تلاقي نفسك والاسد ثم حذف الفعل وفاعله
اعني اتق ثم المضاف الاول وانيب عنه الثاني ثم الثاني

وانيب

وانيب عنه الثالث وهذا معنى مستقيم لكنه لا ينطبق على
قوله ان المحذر منه هو ما بعد المعمول اذ المحذر منه على هذا
التقدير هو نفس معمول الفعل لا ما بعده او ذكر من نحو اياك
من الاسد او عن نحو اياك عن الاسد وتقدير باعد هنا اولى
اولى من تقدير اتق لا يخفى مع جواز حذفهما اي من وعن
من ان ثقيلة او خفيفة نحو اياك انك تقرب الاسد واياك
ان تحذف التقدير باعد نفسك من قرب الاسد ونح نفسك
عن تو بد وكذا ان تحذف اي باعدها من الحذف او نحها
عن الحذف ولو كان ان او ان تقديرا لا اياك اياك المراء من قول
الشاعر فاياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب وهذا من المؤلف
حكم بجواز امر لم يذهب اليه احد والجمهور اليه فان قياسية
حذف الجار مشروطة بان وان لا بهما يكون من المصدر
المأول بهما فلا يجوز في عجبت من ضربك عجبت ضربك بحذف
الجار لكون المصدر في معنى انك تقعد او ان تقعد واظن
ان المؤلف رحمه الله راى ابن الحاجب اجاب عن البيت
باجوبة منها ان المراء مصدر بمعنى ان تماري فحمل عليه
لكونه بمعناه فظن ان ذلك يجوز قياسا وليس هذا بظن
سديد لان ابن الحاجب قدس الله سره انما ذكر ذلك على طريق
الاعتذار عن حذف الجار في البيت مع تصريحه بان ما فيه
على خلاف القياس واستعمال الفصحاء ومثل ذلك مردود
لا يثبت به الاصول هذا كلامه فلا وجه ان جعل ما فيه

كا

امر امقيسًا **والخليل نصبه** اي المرأ **بفعل آخر** مقدر التقدير
احذر المراء **فلم يعد منه** اي من قبيل ما حذف فيه الجار
ثم حذف فحرف الجر عن ان وان ليس مقصورا علي منوعن بل كل
جار كذلك قال ابن هشام واهمل النحويون هنا ذكر كي مع
نحو برهم في نحو جئت كي تكرمني ان تكون كي مصدرية واللام
مقدرة والمعني لان تكرمني ولجاز وايضا كونها تعليلية
وان مضمرة بعدها ولا تحذف مع كي لام العلة لانها لا تدخل
عليها جار غيرها بخلاف اختيها وشرط ابن مالك في ان وان
امن اللبس فمنع الحذف في نحو رغبت في ان تفعل او عن ان تفعل
لاشكال المراد بعد الحذف واورد عليه قوله تعالي وتقدس
وترغبون ان تنكحوهن مع ان المفسرين اختلفوا في المراد
والجواب ان اختلافهم في المقدر من الحرفين لا اختلافهم
في سبب نزول الاية فانما حذف الجار لقرينة ولكن وقع
الخلاف في القرينة ما هي فقدر قوم في لقيام القرينة عندهم
عليها واخرون عن لوجود قرينتها عندهم فلا لبس عند المحقق
وبعد الحذف محلهما اي اعراب محلهما اي محل ان وان
اعنيهما **مع ما في حيزهما** وهو الصلة **نصب عند سيبويه**
الحاقا بالمفعول وحملا علي الغالب فيما ظهر فيه الاعراب مما حذف
منه الجار **وجر عند الخليل** اعتبارا بالجار المقدر وهذا الذي
نقله المؤلف رح عن الامامين سبقه اليه جماعة منهم ابن
مالك قال ابن هشام وهو سهو ونقلا ان المحل نصب عند

الخليل

الخليل واكثر النحويين وان سيبويه جوز ان يكون المحل
جرا فقال لما حكي قول الخليل ولو قال انسان انه جر لكان
قولا قويا ومما يشهد لمدعي الجر قول الشاعر وما زرت ليلي
ان تكون حبيبة الي ولا دين بها انا طالبه روي بخفض
دين عطفا علي محل ان تكون اذ اصله لان تكون وقوله ولا دين
بها انا طالبه يحتمل ان يكون من باب القلب والاصل
ولا دين انا طالبها ويجوز ان يكون الباء بمعني علي فلا
قلب اي ولا دين عليها انا طالبه فان قلت بماذا يتعلق
قوله بعد الحذف قلت بالمضاف الذي قدرناه اي اعراب
المحل بعد الحذف كذا او لا يضر تقديم المعمول علي المصدر
لانه ظرف فيتسع فيه ويحتمل تعليقه بنصب علي انه لا
يكون في الاول حذفا والمعني ومحلهما مع ما في حيزهما
منصوب بعد الحذف عند سيبويه فان قلت فيه تخلل
المبتداء بين العامل ومعموله فيلزم الفصل باجنبي قلت
لا تخلل في التحقيق بل المعمول تقدم فجاء التخلل من ذلك
فلم يضعف الفصل اذ حق المعمول ان يتاخر عن عامله
فبالنظر اليه كان لا يكون ثم فصل في الحقيقة واحسن المؤلف
رح في التعبير حيث جعل المحل لمجموع الحرف المصدري
وصلته لان الموصول هنا حرف فلا اعراب له لا لفظا ولا
محلا وبعضهم يعبر بمثل هذه العبارة في الموصول الاسمي
في نحو جاء الذي قام ابوه فيقول الموصول وصلته في

بحل كذا تمسكا بانهما ككلمة واحدة والحق ان المحكوم
لمحله بالاعراب في ذلك هو الموصول فقط بدليل ظهوره
اعراب فيه نفسه في نحو ليقم ايهم في الدار ولاكرمن ايهم
عندك وامرر بايهم هو افضل ومثله كثير **المفعول فيه**
زمان او مكان اي اسم زمان او اسم مكان هذا جنس
يصدق على اسم الزمان من قولنا يومنا طيب واسم
المكان من قولنا مكاننا حسن **وقع فيه فعل** اي حدث
مذكور فخرج ما تقدم اذ لم يفعل فيهما حدث ذكر وان
كانا لا يخلوان من فعل حدث فيهما والمراد بالمذكور ما هو
مذكور تحقيقا بان يلفظ به كما في خرجت يوم الجمعة وما
هو مذكور تقديرا كما في قولك يوم الخميس لمن قال متى
سافرت لكنه يصدق على المجرور بفي من قولك سرت في يوم
السبت فيلزم ان يكون مفعولا فيه وهو ظاهر كلام ابن الحاجب
قال الرضي رض وهذا خلاف اصطلاح القوم لانهم لا يطلقون
المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في فالاولى ان يقال هو
المقدر بفي من زمان او مكان فعل فيه فعل مذكور **ثم النصب**
بتقدير في لازم فيما لزم الظرفية ولم يستعمل الا ظرفا بان يقع
فاعلا او مبتدأ ومنه ما يكون غير منصرف ولا يتصرف وهو
ما عين من سحر مجردا نحو جئتك يوم الجمعة سحر ومنه
ما يكون منصرفا ولا يتصرف كبعيدات بين وما عين من ضحى
وعتمة وعشية ونحوها مما امتنعت الصرف **ويعرف** ما لزم الظرفية

سماعا اي معرفة سماع يعني ان معرفة ذلك مستفادة من
السماع لا انه امر ضابط كلي **والنصب** بتقدير في **ممتنع في المضمر**
مطلقا اي سواء كان زمانيا او مكانيا مبهما او غير مبهم لان
الاضمار يرد الاشياء الى اصولها فلذلك يجب ذكر في مع الضمير نحو
يوم الجمعة سرت فيه نعم يجوز كما سياتي قريبا ان يتوسع
في الظرف فيجعل مفعولا به ويصح تقول سرته وهذا التوسع
انما هو بحسب اللفظ واما المعنى مع التوسع مثله مع عدم نظر
التوسع اتفاقا **وممتنع في الامكنة ما عدا المبهم** ولذلك حكم
بالشذوذ في مثل قوله في صفة رمح لدن بهز الكف يعسل متنه
فيه كما عسل الطريق الثعلب لان الطريق ليس بمبهم ولدن
بمهملة اللين يعسل يضطرب متنه صدره وضمير فيه يعود
الى الهز وفي المصاحبة يقول هذا الرمح يضطرب صدره بسبب
الهز معه وهو دليل على كثرة اللين ومن ثم اعترض على الزمخشري
في تجويزه ان يكون الصراط من فاستبقوا الصراط وسيرتها
من سنعيدها سيرتها الاولى منصوبين على الظرفية
وهو اي المبهم **الجهات الست** وهي معروفة **والمحمول عليه**
اي على المبهم **كعند وشبهها في الابهام** مثل لدى ولقاء وحذاء
ووسط وبين فان هذه كلها محمولة على الجهات الست
لمشابهتها لها في الابهام **ولفظ مكان لكثرته** نحو جلست مكان
زيد فلفظ مكان لا ابهام فيه هنا ولكنه كثير الدور في كلامهم
شايع الاستعمال فحذف في منه تخفيفا والمؤلف تابع في ذلك

ويعقبه لة

لابن الحاجب رح ويعقبه الرضي بان لفظ مكان لا ينتصب الا بما فيه معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان ضرب زيد فالاطلاق ليس على ما ينبغي كذا قال ويحتاج الى تثبت هذا و**ما بعد دخلت** من الامكنة المعينة مثل دخلت الدار مبني على ان دخل لازم لان مصدره الدخول والمفعول في الاغلب لازم ولان ضده خروج وهو لازم اتفاقا **في القول الاصح** وهذه اشارة الى ان ثم قولا آخر وهو قول الجرمي فانه ذهب الى ان دخل متعد فما بعده مفعول به لا مفعول فيه واختاره ابن مالك رح وايده بانه لو انتصب بعامل ظاهر انتصب بعامل مقدر ويكون خبرا بانه لو انتصب بعامل مقدر لانتصب في ما يكون خبرا واجيب بانه اذا كان علة تقدير في كثرة استعمال دخلت اختص به ولم يجز زيد البيت **والنصب مختار في نعت الاحيان** عند غير سيبويه واما عنده فالنصب واجب على ما نقله الرضي وانما اختير النصب او وجب ليكون ادل على الموصوف الذي هو الظرف المنصوب **قلت** وفي الكتاب في باب ما يكون فيه المصدر حينا لسعة الكلام والاختصار ما نصه ومما يختار فيه ان يكون ظرفا ويقبح ان يكون غير ظرف صفة الاحيان تقول سير عليه طويلا وسير عليه حديثا وسير عليه قليلا كثيرا و سير عليه قليل وسير عليه قديما وانما نصب صفة الاحيان على الظرف ولم يجز الرفع لان الصفة لا تقع موقع

الاسم

الاسم هذا كلامه وصدره يدل على ان النصب مختار لا واجب لكن عجزه صريح في الوجوب وللنظر فيه مجال فتامله **و النصب جائز في غير ذلك** اي في غير محل لزوم النصب وامتناعه عنه واختياره وقد عرفت كلا فيما مر **وقد يتسع فيه** فيخرج الظرف فيه مرة ويخرج عن حقيقة الظرفية اخرى **فيجعل المصدر حينا** اي ينصب بتقدير في كما ينصب الظرف قال سيبويه وذلك قولك متى سير عليه فتقول مقدم الحاج وخفوق النجم وخلافة فلان وصلاة العصر فانما هو زمان مقدم الحاج وحين خفوق النجم ولكنه على سعة الكلام والاختصار يشير الى انه من قبيل مجاز الحذف **ويجعل الظرف مفعولا به لعدم تقدير معنى في** وح يسوغ ان يضمر مستغنيا عن كلمة في كقولك يوم الجمعة صمته وان يضاف اليه المصدر على جهة المفعولية نحو تربص اربعة اشهر والصفة المشتقة منه نحو يا سارق الليلة اهل الدار وقد عرفت فيما مر علة امتناع نصب الضمير على المفعولية وجه امتناع الاضافة الى الظرف الا بعد الاتساع انه على تقدير في والمقدر بمنزلة المنطوق به ولا يجوز الاضافة الى الجار والمجرور فكذا ما هو في قوتهما قال السخاوي فاذا قلت يا سارق الليلة فانما ذلك بعد ان جعلت الليلة مسروقة ولا سم

الفاعل هنا مفعولان متسع فيه وهو الليلة ومفعول
اصلي وهو الاهل **وذا** التوسع في الظرف بجعله مفعولا به
في الفعل **اللازم** نحو فمن شهد منكم الشهر فليصمه **و**الفعل
المتعدي الى واحد نحو اليوم ضربته زيدا **دون** الافعال
ذوات المفاعيل **الثلثة** فلا يقال اليوم اعلمته زيدا عمروا
فاضلا **على خلاف في** الافعال **ذوات** المفعولين **الاثنين**
فمن الناس من جوزه فيقول اليوم ظننته زيدا خالك
ومن الناس من منع وكلام المؤلف ظاهر في نفي الخلاف
عن ذوات الثلثة باعتبار امتناع الاتساع معها
وليس الواقع كذلك بل الخلاف ما ثور والعجب من المؤلف
رح مع اطلاعه على شرح الكافية للرضي كيف نفي الخلاف
فيه والرضي نقل الجواز فيه عن الاخفش **وقد ينصب**
المفعول فيه **على شريطة التفسير** فيختار الرفع في نحو يوم
الجمعة سرت فيه ونحو سافر زيد يوم الخميس واما يوم الجمعة
فمكث فيه ويختار النصب في نحو ايوم السبت سرت فيه
ويستوي الامران في نحو زيد سار يوم الجمعة سرت فيه
وعلى الجملة فالتفاصيل المذكورة في باب الاشتغال اتية هنا
المفعول له هو الباعث على الفعل وذا يشمل مثل التاديب
في قولك اعجبني التاديب عند ما شاهدت ضربا لاجل
التاديب فبقوله **المذكور** خرج مثل هذا لان التاديب
فيه وان كان في الواقع هو الباعث على الفعل المشاهد الا ان

ذلك

ذلك الفعل غير مذكور لا تحقيقا كما في قولك ضربته تا
ديبا ولا تقديرا كما في قولك بلى تاديبا لمن قال لم
تضرب زيدا واشار بقوله الباعث على الفعل الى نفي قول
من زعم ان المفعول له مسبب عن الفعل نظرا الى مثل
ضربته تاديبا قال ابن الحاجب رحمه الله ولا يستقيم لانه قد
ثبت قولهم قعدت عن الحرب جبنا ونظائره ولا يستقيم
ان يقال القعود سبب الجبن بوجه ويستقيم ان يقال
التاديب هو السبب الباعث على الضرب فاذا استقام ذلك
وجب رد الجميع اليه ومراده بالسبب الباعث ما هو سبب
الاقدام على الفعل اما بتصوره او بوجوده ولا يريد
السبب الغائي فانه سبب في التصور مسبب في الخارج
وكلاهما منتف في قعدت عن الحرب جبنا ولا يرد على
التعريف نحو لم اضربه تاديبا لان التاديب اما ان يرجع
الى المنفي والمعنى ان الضرب للتاديب منتف فالتعليل
لفعل مذكور لفظا او الى النفي والمعنى تركت الضرب للتاديب
فالتعليل لفعل مذكور معنى **والزجاج يجعله مصدرا**
اما نظرا الى ان التاديب في مثل قولنا ضربته تاديبا نوع
من الضرب وهو الضرب الذي لاصلاح شان المضروب
فيكون كالقهقرى في نحو رجع زيد القهقرى واما نظرا
الى ان الاصل ضربته ضرب تاديب فحذف ضرب واقيم تاديب
مقامه نحو ضربته سوطا واعترض بانا نفهم التعليل من ضربته

للتاديب مع قطع النظر عن المفعول المطلق وضربته
تاديبا بمعناه فوجب ايضاً ان يكون تعليلا لان التعليل
والمصدرية راجع الي المعني لا الي امر لفظي **فان كان المفعول**
له فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارناله في الوجود تقدر
اللام في المنكر المحض يعني انه اذا كان المفعول له فعلا صادرا
عن فاعل الفعل المعلل به ومقارناله في الوجود وجب ان
يقدر اللام فيما هو نكرة محضة نحو ضربته تاديبا و
قضيته هذا انه لا يجوز ذكر اللام في المنكر المحض ولم ار احدا
من النحاة نقل ذلك الا عن ابي موسي الجزولي فانهم حكوا
عنه منع الجر مع المنكر وبهذا لا يظهر ان المؤلف اعتمده
اذ لا تفصيل علي هذا الراي بين المنكرة المحضة وغيرها بل
منع جر المنكر مطلقا قال الشلوبين ولا اعرف له في ذلك
سلفا ونص صاحب التسهيل علي ان المجرد من ال يعني
المنكر نصبه اكثر من جره وابن الحاجب رح انما شرط
ماذكره المؤلف قدس الله سره العزيز لجواز حذف
اللام لا لوجوب تقديرها ومنع ذكرها لفظا وانما اشترط
ذلك للجواز لتقوي القرينة الدالة علي حذف اللام لان الا
صل اثباتها كما ان الاصل اثبات في مع الظرف وكره حذ
فها في موضع لا تقوي فيه قرينتها ومعلوم ان كونه فعلا
وكونه لمن فعل الفعل الاول وكونه مقارنا مما يغلب علي الظن
كونه علة لانه ملازم للتعليل غالبا فكان اشتراطه دليلا علي

حذف

حذف اللام ومن النحاة من لم يشترط اتحاد الفاعل استدلالا
بنحو قوله تعالي ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا
وسياتي الجواب عنه في المتن ومنهم من لم يشترط المقارنة
واليه ميل الرضي ووقع في الكشاف في تفسير قوله تعالي والخيل
والبغال والحمير لتركبوها وزينة والزينة فعل الزائن
وهو الخالق فاخذ بعضهم من هذا انه يكفي في جواز حذف
اللام ان يكون مصدرا او فعلا لفاعل الفعل المعلل ولا
يشترط المقارنة في الوجود قال صاحب التخمير المقارنة
ليست بشرط بدليل الاية فان زينة منصوب بتقدير
اللام ولم تكن موجودة عند الخلق فالمعني بالمقارنة هنا
ان لا يكون متقدما ولا باس بالتاخير نحو شربت الدواء
اصلاحا للبدن والاصلاح متاخر غير واقع عند الشرب
وقال السخاوندي في شرح المفصل ولا بد ان يكون المصدر
لاحقا بعد الفعل وقال اليمني في حاشيته علي الكشاف
وهذا مخالف المشهور عن ائمة النحو ولا نسلم ان الزينة
ليست مقارنة للخلق فانها حال الخلق زينة في نفسها
واما الاصلاح في المثال فهو حال مقدرة ويحتمل ان يكون
التقدير ارادة اصلاح البدن الي هنا كلامه **وجاز** اي تقدير
اللام **في غيره** اي في غير المنكر المحض نحو جئتك اكرامك او ضربته
التاديب او جئتك احسانا مني اليك فيصدق علي كل من ذلك
انه غير نكرة اما الاولان فلتعريفهما بالاضافة واللام واما الثالث

فلان النكرة الموصوفة لم يتمحض تنكيرها فيجوز تقدير
اللام في ذلك كله واما حيث يتمحض النكرة فيكون التقدير
واجبا لا جائزا وقد سلف التنبيه على ما يقتضي التثبت
في قبول هذا النقل فانا لا نجد له ذكرا في كلام الائمة المعتبرين
بقلة حال من فاعل جاز وهو الضمير المستتر اي وجاز تقدير
اللام حال كونه ملتبسا بقلة كائنة **في المعرف باللام** كقوله
لا اقعد الجبن عن الهيجاء ولو توالت زمر الاعداء والكثير
جره باللام **والغالب فيه** اي في المفعول له **التنكير حتى
منع الجرمي تعريفه** ويجعل نصبه كنصب المصادر التي تكون
حالا فيلزم تنكيره واعتذر عن قوله تعالى يجعلون اصابعهم
في اذانهم من الصواعق حذر الموت بانه بمعنى
حاذري الموت فيكون الاضافة غير محضة **ونزعل المحبور**
في قول العجاج يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور
حجة عليه ولا يتاتي له فيه التقدير الذي ارتكبه في الاية ويحتمله
ان يكون ما في البيت منصوبا بحال مقدرة اي زاعلا زعل المحبور
والمصدر نوعي قاله الرضي رح والعاقر من الرمل ما لا ينبت
له والجمهور من الرمل المشرف على ما حوله والزعل النشاط
والمحبور المسرور يعني ان هذا الحمار الوحشي يركب هذه الرمل
لمخافته من الرماة ولنشاطه وسروره باقلاته من الصائد
ولا يكن المفعول له فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له
في الوجود **اظهر** اللام فلا يجوز الحذف في نحو قولنا جئتك

غير محضة زد

عاقر له الرملة التي لا تنبت

للسمن

للسمن فانه ليس فعلا ولا في نحو قولنا جئتك لاكرامك لي
فان الفعل المعلل هو المجيء وفاعله المتكلم وما علل به
هذا الفعل وهو الاكرام ليس فعلا له بل للمخاطب ولا في نحو قولنا
جئتك لاكرامي لك غدا لعدم المقارنة في الوجود ولما كان
هنا سؤال يرد على اشتراط كون المفعول له فعلا لفاعل الفعل
المعلل وهو ان الاية التي اسلفنا تلاوتها وهي قوله سبحانه
وتقدس عز وجل ومن اياته يريكم البرق خوفا وطمعا تدل
على بطلان هذا الشرط لان خوفا وطمعا مفعول له ومعطوف
عليه وكلاهما منصوب والفعل المعلل الاراءة المسندة الى الله
عز وجل والخوف والطمع فعلان قائمان بالمخاطبين اجاب
المؤلف رح بقوله **ونحو يريكم البرق خوفا وطمعا محمول
على فترائيهم الدال عليه يريكم** فالفعل المعلل هو الرؤية القائمة
بالمخاطبين والخوف والطمع فعلان لهم فلا اشكال وسئلت
مرة بالحجرات عن قوله تعالى تولوا واعينهم تفيض من
الدمع حزنا فقال السائل اعرب صاحب المدارك حزنا على انه
مفعول له وهو قائم بذوات المتولين والفعل المعلل
الفيض وهو قائم بالاعين لا لاصحابها فكيف يستقيم فقلت
لا نسلم ان الفعل المعلل هو الفيض حتى يرد هذا بل هو اما مذكور وهو
فعل التولي وفاعله وفاعل الحزن واحد او محذوف مدلول عليه
بقوله واعينهم تفيض من الدمع اي يبكون حزنا **وقد يجوز اضماره**
اي اضمار المفعول له لكن بشرط وجود اللام نحو التاديب ضربت

ويكلمه وح فلا فرق بينه وبين المفعول فيه فانه يجوز تقديمه
مع وجود في نحو يوم الجمعة سرت فيه وانما الفرق في وجه
الافتراق من حيثية اخرى وهي ان المفعول فيه يجوز الاتساع
فيه بان يجعل مفعولا به ويضمر الا على معنى حرف الظرفية
ولا كذلك المفعول له فانه لا يتوقع فيه هذا التوسع فلا يجوز
الاكرام جيته اي جيت له فيكون نصبه على المفعول به كما في
يوم الجمعة سرته ويجاب بان الظروف في الاستعمال اكثر فكانت
بالتوسع فيها اجدر وايضا فالتوسع فيها قد ثبت بما لم
يثبت في غيرها **وتقديمه على عامله** نحو تاديبا ضربت زيدا
ولا معنى لتخصيص هذا بذكر جواز التقديم على العامل دون
المفعول فيه فهما في ذلك سيان **المفعول معه مذكور**
بعد واو فخرج ما هو مذكور بعد غير الواو كالفاء وثم وغيرهما
وفي بعض الحواشي ان التنوين في واو عوض عن مضاف
اليه اي بعد واو مع قلت ولا يعرف تنوين عوض عن مضاف
اليه مفرد الا في كل وبعض ولم يقل احد فيما اعلم ان التنوين
يعوض عن كل مفرد يقع مضافا اليه حتى يجوز جاء في
زيد وغلام وانت تريد وغلامه فتحذف الضمير وتعوض عنه
عنه التنوين ثم لا حاجة الى هذا فان قوله **لمصاحبة معمول**
فعل لفظا نحو استوى الماء والخشبة وسرت والنيل **او معنى**
نحو مالك وزيدا مغن عن حذف ما زعم حذفه فان الواو
التي لهذه المصاحبة هي الواو التي بمعنى مع اذ المراد بها مشاركة

ما بعد الواو للمعمول السابق عليها في معنى العامل في وقت
واحد نحو سرت وزيدا فزيد مشارك للتاء المذكورة قبل الواو
في معنى الفعل العامل فيهما وهو السير في زمن واحد والمعنى
ان سيرهما وقع في زمن واحد وهذا بخلاف قولك سار زيد
وعمرو فانهما وان تشاركا في السير لكن لا يلزم ان يكون
ذلك في وقت واحد كذا قال الرضي رحمه الله ويرد عليه نحو
سر والطريق فانه من صور المفعول معه بلا نزاع وليست الطريق
مشاركة للمخاطب في السير المامور به وقد صرح بعضهم
بان المراد بالمصاحبة هنا المصاحبة المطلقة سواء لم يكن
ثم تشريك في الحكم كالمثال الذي اوردناه او كان ثم تشريك لكنه غير
مقصود بل القصد الى مطلق المصاحبة نحو جيت وزيدا فان
قلت لم لم يقل المؤلف اسم مذكور قلت لعله اختار ما ذهب
اليه صدر الافاضل تلميذ الزمخشري من ان المفعول معه
يجيء جملة كما في قولك جاء في زيد والشمس طالعة نقادا لما
ارتكبوه من التاويل في هذا المثال حيث ادعوا الحالية
وابن جني قال في تاويلها جاء زيد طالعة الشمس
عند مجيئه فجعلها كالحال المفردة السببية كمررت
بالدار قايما سكانها وقال ابن عمرون هي مثله ولذ يقوله
مبكرا ونحوه **وتعين النصب** على المفعول معه **لتعذر**
العطف نحو مالك وزيدا وما شانك وعمروا اذ لا يعطف
على الضمير المجرور الا باعادة الجار على ما عرف من مذهب

البصريين وتعين العطف لكون العامل معنى نحو ما
لزيد وعمرو وما شان زيد وعمرو وقيمتنع النصب على
المفعول معه لانه ملزوم لكون عامله في مثل ذلك معنويا
وتعين العطف لانه الاصل فلا يعدل عنه بغير ضرورة
كذا علله ابن الحاجب قال الرضي وليس بشي لان النص
على المصاحبة هو الداعي الى النصب وقد يكون ضروريا
ولو سلمنا انه لا يضطر الى هذا النص قلنا انه لا يجوز مخالفة
الاصل لداع وان لم يكن ضروريا وقال بعضهم في هذه
الصورة العطف هو المختار مع جواز النصب وفصل الرضي
بين ان يقصد النص على المصاحبة فيجب النصب و
ان لا يقصد النص عليها فلا يجب وجاز العطف مع جواز
النصب لعدمهما اي لعدم تعذر العطف وعدم كون العامل
معنا وذلك نحو جيت انا وزيدا ومقتضى كلام الرضي التفصيل
السابق بين ان يقصد النص على المصاحبة فتعين
النصب والا فلا وقد يضمر المفعول معه منفصلا كقوله
فآليت لا انفك احدو قصيدة تكون واياها بها مثلا
بعدي وهو اي المفعول معه سماعي لا يقاس عليه بل يقف
عند ما سمع من العرب فيه على راي وذهب الاخفش
وابو علي الفارسي الى كونه قياسيا قال ابن مالك وهو الصحيح
وحكى ابن هاشم الخضراوي ان بعضهم فصل بين ما يجوز
فيه العطف مجازا نحو سرت انا والنيل فيكون مقيسا

وبين ما جاز فيه العطف حقيقة نحو جيت انا وزيد
فيكون سماعيا ثم انتصاب المفعول معه بما في السابق من
فعل او اسم عامل في السابق من فعل او اسم عامل عمله بواسطة
الواو وهذا مذهب الجمهور وزعم بعضهم ان ذلك لا يكون
الا مع الفعل اللازم فلا يقال ضربتك وزيدا وزيد على ان زيدا
مفعول معه ويرد بحسبك وزيدا درهم فان الكاف مفعول
في معنى يكفيك وذهب الزجاج الى ان العامل مضمر بعد الواو
فاذا قلت جاء البرد والطيالسة فكانك قلت جاء البرد
ولابست الطيالسة وقال الجرجاني العامل الواو متشبثا
بانها مختصة بالاسم وهو ضعيف لانها لو كانت ناصبة
لم يشترط تقدم فعل او ما يعمل عمله ولاتصل بها الضمير
كان واخواتها من الحروف الناصبة وايضا فهذا حكم بما
لا نظير له لان ما من حرف ناصب للاسم الا وهو شبيه
بالفعل او بما شبه بالفعل وقال بعض الكوفيين الناصب
هو الخلاف فيكون العامل معنويا والاولى احالة العمل
على العامل اللفظي ما لم يضطر الى المعنوي وقال الاخفش
ومعظم الكوفيين انتصابه على الظرف وذلك لان الواو لما
اقيمت مقام مع المنصوب على الظرفية والواو في الاصل
حرف فلم يحتمل النصب اعطي ما بعده اعرابه كما اعطي
ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير واعترض
به لو صح هذا لجاز نصب ما بعد الواو في كل رجل وضيعته

جواز اصطردا وليس كذلك وفي هذا الباب مسائل
كثيرة لم يتعرض المؤلف اليها فتركناها واقتصرنا على
ما ذكرناه من الكلام في عامل المفعول معه لانه ضروري **الحال**
نكرة نحو جاء زيد ضاحكا لان المقصود بيان الهيئة وهو
يحصل بالنكرة كما يحصل بالمعرفة الا ان النكرة اولى لخفتها
ولكونها الاصل وقال الرضي لان الاصل النكرة والمقصود
بالحال تقييد الحكم المسند فقط ولا معنى للتعريف ههنا فلو
عرفت وقع التعريف ضايعا **او في تاويلها** نحو جاء زيد
وحده اي منفردا **فلا يضمر** اي فلا تقع الحال ضميرا لعدم قبوله
التاويل بالنكرة وقد خرج ابن الحاجب قول العرب كنت اظن
العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها على ان اياها
منصوب على الحال من الضمير المستكن في الخبر المحذوف
والاصل فاذا هو ثابت مثلها ثم حذف المضاف فانفصل
الضمير وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النيابة كما قالوا
قضية ولا ابا حسن لها على اضمار مثل قال ابن هشام رض
وهو وجه غريب اعني انتصاب الضمير على الحال وهو
مبني على اجازة الخليل له صوت صوت الحمار بالرفع صفة
لصوت بتقدير مثل **تبين هيئة ذي تعريف** في الغالب
لان ذا الحال بحسب المعنى مخبر عنه كما ان الحال خبر عنه في
المعنى الا ترى انك اذا طرحت جاء من قولك جاء زيد راكبا
بقي زيد راكب وكذا اذا طرحت ضربت من قولك ضربت

اللص

اللص مكتوفا بقي اللص مكتوف فاذا انه شبيه بالمبتدا
فكما لا يقع المبتدا في الغالب الا معرفة لا يقع ذو الحال في الاصل
الا ذا تعريف **او تخصيص** اما باضافة نحو في اربعة ايام سواء
للسائلين او بوقوعه في حين نفي نحو وما اهلكنا من قرية الا
ولها كتاب معلوم او شبه نفي كقوله لا يركنن احد الى الاحجام
يوم الوغى متخوفا لحمام وقولك هل جاء رجل ضاحكا او بغير
ذلك من وجوه التخصيص فان قلت يرد على المؤلف جواز
كون ذي الحال نكرة محضة عند تقديمها عليه نحو جاء راكبا
رجل قلت هذا عندهم من جملة المخصصات وسيبويه
ظاهر **هو** عائدا الى ذي تعريف او تخصيص اي هذا المعرف
او المخصص هو **فاعلا او مفعولا لفظا** مثل جاء زيد ضاحكا
وضربت هندا قائمة عايشة **او معنى** نحو فما لهم عن التذكرة
معرضين لان المعنى فما يصنعون فمعرضين حال من الضمير
باعتبار كونه فاعلا في المعنى ونحو بحسبك محتاجا درهم اذ
المعنى يكفيك محتاجا فجاءت الحال من الضمير من حيث
هو مفعول بحسب المعنى ونحو هذا بعلي شيخا فان بعلي
خبر المبتدا وهو في المعنى مفعول اي انبه عليه او اشير اليه
شيخا ومثل في بعض الحواشي للفاعل معنى بنحو زيد في الدار
قائما كما فعل ابن الحاجب رح وعليه نقد قوي اشار اليه الرضي
وهو ان قائما حال من الضمير المستكن في الظرف وهو فاعل
المضمر كالملفوظ فهو كقولك زيد خرج راكبا قيل ولم يقيد

ان المسند المعنى المقدر   الحق الاول

يقيد المفعول بقوله به كما في الكافية ليدخل نحو ضربت زيدا الضرب
شديدا فان شديدا حال من الضرب وهو مفعول مطلق لا
مفعول به وقد يقال انما جاءت الحال منه نظرا الى كونه مفعولا به
في المعنى اذ ضربت زيدا الضرب في معنى قولك اوقعت بزيد الضرب
هذا وانا لا ادري وجها لتخصيص المفعول به من بين سائر
المفاعيل لجواز وقوع الحال منه اذ لا يمتنع ان يقال استوى الماء
والخشبة طويلة ولا سرت والنيل آخذا في زيادة الفيض
ولا جئت يوم السبت حارا شديدا الحر والوقوف عند
ما في الكافية جمود لا طائل تحته ثم الحال انما وضعت لبيان
هيئة الفاعل او المفعول في وقوع الفعل منه او عليه مثلا
فهي في الحقيقة قيد العامل وليس في التعريف تعرض الى هذا
المعنى ثم هو لا يصدق على مثل جئت والشمس طالعة اذ لا يبين
الحال فيه هيئة صاحبها واوكم بعضهم بقوله منكرا فيه
مع ذلك لا شك ان الحال فيه باعتبار التاويل مبين لهيئة بينة له
الفاعل او المفعول **بشرط** حال من الضمير المستتر في يبين
اي الحال النكرة تبين حالة كونها ملتبسة بشرط **كونها مشتقة**
وهذا هو الاكثر لان المقصود الدلالة على الهيئة والدال عليها
حيث يكون مشتقا اكثر في كلامهم من غير المشتق **تاويلها** او في
اي تاويل المشتقة كان تدل على تشبيه نحو كر زيد اسدا ابدت
الجارية قمرا وثنت عصا اي شجاعا ومضيئة ومعتدلة وتجوز
تقدير مثل في الجميع وقالوا وقع المصطرعات عدني غيري

مصطحبين اصطحاب عدلي حمار حين سقوطهما او يدل
على مفاعلة نحو بعته يدا بيد اي متقابضين او على ترتيب
كادخلوا رجلا رجلا اي مترتبين على الانفراد ومثل المؤلف لما رجلا له
هو في تاويل المشتقة بما ذكره حيث قال **نحو هذا بسرا**
اطيب منه رطبا اي هذا مبسرا اطيب منه مرطبا وهذا تعسف
شديد ولا يخفى ان الحال في المعنى خبر عن صاحبها ولم يشترط
احد في الخبر كونه مشتقا او في تاويل المشتق وما ذكره المؤلف
رحمه الله عز وجل سبحانه من هذا الشرط هو راي الجمهور وقال
ابن الحاجب رحمه الله وجماعة وهو الحق ولا حاجة الى هذا
التكلف لان الحال هو المبين للهيئة فكلما حصل هذه الفائدة
ودل عليها فقد حصل منه المطلوب فلم يتكلف تاويله
بالمشتق **والعامل في بسرا اطيب لا هذا لئلا يتقيد معنى**
الاشارة اليه اي بالبسر من جهة ان عامل الحال يتقيد بالحال
فيلزم انه ان لا يكون الاشارة الا في حال البسرية ونحن قاطعون
بانه يجوز ان يكون على غير ذلك كقولك وهو رطب هذا بسرا
اطيب منه رطبا وكذلك لو كان بلحا **ولا يؤدي** اي ولئلا يؤدي
الى تفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالة واحدة وهي
حالة الاطيبية وهو غير معقول لاستحالة كون الشيء الواحد
مفضلا ومفضلا عليه باعتبار واحد وبيان ذلك ان بسرا
اذا كان معمول الاسم الاشارة كان من تتمة هذا لا من اطيب
ولم يبق لاطيب الا معمول واحد وهو رطبا فكانه قيل للمشار

اليه في حال بسريته اطيب منه رطبا وحينئذ يجز ان يكون
المشار اليه فضل باعتبار حالة واحدة وهو غير متاتي كما انه
استفناه **وهو** اي تاويل الحال الجامدة بالمشتقة **قياس في**
كل مصدر دل على الفعل وذلك حيث يكون المصدر نوعا في
المصدر في المعنى نوعا من انواع الفعل وقسما من اقسامه
كالمشي والركض والعدو والاسراع والبطؤ بالنسبة
الي المجيء والاتيان **كاتانا سرعة** اي مسرعا **دون اتانا**
ضحكا فانه لا يجوز اذا الضحك ليس من اقسام الاتيان وهذا
عند المبرد **وسيبويه قصره على السماع** وكذا الجمهور
وقاسه الامام جمال الدين ابن مالك وابنه بعد اما نحو اما
علما فعالم اي مهما يذكر شخص في حال علم فالمذكور
عالم وبعد خبر شبه مبتدا به نحو زيد زهير شعرا او قرن
هو بال الدالة على الكمال نحو انت الرجل علما **فان تمحض تنكير**
صاحبها نحو جاء راكبا رجل واحترز بتمحض من ان
يكون النكرة مختصة بصفة او نحوها نحو جاءني رجل
فاضل راكبا واشتريت من هؤلاء كل عبد مؤديا **او تضمنت**
معنى همزة الاستفهام نحو كيف جاء زيد بدليل انه يقال في
المبدل منه اراكبا ام ماشيا **او وقعت في مثل جاء راكبا الادهم**
صاحبه وجب تقديمها اما في الصورة الاولى فلان
التاخير موقع في لبس الحال بالصفة في مثل رايت راكبا رجلا
والتقديم رافع له فالتزم فيه وفي نحو جاء راكبا رجل والتقديم

رافع

رافع له فالتزم فيه وفي نحو جاء راكبا رجل الجري الباب على
سنن واحد واما في الثانية فللزوم اخراجها له الصدر عما
يستحقه لو اخر واما في الثالثة فلما يلزم من عود الضمير منه
على مؤخر لفظا ورتبة لو قدم صاحبه على الحال فقيل
جاء صاحبه راكبا الادهم ولما يلزم من الفصل بين العامل
والمعمول باجنبي لو قدم صاحبه على معموله راكبا فقط
فقيل جاء راكبا صاحبه الادهم **ولا تتقدم على العامل فيها** [margin: ...]
ان كان غير فعل متصرف احترازا من نحو راكبا احسن بزيد فانه
لا يجوز وقد اهمل المؤلف التنبيه عليه **وغير صفة** لضعف
غيرهما في العمل فلا يقوى على العمل عند تقديم المعمول اما لو كان
العامل فعلا متصرفا نحو راكبا جاء زيد او صفة نحو منكيا
زيد جالس فان التقديم جائز لقوتهما على العمل مع تقدم
المعمول **وقد اجيز تقديمها** اي تقديم الحال حالة كونها
ظرفا بشرط اهمله المؤلف رحمه الله وهو كون العامل ايضا
ظرفا كالحال على ما صرح به ابن برهان وذلك لتوسعهم في الظروف
ومثلوا بقولهم البر الكر منه بستين فالعامل في منه وهو
حال قولك بستين **تشبيها المستقر** من الظروف **باللغو**
منها وذلك ان الحال اذا وقع ظرفا كان مستقرا لا محالة لتعلقه
بعامل فاجيز حمله على الظرف اللغو في جواز التقديم على عامله
في نحو بزيد مررت **ولا يتقدم** الحال **على صاحبها المجرور**
بالاضافة او الحرف اما الاول فبالاتفاق سواء كان المضاف

ناصبا للمضاف اليه محلا نحو جاءني زيد ضاربه انا مكرما او الا
نحو واتبع ملة ابرهيم حنيفا لان الحال فرع وتابع لذي الحال
والمضاف اليه لا يتقدم فرعه وتابعه ايضا واما الثاني هكذا
فسيبويه واكثر البصريين علي المنع للعلة المذكورة ونقل
عن ابن كيسان وابي علي وابن برهان الجواز قال ابن مالك رحمه
الله يجوز ولكن علي ضعف ولا حجة لابن كيسان في قوله وما
ارسلناك الا كافة للناس حيث ادعي ان كافة حال من
الناس لا ينهض تمسكه بالاية لاحتمال انها اي كافة مصدر
جاء علي فاعلة كالعاقبة والعافية بمعني اللغوي وما ارسلناك الا كافة الذي وقع ده
للناس عن الشر او صفة اي صفة مصدر محذوف اي ارسالة
كافة للناس وهو الزمخشري وفي الوجهين ضعف
لان كافة لا يخرج عن النصب علي الحالية نحو وقاتلوا المشركين
كافة كما يقاتلونكم كافة قال ابن هشام في المغني وتجويز
الزمخشري في الوجهين بعني الحال من الفاعل والحال من
المفعول في ادخلوا في السلم كافة وهم لان كافة مختصة
بمن يعقل ووهمه في قوله تع وما ارسلناك الا كافة للناس
اذ قدر كافة نعتا لمصدر محذوف اي ارسالة كافة اشد
لانه اضاف استعماله فيما لا يعقل اخراجه عما التزم فيه من
الحالية ووهمه في خطبة المفصل اذ قال محيط بكافة
الابواب اشد واشد لاخراجه اياه عن النصب البتة او
حال من الكاف والتاء للمبالغة فلا يضر وقوعه حالا من

المفرد

المفرد المذكور وعلي هذا التخريج اعتمد بعضهم قال الرضي
وهو تكلف وسميت الحال منتقلة ان لم تقرر ما قبلها وهي
الغالب نحو جاء زيد ضاحكا واقبل مسرعا وذهب مغاضبا
وهو كثير لان المقصود من الحال بيان ان الفعل صدر من
الفاعل او تعلق بالمفعول متقيدا بتلك الصفة والهيئة
والتقييد انما يفيد اذا كان بالصفات المتغيرة المتبدلة لان
كون الفعل صادرا او واقعا علي الصفات اللازمة اثر معلوم
وموكدة ان قررته نحو زيد ابوك عطوفا ولو كانت واقعة
بعد جملة فعلية في القول الاصح وعلي هذا فتارة تكون موكدة
للعامل نحو وولي مدبرا ثم وليتم مدبرين ولا تعثوا في الارض
مفسدين ويوم ابعث حيا فتبسم ضاحكا من قولها
وتارة يكون موكدة لصاحبها نحو جاء القوم طرا ونحو لآمن
من في الارض كلهم جميعا ونحو شهد الله انه لا اله الا هو
والملائكة واولوا العلم قائما بالقسط فان قائما بالقسط منه ده
موكدة لمضمون كلمة الله في شهد الله اذ يفهم من القيام بالقسط
ومقابل الاصح وبعضهم منع وقوع المؤكدة الا بعد الجملة
الاسمية وهو القول المقابل للاصح والشواهد القرانية وغيرها
ترد عليه ومقدرة ان لم تقارنه لاستقبالها نحو مررت برجل
معه صقر صائدا به غدا اي مقدرا ذلك ومنه ادخلوها خالدين
اي مقدرا دخولكم وجعل ابن هشام منه لتدخلن المسجد
الحرام ان شاء الله آمنين محلقين رؤسكم ومقصرين وهو

كذلك بالنسبة الى محلقين ومقصرين لا بالنسبة الى آمنين فانها
من قبيل المحققة لا المقدرة **ومقيدة ان وصفت** مع جمودها
بمبين الهيئة نحو انا انزلناه قرآنا عربيا فتمثل بشرا سويا
واكثر الجماعة يقولون موطئة بكسر الطاء على انه اسم فاعل لان
الحال وهي الاسم الجامد وطات اي مهدت الطريق لما هو حال
في الحقيقة من الوصف الواقع بعدها وفي اللباب موطاة
بصيغة اسم المفعول كما هنا قال شارحه صاحب العباب
سميت موطاة لان ذلك الجامد وطاء الطريق وسهله
لما هو حال في الحقيقة وهذا انما يقتضي كونها موطئة لا موطاة
لان الحال هو الحال وقد جعل موطيا لطريق حاليته
الوصف الواقع بعده **وقد يكون الحال جملة** لان الغرض
تقييد العامل وهو كما يحصل بالمفرد يحصل بمضمون الجملة
خبرية لا انشائية لان تخصيص وقوع مضمون العامل
بوقت وقوع مضمون الحال انما يكون بالخبرية اذ الانشاء
الطلبي نحو قم لا يتيقن وقوع مضمونه فكيف تخصص
به مضمون العامل والانشاء الايقاعي كبعت لا ينظر فيه
الى وقت يحصل فيه مضمونه بل المقصود منه مجرد الا
يقاع فان جعل حالا لزم ان يكون وقت وقوعه منظورا
اليه وهو خلاف وضعه كذا قرره الرضي رضي الله عنه
وقال الحديثي الحال وان كانت كخبر المبتدأ في المعنى لانها
حكم خبري الا انها قيد والقيود تكون ثابتة باقية مع

ومو طاة ايضا

ماقيد

ماقيد بها والانشاء لا خارج له بل يظهر مع اللفظ ويزول
بزواله فلا يصح للقيد وحكى ابن هشام الاجماع على ان
الحالية لا يكون الا خبرية قال واما قول بعضهم في قول القائل
اطلب ولا تضجر من مطلب ان الواو للحال وان لا ناهية
فخطاء قلت يجوز ان يريد هذا القائل ان جملة النهي خبر
مبتداء محذوف والاسمية حالية ووقوع الطلبية خبرا
للمبتداء بالتاويل غير مستنكر فالمعنى اطلب وانت منهي
عن الضجر او مطلوب منك ترك الضجر فلا خطاء اذن
في كون الواو للحال ولا ناهية فان قلت فما الحال على جعلها
حالية قلت الظاهر ان حالة النهي عن الضجر انما يكون
حيث يظهر مخايل الفتور وامارات الكسل فاذا امر با
لطلب في هذه الحالة التي قد يعذر معها في الترك كان امره
بالطلب عند عدمها وهي حالة النشاط من باب الاولى
على اني اقول اذا كانت الجملة الحالية في المعنى كخبر المبتداء فلم
لا يجوز وقوعها انشائية مأولة بالخبرية كما تكون ذلك في
خبر المبتداء وكونها قيدا للعامل لا ينافي ذلك وقد صرح مولانا
سعد الدين التفتازاني في شرح التلخيص في قول ابي النجم
ميز عنه قنزعا عن قنزع جذب الليالي ابطئي او اسرعي
بان حال من الليالي على تقدير القول وكون الامر بمعنى الخبر
وهذا الاخير عين ما قلناه **فمثبت الفعل المضارع** يربط
بالضمير وحده مثل ولا تمنن تستكثر اي لا تعط حال كونك تعد

ما تعطيه كثيرا او يمتنع الواو لانه على وزن اسم الفاعل
لفظا وتقديره معنى فالحق به في امتناع دخول الواو عليه
وقيل انما امتنعت لمشابهة المضارع المثبت للحال المفردة
في المقارنة والتجدد فكما لا تدخل الواو في مثل جاء زيد راكبا
لا تدخل في مثل جاء زيد يركب واعترض بان الحال الذي يدل
عليه المضارع هو زمان التكلم والحال التي نحن بصددها
وهي المقيدة للعامل يجب ان يكون مقارنة لمضمون
عاملها ماضيا او حالا او مستقبلا فلا دخل لذلك للمضارعة
في المقارنة فلا يستقيم التعليل المذكور نحو قمت واصك
وجهه محمول على حذف المبتدا وهذا جواب سوال
مقدر وهو ان اصك مضارع مثبت وقع حالا مع انه
ليس بالضمير وحده بل ادخلت الواو ايضا وقد عرفت
الجواب وهو انا لا نسلم ان الفعلية حال بل هي خبر مبتدا
محذوف والاسمية هي الحال ويمكن الجواب بطريق
اخر فيقال كما ذهب اليه الجرجاني لا نسلم ان الواو للحال
بل هي للعطف والاصل وصككت فلا حذف وانما عدل عن
لفظ الماضي الى المضارع لحكاية الحال الماضية ومعناها
ان يفرض ما كان واقعا في الزمان الماضي واقعا في هذا
الزمان الحالي فتعبر عنه بلفظ المضارع والجملة الاسمية
تربط بالواو والضمير جميعا اعتناء بشان الربط من حيث
ظهور الاستيناف فيها فحسن زيادة رابط نحو لا تقربوا

الصلوة

الصلوة وانتم سكارى او الواو فقط نحو لئن اكله الذئب
ونحن عصبة اجراء لها مجرى الظرف اذ الحال شبيهة في
المعنى به وكما جاز اخلاء الظرف عن الضمير جاز اخلاؤها
عنه ولا شك ان معنى الاية لئن اكله الذئب حين كوننا
عصبة وقد عرفت ان مثل هذه الحال ترد عليهم لانها ليست
لبيان هيئة فاعل ولا مفعول بل هي بيان هيئة زمن الفعل
وسبق الجواب عن ذلك ان بيان هيئة الصاحب فيها ثابت
بالتاويل نيتنا ولهنا بان يقال المعنى لئن اكله الذئب
غير ملتفت الى تعصبنا لهان جعلت الحال من الفاعل او يقال
المعنى لئن اكله الذئب محفوظا بنا وبتعصبنا لهان جعلت
الحال من المفعول وقد نازع بعض المتاخرين في كون الحال
الواو والضمير مما يعين الربط على معنى الحالية فانك اذا قلت
جاء زيد وقد ضحك احتمل ان يكون الجملة الثانية حالا وان
تكون معطوفة او بالضمير وحده نحو كلمته فوه الى في
مع انه اي الاكتفاء بالضمير في الاسمية الحالية غير اولى و
المشهور ان ترك الواو نادر وتبعه الزمخشري قائلا ان الترك
خبيث وابن الحاجب قائلا انه ضعيف والمؤلف عبر بانه غير
اولى والكتاب العزيز شاهد بخلاف ذلك كله قال الله تعالى
اهبطوا بعضكم لبعض عدو وقال الله سبحانه جل جلاله
وعم نواله والله يحكم لا معقب لحكمه الى غير ذلك من الاي
فان قلت قد قال الزمخشري في الاولى ان الاسمية حال

اي متعادين وفي الثانية كانه قيل والله يحكم نافذا حكمه
كما تقول جاءني زيد لا عمامة على رأسه ولا قلنسوة وزيد
حاسرا فلعل مراده ان الاكتفاء من الاسمية بالضمير انما
هو في جملة يمكن ان ينتزع منها هيئة تدل عليها
بمفرد فلا يرد عليه قلت كذا قال اليمني واشار اليه الطيبي
وفيه نظر فقد صرح في المفصل بشذوذ قولهم كلمته
فوه الى في مع امكان الانتزاع المذكور اذ المعنى كلمته مشافها
او مع انه غير جائز لا على الراي المشهور بل على ما ذهب
اليه الزمخشري وقال الشيخ ابو حيان انه رجع عنه وقد
يحسن الضمير وحده في الجملة الاسمية لدخول حرف على المبتداء
على ما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر الجرجاني كقوله فقلت
عسى ان تبصريني كانما بني حوالي الاسود الحوارد
فبني الاسود جملة اسمية حال من مفعول تبصريني والمحسن
لترك الواو فيها دخول كانما على بني لكيلا يتوارد على الجملة
حرفان وحوالي ظرف مكان مستقر حال من بني والعامل
ما دل عليه كانما من معنى التشبيه والحوارد جمع حارد
اسم فاعل من حرد اذا غضب كقوله صواهل ونجوم طوالع
او لوقوع الجملة الاسمية بعد مفرد فهذا ايضا من محسنات
ترك الواو عند عبد القاهر سواء كان وقوعها بعد المفرد
ملتبسا بعطف كما في قوله تعالى فجاءها بأسنا بياتا او هم
قائلون فان بياتا مصدر وقع موقع الحال بمعنى بائتين

وهو

وهو مفرد وقعت بعده الجملة الاسمية فحسن ترك الواو فيها
استثقالا لاجتماع حرفي عطف في الصورة او غيره بعطف
او كان ملتبسا بغير عطف كما في قوله والله يبقيك لنا سالما
برداك تبجيل وتعظيم فقوله برداك تبجيل اسمية حالية وقعت
بعد المفرد بغير واو وحسن تركها ما قد يتوهم من عطف
الجملة على المفرد والجمل الباقية وهي الفعلية ذات المضارع
المنفي والماضوية مثبتة او منفية بهما اي بالواو والضمير او
باحدهما فانت بالخيار وهذا موافق لما في الكافية و
اللباب وجزم عليه صحة جاء زيد لم يضحك وقد قال
الاندلسي المضارع المنفي بلم لا بد فيه من الواو وكان مع
الضمير او لا قال الرضي رحمه الله ولعل ذلك لان نحو لم
يضرب ماض معنى كما ان ضرب ماض لفظا فكما ان ضرب
لمناقضته الحال ظاهرا الى قد المقربة له الى الحال لفظا
او تقديرا كذلك لم يضرب يحتاج الى الواو التي هي علامة
الحالية لما لم يصح معه قد لان قد لتحقيق الحصول
ولم للنفي قلت وجمهور النحاة على ان المضارع المنفي
بلا كالمثبت فلا يدخله الواو وكلام المؤلف رحمه
الله يقتضي خلافه كما اقتضاه كلام المفصل والكافية
واللباب فان قلت يرد لمن جوز دخول الواو قراءة ابن ذكوان
فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف قلت هي عند المانعين
مؤولة بما اول به قمت واصك وجهه من تقدير مبتداء

لكن كثر الواو وفي نحو جاء زيد وعلى كتفه سيف مما كان
الخبر فيه ظرفا متقدما وهذا الكلام معترض من وجهين اما
اولا فلا معنى للاستدراك في هذا المقام لانه بصدد ذكر
ما بقي من الجمل والاسمية قد تقدمت فليست مما بقي بل مما
ذهب واما ثانيا فلان التفصيل بين كون الخبر ظرفا
متقدما او غيره انما هو وهم كلام صاحب التلخيص
نقلا عن الجرجاني وهو عكس ما في المتن فقال انه يكثر فيه
ترك الواو وقد صرح الشيخ عبد القاهر بانه ينبغي ان يقدر
هنا خصوصا كون الظرف في تقدير اسم الفاعل لا الفعل
فكانه اختار تقديره هنا بذلك لان فيه رجوع الحال
الى اصلها من الافراد فلذلك كثر مجيئها بغير واو
فاذن هذا القسم عنده ليس بجملة فليس قسما من الجملة
الاسمية فيكون ما اوهم كلام صاحب التلخيص من ان
الجرجاني يفصل في الجملة الاسمية غير صحيح وامتنع الواو
في المؤكدة لتمام تعلقها بصاحبها وشدة ارتباطها به
فلم يحتج الى الواو للربط ووجب قد ولو تقديرا في مثبت
الماضي اما قد المذكورة فما في قوله تعالى وما لنا ان لا نتوكل
على الله وقد هدانا سبلنا وما لنا ان لا نقاتل في سبيل الله
وقد اخرجنا من ديارنا وابنائنا واما المقدرة فكما في قوله
سبحانه جل وعلا هذه بضاعتنا ردت الينا وقوله عز وجل
او جاؤكم حصرت صدورهم وهذا مذهب الفراء والمبرد

وابي علي وجماعة من المتاخرين كالزمخشري وابن الحاجب
وذهب الاخفش والكوفيون الى انه لا حاجة الى تقدير قد
حيث فقد لفظا لكثرة وقوع الماضي حالا بدون قد والاصل
عدم التقدير لا سيما فيما كثر استعماله ووجه بعضهم القول
الاول بان قد انما اشترطت لتقريب الماضي من الحال فيصلح
اذ ذاك لان يقع حالا قال الشريف الجرجاني في شرح المفتاح
وهذا منظور فيه لان قد تقرب الماضي من الحال بمعنى الحاضر
الذي هو زمان التكلم لا بمعنى ما يبين كيفية الفعل فان
الحال بهذا المعنى الذي لا منافيه على حسب عاملها قد يكون
ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون مستقبلا كما لا يخفى فما
ذكره غلط نشأ من اشتراك لفظ الحال والجواب ان الا
فعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص باحد الازمنة كان
مضيها واستقبالها وحاليتها بالقياس الى ذلك المقيد
لا الى زمان التكلم كما اذا وقعت مطلقة مستعملة في معا
نيها الاصلية ولا استبعاد فيما ذكرناه فانهم قد صرحوا بان
ما بعد حتى قد يكون مستقبلا بالقياس الى ما قبلها وان كان
ماضيا بالنسبة الى زمان التكلم وعلى هذا فاذا قلت جاءني
زيد ركب فهم منه تقدم الركوب على المجيء فلا يقارن الحال
عاملها واذا قلت قد ركب فهم منه قربه الى زمان المجيء فيفهم
مقارنتها اياه كان ابتداء الركوب كان متقدما الا انه قارن
المجيء في الدوام واذا قلت جاءني زيد يركب دل على تقارنهما

وحينئذ تظهر صحة كلام القوم في هذا المقام وفي وجوب
تجريد الجملة عن علامة الاستقبال كالسين وسوف وان
اذ لو صدرت بها يتبادر منها كونها مستقبلة بالقياس
الي عاملها وما يقال من انهم استشنعوا ان يقع الماضي الصرف
حالا بهذا المعني الذي نحن بصدده للتنافي بين الماضي
والحال بمعني اخر اعني زمان التكلم فاحتيج الي ادخال قد
المقرب الي الحال لتنكسر سورة ذلك التنافي فبين ولا
ستشناع فيما لا يلتفت اليه ذو طبع سليم الي هنا كلامه
واقول المشار بهذا القول الذي لا يلتفت اليه ما وقع للرضي في
شرح الكافية واما ما قرره هو وارتضاه وان كان بعضه
ماخوذا من كلام الفتنازاني في حاشية الكشاف ففي فيه
نظر وذلك لان غاية ما قال بعد اللتيا والتي ان قد قربت
الماضي الواقع قيدا من زمان العامل ففهمت مقارنته له
ولم يقم دليلا علي فهم المقارنة وهي المطلوب لا ما ذكره من
التقريب المشار اليه وهو لا يدل علي ذلك بوجه وقد يورد
عليه مثل جاءني زيد لم يضحك اذ مقتضي تقريره ان مضي
هذا الفعل الواقع قيدا بالنسبة الي المقيد وهو جاء فيفهم
منه تقدم عدم الضحك علي المجي فلا يقال يقارن الحال عاملها وجوابه ان الثاني في هذا المثال ونحوه وان دل علي
انتفاء متقدم لكن الاصل استمرار ذلك الانتفاء حتي
يظهر قرينة انقطاعه نحو لم ابضحك امس ولكنه ضحك

اليوم والفرض عدم هذه القرينة فاذن الاستمرار الذي
هو الاصل سالم عن المعارض فتحصل الدلالة علي المقارنة
فجاء بهذا الاعتبار وقوعه حالا وهذا بخلاف الماضي
المثبت فان وضع الفعل علي افادة التجدد من غير ان يكون
الاصل استمراره فلذلك قال من قال يحتاج الي قد المقربة من
الحال فيفهم المقارنة وقد عرفت ما عليه والظاهر مذهب الا
خفش والكوفيين في المسئلة والمقارنة مفهوم بدلالة سياق
الكلام علي الحالية ولا حاجة الي تكلف شي من تلك التعليل
فان قلت لا شك في جواز اقتران الماضي المثبت بقد اجماعا وعند
وجودها يلزم ان يكون الماضي قريبا من الحال فيشكل كلام
الكوفيين ومن وافقهم لوجود التدافع في مثل جاء زيد قد
ركب اذ وقوعه حالا يقتضي مقارنته للعامل الماضي وقد
يقتضي قرب زمانه منه لا اقترانه به قلت لا تدافع لانا
لا نم ان قد للتقريب بل هي للتحقيق سلمنا كونها للتقريب
لكن لا نم التدافع اذ لا مانع من ان يكون زمان الركوب المقيد
بمجي الماضي قريبا منه بدليل قد ثم قارنه بدليل تقييده
لو قوعه حالا والحاصل انه وجدت قرينتان لا تضاد بين
مقتضي فيترتب علي كل واحد منهما ما يقتضيه فلا اشكال
الا وجب تصدير الشرطية بضمير ذي الحال قال المطرزي لا يقع
جملة الشرطية حالا لانها مستقبلة فلا تقول جاءني زيد
ان يسال يعط فان اردت صحة ذلك جعلت الجملة خبرا

لمن الحال له فقلت وهو ان يسال بغط وكان الحال الاسمية يجيء
فيين ولا المانع من تصديرالحال بدليل الاستقبال لان
الحال اتصاف صاحبها بمضمون الخبر الذي هو الجملة الشرطية
وهو مقارن لزمن العامل فلا اشكال الا عند انسلاخ
معنى الشرط نحو اتيتك ان اتيتني وان لم تاتيني اذ المعنى
اتيتك على كل الحال والا فكيف يصح ان يكون الشيء مشروطا
بامرين متناقضين وفي التنزيل فمثله كمثل الكلب
ان تحمل عليه يلهث او تتركه يلهث قال الزمخشري فان
قلت ما محل الجملة الشرطية قلت النصب على الحال كانه قيل
كمثل الكلب دائم اللهث لاهثا في الحالتين واكرمه وان يشتمك
واطلبوا العلم ولو بالصين وكلمة ان في هذا الموضع
لا يكون لقصد التعليق ولا الاستقبال وكلمة لو لا تكون
لانتفاء الشيء لانتفاء غيره ولا للمضي بل المعنى معهما
بثبوت الحكم البتة وذا الواو الواقع في هذين المثالين
الاخيرين واو حال عند الزمخشري ومقتضاه ان يكون الواقع
بعد الواو اعني الفعل مع الحرف في موضع الحال ولا يستقيم
ظاهرا فلذا يقدر ولو كان الحال كذا دون والحال لو كان
كذا كما قال في قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو
اعجبتكم ان التقدير ولو كان الحال ان المشركة تعجبكم
وتحبونها فان المؤمنة خير منها مع ذلك هذا كلامه ولا
يخفى حاليته او واو اعتراض عند بعضهم وقال الرضي للعطف

على محذوف وهو ضد المذكور اي اكرمه ان لم يشتمك
وان يشتمك واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين
فيعود الامر عند التقدير الى الصورة الاولى فيكون انسلاخ
معنى الشرط من جهة ان الشيء الواحد لا يكون مشروطا
بالشيء ونقيضه وهذا هو الظاهر ويحذف اي الحال كما
اذا قال لم يجيء زيد راكبا فتقول بلى جاء اي بلى جاء راكبا
فحذفت الحال لقيام القرينة وانما يجوز الحذف ان لم تنبئ عن
غيرها مثل ضربي زيدا قائما كما سياتي او لم يتوقف المراد
على ذكرها نحو لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى وكذا العامل
في الحال يحذف جوازا مثل بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين وربما
في حال موكدة تعقب جملة من اسمين نحو زيد ابوك
عطوفا اي احقه عطوفا لانه لا يستقيم تقييد الابوة
بحال لفساد المعنى والعلم ضرورة بابي تقييدها لانه يستلزم
نفي المقيد عند نفيه فعلم ان المراد احقه عطوفا ليكون
القيد راجعا الى معرفته فترجع بهذا التقدير الى الحال
المقيدة فتدخل في حد الحال وانما قيدنا الجملة بذلك لانها
لو كانت فعلية لم يكن عامل الحال الواقعة بعدها واجب
الحذف وفي نحو ضربي زيدا قائما مما يكون الحال فيه
سادة مسد الخبر هذا على القول الاصح لا على قول الكوفيين
الذين ذهبوا اليه من انه معمول للمبتدا او من
تتمته والخبر مقدر بعده وقد جاءت اسماء الازمنة النصب

عليها اي على الحال فلم يستعمل الا كذلك نحو طرًّا او قاطبةً
وكافة وقد تقدم بحثه في قوله تعالى وما ارسلناك الا
كافة التمييز اسم رافع ابهام يدخل التمييز وغيره وضعي
يخرج صفة الاسم المشترك مثلا ابصرت عينا جارية
فانه وان رفع الابهام لكنه لم يرفع ابهامًا وضعيا
بل ابهاما عارضيا من الاشتراك فان الواضع لم يضع
العين لذات مبهمة بل المعينة ولكن لما كان وضعت
لغير ذلك المعينة ايضا حصل الابهام بطريق العرض
عن ذات يخرج الحال لانها ترفع الابهام عن الهيئة لا عن
الذات مذكورة نحو عشرون درهمًا في مفرد ظرف مستقر
صفة لابهام اي رافع ابهام وضعي مستقر في اسم مفرد فان
قلت فكيف فصل بينهما بعين ذات مذكورة وهو
اجنبي قلت ليس اجنبيًا من كل وجه بل له تعلق با
لموصوف باعتبار انه معمول لعامله وهو رافع ولو سلم
فمثله مغتفر في باب الصفة بدليل افي الله شك فاطر
السموات والارض والمراد بالمفرد مقابل الجملة وما ضاهاها
ثم بتنوين لفظا كما في رطل زيتًا كما في رطل زيتا او تقديرا
في غير المنصرف نحو كيالج برًّا ومكاكيك شعيرًا ومثاقيل
ذهبًا ودنانير فضة وقراريط نحاسًا وطساسيج رصاصًا ودوانيق لة
واواقي لحما قال الجوهري رحمه الله والمكوك مكيال وهو ثلث
كيلجات والكيلجة من وسبعة اثمان منا والمنا رطلان

والرطل

والرطل اثني عشر اوقية والاوقية استار والاستار اربعة مثا
قيل ونصف والمثقال درهم وثلثة اسباع درهم والدرهم
ستة دوانيق والدانق قيراطان والقيراط طسوجات
والطسوج حبتان والحبة سدس ثمن درهم وهو جزء من
من ثمانية واربعين جزءا من درهم والجمع مكاييل هذا
كلامه والمبني نحو خمسة عشر درهمًا وقولهم بتقدير التنوين
في غير المنصرف وفي المبني مشكل لانهما لا يجامعهما شيء
من اقسام التنوين المختص بالاسم الا تنوين العوض
في نحو جوار ولا وجود له هنا وقد اشبعنا الكلام عليه في شرح
التسهيل او نون التثنية نحو منوان سمنا او شبه الجمع نحو
ثلاثين ليلة او الاضافة نحو مثلها زبدًا ومعنى تمام الاسم
ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها ولا يخفى استحالة
اضافة الاسم مع التنوين ونون التثنية ونحوها ومع
الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه
الاشياء شابه الفعل الذي تم بفاعله الذي بعده فينصب
التمييز لمشابهتها المفعول الاتي بعد تمام الكلام مع جواز
حذف التنوين ونون التثنية واضافته اي جواز
اضافته مع حذف احدهما فيه نحو رطل زيت ومنوا
سمن كيل بالجر صفة لمفرد يعد وصفه بالماضوية والمقدار مقدار لة
ما يتقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويتبين كيلا
او وزنا كان نحو قفيزان او مساحة نحو ذراعان جريبا

وقدر راحة سحابا او مقياسًا غير مشهور ولا موضوع
للتقدير نحو ملاء الارض ذهبًا او عددًا نحو اربعين
ليلة سيأتي تمييز العدد والكلام عليه في باب العدد او
غير مقدار بالجر عطفا علي مقدار المتقدم والمراد به النوع
المضاف الي جنسه بنصب قليلا ان تغير اسمه بصنعة
دخلت فيه فانتقل عن اسم اصله نحو خاتمان فضةً و
خفضه اكثر من نصبه لما في الخفض من الخفة بسقوط
التنوين للاضافة مع حصول المقصود من رفع الابهام مع
الخفض لا سيما وابهام غير المقدار ليس كابهام وان لم
يتغير اسمه بالصنعة كقطعة ذهب وقيل فضة فا
الخفض لا غير ولا يجوز ان ينصب الثاني علي التمييز وينبغي
ان ينظر في وجهه او تم بنفسه عطف علي تم بتنوين
اي او كان الاسم بالنظر اليه في نفسه تامًا كالابهمة لا
شياء المذكورة او لامنا التنوين ونون التثنية وشبه الجمع
والاضافة كما في الضمائر المبهمة وذلك في الاغلب فيما فيه
معني المبالغة والتفخيم نحو ربه رجلا ولله دره رجلا
والمراد هنا الخير وهو في الاصل مصدر در اللبن يدر
وويحه رجلا وويحه كلمة رحمة ونعم رجلا فالتمييز
في هذه الامثلة كلها عن مفرد تم بنفسه وهو الضمير اذ لا يفتقر
له شيء يتم به من تنوين او غيره وكما في اسماء الاشارة نحو
ماذا اراد الله بهذا مثلا فيمن جعله تمييزا لا فيمن جعله

حالا فالتمييز ههنا منصوب باسم الاشارة لتمامه
في نفسه ومشابهته الفعل التام بفاعله كما انه في المثل الامثال
المتقدمة منصوب بالضمير لهذا المعني وهذا كله كلام
الرضي وفيه نظر لانه قد سلم ان مثل خمسة عشر وكم تامة
بتنوين مقدر فلم لا يكون الضمير واسم الاشارة كذلك
واي فرق بين الصورتين وقيل المنصوب في نحو لله دره
فارسًا تمييز عن نسبة كما في يعجبني طيب زيد ابًا فان المتكلم
قصد نسبة الدر الي امر يتعلق بالمذكور وهو امر مبهم
فاحتيج الي تمييز يرفع الابهام الناشي عن ذلك او عن ذات
مقدرة وذا عطف علي مذكورة من قوله او لرافع ابهام
وضعي عن ذات مذكورة وقد مر الكلام في ذلك والكلام
الان في هذا وهو ما يرفع الابهام الناشي عما ذكر او عن ذات
الوضعي عن ذات مقدرة في نسبة جملة نحو طاب زيد ابًا
او شبهها نحو زيد طيب دارًا وتقرير ذلك ان طاب
مسند في اللفظ الي زيد وطيب مسند كذلك الي ضميره
وهو في المعني مسند الي مقدر متعلق بزيد وهو مبهم
لاحتماله جميع متعلقاته فاذا قلت ابًا او دارًا فقد رفعت
الابهام عن الذات المقدرة اعني المتعلق الواقع بحسب
المعني في نسبة الجملة او ما ضاهاها وهذا معني ما قاله ابن
الحاجب رحمه الله في شرح المفصل وهو موافق لما هنا
ووقع له في شرح الكافية ما يقتضي ان المراد بالذات

المقدرة هي النسبة فانه قال الابهام في طرفي الجملة من نحو
طاب زيد وانما نشاء الابهام عن نسبة الطيب الي امر
يتعلق بزيد فيكون تلك النسبة مبهمة قطعًا فاحتيج
الي تفسيرها لابهامها وكذا الكلام في زيد طيب ابًا
ويعجبني طيبه ابًا وما في شرح المفصل هو الظاهر
اما اولا فلان اطلاق الذات على ما يتعلق بزيد مثلا مما
يشتمل اسم العين واسم المعنى كالدار والعلم ولي من
اطلاقها على ما لا يكون الا معنى من المعاني لو هو النسبة
التي هي امر اعتباري واما ثانيًا فلان النسبة على الحقيقة
لا ابهام فيها اذ تعلق الطيب بزيد امر معلوم وانما الا
بهام في المتعلق الذي نسب اليه الطيب في الحقيقة
بحسب القصد اذ يحتمل ان يكون دارًا او علمًا او ابوة
او غير ذلك واما ثالثًا فلان التمييز لا يصلح جعله للنسبة
اذ هي الدار مثلا ليست هي النسبة في المعنى فكيف ترفع الا
بهام عنها والتمييز ان كان جنسا اي واقعا على القليل
والكثير بلفظ واحد كالزيت والخل والعسل فالافراد
واجب لانه لا يستقيم فيه تثنية ولا جمع ضرورة انه اذا كان
بحيث يطلق على القليل والكثير بلفظ واحد لا يكون لشيء
من اجزائه لفظ يخصه لعدم تفاوتها فيدل على الحقيقة
لا على فرد فيمتنع تحقق مثل له معه فلا يتاتى التثنية
والا الجمع الا ان يقصد الانواع لصحة اجتماع ما يماثله

معه فيجوز التثنية ح والجمع عندي رطلان زيتين
اذا قصدت الدلالة على نوعين وعندي ارطال زيوتا
اذا قصد الدلالة على الاكثر الا في عدد يفرد تمييزه
فلا يجوز التثنية ولا الجمع ح وان قصدت الانواع لما
يلزم بتقدير عدم الافراد من استعماله على خلاف وضعه
والا يكن التمييز جنسًا بالمعنى المذكور فان كان عن مفرد
ثني وجمع على حسب المقصود في غير العدد المذكور
وهو ما يفرد تمييزه وضعًا فتقول مثله رجلا ورجلين
او رجالا او كان عن متعلق نسبة فالمطابقة لما يقصد
له من المنسوب اليه فيفرد في مثل قولك طاب زيد
ابًا اذا قصدت ان الاب هو زيد فلو ثنيت زيدا على
هذا المعنى وجب ان تقول طاب الزيدان ابوين وكذا
اذا جمعته وجب جمع التمييز نحو طاب الزيدون اباءً
او لما يقصد له من متعلقه بالكسر اي من متعلق
المنسوب اليه كما اذا كان القصد الي شيء يتعلق بزيد
في قولك طاب زيد لا الي نفس زيد فتقول طاب زيد ابًا اذا
اردت نسبة الطيب الي ابيه وطاب زيد ابوين اذا
قصدت نسبة الطيب الي ابيه وامه وطاب زيد آباء
بصيغة الجمع اذا قصدت نسبة الطيب اليهم ما لزم
من اب وام وجد مثلا فيفرد ويثني ويجمع على حسب
القصد وقيل في نحو حسنوا وجوهًا مما لا تلتبس فانه

فانه مما يقطع به ان المراد هنا حسنون وجوهاً وافراد الوجه
لا يحصل به لبس وان لم يكن جنساً كما في هذا المثال اذ الوجه
يحتمل ليس جنساً بالتفسير المذكور لا افراد او لحصول
الغرض به وكونه اخصر من الجمع هنا ومن التثنية في قولك
هما حسنان وجهاً ومنه قوله تعالى فان طبن لكم عن شيء
منه نفساً فان خيف اللبس وجبت المطابقة نحو حسن
الزيدون آباء وحسن زيد اباً فانه لو قيل اباً وثوباً لتوهم
ان المراد واحد بالحقيقة بخلاف حسنون وجهاً وان طبن
لكم من شيء نفساً والصفة نحو لله دره فارساً يحتمل الحال
والمعنى اتعجب منه في حال كونه فارساً ويحتملهما والتمييز اولى
لانه ثناء مطلق والحال ثناء مقيد بحاله قال الرضي رحمه
الله وانا لا ارى بينهما فرقاً لان معنى التمييز ما احسن فروسيته
فلا تمدحه في غير حال فروسيته الا بابهام وهذا
المعنى هو المستفاد من ما احسنه في حال فروسيته وتصريحهم
بمن في لله دره من فارس دليل على انه تمييز ولا يتقدم
المميز على العامل ان لم يكن فعلاً متصرفاً او اسم فاعل او اسم
مفعول على الاصح خلافاً للكسائي والمازني والمبرد فانهم
جوزوه نظراً الى قوة العامل ويطيب في قول الشاعر اتهجر
سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفساً بالفراق تطيب بالياء
التحتية يروى وهذا اشارة الى دفع دليل تمسك به مجوز التقديم
وذلك ان البيت يروى بالياء قالوا فثبت جواز التقديم لان

في كاد ضميراً يعود الى الحبيب وهو اسمها ويطيب هو الخبر ونفساً
تمييز عن متعلق النسبة الواقعة في هذه الجملة اي وما كاد
الحبيب يطيب نفساً فقدم التمييز على عامله الفعلي وهو يطيب
وهذا لا حجة فيه لانه كما هو محتمل لهذا الوجه يحتمل ان يكون
نفساً تمييزاً عن متعلق النسبة الواقعة في كاد مع اسمها والعامل
هو كاد والمعنى وما كاد نفس حبيبها يطيب بالفراق وبعضهم
روى البيت وما كان بالنون ولا دليل فيه ايضاً اذ يمكن
ان يكون اسم كان ضمير الحبيب وخبرها نفسا وتطيب
صفة الخبر بالمثناة الفوقية حملاً على اللفظ وبالتحتية على
المعنى ولا على المميز نحو عندي درهما عشرون كيلا يتعلق
بلا يتقدم على معنى انه ترك التقديم كيلا يفوت غرض الابهام
ثم التفسير الذي يطلب به المبالغة والتفخيم فان الشيء
اذا ابهم تشوقت النفس الى معرفته وتطلعت الى العثور عليه
فاذا فسر بعد ذلك وقع منها اجل موقع وايضاً اذا فسر بعد
الابهام فقد ذكر اجمالاً ثم تفصيلاً والتقديم مما يخل بهذا المعنى
ثم اخذ في بيان ان في هذا المقام ابهاماً ثم تفسيراً بقوله
فهو اي فالتمييز في الاصل فاعل نحو طاب زيد علماً الاصل
طاب علم زيد او مفعول نحو فجرنا الارض عيوناً الاصل فجرنا
عيون الارض او موصوف نحو عندي راقود خلاً ومنوان
سمناً الاصل خل راقود وسمن منوان سمنا الاصل اخل لذا
الغرض وهو الابهام اولاً ثم التفسير ثانياً ولا ارى هذا تيسر لهم

في كل موضع الا ترى انه لا يستقيم اعتباره في نحو ربه رجلا
ولله دره فارسا ونعم رجلا زيد ولا يعرف التمييز في
الاعرف وهو مذهب البصريين لان المقصود من التمييز
رفع الابهام وهو يحصل بالنكرة وهي اصل فلو عرف
وقع التعريف ضايعا والكوفيون على جواز التعريف كقوله
رايتك لما ان عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا
قيس بن عمرو وهو محمول عند البصريين على زيادة ال
وسفه نفسه الذي تمسك به الكوفيون محمول اما على نزع
الخافض اي سفه في نفسه او معناه استهانها او استخف بها
فضمن سفه معنى فعل متعد فنصب ما بعده على انه مفعول به
واصل التمييز اقتران من به ومن ثم حكم على المنصوب في
لله دره فارسا بانه تمييز لانهم يقولون لله دره من
فارس ثم ليس كل تمييز يقترن به من بل نقول يجوز جره
بها الا في ثلاث مسائل احدها تمييز العدد نحو عشرون
درهما والثانية التمييز المحول عن المفعول كغرست الارض
شجرا ومنه ما احسن زيدا ادبا بخلاف ما احسن رجلا
والثالثة ما كان فاعلا في المعنى ان كان محولا عن الفاعل
صناعة كطاب زيد نفسا او عن مضاف الى مفسر ضمير
ذي نسبة وقع التمييز عن متعلقها نحو زيد اكثر مالا اصله
مال زيد اكثر بخلاف ما احسن رجلا والثالثة ما كان لله
دره فارسا فانه وان كان فاعلا معنى اذ المعنى عظمت فارسا

زيدا خ

الا انه غير محول عنه فيجوز دخول من عليه ومن ذلك
نعم رجلا زيد يجوز نعم من رجل زيد قال المختصر فلم
تعدل بسواه فنعم المرء من رجل تهامي المستثنى سواء كان
متصلا او منقطعا مذكور بعد الا او اخواتها اي او احدى
اخواتها فمتصل ان كان مخرجا من متعدد لفظا او تقديرا
نحو جاء في القوم الا زيدا او ما جاءني الا زيد اي ما جاءني
احد الا زيد فالمخرج منه في الاول ذكر لفظا وفي
الثاني ذكر تقديرا والا يكن مخرجا من متعدد لا لفظا
ولا تقديرا فمنقطع نحو جاء في القوم الا حمارا وحرك بعض
المتاخرين هنا بحثا فقال هذا كان الاستثناء كله
متصلا ولكن تارة يكون المخرج منه مذكورا وتارة
يكون مقدرا فيكون الاصل في نحو ما فيها احد الا حمار
ما فيها احد ولا ما يتبعه الا حمارا وما يتبعه يشمل
الابل والبقر والغنم وغير ذلك فاستثني الحمار منه ودل
على هذا المحذوف استثناء الحمار كما دل على تقدير
احد في الاستثناء المفرغ في نحو ما جاءني الا زيد اخراج
زيد وعلى تقدير على حال من الاحوال في ما جاءني
زيد الا راكبا اخراج راكبا وكذا القول في البواقي ويكون
الفرق بين هذا الذي يسمونه منقطعا والاستثناء المفرغ
اشتغال العامل بمطلوب في نحو ما جاءني احد الا حمار
وعدم اشتغاله في نحو ما جاءني الا زيد واجاب هذا

وخرج له
تحلى ه

الباحث بان ذلك اذا سلم لم يخرج عن الانقطاع باعتبار
الظاهر وان كان متصلا باعتبار التقدير فاذا صح له الا
سمان بالاعتبارين المختلفين فلا باس بقصره على احدهما
لقصد التمييز بينه وبين نوع آخر يخالفه في طريقته وهو
المتصل لفظا ولما كان على الاستثناء المتصل سوال
مشهور وهو لزوم الكذب في كل صورة من صوره
بتقدير القول بالاخراج وبيانه انه اذا قال له علي عشرة
وقصد اليها على انفرادها بجملتها ثم اخرج الدرهم منها
بقوله الا درهما فلا بد ان يكون الدرهم داخلا فيها فيتحقق
الاخراج وحينئذ يلزم ان يكون الدرهم داخلا فيها
مثبتا منفيا فيلزم الكذب في احد الامرين ويتعين
ان لا يقع مثله في القرآن قطعا **وقد** ورد فيه من الاستثنا
شيء كثير نحو فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما اشار
المؤلف الى جواب ابن الحاجب عن ذلك بقوله **وتقدير
الاخراج قبل النسبة لتاخر الحكم بها عن كمال فهم المفردات
وتمامها يدفع التناقض** وتقريره ان دخول المستثنى في المستثنى
منه يقدر قبل النسبة ثم يخرج المستثنى عنه ثم يحكم بها
لان الحكم بالنسبة بعد كمال فهم المفردات وتمامها فيند
فع التناقض فاذا قال القايل له علي عشرة الا واحدا فالمراد
بالعشرة معناها وهو خمسة وخمسة فتناولت التسعة
والواحد معا ثم اخرج منها واحدا حتى بقيت تسعة

ثم

ثم حكم بعد ذلك بالاسناد الى التسعة الباقية واما الواحد المخرج
منها واحد له علي وحاصله ان التناقض انما يلزم ان لو
كان المستثنى مخرجا بعد الحكم وقد عرفت اندفاعه فلا
تناقض ان هذا معنى ما قرره ابن الحاجب وتبعه عليه جماعة
لكنه ح ممن يرى ان الاستثناء من الاثبات نفي ومن النفي اثبات وهذا
التقدير لا يقتضيه البتة ولا يخفى ان المستثنى باعتبار النصب
والخفض والاعراب بحسب العامل على اقسام فشرع اولا
فيما يجب نصبه اذ هو في بابه فقال **فينتصب** المستثنى حال
كونه **في** الكلام **الموجب وهو ما ليس بنهي ونفي واستفهام**
نحو قام القوم الا زيدا وهل ذهبوا الا عمروا وهذا هو المعروف
في كلام القوم **ولا تخصيص عند الزمخشري** وهذا لم اقف عليه
في غير هذا الكتاب **ومنقطعا** عطف على الحال المتقدمة
اي وينتصب حالة كونه منقطعا واقعا بعد الا فيما لا يصح
وقوعه موقع المستثنى منه باتفاق العرب نحو ما زاد
هذا المال الا ما نقص وما نفع زيد الا ما ضر فاما ما يصح
فيه ذلك فالحجازيون يوجبون نصبه وعليه قراءة
السبع ما لهم به من علم الا اتباع الظن **وتميم تجيز
البدل** مع ترجيح النصب **فيما يصح وقوعه موقع
المستثنى منه** كقوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا
العيس اليعافير الظباء التي يكون الثور وقيل الظباء
مطلقا والعيس الابل البيض يخالط بياضها صفرة

وحمل الزمخشري على هذه اللغة التميمية قوله تعالى
قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله وخرجه
ابن مالك على الابدال المختار عند الكل بجعل الظرف متعلقا بيذكر
والتقدير قل لا يعلم من يذكر في السموات والارض الغيب الا الله
ولم يجعله متعلقا بالاستقرار تفاديا عن الجمع بين الحقيقة
والمجاز اذ الظرفية المستفادة من في حقيقة بالنسبة
الى غير الله تعالى ومجاز بالنسبة الى الله تعالى وممن حمل
القراءة السبعية على لغة مرجوحة وفي الاية وجه آخر وهو ان
يقدر من مفعولا والغيب بدل الاشتمال والله فاعل والا
ستثناء مفرغ و ينصب ايضا جائزه كونه مقدما عليه
اي على المستثنى منه واقعا بعد الا نحو جاءني الا زيدا
القوم وما جاءني الا زيدا احد اما الاول فلانه لو تأخر لوجب
النصب واما الثاني فلان الرفع انما هو على الاتباع ولا يجب
الاتباع مع التقدم وكذا ينصب مقدما على صفته اي
صفة المستثنى منه نحو ما جاءني احد الا زيدا خير منك
في غير الصحيح وهو قول المازني فانه اختار الاستثناء
على البدل نظرا الى ان الصفة كالجزء من الموصوف فكأنه
حين تقدم على الصفة تقدم على الموصوف والصحيح اختيار
البدل بان الموصوف بمنزلة شيء واحد فاذا تأخر عن الموصوف
فكأنه تأخر عن الصفة ولان المقصود هو الموصوف وقد تقدم
على المستثنى فلم يكترث بتقدمه على الصفة و ينصب

يذكر

بل الاكثر

المستثنى

المستثنى ايضا واقعا في ما خلا وما عدا تقول قام القوم
ما خلا زيدا وجاؤا ما عدا عمروا وما هذه مصدرية
فدخولها يعين الفعلية فمن ثم وجب النصب والمصدر
مسبوك من ما وصلتها حال وهو راي السيرافي كما يقع المصدر
الصريح حالا نحو ارسلها العراك والمعنى قاموا خالين
زيدا اي متجاوزين زيدا وقدره ابن هشام خالين عن زيد ولكن
ما قلنا اولى لان خلا يتعدى اذا كان بمعنى جاوز قالوا
افعد هذا وخلاك ذم وكذا معنى ذهبوا ما عدا عمروا
ذهبوا عادين عمروا اي مجاوزين يقال عدا فلان طوره اي
جاوزه ولم يقف قائم عند حده او ظرف على ما ذهب
اليه جماعة باعتبار حذف الظرف وانابة ما وصلتها
عنه والمعنى قاموا وقت خلوهم زيدا وذهبوا وقت
عدائهم عمروا وقيل ما زائدة فيجوز الجر وهذا القول
منقول عن الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني
قال ابن هشام فان قالوا ذلك بالقياس ففاسد لان
ما لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعد الجار نحو عما قليل
فبما رحمة من الله عز وجل وان قالوا بالسماع فهو من
الشواذ بحيث لا يقاس عليه و ينصب ايضا في عدا وخلا في
الاكثر على انهما فعلان جامدان لوقوعهما موقع الا وفا
علهما ضمير مستتر جعله قوم يعود الى البعض واستشكله
الرضي بان المقصود في جاء القوم خلا زيدا وعدا زيدا

ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من مجاورة بعض
القوم اياه وخلو بعضهم اياه مجاوزة الكل وخلو الكل
قال فالاولى ان تضمر فيهما ضميرا راجعا الى مصدر الفعل
المتقدم اي جاء في القوم خلا هو اي مجيئهم زيدا نحوا عدا
اهو اقرب للتقوي قلت قد يدفع استشكاله بان المراد كل
بعض منهم بناء على انه اسم جنس اضيف فعم والاستثناء
يرشد اليه فلا يرد ان المفهوم في مثل جاء بعض القوم ان
الكل لم يجئ اذ لا قرينة فيه تصادم هذا المفهوم بخلاف
ما نحن فيه وحينئذ فقد حصل المقصود وهذه الجملة
في موضع نصب على الحال او مستانفة فيه خلاف وقد
سمع الجر بخلا وعدا قليل كقولك جاء في القوم خلا زيد
ومن شواهد الجر بعد عدا قول الشاعر ابحنا حيهم اسرا
وقتلا عدا الشمطاء والطفل الصغير ولم يحفظ سيبويه
في عدا الا الفعلية فمنع الجر بها وهو مسموع كما عرفت و ينصب
ايضا في ليس ولا يكون على انه خبرهما وفي الحديث ما انهر
الدم وذكر اسم الله عليه فكلوه ليس السن والظفر وتقول
اتوني لا يكون زيد واسمها ضمير يعود الى البعض او على
مصدر الفعل السابق كما مر ولكن في جريان الوجه الثاني
هنا نظر ولا يستقيم في الظاهر قولك اتوني ليس اتيانهم زيد
ولا يكون اتيانهم زيدا اللهم الا باعتبار حذف اي ليس
اتيانهم مع اتيان زيد بل كان اتيانهم بدون اتيانه

ولا يخفى ما فيه من التكلف وهما اي جملتان بعد معرفة
حالات كما مثلناه وبعد نكرة صفة نحو جاءني قوم ليسوا
زيدا واتاني رجال لا يكون عمروا فيلحقهما الذي ما
يلحق الافعال الموصوف بها ولا يكونان اذ ذاك من الا
ستثناء في شيء لان ليس لاستثنا يبين وكذا لا يكون الاستثنا
ئية لا يذكر اسمها بل يلزم كونه ضميرا مستترا على ما مر
وقيل لا محل لهما من الاعراب قال ابن هشام وهذا مذهب
الجمهور رحمه الله في جميع الاستثناء ويجوز هو اي
النصب والبدل هو المختار لفظا او محلا ان تعذر
لفظا لامتناع اعمال ما قبل الا فيما بعدها في التام غير
الموجب وهذا ظرف لغو يتعلق يجوز والمراد بالتام
ما كان المستثنى منه فيه مذكورا وبالموجب ما لم يشتمل
على نهي او نفي واستفهام فاذا قلت ما جاءني احد
الا زيد جاز النصب على الاستثناء والرفع على البدلية
عند البصريين وهو المختار للمناسبة وعليه جاء قوله
تعالى ما فعلوه الا قليل منهم وهو عندهم بدل البعض
من الكل والا مغنية عن الضمير لانها مفهومة ان
الثاني بعض الاول ولا يضر تخالف البدل والمبدل منه
في الايجاب والنفي مع وجود الحرف المقتضي لذلك وههنا
تنبيهات الاول ان الكوفيين يثبتون التبعية
هنا لكن لا بطريق البدلية بل بطريق العطف

ويجعلون الا حرف عطف وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة
في ان ما بعدها مخالف لما قبلها لكن ذلك منفي بعد ايجاب
وهذا موجب بعد نفي الثاني ان ابن مالك فصل في المستثنى
بعد التام غير الموجب بين ان يكون متراخيا وان
لا يكون متراخيا فان لم يتراخ فالمختار الابدال كما مر
وان تراخي الي ان حال الفصل بينهما فالمختار النصب اذ
البدل انما كان لطلب التشاكل بينه وبين المستثنى منه
ومع التراخي لا يتبين ذلك كما اذا قلت ما ثبت احد بساما
ينفع الناس في المواقف الصعبة الا زيدا ونحوه الحديث
بالعبدي المؤمن جزاء اذا قبضت صفيه من اهل الدنيا
ثم احتسب الا الجنة قلت وفي الكشاف في تفسير قوله تعالى
وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون الي الملاء الا
علي ويقذفون من كل جانب دحورا ولهم عذاب واصب
الا من خطف الخطفة ان من في موضع رفع بدل من
الواو في لا يسمعون اي لا يسمع الشياطين الذي خطف
ولم يذكر النصب البتة مع ان الاستثناء متراخ فا
لظاهر انه لا يرى فيه رأي ابن مالك والرضي صرح بان اختيار
البدل شروطا منها ان لا يتراخي فالاحتراز عن نحو ما جاءني
احد حين كنت جالسا الا زيدا فان الابدال ليس باولى ههنا
من النصب اذ كونه مختارا لقصد التطابق بينه وبين
المستثنى منه ومع التراخي بينهما لا يتبين ذلك هذا كلامه

وقد

وقد جرى فيه علي عادته في اتباع ابن مالك والاخذ من كلامه
في كثير من الاوقات الثالث ان اختيار البدل علي النصب
انما يكون لتحصيل المشاكلة وقضية ذلك ان لا يكون البدل في
قولنا ما ضربت احدا الا زيدا مختارا علي النصب ضرورة ان المشا
كلة حاصلة علي كلا التقديرين فيستويان ثم البدل تارة
يكون بحسب اللفظ نحو ما قام احد الا زيد وتارة بحسب
الموضع حيث يتعذر الاول بان يوجد قبل الا ما لا يمكن
عمله فيما بعدها نحو ما جاءني من احد الا زيد لان من
الزائدة لا تعمل في موجب ولا معرف فلا يجوز تقديرها
بعد الا داخلة علي معرفة لوجود المانعين وكذا نحو
ما جاءني من احد الا رجل صالح لوجود المانع الاول فقط
وهو الايجاب ولا يجوز الابدال علي اللفظ ايضا علي مذهب
الاخفش وان جوز زيادة من في الموجب مطلقا معرفا
كان او غيره لان الكلام في من الاستغراقية ولا يمكن ار
تكاب ذلك هنا وليس في حمل النصب في الا امراتك من
قوله تعالي فاسر باهلك بقطع من الليل ولا يلتفت منكم
احد الا امراتك علي فاسر كيلا يكون اكثر القراء علي غير البدل
لزوم التناقض في الاسراء لانه مقيد معني بعدم الالتفات
هذا الكلام انتزعه المؤلف رح من كلام ذكره الرضي في
شرح الكافية قصد به الرد علي ابن الحاجب وبسياق
كلام بهما يظهر لك معني ما في المتن فنقول قرئ قوله

سبحانه وتعالى ولا يلتفت منكم احد الا امراتك بالرفع والنصب
واكثر القراء على النصب فقال بعضهم اذا نصب يكون
مستثنى من قوله فاسر باهلك فيكون في كلام موجب
فلا يكون مما نحن فيه واذا رفع يكون مستثنى من قوله
ولا يلتفت منكم احد وانما فصل هذا التفصيل لانه لو كان
النصب والرفع من قوله ولا يلتفت منكم احد لزم ان يكون
قراءة الاكثر على غير المختار وهو محذور فرفع الى ما قاله
فرارا من ذلك قال ابن الحاجب رح وهو غلط لان القصة
واحدة واذا استثني من فاسر باهلك كان غير مسرى بها
مرادا واذا ابدل من ولا يلتفت منكم احد كان مسريا بها
فيؤدي الى ان يكون مسريا بها وغير مسرى بها وهو باطل
وانما يقع في ذلك من يعتقد ان القراءة السبع احاد ويجوز
ان يكون بعضها خطاء فلا يبالي بحمل القراءتين على متنا
قضات واما من يعتقد الصحة في جميعها التواترها
فبعيد عن مثل ذلك قال في شرح المفصل والاولى
ان يكون الا امراتك بالرفع والنصب مثل ما فعلوه الا
قليلا منهم ولا بعد ان يكون اقل القراء على الوجه الا
قوي واكثرهم على الوجه الذي دونه قال الرضي رحمه
الله ان اسر وان كان مطلقا في الظاهر الا انه في المعنى
مقيد بعدم الالتفات اذ المراد اسر باهلك اسراء لا التفات
فيه الا امراتك فانك تسري بها اسراء مع الالتفات

فاستثني

فاستثني على هذا ان شئت من اسر وان شئت من ولا يلتفت
ولا تناقض وهذا كما تقول امش ولا تتبختر اي امش
مشيا لا تبختر فيه كانه قيل ولا يلتفت منكم احد في الا
سراء وكذا امش ولا تبختر في المشي فحذف الجار والمجرور
للعلم به هذا كلامه وتنزيل ما في المتن عليه ظاهر قلت
وفيه نظر لان مقتضى كلامه ان يكون لوط عليه الصلوة ما
مورا بالاسراء بها مع التفاتها وليس كذلك فلم يؤمر قط
بالاسراء بها لا مع التفاتها ولا بدونه لان المقصود بالا
سراء تنجية المؤمنين من اصابة العذاب ولم تكن هي
بهذه المثابة ولا تنجية من ذلك بتقدير فانك تسري بها
اسراء مع الالتفات فيه بصيغة الخبر وذلك لان المستثنى
يثبت له نقيض حكم المستثنى منه فاذا كان المعنى
فاسر باهلك اسراء لا التفات فيه الا امراتك ثبت لامراتك
نقيض الامر المذكور اي فلا تسر بها اسراء لا التفات
فيه والمعنى بل اسر بها اسراء يكون منها التفات فيه وهذا
كما اذا قلت لا تكرم زيدا جاهلا فالنهي انما هو باعتبار القيد
ويثبت ضده عند انتفاء ذلك القيد اي اكرمه غير جاهل
وقد اعترض على كلام ابن الحاجب بطريقة اخرى وهي
انا لا نسلم التناقض لان اخراجها من جملة النهي لا
يدل على انها مسرى بها معهم بل على انها معهم فلا يمتنع
ان يكون هي سرت بنفسها ولم يسر هو بها وقد روي انها

تبعتهم وانما التفت قراء العذاب فصاحت فاصابها
حجر فقتلها قال ابن هشام والذي اجزم به ان قراءة الا
كثرين لا تكون مرجوحة وان الاستثناء في الاية من
جملة الامر على القراءتين بدليل سقوط يلتفت منكم احد
في قراءة ابن مسعود ولان الاستثناء منقطع بدليل في
اية الحجر ولان المراد بالاهل المؤمنون وان لم يكونوا من
اهل بيته لا اهل بيته وان لم يكونوا مومنين ويؤيده
ما جاء في ابن نوح عليه الصلوة والسلام انه ليس من اهلك
انه عمل غير صالح ووجه الرفع على انه على الابتداء
وما بعده الخبر والمستثنى الجملة ونظيره لست عليهم
بمصيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله **و يجوز**
اخو النصب وهما الرفع والجر **مع قلته** اي قلة النصب فالاوجه
الثلثة جائزة **في لاسيما** اي في الاسم الواقع بعد لاسيما
وسي بكسر السين وتشديد الياء بمعنى مثل قال ثعلب
من استعمله على خلاف ما جاء في قوله ولا سيما يوم بدارة
جلجل فهو مخطئ وذكر غيره انه قد يخفف وقد يحذف
الواو منه كقوله فيه بالعقود بالايمان لاسيما عقد وفائه
من اعظم القرب والهاء لا ينطق بها في الاصل لكونها
الحقت من اجل انه اذا وقف عليه كان بالياء اذا تقرر
ذلك فلك في لاسيما وامثاله جر يوم وهو اوجهها على
اضافة سي اليه وما زائدة او الى ما ان جعلت بمعنى

شيئ ويوم

شيئ ويوم بدل منها والرفع على انه خبر مبتدا محذوف وما
موصولة او نكرة موصوفة اي ولا مثل الذي هو يوم او ولا
مثل شيئ هو يوم والنصب على التمييز كما في قوله تعالى
ولو جئنا بمثله مددا وقد حكم المؤلف بقلة هذا الوجه
ولا عرفهم يذكرونه مع النكرة وانما يقولون النصب مع
المعرفة ممتنع عند الجمهور رض واجازه بعضهم واستضعف
بل قال الجلال الدهان لا اعرف له وجها وقد يوجه بانه على
تقدير اعني وما تامة اي ولا مثل شيئ اعني زيدا ووجه
بعضهم بان ما كافة وان لاسيما تنزلت منزلة الا في
الاستثناء ثم اعلم ان نصب شيئ مع سقوط الواو ومثل قاموا
لاسيما زيد على الحال كما ذكره الفارسي ورده ابن هشام
بانه لو كان كذلك لامتنع دخول الواو ولو وجب تكراره
قلت ويندفع الاول بان الواو اذا دخلت كان شيئ اسم
لا والخبر محذوف والحال جملة والثاني بانه تكررت معنى
اي قاموا الا مماثلين زيدا في القيام والاولى منه بذكر كما
قال الزمخشري في فلا اقتحم العقبة انه في معنى فلا فك
رقبة ولا اطعم مسكينا ثم عد هذا من قبيل الاستثناء
ذكر في المفصل واعترضه ابن الحاجب رح بانه لا ينبغي
ان يكون ذلك لان الاستثناء اخراج شيئ من شيئ
واثبات ضد الحكم له وهذا ليس كذلك بل هو اثبات
ذلك الحكم الاول بطريق الزيادة في معناها ومثاله احسن

الي القوم ولاسيما عمرو وقال انما ذكره لما كان بينهما اي بين
ما قبل لاسيما ما وبعده مخالفة ما لان الثاني ثبت له
زيادة فكانه غير الحكم الاول **ويجوز الجر فقط بعدا شا في**
الاكثر لكنها انما تستعمل للاستثناء فيما تنزه عند المستثنى
حقيقة او ادعاء تقول ضربتهم حاشا زيد ولا يحسن ان
يقال صلي الناس الا المكتوبة حاشا زيد نص عليه ابن الحاجب
وذهب قوم منهم الجرمي والمازنية والمبرد والزجاج
والاخفش الي انها قد تستعمل فلا متعد يا جامد التضمنه
معني الا وسمع اللهم اغفر لي ولمن سمع دعائي حاشا الشيطان
وابا الاصبع وهذا هو راي الذي ذكره المؤلف رح واما
سيبويه واكثر البصريين فمذهبهم ان حاشا حرف دايما
بمنزلة الا لكنها يجر المستثني وسياتي الكلام ان شاء الله
تعالي وتقدس علي ما يتعلق به في بحث الحروف **و** يجوز
ايضا الجر فقط **بسوى** بكسر السين مع القصر **وسواء** بفتحها
مع المد وهاتان اللغتان هما المشهورتان وثم لغتان
اخريان كسر السين مع المد وضمها مع القصد **وهما ظرفان**
اي منصوبان علي الظرفية **ابدا** في غير الشعر **علي القول الاصح**
وهو قول سيبويه والجمهور رضي الله عنهم فاذا قلت جاء
القوم سوى زيد فكانك قلت مكان زيد وكذا اذا قلت جاء
القوم سوى زيد وكانك بالمد اي مكانه وهما من الظروف
المكانية وقال ابن عصفور ولم يسم الاستثناء الا مكسورة

السين

السين واستدلوا علي ظرفيتهما بوقوعهما صلة قالوا
جاء الذي سواك واجيب بتقدير خبرا هو محذوفا
وفيه نظر لان الصلة غير طويلة او حالا عاملها ثبت
مضمرا وقال الزجاج وابن مالك انهما بمعني غير دايما
معني واعرابا واستدلوا بنحو قوله ولم يبق سوى العدوان
دناهم كما دانوا وبشواهد آخر من النظم وهي لا ترد علي الخافين
لانهم قايلون بانهما يخرجان عن النصب علي الظرفية في
الشعر كما نبهنا عليه والمؤلف اهمله فقال الرومان والعيكري
يستعملان ظرفا غالبا وكغير قليلا واليه مال ابن هشام
فاشار المؤلف رح بقوله علي الاصح الي هذا الخلاف ويجوز
ايضا الجر فقط **بغير** وانما وجب الجر معها ومع سوى وسواء
لان ما بعدهن مضاف اليه فلا يكون الا مخفوضا **واعرابه**
اي اعراب غير **كاعراب ما بعد الا علي التفصيل** وذلك
لان غير لما وقعت موقع الا والا حرف لا اعراب له وغير اسم
وجب ان يكون لها اعراب فجعل اعرابها الاعراب الذي
يكون علي الاسم الواقع بعد الا بطريق العارية وجعل
ما بعدها مخفوضا بالاضافة لانها اسم يقبل الاضافة
فوفي بمقتضي الاسمين فوجب النصب في مثل جاء القوم غير
زيد وجاء القوم غير حمار وجاء غير زيد القوم وجاز النصب
مع اختيار الرفع في مثل ما جاء في احد غير زيد الي غير ذلك
من صور الاستثناء **واصله** اي اصل غير **الصفة** المفيدة مغايرة

مجرورها الموصوف بها اما بالذات نحو مررت برجل غير
زيد او بالصفة نحو دخل زيد بوجه غير الوجه الذي
خرج به ثم يحمل على الا في الاستثناء بمعنى انه صار ما بعد
غير مغاير لما قبلها نفيا واثباتا كما بعد الا ولا تعتبر
مغايرة ذاتا او صفة كما كانت في الاصل كالعكس اي
حملا كائنا كالعكس اي كحمل الا على غير في الصفة بحيث
صار ما بعد الا مغاير لما قبلها ذاتا او صفة كما بغير ولا
تعتبر مغايرة له نفيا واثباتا فيما حال من العكس اي كا
لعكس حالة كونه فيما كان الا فيه تابعا لمتعدد اي وافق
حالها صفة حالها اداة استثناء وذلك لانه لا بد لها في
الاستثناء من مستثنى منه متعدد لفظا او تقديرا فلا
تقول جاءني رجل الا زيدا وتعذر الاستثناء ليلتجاء الى
حملها على خلاف اصلها والا فلو لم يتعذر الاستثناء
وجب ابقاؤها على اصلها ولم يحمل على غير في الصفة ومثال
صورة التعذر قولك جاءني رجال الا زيد وذلك لانك لو ذهبت
الى الاستثناء لم يستقم لان شرط الاستثناء ان يكون
المستثنى واجب الدخول تحت المستثنى منه وهنا لا يجب
دخول زيد في الجمع المنكور لانه نكرة في الاثبات فلا عموم
له وهذا انما يصح التمثيل به على راي الجمهور القائلين
بوجوب الدخول واما على مذهب المبرد فلا لانه
يكتفي في صحة الاستثناء بصحة الدخول وما ذكره

له

وجاز وان لم يكن واجبا

المؤلف

المؤلف رح هو ما في الكافية وعليه جماعة وذهب ابن مالك
رح في اخرين الى انه لا يوصف بالا الا حيث يصح الاستثناء
فيجوز عندي درهم الا دانق لانه يجوز الا دانقا ويمتنع الجيد
حملا على كل في قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان
ومداره اي مدار الامر في حمل الا على غير وعدم حمله عليه
على تناول الصدر للعجز لو سكت عن الا فحينئذ يمتنع
الحمل لان الاستثناء غير متعذر كما في قولك على عشرة الا
ثلاثة وعدمه كما مر من قولك جاءني رجال الا زيد وضعف
اي في غير ما تقدم وهو ما لا يتعذر فيه الاستثناء كالبيت
المتقدم قال ابن الحاجب رحمة الله عليه فيه شذوذان
احدهما انه وصف فيه المضاف وهو كل والقياس ان
يوصف المضاف اليه دونها فيقال كل رجل عاقل
جاءني لان ما اضيف اليه هو المقصود بالذات وانما جيء
بها لافادة الاحاطة والثاني انه فصل بين الصفة والمو
صوف بالخبر وهو قليل ويعرب المستثنى على حسب العوامل
في الاستثناء المفرغ وهو ما كان فيه المستثنى منه غير
مذكور لفظا فالمفرغ في الحقيقة هو العامل لانه لم يشتغل
بمستثنى منه يعمل فيه لفظا فعمل في المستثنى رفعا على
انه فاعل في نحو وما يعلم جنود ربك الا هو ونائب عن
الفاعل في نحو فهل يهلك الا القوم الفاسقون وخبر في
نحو وما محمد الا رسول ونصبا على انه مفعول مطلق

في نحو ان نظن الا ظنا ومفعول به في نحو لا يكلف الله نفسا
الا وسعها ومفعول فيه في نحو لم يلبثوا الا عشية او ضحيها
ومفعول له في نحو وما تنفقون الا ابتغاء وجه الله ولا
يأتي في المفعول معه فلا يقال لا تسر الا والنيل قال
الرضي ولعل ذلك لان ما بعد الا كانه ينفصل من حيث المعنى
عما قبله لمخالفته له نفيا واثباتا والواو ايضا مؤذنة بنوع
من الانفصال فاستهجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين
بالفصل واما وقوع واو الحال بعدها نحو ما جاء في زيد الا
وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد
الواو قلت واما التوابع فانما يقع التفريغ منها في البدل
واما عطف النسق فقد عرفت علة امتناعه وعطف
البيان والتاكيد ينافي فيهما التفريغ ضرورة انه لا يكون
الا في متعدد مماثل والتعدد ينافي عطف البيان لانه اما
علم مثله فلا يمكن ان يقدر في عطف بيان متعدد شامل
للمذكور وغيره وكذلك التاكيد لانه ليس لنا الفاظ تاكيد به
عامه تشتمل المستثنى وغيره حتى تقدرها وتخرج منها
التاكيد المستثنى بقي الكلام في الوصف ففي شرح الحا
جبية للرضي رح انه يجيء فيه التفريغ نحو ما جاءني
احد الا ظريف وما لقيت احدا الا انت خير منه وكذا
في اللباب وظن التفتازاني ان المسئلة اجماعية فقال
في شرح المفتاح لا خلاف في جواز الاستثناء المفرغ

في الصفة

في الصفة وفي مغني اللبيب لابن هشام رحمه الله ان التفريغ
لا يجوز في الصفات ولم يحك جوازه الا عن الزمخشري
وابي البقاء قال وكلام النحويين بخلاف ذلك قال الاخفش
لا ينفصل بالا بين الموصوف وصفته فان قلت ما جاءني
رجل الا راكب فالتقدير الا رجل راكب يعني ان راكبا صفة
لبدل محذوف وقال الفارسي رحمه الله لا يجوز ما مررت
باحد الا قائم فان قلت الا قائما جاز لقيامه ظرف لغو يتعلق
بيعرب اي يعرب المستثنى في المفرغ على حسب العوامل
لاجل انه قام مقام المخرج منه غير اصالة لا اصالة اذ العوامل
في التحقيق عاملة في ذلك المقدر ولكن لما حذف وقام المستثنى
مقامه عمل فيه بطريق الفرعية لا بطريق الاصالة لصحة
ما قام الا هند بترك علامة التانيث من الفعل فلولا ان
العامل مسلط في الحقيقة على المقدر الذي هو احد المخرج
منه لما التزم تذكير الفعل وقيل لقيامه مقام المخرج منه
اصالة وحقيقة والصحة في ما قام الا هند بدون التاء
للفصل بالا وفيه نظر اذ غاية الفصل بها ان يكون مسوغا
لترك التاء في الجملة لا مقتضيا لتركها وجوبا او اختيارا وما
قام الا هند يجب فيه ترك التاء عند قوم ويختار عند
اخرين وهو الحق بدليل قوله وما برئت من ريبة
وذم في حربنا الا بنات العم وشرطه اي شرط الاستثناء
المفرغ كون المحذوف عاما ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق

الاخراج يناسب المستثني المذكور في جنسه بان يقدر في
نحو ما قام الا زيد ما قام احدا و ما قام انسان و في نحو
ما لبست الا قميصا ما لبست لباسا و في نحو ما جاء الا ضا
حكا ما جاء علي حالة من الاحوال و في نحو ما سرت الا يوم
الجمعة ما سرت وقتا و علي هذا المنهاج و في وصفه من الفا
علية والمفعولية والحالية وغير ذلك ولذا اي ولاجل ان
شرط المفرغ كون المحذوف عاما قلّ في الموجب و ربما يمتنع
لاستبعاده اشتراك افراد الجنس في وقوع الفعل منها
او عليها او مخالفة واحد اياها ولكن ذلك ممكن وهو قليل
جدا فجاز قرات الا يوم كذا لاستقامته في المعني اذ من الجائز
ان يقرا شخص كل يوم الا اليوم المستثني لا ما زال الا زيد
الا عالما لان ما زال موجب من جهة ان معني زال نفي وقد
دخل النافي عليها فيجيء الاثبات المستمر علي ما سياتي
في الافعال الناقصة انشاء الله سبحانه عز وجل فيكون
المعني ما دام زيد علي جميع الصفات الا علي صفة العلم
وهو محال واعترضه الرضي رحمه الله بانه يمكن حمل الصفا
المثبتة علي ما لا تناقض ويستثني من جملتها العلم
مبالغة في نفي صفة العلم كانه قيل امكن ان يجتمع
فيه جميع الصفات الا صفة العلم كما حمل ما زيد الا عالم
علي المبالغة في اثبات صفة العلم له ولزم النصب في
مكرر المستثني نحو ما اتاني الا زيد الا عمرا فان رفعت

مستثني

الاول والثاني هو المكرر فيجب نصبه وان رفعت الثاني
فهو المستثني والاصل هو المكرر فيجب نصبه بتاويل تركني
الناس وراء زيد الا عمرا او تركني الناس وراء عمرو الا زيدا والاول

لتعذر البدل والفاعلية اما تعذر الفاعلية فظاهر اذ
الفاعل واحد ليس الا كما تقرر في بابه واما تعذر البدل فقالوا
في تقريره لا يجوز ان يكون بدلا من المستثني اذ ليس المعني
علي طرحه ولا من المستثني منه المقدر اذ لا يحذف
المبدل منه قلت وفي الثاني نظر فقد قالوا في لا اله الا الله
ان الاسم الشريف بدل من ضمير الخبر المحذوف وقيل
في ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا حلال
وهذا حرام ان الكذب بدل من مفعول تصف المحذوف
اي لما تصفه ولم يورد احد فيما اعلم بانه يلزم عليه حذف
المبدل منه بل ابدء وفي الاية احتمالات اخر اذ يجوز ان يكون
الكذب منصوبا بتقولوا المذكور والجملتان الواقعتان
بعده وهما هذا حلال وهذا حرام بدل منه وان يكون منصوبا
بالمحذوف اي فتقولون الكذب او يتصف علي ما يصفه
والجملتان محكيتان للقول اي لا تحللوا ولا تحرموا بوجود
قول ينطق به السنتكم فان صح دخوله اي دخول المستثني
الاخير في المستثني منه السابق فمن النفي اثبات وبالعكس
اي من الاثبات نفي فيلزم في له علي عشرة الا تسعة هكذا
الي واحد بان يقول بعد الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا

ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا خمسة
بالرفع على انه فاعل جزم اي اللازم له في الاقرار الواقع على
هذا النمط خمسة لانا اذا اخرجنا التسعة من العشرة بقي
واحد ادخلنا معه الثمانية صارت تسعة اخرجنا منها
سبعة بقي اثنان ادخلنا معهما ستة صارت ثمانية اخر
جنا منها خمسة بقيت ثلاثة ادخلنا معها اربعة صارت
سبعة اخرجنا منها ثلاثة بقي اربعة ادخلنا معها اثنين
صارت ستة اخرجنا منها واحدا بقي خمسة وضابطه انك
تجعل كل وتر منفيا خارجا وكل شفع مثبتا داخلا
ونعني بالوتر الاول والثالث والخامس وهكذا بالشفع
الثاني والرابع والسادس وهكذا والاعراب على هذا
ظاهر فلا يجوز في كل وتر الا النصب على الاستثناء لانه من
موجب في كلام قال الرضي رض والقياس في الشفع الابدال
والنصب لانه من غير موجب والمستثنى منه مذكور
وفيما ذكر بعده الا اثنين هكذا الى تسعة واحد يعني
انك اذا اضفت الى الصورة السابقة مثنيات اخر راجعا
القهقري فبعد الا واحدا قلت الا اثنين الا ثلثة الا اربعة
الا خمسة الا ستة الا سبعة الا ثمانية الا تسعة كان اللازم واحدا
فان قلت هذا لا يكاد يتصور لان المسئلة مفروضة فيما
يصح فيه دخول اللاحق في السابق فيجيء الاثبات من النفي
والعكس والاثنان لا يدخلان في الواحد والثلاثة لا تدخل

اثنان ر
الاثنان ر

في الاثنين وهكذا الى آخره قلت يتصور ذلك بجعل
المستثنى منه محذوفا كما ستراه وقد عرفت انه اذا وصل
في الصورة السابقة الى قوله الا واحدا كان اللازم خمسة
والمستثنى منه الواقع في صدر الكلام عشرة فاثبت في اخر الامر
خمسة ونفيت خمسة فكانه قال بعد الا واحدا فعلي من
تلك العشرة خمسة وليس علي الخمسة الاخرى فيرجع قوله الا اثنين
الى هذه الخمسة المنفية لان الاثنين من الاشفاع وقد
تقرر في الضابط ان كل شفع مثبت داخل فانما يستثنى من
منفي لتثبته فيكون المعنى الا اثنين فهما علي مع الخمسة الا ثلاثة
فيما سبق فتلك سبعة الا ثلثة فليست علي هي ولا غير الاربعة
الباقية من السبعة الا اربعة فعلي مع تلك الاربعة فا
المجموع ثمانية الا خمسة فليست علي هي ولا غير الثلاثة
الباقية من الثمانية الا ستة فعلي مع تلك الثلاثة فالمجموع
تسعة الا سبعة فليست علي هي ولا غير الاثنين الباقية من
التسعة الا ثمانية فعلي مع ذينك الاثنين وتلك عشرة كاملة
الا تسعة فليت علي فبقي من العشرة واحد وهو اللازم كما ذكر
في المتن وانما ضم الخمسة الى اثنين المذكورين في فاتحة الاستثنا
القهقرية لانه الواقع وانما ضم الخمسة و ليصير الثلاثة
بعد الا اثنين واقعة بعد ما تحقق دخولها فيه فلا
يستنكر الاستثناء وكذا سائر ما وقع فيه الضم وانما قلنا
ولا غير الاربعة الباقية من السبعة ليمكن استثناء الاربعة

من امر عام تدخل تحته وكذا سائر ما قدرنا فيه مثل ذلك
انما قدر لهذه الضرورة مخافة على الحقيقة وهي كون الاستثناء
متصلا وليس هذا التقدير ببدع فقد قالوا في مثل ما جاءني
زيد الا عمرو انه يقدر بعد الاول ولا غيره حرصا على الا
تصال غير ان هذا الباب اذا فتح امكن ان يجعل كل منقطع
متصلا بطريق التقدير وقد مر التنبيه على مثله في اول
هذا الباب وهاتان الصورتان اللتان ذكرهما المؤلف
المذكورتان في الباب وقال الغالي في شرحه بعد ان تعرض
لحل الالفاظ وفي الكلام حزازة لانه لو كان استثناء من
الاستثناء لزم ان يكون المستثنى منه اقل من المستثنى
في بعض الاحوال كما ظهر لك من الامثال اللهم الا استثناء
ات من المستثنى منه الاولي بان يخرج البعض من المسقط
والبعض من الباقي والخاطر لم يتفرغ لتلخيصه بعد وان
تلخصت لذلك فيه عبارة محققة فيلحقها بالكتاب
وقال صاحب العباب باثر قوم له فاللازم واحد ما نصه
لانك اذا قلت الا اثنين بعد الا واحدا صار اللازم سبعة
ثم اذا قلت الا ثلثة بقي اللازم اربعة ثم اذا قلت الا اربعة صار
اللازم ثمانية ثم اذا قلت الا خمسة بقي اللازم ثلثة ثم اذا قلت
الا ستة صار اللازم تسعة ثم اذا قلت الا سبعة بقي اللازم اثنين
ثم اذا قلت الا ثمانية صار اللازم عشرة ثم اذا قلت الا تسعة
بقي اللازم واحدا واعلم استثناء المساوي من المساوي

او نقص

او نقص منه لا يصح الا اذا انضم اليه ما يخرجه عن المساواة
وهنا كذلك فتامل هذه عبارته وقد عرف انهم نصبوا جميع
المستثنيات في المثال المذكور فلا بد من التفصيل بين الاوتار
فيجب نصبها والاشفاع فيجوز فيها النصب مع رجحان الرفع كما مر
وقد يوقع موقع الفعل اي وقد يوقع الفعل موقع المستثنى
بطريق تاء ويلد بالقسم في نحو نشدتك الله الا فعلت ونشد
اما بمعنى ذكر من التذكير او بمعنى طلب فالمعنى على الاول
ذكرتك الله بان اقسمت عليك به وقلت بالله لتفعلن وعلى
الثاني يكون نشدتك بمعنى نشدت لك على حد ابغير الله ابغيكم
الها اي ابغي لكم والمعنى طلبت لك الله منزهين جميع ما يخلق
به لا خلفك به ومعنى الا فعلت الا فعلك والا لنقض معنى
النفي الذي تضمنه القسم لانك اذا حلفت غيرك بالله فقد   احلفت ره
ضيقت عليه الامر في مطلوبك فكانك قلت ما اطلب
الا فعلك ففعلت بمعنى المصدر ومفعول به لما اطلب
الذي دل عليه نشدتك الله وانما جعل ماضيا للمبالغة في
في الطلب حتى كان المخاطب فعل ما يطلب منه وصار مثلا
ماضيا كذا قرره الرضي وقد يتوهم شذوذ في التركيب من
حيث انه لا يخلو اما ان يقدر حرف مصدري او لا فان
قدر ليتم التاويل بالمصدر فشاذ لان ذا ليس من المحال التي
يحذف فيها مثل هذا الحرف قياسا وان لم يقدر فالتاويل با
لمصدر بدون الحرف شاذ ايضا وجوابها ختيار الشق الثاني

ولا نسلم الشذوذ فيه على الاطلاق بل انما يكون شاذا اذا لم
يطرد في باب اما اذا اطرد فلا شذوذ مثل لا تاء كل السمك
وتشرب اللبن فان نصب تشرب بان مضمرة يستدعي كون
الحرف وصلته بتاويل اسم وقد عطف ولا شيء في الظاهر
يعطف عليه غير الفعل وهو ممتنع الا بالتاويل فيتصيد
من الفعل الاول مصدر من غير سابك اي لا يكن منك اكل
سمك وشرب لبن ولا يبعد مثل هذا شاذ الاطراد في بابه
وكذا اضافة اسم الزمان مثلا الى الجملة نحو جيت حين
جاء زيد اي حين مجيئه وهو مطرد ايضا وكذا باب
باب التسوية باول فيه الجملة بمفرد من غير اداة تاويل
مطردا ولا شذوذ في شيء من ذلك وكذا ما نحن فيه
وقد يحذف المستثني نحو قبضت عشرة ليس الا اي ليس
المقبوض الا اياها وهل يجوز مع ذلك حذف اداة الاستثنا
لم يتعرض اليه المؤلف وقال ابن هشام رضي الله عنهما
في المغني لا اعلم ان احدا اجازه الا السهيلي قلت وهو
عجيب فالمسئلة في التسهيل وهو بمراى منه ومسمع قال فيه
ونحو ما قام وقعد الا زيد محمول على الحذف لا على التنازع
اي ان التقدير ما قام الا زيد وما قعد الا زيد وهو اختيار
ابن الحاجب رحمه الله وجماعة رح وقد جوز في قوله تعالى
اني لا املك الا نفسي واخي ان يكون التقدير واخي الا نفسه
وفي لا حول ولا قوة الا بالله ولا قوة الا بالله كما سيجي ضميرا

نحو

وقد يضمر المستثني اي يجي ضميرا

نحو ما قام الا انا وما ضربت الا اياك وما جاء الا هو وهذا
ظاهر **وعامله** اي عامل المستثني بالا **الفعل ان وجد**
بتوسط الا لانه يتعلق بالفعل معني اذ هو جزء مما نسب اليه الفعل
وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول نحو قام القوم الا زيدا
والا يوجد الفعل **فمعناه المستنبط من مضمون الجملة**
نحو القوم اخوتك الا زيدا **كما في المسائل الجزئية** نحو قولهم شي
الا واحدا يعدل كذا وما الا شيء يعدل كذا فالمعني
شيء نقص انت منه واحدا وما انتقض انت منه شيئا
فالعامل فيه فعل مستنبط من مضمون الجملة تسد الا
مسده وما ذكره المؤلف من ان العامل هو الفعل او معناه
مذهب البصريين ولكنه نقص منه قيدا لا بد منه وهو قولهم
بتوسط الا كما مر واختار ابن مالك رح كون العامل الا لان
معني الاستثناء قايم بها والعامل ما به يتقوم المعني
المقتضي للاعراب واختار ابن الحاجب رحمه الله كون العامل
هو الاسم المتعدد المتناول للمستثني لان الذي صح بالا
خراج فهو في المعني العامل بوساطة الا قال وهذا شامل
للمواضع كلها وجد الفعل او لم يوجد فالتمسك به اولي
والمذاهب في ذلك منتشرة والكلام عليها تزييفا وتصحيحا
يطول وظاهر كلام جماعة ان الخلاف في ناصب المستثني
شامل للمتصل والمنقطع وابن الحاجب رح ذكر خلاف
ذلك فانه لما فرغ من الاقوال قال وهذا كله في المتصل فاما

المنقطع فان العامل فيه الا وعملها فيه عمل لكن ولها خبر
مقدر بحسب المعنى ومنهم من يجيز اظهاره ومنهم من
يقول انه حينئذ كلام مستانف **ولا يتقدم المستثنى على
العامل** فيه فلا يصح ان تقول الا زيدا جاء القوم وهذا عند البصريين
واما الكوفيون فيجوزونه وعدم سماع مثله في كلام العرب مع
كونه خلاف الاصل يشهد لمن منع ذلك **خبر كان واخواتها
هو المسند** وذا جنس يشمل خبر المبتدا وخبر ان واخواتها
وبالجملة فجميع ما هو مسند يدخل وبقوله **من معمولها**
خرج ذلك كله الا المحدود ولا يرد هنا اعتراض الرضي على
قول ابن الحاجب هو المسند بعد دخولها بانه منقوض بقايم
في مثل قولك كان زيد ابوه قايم لانه ليس معمولا لكان ولا لشيء
من اخواتها نعم هو مسند بعد دخولها فيتم النقض
به هنا **ويطلق الحاقه** اي الحاق الجز في هذا الباب **بالحال** على
ما ذهب اليه بعضهم **لجواز تعريفه** نحو ثم لم تكن فتنتهم
الا ان قالوا وهو كثير والحال لا تعرف الا نادرا واذا عرفت فهي
ماولة بنكرة **واختلال الكلام بدونه** اي بدون الخبر هنا
بخلاف الحال فانها فضلة لا يختل الكلام بحذفها غالبا
وهو اي خبر كان واخواتها **كخبر المبتداء** فيما يجوز له من
كونه معرفة ونكرة ومفردا جامدا ومشتقا وجملة فعلية
واسمية الى غير ذلك من الاحكام المقررة في ذلك الباب **لكنه** اي
خبر كان واخواتها **يتقدم في المقسا وين** تعريفا وتخصيصا

في حالة الامن من اللبس وهي حالة ظهور اعرابهما او اعراب
فيهما ولا قرينة فلا يجوز التقديم كما هناك نحو كان الفتى
هذا **قلت** كذا يقولون ويرد عليه ان الزجاج حكى في قوله
تعالى فما زالت تلك دعويهم ان النحويين يجوزون كون
الاول اسما والثاني خبرا او العكس وظاهره اتفاقهم على
ذلك وقد مر في باب الفاعل وممن ذكر الجواز فيهما الزمخشري
فقال في تفسير سورة الانبياء وتلك مرفوع او
منصوب اسما او خبرا ودعويهم كذلك ووقع له مثل
هذا ايضا في سورة الاعراف فقال في قوله تعالى فما كان دعويهم
اذ جاءهم باسنا الا ان قالوا انا كنا ظالمين ودعويهم
نصب خبر لكان وان قالوا رفع اسم له ويجوز العكس
وقد يحذف كان جوازا على سبيل التحقيق لكثرة استعمالها
اولان معناها اذا حذفت لا يختل فيجاز حذفها **في** كل
موضع وقع فيه بعد ان الشرطية اسم بعده الفاء الرابطة
للجواب وبعدها اسم مفرد **مثل** قول العرب **الناس مجزيون
باعمالهم ان خيرا فخير** وان شرا فشر **واربعة اوجه اقواها
هذا** وهو نصب الاول ورفع الثاني والتقدير ان كان عمله
خيرا فجزاؤه خير حذف من الشرط كان واسمها ومن
الخبر المبتداء فالمحذوف من مجموع الشرط والجزاء ثلاثة
اشياء وسياتي بيان كون هذا الوجه اقوى الاوجه الاربعة
واضعفها عكسه وهو رفع الاول ونصب الثاني والتقدير

انكان في عمله خيرٌ فيكون جزاؤه خيرًا حذف من الشرط
كان والجار والمجرور من الجزاء وكان واسمها فالمحذوف من مجموع
الشرط والجزاء ثلاثة اشياء وسياتي بيان كون هذا الوجه
اقوى الاوجه الاربعة **وما بينهما متوسط** وهو رفع الاول
ونصب الثاني والتقدير ان كان في عمله خيرٌ فيكون جزاؤه
خيرا حذف من الشرط كان والجار والمجرور من الجزاء
كان واسمها فالمحذوف من مجموع الشرط والجزاء خمسة
اشياء في الوجه الثاني وتحته وجهان احدهما نصب الجز
ئين معًا والتقدير ان كان في عمله خيرٌ فجزاؤه خيرٌ حذف
من الشرط كان والجار والمجرور من الجزاء المبتدا فالمحذوف
اذن اربعة اشياء ايضًا وقد لاح بما ذكرنا ان الوجه
الاول اقوى لان الحذف فيه اقل وان ما يليه هو الاضعف
لان الحذف فيه اكثر وان التوجيهين الاخيرين متوسطان
لان الحذف فيهما اقل من الثاني واكثر من الاول ثم المعنى
الوجه الاول قوي مطابق للمراد وهو ان كان نفس عمله
خيرا وليس المراد ان كان شيء من عمله خيرا او في شيء
من عمله خير وقوي ايضًا من جهة اللفظ فان مجيء
الفاء مع الجملة الاسمية اكثر منه مع الفعلية انما يقال
اذا كان الفعل ظاهرا فاما اذا كان مقدرا فلا بد من الفاء
نحو ان ضربتني فزيدا ضربته واقول لا ترجيح بهذا الوجه
فانا لا نسلم ان الجزاء مع النصب جملة فعلية بل اسمية

والا امتنعت الفاء فيقدر فهو يكون جزاؤه خيرا
كما قالوا في قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه اي فهو
ينتقم الله منه واما تفصيل الرضي رح بين ظهور الفعل فيتعقل
الفاء وتقديره فيجب فلم اره لغيره والمثال الذي اورده ليس
بقاطع لجواز تقدير المبتدا فيه اي فانا زيدا ضربته
ولا مانع منه بل يكاد يتعين حفظا للقاعدة المعروفة
في اقتران الجواب بالفاء **ويحذف كان وجوبا في اما انت**
منطلقا انطلقت فتحًا للهمزة اما **وكسرًا** لها **اي لان كنت**
بفتح الهمزة **او ان كنت** بكسرها وتقديره ان الاصل مع
الفتح لان كنت منطلقا انطلقت فان مصدرية موصولة بكان المحذوف فحذف الجار جوازا على القياس
في حذفه مع ان وحذف كان اختصارا وانفصل الضمير
لعدم ما يتصل به وجيء بما عوضا عن كان وادغمت
النون في الميم للتقارب واما اما انت منطلقا بكسر الهمزة فاصله
ايضا ان كنت منطلقا فحذفت كان فانفصل الضمير وحذف
فها هنا قليل على ما صرح به الرضي رحمه الله وغيره وما
مزيدة للتاكيد لا للتعويض كما في اما تخافن **اسم ان واخوا**
تها هو المسند اليه فدخل المبتدا واسم كان واخواتها
وغير ذلك فبقوله **من معمولها** اي من المعمولين او احدي
اخواتها خرج ما عدا المعرف ولا ينتقض بنحو اخوه
من قولك ان زيدا قائم اخوه وان كان مسندا اليه بعد

دخولها لانه ليس بمعمولها **ولا يحذف** الاسم في هذا الباب
وقتا من الاوقات **الا اذا كان ضمير الشان بشرط الضرورة**
كقوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء
والمجوز لحذفه على ضعفه ضرورة بالنصب في صورة
الفضلات مع دلالة الكلام ان نواسخ الابتداء لا تدخل
على كلم المجازاة فان قلت كان على المولف ان يستثني حذفه
عند تخفيف ان المفتوحة فانه لا يشترط بالضرورة قلت تركه
اتكالا على ما ذكره في الحروف المشبهة بالفعل **في راي الاكثر**
يشير بذلك الى ان من النحاة من جوز الحذف في السعة
ولم يشترط الضرورة وهو راي ابن مالك رحمه الله قال في
التسهيل ولا يخص حذف الاسم المفهوم معناه بالشعر
وقلما يكون المحذوف الا ضمير الشان وعليه يحمل ان من
اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون الا على زيادة
من خلافا للكسائي في **المنصوب بلا** حاكم كونها **لنفي الجنس**
هو المسند اليه يشمل المبتدا واسم ان واخواتها واسم كان
واخواتها ونحو ذلك فبقوله **من معمولها** خرج ذلك كله
ثم تعرض الى شرائط النصب وهي ثلثة بقوله **يليها** اي لا يكون
مفصولا بينهما بشيء احترازا من نحو لا في الدار غلام رجل ولا
غلام امراة **مضافا او منكرا** نحو لا صاحب جود ممقوتا احترازا
عن نحو لا غلام زيد عندي ولا غلام عمرو **او مشبها به** نحو
لا خيرا من زيد عندنا والمراد بالمشبه بالمضاف اسم تعلق

بما بعده

بما بعده على غير جهة الاضافة فاجري مجرى المضاف لشبهه
به في الارتباط ويعرف عندهم بالمطول ولما كان هنا سوال
وهو ان اجراء المشبه بالمضاف مجرى المضاف ينتقض بقوله
تع لا تثريب عليكم اليوم فان المصدر عامل في الجار والمجرور
فيكون شبيها بالمضاف وقد بني ولم ينصب اجاب
عنه بقوله **والجار في نحو لا تثريب عليكم** اليوم **متعلق**
بمحذوف هو الخبر اي كائن عليكم **لا بالمنفي** وهو تثريب
والا يكن الامر كذلك **كان** المصدر **مشبها بالمضاف** فيجب نصبه
وليس كذلك قلت البغداديون يجوزون ترك تنوين
المطول فيصح عندهم ان يقال لا طالع جبلا اجروه في ذلك
مجرى المضاف كما اجري مجراه في الاعراب فيمكن ان
يتعلق الجار في الاية بالمنفي بناء على هذا الراي وسال
صاحب الكشاف بم يتعلق هذا اليوم في هذه الاية واجاب
يجوز ان يتعلق بالتثريب او بالمقدر في عليكم من معنى
الاستقرار او بيغفر فاما الاخير فلا اشكال فيه واما الذي
قبله يليه فمبني على ان الواقع بعد الظرف المستقر معمول
للمحذوف الذي تعلق به الظرف من الاستقرار ونحوه
والمشهور ان العمل للظرف نفسه لنيابته عن ذلك المحذوف
واما تعليقه بالتثريب ففيه نظر اما اولا فلانه يلزم
النصب لكونه مطولا بعين ما مر في امتناع تعليق الجار
بالمنفي واما ثانيا فلانه يلزم اخبار عن المصدر قبل استكمال

معمولا له فان افرد المنفي بلا اي كان غير مضاف ولا شبيه به ولا
جار مع لا اذ معه ينجر المنفي نحو جئت بلا زاد وغضب من
لا شيء في الاستعمال الاكثر وشذ التركيب كقول بعض
جئت بلا شيء بالفتح فكانه شبهه في الصورة بما يكون
البناء معه ولا فلا وجه له لتعذر تقدير من الذي هو سبب
البناء اذ لا يصح ان يقال جئت بلا من زاد وغضب من
لا من شيء بخلاف ما اذا فقد الجار فانه يمكن زيادة
زيادة من الاستغراقية حينئذ كما قال فقام يذود الناس
عنها بسيفه وقال الا لا من سبيل الى هند فقد حذفت في نحو
لا رجل لفظا وضمن الاسم معناها فبني وذلك لان قولك
لا رجل نص في الاستغراق فهو بمنزلة لا من رجل ولذا امتنع
ان يقال لا رجل في الدار بل رجلان لمناقضة النص على نفي
الجنس هذا مذهب الجمهور رح وذهب صاحب المفتاح الى ان
المقدرة الابتدائية لا من الاستغراقية لان تقدير الحرف
العامل لو اوجب البناء للزم بناء المضاف والجواب انه
لا تقدير ثمه بل الاختصاص الاضافي كالاختصاص في الذي
يفهم من اللام ومن فبني جواب ان افرد اي ان افرد المنفي
على الوجه المذكور فهو مبني على ما ينصب به من فتحة
او كسرة او ياء ليكون البناء على ما يستحقه المنفي في الاصل
قبل البناء وهذا احسن من قول من قال مبني على الفتح
لوفاء تلك العبارة بجميع صور البناء وقصور هذه عن ذلك

الفساد

ولو كان

ولو كان المنفي جمع المؤنث السالم عند الجمهور فتقول على
رأيهم لا مسلمات عندك بكسر التاء وفي التسهيل والفتح
في ولا لذات للشيب اولى من الكسرة يشير بذلك الى قول الشاعر
ان الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب
روى البيت بفتح التاء من لذات وكسرها وفي الخصائص
لابن جني انه لا يجيز فتحه بصري الا ابو عثمان يعني المازني
او عرف عطف على الشرط اي وان عرف المنفي نحو لا زيد
في الدار ولا عمرو او لم يل كلمة لا وان كان نكرة نحو لا فيها غول
ولا هم عنها ينزفون فهو مرفوع مكرر كما مثلنا اما بطلان
العمل مع المعرفة فلان لا انما تعمل حيث تكون لنفي الجنس
ولا وجه لذلك عند دخولها على المعرفة واما وجوب التكرير
فليجبر ما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن اثباته في المعرفة
وانما كان التكرير جابرا لان نفي الجنس هو تكرير النفي في
الحقيقة واما بطلان العمل مع الفصل فلتضاعف ضعفها
فلم تقو على العمل فيما هو بعيد عنها وذلك لانها انما تعمل
لمشابهتها الحرف الذي هو ان باعتبار انها للمبالغة في النفي
لانها لنفي الجنس وان للمبالغة في الاثبات اذ معناها
التحقيق والتاكيد لا غير وعمل ان لمشابهتها الفعل على ما سيجيء
فلا على هذا تعمل بمشابهة الحرف الذي يعمل بالمشابهة فعند
وجود الفاصل تضاعف ضعفها واما وجوب التكرير
مع الفصل فليكون تنبيها على انها لنفي الجنس في النكرة بخلاف

في النكرات

ما اذا كانت عاملة عمل ان فعملها كان في التشبيه لانها
انما يعمل هذا العمل اذا كانت لنفي فان قيل قد وجد الرفع
مع دخولها على المعرفة بدون تكرير في قولهم لا نولك ان
تفعل اي ليس متناولك وما خوذك هذا الفعل قلنا قد
قد اجاب عنه بقوله ولا نولك محمول على لا ينبغي بمعنى لا ينبغي
لك ان تتناول ذلك الفعل والنول مصدر بمعنى التناول
وهو هنا بمعنى المفعول كما مر واذا كان كذلك فلا هذه في
المعنى هي الداخلة على المضارع وتلك لا يلزم تكريرها فان
قلت لم لم يكن الماضي كذلك بدلا وجبوا فيه التكرير نحو فلا
صدق ولا صلى قلت لفوات مشابهته الاسم وتقريره
ان النافية له وللمضارع شبيهة بلا التبرئة من حيث
كان المراد بها نفي جنس الحدث الذي يدل عليه الفعل اذ
معنى لا يقوم زيد ولا قيام له وامتاز المضارع بمشابهته
الاسم لفظا من حيث كان كاسم الفاعل باعتبار موازنته
له في الحركات والسكنات فقوى شبه لا الداخلة عليه بلاء
التبرئة في نحو لا باس عليكم فلم يجب التكرار معه وو
مع الماضي حيث لما فاته من هذا الشبه الذي امتاز به
المضارع ولا هيثم في قول الشاعر ولا هيثم الليلة للمطي
ماول هذا جواب سوال مقدر وهو ان لا دخلت في البيت
على المعرفة اذ هيثم علم وهو هنا مبني على الفتح فلا رفع
ولا تكرير والجواب انه ماول وتاويله بان يكون معنى

لا هيثم لا حادي كان كان مشهورا بحسن الحداد والعلم
اذا اشتهر بمعنى تنزل منزلة اسم جنس موضوع لافادة
ذلك المعنى كما قالوا في قضية ولا ابا حسن لها انه بمعنى
ولا فيصل لها لانه رضي الله عنه كان فيصلا في الخصومات
ويمكن ان يأول بانه على تقدير مضاف لا يتعرف بالاضافة
الى المعرفة وهو مثل اي لا مثل هيثم فانما دخلت لا في
الحقيقة على نكرة فان قلت القاعدة ان المضاف اذا حذف
واقيم المضاف اليه مقامه اكتسب حكمه كما في واسال القرية وامثاله
والمضاف المحذوف كان معربا لكونه مضافا وقد زالت
الاضافة فلم يبق للقائم مقامه الا البناء لكونه مفردا فان
قلت هذا التاويل يضمحل في قول القائل تبكي على زيد ولا
زيد مثله فما تصنع قلت يفرع فيه الى تاويل آخر اي
ولا مسمى بزيد مثله او ولا واحد من مسميات زيد مثله ويمكن
اجراء هذا التاويل في لا هيثم ايضا ولا البنا رجوعها في
قول الشاعر بكت جزعا واسترجعت ثم اذنت ركائبها ان
لا الينا رجوعها فلم يكرر لا مع الفصل للضرورة فلا يرد
على ما قررناه فيما سلف والمبرد اجاز هو وابن كيسان
الرفع في الحال اي المعرفة والنكرة مع الفصل ويرد ويرد بلا افراط
مما ذكرناه انفا والنعت اعنيه حالة كونه للمنصوب ينصب
حتما فيجب ان يقول لا غلام رجل ظريفا بالنصب على راي من
ذهب اليه ابن برهان اذ لا مجال للرفع هنا لان العامل

في الصفة هو العامل في الموصوف والاسم المنصوب
لا عمل للابتداء فيه فلا عمل له في صفته ويرفع ايضا اي
مع جواز النصب في راي آخر ذهب اليه جماعة منهم ابن مالك
قال وقول ابن برهان لا عمل للابتداء في الاسم غير مسلم
بل له عمل في موضعه كما له عمل بالاجماع في موضع المجرور
بمن في نحو هل من رجل في الدار والنعت اعني نعت المبني حال
كونه اولا اسبق من غيره وذا احتراز عن النعت الثاني في
نحو لا رجل ظريفا عاقلا فانه لا رجل حسن الوجه فليس
فيه الا الاعراب يليه اي يلي المنعوت المبني وذا احتراز
عن ان يفصل بينهما فاصل نحو لا رجل في الدار ظريف فانه معرب
ليس الا وانت خبير بان هذا القيد الاخبي مغن عن
الاول يبني فتقول لا رجل ظريف بفتحهما فبني النعت
وان انفصل عن لا بالاسم المبني لانه هو في المعنى ومتصل
به في اللفظ مع ان المنوي داخل عليه اذ هو المقصود في مثل
لا رجل ظريف نفي الظرافة عن الرجل ويعرب لئلا يلزم
ايهام تركيب اكثر من كلمتين تركيبا مزجيا رفعا حملا على محل
لا مع اسمها اذ هما في موضع رفع بالابتداء ونصبا حملا على
اللفظ لان فتحة لا رجل عارضة في هذا الموضع فاشبهت
لعروضها حركة اعراب فلذلك جاء النعت عليها كذا
يقرره الاكثرون والاولى ان يجعل هذا كما قاله بعضهم
من باب الحمل على محل الاسم النكرة فانه نصب كما ان الرفع

من قبيل

من قبيل الحمل على المحل لكن باعتبار محل الاسم النكرة
مع لا كما مر وعطفه اي معطوفه والمراد به المعطوف
على الاسم المبني اعني به حالة كونه اي المعطوف نكرة
كذلك اي حكمه حكم الاسم الواقع نعتا للمبني لا في البناء فلا
يجوز لعدم مصححه الذي اشرنا اليه وانما يجوز فيه الاعراب
رفعا ونصبا ووجههما ما مر من الحمل على المحل واللفظ
او الحمل على المحل فيهما لكن النصب على محل الاسم وحده
والرفع على محله مع لا كما عرفت مثل قوله فلا اب وابنا مثل
مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا بنصب ابن وكقول
الاخر هذا لعمركم الصغار بعينه لا ام لي ان كان ذاك ولا اب
برفع اب ومعرفة ترفع فقط نحو لا غلام لك ولا العباس
وذلك لان لا لو باشرت المعرفة لم يجز فيها الا الرفع فهي اذا كانت
تابعة اولى بان تكون مرفوعة وفي نحو لا حول ولا قوة الا بالله
خمسة اوجه فتحهما على ان تجعل لا في الموضعين لنفي
الجنس ويقدر لكل جملة على حيالها لكن الاستثناء مشكل
من جهة انه راجع في المعنى الى الجملتين ولا يصح لفظا لان الا
الواحدة لا يستثنى بها عن شيئين قال ابن الحاجب رحمه
الله واشبه ما يقال ان الحول والقوة لما كانا بمعنى صح
رجوع الاستثناء اليهما لتنزلهما منزلة شيء واحد
وقال غيره هو من باب الحذف مثل ما قام وقعد الا زيد اي
لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله ورفع الثاني مع فتح الاول

عطفاً على اسم لا كما عن بعضهم في النعت او حملا
على اللفظ كما قاله الجماعة ولا في هذين الوجهين زائدة
لتاكيد نفي الاول ورفعهما لانهما لو فتحا على اصلهما
لتوهم امتزاج الفاظ متعددة وليس مثل ذلك من جنس
كلامهم تركه هؤلاء العدول باحدهما المنافيه من التحكم
فعدلوا بهما جميعاً الى الاصل في الرفع على الابتداء ولا الثانية
اما زائدة اما زائدة او ملغاة غير زائدة كالاولى ورفع
الاول على ضعف لانه مبني على انه اسم لا بمعنى ليس
واستعمالها كذلك قليل وفتح الثاني وهو اوضح لان لا
الثانية هي التي لنفي الجنس وقوة نكرة مفردة متصلة
بها فتبني على الفتح والاسم الثاني في نحو لا ماء وماء
بارداً مما هو تكرير لمبني بلا فصل بينه والمبني يفتح اي
يبني على الفتح لانه اما تاكيد لفظي فحكمه حكم المؤكد
او بدل وحكمه حكم المبدل منه وينصب بطريق الاتباع
لمحل الاسم لانه نصب فان قلت لم لم يرفع التابع في هذه
للتمني فهي بمنزلة ليت فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها
على ما نص عليه سيبويه وتبعه القوم الا المازني والمبرد
وكان المؤلف رحمه الله تمسك بمذهب امام الجماعة
فلم يجز الرفع وصاحب اللباب قال انه يجوز في التابع
الاعراب فظاهره جواز الرفع والنصب عنده وعلى ذلك
حمله صاحب العباب وهذا انما هو قول المازني والمبرد

وبين ما

كما عرفت ومعناها اي معنى لا مع الهمزة استفهام وهذا
غير مستقيم لان الاستفهام ليس معنى لا مع الهمزة
وانما هو معنى الهمزة فقط ولا للنفي فالهمزة الداخلة
عليها تكون حينئذ للاستفهام عن النفي كقوله الا
اصطبار لسلمى ام لها جلد اذا الاقي الذي لاقاه امثالي
يعني اذا مت فهل ينتفي صبر سلمى ام يثبت او تمن كقوله
الا عمر ولى مستطاع رجوعه ولا يخفى ان الا التي للتمني
كلمة واحدة بمنزلة ليت فجعل التمني معنى لا مع الهمزة
صحيح بلا شك ولا يصح ان يقال بان الا همزة الاستفهام
ولا لان الاستفهام مثله في هل لنا من شفعاء لانه لو قيل
ليت لا عمر لم يصح او عرض وهو طلب بلين نحو الا تنزل
بنا فتصيب خيرا وتبع المؤلف فيه صاحب اللباب وهو
منقول عن السيرافي قال الاندلسي رح وهو خطاء
لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال يعني فتختص
بالجمل الفعلية فلا يكون مما نحن بصدده مع بقاء العمل
الثابت للا حالة خلوها من الهمزة والا رجلا في قول الشاعر
الا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت والمحصلة
المراة التي تحصل تراب المعدن اي تجعله حاصلا وقي البيت
مضمر اي تبيت تفعل كذا فهو مفتقر الى ما بعده نصب
فيه رجلا باضمار ترونني فالتقدير الا ترونني رجلا
هذه صفته فحذف الفعل مدلولا عليه بالمعنى والا

للتحضيض على هذا التقدير هذا كله عند الخليل ونصب
الاسم بالضرورة اي بسبب ضرورة الشعر والا فحقه ان لا
ينون وهي اي ولا على هذا للتمني عند يونس وقول الخليل
اولى لانه لا ضرورة في اضمار الفعل بخلاف دخول التنوين
في مثل هذا المحل فانما يقدم عليه بضرورة الشعر واذا
دار الامر من وجه لا يفعل الا للضرورة ووجه سالم من
ذلك فالحمل على السالم اولى وجاز في مثل لا اباله وهو
اخ الدمن بين الاسماء الستة ولا غلامي له ولا يختص
هذا بشيء معين كما اختص ذلك بالاب والاخ ولوقوع
الفصل بين اسم لا واللام بالظرف نحو لا ابا فيها لك ولا غلامي
فيها لك لان هذا منزل منزلة المتضايفين وقد جاز الفصل
بينهما بالظرف كقوله بما اخواني الحرب من لا اخا له
فليجز في هذا حملا على ذلك خلافا لسيبويه فانه منع من
مثل هذا الفصل الا في الضرورة دون لا اب فيها لان الاضافة
في مثل هذا الاسم لا يكون بمعنى في اصلا اثبات الالف
فاعل جاز اي جاز فيما تقدم من لا اباله ولا غلامي له
اثبات الالف في المثال الاول وحذف النون في المثال
الثاني للاضافة عنده اي عند سيبويه وكان القياس
حذف الالف واثبات النون فيقال لا اب لك ولا غلامين
لك فيكون الاسم مبنيا على الفتح والياء لكن مذهب
سيبويه والجمهور ان هذا مضاف حقيقة فان ثبت

الالف

الالف في الاب كما يثبت في رايت اباك وحذفت نون
غلامين كما يحذف في ضربت غلاميك واللام مقحمة بين
المضاف والمضاف اليه لتاكيدها اي لتاكيد الاضافة
ولقضاء حق المنفي في التنكير بما يظهر بسبب اللام من صورة
الانفصال فان المضاف يصير بهذا الفصل كانه غير
مضاف فلا يستنكر نصبه وعدم تكريرلا ولمشابهته
اي المشابهة الاضافة في اصل المعنى اذ معنى ابو كان لك
ومعنى غلاميك غلامين لك بحسب الاصل وان ثبت مع
الحذف قوة الاختصاص حتى يصير المضاف معرفة
عند غيره اي غير سيبويه وهو الصحيح اي الذي اختاره
ابن الحاجب رحمه الله لفساد المعنى في الاضافة وهو
ما يلزم من دخول لا على المعرفة بدون الرفع والتكرير
ولو كان معرفة ولا رفع فيه ولا تكرير وهما لازمان اذا
كان الاسم معرفة ولقائل ان يمنع هذه الملازمة في قولهم
لو كان مضافا لكان معرفة وانما يكون كذلك ان لو كانت
اللام محذوفة واما مع اثباتها فلا نم وقد يحذف اسم لا
نحو لا عليك اي لا باس عليك قال الرضي رض ولا يحذف الاسم
الا مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم
لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعل الكاف اسما
جاز انه يكون كزيد اسما والخبر محذوفا اي لا مثله موجود
وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلناه

حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد قلت حكي ابن
هشام في المغني اللبيب ان الكوفيين استدلوا على
ان لام المستغاث بقية اسم وهو آل بقوله فخير نحن عند
الناس منكم اذا الداعي المثوب قال يا لا اذ الجار لا يقتصر
عليه ثم قالوا اجيب بان الاصل يا قوم لا فرار او لا نفر فحذف
ما بعد لا النافية واقول الجواب الاول مبني على جواز حذف
الاسم والخبر جميعا وقضية الاجحاف الذي اشار اليه
الرضي رح يندفع بانه قد عهد في احرف الجواب حذف
الجمل بعدها كثيرا ومن جملتها لا النافية تقول الم
يكن القائم زيد فلا بعد في حذف الجملة بعد لا التبرئة
حملا على هذه **خبر ما ولا المشبهتين بليس هو المسند**
وذا جنس يشمل كل مسند من خبر المبتدا وخبر ان
واخواتها وغير ذلك فبقوله **من معمولها** خرج كل
ما عدا المعرف **وهي** اي هذه اللغة وهي اعمال ما ولا عمل
ليس لغة **حجازية** كذا في الكافية واعترضه الرضي رضي الله عنه
بانهم لا ينقلون عن احد لا عن الحجازيين ولا عن غيرهم
رفع اسم لا ونصب خبرها في موضع فاللغة الحجازية اذن
اعمال ما وحدها دون لا اعمال ليس بشروط وبنو تميم
لا يعملونها مطلقا قلت نقله الزمخشري بعينه في
المفصل ونقل ابن هشام وابن قاسم وجماعة ان لا تعمل
عمل ليس قليلا وذكروا لاعمالها شروطا ولكن لم

ينقلوها عن الحجازيين قال ابن قاسم رحمه الله
في الجنى الداني ومنع المبرد والاخفش اعمالها عمل ليس
وحكي ابن ولاد عن الزجاج انها اجريت مجرى
ليس في رفع الاسم خاصة ولا تعمل في الخبر ومن الشواهد
على ذلك قوله تعز فلا شيء على الارض باقيا ولا وزر مما
قضى الله واقيا وقد مر انشاده **ويبطل العمل بزيادة**
ان كقوله بني غدانة ما ان انتم ذهب ولا صريف ولكن انتم
الخزف الصريف الفضة والخزف الطين المشوي حتى يكون
فخارا وروايه ابن السكيت نصب ذهب وصريف والفضة
والخزف الطين المشوي حتى يكون فخارا مخرجة على
ان ان نافية مؤكدة لما لا زائدة وانما بطل العمل بزيادة
ان لان ما عامل ضعيف عمل على خلاف القياس اما الاول
فلانه محمول على ليس وهو انما يشبهها معنى لا لفظا واما
الثاني فلانه مشترك الدخول لا يختص بالاسماء فلما
فصل بينه وبين المعمول ضعف عن العمل **وبتقدم الخبر**
على الاسم لضعفها في العمل كما مر فلا يتصرف بان تعمل
النصب قبل الرفع كالفعل وذلك نحو قولهم ما مسيء
من اعتب وقول الشاعر وما خذل قومي فاخضع للعدى
اما قول الفرزدق فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش
واذ ما مثلهم بشر فقال سيبويه شاذ وقيل مثلهم مبتداء
ولكن بني لابهامه مع اضافته لمبني وقيل مثلهم حال والخبر

محذوف اي ما بشر في الوجود مثلهم هذا هو اصل التركيب ولكن
ينبغي تقديم الجزاء الي جانب ما فيكون هذا واذ ما في
الوجود مثلهم بشر لئلا يتقدم الحال علي العامل المعنوي
والعطف عليه اي علي الخبر **موجب** بكسر الجيم اي يعرف يحصل
للايجاب نحو ما زيد قايما بل قاعد او لكن قاعد فيبطل
العمل لحصول الايجاب وهي انما تعمل للنفي فلا يجوز اذن
في المعطوف الا الرفع حملا علي محل الخبر اذ هو مرفوع نظرا
الي الاصل وقال الشيخ عبد القاهر المرفوع بعد بل ولكن
خبر مبتداء محذوف اي ما زيد قايما لكن هو قاعد
فلا يكون مما نحن فيه اذ كل منهما في عطف المفرد وهذا
ليس كذلك بل هو من باب القطع والاستيناف لان
بل ولكن لا يعطفان الجمل كما سيجيء في بابه **وكذا نقض
النفي بالا** لعين العلة المتقدمة نحو وما محمد الا رسول
وقوله وما الناس الا هالك وابن هالك وذو نسب في الها
لكين عريق واما قول الاخر وما الدهر الا مجنونا باهله وما
صاحب الحاجات الا معذبا فمن باب ما زيد الا سيرا
اي الا يسير سيرا والتقدير الا يدور دوران مجنون اي
دولاب والا يعذب معذبا اي تعذيبا **بخلاف ليس** فان
عملها في الخبر نصبا لا ينتقض بالا نحو ليس زيد الا قايما
اذ عملت هي للفعلية وهذا باق لم يزل **وهما** اي ما ولا
عملتا **للنفي** فلا جرم ان عملها يبطل بانتقاض النفي

ويجوز

ويجوز الباء اي زيادة الباء **في الخبر في** لغة اهل **الحجاز**
نحو ما زيد بمنطلق قال صاحب المفصل دخول الباء في الخبر
انما يصح علي لغة اهل الحجاز لانك لا تقول زيد بمنطلق ونقل
ابن هشام في مغنيه مثل هذا عن الفارسي فقال واوجب
الفارسي والزمخشري في نحو وما ربك بغافل الحجازية ظنا
ان المقتضي لزيادة الباء نصب الخبر وانما المقتضي لها
نفيه لامتناع الباء في كان زيد قايما وجوازها في لم اكن
باعجلهم وما كان زيد بقايم وقال ابن قاسم في الجني الداني
وفي زيادة الباء بعد ما التميمية خلاف منع الفارسي
والزمخشري والصحيح الجواز لسماعه في اشعار بني تميم
فقد بان لك وجه الانتقاد علي المؤلف **ولات هي لا**
هذه النافية العاملة عمل ليس **كسعت بالتاء** اي اتصلت
بها من كسعته اذا ضربت من خلفه فاستعير هنا الوضع
التاء في اخر هذه الكلمة وفي اعمالها اجماع من العرب **ولا
تعمل الا في حين** اسما وخبرا **بحذف الاسم** اي مع حذفه
نحو ولات حين مناص اي ليس الحين حين فرار وهذا
هو الغالب وقد يكون المحذوف هو الخبر كقراءة بعضهم
برفع الحين **وعن عيسى** ابن عمر **جواز الجر بها** متمسكا
بقراءة بعضهم بخفض الحين وانظر بماذا يتعلق علي
هذا القول **وعن ابي عبيدة التاء متصلة بحين** بمعني
انها من تمامها علي ما حكاه الرضي كما جاء العاطفون

تحين ما من عاطف والمطعمون تحين ما من مطعم
والذي في مغني ابن هشام ان ابا عبيدة يقول انها زائدة
مجيدة في اول الحين وانما استدل على ذلك بانه وجدها في الامام
وهو مصحف عثمان رضي الله عنه مختلطة بحين في الخط
قال ابن هشام ولا دليل فيه فكم خط المصحف من اشياء
خارجة عن القياس **وبطله لات هنا** في قول الشاعر
حنت نوار ولات هنا حنت وبدي الذي كانت نوار اجنت
فانه لا يقال تهنا وايضا فلا اشتهار لتحين في اللغات
ولات حين مشتهرة اشتهارا تاما فان قلت هنا ليس بحين
فكيف عملت فيه لات في البيت قلت هو وان كان في الاصل
للمكان لكنه استعير هنا للزمان كذا في الرضي وهنا تم
الكلام في قسم المنصوبات فشرع في ذكر القسم الثالث وهو
المجرور فقال **المجرور ما اشتمل على علم الاضافة** والكلام عليه
كما سبق في المرفوع **وهي** اي الاضافة **نسبة شيء** فدخل فيه
نسبة الفعل الى الفاعل والمفعول في قولك ضرب زيد عمروا وغير
ذلك **بواسطة حرف جر** فخرج ما دخل اولا مما ليس من المعرف
لكن يرد عليه الاضافة اللفظية فانها ليست بتقدير حرف
جر نحو زيد حسن الوجه فتخرج مع انها من المحدود
لفظا اي لفظ به لفظا كما مر في مررت بزيد **او** قدر **تقديرا**
كما في غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم وجعل الرضي
لفظا او تقديرا حالا من حرف جر وان كان نكرة لتخصيصه

شرح ذ

الى آخره

بالاضافة والعامل معنى واسطة اي بتوصل بالحرف
ظاهرا او مقدرا وليس في كلام المؤلف هنا ما يقتضي ان الفعل
يضاف حيث يكون حرف الجر ملفوظا نحو مررت بزيد
نعم في تقييده اول الكتاب المضاف المجعول من خواص
الاسم بتقدير الحرف ما يدل على انه مع التلفظ بالحرف
لا يكون من خواصه كما اسلفنا فيؤخذ منه ان الفعل
قد يضاف وقدمنا ان الحق هو ان المضاف لا يكون الا اسما
والمضاف في مررت بزيد هو المرور لا الفعل الاصطلاحي
وزاد في الكافيه قيدا آخر وهو قوله مرادا للاحتراز عن
المفعول فيه والمفعول له فان حرف الجر مقدر فيهما لكنه
غير مراد معنى وكان المؤلف رحمه الله لم يذكره لما راه
من اعتراض الرضي بانه ان اريد انه غير مراد معنى لم
يجز اذ معنى الظرفية والتعليل فيهما ظاهر وايضا فلا
معنى لتقدير الحرف الا انه مراد معنى وان اريد انه غير مراد
لفظا كان المعنى المضاف اليه كل اسم صفته كذا مجرور بحرف
جر مقدر فيفضي الى الدور لان معرفة حقيقته متوقفة
على معرفة ما اخذ في التعريف وهو كونه مجرورا بحرف مقدر
وكونه مجرورا بذلك متوقف على معرفة كونه مضافا اليه
والاضافة **الثانية** وهي ما كان بتقدير الحرف **ان كانت اضافة**
غير صفة الى معمولها وهذا يصدق على ما يكون المضاف
فيه غير صفة البتة سواء اضيف الى معموله كما في ضرب زيد او الى غيره

معموله كما في غلام زيد وعلي ما يكون المضاف صفة لكن
المضاف اليه ليس معمول نحو مضارع مصر لانه لم يرد ان الضارع
وقع في مصر وانما المراد نسبة المضارع اليها للتعريف فمعنوية
اي فهي معنوية وانما نسبت الى المعنى من جهة انها تفيد
معنى في المضاف من التعريف او التخصيص كما سيجيء بمعنى
اللام فيما عدا جنس المضاف وما كان عن المضاف اليه اي في
مضاف اليه ليس جنسا للمضاف بمعنى انه يصح اطلاقه على المضاف
وعلى غيره وذا شامل لنحو يد زيد وبعض القوم وجميع الرجال وظرفه
بان يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف او بمعنى من التبيينية
في جنس المضاف نحو خاتم فضة وثوب خز وباب ساج
او بمعنى في في ظرفه نحو ضرب اليوم وقتيل كربلا وهذا
اخذ بالظاهر الذي عليه اكثر النحاة والمحققون على خلافه
وان الاضافة في مثل ما ذكر بمعنى اللام فان ادنى ملابسة
واختصاص يكفي في هذه الاضافة ثم تارة يكون مجازا حكميا
بان تصرف النسبة عن محلها الاصلي الى محل اخر لاجل ملابسة بين
المحلين نحو بل مكر الليل والنهار حيث جعل الليل والنهار
ماكرين فهو من اضافة المصدر الى الفاعل المجازي وتارة
يكون مجازا لغويا كما في كوكب الخرقاء اذ لم يقصد صرف نسبة
الكوكب عن شيء الى الخرقاء بواسطة ملابسة بينهما بل نسب
الكوكب اليها لظهور جدها في تهيئة ملابس الشتاء بتفريق
قطنها في قرائبها ليغزلن لها في زمان طلوعه الذي هو ابتداء

البرد فجعلت هذه الملابسة بمنزلة اختصاص الكامل
المدلول عليه بالهيئة التركيبية في الاضافة مفيدة
تخصيصا مع النكرة لا يبلغ درجة التعريف مثل غلام رجل
فانه اخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما يتميز غلام زيد
وتعريفا في المعرفة وانظر لم اتى مع التخصيص بمع ومع
التعريف بفي قال الرضي رحمه الله وانما افادت ذلك لان
وضعها لتقييدات للواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف
اليه خصوصية ليست للباقي معه مثلا اذا قلت غلام زيد
راكب ولزيد راكب ولزيد غلمان كثير فلا بد ان تشير به الى
غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم
غلمانه او اشهرهم بكونه غلاما له او بكونه غلاما معهودا
بينك وبين المخاطب وبالجملة بحيث يرجع اطلاق الغلام اليه
دون سائر الغلمان الا واحد امه وعبد بطنه ونسيج
وحده في الاستعمال الاول فانه نكرة في هذا الاستعمال مع كونه
مضافا الى معرفة لتوغل هذه الالفاظ في الابهام تقول مررت
برجل واحد امه اي نجيب كامل قال الشاعر اماوي اني رب
واحد امه قتلت فلا غرم علي ولا حده فادخل رب عليه
وهي انما تكون ما دخلت عليه نكرة وماوي على اصله ماوية
اسم امراة في خثعم والحد بحاء مهملة مفتوحة ودال
مهملة ساكنة الظلم وتقول جاءني رجل عبد بطنه اي
مصروف الهمة الى تشبع بطنه ورجل نسيج وحده

اي لا نظير له وانما قال في الاقل لان الكثير في هذه الكلمات ان
يكون معرفة يقال واحد امه اي النبيه الكامل وعبد بطنه اي
النهيم الخسيس الهمة ونسيج وحده اي العظيم الذي لا نظير له
والا نحو غير ومثل مما توغل في الابهام من قولهم توغل
في الارض اذا سار فيها فابعد فغير لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة
اضافة معنوية نحو غيرك لان مغايرة المخاطب ليست صفة
تختص ذاتا دون اخرى اذ كل ما في الوجود من الذوات ليست
الا ذاتا بهذه الصفة وكذا مثل لا يتعرف بتلك الاضافة نحو مثلك
اذ مماثلة المخاطب لا تختص ذاتا وان كان مثلك احص
من غيرك لان المثلية يمكن ان تكون من وجوه من الطول
والقصر والشيب والشباب والعلم وغير ذلك مما لا يحصى وكذا
كل ما كان بمعنى غير ومثل من سواك ونظيرك وشبهك ونحوها
ومع ذا الذي ذكرناه من ان غيرا ومثلا وما بمعناهما
لا يتعرف بتلك الاضافة منع من نحو تحو غير ومثل اللام
حالة كونها مضافا كراهة لدخول حرف التعريف على ما هو
في صورة المعرفة وان لم يكن معرفة كذا قيل وانت خبير
بان الحكم بتنكير نحو غير ومثل مع اضافته الى المعرفة لا يسوغ
دخول اللام في هذه الحالة حتى يكون ذلك مظنة لهذا الا
ستدراك الذي ذكره وقضيه قوله مضافا ان اللام تدخل
على غير ومثل وما بمعناهما اذا انتفت الاضافة وهذا صحيح
بالنسبة الى مثل ونحوها كالشبيه والنظير واما غير فلا

تدخل

تدخل عليها اللام ضرورة انها ملازمة للاضافة في المعنى
وان قطعت عنها في بعض الاحيان وما يقع في كلام بعض
المصنفين من التلفظ بالغير هكذا محلى باللام فلا مستند له
من جهة السماع من العرب الا اذا اشتهر استثناء مفرغ في
الظرف من قوله ونحو غير اي ولا نحو غير ومثل فلا يتعرف
بتلك الاضافة كل وقت الا اذا اشتهر المضاف ولو قال الموصوف
لكان اولى اي الا اذا اشتهر موصوف غير او مثل بمغايرة
المضاف اليه او مماثلته فان كلا من غير ومثل يتعرف حينئذ
بالاضافة الى المعرفة فينبغي ان يقدر لتصحيح كلام المؤلف
مضاف قبل المضاف الذي هو غير او مثل بمغايرة المضاف
اليه نحو غير المغضوب عليهم فان غيرا هنا تعرف بالاضافة
فوقع صفة الذين انعمت عليهم بناء على اشتهار المنعم عليه
بمغايرة المغضوب عليه كما في قوله عليك بالحركة غير السكون
لزوال ما يمنع تعرفه بالاضافة وهو التوغل في الابهام او
اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة ونحو ذلك
فاذا قيل جاء مثلك مع القصد الى المماثلة في الوصف المشهور
كان معرفة لزوال التوغل في الابهام كما مر وشرطها اي الاضافة
المعنوية تنكير المضاف لانه لو كان معرفة واضيف الى المعرفة
لزم تحصيل الحاصل او الى النكرة لزم تحصيل الادنى مع حصول الاعلى وعلم من هذا ان العلم
اذا قصدت اضافته نكر بان يجعل واحدا من المسمين
بذلك اللفظ ثم يضاف فيتعرف نحو علا زيدنا يوم النقا

زيدكم وليس ذلك بلازم بل يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه
نحو زيد الخيل وانمار الشاة ومضر الحمراء او ربيعة الفرس
وان لم يكن اشتراك في العلم خلافا للكوفيين في العدد فانهم اجازوا
الثلاثة الاثواب ونحوه للاتحاد اي لان المضاف والمضاف
اليه هنا كذات واحدة في المعنى فجاز تعريفهما بخلاف غلام
زيد ونحوه ويبطله فساد الخاتم الحديد اجماعا مع
ان ما ادعوه علة لجواز تعريفهما موجود هنا اذ هما في المعنى
لذات واحدة وشرطها ايضا ان يغاير المضاف المضاف
اليه لامتناع النسبة بدون النسبتين فلا يضاف موصوف
الى صفته ولا يعكس اي لا يضاف صفة الى موصوفها
لانهما كشيء واحد ونحو مسجد الجامع مما يتوهم انه من
اضافة الموصوف الى الصفة لان المسجد يوصف بالجامع
يقولون المسجد الجامع وجرد قطيفة مما يتوهم انه من
اضافة الصفة الى موصوفها فان الجرد وهو
البالي في الاصل صفة للقطيفة اذ يقال قطيفة جرد اي
بالية والقطيفة دثار مخمل اول بحذف الموصوف من كليهما
اما في الاول فالاصل مسجد الوقت الجامع وهو يوم الجمعة
كان هذا اليوم جامع للناس في المسجد للصلوة واما في
الثاني فلان الاصل قطيفة جرد فحذف الموصوف حتى
صار جرد كانه اسم غير صفة فقصد تخصيصه لكونه
صالحا لان يكون قطيفة او غيرها فاضافه الى جنسه

الذي يتخصص به ولا يضاف اسم الى مساويه في العموم
والخصوص بان يصدق كل منهما على كل ما يصدق عليه
الاخر فلا يصح ان يقال ليث اسد وحبس منع بالاضافة ونحو
كل الدراهم واضافة المسمى الى اسمه كذات مرة وسعيد كرز
وليس منه اما الاول فلان كل ليس بمماثل الدراهم في العموم والخصوص
بل الاول اعم من الثاني وانما جاز اضافة العام الى الخاص لحصول
التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص ولا يجوز اضافة الخاص
الى العام المبهم ليحصل الابهام فلا يقال زيد نفس لان المعين
بعد ذكر لفظه وتعيينه لا يكتسي من غيره الابهام كذا في اللباب
واما الثاني فليس من اضافة الشيء الى ما يساويه في العموم والخصوص
لان المسمى لا يماثل الاسم فيهما ومعنى سرنا ذات مرة سرنا مدة
صاحبة هذا الاسم فذات صفة لموصوف محذوف والمراد
بالمضاف في سعيد كرز هو المسمى وبالمضاف اليه اللفظ الدال
عليه فاذا قلت جاءني سعيد كرز كان معناه جاءني مسمى
هذا الاسم وقد مر الكلام على ذلك في باب العلم ولا تكن اضافة
غير الصفة الى معمولها لما كانت اضافة الصفة الى معمولها
لفظية لكون اثرها انما يظهر في اللفظ لا في المعنى مفيدة
تخفيفا لفظيا فقط والتخفيف في اسمي الفاعل والمفعول
المضافين الى الاجنبي لا يكون الا في المضاف وذلك بحذف
التنوين والنون نحو ضارب زيد ومعطي درهم وضاربا عمرو
ومعطيا درهم وضاربو بكر ومعطو درهم واما المضافين

يكتب

الي السببي والصفة المشبهة فقد يكون التخفيف في المتضايفين
معًا نحو زيد قائم الغلام ومؤدب الخدام وحسن الوجه
فخفف المضاف بحذف التنوين والمضاف اليه بحذف
الضمير واستتاره في الصفة وقد يكون في المضاف وحده كقائم
غلامه ومؤدب خدامه وحسن وجهه عند من جوز
ذلك وقد يكون في المضاف اليه وحده كالقائم الغلام والمؤدب
الخدام والحسن الوجه وقول ابن مالك وح ان الاضافة اللفظية
تفيد التخصيص ايضا فان ضارب زيد اخص من ضارب
مردود بان ضارب زيد اصله ضارب زيدا بالنصب وليس
اصله ضاربا فقط فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل ان
يكون مع الاضافة فامتنع لما قلناه من انها لا بد ان تكون
مفيدة للتخفيف في قولك الضارب زيد لان التنوين محذوف
قبل الاضافة لاجل اللام فلم يفد الاضافة تخفيفا فامتنعت
خلافا للفراء فانه اجاز المسئلة تمسكا بان التعريف الذي
دخل بعد الحكم بالاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين
للاضافة واعترض بان اللام للتعريف بعد دخولها وهو امر معنوي
مطلوب فاستعماله يكون اهم والاتيان به اقدم بخلاف
الاضافة اللفظية فانها لا تفيد امرا معنويا بل تخفيفا لفظيا
وضعف مثل قول الشاعر الواهب المائة الهجان وعبدها
عوذا تزجي خلفها اطفالها المراد بالمائة المائة من
النوق وبالهجان البيض وبعبدها راعيها وعوذ ابذال

معجمة جمع عائذ وهي الحديثة النتاج والترجية
الدفع برفق وهذا مما تمسك به الفراء ووجهه ان عبدها
معطوف على المائة حكمه فحكمها فكانه قال الواهب عبدها
وهو مثل الضارب زيد اذ الاول تعليل لامتناع الصورة الاولى
وضعف الثانية فهو متعلق بمحذوف اي ثبت ما قلناه من
امتناع تلك وجواز هذه على ضعف اذ زيد في تلك الصورة
مباشر بفتح الشين اي باشره المضاف المحلي بالالف واللام
من غير توسط شيء بينهما فامتنع والثاني وهو عبدها
تابع غير مباشر وقد يتحمل في التابع ما لا يتحمل في المتبوع
بدليل رب رجل وغلامه وكل شاة وسخلتها مع امتناع
رب غلامه وكل سخلتها مرادا به كل سخلة لها كما صرح به
الجزولي فمن ثم اغتفر على ضعف وعلى ذا التعليل جاز
الضارب الرجل وزيد لانه تابع لا مباشر كالاول قلت
وفيه نظر لان التعليل بالتبعية انما هو توجيه لامر سمع
على سبيل الندرة والقلة فلا يلزم اطراده في كل محل على
ان مذهب سيبويه في ذينك المثالين ان ضمير غلامه و
سخلتها نكرة كما في ربه رجلا لان الضمير الراجع الي نكرة
غير مختصة بحكم من الاحكام نكرة بخلاف نحو جاءني رجل
فاكرمته فان الضمير فيه معرفة لعوده الي الجائي دون غيره
قال سيبويه في رب رجل واخيه ولا يجوز حتى تذكر قبله
نكرة فيعلم انك لا تريد شيئا بعينه لانك تريد شيئا من

لان الواو العاطفة [illegible]
[illegible] الاول
الواو بمعنى مع
[illegible]

امة كالاحد منهم رجل وضممت اليه شيئا من امة كلهم
يقال له اخو رجل ولو قلت واخيه وانت تريد شيئا بعينه
كان محالا **وفرق ابو العباس** المبرد **بان الضمير في عبدها
للمائة** فكانه قيل عبد المائة تنزيلا للمضاف الى ضمير ما فيه
اللام منزلة المضاف الى ذي اللام فاعطي حكمه **بخلاف العلم**
المعطوف في الضارب الرجل وزيد فانه ليس في قوة ما فيه
اللام فافترقا **وحمل نحو الضارب الرجل** الرجل وان لم تكن
في هذه الاضافة خفة في اللفظ **على الحسن الوجه** بجر الوجه
بالاضافة المفيدة للخفة بحذف الضمير واستتاره والاتيان
بالكسرة بعد الضمة اذ اصله الحسن وجهه فصار الحسن
الوجه فاللام الحاصلة عند الاضافة حرف ساكن كالعدم
لا يعبأ به وانما حمل الضارب الرجل على الحسن الوجه
لما بينهما من الشبه ووجهه كون المتضايفين محليين باللام
وهذا الكلام جواب شبهة تمسك بها الفراء وقد عرفت تقريرها
وتقرير الجواب مما اسلفنا وقد تمسك ايضا بشبهة اخرى
اشار المؤلف الى جوابها بقوله **وحمل الضاربك** فانه اضيف
من غير التفات الى التخفيف لان الاضافة لو كانت لاجله لم تكن لازمة
اذ الاضافة المقصودة بها التخفيف لا تلزم الكلمة كما في ضارب
زيد وضارب زيدا وانما لزم نحو ضاربك الاضافة لان في
آخره اما تنوينا او نونا وهما مشعران بتمام الكلمة والضمير
المتصل في حكم تتمة الاول فلو لم يحذف ولم تضف الكلمة

لزم الجمع بين مدلولين متناقضين لان كلا من التنوين
والنون تدل على الانفصال والضمير المتصل يدل على الا
تصال وهما متناقضان فلما التزموا الاضافة من غير
نظر الى التخفيف في ضاربك حملوا الضاربك عليه لانه
باب واحد باعتبار ان المفعول فيهما ضمير متصل فخرج
من ذلك لانه لا يلزم من صحة الاضافة في الضاربك صحتها
في الضارب زيد وقوله **لما سقط النون** يتعلق بحمل اي وحمل
الضاربك على ضاربك لانه سقط النون في ضارباك وضاربوك
والتنوين في ضاربك **بالضمير** اي بسبب الضمير المتصل
به **الى الاضافة** وقد عرفت وجهه فتبين انه لم يلتفت في
اضافته الى التخفيف وهذه جهة حمل الضاربك عليه **حتى لم تجز
ضاربانك والكاف ضمير منصوب** لما استبان لك من ان
ثبوت النون مؤذن بتمام الكلمة والضمير المتصل به في حكم
التتمة لما اتصل به فيجمع امران متنافيان وما من قوله
لما سقط مصدرية واللام تعليلية ويجوز ان يضبط بفتح
اللام وتشديد الميم على ان يكون لما الحينية والجملة الاسمية
من قوله والكاف ضمير منصوب حال من ضاربانك **والفا
علونه** في قول الشاعر هم الامرون الخير والفاعلونه اذا ما خشوا
من محدث الامر معظما **لا يعتد به** اما لانه لم يثبت كونه
عربيا فقد حكي عن سيبويه انه مصنوع واما لان الهاء ليست
فيه ضمير نصب وانما هي هاء السكت تثبت في الوصل اجراء له

مجرى الوقف وحركت بحركة هاء الضمير تشبيها لها بها
قلت وزعم هشام الكوفي ان التنوين تثبت في نحو ضاربك
حيث يحكم بان الكاف ضمير نصب وكذا النون في ضاربنك
وضاربونك وقد حكم في قوله وما ادري وظني كل ظن
امسلمني الي قومي شراحي بان نون مسلمني تنوين لا نون
وقاية وورد بما في الحديث غير الدجال اخوفني عليكم
وبقول الشاعر وليس الموافيني ليرفد خائبا فان له اضعاف
ما كان املا فان التنوين لا يجامع اخوف لكونه غير منصرف
ولا ما فيه الالف واللام وقد جاء اسماء لازمة الاضافة
ظروفا نحو فوق وتحت وامام وخلف ووراء وتجاه وحذاء
وعند ولدن وغيرها كاي استفهامية كانت او شرطية
او موصولة وتضاف اي المذكورة الي ما فوق الواحد
في المعنوية وذلك لانها موضوعة لان تكون جزءا من
جملة معينة مجتمعة منه ومن مثله او مثليه او امثاله
نحو اي الرجلين جاءك في سوال من قال جاءني احد
الرجلين واي الرجال عندك في سوال من قال احد الرجال
عندي واما مثل اي الرجل زيد فلا يجوز لان الرجل ليس
جملة مجتمعة من زيد وامثاله وتضاف اي اليه اي الي الواحد
ايضا اي مع اضافتها الي ما فوقه في النكرة تقول اي رجل
عندك واي رجلين واي رجال وانما جاز هذا مع ان المجرور
في جميعها ليس في الظاهر جملة معينة كما تقدم التنبيه عليه

لان المراد

لان المراد بكل واحد من هذه المجرورات الجنس مستغرقا
ا مجتمعا من المسئول عنه ومن امثاله فيكون في الحقيقة
جملة معينة منقسمة الي المسئول عنه وامثاله فمعني
اي رجل اي قسم من اقسام هذا الجنس اذا قسم الرجال اذ
اقسموا رجلا رجلا ومعني اي رجلين اي قسم من اقسام
هذا الجنس اذا قسم رجلين رجلين ومعني اي رجال اي
قسم من اقسام هذا الجنس اذا قسم رجالا رجالا واي
ما واي في قول الشاعر فايي ما وايك كان شرا فقيد
الي المقامة لا يراها فانما اضيف في التحقيق الي متعدد
لكن عدل عن اينا لعدم دلالته علي المخاطب والمقصود
التنصيص عليه وتكرير اي لرعاية امر لفظي وهو وجوب
اعادة الخافض عند العطف علي الضمير المخفوض كما
في هذا فراق بيني وبينك ومعني البيت ان من كان منا
شرا من صاحبه فابتلي بالعمي حتي يقاد الي المقامة التي
يكون فيها الناس حالة كونه لا يراها وكلا وهو مفرد لفظا
ومثني معني وكذا مؤنثه كلتا ويضاف الي المثني نحو
جاء في كلا الرجلين ومنه اما يبلغن عندك الكبر احدهما
او كلاهما وفي المؤنث كلتا الجنتين آتت اكلها ولو معني لا
لفظا كقوله ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل
فان ذلك حقيقة في الواحد ولكن اشير هنا بها الي المثني
علي معني وكلا هما ذكر علي حدها في قوله تعالي لا فارض

ولا يكن عوان بين ذلك فان قلت قد دخل في قوله ولو معنى
نحو قول الشاعر كلا اخي وخليلي واحدي عضدا وساعدا
عند المام الملمات فان المتعاطفين في معنى المثنى وقد
نصوا على ان مثله ضرورة نادرة قلت مراده بالمثنى معنى
ما كان كلمة واحدة مشتركة دالة على اثنين اما بالحقيقة
والاشتراك نحو كلا تا فان نا مشترك بين الاثنين والجماعة
او بالمجاز نحو وكلا ذلك على ما اسلفناه ويجوز مراعاة
لفظ كلا وكلتا في الافراد وهو كثير ومراعاة معناهما في
التثنية وهو قليل وقد اجتمعا في قوله كلاهما حين جد
الجري بينهما قد اقلعا وكلا انفيهما رابي اقلعا كفا عن
الجري والرابي المنتفخ وقد يعرض ما يوجب رعاية اللفظ نحو كلا
هما محب لصاحبه اذ المعنى كل واحد منهما وذو والذي بمعنى
الصاحب لا الموصول ويضاف الى ظاهر اسم الجنس والمراد به
ما يقبل الصفة فلا يصح ان يقال جاءني رجل ذو عاقل لان ذو
موضوعة لان يتوصل بها الى الوصف بما لا يجوز ان يكون صفة
فاذا جاز كون تاليها صفة لم تكن لدخولها فائدة وقيل هذه
هي الحكمة التي اقتضت اشتراط الظاهر لان المضمر بوضعه
لا يدل على حقيقة معينة يقصد الوصف بها وان كان المراد
معينا باعتبار مرجعه لكنه ليس معينا باعتبار لفظه هذا
عند سيبويه واما غيره فيجيز اضافته الى المضمر وفي البسيط منع
اكثر النحويين اضافة ذي الى مضمر او علم ونحو ذو وها

في قول الشاعر صبحنا الخزرجية مرهفات ابار ذوي
ارومتها ذووها شاذ عنده لا ضافته الى المضمر وصبحنا من
الاستعارة التهكمية اي جعلنا صبوحهم وهو ما يشربونه
في اول النهار سيوفا مرهفات وابار اما بالنون بمعنى قطع
او بالراء بمعنى اهلك والارومة بفتح الهمزة الاصل ويضاف الظرف
الزماني والمكاني الى الجملتين الاسمية والفعلية وهذا ليس على
عمومه عندهم فقد صرحوا بان اذا من الظروف الزمانية انما
يضاف الى الفعلية ولذلك جعلوا الاسم في اذا السماء انشقت فاعلا
لمحذوف يفسره المذكور لا مبتدأ مخبرا عنه بما بعده الا المتمكن
من المكان فانه لا يضاف الى شيء من الجملتين وعبارته ليست نصا
في هذا المعنى واحترز بمتمكن المكان من حيث فانها ظرف
مكان ليس بمتمكن وتحرز بالاضافة الى الجملة اسمية كانت او فعلية
لانها المكان المشبه وهي كما تكون في الفعلية تكون في الاسمية واضا
فتها الى الفعلية اكثر ومن ثم ترجح النصب في نحو جلست حيث
زيدا اراه ويضاف اية التي بمعنى العلامة وذو والتي بمعنى صاحب
الى الجملة الفعلية فالاول كقوله باية تقدمون الخيل شعثا
والثاني كقولهم اذهب بذي تسلم وقد مر الكلام عليهما
في اول الكتاب وسلوك هنا كلام ابن جني يرى ان اية لا يضاف
الا المفرد وان الجملة بعدها على تقدير ما المصدرية كانه راى ان
الاضافة الى الجملة انما ينبغي ان تكون في الظروف وما اشبهها
بوجه واية بعيدة من الظروف وانما قدر ما المصدرية دون

ان التي هي المعمودة التقدير لان الفعل بعدها لم يرد منصوبا
في وقت ولانه لا يختص بالمستقبل والذي يرى انها تضاف
الى الجملة لحظ مشابهتها للظروف من حيث ان معنى الاية
العلامة والوقت علامة **وقد يقحم المضاف** اي يزاد ويدخل
بعنف في موضع لا يستحق ان يدخل فيه **كاسم السلام** في
قول الشاعر الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا
فقد اعتذر اذ المعنى ثم السلام عليكما والاسم ملغى وقد صرح الرضي
في دعوى زيادة بان المعنى ثم لفظ السلام الدال عليه وكلمته
فالاسم بمعنى وليس بزائد فيها وفيه نظر **وحي خويلد**
في قول الاخر يا قرات ابالك حي خويلد قد كنت اخاف عليه ان
يحمق اي بلد احق وقد صرح في هذا ايضا بانا لا نسلم زيادة
الحي بل هو بمعنى الشخص فكانك قلت شخص خويلد من اضافة
العام الى الخاص **ومقام الذيب** في قول الاخر زعرت به القطا
ونفيت عنه مقام الذيب كالرجل اللعين اذ المعنى ونفيت
عنه الذيب واعترض ايضا بانا نمنع الزيادة بل هو من باب
الكناية تقول مكانك مني بعيد لان من بعد مكانه فقد بعد
هو **ولم يجز اضافة المضاف** لما فيها من حصول امرين متنافيين
لان اضافته اولا يقتضي تمامه بالمضاف اليه واضافته
ثانيا تقتضي عدم تمامه به **ولا تقديم المضاف اليه ولا في
حيزه** على المضاف لانه منزل منزلة الجزء من الكلمة فيلزم
بقائه في مركزه كسائر الاجزاء **ونحو انا زيدا غير ضارب** مما تقدم

فيه معمول المضاف اليه على المضاف كما في قوله تعالى وهو في
الخصام غير مبين وقال الشاعر فتى هو حقا غير ملغ تقوله ولا
تتخذ يوما سواه خليلا محمول **على حمل الغير كلا** اي مثل كلمة لا
لان في كل منهما معنى النفي فكانه قيل انا زيدا لا ضارب وتقديم
مثل هذا على حرف النفي جائز فجاز في الغير لمشابهته معنى **حتى
زادوا المؤكدة للنفي في عطفه** اي في المعطوف على ما دخل
غير عليه نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين فان قلت استعمل
المؤلف رح لفظ الغير محلى بالالف واللام وقد مر انكاره عليه
هناك فهلا تركه هنا قلت انما مر انكاره ادخال اللام على غير اللازمة
معنى وهذا ليس بمراد هنا وانما المراد لفظ الكلمة فلا باس
بتحليته باللام عند قصد تعريفه **ولا جاز الفصل بينهما**
اي بين المضاف والمضاف اليه **الا بالظرف** والجار والمجرور
ضرورة لكن فصل ابن مالك في متن التسهيل بين ان يتعلق
ذلك بالمضاف فيكون الفصل قويا واختار في شرحه جواز ذلك
في الاختيار فالفصل بالظرف كقوله لما رات ساتيدما استعبرت
لله در اليوم من لامها ساتيدما بسين مهملة فالف فمثناة
فوقية مكسورة فمثناة تحتية مفتوحة فدال مهملة فالف
قال في القاموس اسم جبل اصله ساتيدما فحذف الشاعر ميمه
كما في قوله فدين سوى فساتيدا فبصرى فحلوان المخافة با
الجبال والفصل بالجار والمجرور كقوله لانت معتاد في الهيجا
مصابرة تصلى بها كل من عاداك نيرانا وبين ان لا يتعلق

بالمضاف فيكون الفصل ضعيفا كقوله كما خط الكتاب بكف
يوما يهودي يقارب او يزيل وبين ذراعي وجبهة الاسد
من قول الشاعر يا من راى عارضا اسر به بين ذراعي وجبهة
الاسد محمول على حذف المضاف اليه من الاول والاصل بين
ذراعي الاسد وجبهة الاسد فحذف الاسد المضاف اليه لفظ
ذراعي والمنادى محذوف من استفهامية اي يا قوم من رأى
والعارض السحاب المعترض في الافق واسر مضارع مبني للمفعول
اي اجعل مسرورا به وذراعا الاسد كوكبان نيران من منازل
القمر وجبهة الاسد من منازله ايضا وهي اربعة انجم وهذا
الذي ذكره المؤلف رحمه الله هو مذهب المبرد وكانه اختاره
تفاديا من الفصل بين المتضايفين بالمعطوف ومذهب
غيره ان المحذوف هو المضاف اليه الثاني لانه اذا دار الامر
بين كون المحذوف اولا وبين كونه ثانيا فكونه ثانيا اولى ويبتني
عليه مسائل كثيرة وانما اغتفر الفصل على هذا المذهب بما
ذكر ليبقى المضاف اليه المذكور عوضا في اللفظ مما ذهب
ولا ضير اذن في ارتكابه لهذا الغرض وقتل اولادهم شركائهم بنصب
الاولاد مفصولا به بين المضاف الذي هو القتل والمضاف اليه
وهو الشركاء شاذ لوقوع الفصل بغير الظرف في السعة وانما
جرّأ المؤلف على ذلك تشنيع الزمخشري على هذه القراءة بما
كان الواجب صون اللسان منه وقول الرضي رحمه الله وقراءة
ابن عامر ليست بذاك مع النص كثير من النحاة رحمهم الله

على ان هذا مثل هذا الفصل خاص بالشعر والصواب خلاف ذلك
كله فالقراءة ثابتة بطريق التواتر لا مطعن فيها لمن له مسكة
من الدين قال ابن مالك رح في التسهيل وان كان المضاف مصدرا
جاز ان يضاف نظما ونثرا الى فاعله مفصولا بمفعوله هذا
نصه فمما ورد من النظم قول الشاعر فزججتها بمزجة زج
القلوص ابي مزادة وقول الاخر تنفي يداها الحصى في كل هاجرة
نفي الدراهم تنقاد الصياريف فيمن رواه بنصب الدراهم وجر
تنقاد وقول الاخر فان يكن النكاح احل انثى فان نكاحها
مطر حرام فيمن رواه بجر مطر ولا يخفى انه لا ضرورة في شيء من
ذلك ومما ورد في غير النظم هذه القراءة المتواترة وهي
قراءة ابن عامر رضي الله عنه قال ابن مالك رحمه الله وتوجيه
هذه القراءة في قياس النحو قوي من وجوه منها كون الفاصل
فضلة فانه بذلك صالح لعدم الاعتداد به ومنها كونه غير
اجنبي لتعلقه بالمضاف فصل ومنها كونه غير اجنبي
لتعلقه بالمضاف فصل ومنها كونه مقدر التاخير من
اجل ان المضاف اليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية
فلو لم يستعمل العرب الفصل المشار اليه لاقتضى القياس استعماله
لانهم قد فصلوا بالاجنبي كثيرا فاستحق غير الاجنبي ان
يكون له مزية فيحكم بجوازه مطلقا وقد يحذف المضاف
في الامن اللبس نحو قوله تعالى والى مدين اخاهم شعيبا فمن
المعلوم انه لم يرسل الى نفس تلك البقعة وانما ارسل الى

اهلها بدليل الخاص واما حيث يحصل اللبس فيمتنع الحذف فلا
يجوز في نحو غلام هند حذف الغلام لحصول الالباس فيعطى
المضاف اليه حقه اي حق المضاف في الاعراب نحو وجاء ربك
اي امر ربك ونحو واسال القرية اي اهل القرية وغيره من تذكير
كقوله يسقون من ورد البريص عليهم بردى يصفق بالرحيق
السلسل اي ماء بردى وهي نهر فقال يصفق بالتذكير والبريص
بالموحدة والضاد واد قال في القاموس والصواب بالمثناة
التحتية وتانيث كقولك قطعت السارق فاندملت اي قطعت
يده ومعاملة العاقل كقوله تع وكم من قرية اهلكناها فجاءها
باسنا بياتا او هم قائلون فقال هم كذا في الرضي مرة بالنصب
على انه متعلق بيحذف والمرة في الاصل مصدر مر يمر ثم
استعملت ظرفا اتساعا اي مرة قد يحذف المضاف وقتا واحدا
كما اسلفناه فصاعدا يشمل حذفه مرتين نحو فقبضت
قبضة من اثر الرسول اي من اثر حافر فرس الرسول واكثر نحو
فكان قاب قوسين اي فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب
قوسين فحذف ثلاثة من اسم كان وواحد من خبرها كذا
قرره الزمخشري رحمه الله او يبقى على حاله من الجر بقلة
كقوله رحم الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات
بكسر تاء طلحة اي اعظم طلحة الطلحات ومنه القراءة
الشاذة يريدون عرض الدنيا والله يريد الاخرة بالجر وقال الز
مخشري رح ومعناه والله يريد عرض الاخرة على التقابل يعني

ثوابها وخرج عليه ابن مالك رح ما وقع في البخاري في حديث
التيمم يكفيك الوجه والكفين فيمن رواه بجر الوجه اي يكفيك مسح
الوجه والكفين ويطرد ذلك اذا كان المحذوف معطوفا على مضاف
بمعناه كقولهم ما مثل عبد الله ولا اخيه يقولان ذلك اي ولا مثل
اخيه بدليل يقولان وكقوله اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد
بالليل نارا اي وكل نار لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين
والمضاف اليه يعوض بعد حذفه نحو يومئذ وحينئذ
ونحو وكلا ضربنا له الامثال ورفعنا بعضهم فوق بعض
درجات ولا يعوض نحو لله الامر من قبل ومن بعد في القراءة
المشهورة وينوى تارة معناه دون لفظه كما في هذه القراءة
وتارة ينوى لفظه فيبقى الاعراب ويترك التنوين نحو لله الامر
من قبل ومن بعد بالجر من غير تنوين اي من قبل الغلب ومن
بعده ولا ينوى كما في قول الشاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا
اكاد اغص بالماء الفرات وقول الاخر ونحن قتلنا الاسد اسد
خفية فما شربوا بعدا على لذة خمرا ويجب حذف التنوين
وعوضه عن المضاف وهو نون التثنية والجمع على حدها
وما حمل ذلك نحو جاءني غلام زيد وجاريتاه ومحبوه في
سوى الجدب وكل ينشد فيه ثنتا حنظل وانما حذف ذلك
لان التنوين او النون علامة لتمام ما هي فيه فلما ارادوا
مزج الكلمتين مزجا يحصل به التعريف او التخصيص
او التخفيف حذفوا من الاولى ما يدل على تمامها وبعضهم يقول

اذا لم يكن في الاسم تنوين بتقدير وجوده ثم حذفه لاجل الاضافة
نحو كم رجل وخمس حوائج بيت الله قلت وهذا عجيب فانه
لا يمكن في مثل هذا تقدير شيء من التنوينات اما تنوين العوض
والمقابلة فواضح واما تنوين التنكير فلاختصاصه ببعض
المبنيات فرقا بين معرفتها ونكرتها ولا يتحقق هنا واما تنوين
التمكن فلانه علامة على كون الاسم لم يشبه الحرف فيبني
ولا الفعل فيمتنع من الصرف فكيف يتصور تقديره هنا
فيما نحن فيه من المبني المشابه للحرف وغير المنصرف المشابه
للفعل والصواب ما قاله الرضي رحمه الله عز وجل
انه يقدر انه لو كان فيه تنوين يحذف لاجل الاضافة
وهذا لا يرد عليه ما ورد على تلك العبارة ويجب كسر آخره
اي آخر المضاف ايضا حالة كون الآخر صحيحا اي ليس حرف
علة قبله ساكن كآخر زيد وعمرو واسدا وحالة كون المضاف
صحيحا وهو عند النحويين ما حرف اعرابه صحيح او
شبهه وهو الواو والياء الساكن ما قبلهما هذا ان
جعلنا الحال من الآخر وان جعلناها من المضاف فالمراد
بشبهه الاسم الذي آخره واو وياء ساكن ما قبلهما فيجب كسر آخر
المضاف من نحو غلامي ودلوي وظبيي وثبوت آخره الفا
في غير لغة هذيل فتقول عصاي ورحاي باثبات الالف
لانه لا يمكن تحريكها بكسر ولا غيره فوجب ان يبقى الفا واما في
لغة هذيل فتقلب ياء وتدغم كقول شاعرهم سبقوا هوي

واعنقوا

واعنقوا لهواهم فتخرموا ولكل مصرع سبقوا هوي واعنقوا
اسرعوا وتخرموا بالبناء للمفعول اخذوا واقتطعوا فان
قلت يرد نحو لدي فان الفه لا تثبت بل يجب قلبها ياء عند
الوصل قلت لا اختصاص لذلك بياء المتكلم بل هو عام في كل
ضمير نحو لدينا ولديك ولديه كالف التثنية فانه يجب ثبوتها
واتفق هذيل وغيرهم على ذلك وفاقا انما فرق هذيل بين الف التثنية
وغيرها لان الالف في نحو رحى وعصا وقع في محل المتحرك لما علم من
وجوب كسر ما قبل ياء الاضافة ولا يمكن تحريكها الى الصلة فصار رحيي
وعصوي فاستثقلت الحركة على الياء والواو فحذفت فسكن
حرف العلة قبل ياء المتكلم فادغم نحو رحي وقلب ياء ثم ادغم
في عصي للقاعدة المشهورة في مثله ولم يفعلوا ذلك في الف
التثنية اما لانها لا اصل لها ترجع اليه من واو وياء واما لانهم
لو قلبوها لالتبس المرفوع بغيره ويجب ادغامها اي ادغام الآخر
في ياء المتكلم حالة كونه واوا بعد قلبها ياء نحو مصطفون ومسلمون
وياء نحو مصطفين ومسلمين بفتح ما قبلهما اي قبل الواو
والياء فيما انفتح نحو مصطفي في جميع حالاته وانما بقيت
الفتحة لخفتها وكسره اي كسر ما قبلهما فيما انكسر نحو مسلمي
في مسلمين او انضم كمسلمي في مسلمون وانما قلبت الضمة التي
قبل الواو كسرة لثقلها ولعدم مناسبتها الياء مع ان الضم قريبة
من الطرف الذي هو محل التغيير رضا قال هذا يتعلق بالاحكام
المتقدمة من كسر الآخر وثبوته الفا وادغامه واوا وياء فينبغي

ان يكون حالاً من محذوف يقدر هكذا يفعل ذلك بآخر المضاف
حال كونه مضافاً الى ياء المتكلم وهي اي ياء المتكلم بفتح ان
سكن ما قبلها نحو فتاي وعصاي حذراً من اجتماع السا
كنين لو سكنت وقد جاء اسكانها بعد الالف في قراءة نافع ومحياي
في الوصل وكسرها بعدها في قراءة الاعمش والحسن هي عصاي
وهو مطرد في لغة بني تميم بن يربوع في الياء المضاف اليها جمع
المذكر السالم وعليه قراءة حمزة وما انتم بمصرخيّ بكسر الياء
وان يسكن ما قبلها تسكن هي ايضاً اي مع الفتح فلك في نحو
غلامي اسكان الياء وفتحها وما هو الاصل منهما سبق الكلام
على ذلك في باب المنادى ويقال في اضافة اخ واب الى الياء
اخي وابي لانهم لما حذفوا العلة من آخره كحذفهم اياه من
يد ودم صار نسياً منسياً ولذلك اعربوا على العين فقالوا
جاء اخك وابك فصار حكمه حكم الصحيح واجاز المبرد ان
يقال فيهما اخيّ وابيّ مشدداً برد الواو المحذوفة وقلبها ياء وادغامها
في الياء ولا تمسك للمبرد فيه فيما اجازه من ذلك بوابي في
قول الشاعر قدر احلك ذا المجاز وقد ارى وابيّ مالك ذو
المجاز بدار اي امر قدرة الله جعلك حالاً اي نازلاً بذي المجاز
وهو موضع بمنى وقد اعلم ان هذا لا يكون ثم اقسم بقوله وابي
وجواب القسم ما بعده وعلى هذا فمعمول ارى محذوف مدلول
عليه بما بعده ويحتمل ان يكون الجملة المصدرة بما في محل النصب
بارى وهو معلق عنها بسبب وجود المعلق وهو ما النافية

والقسم

والقسم معترض بين العامل المعلق والمعمول المعلق عنه لاحتمال
الجمع اي لاحتمال ان يكون القسم بابيّ جمع الاب جمع السلامة
واصله ابين فلما اضافه سقطت النون للاضافة فاجتمعت
ياؤها وياء الاعراب فحصل الادغام فان قيل الاب غير علم ولا صفة
فكيف جمع جمع السلامة قلنا العرب قد عاملته معاملة
العلم الذي يجمع فقالوا جاء الابون ورأيت الابين ومررت
بالابين بدليل قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا
بالابينا والى هذا البيت اشار المؤلف رح بقوله كالابينا
ويقال في الفم مضافاً الى الياء فيّ في الاكثر وهي اللغة الفصحى
ووجهها انه انما قيل فم في حال القطع عن الاضافة لضرورة
تعدم بوجودها وذلك انهم لو قالوا فوٌ لانقلبت الواو
القائم تذهب مع التنوين لالتقاء الساكنين فيبقى الاسم على
حرف واحد ولا شيء من الاسم المتمكنة كذلك فقلبت
واوه ميماً لتقاربهما في المخرج ولان فيه غنة تناسب مد
الواو وعند الاضافة يفقد التنوين فيؤمن من حذف العين
فلذا تثبت وعمل فيها ما اقتضاه القياس من قلبها ياء
وادغامها فصار فيّ وقد علم ان ما قبل الآخر من الاسماء الستة
يتبع الآخر فلا يشكل عدم قولهم فاي نصباً لان هذه الالف مكسورة
تقديراً لوقوعها قبل ياء المتكلم وما قبلها ايضاً تابع لها
في الكسر لما ذكرناه فيقوى سبب القلب ياء وفمي وهذه لغة غير
الفصحى ووجهها انهم يقولون عند القطع عن الاضافة فم

فالقياس ان تلحق ياء المتكلم بمفردها على ما هو عليه عند كونه
غير مضاف فيقال فمي كما يقال في اخ واب اخي وابي ويقال في
حم وهن عند الاضافة الى الياء حمي وهني وتفرد اي الاسماء
الستة الضمير عائدا الى ما يفهم بقرينة المقام وسياق الكلام
غير ذو فانها لا تفرد والمراد بالافراد القطع عن الاضافة فيقال
اخ وقد تشدد خاؤه في لغة حكاها الازهري وقد يقال اخو
كدلو قال ما المرء اخوك ان لم تلقه وزرا عند الكريهة معوانا
على النوب الوزر الملجأ والنوب الحوادث وقد يقصر وقد
يلزمه حذف اللام فيقال هذا اخك حكى هذه ابو زيد
واب وفيه اللغات المتقدمة سوى جعله كدلو وفم بفتح
الفاء وتخفيف الميم في الافصح وقد تضم فاؤه او تكسر مع
تخفيف الميم ايضا فهذه ثلاث وقد تثلث الفاء مع القصر
فهذه ست لغات وقد تثلث الفاء ايضا مع تشديد الميم
فهذه تسع وقد يتبع فاؤه حرف اعرابه فتضم في نحو هذا
فم وتفتح في رايت فما وتكسر في نظرت الى فم فتلك اثنى عشر
لغة وحكى غير هذه ايضا ويقال حم عند الافراد وجاء كيد
ولا معنى لذكر هذه لانها التي نطقت بها وهي استعماله محذوف
اللام وجعل ما قبلها معتقب الاعراب وكدلو فيقال حمو
وخبء بجعل اللام همزة مع سكون العين وفتح الفاء فيقال حمء
وثم لغة اخرى اهملها المؤلف وحكاها صاحب التسهيل
وهي حماة كقطاة وعصا مطلقا اي مقصورا سواء افرد او اضيف

ويقال هن هكذا بحذف اللام وجعل ما قبلها محلا لتعاقب
الحركات الاعرابية وجاء هن كيد مطلقا اي سواء افرد
واضيف وفيه لغة اخرى حكاها في التسهيل وهي تشديد
نونه ولما انقضى كلام المؤلف على القسم الذي يمسه الاعراب
بطريق الاصالة انتقل الى الكلام على الذي يمسه الاعراب
بطريق التبعية فقال التوابع كل ثان وذا جنس يشمل التوابع
وغيرها كاخبار كان واخواتها واخبار ان واخواتها فانها
ثوان لاسمائها باعراب سابقه فصل يخرج مثل هذه من
جهة واحدة يخرج خبر المبتدا والثاني من باب علمت
والثالث من باب اعلمت لانها ثواني اعراب سابقها ولكن
لا من جهة واحدة لان اعراب المبتدا من جهة انه مسند
اليه واعراب الخبر من جهة انه مسند وكذلك اعراب المفعول
الاول من باب علمت من جهة انه منسوب اليه واعراب
المفعول الثاني من جهة انه منسوب وذلك لان علم النسبة
يقتضي منسوبا ومنسوبا اليه فمفعوله الاول يكون منصوبا
من جهة انه منسوب اليه ومفعوله الثاني من جهة انه
منسوب وكذا الكلام في الثاني والثالث من باب اعلمت قال
ابن الحاجب رحمه الله في امالي الكافية وخرج بذلك نحو
اعطيت زيدا درهما فان تعلقه بزيد على معنى كونه اخذا
وتعلقه بالدرهم على معنى كونه ماخوذا بخلاف جاء
زيد ذا العاقل يعني ان رفع زيد من جهة انه فاعل ورفع

العاقل من هذه الجهة نفسها وانما سمي صفة ليعلم انه فاعل
تبعا وليتميز عن التوابع الاخر لانه ليس فاعلا وتعدد
الفاعل انما يمتنع اذا كان بالاصالة في الكلام اما اذا كان بعضها في
واحد وبالتبعية في الباقي فلا امتناع هذا معنى ما في الشرح
السعيدي على الكافية وقال الرضي ارتفاع الخبر والمبتداء
من جهة واحدة وهي كونهما عمدتي الكلام وانتصاب
الاسماء المذكورة من جهة واحدة وهي كونهما عمدتي
الكلام وانتصاب الاسماء المذكورة من جهة واحدة وهي كونها
فضلات وان قلنا يتغير الجهات بتغير اسم كل واحد
من الاول والثاني قلنا الآن نقول ارتفاع زيد الظريف من
جهة كونه فاعلا وارتفاع الظريف من جهة كونه صفة وكذا
باقي التوابع ثم الاخبار المتعددة لمبتداء وكذا المسندات
والاحوال والمستثنيات نحو زيد فقيه شاعر كاتب وعلمت
زيدا عالما عاقلا ظريفا وجاء زيد راكبا ضاحكا مسرورا
وجاء في القوم الا زيدا الا عمرا الا بكرا لا يتغير اسماؤها
ولا جهات اعرابها فينبغي ان تدخل في التوابع ولو قال
كل ثان باعراب سابقه لاجلها على اعراب الثاني لاجل اعراب
الاول لم يرد عليه ما ذكرناه الى هنا لا يصدق على شيء من
الافراد كما ان ادخالها في المحدود فاسد من جهة ان
الحد للماهية لا للافراد والثاني وهو التابع اما ان يكون
مقصودا بالنسبة فقط اي دون متبوعه وهذا هو البدل

او يكون هو اي الثاني مقصودا بالنسبة مع السابق وهو المتبوع
وهذا هو عطف النسق او يكون السابق مقصودا فقط
دون الثاني وهو التابع مع كون الثاني دالا على معنى في
متبوعه وهذا هو النعت او مقررا امره في النسبة او الشمول
وهذا هو التاكيد او موضحا لا بدلالة على معنى في المتبوع
وهذا هو عطف البيان وسنتكلم على كل واحد في محله قال
الاول وهو تابع مقصود بالنسبة فقط البدل فالتابع جنس
يشمل جميع التوابع ومقصود بالنسبة اي بما نسب الى المتبوع
يخرج التوابع الا عطف النسق فخرج بقوله فقط اذ معناه
كما علمت دون المتبوع في قولنا قام زيد وعمرو كلاهما مقصود
بالنسبة دون متبوعه كما اذا قلت اشتريت الجارية نصفها
فالمشتري النصف وانما ذكر المبدل منه للتوطية والتمهيد
وهذا الذي ذكره لا يفي في اخراج جميع اقسام العطف لصدق
التعريف على المعطوف في مثل قولنا جاء زيد بل عمرو ولكن
عمرو لانه مقصود بالنسبة دون متبوعه وما احسن قول
ابن مالك رح في الفيته التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو
المسمى بدلا واحسن ابن هشام في شرحه فقال خرج بالفصل
الاول النعت والبيان والتاكيد فانهن مكملات للمقصود
بالحكم واما النسق فثلاثة انواع احدها ما ليس مقصودا
بالحكم كجاء زيد لا عمرو وجاء زيد بل عمرو ولكن عمرو واما
الاول فواضح لان الحكم السابق منفي عنه واما الاخيران

فلان الحكم السابق هو نفي المجيء والمقصود به انما هو الاول
النوع الثاني ما هو المقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق
عليه انه مقصود بالحكم لا انه المقصود به فقط وذلك بالواو
نحو جاءني زيد وعمرو وما جاء زيد ولا عمرو وهذان
النوعان خارجان بما خرج به النعت والتوكيد
والبيان النوع الثالث ما هو مقصود بالحكم دون ما
قبله وهذا هو المعطوف ببل ولكن بعد الاثبات نحو جاء
زيد بل عمرو ولكن عمرو وهذا النوع خارج بقوله بلا واسطة
وسلم الحد بعد ذلك اذا تقرر لك معرفة حقيقة البدل فبدل
الكل اي فهو بدل الكل من الكل ان كان مدلول الاول
بمعنى ان البدل يصدق على ما يصدق عليه المبدل منه
لا بمعنى ان يكون مدلوله عين مدلوله لظهور ان
الاخ في قولنا جاء زيد اخوك يصدق على زيد وليس
مدلولهما واحدا وسمى ابن مالك رض هذا القسم بالبدل
المطابق لوقوعه في اسم الله عز وجل نحو الى صراط العزيز
الحميد الله فيمن قرأ بالجر وانما يطلق الكل على ذي
اجزاء وذلك ممتنع هناك او بدل البعض ان كان البدل
جزءه اي جزء المبدل منه نحو بعت العبد نصفه واكلت
السمكة راسها ولا حجة لمجيز عكسه وهو ان يكون المبدل
منه جزء للبدل فسمي بدل الكل من البعض برحم الله اعظما
البيت يشير الى البيت الذي تقدم انشاده في باب الاضافة

رحم الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات في
رواية من رواه بنصب طلحة حيث ابدل طلحة وهو كل من
جزئه وهو الاعظم [illegible] اي لان اعظما في البيت تسمية الكل
بالجزء اي اطلعت والمراد جملة الذات كتسمية الربيئة با
لعين او يقدر اعظم طلحة فحذف المضاف واقيم المضاف
اليه مقامه فكان على التقديرين من بدل الكل من الكل
اما على التقدير الاول الذي ذكره المؤلف رحمه الله سبحانه
فلان المراد رحم الله ذاتا دفنوها بسجستان ولكن عبر عنها
بجزئها وهو الاعظم ولا شك ان البدل وهو طلحة يصدق
على ما يصدق عليه الذات المدفونة بسجستان واما على
الثاني الذي ذكرناه فواضح او بدل الاشتمال ان كان بينهما
اي البدل والمبدل منه تعلق بغيرهما اي بغير الكلية و
البعضية وكان البدل بحيث يبقى النفس عند ذكر الاول
متشوقة بذكر الثاني نحو سلب زيد ثوبه فانك قبل ان تذكر
الثوب تصير النفس متشوقة الى بيان الشيء المسلوب
اذ من الظاهر انه لم يسلب نفسه بل سلب شيء منه
وانما شرط هذا القيد احترازا من مثل قتل الامير
سيافه فلا يجوز مثل هذا الابدال اصلا لفقد الشرط
المذكور لان الاول غير محمل اذ لا يستفاد عرفا من قولك قتل
الامير ان القاتل سيافه وانما سمي مثل هذا بدل اشتمال لاشتمال

المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل حيث
كونه دالا عليه اجمالا متقاضيا له بوجه ما بحيث يبقى النفس
متشوقة عند ذكر الاول الى ذكر ثان منتظرة له فيجيء الثاني
ملخصا لما اجمل في الاول مبينا له كذا في الرضي نقلا عن
بعضهم **او بدل الغلط ان لم يكن كذلك** اي ان لم يكن جامعا
للامرين المتقدمين وهما حصول تعلق بين البدل والمبدل
منه بغير الكلية والبعضية وكون البدل بحيث يبقى النفس
منتظرة له عند ذكر المبدل منه **فجاء زيد غلامه او حماره**
بدل غلط الاشتمال لعدم تحقق القيد الثاني وان تحقق
الاول هذا فيه اشارة الى الرد على ابن الحاجب رح حيث اكتفى
في الكافية في بدل الاشتمال بان يكون بينهما ملابسة بغير الكلية
والجزئية فان مثل هذا يرد عليه اذ ليس ببدل الاشتمال مع
ان بين زيد وغلامه وبينه وبين حماره ملابسة بغير الكلية
والجزئية والقيد الثاني في كلام المؤلف رحمه الله جل جلاله
وعم نواله يخرجهما ضرورة انك اذا قلت جاءني زيد لا تصير
النفس منتظرة لذكر التابع اصلا **والمبدل منه غلط لا هو** اي
لا البدل وذلك انك اذا اردت ان تقول جاء حمار فسبقك لسانك
الى ان قلت زيد فالمبدل منه وهو زيد في قولك جاء زيد
حمار هو الغلط لكن سمي التابع هنا ببدل الغلط من حيث
ان سبب الاتيان به هو الغلط في ذكر المبدل منه ولم يرد ان

الي

البدل نفسه غلط وكيف وهو المقصود بالنسبة **فمن ثم**
اي فمن جهة ان الغلط هو المبدل منه كان **حقه ان يقال**
ببل ليفيد الاتيان بها ان المتقدم عليها ذكر غلطا فا
ستدرك بالاضراب عنه وفيه نظر لان بل انما يدل على الاضراب
عما قبلها لا على ان سبب الاضراب عنه هو الغلط او
غيره بل الاصل فيما يصدر عن المتكلم ان يكون صادرا
عن قصد في الجملة ولكنه قد يكون عن غير تروّ واعمال نظر
فيضرب عنه الى ما هو الحقيق بالقصد فمن ثم قال بعضهم تحقيق
اتي ببل في هذا البدل ليخرج الكلام عن ان يكون صدر سهوا
من غير تامل كان المتكلم يرى ان ذكر المبدل منه عن
تعمد الا انه اضرب عنه واعرض **وقد يكون المبدل** منه
متغالطا فيه لا غلطا اي يظهر المتكلم من نفسه انه
غالط فيه لغرض الابهام وليس بغالط في نفس الامر بل ذكر
اولا عن قصد وتعمد لكنه اوهم انه غلط لغرض المبالغة
والتفنن في الفصاحة وهذا يستعمله الشعراء كثيرا وشرطوا ان
يرتقي عن الادنى الى الاعلى **كهند نجم بدر شمس** كانك
قاصد لذكر النجم توهم من نفسك الغلط وانك لم تقصد في
الاول الا تشبيهها بالبدر ثم تفعل كذلك متصلا الى الشمس **وهو**
فصيح دون الغلط ولا ادري لاي معنى جزموا بان بدل
الغلط غير فصيح مع ان النسيان لا ينافي الفصاحة اللهم الا
ان يكون المراد انهم تتبعوا كلام الفصحاء فلم يجدوا بدل

الغلط فاشار فيه فحكموا بانه غير فصيح نظرا الى هذا
المعنى وليس المراد ان الانسان اذا سبق لسانه الى ذكر ما لم
يقصده فتنبه فذكر المقصود يحكم بان لفظه المذكور على
سبيل السهو غير فصيح فان قلت بقي على المولف من البدل
قسم آخر ذكره ابن مالك وجماعة رح وهو البدل المباين
للمبدل منه وكلاهما مذكور على سبيل القصد من غير غلط
ولا تغالط كقولك اكلت تمر الحمار حيث تقصد الاخبار
او الباكل التمر ثم تضرب الى اللحم ولا غلط ولا تغالط فلم عدل
عنه قلت المنازعة فيه ما ثورة فقال بعضهم ان هذا لم
يثبت عن فصيح ولو ثبت كان محمولا على اضمار بل وفيه
نظر ومعنى تنحية المبدل منه انه غير مقصود با
عتبار الاستقبال بمقتضى العامل لا الاهدار والاطراح
بالكلية وهل يمكن ان يقال ان صراطا مستقيما من قوله
تعالى عز وجل وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله
الذي له غير مقصود البتة وكذا دار البوار في قوله تع وا
حلوا قومهم دار البوار جهنم على اعراب جهنم بدلا
لا يقال انها غير مقصودة اصلا مع ان فائدة البدل التا
كيد لما فيه من التكرير والايضاح لما فيه من التفسير بعد
الابهام والتفصيل بعد الاجمال فكيف يكون المؤكد والمبين
غير مقصود البتة قال صاحب الفصل رض وقولهم انه في
حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته

التاكيد

التاكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه لا ان يعنوا
اهدار الاول واطراحه فلا يمتنع على هذا التقدير ابدال
غير المغضوب عليهم من المجرور يعلى في صراط الذين انعمت
عليهم لان غاية ما يتخيل من المانع خلو صلة الذين من
عايد لو جعل غير المغضوب بدلا من المجرور العايد عليه
اذ يكون التقدير صراط الذين انعمت على غير المغضوب عليهم
فلا ضمير فيه على هذا التقدير يعود الى الذين اذ ضمير عليهم
المذكور ثانيا انما يعود الى الموصول لا من المغضوب وهذا
انما يبنى على ان معنى تنحية المبدل منه اهداره واطراحه
بالكلية وقد علمت ان هذا غير مراد لهم فالعايد حينئذ
موجود حسا فلا مانع من الابدال وقد صرح الزمخشري
رح في المفصل بما قدمناه عنه وقال باثره الا تراك تقول
زيد رايت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول
لم يسد كلامك ولكنه خالف هذا في الكشاف فقال في قوله
سبحانه وتعالى وتقدس ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا
الله ربي وربكم يمتنع ان يكون ما موصولة بالفعل وان اعبدوا
الله بدلا من الهاء في به قال لانك لو اقمت ان اعبدوا الله مقام
الهاء فقلت بان اعبدوا الله لم يصح لبقاء الموصول بلا
راجع اليه من صلته وهذا مناقض لما في المفصل وظنا
ويكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين جاء زيد اخوك
واكل الرغيف ثلثه وسلب عمرو ثوبه وذهب زيد الحمار

ونكرتين نحو مررت برجل اخ لك واكل رغيف ثلث منه
وسلب رجل ثوب له وجاء رجل حمار ومختلفين بان
يكون الاول معرفة والثاني نكرة نحو جاء زيد اخ لك واشتريت
العبد نصفا منه واعجبني زيد علم وجاء زيد حمار ويكون
الاول نكرة والثاني معرفة نحو جاء رجل اخوك واكل رغيف
ثلثه واعجبني رجل علمه وجاء رجل حمار زيد فالحاصل انه لا
يجب مطابقة البدل للمبدل منه تعريفا و تنكيرا بخلاف
الصفة والتاكيد وفرق ابن الحاجب بينه وبينهما في
شرح المفصل بان الصفة والتاكيد في حكم التبيع واذا كان
الاول معرفة او نكرة كان ما هو كالتتمة له كذلك والبدل اما
ان يقول هو في حكم تكرير العامل فيظهر الاجرة ويصير كالجملتين
ولا يلزم التطابق واما ان تقول عامله عامل الاول ولكن في
لما كان مقصودا والاول كالتتمة لم يلزم مطابقته كالزم
التتمة لقوة ما هو اصل وضعف ما هو فرع فالبدل اصل
لانه مقصود والصفة فرع لانها تتمة معنى وكذا التاكيد فيه
بحث والنكرة المبدلة من المعرفة يجب وصفها لفظا
كما في قوله تعالى لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة خاطئة
او تقديرا كما في قولك ضربت زيدا راسا اي منه اوله قال ابن
الحاجب رحمه الله ورضي الله عنه في شرحه المفصل
وانما لم يحسن ابدال النكرة من المعرفة الا موصوفة لانها
ان كانت بدل الكل من الكل وهي هي في المعنى فلا يحسن

ان يؤتى بالمقصود من غير زيادة على ما هو غير المقصود وان
كانت غير بدل الكل من الكل لزم ان يكون ثم ضمير يرجع الى المبدل
منه فان كانت متصلا به يرجع معرفة وان كان منفصلا عنه
يرجع موصوفا به والحال انه غير متصل به كقولك اعجبني زيد
راس له وحسن له فلاجل ذلك وجب ما ذكر وهذا في غير بدل
الغلط فلا يجري فيه ذلك لفوات المعنى المذكور يعني ان وجوب
الضمير في بدل البعض والاشتمال ليعلم الملابسة بينهما وذا
منتف في بدل الغلط اذ قد يغلط بذكر زيد وانت تعني حمارا
لا بعينه لا حمار زيد ليلزم فيه ضمير قلت فينبغي ان يقيد كلام
المؤلف رح بذلك وقال ابو علي في الحجة يجوز ترك وصف
النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد من البدل ما ليس
في المبدل منه واختاره الرضي رضي الله عنه قال وهو الحق
وذلك كقوله فلا وابيك خير منك اني ليحزنني التحمحم و
الصهيل ويكونان ظاهرين مضمرين ومختلفين اي يكون
الاول ظاهرا والثاني مضمرا وبالعكس فيجيء الاقسام الستة
عشر المتقدمة وهنا وفي التسهيل رح ولا يبدل مضمر من
مضمر ولا من ظاهر وما اوهم ذلك جعل توكيدات لم يفد
اضرابا بعني في مثل اياك فصد زيد فان هذا لا يتاتي
فيه دعوى التاكيد ويتاتي فيه اضراب الا ظاهرا من مضمر
في بدل الكل وهذا استثناء من قوله ومختلفين الا ظاهرا
يبدل من المضمر الغائب بدل الكل نحو ضربته زيدا وانما لم

ذلك لانهم لو ابدلوا من ضمير المتكلم او المخاطب اسما ظاهرا
لادى الى ان يكون المقصود بالنسبة وهو البدل اقل دلالة
من غير المقصود لان المضمر الموضوع للمتكلم او المخاطب
اقوى واخص من الظاهر فلم يقولوا اضربتني اخاك ولا
ضربتك زيدا واما الغائب فلم يكن في القوة والوضوح كذلك
لاحتمال ان يتوهم غيره نحو واضربته زيدا لذلك وانما قال
المؤلف او لا في بدل الكل لان غيره يجوز ابدال الظاهر فيه من
المضمر لفقدان المانع وذلك لان مدلول الثاني فيه ليست
مدلول الاول فلم يبال بكون الاول اقوى واخص لان الثاني
يفيد فائدة تخص المتبوع فلذلك جاز ان تقول اعجبتني شربك
تصفك وتقول هو اشترتني نصفي واعجبتني عملك واعجبك
عملي وضربتك الحمار وضربتني الحمار منه قول الشاعر ذريني
ان امرك لن يطاعا وما الفيتني حلمي مضاعا قلت لكنهم
جوزوا ابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل الكل اذا كان مفيدا
للاحاطة نحو تكون لنا عيدا لاولنا واخرنا وهذا يرد على
المؤلف رح ولم يعتبر الاخفش قيد افادة الاحاطة فجوز
رايتك زيدا ورايتني عمروا ولمن كان يرجو الله بدل
البعض من الكل وذا جواب سوال مقدر تقريره السوال
ان يقال قد ابدل الظاهر من المضمر في قوله تع لقد كان لكم
في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجوا الله واليوم الاخر
اذ المراد بمن يرجو هم المخاطبون بقوله لقد كان لكم

وهذا بدل كل من كل وهو خلاف ما اقتضاه قولكم انه
لا يبدل الظاهر من المضمر في بدل الكل الا اذا كان المضمر الغائب
وتقرير الجواب منع ان يكون هذا من بدل الكل من الكل بل من
بدل البعض اذ التقدير لمن كان يرجو الله منكم وهؤلاء بعض
المخاطبين لا كلهم وقد يكرر عامله اي عامل البدل حال كونه
حرف جر للاختصار وتنزل من معموله منزلة الجزء نحو
قال الذين استكبروا للذين استضعفوا لمن امن منهم ونحو
ان هو الا ذكر للعالمين لمن شاء منكم ان يستقيم فمن امن
بدل من الذين استضعفوا ومن شاء بدل من العالمين
وقد اعيد العامل الذي هو اللام ومنه ايضا المائدة والثاني
وهو تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه السابق هو العطف
بالحروف فقوله تابع جنس يشمل جميع التوابع ومقصود
بالنسبة فصل يخرج الصفة والتوكيد وعطف البيان اذ لا شيء
منها مقصود بالنسبة الا ترى ان زيدا في قولك جاء زيد
العاقل ابو عبد الله نفسه هو المقصود بالنسبة دون توابعه
المذكورة فالعاقل انما جيء به للتوضيح وكذا ابو عبد الله
ونفسه انما جيء به لتقرير امر النسبة ومع متبوعه فصل
يخرج البدل لان متبوعه غير مقصود معه واشتهر
الاعتراض على هذا التعريف بانه غير منعكس لخروج نحو جاء
زيد بل عمرو وما جاء زيد لكن عمرو وجاء زيد لا عمرو
واجاب عنه نجم الدين سعيد بان التابع والمتبوع مقصود

ان بالنسبة في جميع هذه الصور وان كان احدهما بالنفي والآخر
بالاثبات فان النفي والاثبات خارجان عن نفس النسبة
وفيه نظر وستاتي بالمثناة الفوقية لاسناده الى ضمير الحروف
اي وستاتي الحروف الموضوعة للعطف في بحث الحروف في
اخر الكتاب وسمي العطف بالحروف عطف النسق بفتح
السين اي العطف الواقع في الكلام الوارد على نظام واحد
وهو من قولهم ثغر نسق اذا كانت الاسنان مستوية وو
جه المناسبة ان توسط الحرف العاطف يجعل التابع والمتبوع
مستويين باعتبار الاعراب وقصد النسبة واما النسق باسكان
السين فهو مصدر نسقت الكلام نسقا اذا عطفت بعضه
على بعض كذا في الصحاح ولا يجوز العطف على الضمير المتصل
المرفوع بلا تاكيد بل لا بد ان يؤكد اولا بضمير منفصل ثم يعطف
عليه نحو لقد كنتم انتم واباؤكم تعبدون لان الضمير المرفوع
المتصل لما تاكد اتصاله بالفعل لفظا من حيث هو كجزئه
بدليل ما مر في باب الفاعل ومعنى من حيث هو فاعله كرهوا
العطف عليه فاتوا باسم مستقل موافق له في المعنى
ليكون كانه معطوف عليه في الصورة وان كان العطف
في الحقيقة على المتصل وقد مر فيه كلام في باب الفاعل
واحترز بالضمير عن الظاهر وبالمتصل عن المنفصل وبا
لمرفوع عن المنصوب فانها يعطف عليها بدون هذا الشرط
نحو جاءني زيد وعمرو وما قام الا انا وزيد واكرمتك وزيدا

او بلا فصل اي فصل كان سواء وقع بين التابع والمتبوع
نحو يدخلونها ومن صلح من ابائهم او بين العاطف و
المعطوف نحو ما اشركنا ولا اباؤنا وقد اجتمع الفصلان في
قوله نح ما لم تعلموا انتم ولا اباؤكم وانما لم يلتزم التاكيد
مع وجود الفاصل للطول الذي يكسر من سورة العطف
على ما هو كالجزء ونحو قول الشاعر قلت اذ اقبلت وزهر تهادى
كنعاج الملا تعسفن رملا وزهر هو كقفل اسم امراة تهادى
تمايل والنعاج هنا بقر الوحش والملا مقصور الصحراء
وتعسفن اخذن على غير الطريق مع المرفوعة الشعرية قبيح
نص على قبحه الخليل وسيبويه واما انه ضرورة فقد يمنع
والمسند انه قد يسمع من كلام العرب مررت برجل سواء و
العدم اي مستو هو والعدم وايضا فوقع الشاعر له في
البيت مع تمكنه من استقامة المعنى والوزن بالنصب
يدل على انه مختار لا مضطر وكذا قول الشاعر الاخر ورجا
الاخيطل من سفاهة رايه ما لم يكن واب له لينالا ولا على
مجرور اي مجرور الضمير المتصل الا باعادة الجار حرفا كان
نحو فقال لها وللارض او اسما نحو نعبد الهك واله اباءك
وانما كان كذلك لان اتصال الضمير المجرور بالجار من حيث
انه ليس معه كلاما ولا ينفصل عنه بوجه ما اشد من
اتصال الضمير المرفوع بعامله فكره ان يعطف عليه اسم مستقل
وليس لنا مجرور منفصل ليؤكد به ثم يعطف عليه فاعيد

العامل الاول لا يكون عطف المجموع على المجموع فيكون المعطوف
عليه مستقلا بنفسه **خلافا للكوفيين فيهما** اي في المسألتين
فانهم جوزوا العطف على الضمير المتصل المرفوع بدون تاكيد
ولا فصل في سعة الكلام وابن مالك رضي جوزه على ضعف
وجوز الكوفيون ايضا العطف على الضمير المجرور بدون
اعادة الجار وتبعهم ابن مالك ومن كلامه في الالفية
وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلا
وليس عندي لازما اذ قد اتى في النظم والنثر الصحيح مثبتا
فقد حكى قطرب ما فيها غيره وفرسه بالجر وقيل ومنه قوله
تعالى وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام اذ ليس
العطف على السبيل لانه صلة المصدر وقد عطف
عليه كفر ولا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته
وقال الزمخشري رحمه الله ما حاصله ان الكفر بالله وصد
عن سبيله متحدان معنى فكانه لا فصل بالاجنبي بين
سبيل الله عز وجل وما عطف عليه ولا عطف الكفر على
الصد قبل تمامه بمنزلة ان يقال وصد عن سبيل الله
والمسجد الحرام والشواهد الشعرية كثيرة كقوله فاليوم
قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام من عجب يقول
فاليوم قربت واذ نيت كلامك القبيح او اسرعت في الذم
والايذاء فاذهب على طريقك فانها الشيمة الايام واهلها
وكقوله اذا اوقدوا في الحرب نارا عدوهم فقد خاب من

يصلي بها وسعيرها وقولهم بنا ابدا لا غرنا تدركه المنية وتكشف
عماء الخطوب الفوادح العماء بالفتح والمد الحالة التي تعم
وتغير والخطوب الامور المصعبة والفوادح بالفاء والحاء
المهملة المثقلات واكثر ابن مالك رحمه الله انشاد الشواهد
على ذلك وقال ولده في شرح الالفية لا يبعد ان يقال في
هذه المسئلة ان العطف على الضمير المجرور بدون اعادة الجار
غير جائز في القياس لوجهين احدهما ان الضمير المجرور شبيه
بالتنوين لمعاقبته له وكونه على حرف واحد فلا يجوز العطف
عليه كالتنوين والثاني ان الضمير المتصل متصلا كاسمه والجار
والمجرور كشيء واحد فاذا اجتمع على الضمير الاتصالان كان العطف
عليه كعطف على بعض الكلمة فان قيل لو كان ما ذكر من الشبه
مانعا لمنع توكيد الضمير المجرور والابدال منه واللازم منتف
بالاجماع قلنا لا نسلم صدق الملازمة والفرق بين التوكيد
والعطف ان التوكيد مقصود به تكميل متبوعه فينزل
منزلة الجزء وذلك يقتضي امرين الاول ان شبه الضمير
المجرور بالتنوين حال التوكيد اقل من شبهه به حال
العطف لطلبه حال التوكيد ما لا يطلبه التنوين وهو
التكميل بما بعده فلا يلزم ان يؤثر شبه التنوين في التاكيد
ما اثره في العطف لاحتمال ترتب الحكم على اقوى الشبهين
الثاني ان شبه الضمير المجرور ببعض الكلمة وان منع من
العطف لا يمنع من التوكيد لان بعض الكلمة لا يمنع عليه تكميله

بما بعده واما البدل فالفرق بينه وبين العطف ان البدل في
نية تكرير العامل فاتباعه الضمير المجرور في الحقيقة اتباع
له وللجار جميعا لان البدل في قوة المصرح معه بالعامل
وليس كذلك المعطوف فجاز ان يقول مررت به المسكين ولا يجوز
قولك مررت به وبزيد واما ما ورد من السماع فمحمول على الشذوذ
او اضمار الجار كما اضمر في مواضع اخر كقولهم ما كل بيضاء
شحمة ولا سوداء تمرة وقد اضطرب كلام الزمخشري رحمه
الله في الكشاف في هذه المسئلة فمرة منع كما صرح به في تفسير
اوائل سورة النساء حيث قال في عطف الارحام بالجر في قراءة
حمزة على الضمير المخفوض بالباء في قوله تعالى واتقوا الله
الذي تساءلون به والارحام وليس بسديد لان الضمير المتصل
متصل كاسمه والجار والمجرور كشيء واحد فكانا في قولك
مررت به وزيد وهذا غلامه وزيد شديدي الاتصال فلما
اشتد الاتصال لتكرره اشبه العطف على بعض الكلمة فلم
يجز ووجب تكرير العامل كقولك مررت به وبزيد وهذا غلامه
وغلام زيد ومرة اجاز فقال في تفسير قوله تعالى فاذكروا الله
كذكركم اباءكم او اشد ذكرا في موضع جر عطف على ما اضيف
اليه الذكر في قوله كذكركم وجواب بعضهم بان المنع فيما
اذا كان الجار حرفا لان اتصاله اشد ولهذا جاز الفصل
بين المضاف والمضاف اليه في الجملة ولم يجز بين الحرف ومجروره
ليس بشيء لان الزمخشري قد صرح بالمنع في النوعين جميعا

كما رأيت وجواب آخر بان المجرور هنا في حكم المتصل
المرفوع لكونه فاعل المصدر ضعيف وكذا جواب آخرين
بان المراد العطف من حيث المعنى واما بحسب اللفظ
فهو على حذف مضاف معطوف على الذكر اي او ذكر قوم اشد
ذكرا **وان اكد المجرور بالظاهر** يعني لا يجوز العطف على الضمير
المجرور الا باعادة مررت بك نفسك وزيد **خلافا للجرمي** فانه جعله
كالعطف على المتصل المرفوع حيث يؤكد وقد عرفت وجه الفرق
وقراءة حمزة واتقوا الله الذي تساءلون به **والارحام** بالجر
ليست بتلك القوة في احتجاج الكوفيين ومن وافقهم
على صحة العطف بدون اعادة الخافض لاحتمال ان يكون
الواو للقسم لا للعطف واعترض الرضي رضي الله عنه بانه يكون
اذن من القسم الاستعطافي لانه سابقه واتقوا الله الذي
تساءلون به والارحام وهو انما يكون مع الباء نحو بالله قم
واجيب بانه ليس بقسم سؤال واستعطاف بل قسم اخبار
واستيناف كانه قيل والارحام انه مطلع على ما تفعلون
واما قول صاحب اللباب والظاهر انه انما يجوز ذلك بناء على
مذهب الكوفيين لانه كوفي وهؤلاء يجوزون العطف عليه
من غير اعادة الجار في حال السعة فليس بشيء لان القرآن بالرواية
لا بالرأي والاجتهاد بان الكسائي وهو امام الكوفة لم يقرأ بذلك
فهذا بناء على شفا جرف هار قلت ولنا ما يمكن ان يجعل الآية
فيما لا يتصور يجوز العطف فيهما على الضمير المخفوض

بدون اعادة الخافض لفظا حال السعة باجماع ومثالها
قولك شجاعة زيد عجبت منها وانه يحتمل اذا حذف الجار
من ان وان مطرد بلا خلاف كما مر ولا يجوز العطف على
معمولي العاملين عند سيبويه والمبرد وابن السراج
وهشام وجماعة من متقدمين من البصريين ولا بد ان يكون
احد المعمولين مجرورا والا كان المعمولات جميعا لعامل واحد
كذا قيل وفيه نظر ولا فرق عند هؤلاء المانعين بين ان
يكون المجرور مقدما نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان
يكون مؤخرا نحو ان زيدا في الدار وعمرا الحجرة ووجه المنع
ان حرف العطف نائب عن العامل في نحو قولك قام زيد وعمرو
ولكنه ضعيف من جهة حرفيته ونيابته فلا يقوى
ان يقوم مقام عاملين خلافا للفراء فانه جوز هذا العطف
مطلقا سواء تقدم المجرور او تاخر تمسكا بقوله تعالى ان في
السموات والارض لايات للمؤمنين وفي خلقكم وما يبث
من دابة ايات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار وما
انزل الله من السماء من رزق فاحيى به الارض بعد موتها
وتصريف الرياح ايات لقوم يعقلون ايات الاولى منصوبة
اجماعا لانها اسم ان والثاني والثالثة قراهما حمزة والكسائي
بالنصب والباقون بالرفع والتمسك بها القراءتين في ايات
الثالثة اما الرفع فعلى نيابة الواو مناب الابتداء وفي واما
النصب فعلى نيابتها مناب ان وفي وهذا كما تراه لا يدل على

المطلوب

المطلوب بتمامه فانه لم يفرق بين تقدم المجرور وتاخره
ولاية المجرور فيها تقدم على انه قد اجيب عن التمسك بها
بان في مقدرة فالعمل لها وعليه والواو وانما نابت مناب عامل
واحد وهو الابتداء او ان وبان انتصاب ايات على التاكيد
للاولى ورفعها على تقدير مبتدا اي هي ايات وعليهما فليست
في مقدرة وخلافا للاكثرين فانهم جوزوا العطف المذكور
اذا تقدم المجرور لان السماع بذلك وارد ولان فيه تعادل
المتعاطفات في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو واما اذا تاخر
فيمتنع المسئلة نحو زيد في الدار وعمرو الحجرة والتعليل بتعادل
المتعاطفات في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو لا يقتضي امتناع
نحو زيد في الدار وعمرو الحجرة لوجود التعادل فيها كذلك
ولا يجوز الفصل بين المجرور وعطفه اي والمعطوف
عليه ولم يعتد بقراءة من قرا في الشواذ ان اولى الناس
بابراهيم للذين اتبعوه وهذا النبي بالجر عطفا على ابراهيم
لوجود الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالاجنبي
والعطف اي والمعطوف كالمعطوف عليه فيما له باعتبار
ما قبله اي ما قبل المعطوف عليه كما اذا وجب الضمير في
المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لكونه جملة وقعت حالا
او خبرا عنه او صلة فيجب مثله في المعطوف نحو جاءني
زيد يمشي ويضحك وزيد يقرا ويكتب وزيد الذي ياكل
ويشرب فلم يجز فيما زيد بقائم او ما زيد قائما ولا ذاهب عمرو

الا الرفع في ذاهب على انه خبر عمرو ويكون حينئذ
من عطف الجمل ولا يجوز جر ذاهب عطفا على قايما
المجرور بالباء المخبر به عن زيد لانه يلزم حينئذ
تخالف حكم المعطوف عن حكم المعطوف عليه اذ الاول قد
اشتمل وجوبا على ضمير عائد على زيد المخبر عنه والثاني لا
ضمير فيه ضرورة رفعه للظاهر الذي هو عمرو ولا يجوز ايضا
نصب ذاهب بالعطف على خبر ما المنصوب لعين العلة
المتقدمة ثم اشار الى جواب سوال يرد هنا بقوله والذي
يطير فيغضب زيد الذباب وان جاز مع ان المعطوف
على الصلة قد تخلف عنها حكم الصلة باعتبار عدم اشتمالها
على العائد على الذي محمول على ان الفاء للسببية لا للعطف
فلا يرد لان الكلام في العطف او حذف العائد ان جعلناها
مع السببية للعطف فيكون التقدير الذي يطير فيغضب
زيد بسببه او لطيرانه الذباب وهذا الثاني ضعيف لما ان
حذف العائد المجرور انما يجوز بشرط هو مفقود هنا وسننبه
عليه في باب الموصول وقد يعطى لعارضة الشيء اي ما يعرض
للشيء في الجملة وان لم يكن ملتبسا به منزلة الشيء الملتبس
به ببناء الملتبس للمجهول وبه نائب عن الفاعل ولو كان
مبنيا للمعلوم لوجب ابراز الضمير لجريان الصفة على غير من
هي له ليظهر اثره في العطف وغيره وبعضهم يسمي العطف
الواقع على هذا التوهم وبعضهم يسميه العطف على المعنى

تادبا لوقوعه في كتاب العزيز وعليها الجزم في واكن من قوله
تعالى في قراءة غير ابي عمرو لولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق
ومعنى اخرتني اصدق واحد وقال السيرافي والفارسي
هو عطف على محل فاصدق كقول الجميع في قراءة حمزة و
الكسائي من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم بالجزم ورده
ابن هشام رح بانهما يسلمان الجزم في نحو ايتني اكرمك
باضمار الشرط فليست الفاء هنا وما بعدها في موضع جزم
لان ما بعد الفاء منصوب بان مضمرة وان والفعل في تاويل
مصدر معطوف على مصدر متوهم مما تقدم فكيف يكون
الفاء مع ذلك في موضع الجزم وليس بين المفردين المتعاطفين
شرط مقدر قلت انه صرحا بان المصدر المأول من ان
والفعل معطوف على مصدر متوهم من الفعل السابق فم
رده والا فمن الممكن ان يقولا بان ان وصلتها في محل رفع
على الابتداء والخبر محذوف والاسمية جواب شرط مقدر
اي ان اخرتني فتصديقي ثابت واكن فالفاء حينئذ
رابطة للجواب واكن معطوف على محل الفاء وما بعدها
على حد فلا هادي له ويذرهم بالجزم جدا والمقدمة با
الفذة والجر في ولا سابق من قول زهير بدا لي اني لست مدرك
ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا فان خبر ليس كثيرا
ما يعرض له تلبسه بالباء الزائدة فجعل هنا كالملتبس
بها وعطف عليه بالجر حتى كانه قال لست بمدرك ما مضى
ولا سابق وهذان مثالان لاعتبار العارضة في العطف وعليه

اللام في قول الشاعر ام الخليس لعجوز شهربة ترضى من اللحم
بعظم الرقبة والشهربة الكبيرة والشيخ شهرب فان المبتدا
كثيرا ما يعرض له دخول اللام المكسورة فيصل هنا بمنزلة ما د
خلت عليه كانه قيل ان ام الخليس لعجوز ويعطف الفعل على
الاسم ويعكس اي يعطف الاسم على الفعل اذا كان في الاسم
معنى الفعل نحو فالق الاصباح وجعل الليل سكنا في
حرف عاصم بل في حروف الكوفيين الثلاثة عاصم ابن ابي
النجود وحمزة ابن حبيب الزيات وعلي بن حمزة الكسائي
فقد قراه هولاء الثلاثة من القراء السبعة وجعل بصيغة
الفعل عطفا على فالق الاصباح لما كان بمعنى خلق الاصباح
وهذا مثال عطف الفعل على الاسم الذي فيه معناه ومثال
العكس قوله بات تغشيها بعضب باتر يقصد في اسوقها
وجائر فجائر معطوف على يقصد لما كان بمعنى يجوز و
يغشيها بالعين المهملة من العشاء يقول بات يجلط ضربها
بالسيف وكان عشا بها فهو من الاستعارة التهكمية دون
مررت برجل طويل ويضرب فانه لم يجز لان طويلا ليس في
معنى الفعل ضرورة انه صفة مشبهة وهي للثبوت وليست
بمعنى الحدوث حتى يكون طويلا بمعنى يطول وقد يحذف
المعطوف عليه او المعطوف وحده ومع العاطف فهذه
اربع صور حذف المعطوف عليه وحده نحو افنضرب عنكم
الذكر صفحا اي انهملكم فنضرب عنكم ونحو افلم يروا الى
ما بين ايديهم اي اعموا فلم يروا ونحوه ام حسبتم ان تدخلوا

الجنة

الجنة اذ جعلت ام المتصلة فالتقدير اعلمتم ان الجنة حفت
بالمكاره وكذا ام كنتم شهداء اذ حضر يعقوب الموت اجاز
فيه الزمخشري ان يكون ام متصلة والتقدير اتدعون
على الانبياء اليهودية ام كنتم شهداء وجوز ذلك الواحدي
ايضا وقدر ابلغكم ما تنسبون الى يعقوب من ايصائه بنيه
باليهودية ام كنتم شهداء وحذفه مع العاطف نحو فقلنا
اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا اي فضرب
فانفجرت وجوز الزمخشري وجماعة ان يكون هذه الفاء فاء
الجواب اي فان ضربت فقد انفجرت ورده ابن هشام بان
ذلك يقتضي تقدم الانفجار على الضرب نحو ان يسرق فقد
سرق اخ له من قبل لان ينقل المراد فقد حكمنا بترتب الا
نفجار على ضربك وحذف المعطوف وحده اي بدون عاطف
كقوله اذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب و
العيونا التقدير وكحلن العيون ومنه قوله سبحانه وتقدس
وتعالى والذين تبوؤا الدار والايمان اي القوا الايمان وحذفه
مع العاطف نحو سرابيل تقيكم الحر اي والبرد ونحو لا يستوي
منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل دليل التقدير ان الاستواء
انما يكون بين شيئين ودليل المقدر اولئك اعظم درجة
من الذين انفقوا ومنه الحديث ان اعظم الجزاء مع عظم
البلاء وان الله عز وجل اذا احب قوما ابتلاهم فمن رضي فله
الرضى ومن سخط فلها لحسنة اي اذا احب قوما وابغض

قوما ابتلاهم جميعا فمن رضي وهم الذين احبهم الله فله
الرضى ومن سخط وهم الذين ابغضهم الله فله السخط فحذف
المعطوف لدلالة التفصيل عليه **او العاطف** اي وقد يحذف
العاطف قال ابن هشام رح وبابه الشعر كقول الحطيئة ان
امرأ رهطه بالشام منزله برمل يبرين جارا شد ما اغتربا
اي ومنزله برمل يبرين كذا قالوا ولك ان تقول الجملة الثانية
صفة ثانية لا معطوفة وحكى ابو زيد اكلت خبزا لحما تمرا
فقيل على حذف الواو وقيل على بدل الاضراب وحكى ابو
الحسن رح اعطه درهما درهمين ثلاثة وخرج على اضمار او و
يحتمل البدل المذكور وقد خرج على ذلك ايات احدها وجوه
يومئذ ناعمة اي ووجوه عطفا على وجوه خاشعة والثانية
ان الدين عند الله الاسلام فيمن فتح الهمزة اي وان الدين
عطف على انه لا اله الا هو ويبعده ان فيه فصلا بين المتعا
طفين المرفوعين بالمنصوب وبين المنصوبين بالمرفوع
وقيل بدل من ان الاولى وصلتها او من القسط او معمول
للحكيم على ان اصله الحاكم ثم حول للمبالغة والثالثة ولا على
الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد اي وقلت وقيل بل
هو الجواب وتولوا جواب سوال مقدر كانه قيل فما حالهم اذ
ذاك وقيل تولوا حال على اضمار قد واجاز الزمخشري ان
يكون استئنافا اي اذا ما اتوك لتحملهم تولوا ثم قدر انه قيل
لم تولوا باكين فقيل قلت لا اجد ما احملكم ثم وسط بين الشرط

والجزاء

والجزاء هذه عبارته برمتها في مغني اللبيب قلت وقد فاته
ان يذكر ما نصوا عليه في الاخبار المتعاطفة نحو قولك زيد
فقيه وكاتب وشاعر انه يجوز حذف العاطف منها بلا خلاف
وكذا في الصفات نحو مررت برجل عاقل وظريف وهذا
مما يقدح في جزمه بان حذف العاطف بابه الشعر **والثالث**
وهو تابع يدل على معنى في متبوعه **النعت** فتابع جنس يشمل
جميع التوابع ويدل على معنى في متبوعه فصل يخرج ما سوى
النعت واقوى ما اورد من الاسولة في هذا التعريف انه غير مطرد
لدخول البدل فيه في مثل اعجبني زيد علمه لان علمه تابع
يدل على معنى وهو العلم في متبوعه وهو زيد واجاب ابن
الحاجب رح عنه بان هذا وقع في بعض صور البدل من قضية
عقلية وهي كون العلم لا بد له من محل ولا محل له هنا الا زيد
يعني ان العلم في هذا المثال انما قصد به ان الاعجاب منسوب
اليه ولم يقصد به الدلالة على معنى في متبوعه ودلالته عليه
من قضية عقلية وليس كلامنا فيها **ونفعه** اي نفع النعت
وفائدته **التخصيص** اي ان يكون مقللا اشتراك المنعوت
ورافعا الاحتمال وفي عرف النحاة ان التخصيص تقليل
الاشتراك في النكرات والتوضيح رفع الاحتمال في المعارف **غالبا**
احترازا عما سنذكره من فائدة الكشف والمدح وما معهما
فلا يوصف المضمر لوضوحه اما ضمير المتكلم والمخاطب فامرهما
ظاهر لانهما اعرف المعارف والاصل في وصف المعرفة التوضيح

معهما

قلا يوصفان لئلا يلزم تحصيل الحاصل ومثل هذا وان لم يتحقق
في ضمير الغائب لكنه منع وصفه حملا عليهما وجوز الكسائي
نعته ان كان النعت لغير التوضيح نحو قل ان ربي يقذف بالحق
علام الغيوب ونحو لا اله الا هو الرحمن الرحيم فقدر علاما
نعتا للمضمر المستتر في يقذف والرحمن الرحيم نعتين لهو قيل
وهذا من الكسائي يقتضي ان الرحمن ليس علما وقد تقدم كلام
في باب غير المنصرف فان قلت فاذا وضع الظاهر موضع المضمر
فهل يمتنع وصفه قلت وقع في عبارة بعضهم وهو صاحب
كشف الكشاف ونقله عن اليمني ما يقتضيه وذلك لانه
سال عن الحكمة في افتراق ايتي السجدة وسبا حيث
قيل في الاول ذوقوا عذاب النار الذي كنتم به تكذبون
وفي اية الثانية ذوقوا عذاب التي كنتم بها تكذبون واجاب
بان النار في اية السجدة وضعت موضع المضمر لتقدم ذكرها
في قوله تع واما الذين فسقوا فماويهم النار كلما ارادوا
ان يخرجوا منها اعيدوا فيها وقيل لهم ذوقوا عذاب
النار فكان مقتضى الظاهر ان يقال فذوقوا عذابها ولكن
لما وقعت موضع المضمر امتنع وصفها لان المضمر لا يوصف
فكذا ما حل محله واما اية سبا وهو قوله تعالى ونقول
للذين ظلموا ذوقوا عذاب النار التي كنتم بها تكذبون
فلم يتقدم للنار ذكر ينزلها منزلة المضمر فصح وصفها
واقول يدفع هذا قول اهل البيان انه يعدل عن المضمر الى

الظاهر

الظاهر لاغراض منها التمكن من الوصف كما في قول الشاعر
الهي عبدك العاصي اتاكا مقرا بالذنوب وقد دعاكا وفي
الكشاف في تفسير قوله سبحانه وتعالى يا ايها الناس
اني رسول الله اليكم جميعا الذي له ملك السموات
والارض لا اله الا هو يحيي ويميت فامنوا بالله ورسوله
النبي الامي الذي يؤمن بالله وكلماته انه لم يقل فامنوا
بالله وبي بل عدل عن المضمر الى الاسم الظاهر ليجري عليه
الصفات ولما في طريق الالتفات من مزية البلاغة الى
آخر كلامه **او الكشف عن الحقيقة** كقولك الجسم الطويل
العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله فان هذه الاوصاف
مما يوضح الجسم ويكشف عن حقيقته **او مجرد الثناء**
او الذم اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب متعينا
بدون ذلك الوصف نحو اعوذ بالله السميع العليم من
الشيطان الرجيم **او التاكيد** نحو امس الدابر يوما عظيما
فان لفظ الامس يدل على الدبور ومنه فاذا نفخ في الصور
نفخة واحدة لان من المعلوم ان النفخة واحدة فلم
يفد وصفها بذلك الا مجرد التاكيد وقد يكون النعت
لمجرد الترحم نحو اتانا زيد البائس الفقير ولم يذكره المؤلف
رح **وشرطه** اي شرط النعت **كونه مشتقا** نحو جاء رجل
عالم **او في تاويله** نحو مررت برجل كوفي اذ هو في تاويل
المشتق فانه معنى منسوب الى الكوفة وهذا الذي عليه

جمهور النحاة رض ورده ابن الحاجب رحمه الله بان
معنى النعت ان يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا
وجدت دلالته كذلك صح وقوعه نعتا ولا فرق بين ان يكون
مشتقا او غيره وللاسماء التي وقعت صفات وهي غير مشتقة
منها ما وقع صفة مطلقا كالمنسوب وذي المضاف الى اسم
جنس ومنها ما وقع صفة في بعض احواله كاي في مررت
برجل اي رجل ومنها اسم الجنس التابع الاسم الاشارة نحو
هذا الرجل فانه هنا استعمل وصفا وان كان وضعه للذات
في غير هذا الموضع لان متبوعه هنا وهو اسم الاشارة دال على
الذات المبهمة فتعين دلالة اسم الجنس التابع له على
المعنى وهو تعين حقيقة الذات وبيان ماهية المشار اليه
ومنها اسم الاشارة في نحو مررت بزيد هذا فانه يدل على معنى
في ذات زيد وهو كونه مشارا اليه فيثبت ان الاشتقاق
ليس بشرط في النعت لما ثبت من وقوع هذه الالفاظ المذ
كورة نعوتا مع انها غير مشتقة قلت والشارطون يأولون
ذلك كله فيقولون بصري مثلا مأول بمنسوب الى البصرة
وذو مال بصاحب مال واي رجل بكامل في الرجولية وهذا
الرجل بهذا المعين وزيد هذا بزيد المشار اليه فلا يوصف
بالعلم والمضمر لانهما ليسا بمشتقين ولا في تاويل المشتق
وفيه نظر لان العلم قد يتضمن نوع وصفية كحاتم المتضمن
للاتصاف بالجود وعنترة المتضمن الاتصاف بالشجاعة

ومن ثم جرت الاستعارة فيه وكونه اعم من المنعوت
اي دونه في التعريف او مساويا له في ذلك لان الموصوف
هو المقصود بالنسبة والنعت غير مقصود بها وانما المقصود
به الدلالة على المعنى الذي في الذات فلو كان النعت اعرف
من المنعوت لزم ان يكون المقصود بالنسبة دون غير المقصود
في الدلالة على الذات المرادة وهذا غير لائق فلا يوصف العلم
بالمضاف الى المضمر لانه اعرف من العلم فلا يقال مررت بزيد
غلامك على ان يكون غلامك نعتا لزيد ووصفه بالمضمر ممتنع
من باب الاولى ومن المعلوم ان المنادى لا يقع وصفا اصلا
لا للعلم ولا لغيره فلم يبق الا اسم الاشارة والموصول وذو الالف
واللام والمضاف الى احدها معنى فيصح وصف العلم به تقول
مررت بزيد هذا او بكر اخي هذا او خالدا الذي قام ابوه وعبد
الله اخي الذي اكرمته وعمرو الكريم وبشر ذي المال ولا يو
صف ذو اللام الا بمثله او المضاف الى مثله او الموصول
نحو مررت بالرجل الفاضل وانما التزم وصف اسم الا
شارة بذي اللام او الموصول للابهام وتقريره ما ذكره
الرضي رض وهو ان اسم الاشارة مبهم الذات المشار
اليها اما بالاشارة الحسية او بالصفة فلما قصد تعيينه
بالصفة لم يمكن تعيينه بمبهم آخر مثله فلا يرفع الابهام
فلم يبق الا الموصول وذو اللام والمضاف الى احدهما
وتعريف المضاف بالمضاف اليه ولا يليق بالحكمة له

ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه كذي اللام
لا بما يكتسب التعريف من معرف غيره ثم يكتسب منه المبهم
تعريفه المستعار فاقتصر علي ذي اللام لتعينه في نفسه
وحمل الموصول عليه لانه مع صلته بمعني ذي اللام فالذي ضرب
بمعني الضارب وايضاً الموصول الذي يقع صفة ذو
اللام وان كانت زائدة كالذي والطائية **ولذلك** اي ولاجل
ابهام اسم الاشارة المقتضي لان يوصف بما يبين حقيقة
الذات المشار اليها **وصف بما هو اخص او لي** من
وصفه بما هو اعم **كالابيض** فان الابيض لا يخص نوعاً
دون نوع آخر كالانسان والفرس وغيرهما بخلاف العالم
فانه مختص بنوع من الحيوان فاذا قلت مررت بهذا
العالم فكانك قلت مررت بهذا الرجل العالم بخلاف قولك
مررت بهذا الابيض فان قلت اليس هذا مناقضا لما قرره
اولاً من ان الوصف كونه اعم قلت لا فان المراد هناك
ما قررناه من ان معني الاعمية كونه دونه في التعريف
وليس هذا هو المراد هنا فلا تناقض **وتوصف النكرة**
لفظا ومعني كرجل وامراة او معني لا لفظا كالمحلي بال
الجنسية **بالجملة الخبرية** اما صحة وصف المنكر بالجملة
فلمناسبتها للنكرة من حيث يصح تاويلها بالنكرة
كما تقول في قام رجل ذهب ابوه ابوه ذاهب قام رجل ذاهب
ابوه وقولكثيران الجملة نكرة منظور فيه لان التعريف والتنكير

من عوارض

من عوارض الاسم واما اشتراط كونها خبرية فلانك
انما تجيء بالصفة لتعريف المخاطب الموصوف المبهم بما كان المخاطب
يعرفه قبل ذكرك الموصوف من اتصافه بتلك الصفة فلزم
كونها خبرية اذ الانشائية لا يعرف المخاطب مضمونها الا
بعد ذكرها **بلزوم الضمير** اما ملفوظا به نحو واتقوا
يوما ترجعون فيه الي الله ونحو كمثل الحمار يحمل اسفارا اي
كمثل حمار ومقدرا نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا
اي لا تجزي فيه **و** قول الشاعر جاؤا **بمذق هل رايت
الذيب** قط مما يتراءي ان وصف النكرة فيه بجملة انشا
ئية محمول **علي مقول فيه ذلك** فالوصف في الحقيقة انما
هو مقول والانشائية محلية بالقول والتقدير جاؤا
بمذق مقول عنده وفيه هل رايت الذيب قط والمذق بفتح
الميم وسكون الذال المعجمة لبن خلط بماء غالبه فصار
لون الذيب لورقته لانه سمار والورقة لون الرماد والسمار
اللبن الرقيق **ويتبعه** اي يتبع النعت المنعوت **في الاعراب
والتعريف وضده** اي التنكير **والافراد والتذكير وضدهما**
اي التثنية والجمع ضدي الافراد والتانيث ضد
التذكير **الا مستوي الاحوال** في المذكر والمونث كرجل
صبور وامراة صبور ورجل جريح وامراة جريح **في
الفعلية** ظرف مستقر في محل نصب علي الحال اما من الاعراب
وما عطف عليه اي ويتبعه في الاعراب وكذا او كذا حالة

كونها واقعة في النعوت الفعلية التي يتصف بها المنعوت
بالفعل من حيث انها من الاحوال القايمة به واما من فاعل
يتبعه وهو الضمير العايد الي النعت وفي بعض من اي ويتبع
النعت المنعوت في كذا وكذا حالة كون النعت من النعوت
الفعلية والحاصل ان ما كان من هذا القبيل يتبع فيه النعت
معنوية من عشرة واحد من اوجه الاعراب الثلاثة وواحد
من التعريف والتنكير وواحد من الافراد والتثنية والجمع
وواحد من التذكير والتانيث والامثلة سهلة **ونحو برمة**
اعشار مما يتخيل فيه ان النعت خالف منعوته في الافراد
من حيث ان البرمة مفرد والاعشار جمع عشر بكسر العين
المهملة وسكون الشين المعجمة وهي القطعة المنكرة والمراد
بكونها اعشارا انها مكسورة علي قطع محمول **علي انه** اي ان
اعشارا **مفرد** بمعني عظيمة لا يحملها الا عشرة **او اجزاء**
برمة فحذف المضاف الموصوف وهو جمع كما ان الصفة
جمع فاجاب بوجهين الاول انا لا نسلم ان اعشارا جمع بل
هو مفرد بالمعني الذي ذكرناه الثاني انا نسلم انه جمع ولكن
لا نسلم ان الموصوف هو البرمة بل اجزاؤها **ويتبعه في**
الثلاثة الاول وهي الاعراب والتعريف والتنكير وفي الحقيقة
انما يتبعه في اثنين من خمسة واحد من اوجه الاعراب
الثلاثة وواحد من التعريف والتنكير **وفي الباقي** وهو الا
فراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث **كالفعل** تقول مررت

برجل قايم ابوه وبرجلين قايم ابوهما وبرجال قايم اباوهم
وبرجل قايمة امه وامراة ابوها **الا جمعا** استثناء مفرغ
في الاحوال اي ويتبعه في الباقي كالفعل علي كل حالة الا حالة كونه
جمعا **لا يوازن فعله** فانه حينئذ يترجح فيه هذا الحكم وهو كونه
كالفعل **فانه يصح مطابقة الفاعل** وصح افراده كالفعل تقول مررت
برجل قعود غلمانه وقاعد غلمانه والطباق ارجح علي الاصح
وهذا الحكم ثابت للخبر والحال ايضا كقوله مررت عليه بكرة
فوجدته قعود الذباب بالصريم عواذله **في السببية** ظرف
مستقر في محل نصب علي الحال كما مر في قوله في الفعلية اي
يتبعه في تلك الثلاثة مع مساواة الفعل في الباقي علي ما قرره
حال كون تلك الاشياء واقعة في النعوت السببية اي التي
ليست من احوال المنعوت القايمة به وانما هي من احوال
متعلقه في ذلك حالة كون النعت من النعوت السببية
بناء علي ان في بمعني من كما مر **وقد يحذف منعوت نعت**
مفرد جوازا نحو وعندهم قاصرات الطرف اي حور قا
صرات الطرف ونحو والنا له الحديد ان اعمل سابغات
اي دروعا سابغات ونحو وذلك دين القيمة اي الامة
القيمة ونحو ولدار الاخرة قال المبرد التقدير ولدار الساعة
الاخرة قال المبرد التقدير والدار الساعة الاخرة قال ابن الشجري
والدار الحيوة الا الاخرة بدليل وما الحيوة الدنيا الا متاع
الغرور **ولزوما** كالاجرع والابطح فانهما في الاصل وصفا

في الحصل وصفان اذ الاجرع صفة الرمل بمعني الطيب
المثبت والابطح صفة للمسيل بمعني المنسح المشتمل علي
دقايق الحصي ثم غلبت اسميتهما بحيث يذكران بدون
موصوف اصلا **ومنعوت جملة جوازا** وهذا اجمال يحتاج
الي تفصيل وذلك ان المنعوت اذا كان بعض ما قبله من
مجرور بمن نحو منا ظعن ومنا اقام اي منا فريق ظعن
ومنا فريق اقام او بفي كقوله لو قلت ما في قومها لم تايم
يفضلها في حسب وميسم اي لو قلت ما في قومها احد
يفضلها لم تايم فحذف المنعوت جائز في السعة فكذا
حكم المنعوت بالظرف وهل يشترط تقدم النفي او الامر
يشترطه ابن مالك في التسهيل وشرطه ولده وان لم يكن
المنعوت كذلك فجواز حذفه منوط بالشعر كقوله
انا ابن جلا وطلاع الثنايا **وقد يحذف النعت** نحو يأخذ
كل سفينة غصبا اي صالحة بدليل انه قرئ كذلك
وان تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه
ونحو وما نريهم من اية الا هي اكبر من اختها اي السابقة
ومنه قول الشاعر ورب من كان يهدي برد انيابها العلي الافقر مني
انني لفقير ابي لفقير لا افقر مني **وقد يفصل بينه وبين
المنعوت باجنبي** نحو افي الله شك فاطر السموات والارض
وقال الشاعر وما مثله في الناس الا مملكا ابو امه حي ابوه
يقاربه تفصل بين المنعوت وهي حي ونعته وهو يقاربه

بقوله ابوه وهو خبر ابو امه والمعني ليس مثله في الناس
حي يقاربه الا مملكا والمراد به هشام ابن عبد الملك رح
ابو امه اي ابو ام ذلك الملك ابوه اي ابو الممدوح وهو ابراهيم
ابن هشام بن اسمعيل المخزومي رحمه الله ورضي وفيه
ايضا فصل آخر وهو الفصل بحي بين المبتدا الذي هو ابو امه
وخبره الذي هو ابوه فان قلت ما المراد بالاجنبي قلت
في امالي ابن الحاجب رح هو المستقل بنفسه غير الجمل المعترضة
كالمبتداء والخبر والفاعل والمفعول وغير الاجنبي هو ما
كان له تعلق بذلك الجزء فاذا قلت ضربي في الدار زيدا حسن
لم تفصل بين المصدر ومعموله باجنبي وانما فصلت
بينهما بمتعلق به داخل في جزء بخلاف قولك ضربي حسن
زيدا فانك فصلت بينهما بالخبر المستقل الذي لا يصلح
ان يكون تتمة لما قبله في الجزئية وانما اجري في الجمل المعترضة
مجرى التتمة لانها مستقلة بنفسها فكانها عرضت بين
الجزئين لغرض مع انه لا ليس في انها ليست تتمة لاحد
الجزئين لاستقلالها بنفسها بخلاف ما ذكرنا فانه
يوهم انه للثاني وهو للاول او للاول وهو للثاني الي هنا
كلامه **والرابع التاكيد** وهو تابع يقرر امر المتبوع في النسبة
او الشمول فتابع جنس يشمل جميع التوابع ويقرر امر المتبوع
فصل يخرج الصفة والبدل والعطف بالحرف واما الاخير
فظاهر واما الصفة فلان وضعها ليدل علي معني في المتبوع

وافادتها في بعض المواضع التوضيح ليست لانها وضعت
لذلك وفي النسبة او الشمول فصل يخرج عطف البيان فانه
لم يوت به الا لتقرير امر متبوعه لكن لا في النسبة ولا في الشمول
وذلك انك اذا قلت جاءني ابو حفص عمر فقد اوضح عمر الذي
هو عطف البيان متبوعه ولكن ليس من جهة ان نسبة المجيء
اليه لا الي متعلقه بخلاف ما اذا قلت جاءني ابو حفص نفسه
فانه يدل علي ان نسبة المجيء اليه نفسه لا الي متعلق به واجر مثل
هذا في قولك اشتريت ابا الخير بل لا وقولك اشتريت ابا الخير
كله فان الاول للتقرير لا في الشمول بخلاف الثاني فانه للتقرير
في الشمول ثم التاكيد اما بتكرير اللفظ الاول وهذا هو المسمي
بالتوكيد اللفظي وانما يكون عند ارادة المتكلم ان يدفع غفلة
السامع او ظنه بالمتكلم الغلط نحو جاء زيد زيد ولا يفيد هنا
التاكيد المعنوي لانك لو قلت جاء زيد نفسه ربما ظن بك
السامع انك اردت جاء عمرو فقلت نفسه بناء علي ان المذكور
وكذا لا يفيد ان ظن بالسامع غفلته عن سماع لفظ
زيد ثم التوكيد اللفظي ليس بمقصود علي تكرير اللفظ الاول
بعينه بل يكون ايضا تقوية الاول بموافق له معني كاشتريت
فسمايرا او بموافق له في الزنة تحصل به مع التقوية بتزيين
اللفظ وان لم يكن له في حال الافراد معني نحو حسن بسن
وشيطان ليطان ويجري في كل لفظ اسما كان او فعلا
او حرفا مفردا كان مركبا تركيبا حمليا او غيره فان قلت

هذا مناف لتحديد التوابع بقوله او لا كل ثان باعراب سابقه
من جهة واحدة فان مثل قولنا ان زيدا قائم وقام قام
زيد ليس للسابق فيه اعراب البتة قلت يجوز ان يكون
هذا من قبيل الاستخدام ويجعل التاكيد علي قسمين مصطلح
وغير مصطلح ويكون الظاهر من قوله والرابع التاكيد
مرادا به المصطلح عليه والمضمر من قوله ويجري في كل
لفظ عائدا الي مطلق التاكيد او الي غير المصطلح كما
في قوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا
او بتكرير المعني دون اللفظ وهذا هو المسمي بالتاكيد المعنوي
ويختص اي يتعلق بالنفس والعين وكلا وكل واجمع واتباعه
كاكتع وابتع وابصع ويختلف الضمير في لفظ كل اي
مع التاكيد بكلمة كل باعتبار التكلم والخطاب والغيبة
والافراد والجمع والتذكير والتانيث نحو اشتريت العبد
كله واشترينا كلنا واشتراك كلك وكلكم وكلكن
واشتراه كله وكلها وكلهم وكلهن وسقط المثني
لانهم لم يستعملوه في التثنية استغناء بكلا واستشكل
بانه انما يكون كذلك ان لو اتحد معناهما وليس كذلك
لتغاير معني اشتريت العبدين كلهما وكليهما ويختلف
الصيغة في اخواته وهي اجمع واكتع وابتع وابصع فيقال
للمفرد المذكر اجمع وللمؤنث جمعاء وللجمع المذكر اجمعون
وللجمع المؤنث جمع ولا يقال للمثني استغناء بكلا ويختلف

كلاهما اي الضمير والصيغة في الاولين وهما النفس والعين
فاما اختلاف الصيغة باعتبار متبوعهما فلان التوافق
بين الصفة والموصوف واجب مع ان الوصف ممتاز عن
الموصوف في المعنى فلان يجب في التاكيد مع انه لا يمتاز عن
المؤكد اولى واما اختلاف الضمير فليدل على من هو له تقول زيد
نفسه الزيدان نفساهما الزيدون انفسهم هند نفسها الهند
ان نفساهما الهندات انفسهن والاكثر فيهما اي في النفس
والعين في المثنى انفسهما واعينهما بصيغة الجمع لان
نحو قلوبكما اولى من قلباكما كما قال ابن الحاجب
في شرح المفصل اذا قصد التعبير عن اثنين في المعنى مضافين
الى اثنين وهما متصلان بهما في المعنى عبر عن المضاف
بلفظ الجمع وان كان مثنى في المعنى وسببه كراهة اجتماع
تثنيتين فيما تاكد اتصالهما واشار المؤلف رح بقوله والاكثر
الى ما حكاه ابن كيسان عن العرب من انه يقال نفساهما
وهو كقول الشاعر ظهراهما مثل ظهور الترسين حيث
قال ظهراهما مثل ظهور الترسين فجاء على الاستعمال الكثير
ولا يوكد غير المثنى بكلا واما المثنى فان كان مذكرا اكد
بكلا وان كان مؤنثا فبكلتا وقد استغني بكلا وكلتا عن اثنان في
كقولك تمت بقرني الزينبين كليهما اليد وقرني خالد
وحبيب وقال ابن عصفور رح ذكر للضرورة على معنى
الشخصين وقضية كلام المؤلف انه لا يجوز قام زيد وعمر

وكلاهما فتامله ولا يوكد غير جمع ومفرد صح تجزيه حسا
او حكما بالكل واخواته اذا كان جمعا فيجوز التاكيد بذلك
مطلقا نحو جاء الزيدون كلهم اجمعون اكتعون ابتعون
ابصعون وضربتهم كلهم اجمعون ولا فرق بين عامل
وغيره واما اذا كان مفردا فانما يوكد بذلك حيث يتجزيه
وهذا لا يكون بالنسبة الى كل فعل بل بالنسبة الى بعض الا
فعال حسا كما في ضربت زيدا كله او حكما كما في اشتريت العبد
كله فان لا يصح التجزي بالنسبة الى المجي بان يجي بعض ولا
يجي الباقي ويرد على قوله غير جمع نحو ما ورد في المثنى
اذ مقتضاه هنا ان لا يجوز جاء زيد وبكر وعمر وكلهم
ففي الموضعين تسامح ولا يوكد غير المعرفة بكل منها اي من
الفاظ التاكيد المعنوية خلاف الكوفيين في تاكيد النكرة
المحدودة اي المعلومة المقدار كدينار ودرهم ويوم
وليلة وشهر وسنة بكل واجمع واختاره ابن مالك رح قال
ابن هشام وهو الصحيح كقوله لكنه شاقه ان قيل ذا رجب
يا ليت عدة حول كله رجب وقول الاخر قد صرت البكرة
يوما اجمعا صرت صوتت والبكرة بفتح الموحدة واسكان
الكاف خشبة مستديرة في وسطها محور ليستقي عليها
ولا يوكد المظهر بالمضمر لان المضمر ضعيف لانه لا يستقل
بنفسه في الجملة والظاهر قوي لاستقلاله بنفسه فلو جاز لو
كيد القوي بالضعيف ومن هنا وهم ابن هشام ابا البقاء

حيث اجاز في ان شانيك هو الابتر التاكيد قال وقد يريد انه
توكيد لضمير مستتر في شانيك لا النفس شانيك **مع صحة**
عكسه وهو تاكيد الضمير بالمظهر ومثلوه بما قام الا هو زيد
وفيه نظر فان زيدا بدل لا تاكيد اذ التاكيد لفظي ومعنوي
وكلاهما غير متاتي فيه وقد يقال هو من اللفظي وتكرير اللفظ
الاول بعينه غير شرط على ما مر **وصحة تاكيده** اي تاكيد المظهر
بمثله نحو جاء زيد نفسه وهو كثير **ولا يؤكد ضمير متصل مر**
فوع لم يؤكد بمنفصل بالنفس والعين فلا يقال جئت
نفسك وقمت عينك بل حتى تقول جئت انت وقمت انت
وحينئذ يؤكد بالنفس والعين وذلك لان المرفوع المتصل
منزل منزلة الجزء فكرهوا ان يؤكد الجزء بالظاهر المستقل
وقصدوا تاكيده اولا بالضمير بمعنى الاول مستقلا ثم يجرون
النفس والعين عليه لفظا وان كان في المعنى تاكيدا للمرفوع
المتصل لانه هو المقصود وقيد الضمير احترازا عن الظاهر
وقيد المتصل احترازا عن المنفصل وقيد المرفوع احترازا
عن المنصوب فانه يؤكد في الصور الثلاث بلا شرط نحو جاء
زيد نفسه وانت نفسك ذاهب واكرمتك نفسك لان العلة
المذكورة مفقودة فيها لان الظاهر مستقل وكذا المنفصل
والمضمر المنصوب ليس كالمرفوع في شدة الاتصال قلت يرد
الضمير المجرور فانه يؤكد بدون شرط نحو مررت بك نفسك وبه
عينه مع شدة الاتصال وانما قال بالنفس والعين احترازا

من

من تاكيد المتصل المرفوع بغيرهما فانه يؤكد بلا شرط مثل
القوم جاؤا كلهم والفرق ان النفس والعين يقعان غير تاكيد
نحو طابت نفس زيد وحسنت عين عمرو فلو لم يؤكد المتصل
المرفوع معهما بالمنفصل لالتبس التاكيد بالفاعل اذا كان ضميرا
مستترا نحو زيد جاء في نفسه وهند ضربتني يمينها ثم اراد
الحكم في البواقي **وجاز انتم كلكم بينكم** درهم بالخطاب نظرا
الى الخطاب المضاف اليه كل **وبينهم** درهم بالغيبة نظرا الى لفظ
المضاف وهو كل **ولم يجز في انتم اجمعون الا بينكم لكون**
لفظا **كلا اشد استقلالا من اجمع** ولهذا يقع كل عند اضافتها
الى الضمير مبتدا بكثرة نحو كلهم اتيه وغير مبتدا بقلة
كقوله فيصدر عنه كلها وهو ناهل وتقع عند اضافتها الى
الظاهر معمولة لجميع العوامل نحو كل القوم جاء وذهب كل
الرجال واكرم كل بني تميم واقرب كل الجماعة ولا يثبت لاجمع شيء
من هذه الاحكام واقول الذي يظهر ان يقال ان جعل كلكم توكيدا
للضمير وجب ان يقال بينكم لوجوب مطابقة العائد من
الخبر الى المبتدا كما في انت تقوم وانا اقوم وزيد يقوم وان جعل
مبتداء جازت رعاية لفظه فيقول بينه بالغيبة والافراد
ورعاية معناه فنقول بينكم بالخطاب في ضمير الجمع لان لفظه مذكر
مفرد ومعناها بحسب ما يضاف اليه وهو هنا ضمير مخاطبين
وما بينهم فلا يظهر له وجه سواء جعل كلكم تاكيدا او
مبتدا **واذا اردت الجمع بينهما** اي بين الفاظ التوكيد

المعنوي وفي بعض النسخ واذا اجتمع الكل **فالواجب**
ذكر النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمع ثم اكتع في الصحيح
ثم اتباعه ابتع وابصع وفيه استعمال صيغة الجمع للاثنين قال
الرضي رحمه الله اما تقديم النفس والعين علي الكل فلان الا
حاطة صفة النفس ومعني فيها فتقديم النفس علي صفتها
اولي واما تقديم النفس علي العين فلان النفس لفظ موضوع
لماهيتها حقيقة ولفظة العين مستعار لها مجازا من
الجارحة المخصوص واما تقديم الكل علي اجمع فلكونه جامدا
واتباع المشتق للجامد اولي واما تقديم اجمع علي اخواته
فلكونه ادل علي معني الجمعية المراد من جميعها واما
تقديم اكتع في الصحيح علي اخويه فلكونه اظهر في افادة معني
الجمع منهما لانه من قولهم حول كتيع اي تام وهذا المعني
خاف فيهما الي هنا كلامه واشار المؤلف بقوله في الصحيح
الي قول ابن كيسان فانه قال تبدا باي شيء اردته من اخوات
اجمع بعده فان قلت لم لم يبين المؤلف حكم اخوي
اكتع باعتبار تقديم احدهما علي الاخر قلت كانه لما راي الزمخشري
وابن الحاجب قدما ابتع علي ابصع وحكي الرضي ان المشهور عكسه
وقف عن الجزم بتقديم احدهما معينا وجعله محل خيرة
فلك تقديم ابتع بناء علي ذلك القول ولك تقديم ابصع بناء
علي القول الاخر فان قلت هذه الالفاظ وهي كل وما بعده
اذا اجتمعت فهل كل منها تاكيد لما قبله او جميعها تاكيد

للمؤكد

للمؤكد الاول قلت فيه خلاف قال ابن برهان رض اذا قلت
جاء القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون ابصعون
ابتعون فكلهم تاكيد للقوم واجمعون تاكيد لكلهم وكذا
البواقي كل واحد منها تاكيد لما قبله وقال غيره بل كلها توكيد
للمؤكد الاول كالصفات المتتالية فان قلت اذا اريد التوكيد
باجمع فهل يجب ذكر كل قبله قلت لا بل ذلك جائز قال الله سبحانه
وتقدس فسجد الملائكة كلهم اجمعون وقال الله عز وجل
فلو شاء لهديكم اجمعين ● ومثله في التنزيل كثير وانما نبهت
علي ذلك لان ابن هشام صرح في معني اللبيب بانه يؤكد
باجمع واخواته بعد تاكيد كل وهو سهو **والخامس عطف**
البيان وهو تابع موضح لا يدل علي معني في المتبوع فتابع جنس
يشمل جميع التوابع وموضح فصل يخرج البدل والعطف بالحرف
والتاكيد ولا يدل علي معني في متبوعه فصل يخرج النعت
ولا يجب ان يكون علما لان المقصود منه التوضيح باعتبار
الدلالة علي الذات وهذا كما يكون بالعلم يكون بغيره **ولا ان**
يكون **اعرف** من متبوعه فانه ليس هو المقصود بالنسبة ليعتبر
فيه ذلك وانما جاء موضحا وقد يوضح الشيء بالشيء عند
اجتماعهما واوضح من الثاني لو افرد قاله ووقوع عطف
البيان موضحا للمعرفة مجمع عليه كقوله اقسم بالله
ابو حفص عمر وهل يكون مخصصا للنكرة اثبته
الكوفيون وجماعة وجوزوا ان يكون منه او كفارة طعام

مساكين فيمن نون كفارة ونحو من ماء صديد والباقون يبو
جبون في ذلك البدلية قال ابن هشام في توضيحه على الالفية
ويوافق متبوعه في اربعة من عشرة اوجه الاعراب الثلاثة والا
فراد والتذكير والتنكير وفروعهن قال وقول الزمخشري ان مقام
ابراهيم عطف بيان على ايات بينات مخالف لاجماعهم قلت
واعتذر عنه في مغني بانه قد يكون عبر عن البدل بعطف البيان
لتاخير وايده بقوله في اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم
ان من وجدكم عطف بيان لقوله من حيث سكنتم وتفسير له
قال ومن تبعيضية حذف مبعضها اي اسكنوهن مكانا
من مسكنكم مما تطيقون قال وانما يريد البدل لان الخا
فض لايعاد الاسمه **وفرقه** اي فرق عطف البيان **من البدل**
لفظا في مثل قول المرار الاسدي **انا ابن التارك البكري بشر**
عليه الطير ترقبه وقوعا عليه الطير ثاني مفعولي التارك
ان كان بمعنى المصير والا فحال وترقبه حال من الطير ان
جعل فاعلا بالظرف والا فمن الضمير المستكن في عليه الذي
هو في هذا الوجه خبر عن الطير **عند غير الفراء** فخفض
بشر على انه عطف بيان للبكري ولا يجوز ان يكون بدلا منه
لما ان البدل في حكم تكرير العامل او لان المبدل منه غير مقصود
بالنسبة معنى حكما فكانه قال انا ابن التارك بشر لانه مثل الضارب
زيد وقد مر الكلام عليه في باب الاضافة واما الفراء فلامتناع
عنده من ان يكون بدلا لانه يجيز الضارب زيد كما مر **و**في مثل

ياهذا

ياهذا زيد بالتنوين عدم فمع عدم التنوين لا يتصور
فيه الا البدل كانه قيل ياهذا يا زيد ولا مجال حينئذ لعطف
البيان ومع التنوين لا يجوز البدلية لانه بتقدير تكرير
ولا ثبوت للتنوين معها فتعين حينئذ عطف البيان رفعا
على اللفظ ونصبا على المحل كالصفة والرضي تنازع في ذلك
ويرى ان البدل في مثل هذه الصورة يجوز ان يعتبر تارة
مستقلا في اللفظ فيقول يا غلام بشر بالبناء وتارة غير مستقل
نظرا الى ان اعرابه بتبعية الاول فيقول يا غلام بشرا وبشر
بالتنوين والاعراب رفعا ونصبا وانما قال المؤلف في مثل
اشارة الى ان الفرق يقع في غيرها بين الصورتين ايضا
فمن ذلك ان عطف البيان لا يكون بجملة بخلاف البدل
نحو ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو
مغفرة وذو عقاب اليم ومنه انه لا يكون تابعا لجملة بخلاف
البدل نحو اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسئلكم اجرا ومنه
انه لا يكون فعلا تابعا لفعل بخلاف البدل نحو ومن
يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب ومنه ان يكون
بلفظ الاول لان الشيء لا يبين نفسه ويجوز ذلك في البدل
بشرط ان يكون مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب وترى
كل امة جاثية كل امة تدعى الى كتابها بنصب كل الثانية
فانها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو وهذا الفرق ذهب اليه
ابن مالك وجماعة وابى ذلك بعضهم فقال ان البيان

يتصور مع كون المكرر بمجرد اوذلك مثل قولك يا زيد زيد
فلك وبحضرتك اثنان اسم كل منهما زيد فانك لما تذكر
الاول يتوهم كل منهما انه المقصود واذاكررته تكرر خطابك
لاحدهما واقباله عليه فظن المراد فوقه من البدل معنى
عرف من حديهما وهو ظاهر قال الرضي وانا الي الان لم
يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل وعطف البيان بل ما ارى
عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم يذكر
عطف البيان قال ولا نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل
الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط فان
كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر واطال الكلام
في تقرير مقصوده فراجعه ان شئت وههنا تنبيهان الاول
انهم اختلفوا في العامل في التابع هل هو العامل في المتبوع
فاما الصفة والتاكيد وعطف البيان فمذهب سيبويه ان
العامل فيها هو العامل في المتبوع استنادا الي ما مر في
اوائل الكتاب وذهب الاخفش الي ان العامل فيها معنوي
وكونها تابعة وقد مر ايضا وآخرون الي ان العامل فيها
نظير العامل فيها في المبدل منه ومذهب سيبويه و
المحققين ان عامله هو عامل المبدل منه اذ المبدل منه في
المطروح فكان عامل الاول باشر الثاني واما عطف النسق
فالصحيح ان عامله هو العامل المعطوف عليه بواسطة
الحرف وقيل مقدر بعد العاطف وقيل حرف بالنيابة والكلام

على هذه المذاهب قبولا وردا يطول التنبيه الثاني انه اذا
اجتمعت التوابع يبدا بالنعت ثم بعطف البيان ثم بالتوكيد
اللفظي ثم المعنوي ثم بالبدل ثم بالنسق واما تقديم النعت على بقية
التوابع فلانه اكثرها استعمالا واما تقديم عطف البيان على التا
كيد فلانه لرفع الاحتمال عن ذات المتبوع وايضاحها والتاكيد
لرفع احتمال الخارج عن ذات المتبوع لانه تقرير امره في النسبة
او الشمول كلاهما خارجا عن ذاته واما تقديم اللفظي على المعنوي
فلكراهة الفصل بين الالفاظ المتحدة او التي في حكمها بما ليس منها
واما تقديم التاكيد على البدل فلان مدلوله مدلول المتبوع
بخلاف البدل فان مدلوله في الحقيقة ليس مدلول متبوعه
واما تقديمه على النسق فلان البدل بينه وبين متبوعه نسبة
معنوية بالكلية او البعضية او الاشتمال والغلط نادر والمنسوق
اجنبي من متبوعه وعلى هذا فلو رتبها المؤلف رض في الذكر
على حسب مراتبها في الاجتماع لكان حسنا المبني منها اي اسم
وقع غير مركب كالاسماء المعدودة مثل واحد اثنان ثلثة
ومثل الف با تا ثا ومثل زيد عمرو بكر خالد وهذا راي
ابن الحاجب وجماعة وعلة البناء عندهم في مثل هذا القسم
فقدان سبب الاعراب وهو التركيب والزمخشري يرى انها
من قبيل المعرب اي المقابل للمبني لا المعرب الذي مسه وادرك
الاعراب قال وليست بمبنية لانها لو بنيت لحذي بها حذو كيف
واين وهؤلاء ولم يقل صاد قاف نون مجموعا فيها بين الساكنين

او ناسب مبني الاصل وقد مر في اوايل الكتاب ان المراد به
الحرف والفعل الماضي وامر المخاطب فصار الحاصل من هذا
الكلام ان المبني ما وقع غير مركب وناسب الحرف والفعل
الماضي والامر الا ما اعرب لمثل غرض استحوذ كاي فانه
ابقي عليه الاعراب مع المناسبة لمبني الاصل تنبيهًا على ان الاصل
في هذا المناسب الاعراب كما انهم صححوا استحوذ فلم ينقلوا حركة
الواو الي ما قبلها ولم يقلبوا الواو الفًا تنبيهًا على ان اصل
الالفاظ التي تقلب فيها الواو والفاء او هذا كما تراه لا بد فع
سوال تخصيصهم ايا بذلك دون غيرها من الالفاظ المبنية
والذين يقولونه في ذلك ان مناسبة الي الحرف عارضها ملازمتها
للاضافة التي هي من خصايص الاسما فضعفت تاثير البناء
لان الاصل في الاسماء الاعراب فقد تقوي في اي بهذه الخصيصة
المبعدة لها عن مشابهة الحرف فلم يعتبره موثره لتضمنه
متعلق بناسب يعني ان المبني اسم وقع غير مركب او اسم ناسب
مبني الاصل لاجل تضمن ذلك الاسم معناه اي معني مبني
الاصل كمتي فانها تستعمل شرطية وهي ح متضمنة لمعني
ان الشرطية واستفهامية نحو متي نصر الله وهي ح متضمنة
همزة الاستفهام او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع
انزل او شبهه به اي بمعني الاصل نحو اسماء الاشارة والمو
صولات فانها تشبه مبني الاصل من حيث احتياجها
الي ما ينضم اليها من قرينة او لفظ الا تري ان الاشارة .

محتاجه

محتاجة الي القرينة الرافعة لابهامها وهي اما الاشارة
الحسية او الوصف والموصولات محتاجة الي لفظ ينضم
اليها وهو الصلة وبعضهم يجعل اسماء الاشارة من القسم
الاول فيقول انها بنيت لتضمنها معني الحرف فهو الاشارة لانها
معني من المعاني كالاستفهام وكان حقها ان يوضع لها حرف يدل
عليها الماجري من عادتهم انهم يضعون لكل معني يدخل
في الكلام او الكلمة حرفا كالنفي والاستفهام والتمني والترجي
والتعريف الي ذلك او تشبيهه بالواقع موقعه كفساق
وفجار فانهما ليسا واقعين موقع المبني ولكن لهما شبه
بنزال الواقع موقعه كما ستعرف في بابه او اضافة اي الاسم
اليه اي الي المبني ولا يريد هنا مبني الاصل بل ما يشمل
فيمن بني اي عند من بني المضاف الي المبني يعني ان هذا
ليس سببًا للبناء على الاطلاق وانما هو عند بعض كاضافة
الظروف الي الجملة فلو قال كاضافة اسماء الزمان ليخرج حيث
فانها مبنية دايمًا عند كل واحد وكذا اذا واذ اما
هو لازم الاضافة الي الجملة وليدخل الظروف وغيرها مما لا
يلزم اضافته الي الجملة لكان اولي كقوله على حين عاتبت
المشيب على الصبا وقلت الما اصح والشيب وازع والمراد
بالصبا هنا ما يتعاطاه اهل الشبيبة من اللهو واللعب والوازع
المانع ومنه وزعة القاضي وهم اعوانه الذين يمنعون الخصوم
من الظلم ومنه قراءة نافع هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم

بفتح يوم او الياء نحو ومن خزي يومئذ ومن عذاب يومئذ
يقرأ بجر يوم وفتحه وهذا مما يدل على انه لم يرد كون
الضمير المجرور بالي من قوله او اضافة اليه عائدا الى مبني
الاصل وذلك ان التمثيل بالاضافة الى الجملة يصدعنه قلت هو
كذلك حيث يقصر مبني الاصل على تلك الثلثة كما هو ظاهر كلامه
وكلام جماعة ثم من بعد الجملة قسما رابعا من مبني الاصل
وان كان اجزاؤها معربة وكاضافة غير ومثل الى ما مع ما وان
خفيفة وان ثقيلة نحو قياما كغير ما قام زيد وما يعجبني
غير ان تحسن وغير انك تحسن وقيامك مثل ما قام زيد او مثل
ان يقوم بكر ولحسانى مثل انك تحسن بفتح غير ومثل
في الجميع وحركاته ضم وفتح وكسر وقد صرح كثير من المؤ
لفين رحمهم الله بالديمومة يفرقون بين حركات الاعراب
وحركات البناء فيقولون في الاول رفع ونصب وجر وفي
الثاني ضم وفتح وكسر وان الكوفيين لا يفرقون وليس كذلك
بل المحققون التفريق عند اولئك انما هو في القاب المعربات
والمبنيات فيقولون مرفوع ومنصوب ومجرور في المعرب
ومضموم ومفتوح ومكسور في المبني تقريبا على السامع
واما القاب الحركات فلا يفرقون بينهما ولا نزاع في ان الضم
والفتح والكسر القاب مطلق الحركات سواء كانت حركات
مبني كقولك حيث مبني على الضم او حركات معرب
كقولك زيد تحرك بالضم في حالة الرفع وسكون وقف كما في

كم ومن بخلاف وسكون المعرب في نحو ليقم فانهم لا يطلقون
عليه الوقف ثم ان لم يعرب المبني في حالة من الاحوال
فلازم اي فبناؤه لازم وفي صحة هذا الاخبار نظر والا يكن
كذلك بان اعرب في بعض الاحوال فعارض اي فبناؤه عارض
والكلام فيه كالاول وهذا القسم الاخير منه ما اضيف من
اسماء الزمان الى الجملة واذ وغيره مثل المذكورتان نقول اذا
اضيف اسم الزمان الى الجملة جاز فيه الاعراب والبناء اما
اعرابه فلان الاصل ان يضاف الى المفرد فيكون اضافته الى الجملة
عارضة فلا يعتد بها في رفع الاصل واما بناؤه فللتشبيه
بالظروف المحتاجة الى الجمل واما المضاف الى اذ فانما جاز
فيه الوجهان لان الجملة الواقعة بعد اذ كانها تبين اذ كذلك
تبين ما اضيف اليها فيكون اسم الزمان المضاف
الى اذ حكمه كحكم المضاف الى الجملة وقد عرفت وجه الاعراب
والبناء فيه واما اعراب غير ومثل فعلى الاصل واما بناؤهما
فتشبيها لهما بالظروف المتقدمة لكثرتهما وتبيينهما
بالجملة التي بعدهما كما ان الظروف كذلك وانما قالوا
ان غير ومثل تبينان بالجملة التي بعدهما لان ما وان
المذكورتين تتصلان بهما اذ فيكون الجملة اللازمة مبنية
لمثل وغير لابهامهما والاصل فيه اي في البناء السكون لانه
اخف ولا يعدل عن الاخف الى الاثقل الا لمعارض والمعارض
له اسباب اشار المؤلف اليها بقوله والعدول عنه لاجتماع

الساكنين وهو ظاهر او الابتداء بالساكن لفظا او حكما
ككاف التشبيه والضمير وفيه لف ونشر مرتب فكاف التشبيه
من حيث يصح وقوعها اول الكلام نحو كزيد اخوك فلعلم
تبنى على الحركة لادى الى الابتداء بالساكن لفظا وهو ممتنع
وكاف الضمير من نحو اكرمتك اسم مستقل والاسماء المستقلة
عرضة للتقديم والتاخير فهي في حكم ما يصح تقديمه
ولكن عرض له معارض منع من التقديم فلو لم تبن على الحركة
لادى الى الابتداء بالساكن حكما وهو مستكره او عروض
البناء للاسم المعرب في بعض الاحوال فبني على الحركة تنبيها له
بالمعربات او بيان حرف اللين واظهار انه من الكلمة
بالحركة نحو هو وهي حركت الواو والياء ليبين بالحركة
استقلال الكلمة وانها ضمير منفصل ولو سكنتا لتوهم انه
حرف لين تولد من اشباع الضمة والكسرة او ابناء الحركة
عنه اي عن الحرف الذي يكون موجودا حالة الوقف وهو الالف
ثم الضم في المبني للاتباع نحو منذ وكونها غير حركة اعرابية
نحو من قبل ومن بعد فانهما في حالة الاعراب بحركات
بالفتح نحو جئت قبلك وبعد زيد وبالكسر نحو جئت بالفتح
حيث من قبل زيد ومن بعد عمرو فبنيتا على الضم ليكون
حالة البناء مخالفة لحالة الاعراب او التنبيه على قوة
كما في نحن فانه قوي من حيث هو ضمير رفع لا يكون الا عمدة
والفتح للخفة نحو كيف واين وخمسة عشر وكونها حركة

الاصل

الاصل كيا مضار مبنيا للمفعول لا للفاعل من خفا فيمن
نوى المحذوف ولم يجعله اسما براسه وذلك لان اصله
مضارر بفتح الراء الاولى لضرورة انه اسم مفعول فسكنت
الراء المفتوحة وادغمت في الثانية فلما رخم بقيت الراء ساكنة
فالتقى ساكنان على غير حدهما لزوال الادغام فحركت الراء بالفتحة
لانها حركتها الاصلية وفيه نظر لان مثل هذه الحركة غير بائنة
اذ هي حركة جزء من الكلمة ليس باخر ولا منزل منزلة الاخر فان
التفريع انما هو على لغة من نوى المحذوف وجعله في حكم
الثابت والكسر للاشعار بالتانيث كما في فعلت يا هند ولا
ادري من اين كان الكسر مشعرا بالتانيث والذي يقولونه
في مثل هذا المقام ان تاء المتكلم في نحو قمت ضمت لمناسبة
الضمة لحركة الفاعل وفتح المخاطب فرقا بينه وبين المتكلم
وتخفيفا وكسر والمخاطبة فرقا بينهما وبين المخاطب
ولم يعكسوا لان خطاب المذكر بالتخفيف اولى لكثرة وروده
على الالسنة وايضا هو مقدم على المؤنث فخص الفرق
بالتحقيق فلم يبق للمؤنث الا الكسر وكونها حركة الاصل
كيا مضار مبنيا للفاعل كذلك اي فيمن نوى المحذوف
واما من لم ينوه فيبني على الضم هنا وهناك والكلام
على هذا كالكلام على ذلك تقريرا واستشكالا وانواعه
منها المضمر وانما جعلناه مبتدا محذوف الخبر لا خبرا مع
ما بعده من بقية المبنيات للمبتدا الذي هو انواعه

لعدم وجود العاطف في تلك البواقي وسيجيء ان ما
تعدد من الخبر لتعدد المخبر عنه يجب فيه العطف نحو الز
يدون فقيه وكاتب وشاعر وتقدم عن بعض شارحي المفتاح
كلام فيه فراجعه وانما سمي هذا النوع من الاسماء مضمر
لان الاضمار الاخفاء قال لقد اضمرت حبك في فوادي وما
اضمرت حبا من سواك وبعض اقسام هذا النوع يشتمل على
اخفاء المقصود وعدم التصريح به كما في ربه رجلا ولله دره
فارسا ونعم رجلا ونحوه وحمل ما لا اخفاء فيه على ذلك نحو
انا وانت فقيل للجميع مضمر ما وضع اي اسم وضع لمتكلم
نحو انا او مخاطب نحو انت او غائب تقدم ذكره تحقيقا
بان يذكر المفسر قبل الضمير ذكرا صريحا محققا سواء
كان متقدما لفظا ورتبة نحو ضرب زيد غلامه او
متقدما رتبة متاخرا لفظا نحو ضرب غلامه زيد
او متاخرا رتبة متقدما لفظا نحو اذا ابتلى ابراهيم
ربه او تقدم ذكره تقديرا بان لا يكون المفسر مذكورا
قبل الضمير بطريق الصراحة والتحقيق بل بطريق
التقدير نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى فان
الضمير عائد الى العدل الذي يدل عليه الفعل تضمنا
وتقدمه امر مقدر لا محقق ونحو هو زيد قائم فان ضمير
الشان لم يذكر قبله ذكرا صحيحا ولكن يقدر تقدمه تقديرا
من حيث انه راجع الى المسؤول عنه بسؤال مقدر كما

سيجيء

سيجيء فظهر لك عدم الاحتياج الى ما ذكره ابن الحاجب
وصاحب اللباب من زيادة قولهما او معنى او حكما لاندراج
كل منهما في قسم التقدير كما رايت وخرج بقوله ما وضع لمتكلم
الى آخره الاسم المظهر الذي اطلق على المتكلم والمخاطب والغائب
كما في قول من اسمه زيد غائبا نفسه زيد قائم وقولك ما زيد
قم وزيد قائم لزيد شخصا غائبا فان لفظ زيد وان اطلق
في الاول على المتكلم وفي الثاني على المخاطب في الثالث على
الغائب الا انه ليس موضوعا لمتكلم ولا لمخاطب ولا غائب
تقدم ذكره بل الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة
مطلقا لا باعتبار تقدم ذكر فاعرف حقيقة المضمر فمتصل
اي فهو متصل ان طلب ضميمة هي كلمة اخرى تتقدمه تكون
هو كالتتمة لها كتاء قمت وكاف اكرمك وهاء ربه ومنفصل
ان لم يطلب ذلك بل يكون مستقلا لا يحتاج الى كلمة اخرى
قبله فيكون هو كالتتمة لها كانا واياك وكل من المتصل و
المنفصل مرفوع واخواه اي ومنصوب ومجرور الا الجر
اي الا ذا الجر للمنفصل فانه لا يكون بل انما يكون المجرور
متصلا البتة بخلاف اخويه فان لهما حالتين حالة
منفصلان فيها بعامل قبلهما وحالة يقعان فيها ولا شيء
قبلهما يتصلان به فثبت الكل حالة ما يقتضيه من الا
تصال والانفصال واما المجرور فلا يتقدم على جاره ولا يحذف
الجار فيحل يكون مجرورة مضمرا ولم يكن عامله امرا معنويا

فلم يقع موقعا يخرج الى انفصاله فبقي على اصله في اتصاله فهذا
اي الذي ذكر خمسة مرفوع متصل ومنفصل ومنصوب
متصل ومنفصل ومجرور متصل الامثلة لها ضرب للمرفوع
المتصل وضربه للمنصوب المتصل وله للمجرور المتصل وهو
للمرفوع المنفصل واياه للمنصوب المنفصل تبلغ الى اثني
عشرة مضروبة في كل منها اي من الخمسة المذكورة فتلك
ستون والاصل ان تكون تسعين وذلك لان كل نوع من
هذه الانواع الخمسة لثمانية عشر مدلولا لان كل واحد
منها اما يكون لمتكلم او مخاطب او غايب فهذه ثلثة
وكل واحد من هذه الثلاثة اما ان يكون لمفرد او مثنى
او مجموع صارت حاصلة من ضرب ثلثة في ثلثة وكل
واحد من هذه التسعة اما يكون لمذكر او مؤنث صارت
ثمانية عشر للمتكلم ستة وللمخاطب ستة وللغايب
ستة فالحاصل من ضرب ثمانية عشر في خمسة وهي خمسة
الانواع التي اسلفنا ذكرها تسعون لكنه لم يجي للمتكلم الا
لفظان وللمخاطب الا خمسة وللغايب كذلك فما نقص
من المتكلم اربعة ومن المخاطب واحد ومن الغايب
واحد فيكون الناقص من كل قسم ستة فمجموع
الناقص من الانواع الخمسة يكون ثلثين لان الستة
في الخمسة ثلثون فالباقي يكون ستين كما اشار اليه المؤلف
وما اتصل بايا من الياء والكاف والهاء وفروعها

في

في اياي وايانا واياكَ واياكِ واياكما واياكم واياكن
واياه واياها واياهما واياهم واياهن حروف لا محل لها
من الاعراب تدل على احوال المرجوع اليه من تكلم
خطاب وغيبة وافراد وغيره على القول الاسد بالسين
والدال المهملتين من السداد ووجهه ان اللواحق
لايا لو كانت اسماء لزم اضافة الضمير وهو امر لم يثبت
في كلامهم فلم يبق الا ان يكون ايا هو الضمير وحده واللواحق
المتصلة به حروف تدل على احوال المقصود به لما كان
ايا مشتركا كالتاء في انت بالفتح واخواتها اي اخوات
هذه الكلمة وهي انتِ بالكسر وانتما وانتم وانتن فان
الضمير انما هو الهمزة والنون والالفاظ المتصلة
بها حروف تدل على المراد بالضمير وفاقا وليس نقل
الاتفاق في هذه المحل بصحيح بل هذا هو مذهب الجمهور
رح وقال الفراء ان انت كله اسم والتاء من نفس الكلمة
وقال بعضهم ان الضمير المرفوع هو التاء المتصرفة
كانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا انفصالها دعموها
بمستقل لفظا كما ذهب بعض الكوفيين وابن كيسان
في اياك واخواتها وهو ان الكاف المتصرفة كانت متصلة
فارادوا استقلالها لفظا لتصير منفصلة فجعلوا ايا
عمادا لها قال الرضي رحمه الله وما ارى هذا القول بعيدا
من الصواب في الموضعين والعجب ان المؤلف كثيرا

النظر في كلام الرضي رح وهذا فيه بل فيه في كثير من
كتب القوم ثم ينقل الوقاف فان قلت لعل مراده اتفاق
البصريين كما حمل عليه صاحب العباب عبارة اللباب حيث
قيل فيه وكذا اللواحق بايا اجماعا فقال المراد اجماع البصريين
قلت هذا لا يدفع الاعتراض فان ابن كيسان من البصريين
وهو قائل بان التاء في انت هي الاسم وهي التي في نحو قمت ولكنها
كثرت بان نقله جماعة من الثقات عنه فلا اجماع من الكل
ولا من البصريين وايا الشواب في قول العرب اذا بلغ الرجل
الستين فاياه وايا الشواب فلينح نفسه عن التعرض
للشواب وليبح الشواب عن التعرض له وهو مما استدل
به الخليل ومن وافقه على ان ايا ضمير ولو احقه اسماء
اضيف هو اليها فيكون هي في محل جر لا حروفا لا محل لها
شاذ فلا يثبت به المدعي وفيه نظر ويستتر المضمر لزوما
بحيث لا يظهر في وقت من الاوقات في افعل للمتكلم الواحد
ونفعل للمتكلم المشارك والمعظم نفسه وتفعل للمخاطب
وانما قيده بذلك لان صورة هذا اللفظ تصح للغائبة
في نحو هند تفعل وليس عنده مما يستتر لزوما وافعل
للامر الواحد المذكر ويستتر جوازا في الغائب المفرد نحو
زيد قام والغائبة الواحدة نحو هند قامت ومطلق
الصفة كاسمي للفاعل والمفعول والصفة المشبهة
المفرد او غيره مذكرا او غيره نحو زيد قائم والزيدان قائمان

والزيدون قائمون وكذا البواقي فالضمير في هذه الصور
مستتر وليست الالف والواو في قائمان وقائمون
ضميرا على ما قد يتوهم لانهما ينقلبان ياء في النصب والجر
وليس ذا شان الضمير وانما ادعى المؤلف رح ان استتار
الضمير في هذه المواضع جائز لا لازم لانه قد يبرز
منفصلا في نحو زيد ما قام الا هو وهند ما قام الا هي وزيد
ما قائم الا هو وهند ما قائم الا هي وقد يخلفه الضمائر الظاهرة
نحو زيد قام ابوه وهند قامت جاريتها وهذا شيء
قال به ابن يعيش وابن مالك وجماعة ولكن المحققون
على خلافه وان الاستتار في جميع ذلك واجب اذ لا
يقال زيد قام هو على الفاعلية واما زيد قام ابوه او ما قام
الا هو فتركيب آخر والتحقيق ان يقال ينقسم العامل
الى ما لا يرفع الا الضمير المستتر كاقوم والى ما يرفعه
وغيره كقام ولكون وضعه اي وضع المضمر للاختصار
اذ الاصل كان ان يذكر الاسم الظاهر لكنه عدل الى
عنه الى المضمر دفعا للتطويل وروما للاختصار
لا يعدل عن المتصل الى المنفصل فلا يقال ضرب انا مثلا
بل ضربت لانه مثله معنى واحضر منه لفظا الا لتعذر
المتصل كما في الصور الآتية الا في نحو ضربيك وهو ما كان
المصدر فيه مضافا الى الفاعل والمفعول ضمير وسيأتي
الكلام فيه ان شاء الله تعالى وحتى بلغت اياكا من قول

الشاعر اتتك عنس قطعت اراكا اليك حتي بلغت اياكا اما اي فيه
بالمنفصل مع امكان المتصل اذ لا مانع من ان تقول بلغتك
نادر حملت عليه ضرورة الشعر ولقايل ان يقول لا نسلم ان
اياك مفعول بلغت حتي يلزم هذا بل هو منصوب علي
التحذير والتقدير اياك ان تحبب اينا نها اليك فحذف
المحذر منه لدلالة المقام عليه والعنس بالنون الناقة الصلبة
والاراك القطعة من الارض ونكر للتعظيم اي قطعة
عظيمة من الارض والاراك شجر يستاك به ويحتمل ان يراد
هنا علي حذف مضاف اي وادي اراك والاول اولي
بالتقدم ظرف لغو يتعلق بالتعذر والباء للسببية اي
لا لتعذر المتصل بسبب تقدم الضمير علي عامله نحو اياك
نعبد واياك نستعين وانما تعذر هنا ان يكون متصلا لانه
اذا تقدم علي عامله واتصاله انما يكون باخر العامل لما علمت
من ان المنفصل هو الذي يكون كالتتمة لما قبله وتتمة
الشي لا يتصور الا بان تكون في اخره فتعذر ان يكون متقدما
متصلا فوجب المعدول الي الانفصال او بالفصل بينه وبين
عامله حقيقة لغرض صحيح نحو ما ضرب زيدا الا انا فان
الفصل الغرض والاتصال يتنافيان قطعا والاول ثابت
فيما نحن فيه اذ وقع فيه الفصل لغرض الحصر فانتفي الثاني
وانما قلنا لغرض صحيح احترازا من مثل ضرب زيد انا
فانه قد حصل بينهما فاصل لا لغرض صحيح فامتنع

اذ ضرب زيدا انا وضربت زيدا المعني واحد فقد عدل الي
المنفصل من غير تعذر بخلاف ما ضرب زيدا الا انا فانه
مخالف في المعني لما ضربت الا زيدا فوجب الانفصال فانه
قيل قد يكون الغرض في نحو ضرب زيدا انا الاهتمام لشان
زيد قلت لم يتعين الفصل محصلا لهذا الغرض اذ يحصل
بدونه فيقال زيدا ضربت والمولف ترك قيد الغرض وقد عرفت
انه محتاج اليه او حكما كانما قام انا اذ المعني ما قام الا
انا فالفصل واقع حكما وتقديرا لا حقيقة ولا لفظا فثبت
له الحكم المتقدم والاك ديار في قول الشاعر وما نبالي اذا
ما كنت جارتنا ان لا يجاورنا الاك ديار مما وقع فيه الضمير
متصلا مع وجود الفصل شاذ فلا يرد علي ما قررناه او
الحذف اي لحذف العامل لانه يمتنع ان يتصل به الضمير
لعدمه فيجب الانفصال كالفاعل والمفعول المحذوف
فعلهما نحو انا قمت في نحو ان انا قمت وزيدا ان اياه ضربته
ضربته وكون العامل معنويا اذ لا يتصور اتصال اللفظ
بما ليس بلفظ نحو انا فعلت او كون العامل حرفا وهو اي
والضمير مرفوع نحو ما انت قايما لانه لو اتصل لوجب استتار
في نحو زيد ما هو قايما اذ هو مفرد لغايب تقدم ذكره فيقال
زيد قايما علي ان يكون في ما ضمير زيد فيودي الي استتار
الضمير في الحرف وبطلانه في اللغة معلوم وحمل المتكلم
والمخاطب علي الغايب طردا للباب وانما قال وهو مر

فوع لان الضمير المنصوب والمجرور لا يستتر فلا يودي
اتصاله الي وجوب الاستتار في الحرف نحو انك ولك وكونه
مسنده اي مسند الضمير جاريا علي غير من هو له اي متعلقا
بحسب اللفظ بغير من هو له في المعني ويكون ذلك في
الخبر نحو هند زيد ضاربته هي وفي النعت نحو مررت
برجل ضاربه انا وفي الحال نحو ركبت الفرس سابقه انا وفي
الموصول اللامي نحو الجاريه انا الفرس فحكم البصريون في
جميع ذلك بوجوب ابراز الضمير مطلقا لما يودي اليه عدم
الابراز من اللبس في كثير من مواقعها مثل زيد عمرو ضاربه
هو والزيدان العمران ضاربهما هما والزيدون العمرون ضار
بوهم هم والهندات الف نيبات ضاربا تهن هن فلان
ابراز الضمير في هذه الصور رافع اللبس وانما قلنا في كثير
من مواقعها لان بعضها لا يقع فيه لبس نحو هند زيد ضار
بته هي فلو لم يبرز الضمير علم ان الصفة لهند لكن
حمل ما لا لبس فيه علي ما فيه اللبس لطرد الباب فقد حاء
يرد علي هذا الاطلاق مثل قولك زيد قايم ابواه لا قاعدان
فقد جرت الصفة المعطوفة علي غير من هو له ولم ينفصل
الضمير لا فعل في الامرين من اللبس فلا يحتاج اذ ذاك
الي ابراز الضمير منفصلا نحو الزيدون نضربهم بالنون
ان الفعل مسند الي ضمير المتكلم فلا يلتبس باسناده الي
الزيدون وكذا انا وزيدا اضربه وانت زيد تضربه لانا

عند الخوف من اللبس فيبرز نحو زيد عمرو يضربه هو الكو
فيون جوزوا علي سنن واحد في الكل فقالوا ان حصل الا
لباس في الصفة او الفعل وجب فصل الضمير والا فلا ينفصل
فيهما ومذهبهم اقرب او مضمر اعطف علي فعلا فهو من
جملة المستثني لكن ثم مضاف محذوف تقديره او مسند
مضمر اي يجب المنفصل لتعذر المتصل بكون مسند الضمير
جاريا علي غير من هو له علي كل حال كونه احد الامرين اما
فعلا واقعا في حال الامن من اللبس او مسند مضمر علي شر
يطة التفسير كما في قول الشاعر قضي كل ذي دين فوفي غريمه
وعزة ممطول معني غريمها فممطول ومعني توجها الي
غريمها فلو اعمل الثاني علي راي البصرية لكان ممطول جاريا
علي عزة لفظا وهي في الحقيقة للغريم فكان ينبغي ان يبرز
الضمير فيقال ممطول هو وانما لم يبرز لانه اضمار علي
شريطة التفسير اذ كان الاصل ممطول غريمها وحينئذ
يكون مثل هند ضارب غلامها فليس مما جرى علي غير من
هو له لذلك الفاعل بعده فالغريم المحذوف كانه مذكور
بشهادة التفسير وكانه لم يجر علي غير من هو له لذلك الفاعل
ولذا لم يبرز كذا قرره بعضهم ولست علي ثقة من
صحة هذا الكلام بل الضمير فيه نظر والظاهر في البيت
ان غريمها مبتداء وان ممطول معني خبران له تقدما عليه
والجملة خبر عزة والاصل وعزة غريمها ممطول معني وهذا

واضح لا غبار عليه ولا ينازع فيه وكون المصدر مضافا
الى المفعول وفاعله مضمر كقول الشاعر ببصركم نحن كنتم
ظافرين وقد اغرى الاعدى بكم اسلامكم فشد الاذ لا يمكن
هنا اتصال ضمير الفاعل مع الفصل بينه وبين العامل بضمير
المفعول وانما قال مضافا الى الفاعل ومفعوله ضمير
لم يجب فصل الثاني بل يترجح نحو عجبت من ضربك
وضربك اياه واما اشتراط كون الفاعل مضمرا فظاهر لان
المضمر هو الذي يجري فيه الاتصال والانفصال بخلاف الظاهر
ثم استطرد هنا الى ذكر حكم من احكام بعض الضمائر وهو
ياء المتكلم فقال وجب نون الف عماله اي دخول النون
التي تقي اخر الفعل من الكسر في الفعل الماضي نحو ضربني
واكرمني والمضارع بلا نون الاعراب نحو يكرمني ويحيي
وجاز اي دخول نون الوقاية فيما فيه النون المذكورة
وهو نون الاعراب وذلك هو الامثلة الخمسة يفعلان و
تفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين فلك اثبات نون الوقاية
مع نون الرفع نحو اتعدانني ان اخرج ولك ان تاتي بنون
واحدة فيقول الزيدان يكذبان لكن هل المحذوف نون الرفع
وظاهر كلام المؤلف انه نون الوقاية وجه الاول ان نون
الاعراب هي المعرضة للحذف بالجازم والناصب ولا معنى
لها فهي اليق بالحذف ووجه الثاني ان نون الوقاية
متطرفة وهي التي جاء منها الثقل وجاز ايضا في لدن

نحو

نحو بلغت من لدني عذرا قرئ مشددا ومخففا لكن
الغالب الاثبات ويجوز الحذف قليلا وعبارة المؤلف
لا تشعر بهذا التفصيل ولا يختص الحذف بالضرورة خلافا
لسيبويه وقراءة التخفيف في الاية ترد عليه وفي ليت واخوا
تها غير لعل فانه اي فان دخول النون مع لعل ضعيف
كقوله فقلت اعيراني القدوم لعلني اخط بها قبرا لابيض
ماجد وقوله لديني خوادا مات هولاء لعني لديه ما ترين
او بخيلا مخلدا ووجه الحاق النون في الكل شبهها بالفعل
من الوجه الذي ثبت لها به عمل الفعل ووجه جواز
الحذف في ان وان وكان ولكن كراهة اجتماع النونات
واذا كانوا قد جوزوا الحذف في نحو تضربونني مع كونه فعلا
فلان يجوزوه في نحو انني اولى لانه حرف وقد اجتمع فيه نونات
عند مجيء نون الوقاية ووجه اختيار الحذف في لعل ان
لغاتها لعن واللام الاولى ليس بينها وبين التاسة الاحرف في
واحد مع شبهها بالنون فلما كثرت المتماثلات مع مقاربها
كان الحذف اولى ولا ترد لكن لان الواسطة بينها الاسها والنون
حرفان عكس ليت قد وقط ومن وعن يعني ان هذه الا
لفاظ الخمسة حكمها عكس حكم لعل فيكون ثبوت النون
معها مختارا والحذف ضعيفا فاما ثبوت النون مع
ليت فنحو يا ليتني كنت معهم يا ليتني كنت من قبل
هذا وهو كثير وحذفها كقوله كمنية جابر اذ قال ليتي اصادفه

وا فقد بعض ما لي فاختير الاثبات بوجود مقتضيه
وهو شبه الفعل وفقد مقتضي الحذف اذ لا نون في اخره لكن
جاز تشبيهاً لها باخواتها التي في اخرها النون المشددة
لانها منها ومثال قد قول الشاعر قدني من نصر الخبيبين
قدي فجمع بين الاثبات والحذف والمراد بالخبيبين
عبد الله ابن الزبير وابنه خبيب على جهة التغليب
ومثال قط ما وقع في حديث النار قطني قطني باثبات
النون ويجوز على ضعيف قطي درهم بتركها واما اثبات
النون في من وعن كثيره ومثال حذفها منهما قول الشاعر
ايها السايل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني
ووجه دخول النون مع هذه الاربعة المحافظة على
سكونهن للبناء فوجه الحذف الحاقهن باخواتهن
من الاسماء والحروف وادخال نون الوقاية ممتنع في
غير ذلك نحو لدي وعلي والي وهذا هو الاصل واذا التقى
ضميران لا مرفوع فيهما حذر من ان يكون احدهما مرفوعاً
فيجب اتصالهما معاً نحو ضربتك واما وجوب انفصال احد
هما في نحو ما ضربت الا اياك وما ضربك الا انا فليس مما نحن
فيه اذ لم يلتقيا ان قدم الاعرف انفصل الثاني او اتصل
الدرهم اعطيته واعطيتني اياه والدرهم اعطيتكموه
اعطيتك اياه واما جواز الاتصال فلامكانه واما جواز
الانفصال فلبعد الضمير وشبهه بالمتعذر لاداية الى اجتماع

ثلاثة

ثلاثة ضمائر فيما مثلنا به فان قلت حذف المؤلف
الفاء الرابطة من جواب اذ الشرطية وهو قوله ان قدم
الاعرف انفصل الثاني واتصل ودخول الفاء في مثله لازم لا
متناع جعله شرطاً كما في قولك ان جيتني فان ناديت
احسنت اليك قلت يجوز ان يكون انفصل الثاني او اتصل
هو جواب اذا وان قدم الاعرف قيد الانفصال منوي به التاخير
والتقدير فاذا التقى ضميران انفصل الثاني او اتصل ان قدم
الاعرف ولكن لا يخفاك ما فيه من التعسف مع قبح يتعلق
باتصل يعني ان اتصل الثاني في صورة المسئلة المتقدمة يجوز
مع قبح قبيل الاول فيه مجرور كقوله لئن كان حبك لي صادقاً
لقد كان حبيك حباً يقيناً وقول الاخر تسليت عنها
كارهاً فتركتها وكان فراقيها امر من الصبر وانما كان مثل
هذا قبيحاً لان الفعل اقعد في اتصال الضمير به من المصدر
مثلاً لانه يطلب الفاعل والمفعول لذاته والمصدر يطلبهما
لمشابهته له وعبارة كثيرين ان الانفصال في ذلك اولى
من الاتصال وهذا لا يلزم منه القبيح وان اخر الاعرف
او استويا اي الضميران الملتقيان في الرتبة بان كانا معاً
ضميري تكلم وخطاب غيبة انفصل الثاني منهما اما
صورة تاخير الاعرف فنحو اعطيته اياك ولا يجوز اعطيتهوك
كراهية ان تقدموا الاضعف على الاقوى ويكون
الاقوى تابعاً فيما جعلوه بسبب الاتصال كالكلمة

الواحدة واما صورة التساوي فنحو اعطيتني اياي
واعطيتك اياك واعطيته اياه ولا يجوز اتصال الثاني
في شيء من ذلك لكراهة اجتماع الالفاظ المتماثلة على
تقدير الاتصال **واضعفها** قول الشاعر وقد جعلت نفسي
تطيب لضغمة لضغمهماها يقرع العظم نابها **شاذ** لا
يلتفت اليه وهذا الشاعر يصف حاله مع شخصين قصدا
بسوء فوقعا في مثل ما طلباه له والمعنى جعلت نفسي
تطيب بعض الشدة لاجل انها عضاها عضة بلغت النهاية
حيث قرع الناب العظم وهو انهى ما يكون من العض
واللام من قوله لضغمة ليست للتعليل وانما المراد ان
نفسه طابت بالضغمة فلانت لها واللام لضغمهماها
هي التي للتعليل يعني ان نفسه لانت لضغم الشدة
ولم تكره ذلك لاجل ضغم خصمية الشدة القوية والضغم
العض من قولهم عضضة الشدة فالمصدر مضافا
الى الفاعل والشدة معضوضة فلا يصح العكس لادائه
الى كون الفاعل مذكورا بصيغة ضمير النصب وهو
لا يجوز باتفاق هذا المعنى لكلام ابن الحاجب ولو
جعل من باب القلب لامكن **والمختار في ثاني مفعولي**
علمت وبابه **وخبر كان** واخواتها **الانفصال** فالاول
كقوله اخي حسبتك اياه وقد ملئت ارجاء صدرك
بالاضغان والاحسن الارجاء النواحي جمع الرجا

مقصو

مقصورا والاضغان جمع ضغن بضاد وغين معجمتين
الاولى مكسورة والثانية ساكنة وهو الحقد والاحسن بهمزة وهي
مكسورة فحاء مهملة مفتوحة جمع احنة هي الحقد ايضا
والغضب والعداوة والثاني كقوله لئن كان اياه لقد حال
بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير واختار ابن مالك
في خبر كان الاتصال نظرا الى ان الاسم كالفاعل والخبر كا
لمفعول فكنته كضربته ومن شواهد الحديث ان يكنه فلن
تسلط عليه وان لم يكنه فلا خير لك في قتله وقول ابي
الاسود الدولي فان لا يكنها او تكنه فانه اخوها غذته
امها بلبانها ووجه القول بالانفصال ان اسمها في الحقيقة
ليس فاعلا حتى يكون كالجزء من عاملها بل الفاعل في
الحقيقة مضمون الجملة لان الكائن في قولك كان زيد قائما
قيام زيد وخبرها خبر المبتداء في الاصل فحقه الانفصال
وهذا هو السبب في اختيار الانفصال في ثاني المفعولين
في علمت وبابه **واكثر في عسى ضمير مرفوع متصل** وهذا
هو القياس لانه مضمر لفاعل اتصال بفعل ماض فوجب
ان يكون كذلك نحو عسيت وعسيت وعسيتما وعسيتم و
عسيتن وكذا المتكلم والغائب نحو عسيت وعسينا
وعسى وعسينا الى اخر الامثلة **وفي لولا ضمير مرفوع**
منفصل وهو القياس ايضا لان الواقع بعدها اما مبتداء
محذوف الخبر او فاعل محذوف الفعل واياما كان وجب

ان يكون مرفوعًا واما انفصاله فلان عامله اما معنوي
او محذوف فيجب ان يقال لولا انا ولولا نحن وكذا لولا
انت وانتما وهو وهما الى آخر الامثلة **وقد جاء**
في الموضعين لغة اخرى **عساك** وعساي وعساه **ولو**
لاك ولولاي ولولاه بالضمير المتصل **منصوبا في** الباب الاول
وهو باب عسى **تشبيها له بلعل** في نصب الاسم ورفع
الخبر من حيث ان عسى مفيدة لمعنى الترجي كلعل
وهذا كما شبهت لعل بعسى لاجل ذلك في اقتران خبرها
بان نحو فلعل بعضكم ان يكون بحجته من بعض لحصل
بين الكلمتين تقارض **ومجرورا في الباب الثاني** وهو باب
لولاك ولولاي ولولاه بناء **على ان لولا مع الضمير شانا ليس**
لها مع الظاهر وما ذلك ببعيد **كما لدن مع غدوة** فان لدن
تنصبها خاصة وتخفض غيرها كما سيجيء وهذا التشبيه
منقول عن سيبويه بان اللفظة الواحدة قد يكون
لها حالان مختلفان باعتبارين هذا الذي ذكرناه في باب
عسى ولولا **عند سيبويه** وقد يتوهم ان قوله **مرفوعا**
محلهما يرجع الى الضميرين المتصلين اللذين تدخل
عليهما عسى ولولا وكذا وقع في بعض الحواشي وليس
بجيد فان سيبويه لا يرى ان الضمير المتصل بعد عسى مر
فوع المحل بل يراه منصوبا حملا لعسى على لعل كما مر وانما
هذا يرجع الى لولا وما بعدها من الضمير المجرور المتصل

فان سيبويه

فان سيبويه يرى ان محل ذلك رفع على الابتداء وبعضهم
يرى ان الرفع محكوم به للمجرور بها والامر في ذلك سهل
بقي هنا تنبيهان احدهما ان سيبويه يرى ان محل ذلك رفع
على الابتداء وبعضهم يرى ان الرفع محكوم به للمجرور بها
والامر في ذلك سهل بقي هنا تنبيهان احدهما ان سيبويه
يرى ان لولا وان كانت جارة لا يتعلق بشيء كما ان لعل الجارة
كذلك في لغة عقيل لا يتعلق بشيء وما بعدها مرفوع المحل
بالابتداء وقول الحديثي الظاهر ان لولا الجارة عند سيبويه
يتعلق نحو ابها ليس بشيء الثاني انه اذا عطف على الضمير المجرور
بلولا اسم ظاهر نحو لولاك وزيد تعين رفعه لانها لا تخفض تخفض ٢٠
الظاهر صرح به ابن هشام في مغني اللبيب وذكره غيره ايضا
قال في المغني وهذه مسئلة يحاجي بها فيقال ضمير مجرور
لا يصح ان العطف عليه اسم مجرورا اعذب الجار ام لم
تعده **وعسى ولولا على حالهما عند الاخفش** فليست
عسى محمولة على لعل في نصب الاسم ورفع الخبر وانما هي
باقية على عملها عمل كان ولكن استعير ضمير النصب
مكان ضمير الرفع ويرده ان الخبر ظهر مرفوعا في قوله
فقلت عساها نار كاس وعلها تشكى فاتي نحوها فاعودها
ولولا ضمير جارة ولكنهم انابوا الضمير المخفوض عن
الضمير المرفوع كما عكسوا اذ قالوا ما انا كانت ولا انت كانا
وهذه الشبهة التي استند اليها في الموضعين مردودة

بان نيابة ضمير عن ضمير انما وقعت في الضماير المنفصلة
لشبهها بالاسماء الظاهرة في استقلال **وتبع بين المبتدأ**
والخبر الباقيين على حالهما دون نسخ **او ما في حكمها**
مما كان مبتداء وخبرا في الاصل لكن دخل عليه الناسخ
فالاول نحو اولئك هم المفلحون والثاني نحو وانا لنحن الصافون
وانا لنحن المسبحون وكنت انت الرقيب **والخبر معرفة** كامثلنا
لانه لو كان غير معرفة لم يقع لبس كزيد منطلق فلا يحتاج الى
الفصل **او افعل من كذا** من حيث هو جار مجرى المعرفة لقيام
من فيه مقام اللام ولذلك لم يجمعوا بينهما نحو ان ترن
انا اقل منك مالا **او فعل مضارع** نحو انه هو يبدئ ويعيد
وهذا راى الجرجاني وهو الحاق المضارع بالاسم لتشابه
بينهما وما في الاية عند غيره توكيد او مبتداء وتبع الجرجاني
ابو البقاء فاجاز في ومكر اولئك هو يبور كون هو فصلا
وابن الخباز فقال في شرح الايضاح ولا فرق بين كون
امتناع ال للعارض كافعل من والمضاف وكمثلك او لذاته
كالفعل المضارع ومقتضى كلامه جعل الماضي كذلك وقد
صرح به السهيلي فقال في وانه هو اضحك وابكى وانه هو
امات واحيى وانه خلق الزوجين الذكر والانثى انما
اتى بضمير الفعل في الاولين دون الثالث لان بعض الجهال
قد يثبت بعض هذه الافعال لغير الله تع كقول نمرود
انا احيي واميت واما الثالث فلم يدعه احد من الناس

الفصل

صيغة

صيغة هذا فاعل يقع المتقدم والاتيان بصيغة التنبيه
على انه ليس بضمير جزما وانما هو صيغة فيجوز ان يكون
ضميرا وان يكون غير ضمير على ما سياتي اي صيغة **مرفوع**
لان الاصل فيه هو باب المبتداء فناسب اختيار المرفوع
وخرج به نحو ظننتك اياك القايم فان اياك بدلا فصل
منفصل لانه في صورة مبتداء وان لم يكن به حقيقة
مطابق للمبتداء في الافراد وفرعيه والتذكير وفرعه
والتكلم والخطاب والغيبة فلا يجوز كنت هو الفاضل
واما قول جرير وكاين بالاباطح من صديق يراني لو
اصبت هو المصابا فكان قياسه في الظاهر ان يقول
انا المصابا ليطابق ياء المتكلم في يراني وقد اختلف في
اعتذاره عنه فقيل ليس هو فصلا وانما هو توكيد لفاعل
يراني وقيل بل هو فصل ولكن لما كان عند صديقه بمنزلة
نفسه حتى اذا اصيب فكان صديقه اصيب جعل
ضمير الصديق بمنزلة ضميره لانه نفسه في المعنى وقال
ابن مالك رح هو على تقدير مضاف الى الياء اي يرى مصابي
هو المصابا والمصاب حينئذ مصدر كقولهم جبر الله
مصابك اي مصيبتك اي يرى مصابي هو المصاب العظيم
على حذف الصفة مثل الان جئت بالحق اي الواضح واجاب
ابن الحاجب رح ان الانشاء هو لو اصيب بالاسناد الفعل
الى ضمير الصديق لا الى ياء المتكلم وان هو توكيد له

او الضمير يومي قال اذ لا يقول عاقل بري اني هو مصا
اذا اصابتني مصيبة واقول الرواية بما قاله الجماعة ثبتة
ولا يرد ما قال لانه مبني علي ان مصابا اسم مفعول
نكرة والواقع في البيت معرف بال والحصر مستفاد من هذا
التركيب كزيد الفاضل اي هو الفاضل لا غيره والمعني علي ذلك
في البيت اني اذا اصبت بيومي هو ان المصاب ليس الا اياي
دون غيري كان مصايب الناس بتلاشي عنده بالنسبة
الي مصيبته صديقة فلا يراهم مصابين وانما يري المصاب
صديقة فقط وما اللميا المغرو وهو علي هذا لتوكيد الفاعل
يري وهو اي الواقع بين المبتدا او الخبر بصيغة المرفوع
المنفصل حرف عند الخليل وهو الاصح لان الغرض من
الاتيان بالفصل رفع التباس الخبر بالوصف كما ستعرف
فانما افاد معني في غيره وهذا شان الحرف وهذا النقل عن
الخليل خلاف ما نقله ابن هشام عنه فانه نقل ان اكثر
البصريين يرونه حرفا وان الخليل يراه اسما وهو عنده
لا محل له من الاعراب كاسماء الافعال عند من يراها غير
معمولة لشيء وكال الموصولة واسم عند غيره لكن هل له
محل من الاعراب او لا فقيل لا محل له وقد مر وقال الكو
فيون له محل ثم قال الكسائي محله وقد مر وقال الكوفيون
له محل ثم قال الكسائي محله بحسب ما بعده قيل لانه
يقع مع ما بعده كالشيء الواحد ولذا يدخل عليه لام

الابتداء

الابتداء نحو انك لانت الحليم الرشيد وقال الفراء بحسب ما قبله
ونسب بعضهم الي صاحب هذا القول انه يراه تاكيدا لما قبله فان
ضمير الرفع قد يوكد به المنصوب والمجرور نحو ضربتك انت
ومررت بك انت وكلام القولين مشكل اما الاول فلخروجه
عن النظائر من حيث انا لا نجد في الاسماء ما هو تابع لما بعده
واما الثاني فلما مر من المضمر لا يوكد به المظهر ويسميه
اي هذا الواقع بصيغة المرفوع المنفصل الطايفة البصرية
فصلا لانه فصل بين الخبر والتابع في قولك زيد هو الفاضل اذ
لو قلت زيد الفاضل لجاز ان يتوهم السامع ان الفاضل صفته
فتنتظر الخبر وجاز ان يتوهم انه الخبر فاذا قلت هو الفاضل
تعين الخبر فصارت هذه الصيغة هي التي فصلت بين الخبر
والنعت وعينت المذكور بعدها للخبرية وقولنا بين الخبر
والتابع اولي من قول الاكثر هم بين الخبر والصفة لوقوع الفصل
في نحو كنت انت الرقيب عليهم والضمير لا يوصف ويسميه
الطايفة الكوفية عمادا لانه حافظ لما بعده حتي لا يسقط
عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط
ولا محل من الاعراب في الاصح لما قد علمت من انه محكوم عليه
في هذا القول بالحرفية والحروف لا محل لها من الاعراب وبعض
من العرب يجعله مبتدا وما بعده خبره وعليه ما نقل
في القراءة الشواذ وكانوا هم الظالمون وان ترني انا اقل
بالرفع وقوله عليه الصلوة والسلام كل مولود يولد علي الفطرة

حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه على ان يكون
ابواه اسم يكون واما ان جعل اسمها ضمير الشان او ضمير
المولود فليس مما نحن فيه ومن ذلك قول قيس بن الزبير
تبكي على النبي وانت تركتها وكنت عليها بالملا انت اقدر
وكلام المؤلف يشعر بتقليل اهل هذه اللغة وفي التسهيل وهو
مبتدأ مخبر عنه بما بعده عند اكثر العرب هذا كلامه وحكى الجرمي
انها لغة بني تميم **و** يقع **قبل الجملة** لا المفرد **الخبرية** الا الانشا
ئية **ضمير مفرد غايب يفسرها** لانه لا يكون الا مبتدأ في الحال
او الاصل فلا يعمل فيه الا الابتداء او ناسخ له والجار ليس شيء
منهما فان قلت جاز ان يكون زائدا فيعمل في المبتدأ فلم امتنع
دخوله هنا قلت لان الزائد المقيس لا يدخل الا على نكرة
نحو هل من خالق غير الله يرزقكم وذا معرفة والسماعي
لم يقع هنا بالاستقراء **مذكر للشان** نحو قل هو الله احد
ومونث القصة نحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين
كفروا **منفصل** كما مثلنا وذلك حيث يكون مبتدأ في
الحال **او متصل** عند دخول الناسخ عليه **بارز** نحو فانها
لا تعمى الابصار **او مستتر** كقوله اذا مت كان الناس صنفان
شامت واخر مثن بالذي كنت اصنع وهذا الضمير
يسميه البصريون ضمير الشان والكوفيون ضمير المجهول
وقال الرضي رضي هذا الضمير كانه راجع في الحقيقة الى المسئول
عنه بسؤال مقدر تقول هو الامير مقبل كانه يسمع ضوضاء

وجبلته

وجبلته فاستبهم الامر فيقال ما الشان والقصة فقيل
هو الامير مقبل فلما كان المعود اليه الذي تضمنه السوال
غير ظاهر قبل اكتفي في التفسير بخبر هذا الضمير الذي يتعقبه
بلا فصل لانه معين للمسئول عنه ومبين له فبان لك بهذا
ان الجملة بعد الضمير لم يؤت بها لمجرد التفسير بل هي كسائر
اخبار المبتدآت لكن سميت تفسيرا لما بينته وانما كان
هذا الضمير مفردا غائبا مذكرا او مؤنثا لانه للشان او للقصة
وكل مفرد غائب والاول مذكر والثاني مؤنث واما انه لا
يفسر الا بالجملة فانه موضوع للحديث والشان وهو لا يكون
مضمون مفرد وقد اجاز بعض النحاة رح تفسيره بمفرد ولما
كونها خبرية فقد علمت مما ذكره الرضي انها في الحقيقة جواب
لسوال مقدر وهذا لا يتصور في الانشاءات **وضعف حذفه**
منصوبا في مثل قول الشاعر ان من لام في بني بنت حسان
المه واعصه في الخطوب والمسوغ لحذفه مع الضعف
صيرورته في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه وذلك
ان نواسخ الابتداء لا يدخل على كلم المجازاة وتقدير الكلام
على ذلك في باب ان واخواتها من قسم المنصوبات قال
ابن الحاجب رحمه الله في شرح المفصل ولا يجوز في سعة
الكلام ان زيدا قائم لانه ضمير منصوب فلا يجوز ان يستتر
وليس الموضع موضع حذف فيحذف وقد جاء في الشعر
محذوفا لا مستترا لان الحرف لا يستتر فيه وفرق بين

المحذوف والمستتر الى هنا كلام قبل وانما قال وليس
الموضع موضع حذف فيحذف وقد جاء في الشيء محذوف
فالامستتر فيه وفرق بين المحذوف والمستتر الا هنا كلامه قبله
وانما قال وليس الموضع موضع حذف اما لانه لا دليل عليه
واما لان المقصود من الكلام المصدرية هو التفخيم والتعظيم
فلا يلائمه الاختصار واما لانه يفوت المقصود منه بحذف
ولزم مع ان المفتوحة المخففة نحو وآخر دعويهم ان
الحمد لله رب العالمين وهذا بخلاف ان المكسورة فانها عند
التخفيف يجوز الغاؤها نحو ان زيد القائم واعمالها في
الظاهر نحو وان كلا لما ليوفينهم والسر في ذلك انه لما كانت
المفتوحة فرعا عن المكسورة كان في التزام اعمالها ظاهرا ايما
مزية للفرع على الاصل في الصورة الظاهرة فجعلوها في الظاهر
كالملغاة واعملوا ان المخففة في اسم ظاهر يرى بحسب
الظاهر انه قدر بالاصل على فرعه اذ العمل في الظاهر اقوى
من العمل في المقدر وبهذا ظهر اختصاص عملها في الضمير
لانه فرع عن الظاهر الذي يفسره وسيكون لنا عود الى
هذا الكلام مع زيادة عليه في الحروف المشبهة بالفعل وبني
الضمير لشبهه بالحرف اما في الافتقارات من حيث ان
الحرف مفتقر الى غيره والضمير كذلك فانه مفتقر الى ما
يفسره واما في الوضع فان منه ما وضع على حرف وعلى
حرفين ثم حمل البواقي عليه ليجري الباب على سنن واحد

ومن انواع

من انواع المبني اسماء الاشارة وهي في الاصطلاح ما
وضع اي اسماء وضعت ولكن ذكر الضمير رعاية للفظ
ما لمشار اليه والمراد به ما هو كذلك بالمعنى اللغوي وهو
المومى اليه باي شيء كان من يد او طرف او لفظ فاندفع
ما يتوهم من الدور مع انه غير متجه لان المحدود اسماء
الاشارة والمشار اليه انما اشتق من الاشارة لا من اسمائها
فلا يتوقف عليه اصلا غير متكلم ولا مخاطب وذا يخرج
من الضمائر ما كان للمتكلم او المخاطب مستغن عن تقدم
ذكر وذا مخرج لضمير الغائب لانه لا يستغني عن ان يتقدم
ذكر لما يرجع اليه تحقيقا او تقديرا كما مر واسم الاشارة
وان تقدم ذكر ما يشار به اليه في بعض الاحوال نحو جاءني
رجل وذا عالم لكنه غير مفتقر اليه بحسب الوضع بخلاف
ضمير الغائب عامة اما المنصوب على انه حال حذف عاملها
وصاحبها والتقدير وضعت عامة اي وضعت اسماء
الاشارة حال كونها عامة للعالم وغيره من الامكنة كانت
او من غيرها واما مرفوع على انه خبر لمبتدا محذوف
اي وهي عامة فان قلت ما فائدة ذكر هذا الحكم قلت التنبيه
على ان اسماء الاشارة مخالفة للضمائر والموصولات فان
صيغها منها ما يختص بذوي العلم ومنها ما يختص
بغيرهم واما اسماء الاشارة فليس منها ما يختص بذوي
العلم بل هي منقسمة الى قسمين منها ما يعم كما قلنا ومنها

ما يختص بغير العاقل فقط بشرط ان يكون مكانًا كما
سيأتي كذا اي مثل لفظ ذا وهو الواحد المذكر وذان
اي وكذا ذان حال كونه رفعًا اي مرفوعًا او ذا رفع او
يرفع رفعًا وذين وفي لغة ذان نصبًا وجرًّا حال من
ذين والجملة بينهما معترضة لافادة ان من العرب من
لا يخالف بين حالة الرفع وغيرها وهما اي ذان وذين
للاثنين المذكرين واللغة التي اشار اليها هي لغة بلحارث
بن كعب وقد خرج عليها قراءة من قرأ ان هذان لساحران
وفيها كلام سنذكره في محله من قسم الحروف وتا اي وكذا
واخواتها اي وتي وذي وتهي وذهي وته وذه بالاختلاس
وته وذه بالسكون وكان المؤلف ترك تعدادها لشهرتها
وكلها للواحدة وتان رفعا وتين نصبا وجرا للاثنين من
الاناث واولاء بضم اوله مدًا والهمزة الاخيرة مكسورة
وقصرًا بلا همزة في الاخير لجمعهما اي لجمع المذكر والمؤنث
فتقول مشيرًا لجماعة من الذكور اولاء ذهبوا بالمد والقصر
ولجماعة من الاناث اولاء ذهبن كذلك ومنه قول
الشاعر ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك
الايام فان قلت الممدود والمقصور عندهم من القاب
المعربات ففي كلام المؤلف مسامحة قلت انما يكون المسا
محة لو اطلق ما ذكره على اولاء وهو لم يطلقه وانما قال
مدا وقصرا فيجوز ان يكون مراده انه يمد بعد الالف اي

يؤتى بهمزة

يؤتى بهمزة بعد الفه ويقصر اي لا يؤتى بها بعد الالف وليس
في هذا اطلاق الممدود والمقصور عليه الا ترى انك تقول
تنطق بجاء بالمد وباتي بالقصر ولا مخالفة في هذا الاصطلاح
وانما يكون المخالفة لو قلت جاء ممدود واتى مقصور وتصدر
اي اسماء الاشارة بحرف التنبيه وهو ها اشعارا بان المعنى
تنبيه يا مخاطب لما القيه اليك كما يؤتى به للتنبيه في الجمل
نحو ها زيد قائم ولحوقه قبل اسم الاشارة نحو هذا الذي كنتم
به تكذبون هذه جهنم التي كنتم توعدون وقال الشاعر
وليست دارنا هاتا بدار الا مع اللام فلا يجوز ان تقول هذا لك
لان اللام عوض عن حرف التنبيه فلا يجتمع بينهما كذا قيل ولما
اذا لم يكن اللام فدخلها على المجرد كثير كما مر وعلى المقرون
بكاف الخطاب قليل كقول طرفة رايت بني غبراء لا ينكرونني
ولا اهل هذاك الطراف الممدد وبنو غبراء المحاويج بالغين
المعجمة المفتوحة والموحدة الساكنة والطراف على زنة الكتاب
بيت من ادم فان قلت يرد على المؤلف نحو ثم وهنا بالتشديد
فانهما من اسماء الاشارة ولا لام معهما ودخولها عليها
ممتنع قلت الضمير من قوله وتصدر انما يعود الى بعض اسماء
الاشارة المذكورة اي ترد وهي الطائفة المتقدمة الذكر
لا الى كلها وما اوردته مما لم يتقدم ذكره فلا يرد وتكسع اي
اسماء الاشارة المذكورة اي تردف غير ته وذه سواء كان ثم اشباع
او اختلاس او سكون بكاف الخطاب حرفا لانه انما يفيد معنى

في غيره وتلك الفائدة كون اسم الاشارة الذي قبله مخاطبا
به واحدا واثنان او جماعة من قبيل المذكر والمؤنث ونحو
بده من حيث اللفظ امتناع وقوع الظاهر موقعه ولو كان
اسما لم يمتنع ذلك كما في كافضربك وجمع بينهما اي بين حرف
التنبيه وكاف الخطاب ولكنه قليل كما نبهنا عليه قبل وكل
منهما اي من اسماء الاشارة وكاف الخطاب خمسة الفاظ خمسة
لستة معان اما ان المعاني ستة فظاهر لان المعبر عنه اما
مفردا ومثنى او مجموع وكل منهما اما مذكر او مؤنث فجاءت
الستة حاصلة من ضرب ثلثة في اثنين واما ان الفاظ اسماء
الاشارة خمسة فلان منها نصوصا وهي اربعة للمفرد المذكر
او للمفرد المؤنث تا واخواته فالكل في حكم لفظ واحد والمثنى
المذكر ذان وذين بحسب احوال الاعراب وللمثنى المؤنث
تان وتين بحسب الحالات وواحدا مشتركا وهو اولاء للجمع
المذكر وجمع المؤنث واما ان كاف الخطاب خمسة فظاهر
يعلم مما سبق في باب المضمر فيكون الالفاظ المتحصلة من
اسماء الاشارة وحروف الخطاب خمسة وعشرون لفظا
حاصلة من ضرب خمسة في خمسة مستعملة لستة وثلثين
معنى فاذا اشرت الى واحد مذكر وخاطبت مثله به قلت
ذلك بفتح الكاف وان خاطبت به مؤنثا قلت ذاك بكسرها وان
خاطبت به مثنى مذكرا او مؤنثا قلت ذاكما وان خاطبت
به جمعا مذكرا قلت ذاكم وان خاطبت به جمعا مؤنثا قلت

ذاكن هذه خمسة مع المفرد المذكر ومثلها مع كل من الاربعة
البواقي فمع المفرد المؤنث تاك تاك تاكما تاكم تاكن ومع
تثنية المذكر ذانك وذانك وذانكما ذانكم ذانكن ومع تثنية
المؤنث تانك تانك تانكما تانكم تانكن ومع الجمع مذكرا كان
او مؤنثا اولئك واولئك اولئكما اولئكم اولئكن فيكون خمسة
وعشرون لفظا لستة وثلثين معنى وتقريره ان كل واحد
من اسماء الاشارة وحروف الخطاب كما مر له خمسة افراد
وان افراد اسم الاشارة الخمسة لستة معان وكذا افراد حروف
الخطاب لستة معاني فيكون الالفاظ خمسة في خمسة والمعاني
ستة في ستة فيلزم قطعا ان يكون الالفاظ خمسة وعشرين والمعاني
ستة وثلثين وكان القياس ان يكون الالفاظ ايضا ستة
وثلثين ليطابق عدد الالفاظ عدد المعاني ولكن لما
كان مع كل خمسة واحد مشترك وجب ان يكون الالفاظ الستة
والثلثون خمسة وعشرين فينقص احد عشر لانه كلا من الاشارة اسم
وحرف الخطاب لو كان تستر على ما يقتضيه القياس لكان
مع كل واحد من الافراد الستة لحرف الخطاب ستة من اسم
الاشارة ولكان مع كل واحد من الافراد الستة لاسم الاشارة
ستة من حرف الخطاب ولما انعدم من حروف الخطاب
واحدا انتقص من اسم الاشارة المقابل له الستة التي كانت
تكون معه لانعدامه ولما انعدم واحد من طرف اسم الاشارة
انتقص من جانب حرف الخطاب المقابل له الخمسة التي

كانت تكون مع ذلك الواحد المتقدم من اسم الاشارة
فانتقض من جانب ستة ومن جانب خمسة فتلك احد
عشر والباقي هي الخمسة والعشرون وهي اي اسماء الاشارة
مع اللام نحو ذلك وتلك او النون المشددة في التثنية نحو
فذانك برهانان من ربك للبعيد اي للمشار اليه البعيد
حسًّا او حكما نظرا الى ان زيادة اللفظ لزيادة المعنى ومع
الكاف وحدها للمتوسط نحو ذاك وتاك وبغيرها للقريب
نحو ذا وتا وظاهر كلام المؤلف وغيره ان مرتبة القريب لا
يتفاوت وفي شرح التلخيص الصغير ما يقتضي خلافه
وذلك انه لما انشد صاحب التلخيص شاهدا على التقسيم
وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين
قول الشاعر ولا يقيم على ضيم يراد به الا الاذلان غير الحي
والوتد هذا على الخسف مربوط برمته وذا يشج فلا يرثي
له احد حكي هو ان بعضهم قال لا تعيين في البيت لان
لان هذا وذا متساويان في الاشارة الى القريب وكل منهما
يحتمل ان يكون اشارة الى العير والوتد فالبيت من اللف والنشر
لا من التقسيم قال التفتازاني وفيه نظر لانا لا نسلم التساوي
بل في حرف التنبيه ايماء الى ان القرب فيه اقل بحيث يحتاج
الى تنبيه ما بخلاف المجرد عنها فهذا للقريب اعني العير
وذا للاقرب اعني الوتد الى هنا كلامه ومن الناس من يقول
لا شيء من الاشارة للمتوسط وانما هي من للقريب او للبعيد

خاصة وهو راي ابن مالك صرح وايده بان بني تميم يقولون
ذاك وتيك حيث يقول الحجازيون ذلك وتلك وان الحجاز
يين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام قال فيلزم من
هذا ان اسم الاشارة على اللغتين ليس له الا مرتبتان احديهما
للقريب والاخرى للبعيد لا دناه واقصاه ونقل هذه اللغة
التميمية عن الفراء قال الا وخذ بقوله اولى لان مسنده
غيره راي وقال ابن هشام وانما قال الفراء انه لغة اهل نجد
من تميم وقيس واسد وربيعة فذكر اربع لطوائف لا واحدة
وخاصة بالنصب والرفع عطفا على قوله او لا عامة اي وخاصة
من غير العاقل بالامكنة فالبا كهنا بضم الهاء وتخفيف النون
وهنا فتحا وكسرا الهاء مع تشديد النون للقريب فاما كون
هنا بالضم والتخفيف للقريب فصحيح واما هنا بالفتح او
الكسر مع التشديد كذلك فمخالف للمنقول ففي التسهيل انهما
للبعيد وكذلك قال الرضي وغيره فان قلت المنقول انما هو في
هنا المشددة النون والمؤلف ولم يتعرض اليه قلت بلى
تعرض لانه ليس مع فتح الهاء او كسرها الا التشديد وانما قال
غالبا احترازا من هنالك ابتلي المؤمنون فجاءت
للزمان واستدل عليه ابن مالك بهذه الاية وبقوله واذا الا
مور تعاظمت وهناك يعرفون ابن المفزع ونوزع فيهما
لجواز ارادة المكان وقال الشاعر حنت نوار ولات هنا حنت
وبدا الذي كانت نوار جنت فههنا ظرف زمان لاضافتها

الي الجملة ولوقوعها خبرلات وهي انما تعمل في الاحيان
والمعني جئت وليس الوقت وقت جئتها **وهناك** بدون
لام **للمتوسط وهنا باللام وثم مع الهاء وبغيرها للبعيد**
وهو اعني ثم ظرف لا يتصرف فلذلك غلط من اعرابه مفعولا
لرايت من قوله تعالي واذا رايت ثم رايت وبني اسم الاشارة
اما لتضمن معني الحرف الذي كان من حقه ان يوضع للاشارة
كما سبق او لشبهه الحرف في الافتقار الي غيره من حيث ان اسم
الاشارة يحتاج في ابانة مسماه الي مواجهة وما يقوم مقامها
او لشبهه الحرف في الوضع فان منه ما وضع علي حرفين كذا
وذي ثم حملت البواقي عليه لانها فروع فان قلت فكيف
اعراب هذان وهاتان قلت لضعف الشبه بما عارضه من
مجيئهما علي صورة المثني والتثنية من خصائص الاسماء كذا
قال بعضهم وهو الظاهر وزعم بعضهم في شيء منه انهما
ذان وتان صيغتان مرتجلتان للمرفوع وذين وتين للمنصوب
والمجرور وهو خلاف الظاهر ومن انواع المبني **الموصول**
وهو **ما** اي اسم **لا يتم جزءا** اي لا يصير جزءا تاما من
الكلام بمعني انه لو اريد جعله جزءا تاما من الكلام لا يمكن **الا
بصلة** فخرج نحو زيد لكن يصير في التعريف خللا لانه من
باب تعريف المشتق بما هو مشتق منه اذ الموصول مشتق
من الصلة لان المراد بالموصول الموصول الاصطلاحي وليس
مستفادا من الصلة فانه غير مسلم وكيف وقد صرح انه انما

ذكر الصلة جريا علي اصطلاحهم ولو حذفت الصلة وذكر
عوضها الجملة لاستقام **وهي جملة** لان وضع الموصول علي ان
يطلقه المتكلم علي ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه او بكون
متعلقه محكوما عليه او به فالاول نحو زيد الذي ضربني
او الذي ضربني غلامه والثاني زيد الذي اخوك هو او الذي اخوك
غلامه والحكم علي شيء بشيء من مضمونات الجمل او ما يشابهها
من الصفات مع فاعليها والمصدر مع فاعله الا انه لما كان اقتضاء
الموصول وصفا اصليا لم يستعمل معه من جميع ما يتضمن
الحكم الا ما يكون تضمنه له اصليا الا بالشبه وهو الجملة هذا معني
كلام الرضي رض **خبرية** لما مر من انه يجب ان يكون مضمون الصلة
حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل الخطاب والجمل الانشائية لا
يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغتها واما قول الشاعر رح واني
لرام نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها فمأول
علي الاضمار القول اي قبل التي اقول لعلي او علي ان الصلة ازورها
وخبر لعلي محذوف والجملة معترضة اي لعلي افعل
ذلك وشطت بعدت ونواها جهة سفرها التي تقصدها
**او اسم فاعل او مفعول دون الصفة المشبهة لنقصان
مشابهتها الفعل** بسبب دلالتها علي الثبوت **بتقدير الجملة
الفعلية** صفة لقوله اسم فاعل او مفعول كذا **للالف واللام**
صفة لما ذكرناه ومعناه ان الالف واللام توصل بمفرد في
الصورة وهو اسم الفاعل والمفعول جملة في التقدير فمعني

قولك جاء القايم والمضروب جاء الذي قام والذي ضرب وانما
كان ذلك لان الالف واللام الاسمية من حيث هي موصولة
تقتضي ان توصل بجملة ولكن لما كان لها شبه في الصورة
بالالف واللام الحرفية التي لا تدخل الا علي مفرد كالرجل فيكون
من الجملة اسم فاعل او مفعول ليحصل الوفاء بالغرضين
جميعا وذلك انه من حيث كون الصلة مفردة بحسب اللفظ
يحصل التوفية بما يقتضيه كونها اسما موصولا **وبعايد**
عطف علي قوله اي لا يتم جزءا الا بصلة وعايد يعود من
الصلة الي الموصول ليحصل الربط بينهما والا فلو لم يكن ثم
اصلا لكانت الصلة اجنبية لان الجملة مستقلة بنفسها
لولا الرابط الذي فيها **غايب** بدل من عايد اي بعايد ضمير غايب
او صفة والاصل وبضمير عايد غايب لان الاسماء الموصولة
من قبيل الظاهر وطريقة الغيبة **الا قليلا** استثناء
مفرغ في الظروف اذ هو الصفة لظرف محذوف واصل
الكلام ما لا يتم جزءا الا بصلة وضمير عايد غايب كل زمن الازمنة
منا قليلا فانه قد يكون العايد ضميرا ليس بغايب **في غير التشبيه**
وذلك حيث يكون الموصول مخبرا به او بالموصوف به اما
عن ضمير متكلم **كقول امير المؤمنين علي كرم الله وجهه**
انا الذي سمتني امي حيدره فجعل العايد ضمير المتكلم
وهو الياء من سمتني ولكنها محذوفة لاقامة الوزن حملا
علي المعني من حيث ان الموصول مخبر به عن ضمير المتكلم

وهو انا

وهو انا والمخبر به والمخبر عنه شيء واحد في المعني واما عن ضمير
مخاطب كقول فرزدق رح وانت الذي يكون للجنود رؤسها
اليك وللايتام انت طعامها فجعل العايد ضمير ايلك حملا علي
المعني كما تقدم والاكثر في الموضعين رعاية الموصول كقولك
انا الذي فعل كذا وقول الشاعر وانت الذي آمست نزار بعيده
لرفع الاعادي والامور الشدايد وبعضهم يخص هذا الحكم
بالذي والتي وتثنيتها وجمعها ولا يجيز في غيرها الا الغيبة
وشرط ابن مالك رحمه الله في ذلك كون ضمير الحاضر المخبر عنه
مقدما علي الموصول كما في الشواهد المذكورة احترازا من
ان يتاخر نحو الذي قام انا وانت فيتعين الغيبة وهو
مذهب الفراء رح ومقتضي اصول البصريين رح قال ابن
قاسم في شرح التسهيل وهو الصحيح لانهم يمنعون الحمل
علي المعني قبل تمام الكلام واجاز الكسائي ذلك مع التاخير
وفي التشبيه ليس الا الغيبة كقولك انا حاتم الذي وهب
الالف واي مثل حاتم وكذا في المخاطب انت الذي قتل
مرحبا اي مثل علي الذي قتل رضي الله عنه فالمعني علي
حذف مثل ولو صرح بها لتعين الغيبة **ومثله العايد في**
النعت نحو انا رجل رعيت العهد وانت انسان احسنت
الي فيجوز رعاية الضمير المخبر عنه كما ذكر ورعاية الموصوف
الظاهر فتقول انا رجل رعي العهد وانت انسان احسن
الي ويتعين الغيبة في التشبيه نحو انا بطل قتل مرحبا

اي مثل بطل قيل **وجاز حذفه** اي حذف العايد **في غير صلة الالف واللام منصوبا** اهذا الذي بعث الله رسولا
واما اذا كان في صلة نحو الالف واللام فحذفه قليل كقوله ما
المستقر الهوى محمود عاقبة وان اتيح له صنعوا بلا كدر المستقر
المستحق واتيح قدر اي ما الذي يستحقه الهوى محمود
عاقبه وظاهر كلام المؤلف ان الحذف في مثله ممنوع
ثم العايد المنصوب تارة يكون منصوبا بفعل كما مر فلا نزاع
في جواز الحذف وكثرته وحسنه لان الصلة كبعض اجزاء
الكلمة فاذا قلت الذي بعثه الله فقد نزلت الذي والفعل
وفاعله ومفعوله منزلة اسم مفرد فاثروا التخفيف بحذف
بعض الاربعة وكان المفعول اولى لكونه فضلة وقد ورد
حذفه في غير الصلة كثيرا حسنا شبهت وصفت بالصلة من
حيث انها مع الموصوف جزء الجملة كان الصلة مع الموصول
كذلك لكن جعلت دون الصلة لان احتياج الموصوف
اليها ليس كاحتياج الموصول اذ يمكن الاستغناء عن الصفة
بخلاف الصلة واما الخبر فمستقل بالجزئية وهو مع المبتدا
جملة لكنه شبيه بالصفة من حيث قيامه بمن هو له كما ان
الصفة كذلك وجعل دونها لما ذكر فكان الحذف منه قليل
وتارة يكون العايد على الموصول منصوبا بوصف كقوله
ما الله موليك فضل فاحمدنه به فما الذي غيره نفع ولا ضرر
وحذفه قليل وتارة تكون منصوبا بحرف جاء الذي كانه

قمر وحذفه ممنوع فيرد عليه ثم شرطوا في هذا الضمير
المنصوب ان يكون متصلا احترازا من مثل جاء الذي
اياه اكرمت فيمتنع حذفه لانه لا يقوم مع الحذف دليل على
الانفصال فيقدر متصلا على الاصل فيفوت الفايدة المترتبة
على الانفصال واقول لا مانع من ان يقال مثلا هذا درهم هند
ذا الذي اعطيتها اي اعطيتها اياه والعلة التي ذكروها لمنع
الحذف لا يجي هنا **او مجرورا متسعا فيه** بان يحذف منه حرف
الجر اولا ويجعل المجرور مفعولا به على جهة الاتساع ثم يحذف
كما في قوله تعالى وتقدس فاصدع بما تؤمر اي بما تؤمر
اي بما تؤمر به بما بما تؤمر وهذه الطريقة تنقل عن الكسائي
وقال بعضهم لا يجوز الا ان يكون المحذوف مجموع الجار
والمجرور معا والاكثرون منهم سيبويه والاخفش في حد الروي
يتيف عنه يقولون بجواز الامرين قال ابن الشجري والاقيس عندي
هو الاول وكلام المؤلف رحمه الله يشعر بان حذف العايد
المجرور ليس بقياس الا ذا الاتساع في الظروف بحذف الجار و
جعله مفعولا به ليس بمقيس والذي نقله ابن مالك ح ومشى
عليه المتاخرون ان العايد المجرور بالحرف يحذف قياسا
ان كان الموصول او الموصوف بالموصول مجرورا مثل ذلك الحرف
معنى ومتعلقا العوة الدلالة اذ ذاك على المحذوف نحو يشرب
مما تشربون اي منه وكقوله لا تركنن الى الامر الذي ركنت
ابناء يعصر حين اضطرها القدر اي ركنت اليه وشذ

قوله ومن حسد يجور علي قومي واي الدهر ذو لم يحسد في
اي فيه وقوله ان لساني شهدة يشتفي بها وهو علي من صبه
الله علقم اي عليه فحذف مع انتفاء خفض الموصول في الاول
ومع اختلاف المتعلق في الثاني وهما صب وعلقم **وقد حذف
مرفوعًا** تماما علي الذي احسن في قراءة من رفع احسن اي هو
احسن وان كان بعضهم خرجها علي ان الاصل احسنوا فحذفت
الواو وجزء عنها بالضمة واطلق الذي علي الجماعة باعتبار
ارادة الفريق وهذا الكلام من المؤلف لا يتحصل منه علي طائل
وحقيقة الحال ان حذف العائد المرفوع لا يجوز الا اذا كان مبتدا
مخبرا عنه بمفرد فلا يحذف في نحو جاء اللذان قاما او ضربا لانه
غير مبتدا ولا في نحو جاء الذي هو يقوم او هو في الدار لان الخبر
غير مفرد فاذا حذف الضمير لم يدل دليل علي حذفه اذا الباقي
بعد الحذف صالح لان يكون صلة كاملة بخلاف المفرد ثم كان الموصول
صولا اياجاز الحذف مطلقا طالت الصلة او لم تطل نحو
ايهم اشد لحصول الاستطالة في نفس الموصول بسبب الاضافة
وان لم تطل الصلة وقال الاندلسي رض لان لاي من التمكن
ما ليس لاخواتها فتصرف في صلتها بحذف بعضها وان كان
الموصول غير اي لم يجز الحذف الا بشرط استطالة الصلة
كقوله عز وجل سبحانه وتعالي وهو الذي في السماء اله وفي
الارض اله قال الرضي رضي الله عنه ورحمه الله سبحانه طالت الصلة
بالعطف عليها قلت لا حاجة في اعتبار الطول الي العطف لطولها

بالجار والمجرور المتعلق بالخبر ومن كلام بعض العرب ما انا بالذي قائل لك سوءا وقد عد مما طالت الصلة فيه مع خلوه
من العطف وطوله بذكر ما يتعلق بالخبر وكون هذا فيه زيادة
المفعول لا ينفي الطول عن الاية هذا التفصيل هو مذهب البصريين
وجوز الكوفيون الحذف مطلقا في صلة اي وغيرها مع الاستطالة
وبدونها **وقد حذف الصلة** لتنزلها منزلة الجزء من الكلمة
تمتارة بحذف جواز اما لدلالة صلة اخرى كقوله وعند
الذي واللات عدنك احنة عليك فلا يغررك كيد العوائد
اي الذي عادك ولا احنة الحقد والغضب واما لدلالة غير
الصلة كقوله نحن الالي فاجمع جموعك ثم وجههم الينا
اي الالي عرفوا بعدم المبالات باعدائهم اي الذين عادك
وفهم هذا من قوله فاجمع جموعك الي اخره وكقوله لا خواصيب
به فرعا سليم كلاهما فعز علينا ان يصابا وعزما اي وعزما
اصيبا به لدلالة ما تقدم وتارة بحذف لزوما وذلك بعد
اللتيا معطوفا عليها التي اذا قصد بهما الدواهي ليفيد
حذفها ان الداهيتين الصغيرة والكبيرة وصلتا الي
حد من العظم لا يحيط به الوصف فتركنا علي الابهام بغير
صلة مبينة واختلف في اقوال الزاجر بعد اللتيا واللتيا والتي
اذا علتها انفس ترددت فقيل يقدر مع اللتيا واللتيا فيهما
نظير الجملة الشرطية المذكورة وقيل يقدر مع اللتيا دقت
لان تصغير يقتضي ذلك وصلة الثالثة الجملة الشرطية وقيل

يقدر بعد اللتيا عظمت كالدقت لانه تصغير تعظيم كقوله دويهية
تصغير منها الانامل وهو اي الموصول مع صلته كاسم
واحد لما مر انه لايتم جزءاً الا بها فصارت لمبعضه و
تنزلا منزلة الاسم الواحد وقد ثبت للموصول التقدم لكون
الصلة مبينة له فيجب الصلة التاخر عن الموصول فلا تتقدم
هي ولا ابعاضها فلا يصح ان يقال جاءني قام ابوه ولا يتخللها
اي ولا يدخل بين خلالها واجزائها اجنبي وكان هذا
بناء منه على ان الجملة الاعتراضية غير اجنبية والا ورد
مثل قوله ماذا ولا عتب في المقدر رمت اما يحظيك بالنجح
ام خسر وتضليل فقد نصوا على جوازه وذا موصولة
خبر عن ما الاستفهامية ورمت صلته وليس مجموع
ماذا اسم استفهام في محل رفع على انه مبتداء للزوم حذف
العائد المنصوب من الخبر ولا في محل النصب على انه
مفعول رمت مقدم عليه لانه قد ابدل منه بالرفع في
اما يحظيك اي اي شيء يحظيك بدليل رفع المعطوف
من قوله ام خسر وتضليل وبعضهم بعد المعترضة
اجنبية ولكنه اغتفر الفصل بها ومن ياذيب يصطحبان
في قول الفرزدق تعش فان عاهدتني لا تخونني تكن
مثل ياذيب يصطحبان شاذ لوقوع الفصل بالجملة الندا
ئية بين من الموصولة وصلتها وهي يصطحبان فان قلت
قد عد ابن مالك رح قول الشاعر وانت الذي يا سعيد بؤت

بمشهد كريم

بمشهد كريم وابواب المكارم والحمد من قبيل الجائز بلا
شذوذ مع ان الفصل فيه بالنداء لبيت الفرزدق فما وجهه
قلت الوجه فيه ان النداء هنا وقع بعده خطاب المنادي
الذي هو في المعني عبارة عن الموصول فلم يعد اجنبيا بخلاف
بيت الفرزدق ولا يذكر له اي للموصول تابع من التوابع الخمسة
الوصف والتاكيد والبدل والعطفين قبل تمام الصلة
اي قبل ذكرها بتمامها فلذا لم يجز مررت بالذين اجمعين
في الدار لوقوع تاكيد الموصول قبل تمامه بذكر الصلة
وهي في الدار ولم يجز مررت بالضاربين اجمعين زيدا
بوقوع التاكيد قبل تمام الصلة لان زيدا من تمامها وقد
تاخر وجاز في هذه الصورة بالضاربين اجمعون زيدا
بناء على ان اجمعون تاكيد للضمير المستتر في الضاربين
فلا محذور رح لانه من اجزاء الصلة ولا يضر تقدم بعض
كما في قولك جاء الذي قائمات ابواه والذي ضرب عمرا
اخوه لانه لم يثبت لاجزاء الصلة ما يثبت للموصول معها
من وجوب التعقيب وهو اي الموصول الذي وفيه لغات
منها تشديد يائه مكسورة ومضمومة وحذف الياء اصلا
مع كسر الذال او سكونها للواحد من ذوي العلم وغيرهم واللذان
وفيه تشديد النون ووجهها ان الاصل كانت ان يقال اللذيان
باثبات الياء لكنها حذفت وعوض عنها تشديد النون رفعا والذين
نصبا وجرا وظاهر كلامه ماش على ما رآه البصريون رح

من ان تشديد النون انما هو مع الالف دون الياء والكوفيون على ان التشديد جائز معهما وهو الصحيح بدليل قراءة ابن كثير ربنا ارنا اللذين اضلانا بالتشديد للاثنين من ذوي العلم وغيرهم والذين بالياء في الاحوال كلها رفعا ونصبا وجرا فان قلت ما السر في الفرق بين مثنى الذي وجمعه حيث اعرب ذلك وبني هذا قلت التثنية من خواص الاسماء المتمكنة فلحوقها معارض لشبه الحرف فاعرب مثنى الذي حيث قيل اللذان رفعا واللذين نصبا وجرا واما الجمع وان كان ايضا من خواص الاسماء المتمكنة فانه لم يتحقق ثبوته في الذين ضرورة انه مخصوص بذوي العلم والذي لا يختص بل يستعمل للعالم وغيره فلم يجر على سنن الجموع لفظا ومعنى على ان بعضهم لا يرى المثنى ايضا معربا بل اللذان صيغة ارتجلت في حالة الرفع واللذين صيغة اخرى مرتجلة في حالتين الاخريين كما مر في اسماء الاشارة وتعسفه ظاهر فمن ثم بني الذين في اكثر اللغات وفي لغة الواو فيقال الذون رفعا وقال ابن مالك الشرح وهذا مشهور في لغة بني تميم طي يقولون نصر الذون امنوا على الذين كفروا وهي لغة هذيل ونقلها بعضهم عن عقيل بضم السين ومنه قول العقليين نحن الذون صبحوا الصباحا للجمع اي ان الذين على اللغة الاولى والثانية للجمع وقد يحذف نونهما اي نون المثنى والجمع فالاولى كقوله ابني

كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا والثاني كقوله ان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد اذ عود ضمير الجمع يقتضي ان اصله الذين لكنه خفف بحذف فيها ولا حاجة الى هذا اذ يمكن جعل الذي صفة لمفرد لفظا وهو للجمع معنى كالفرج والفريق فاعتبر اللفظ فافرد الذي والمعنى فاعاد عليه ضمير الجماعة والتي وفيه اي في هذا اللفظ لغات منها تشديد يائه مكسورة ومضمومة وحذف الياء مع كسر التاء او سكونها كما مر في الذين للواحدة من ذوات العلم وغيرهن واللتان رفعا واللتين نصبا وجرا وهل هما معربان او مبنيان فيه خلاف كما مر في اللذين للا ثنين واللواتي واخواتها من اللاتي بالمثناة الفوقية واللائي بهمزة قبل الياء وبلا ياءات في الثلاثة واللواتي ومدا واللاءات بهمزة بين الالفين للجمع المؤنث وخصت اللواتي والذين بذي العلم وفيه تغليب المذكر فاما اختصاص الذين فلا نزاع فيه واما اختصاص اللواتي فلا احسبه ان يسلم من النزاع وذو الطائية اي المنسوب الى بني طي فعندهم انها موصولة وهو اي هذا اللفظ في لغتهم مفرد مذكر لازم لهذه الصيغة في كل حال سواء استعمل لمذكر او لمونث مفردا او مثنى او مجموع لقول بعض الطائيين فان الماء ماء ابي وجدي وبيري ذو حفرت وذو طويت والبير مونثه ومع ذلك اجري ذو عليه وزعم ابن عصفور

انه ذكر البيت على معنى القليب ولا حاجة الى هذا مع ثبوت
هذه اللغة عنهم وهي استعمالها بهذا اللفظ ما يراد من
مفرد او غيره مذكر وغيره على خلاف فيه اي في كونه صيغة
الافراد والتذكير مع وجود الواو فمنهم من يعتبر المقصود
تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا فيغير الالفاظ بحسب
المقصود فيقول للمفرد المذكر ذو وللمثناة ذوا وللجمع ذو
وللمؤنثة ذات وللمثناة ذواتا وللجمع ذوات ومنهم
من يعرب ذو مع استعمالها للكل حكاه ابن درستويه في الارشاد
وابن جني في المحتسب وانشد فاما رجال موسرون اتيتهم
فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا واثبت المؤلف ذو اولا
حيث وصفها بالطائية نظرا الى انها كلمة وذكرها ثانيا
حيث قال وهو مفرد مذكر نظرا الى انها لفظ وذا في ماذا كقول
لبيد الا تسالان المرء ماذا يحاول انحب فيقضي ام ضلال وباطل
فما مبتدا بدليل ابدال المرفوع منها وذا موصول بدليل الافتقار
الى الجملة بعده في كونها جزءا من الكلام والمراد بالنحب هنا
النذر خص مخاطبيه على ان يسالا المرء ما الذي يريده با
السعي انذر يجمع له المال فيقضيه ام سعي على غير بصيرة
ومن ذا كقوله الا ان قلبي لدى الظاعنينا حزين فمن ذا
يعزي الحزينا اذا لم يجعل ذا زائدة ضمت مع ما او من و
المجموع بالتركيب اسما واحدا للاستفهام كقولك لماذا جئت
باثبات الف ما لتوسطها اذ لو كانت ما وحدها استفهامية

لوجب حذف الالف وظاهر كلام جماعة مثل ما قال المؤلف
رحمه الله سبحانه حق جل وعلا انه يجوز ان يكون من ذا
مركبين نحو من ذا لقيت فمن مبتدا وذا خبر موصول والعائد
محذوف ويجوز على قول الكوفيين في زيادة الاسماء كون ذا
زائدة ومن مفعولا فيكون مجموعها اسما واحدا للاستفهام
ومنع من ذلك ابو البقاء في مواضع من اعرابه وثعلب
في اماليه وغيرهما وخصوا جواز ذلك بماذا لان ما اكثر ابهاما
فحسن ان يجعل مع غيرها كشيء واحد ليكون ذلك اظهر لمعناه
ولان التركيب خلاف الاصل وانما دل عليه الدليل مع ما وهو قولهم
لماذا جئت كما مر وتمسك الطائفة الكوفية على ان اسماء الاشارة
مطلقا اي سواء تقدمت عليها ما او من او لم تتقدم تجيء لمعنى
الموصول بقوله تعالى في ثم انتم هؤلاء تقتلون انفسكم اذ المعنى
ثم انتم الذين تقتلون يبطله احتمال اي ان اولاء تاكيد لانتم لا خبر
عنه فهو اسم الاشارة على حاله ولا حاجة الى جعله بمعنى الموصول
او منصوب بتقدير اعني ومع وجود الاحتمال لا يتعين المطلوب
والكوفيون لا يخصون اسماء الاشارة بجواز وقوعها موصولة
بل يجوزون ايضا ان يكون الاسم الجامد المعروف باللام موصولا كما
في قوله لعمري لانت البيت اكرم اهله واقعد في افيائه بالاصائل
والتقدير عندهم لانت الذي اكرم اهله لكنه موصول
غير مبهم بخلاف سائر الاسماء الموصولة ولا يتعين ما ذكروه
لجواز تقدير مضاف اي ذو البيت ومن وهو لذوي العلم

نحو ومن عنده علم الكتاب ويكون بغير العالم في ثلث مسائل احد
يهما ان ينزل منزلته نحو من لا يستجيب له وقوله اسرب القطا
هل من يعير جناحه لعلي الي من قد هويت اطير فدعاء
الاصنام ونداء سرب القطا سوغ ذلك الثانية ان يجمع
مع العاقل فيما وقعت عليه من نحو افمن يخلق كمن لا يخلق
لشموله الملائكة والادميين والاصنام الثالثة ان يقترن
به في عموم فصل بمن فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم
من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على اربع لاقترانه
بالعاقل وفي كل دابة وما هو لغيرهم اي لغير ذوي العلم نحو
ما عندكم ينفد وحكي عن الزمخشري انه قال كنت في حضرة بعض
الوزراء والمجلس غاص بالفضلاء فسالهم الوزير عن قوله
تعالى او ما ملكت ايمانهم فتكلموا فلم يقنع الوزير جوابهم
فسالني فقلت الاصل فيما ان يكون لغير العقلاء فاذا اطلق
على العقلاء وامكن مراعاة الاصل فيه بوجه يجب ذلك والاناث
اقرب الى غير العقلاء من الذكور فتحمل على الاناث كذا في
العباب قلت وقد اشار اليه في الكشاف على ما ستراه وقيل
بل هو اعم فيستعمل لذي العلم كما استعمل لغيرهم نحو ما سمع
من قولهم سبحان ما سخر لنا وسبحان ما سبح الرعد
بحمده نحو قوله تعالى والسماء وما بينهما الايات والذي
عليه جماعة من المحققين ان التفرقة بين من وما في الا
ختصاص الاولى بذوي العلم واختصاص الثانية

نحو
اوغلبتها

لا
نحو ومن عنده علم الكتاب ويكون بغير العالم في ثلث مسائل
احديهما ان ينزل منزلته نحو من لا يستجيب له وقوله اسرب القطا
هل من يعير جناحه لعلي الى من قد هويت اطير فدعاء الا
صنام ونداء سرب القطا سوغ ذلك الثانية ان يجمع مع العاقل
فيما وقعت عليه من نحو افمن يخلق كمن لا يخلق لشموله
الملائكة والادميين والاصنام الثالثة ان يقترن به في عموم
فصل بمن فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على
رجلين ومنهم من يمشي على اربع لاقترانه بالعاقل وفي
كل دابة وما هو لغيرهم اي لغير ذوي العلم نحو ما عندكم ينفد
وحكي عن الزمخشري انه قال كنت في حضر الا اوغلبتها في غيرهم
انما هي اذا اريد به الذات واما اذا اريد الوصف كما تقول في
الاستفهامية ما زيد اي افاضل ام كريم وفي الموصولة اكرم
ما شئت من هؤلاء الرجال اي القائم او القاعد ونحن ذلك
فهو بكلمته ما دون من بحكم الوضع على ما ذكره الزمخشري
رح وصاحب المفتاح وغيرهما وان انكره قوم من ثم قال
قال في الكشاف في تفسير قوله تع فانكحوا ما طاب لكم من النسا
وقيل ما ذهابا الى الصفة ولان الاناث من العقلاء يجرين مجرى
غير العقلاء ومنه قوله سبحانه وتعالى او ما ملكت ايمانكم فا
شار بقوله ذهابا الى الصفة اي ان المراد فانكحوا الموصوفة باي
صفة شئتم من البكر والثيب والشابة والجميلة والقبيحة
واضداد ذلك الى غير ذلك من الاوصاف ويستوي فيها اي من

وما الجميع اي المفرد وغيره والمذكر وغيره واي نحو لننزعن
من كل شيعة ايهم اشد علي الرحمن علي اسد الاقوال وزعم
ثعلب ان ايا لا يكون موصولة اصلا وقال لم يسمع ايهم هو
فاضل جاءني بتقدير الذي هو فاضل جاءني ولا ينهض هذ
الا انها حجة واية كقوله اذا اشتبه الامر في الحادثات فارض بايتها
قد قدر ولا يليان من الافعال الا المستقبل وهذا ليس حقيقة
مذهب البصريين ولا الكوفيين اما الاول فلان البصريين
قائلون بانه لا يلزم استقبال عاملها ولا تقديمه وظاهر
ان كلام المتن لا ينطبق عليه والثاني فلان الكوفيين
يرون وجوب تقديم العامل فيهما واستقباله فلذا كان اوغيره
وقوله ولا يليان من الافعال غير المستقبل لا يقتضي وجوب
تقديم العامل فيهما ولا منع كونه غير مستقبل اذا لم يكن من
الافعال وقد سئل الكسائي في حلقه يونس عما يراه من
انه لا يعمل فيهما الا المستقبل مقدم فقال اي كذا خلقت
فقال السائل استجيب لك يا شيخ يعني ان هذا المتنازع فيه
وقال ابن هشام رحمه الله في توجيه ذلك كانهم قصدوا
الفرق بينها وبين الشرطية والاستفهامية باعمال ما فيها
ولما كان المعنى على الشرطية وليست بها اوجبوا في عاملها
لكونه دليلا على الجواب ان يكون مستقبلا والالف واللام
وهما اسم في الاصح لعود الضمير عليه نحو المرور به زيد والمازني
يراها حرف تعريف والضمير يعود الى موصوف مقدر وليس

حذف الموصوف

حذف الموصوف في مثله بمطرد حتى يسوغ الحمل عليه
ولو صح ذلك لمنعت اللام الحرفية من اعمال اسمي الفاعل والمفعول
كما منع منه التصغير والوصف قلت ولعل المازني يلتزم ويرى
ان انتصاب المنصوب بعدها بفعل مقدر لا بهما على ما صرح به
بعضهم واذا قلنا باسمية الالف واللام الموصولة فالمشهور
انها اسم موضوع براسه غير مقتطع من شيء وزعم الز
مخشري انها لكثرة استعمالهم الموصل به الى وصف المعارف
بالجمل نهكوه بالحذف فحذفوا تارة الياء وحدها وتارة الياء
والكسرة وتارة اقتصروا على ال وظاهر كلامه بتصريحه في
المفصل ان اللام في الذي حرف تعريف واللام التي تعد من
الموصولات هي تلك اللام التي في الذي الا انها تعد اسما لا حرفا
لانها بمنزلة الذي لكونه تحقيقاله وفيه تعسف ظاهر والذي
عليه كثيرون ان الموصول هو الذي واللام مزيدة لتحسين اللفظ
حتى لا يكون الموصوف به معرفة توصف بنكرة وجعلت
لازمة لانها لو ادخلت تارة ونزعت تارة لاوهم انها للتعريف
وما الاسمية لا الحرفية فانها لا ياتي فيها هذه الاقسام مو
صولة نحو ما عندكم ينفد وما عند الله باق واستفهامية
بمعنى اي شيء نحو ما هي وما لونها وما تلك بيمينك وشرطية
وهي نوعان غير زمانية نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله
وزمانية عند الفارسي وجماعة نحو فما استقاموا لكم فاستقيموا
لهم وهذا بحسب المعنى كقولك استقم للصديق مدة استقامته

لكم **وموصوفة بمفرد** لقولهم مررت بما معجب لك ومنه قول
الشاعر لما تابع يسعى اللبيب فلا تكن لشيء بعيد نفعه الدهر
ساعيا واحتمال الزيادة توقع في زيادة ونقص **وجملة**
كقوله ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي
رب شيء تكرهه النفوس في نفس العابد هذا هو الظاهر
ويحتمل ما كافة ومفعول تكره محذوفا اي شيئا والفرجة بفتح
الفاء التفصي من الهم والخروج منه والعقال بكسر العين حبل
يشد به يد الدابة ليمنعها عن القيام اي رب شيء على النفوس
فيكون التخلص منه سهلا سريعا كحل عقال الدابة فانه لا يحكم
ربطها غاية الاحكام بل يشد على وجه يكون احلاله سهلا
وتامة نكرة بمعنى شيء ويقع في ثلثة ابواب احدها التعجب
نحو ما احسن زيدا فما في ذلك نكرة غير موصوفة والجملة
بعدها خبرها هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين والثاني
باب نعم وبئس على خلاف فيه نحو ان تبدوا الصدقات فنعما هي
ونحو غسلته غسلا نعما ودققته دقا نعما اي نعم شيئا فما
نصب على التمييز عند كثير من المتاخرين منهم الزمخشري
رح وظاهر كلام سيبويه انها معرفة تامة يقدر في الاية
بالشيء ابداؤها لان الكلام في الابداء لا في الصدقات ثم حذ
المضاف وانيب عنه المضاف اليه فارتفع فانفصل ويقدر
في المثالين من لفظ الاسم المتقدم اي نعم الغسل ونعم
الدق واكثرهم لا يثبت مجيء ما معرفة تامة والثالث قولهم

اذا ارادوا المبالغة في الاخبار عن احد بالاكثار من فعل
كالكتابة مثلا ان زيدا مما ان يكتب اي انه مخلوق من امر ذلك
الامر هو الكتابة فما بمعنى شيء وان وصلتها في موضع خفض بها
منها **وصفة** واردة **للتوكيد لتنكير التقييد التحقير كشيء ما
او التعظيم كلامر ما يسود** من قول الشاعر عزمت على اقامة ذي
صباح لامر ما يسود **او التنويع كاضربه ضربا ما** اي نوعا من انواع
الضرب اي نوع كان وفي الجملة توكد ما افادة تنكير الاسم الواقع
قبلها **وقيل هي زائدة** منبهة على وصف لائق بالمحل فيكون
حرفا لا اسما قال ابن مالك وهو المشهور والاولى لان زيادة
ما عوضا من محذوف ثابت في كلامهم وليس في كلامهم نكرة
موصوف بها جامدة كجمود ما الا وهي مرد فة بمثلها كقولهم مررت
برجل اي رجل **والفها** اي الف ما **استفهامية** بالنصب على انه حال
من الضمير المضاف اليه والعامل معنى الاضافة لما فيه من
معنى الفعل المشعر به حرف الجر كانه قيل والالف نسبت الى
ما استفهامية وليس هذا بالمختار عندهم والاولى ان يجعل
الحال من محذوف والتقدير اعينها استفهامية **تحذف مع
الكلمات الجوار** اسما كانت نحو مجيء مه جئت وهذه الهاء
لا ينطق بها وصلا وانما كتبت لاجل انها تجلب عند الوقف
وجوبا حيث يكون الجار لما الاستفهامية اسما كما هو مقرر
وفي التصريح او حرفا نحو عم يتساءلون فيم انت من ذكراها
فناظرة بم يرجع المرسلون لم تقولون ما لا تفعلون وانما

كان ذلك لان لما الاستفهامية صدر الكلام ولم يمكن تاخر
الجار عنها فقدم عليها وركب معها حتى تصير المجموع كلمة
واحدة موضوعة للاستفهام فلا يسقط الاستفهام
عن رتبة التصدر وجعل حذف الالف دليلا لتركيب ولم
يجد في اخو من وكم الاستفهاميتين مجرورتين لكونه صحيحا
ولا اجري لجره مجرى الصحيح في الحركات وثبوت الالف وفي هذه
الحالة قليل شاذ كقراءة من قرأ في الشواذ عما يتساءلون وبهذا
رد الزمخشري على من زعم ان ما في قوله بما اغويتني استفهامية
لكنه ناقض هذا حيث جوز هو كونها في بما غفر لي ربي استفها
مية والفها اي الف ما جزائية تقلب هاء في مهما والا
صل ما ما على ان الاولى هي الشرطية والثانية ابهامية متصلة
بها الزيادة التعميم وذلك ان مهما اعم من ما فيتناول
كل شيء من الاشياء بحيث لا يختص بخلاف ما فانها قد
يختص ووجه الزيادة على هذا ظاهر وانما قلبت الف
ما الاولى هاء دفعا لثقل التكرار وهذا مذهب الخليل وقيل
مه بمعنى اكفف وما هي الشرطية والمعنى اكفف عن كل شيء
ما يفعله فعل فيفيد انه ما من شيء تفعله الا وانا افعله
عموما فهو خالي عن الامر بالكف عن كل شيء والمشهور
ان مجموع مهما كلمة بسيطة موضوعة لزيادة التعميم
فوجه كونها اعم هو الوضع والمناسبة على ما قيل الزيادة في
البناء للزيادة في المعنى ومن كما في اوجهها الا في الصفة فلا

يقع

يقع صفة لشيء مع الا في التمام فلا يجيء تامة بمعنى شيء خلافا
لابي علي الفارسي في الثاني فانه اعاده في قول الشاعر ونعم من
هو في سر واعلان فزعم ان الفاعل مستتر ومن تمييز وهو
مخصوص بالمدح فبقي من اوجه ما اربعة تستعمل لها من فيجيء
موصولة نحو الم تر ان الله يسجد له من في السموات ومن في الارض
واستفهامية نحو من بعثنا من مرقدنا وشرطية نحو فمن
يعمل مثقال ذرة خيرا يره وموصوفة بمفرد كقولهم مررت
بمن معجب لك وقول حسان رضي الله عنه فكفى بنا فضلا على
غيرنا حب النبي محمد ايانا في رواية من جر غيرنا او بجملة كقوله رب
من انضجت غيظا قلبه قد تمنى لي موتا لم يطلع وقد تزاد عند
الكوفيين وهو سهل بناء على قاعدتهم في تجويز زيادة الاسماء واستندوا
الى شواهد لا يتعين في مطلوبهم كتمسكهم ببيت حسان المتقدم
والواقف المستفهم بها اي بمن عن نكرة يقابل حركتها اي حركة النكرة
بمدة تجانسها ان ضمة فواو وان فتحة فالف وان كسرة فيا في
المفرد المذكر فاذا قيل جاء رجل قلت في الحكاية منو واذا قيل
رايت رجلا قلت منا واذا قيل مررت برجل قلت مني والغرض
من هذه الحكايات ان يعلم المخاطب ان المسئول عنه هو ما ذكر
بعينه لا غيره وانما اشترط فيها كون من موقوفا عليها لان
من مبنية فقصد والتبعيدها عن الاعراب فاثبتوا العلامات
في حالة لا يكون فيها على الكلمة اعراب ولا تنوين تمكن وهي
حالة الوقف ويقال بلحو وخصا اي حروف تلك النكرة بمثلها

في غيره اي في غير المفرد المذكر وهو خمسة المثنيين والمجموع مذ
كرين او مؤنثين والمفرد المؤنث على حسب احواله في الاعراب
وانما قويل بذلك تنبيها على حال الذات والاعراب الواقع في ذلك
الاسم النكرة عند الاسكان واذا قيل جاءني رجلان ورايت رجلين
ومررت برجلين قلت منان ومنين واذا قيل قام رجال وضربت
رجالا ومررت برجال قلت منون ومنين واذا قيل ذهبت
امراتان وتزوجت امراتين واعرضت عن امراتين قلت منتان
ومنتين باسكان النون في جميع الصور ولا يخفى حصول الدلالة
على ذات المسئول عنه وعلى اعراب الاسم فان تعذر اجتماع
الدلالتين كما في المفرد المؤنث وجمعه اقتصر على مراعاة
حال الذات لانه الاصل ولم يبال بحال الاعراب عند تعذر
الدلالة عليه لانه فرع واذا قيل جاءت امراة قلت منه بفتح
النون على الارجح وقيل بالاسكان فتقول منه واذا قيل جاءت
امراتان فقلت منتان وقيل فتح النون واسكانها لكن الاسكان
ارجح بعكس المفرد واذا قيل جاءت نساء قلت منات وانما
تعذر الدلالة على الاعراب في الواحد المؤنث لانه لا يمكن اثبات
حروف المد للدلالة على الاعراب في منه لان هاء التانيث
في الوقف لا يكون الا ساكنة واما منات وان امكن الاثبات
لحروف المد بعد تاء الجمع وتحصيل الدلالة على الاعراب
فانهم اجروها مجرى مسلمات وهندات في الوقف فانه لا يثبت
فيه شيء من حركاته بخلاف منو ومنا ومني فانه نحو زيد وعمرو

ويثبت فيه

ويثبت فيه حال الوقف بعض الحركات مع حرف المد وذلك
في حال النصب نحو رايت زيدا فلم يستكر في من الجاري مجراه عند
قصد الحكاية اثبات الحركات والمد بعدها وقد فهم ان المستفهم
بمن لا يغيرها في حال الوصل فتقول جميع تلك الصور من يا فتى
ولذلك حكم بالشذوذ في قول الشاعر اتوا ناري فقلت منون
انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما حيث الحق العلامة وصلا
والواقف المستفهم بمن عن معرفة غير علم ياتي بها اي
بتلك المعرفة مرفوعا وكان الظاهر مرفوعة لكن لما كان المراد
الاسم ذكر فاذا قيل جاءني الرجل ورايت الرجل ومررت بالرجل
قلت في الجميع من الرجل باعادة تلك المعرفة مرفوعة على ان
من الاستفهامية مبتداء والرجل خبره وانما حذف المستفهم
عنه حيث يكون نكرة والحقت العلامة لان العلامة اخصر
والاستفهام عن النكرة اكثر فكان الاخصر اليق بالاكثر وقد
حكى سيبويه الحكاية عن بعض العرب فاذا قيل ذهبت
معهم يقال مع منين نظرا الى ان المعرفة المذكورة مجهولة
عند السامع وكذا حكم الاستفهام عن علم في لغة بني تميم
يؤتى بالعلم في كلام المستفهم مرفوعا في الاحوال كلها على
الخبرية ولا حكاية وهذا هو القياس وفي لغة اهل الحجاز يحكى
العلم على ما هو عليه في لفظ الذاكر فاذا قيل جاء زيد ورايت
عمروا ومررت ببكر قلت من زيد ومن عمروا ومن بكر ومن في
محل الرفع بالابتداء والمحكي بعده في الاحوال كلها في موضع

رفع على انه خبر لتعذر الاعراب بسبب اشتغال محله بحركة مجاورة
للحكاية وقد يتوهم ان الحركة في من زيد حركة اعراب وليس كذلك
بل هي حركة حكاية للحركة الاعرابية الواقعة لفظ الذكر وانما خص
الحجازيون الحكاية بالعلم دون غيره من المعارف لان وضع الاعلام
على عدم الاشتراك بخلاف سائر المعارف فانها لاي معين
كان والحكاية برفع الاشتراك انسب ثم حكاية العلم عند هؤلاء
ليست على الاطلاق كما يشعر به كلام المؤلف رح بل يشترط ان
يكون العلم غير مقرون بتابع واداة السوال هنا وهي من غير مقرونة
بعاطف فلا يجوز الحكاية في نحو من زيد الفاضل لوجود التابع
ويستثنى من ذلك ان يكون التابع ابنا متصلا بعلم كرايت
زيد بن عمرو او علما معطوفا كرايت زيدا وعمروا فيجوز
فيها الحكاية على خلاف في الثانية ولا يجوز في نحو قولك ومن
زيد لمن قال مررت بزيد لاجل العاطف والسر في ذلك انه
لا لبس في مثل هذه الصورة اذ العطف على الكلام المخاطب
مؤذن بان السوال عمن ذكره المخاطب بعينه كذا قيل وفيه
نظر والمستفهم بمن عن نسبة اي نسبة العلم سواء كان
لعاقل او غيره يصدرها اي يصدرن بالدال لانها سوال
عن صفة العلم باعتبار كونه منسوبا الى شيء ولا بد من
اقترانها باللام فيقرن بها ليوافق المسؤل عنه باعقاب
بائها اي باء النسبة المشددة ويقول لمن قال قام زيد المنى
اي القرشي ام الثقفي مع علامة المثنى والمجموع حيث يكون

المسؤل عن نسبة كذلك مثل ان يقال قام الزيدان والعمرون
ويقول المنيان والمنيون والاكثر ادخال همزة الاستفهام
على الالف واللام فيقول المني بالمد والتسهيل وانما جاز الجمع
بينها لضعف تضمن من الاستفهام لمعاملتها المعربات التي
لا يتضمن معنى الحرف وذلك بادخال اللام عليها والحاقه باء
النسبة بها ولا يوصفان اي من وما موصولتين وعلل في
بعض الحواشي بان لفظ من وما اشبه بالحرف من الذي
لكونهما على حرفين بخلاف الذي والحرف لا يوصف قلت
يرد ان هذا الشبه ثابت لهما ولا يوصفان حال كونهما موصوفتين
وقد صح وصفهما كما مر واي كمن في اوجهها غير انها
يوصف بها دالة على معنى الكمال نحو زيد رجل اي رجل كامل في
صفات الرجال ومن لا يوصف بها ومقتضى كلام المؤلف انها
يقع موصوفة فتكون نحو مررت باي معجب لك كما يقال بمن معجب لك
وهذا مذهب الاخفش وقال ابن هشام وغيره وهذا غير مسموع و
تضاف كما مر بخلاف من وتعرب في حالة الا حالة كونها مضافة
محذوفا صدر صلتها فتضم على جهة البناء تشبيها لها
بقبل وبعد المقطوعتين عن الاضافة لانها حذف منها بعض
ما يوضحها ويبينها وهو الصلة لانها المبينة للموصول كما حذف
من قبل وبعد المضاف اليه المبينين للمضاف كانهم اشد
من قوله تع ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا
بضم اي على القراءة المشهورة عند سيبويه فالتقدير عنده لننزعن

الذي هو اشد وخالفه الكوفيون وجماعة من البصريين لانهم يرون
ايا الموصولة معربة دائما كالشرطية والاستفهامية وضعف
تقدير الخليل بالذي يقال ايهم لقلة مثله يعني ان الخليل
يرى ان ايا في الاية استفهامية معربة بالرفع على الابتداء واشد
خبرها والجملة محكية بقول محذوف كان مفعول ننزعن محذوفا
والتقدير لننزعن من كل شيعة الذين يقال فيهم ايهم اشد ولا
شك في ان هذا التقدير ضعف الابصار اليه في سعة الكلام وتجويز
مثل هذا يقتضي الى تجويز لامررت الفاسق الخبيث بالرفع بتقدير
الذي يقال فيه الفاسق الخبيث وهو لا يجوز على ما صرح به سيبويه
وضعف ايضا قول يونس في الاية بالتعليق بناء على ان ايا
استفهامية معربة على انها مبتدا واشد خبرها والجملة في محل
النصب على انها مفعول ننزع لكنه علق عن العمل لاجل الاستفهام
اذ لم يعرف تعليق غير افعال القلوب وننزع لكنه ليس منها
واذا اخبر به عن شي معلوم من وجه ومجهول من وجه
مجهول من وجه اخر كما اذا علمت شخصا من حيث انه
منطلق ولم تعلمه من حيث ان اسمه زيدا وعلمته من
حيث انه زيد ولم تعلمه من حيث انه منطلق فاريد تبيينه
من تلك الجهة المجهولة بالذي او بالالف واللام وخصتا
اي الالف واللام بفعلية متصرف لم يتقدم معمولها ليمكن
بناء صلتها وذلك ان صلتها اسم فاعل واسم مفعول كما مر
فاذا كانت الجملة فعلية متصرفة الفعل امكن بناء اسم الفاعل

من الفعل حيث يكون مبنيا للمعلوم واسم المفعول حيث
يكون مبنيا للمجهول واما اذا كان الفعل جامدا فبناء الصلة
متعذر ضرورة ان جموده مانع من التصرف فيه بالاشتقاق
منه واما الاسمية فتعذر بناء اسم الفاعل والمفعول منها ظاهر
واما اشتراط ان لا يكون معمولها متقدما فلما سياتي من انه
يجعل في مكان المخبر عنه ضمير والالف واللام يتعذر دخولهما
على الضمير صدرتهما هذا جواب اذا من قوله اذا اخبرت عن
شيء اي اذا اردت الاخبار المذكور صدرت الموصولين المذ
كورين وهما الذي والالف واللام واخرت ذلك الشيء حالة
كونه خبرا عن الموصول المصدر واضعا مكانه ضميرا موافقا
لهما اي لذينك الموصولين لاجل الربط فاذا اخبرت بالذي عن
زيد من قولك ضربت زيدا قلت الذي ضربته زيد وبالالف
واللام قلت الضاربه انا زيد وانما ابرزت الضمير هنا لجري الوصف
الرافع للضمير على غير من هو له اذ الالف واللام لزيد والضارب ليس
له وانما هو للمتكلم وقد استبنت بما ذكرنا ان الموصول مخبر عنه
لا به وان زيدا مخبر به لا عنه فمن ثم اشكل ظاهر قولهم كيف
يخبر عن زيد بالذي او بالالف واللام واجاب ابن الحاجب بان
المراد كيف يخبر عن مبهم هو ذات زيد في المعنى بزيد في المعنى
بزيد فيجوز والباء من قولهم بالذي للاستعانة اي كيف تخبر
متوصلا الى هذا الاخبار بالذي مثلا واجاب تلميذه بان
المعنى كيف يخبر عن مسمى بزيد معبرا عنه بالذي ولم يذكر

المخبر به فانه قد علم انه عين ما عبر عنه بالذي ولو صح عن
معنى قولهم كيف يخبر عن زيد من قام زيد لقيل كيف يخبر
عن مسمى زيد بزيد معبرا عن ذلك المسمى بالذي لكن اختصر لفهم
المقصود **فان فقد شرط منها** اي من الشروط المذكورة وهي
تصدير الموصول وتاخير الشيء الذي يراد الاخبار عنه ووضع ضمير مكانه
تعذر الاخبار فامتنع بسبب ذلك **في** كل اسم **مستحق الصدر**
فلا يخبر عن ايهم من قولهم في الدار اذ لو قلت الذي هو في الدار
ايهم ازلت الاستفهام عن صدريته وكذا القول في جميع
اسماء الاستفهام والشرط وكم الخبرية وما التعجبية وضمير الشان
لا يخبر عن شيء منها كما ذكرنا **و** امتنع الاخبار **في الفصل** اي في
صيغة الفصل على القول بانها اسم اذ لا يمكن تاخيرها
خبر اللزوم استعمالها على خلاف وضعها من انها لا يقع
الا بين شيئين هما مبتدا وخبر في الحال او في الاصل وفي
بعض الحواشي ان المراد امتناع الاخبار في مستحق الفصل
كالضمير المنفصل في اياك نعبد لانه لو اخر خبرا لبطل الغرض
وهو الحصر وهذا لا يستقيم اذ لو تاخر خبرا واقيم في موضعه
ضمير غيبة منفصل يعود الى الموصول فقيل الذي اياه نعبد
انت لم يفت الغرض اصلا **والظروف والمصادر غير المتصرفة**
اي لازمة النصب على الظرفية في النوع الاول وعلى المصدرية
في النوع الثاني فالصفة لهما معا فلا يخبر عن شيء منها لا
متناع تاخيرها اذ هو ملزوم لرفعها على الخبرية المقتضي

لتصرفها وهو خلاف ما وضعت عليه من عدم التصرف فلا
يخبر عن الظرف في نحو جاء زيد ذات مرة وعن المصدر في نحو
سبحان الله **والحال والتمييز** فلا يخبر عنهما في قولك جاء زيد
ضاحكا وعندي عشرون درهما لامتناع وضع الضمير مكانهما
من حيث كونهما واجبا التنكير **ومجرور رب ومفتوح** التي
لنفي الجنس فلا يخبر عن رجل من نحو رب رجل لقيت ولا منه
نحو لا رجل في الدار لامتناع وضع الضمير مكانه في الصورتين لانه لازم
التنكير فان قلت لم يوضع في الاول فيقال الذي ربه لقيت رجل
ويكون مثل ربه رجلا لقيت قلت لان الضمير المجرور برب
يجب ان يكون مبهما مميزا بنكرة بعده وهذا متاتي فيما نحن فيه
ضرورة ان الذي ليس مبهما نكرة فالعود عليه مخرج له عن وضعه
وان جعلت الضمير باقيا على ابهامه فقد العائد فيمتنع كما
امتنع له الاخبار عن الهاء في نحو زيد ضربته وهو كون الضمير
مستحقا الغيبة كما سياتي واما ما قاله صاحب اللباب من انه لا بقاء
على ربه رجلا لشذوذه فليس بظاهر **ومظهر في مقام مضمر**
نحو الحاقة فلا يخبر عنه لان الاظهار يفيد التفخيم ووضع الضمير
مكانه يفيته **والمصدر العامل** فلا يخبر عن نحو المرور في قولك
المرور بزيد حسن اذ لو قلت الذي هو بزيد حسن المرور لزم اعمال
الضمير ولا هو يعمل هذا راي الجمهور ومن اجاز اعمال الضمير المصدر
في الظرف نحو مروري بزيد حسن وهو بعمرو قبيح اجاز الاخبار
في هذه الصورة وانما قال المصدر العامل لانه لو لم يكن المصدر

عاملا لجاز الاخبار عنه فاذا قلت ضربت زيدا ضربة جاز ان يخبر
عنه فتقول التي ضربتها زيدا ضربة **والصفة** بدون الموصوف
والموصوف بدون الصفة لامتناع وضع الضمير في موضع كل
منهما ضرورة ان الضمير لا يوصف به ولا يوصف وانما قلنا
بدون الموصوف وبدون الصفة لانه لو كان الاخبار عن مجموع
الموصوف وصفته جاز فيقول في الاخبار في نحو رايت رجلا
كريما الذي رايته رجلا كريما الذي رايته رجل كريم **والمضاف**
بدون المضاف اليه فلا يجوز الاخبار عن الاخ من قولك جاء
اخو زيد لعدم قيام الضمير مقامه اذ الضمير لا يضاف وانما
قيدنا بذلك لانه لو كان الغرض الاخبار باعتبار المتضايفين
معًا جاز فتقول الذي جاء اخو زيد **والمضاف اليه غير المستقل**
كالواقع في علم اضافي نحو امرئ القيس لانه تنزل منزلة الجزء
من الكلمة فيمتنع فصله عنها او تاخيره خبرا لما لزم والخلل
الممتنع ولو كان المضاف اليه مستقلا لجاز الاخبار عن زيد في
نحو قولك جلست في دار زيد فتقول الذي جلست في داره زيد
لانتفاء المانع **وضمير وجب لغيره** اي لغير الموصول كضمير
الغائب من قولك زيد ضربته فانه عائد الى زيد وهو غير الذي
فلا يجوز الاخبار عنه بان تقول الذي ضربته هو وذلك لان
هذا الضمير المنفصل لا يجوز ان يكون عائدا الى الموصول لانه
جاء بعد تمام الصلة ولا الى زيد لانه خارج عن خبره فاذن لم
يبق له الا الضمير المنصوب المتصل فان قدرته رابطا للخبر بالمبتدا

الذي

الذي هو زيد بقي الموصول بلا عائد وان قدرته عائدا الى المو
صول بقي المبتداء بلا رابط **واسم شمله** اي شمل هذا الضمير الذي
وجب لغير الموصول كغلامه في نحو قولك زيد ضربت غلامه
فيمتنع الاخبار عنه للعلة السابقة وذلك انك اذا اخبرت
عنه قائلا الذي زيد ضربته غلامه فالضمير الذي جعلته موضع
الغلام ان اعدته على الموصول بقي المبتداء بلا عائد وان اعدته
على المبتداء بقي الموصول بلا عائد كذا قرره **والموصول بدون**
صلته لانهما كاسم واحد فلو اخبرت عنه بدونها للزم
فصله عنها وتاخيره عنها خبرا وذلك ممتنع واما الاخبار
عن الموصول مع صلته فلا مانع منه فاذا اخبرت عنه من نحو
رايت الذي اكرمك قلت الذي رايته الذي اكرمك **و**امتنع
الاخبار في معمول فعل جامد منصوب قولك **زيدا ضربت**
بالالف واللام لما مر من ان صلتهما انما يكون اسم فاعل او
مفعول وصوغه من الجامد متعذر فيمتنع لذلك اي يخبر
عن زيد من نحو عسى زيد ان يقوم بالالف واللام وكذا
يمتنع ان يخبر بهما عن المنصوب المتقدم في الجملة المذكورة
في المتن لانه لا يمكن وضع الضمير موضعه والالف واللام لا
يدخلان عليه وتاخره مفوت لفائدة التقديم وانما اعاد المؤ
لف رحمه الله كلمة في هنا لارادة تعيين ان امتناع الاخبار
في ذلك مخصوص بالالف واللام دون الذي **وماذا صنعت**
اما **بمعنى ما الذي** صنعت على ان ما استفهامية في محل رفع

على انها مبتداء وذا موصول في محل الرفع على انه خبر ذلك
المبتداء وصنعت صلة الموصول والعائد محذوف اي ما
الذي صنعته فالجملة اسمية **وجوابه رفع** اي مرفوع اوخا
وقع وهذا على طريق الاولوية ليطابق الجواب السوال
فقولك على هذا التقدير خير بالرفع اولى من قولك خيرا
بالنصب **او بمعني اي شيء** فيكون مجموع ماذا اسم استفهام
في محل نصب على انه مفعول لصنعت فالجملة فعلية قدم
مفعولها لتضمنه معنى الاستفهام **وجوابه نصب** على الاحسن
محافظة على مطابقة الجواب للسوال ويجوز الرفع ولكنه
خلاف الاولى وعلى كلا الوجهين جاء قوله تعالى ويسالونك
ماذا ينفقون قل العفو قراء الباقون بالنصب فيقدر السوال
جملة فعلية وعلى الوجه الثاني جاء قوله وقيل للذين اتقوا
ماذا انزل ربكم قالوا خيرا واما قوله تعالى حكاية عن الكفار واذا
قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا اساطير الاولين فليس من
هذا الباب اصلا على ماذكره ابن الحاجب فانه قال في شرح المفصل
هذا كله انما يكون اذا كان المجيب موافقا للسائل في اعتقاده
فيجوز ان يستغني بدلالة كلام السائل عليهم مثل قوله ماذا كتبت
فيقول مصحفا وشبهه فاذا لم يكن موافقا له في الفعل تعذر تقديره
لاخلاله بالمعنى اذ يفهم منه الاثبات وغير مريد له واذا تقرر ذلك
فلا يستقيم فيما حكى عن الكفار في الاية ان يكون جوابا الا مع الرفع المذ
كور ولا يتقدير ان ينصب لانه لم يرد انهم قالوا الذي انزل ربنا اساطير

الاولين

الاولين ولا انزل ربنا اساطير الاولين اذ لم يكن ذلك معتقدا حدهم
فلم يريدوا الجواب وانما قصدوا الى الكلام مستانفا على حسب
اعتقادهم الخبيث اي هذا القول اساطير الاولين ومن ثم تعين الرفع
الى هنا كلامه ومن انواع المبني **اسماء الافعال وهي ما وضع**
الامر نحو صه بمعنى اسكت اوماض نحو هيهات بمعنى بعد بقيد
الوضع خرج نحو ضرابا زيدا فانه وان كان بمعنى الامر لكنه ليس بحسب
الوضع وانما هو لامر عارض وهو حذف فعل الامر واقامته
مقامه **وكذا نحو** زيد قايم امس فان اسم الفاعل هنا وان كان
للماضي **فانما** خص الامر والماضي لان اسماء الافعال مبنية لمشا
بهتها فعل الامر او الماضي ولو كانت بمعنى المضارع لاعربت
فاف واوه لمعنى تضجرت وتوجعت الانشائيين لا بمعنى
اتضجر واتوجع **وابن مالك** يجيز كون اسم الفعل بمعنى المضارع
فيجعل اف بمعنى اتضجر واوه اتوجع ويرعى ان سبب بنائها
ليس ماذكر بل مشابهته الحرف بلزوم النيابة عن الفعل وعدم
مصاحبة العوامل **قال الرضي** ويجوز ان يقال ان اسماء الافعال
بنيت لكونها اسماء لما اصله البناء وهو مطلق الفعل سوا بقي
على ذلك الاصل كالماضي والامر او خرج منه كالمضارع **ثم قيل**
لا محل لها من الاعراب لوقوعها موقع المجزوم منه وهو الامر
والماضي وهذا مختار الرضي **وقيل هي مصدر** فمحلها نصب
على المصدرية قال الرضي وليس بشيء اذ لو كانت كذلك لكانت
الافعال قبلها مقدرة فلم تكن قايمة مقام الفعل فلم تكن مبنية

وقيل هي مبتداء ما بعدها من المرفوع الظاهر كما في هيهات
زيد والضمير المقدر كما في صه ساد مسد الخبر اي مستغني به
عنه كما استغني في اقايم الزيدان لما كان بمعني ايقوم الزيدان عن
الخبر بالفاعل اذ المقصود من المبتداء والخبر منسوب ومنسوب
اليه وهو حاصل في اقايم الزيدان فكذا ما نحن فيه واختار ابن
الحاجب هذا الوجه قال لان اسم الفعل اسم جرد عن العوامل
اللفظية فوجب ان يحكم بالابتداء فيه والفاعل ساد مسد الخبر
كما في قولك اقايم الزيدان قلت لكن هذا يفضي الي فساد تعريفه
للمبتداء بانه الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه او
الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة للظاهر
فان هذا ليس شيئا مما ذكره فلا يكون التعريف منعكسا وتنقسم
اسماء الافعال الي مشتق كنزال من انزل و منقول كعليك
بمعني الزم واليك بمعني تنح ومكانك بمعني اثبت وعندك
ولديك ودونك بمعني خذ ووراءك بمعني تاخر وامامك بمعني
تقدم فهذه كلها عندهم اسماء الافعال منقولة لانها مستعملة
قبل ذلك لغير معني اسم الفعل ولي عليه سوال ذكرته في
شرح التسهيل وهو انه ما الملجئ لهم الي ان جعلوا بعض هذه
الظروف اسما افعال وهلا جعلوها ظروفا علي حالها ولم يخر
جونها عن بابها ويكون العامل مقدرا اي اثبت مكانك وتاخر
وراءك وتقدم امامك وخذ عندك وانما يحسن دعوي اسم
الفعل حيث لا يمكن الجمع بينه وبين الفعل نحو صه وعليك واليك

واما اذا

واما اذا امكن فلا ومن ثم جعل كصه ومه فانه ليس مشتق من شيء
ولم يستعمل قبل كونه اسم فعل لغير ذلك ولا يتقدم معمولها اي
معمول اسماء الافعال عليها وكتاب الله عليكم ليس عليكم فيه
اسم فعل قدم عليه معموله وهو كتاب الله والاصل الزموا كتاب
الله بل هو مصدر موكد لنفسه وذلك لو قوعه بعد جملة لا محتمل
لها غيره وهي حرمت عليكم امهاتكم الاية فانها دالة علي ان تحريم
ذلك مكتوب ولا محتمل لها غيره فيكون كتاب الله من قبيل
المصدر الموكد لنفسه نحو له علي الف درهم اعترافا وعليكم
يتعلق بالكتاب ودلوي دونكا في قول الشاعر يا ايها المائح دلوي
دونكا اني رايت الناس يحمدونكا محمول علي حذف المفسر
العامل باسم الفعل وهو دونكا او علي حذف المبتداء اي هذه
دلوي ودونك اسم فعل كما في الاول او علي ان دلوي ودونك
مبتداء وخبر علي انه اي دونك ظرف لا اسم فعل والترتيب
يقتضي تقديم هذا الوجه علي الذي قبله فان هذا فيه منع لكون
دونك اسم فعل والاولان يشملان علي تسليمه ولا يستقيم المنع
بعد التسليم والمائح اسم فاعل من ماح يميح وفي الصحاح
المائح الذي ينزل البير فيملا الدلو وذلك اذا قل ماؤها
فمنها اي فمن اسماء الافعال ما ينكر بالتنوين ويعرف بعدمها
والاولي بعدمه كما في بعض النسخ اي بعدم التنوين
ولكنه اعاده الي النون التي هي مسمي بالتنوين والنون يجوز
فيها التذكير باعتبار اللفظ والتانيث باعتبار الكلمة فاذا

قلت صه بالتنوين فمعناه الامر بسكوت ما واذا لم ينونه
فمعناه الامر بسكوت معهود قال ابن الحاجب في شرح المفصل
كانهم قصدوا الى ان يجعلوا التنوين في صه لمعنى وحكموا على المنون
بانه نكرة وعلى غير المنون بانه معرفة وينبغي اذا حكم بالتعريف
ان يكون علما لمسماه الفعل الذي بمعناه فان قيل هو اسم للفعل
على كل تقدير فكيف يكون معرفة تارة ونكرة اخرى قلت اذا
قدر معرفة جعل علما للمعقولية الفعل الذي بمعناه كما تقول في
أسامة وغدوة واذا قدر نكرة كان لواحد من آحاد الفعل الذي
يتعدد اللفظ به فصار امره بهذا التقدير مختلفا فصح ان يقدر
معرفة وان يقدر نكرة الى هنا كلامه ولم يجعل الرضي تعريفه من جهة
العلمية كما فعل ابن الحاجب بل جعله من قبيل التعريف اللامي
اذ منه الذي لا تنوين فيه معنى قولك اسكت السكوت المعهود
وفيه نظر اذ ينكر دائما نحو ويها او يعرف دائما نحو بله وكثير
من الاسماء الافعال التي لا يلحقها تنوين والحق انه لا يعرف
لعدم التنوين الا ما ينكر بوجوده لان ادخال التنوين في
هذا النوع من الاسماء للفرق بين المعرفة والنكرة مؤذن بقصد
هذه تارة واما ما لا تنوين فيه فيحتمل ان يكون معرفة فقط
او نكرة فقط وليس فقدان التنوين مما لا يوجد فيما اصلا بد
ليل على التعريف فكم من نكرة لا تنوين فيها فمثل مه حيث
لا تنوين يحكم عليه بكونه معرفة لانه ينكر بوجود التنوين
ونحو بله لا يحكم عليه بالتعريف لاجل فقدان التنوين منه بل

يجوز فيه ان يكون معرفة وان يكون نكرة ومنها اي من اسماء الافعال
فعال للامر وهو عند سيبويه قياس في الثلاثي التام احترازا من
نحو كان الناقص المتصرف احترازا من نعم وبئس واهملها المؤلف
تبعا للجماعة وحكم سيبويه بقياسيته ذلك لكثرة مجيئه في كلامهم
جدا كنزال بمعنى انزل وضراب بمعنى اضرب وتراك قال المبرد
ليس بقياس فلا يقال قوام وقعاد في قم واقعد اذ ليس لاحد ان يبتدع
صيغة لم يقلها العرب وقال الاندلسي منع المبرد قوي فالاولى
ان يتاول قول سيبويه وهو مطرد على انه اراد بالاطراد الكثرة لا
القياس عليه وقال ابن الحاجب لو قيل ان هذه الصيغة اي صيغة
فعال من الثلاثي فعل امر لم يكن بعيدا لانها جرت من الفعل
على صيغة واحدة كجريان صيغة افعل ولكنه لم يقله احد منهم
لوجهين احدهما ان صيغة فعال لم يوجد الا في باب الاسماء
وثانيهما انهم رأوا دخول الكسرة في هذه الصيغة والعرب تجتنب
ادخال الكسرة في الافعال حتى قالوا اضربني ويضربني فزادوا نون
الوقاية هربا من دخول الكسر في الافعال سماع في غيره نحو دراك فقد
سمع في مزيد الثلاثي وسمع من الرباعي قرقار اي قرقر وعتي صوت
وعرعار اي بمعنى العبوا بالعرعرة وهي لعبة الصبيان وقال
المبرد لم يات في الرباعي عدل اصلا وانما قرقار حكاية صوت الرعد
وعرعار حكاية اصوات الصبيان ورده السيرافي بانه لو اريد
الحكاية لقيل قار قار وعار عار اذ لا يخالف الاول الثاني في الحكاية
والعجب ان بعضهم كتب على قوله سماع في غيره حاشية صورتها

اي في غير الثلاثي كغرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية
صوت الصبي والتشبيه به اي بفعال الامري عدلا وزنة بني
فعال معدولا عن مصدر معرفة كفجار فانه شابه فعال الذي
هو اسم فعل من حيث العدل ومن حيث الزنة اما العدل
فلان فجار معدول عن الفجور او الفجرة كما ان نزال معدول
عن انزل انزل او اكثر واما الزنة فلاتفاقهما معا في بناء
فعال وفيه نظر اما اولا فلانا لا نسلم ان فعال الامري معدول عن الفاظ
فعل الامر والاصل كما قال الرضي في كل معدول انه لا يخرج المعدول
عن نوع المعدول عنه فكيف عنه فكيف خرج الفعل بالعدل
عن الفعلية الى الاسمية واما ثانيا فلانهم يقولون ان فجار
علم للفجرة فاذا كان كذلك فكيف يستقيم فيه دعوى العدل والمعدول
ليس علما للمعدول عنه او معدولا عن فاعلة صفة مختصة
بالنداء نحو يا فساق فان اصله يا فاسقة ولكن عدل عنه الى هذا
البناء لقصد المبالغة او غير مختصة به نحو قطاط اي قطاط
اي قاطة كافة قال الطلت تراتهم حتى اذا ما قتلت سراتهم
كانت قطاط واظن سعو الطلت في البيت قوله تراتهم وهو
جمع ترة بمعنى النقص ولست على وثوق هل الرواية فيه
كذلك اولا ونحو سبيته سبة تكون لزام اي لازمة ونحو لا
تبل فلانا عندي بلال اي بالة بمعنى لا نصيبه عندي ندى
ومعروف وكذا بني للتشبيه بفعال الامري عدلا وزنة فعال
علما لاعيان الاناث في لغة اهل الحجاز سواء كان آخره راء كحضار

وسفار والحذام وقطام ولا يخفى ان العدل هنا تقديري ضرورة
انه ليس لنا اعلام للاناث هي حاضرة وسافرة وحاذمة
وقاطمة عدل عنها الى ما ذكر تحقيقا وانما العدل فيها
مقدر صير اليه للعلم بانهم لا يبنون الا المانع من الاعراب
ولا مانع يمكن سوى ما قدر من العدل فلزم المصير اليه اذ
لو اكتفي بالوزن في البناء لوجب بناء باب سلام وكلام واللازم
باطل وتميم تعربه اعراب ما لا ينصرف للعلمية والتانيث
ولا حاجة الى تقدير العدل هنا وان قال به بعض النحاة
الا ما اخره راء كحضار في لغة اكثرهم فانهم يوافقون فيه
الحجازيين لغرض الامالة فهي امر مستحسن والمصحح
لها هنا كسرة الراء وهي لا تحصل الا بالبناء لانه اذا اعرب منع
الصرف فلم يكسر فاذا بني كسر دائما وعلة البناء هي مشابهة
فعال الامري وزنا وعدلا فقدر هؤلاء العدل لذلك مثل
الحجازيين وجرى القليل من التميميين على قياس منع الصرف
في الجميع وقد عرفت ان عدل فعال الامري غير مسلم وان بناء
غيره مما يكون على فعال علما او صفة مبني على مشابهته له في
العدل فهو مشكل قال الرضي الاولى ان يقال بنيت المصادر
يعني نحو فجار والصفات يعني لكاع وفساق لمشابهتهما
بفعال الامري وزنا ومبالغة بخلاف نحو ثبات والكلام ومضاء
فانه لا مبالغة فيها واما الاعلام الجنسية كصرام وحناذ يعني
على الداهية فكان حقها الاعراب لان الكلمة المبنية اذا سمي بها

غير ذلك اللفظ وجب اعرابها لكنها بنيت لان الاعلام الجنسية
اعلام لفظية يعني ان تعريفها لفظي لا معنوي فمعنى الوصف
باق في جميعها اذ هي اوصاف وغالبة واما الاعلام الشخصية
كقطام وحذام فبنوها على خلاف القياس اجراء لها مجرى العلم
المنقول من الوصف ومن انواع المبني الاصوات وهي ما
حكي به صوت كغاق لحكاية صوت الغراب وماء لصوت
الظبية وشيب لصوت مشافر الابل عند الشرب وطق لحكاية
الصوت الذي يحدث عند وقع الحجارة وقال الرضي وشرط الحكاية
ان يكون مثل المحكي وهذه الالفاظ المركبة من حروف صحيحة
متحركة بحركات صحيحة وليس المحكي كذلك اذ الحيوانات العجم
والجمادات لا تحسن الافصاح بالحروف احسان الانسان لكنهم
لما احتاجوا الى ايراد اصواتها التي هي شبه المركب من الحروف
في اثناء كلامهم اعطوها حكم كلامهم من تركيبها من حروف
صحيحة لانه يتعسر عليهم او يتعذر مثل تلك الاجراس الصادرة
منها كما انها لا تحسن مثل الكلام الصادر من جنس الانسان الا
في النادر كما في الببغاء فاخرجوها على ادنى ما يمكن من الشبه
بين الصوتين فصار الواقع في كلامهم كالحكاية عن تلك الاصوات
او صوت به البهايم اما للدعاء كنخ بتشديد الخاء المعجمة وتخفيفها
للبعير المناخ واما للزجر كهلا للخيل وعدس للبغل وقد جعل
بعضهم هذا القسم اعني ما صوت به البهايم دعاء وزجرا من
قبيل اسماء الافعال وليس بسديد لانها ليست بمعنى الخبر فوجب

ان يكون

ان يكون بمعنى الامر ويودي ذلك الى ان يكون المتكلم بها طالبا لا
يعقل امتثال الامر ومثله لا يصدر عن عاقل وانما يقصد بهذه
الاصوات انقياد ما لا يعقل بالصوت الملفوظ لما اجرى الله
تعالى عادة هذا النوع به من الانقياد عند سماع ذلك على ليس
المقصود بخاطبته وطلب الامتثال منه ومن انواع المبني المركبات
وهي كل اسم وذا جنس يشمل نحو زيد وعبد الله وتابط شرا وغير
ذلك وقد علمت في باب التوابع ما يترتب على ادخال كل في التعريف
من الخلل من كان بين فصل يخرج ما ليس كذلك كموسى وعيسى
وابراهيم ليس بينهما قبل العلمية نسبة وذا فصل يخرج نحو عبد الله
علما فان بين جزئيه في الاصل نسبة اضافية ونحو تابط شرا علما
ايضا اذ بين اجزائه في الاصل نسبة اسنادية وغيرهما وقد يقال
اما خروج نحو عبد الله فحسن لانه معرب واما باب تابط شرا فلا
معنى لاخراجه لانه مبني والكلام في المبنيات وجوابه ان الغرض
من هذا التعريف ما بني للتركيب وتابط شرا انما يقال فيه ان
بناءه ليس للتركيب بل العلم بانه في اصله مبني من حيث هو جملة
واذا جعل علما فهو مبني ليعلم انه في اصله حيث كذلك او يقال
ان الجملة لا يوصف قبل العلمية باعراب ولا بناء لانهما من عوارض
الكلمة لا الكلام واما بعدها فهي محكية اللفظية فلا يطلق عليها
انه معربة في الظاهر او مبنية لاشتغال حرفها الاخير بالحركة
التي كانت عليها اعرابية او بنائية او بالسكون الذي كان كذلك هذا
والحد المذكور غير منعكس لخروج بعض المحدود وهو خمسة عشر

ثان بين جزئيه نسبة ما وهي نسبة العطف فان كان الجزء الثاني
من المركب صوتا كسيبويه ونفطويه كسر آخره لالتقاء الساكنين
ملتبسا بفتح اخر الجزء الاول طلبا للخفة وبناؤه لمشابهته الحرف
نظرا الى احتياجه الى الثاني واما بناء الجزء الاخير فواضح لانه
من الاصوات او كان الثاني متضمنا حرفا فتحا اي الحرفان الا
خيران من جزئيه ليتخفف بالفتح بعض الثقل الناشي عن
التركيب نحو خمسة عشر فالثاني يتضمن معنى الحرف اذ الاصل
خمسة وعشر حذفت الواو اختصارا وبني الجزآن اما بناء
الثاني فلتضمنه معنى الحرف واما بناء الاول فلكونه اشبه
صدر الكلام كالزاء من زيد وهو راجع الى ما مر من شبه الحرف
باعتبار الاحتياج وان اضيف في الاشهر نحو هذه خمسة عشر زيد
فلا يزول بناؤه بالاضافة لقيام موجب البناء معها وهذا
مذهب سيبويه وقال الاخفش الاضافة من خصائص
الاسماء فيعود بها المبني الى حالته الاولى من الاعراب وهذا
هو مقابل الاشهر الذي اشار اليه المؤلف او دخله اللام فانه
لا يزول بناؤه بدخولها نحو الخمسة عشر وترجيح جانب الا
سمية باللام المقتضي للاعراب يندفع بان الجزء الذي باشره
اللام من المركب وهو صدره يتعسر اعرابه للزوم دوران الاعراب
في وسط الكلمة والجزء الاخير لم يباشره اللام وهذا بخلاف
الاضافة التي اعتبرها الاخفش في نحو ثلثة عشر زيد لانها باشرت
الثاني ومن ثم لم يخالف فيما دخلت عليه اللام الاثني عشر

فهو معرب

فهو معرب الجزء الاول وان كانت العلة المقتضية للبناء في بابه
قائمة لانه شبه بالمضاف في حذف النون منه لان الاصل اثنان
وعشر فلما حذفت الواو وصار اثنا عشر فكرهوا وجود النون الذي
يؤذن بالانفصال مع حذف الواو الذي يؤذن بالاتصال فحذفوا
النون تشبيها له بالمضاف فوجب اجراؤه مجراه في اعطائه حكم
الكلمة لا حكم الجزء فوجب البقاء على الاعراب وبقي عشر على بنائه
لتضمنه معنى الحرف او كان الجزء الثاني الذي ليس بصوت غير متضمن
حرفا فتح الاول اي آخر الاول ان لم يكن معتلا فان كان ياء كمعدي
كرب وقالي قلا وجب سكونه مطلقا وهو وارد على اطلاق
المؤلف بامتناع ثانيه من الصرف في الافصح نحو جاء بعلبك
ومررت ببعلبك بفتح اللام من الجزء الاول لانه مبني لتنزله منزلة
جزء الكلمة ويعرب الجزء الاخير لانتفاء سبب البناء منه وهو
تضمن الحرف اعراب ما لا ينصرف لوجود العلتين المانعتين
من الصرف وهما التركيب والعلمية فهذا هو الافصح والاكثر او
اعرابا اي الجزء وان من هذا المركب الذي لا يكون جزؤه الثاني متضمنا
حرفا اعراب المضاف اليه فيعرب الاول بالضمة رفعا والفتحة
نصبا والكسرة جرا على حسب ما يقتضيه العوامل ملتبسا بامتناع
الجزء الثاني والمضاف اليه من الصرف فيقال هذا بعلبك ورأيت
بعلبك ومررت ببعلبك بفتح آخر الثاني في الاحوال الثلث واما
آخر الاول فيختلف باختلاف العوامل لما مر وينبغي ان يتامل
بالمانع من الصرف على هذا الوجه او انصرافه فيقال هذا بعلبك

ورايت بعلبك ومررت ببعلبك بجر الثاني وتنوينه في الاحوال
الثلث او بنيا تشبيها بما تضمن الحرف نحو خمسة عشر لكونهما
ايضا كلمتين احديهما عقيب الاخرى وهو ضعيف لان المضاف
والمضاف اليه كذلك فان سمي بالمفتوح جزاه كباب احد عشر
وثلثة عشر اعرب الاخر في الافصح والذي قاله الرضي وغيره ان
الافصح في خمسة عشر ونحوه علما مراعاة بناء الاول ومن انواع
المبني الكنايات وهي كم وكذا للعدد اي كلاهما يقع كناية عن العدد
وهذا اذا جعلت كذا كلمة واحدة وليس لها الصدر يقول قبضت
كذا وكذا درهما واما كم فواجبة التصدير استفهامية كانت او
خبرية الا في لغة رديئة حكاها الاخفش عن بعضهم انه يقول
ملكت كم عبيد ومن ثم خطي ابن عصفور حيث قال في اولم
يهد لهم كم اهلكنا كم فاعل ليهد مع اعترافه بان اخراج كم
عن الصدارة رديء وقد يكنى بكذا عن غير العدد كقوله ايمة اللغة
قيل لبعضهم اما بمكان كذا وكذا وجذ فقال بلى وجاذا فنصب
باضمار اعرف والوجذ بوا ومفتوحة بجيم ساكنة فذال معجمة
النقرة في الجبل والجمع وجاذ بكسر الواو وفي الحديث انه يقال للعبد
يوم القيمة اتذكر يوم كذا وكذا فعلت كذا وكذا وكيت وذيت بالحركات
الثلاث كما في اين وحيث وجير للحديث تقول قال فلان كيت وكيت
وكان من الامر ذيت وذيت ولا يستعملان الا مكررين كما مثلنا
فان قلت ما وجه بناء هذه الكنايات قلت اما كم فظاهر لانها مشا
بهة الحرف مشابهة وضعية من جهة بنائها على حرفين

ومعنوية

ومعنوية من جهة تضمنها للهمزة ان كانت استفهامية او حرف
تكثير ان كانت خبرية اما محققا وضعه وهو رب او من الجنسية
واما مقدرا واما كذا فلانه اصله ذا الاشارية دخلت عليها
كاف التشبيه وانمحى معناهما من الاشارة والتشبيه
فبقي البناء الاصلي او لكونه كناية عن المبني نحو خمسة عشر في مثل
كذلك كذا درهما لكونه المتوسط واذا كان كناية من المبني اجري مجراه
في البناء واما كيت وكيت وذيت وذيت فلانهما اوقعا موقع
الجملة ولا اعراب للجملة من حيث هي جملة اذ لا تتعورها العوامل
من هذه الحيثية فيكون سبب البناء مناسبة مبني الاصل وقد
اسلفنا ان الجملة من حيث هي جملة معدودة من قبيل ما هو
مبني الاصل وان كان الرضي ينازع فيه ويرى ان الجملة لا معربة
ولا مبنية لان الاعراب والبناء من عوارض الكلمة لا الكلام كما ترى
وادعى ان بناء كيت وذيت لوقوعهما موقع ما لا يستحق اعرابا
ولا بناء وهو الجملة فبقيا على الاصل الذي ينبغي ان يكون الكلمات
عليه وهو البناء اذ بعض المبنيات يكفيه عريه عن سبب الاعراب
وسبب البناء وكونهما كناية عن جملة لها محل من الاعراب نحو
قال فلان كيت وكيت غير ضائر لان الاعراب المحلي في الجملة
عارض فلم يعتد به ومميز كم الخبرية مجرور باضافتها اليه
لا بمن مقدرة خلافا للفراء وبعض العرب ينصبه اعتمادا في التمييز
بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال مفرد ومجموع كقوله
كم ملوك باد ملكهم ونعيم سوقة بادوا وانما كان مميزها

مجرورًا مفردًا لانها لما كانت للتكثير شابهت العدد الكثير الصريح
كالماية والالف ومميز الصريح الكثير مجرور مفرد فكذا مميز ما
شابهه ومجيئه مجموعا في بعض الاحيان لان العدد الكثير
في لفظه ما ينبئ عن كمية الكثير صريحا وكم الخبرية ليست
مثله في التصريح فجعل جمع مميزها كانه نائب عن معنى التصريح
الا ان يفصل بينها وبين مميزها فينصب على المختار حملا على
الاستفهامية اذ لم يمكن الاضافة مع الفصل والفراء يجيز الجر
مع الفصل لان الجار عنده هو من المقدرة لا الاضافة وهذا هو
غير المختار الذي اشار اليه المؤلف ومنه قول الشاعر كم في بني سعد
بن بكر سيد ضخم الدسيعة ماجد نفاع ضخم الدسيعة اي
كثير العطية ومميز كم الاستفهامية منصوب مفرد قالوا لانها
لما كانت كناية عن العدد جعلت عبارة عن وسط العدد وهو
من احد عشر الى ماية لانها لو جعلت كناية عن احد الطرفين
لكان تحكما ووسط العدد مميزه مفرد منصوب فكذا ما هو كناية
عنه واعترض بان جعله على الوسط دون غيره تحكم ايضا فالوجه
ان يقال كم الاستفهامية لما كانت مقدرة بعدد قرن بهمزة الاستفهام
اشبهت العدد المركب فافرد مميزها ونصب كمميزه فقيل كم درهما
كما قيل احد عشر درهما وهذا ايضا ضعيف لان الهمزة الملفوظ
بها في نحو اماية درهم عندك لا يقتضي كون العدد مركبا يترتب
عليه نصب مميزه فما ظنك بالهمزة المقدرة والاولى الاحالة
في مثل ذلك على السماع والضرورة تدعو الى ارتكاب امثال هذه الا

وجه الضعيفة وان رفع اسم بعدهما اي كم الخبرية وكم
الاستفهامية نحو كم مالك العجم بعد الاستفهامية نحو كم لك غلمانا
فالمميز محذوف في ذلك كله اذ لا يجوز ان يكون المرفوع مميزا لواحد
منهما ولابد من المميز ولم يذكر في اللفظ فيصار الى تقديره اما مجرورا
ان كان المقام يقتضي الخبرية او منصوبا ان كان المقام يقتضي
الاستفهامية واما المنصوب المجموع فلا يصلح مميز الاستفهامية
فيقدر التمييز محذوفا والمجموع المنصوب حالا اي كم نفسا لك
في حالة كونهم غلمانا والعامل في الحال الجار والمجرور هذا مذهب
البصريين فلا يجوز عندهم كم غلمانا لك الا على مذهب الاخفش
القائل بجواز تقدم الحال على عاملها الذي هو ظرف وقد يدخل
من فيهما اي في الخبرية والاستفهامية نحو وكم من قرية اهلكناها
في الخبرية ونحو كم من رجل ضربت في الاستفهامية فان قلت
المنصوص انه لا يجوز جر مميز الاستفهامية الا اذا انجرت
هي بحرف نحو على كم جذع بنيت بيتك وبكم رجل مررت قصدا
لتطابق كم ومميزها جرا فما هذا الذي قاله المؤلف قلت
مسئلة المتن غير هذه المنصوصة لان تلك جر المميز فيها
ليس بحرف ظاهر بل هو اما بمن مقدرة على راي الجمهور او بالاضافة
ثم على راي الزجاج والمذكورة في المتن هي جر المميز بمن
ظاهرة وهو جائز في الموضعين والقراين تميز حينئذ بين
الاستفهامية والخبرية ويجب دخول من في مميز الخبرية
اذا فصل بينها وبين مميزها بفعل متعد لم يستوف

مفعوله كقوله تعالى كم تركوا من جنات وعيون وقوله
تعالى وكم اهلكنا من قرية لئلا يلتبس المميز بالمفعول ومن
ثم قيد بكون الفعل لم يستوف مفعوله لكن تقييد المولف
بالخبرية معترض بان الاستفهامية كذلك قال الرضي بعد ما ذكر
وجوب الاتيان بمن عند الفصل بين الخبرية ومميزها بالمتعدي
ما نصه وحال الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل كحال
كم الخبرية في جميع ما ذكرناه ولهما اي لكم استفهامية وكم
الخبرية صدر الكلام لان كليتهما للانشاء وكلما تضمن معنى
الانشاء وجب تصديره لانه يغير الكلام من نوع فوجب تقديمه
ليعلم من اول الامر نوع الكلام ويتفرغ ذهن السامع لتفهمه
والا فلو تاخر لم يعلم هل الانشاء راجع الى ما مضى او الى شيء
ياتي فيتشوش فكره ويضطرب وكون كم الاستفهامية للانشاء
ظاهر واما الخبرية فقال ابن الحاجب انها لانشاء التكثير
ونازعه الرضي بما اذكره لا انشاء الله تعالى في افعال المدح
والذم الا ان الجار يتقدم عليهما اسما كان او حرفا لعدم امكان
تاخيره عن المجرور وهما اسماء الشرط والاستفهام ان وقعت
بعد جار او مضاف والاول مغن عن الثاني اذ المضاف جار
للمضاف اليه على الصحيح فمجرورة نحو بكم سنة اخذت المجيد
وسيدكم غلام خدمك وبكم درهما تصدقت وبزيد كم دينارا
دفعت وعمر يتساءلون وغلام من جاءك وبمن تمر امرر
وغلام من تكرم اكرمه او وقع بعدها عامل ناصب مشتغل عنها

اي مسلط عليها لم يشتغل عنها بغيرها فمنصوبة على حسبه
فيكون مفعولا به في نحو كم غلام ملكت وكم رجلا ضربت ومفعولا
مطلقا في نحو كم ضربة ضربت بجر المميز ونصبه ومفعولا
فيه في نحو كم يوم صمت وكم يوما صمت وكذا البواقي او لم تكن كذلك
فمرفوعة بالابتداء ان لم تكن ظرفا نحو كم نفس علما تكو كم رجلا
اخوتك وبقية الامثلة واضحة فيحكم في ذلك كله بان الاوّل مبتدأ
لانه اسم مجرد عن العوامل اللفظية مسند اليه فان قلت يرد
نحو كم رجلا ضربته مما وقع بعده عامل ناصب لم يتسلط عليه
ومع ذلك لا يجب الحكم بابتدائيته لجواز ان يكون منصوبا على
الاشتغال قلت انما يكون كذلك اذا قدرت بعد كم ناصبا لها
وحينئذ يخرج عن فرض مسألة الرفع لان المقدر كالملفوظ
وهو متفرغ للعمل المتقدم فيكون من القسم الاول وان لم
تقدر عاملا فهو مما نحن فيه قطعا فلا وجه للايراد على هذا
التقدير ومرفوعة بالخبر اي على رفع الخبر اما بالابتداء او
او المبتدأ على الخلاف ان كانت ظرفا نحو كم يوما قراءتك او كتابتك
اذ لو ذهبت تجعل كم مبتدأ وهي هنا عبارة عن الزمان لوجب
ان يكون المصدر الواقع بعده خبرا عنه وهو محال فيتعين كون
المصدر مرفوعا بالابتداء وما قبله ظرف وقع خبرا عنه كما تقول
قراءتك يوم الجمعة اي حاصلة فيه وهو مستقيم فوجب المصير
اليه ومن انواع المبني بعض الظروف لا كلها فان كثيرا منها
معرب والمبني بعضها كالمقطوع عن الاضافة حالة كونها

منوية مرادة فيكون المضاف مبنيا لتضمنه اللام لتضمن
اين لهمزة الاستفهام حتى اذا لم تنو الاضافة كان المضاف
اليه محذوفا مرادا في نفسه لا على معنى ان شيئا يتضمنه
فيعرب المضاف حينئذ نحو الجهات الست وليست كلها
بهذه المثابة فان منها اليمين والشمال وهما لا ينقطعان عن
الاضافة فيبنيا وانما ذلك في الفاظ مسموعة نحو فوق وتحت
وامام وقدام ام وراء وخلف ونحو قبل وبعد وقد عرفت
وجه البناء فيها عند قطعها عن الاضافة وهو تضمنها الحرف
وبعضهم يجعل سبب بنائها مشابهتها الحرف باحتياجها
الى معنى ذلك المحذوف واحتياجها اليه مع وجوده لا يوجب
البناء لان ظهور الاضافة فيها مرجح لجانب اسميتها لاختصا
صها بالاسماء فيضعف الشبه فيجيء الاعراب واضافة حيث
واذ واذا الى الجمل الواقعة بعدها كلا اضافة لان اثرها وهو الجر
لا يظهر ولان الاضافة في الحقيقة الى مصادر مشتقات تلك
الجمل وهو غير ظاهر فكانه ليس بثابت ووجه بنائها على الضم
تقدم في اوائل المبني وهو غرض المخالفة بين حالتي اعرابها
وبنائها واجري مجراها الفاظ ليست بظروف ولكنها شبهت بها
لكثرتها حسب كقولك افعل هذا حسب اي حسبك الله والمراد
افعل هذا لا غير فقطع عن الاضافة لكثرة استعماله وبني على
الضم تشبيها له بالظروف المذكورة ولا غير كما قول الشاعر
جوابا به تنجو اعتمد فوربنا: لعن عمل اسلفت لا غير تسأل:

انشده ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل ومحله
رحمه الله من الامانة والثقة معروف فيكون هذا شاهدا عربيا
يقتضي لجواز استعمال هذا اللفظ وهو لا غير وقد ذكره الزمخش
ري والاندلسي وجماعة وصرح ابن هشام في مغنيه بانه لحن
استنادا منه فيما اظن الى قول السيرافي ان الحذف يعني حذف
المستثنى انما يستعمل اذا كانت الا وغير بعد ليس ولو كان في
مكانها غيرها من الفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يتجاوز بذلك
مورد السماع وقد عرفت انه مسموع فيعمل به من غير توقف
وليس غير بالقطع عن الاضافة والبناء على الضم في الحكم
تشبيها لها بتلك الظروف لكثرة الاستعمال ولشدة الابهام
الذي فيها كما في الظروف المذكورة لكونها جهات غير محصورة
وحيث من الظروف المكانية وتلزم اضافتها الى الجملة فعلية
كانت او اسمية وقد مر ذلك في باب الاضافة في الاستعمال
الاكثر وندرت اضافتها الى المفرد كقوله: ونحن سقينا الموت
بالشام معقلا: وقد كان منكم حيث لي العمائم اي وقد كان
منكم بحل رؤسكم رفعة وعزازة قال ابن جني ومن اضاف
حيث الى المفرد اعربها قال ابن هشام ورايت بخط الضابطين
اما ترى حيث سهيل طالعا بفتح تاء حيث وخفض سهيل
وحيث بالضم وسهيل يتلوه بالرفع اي موجود فحذف الخبر
الى هنا كلامه واذا وقد يخرج عن الظرفية كما سياتي وهي
للمستقبل مع الشرط وهو الغالب وقد يخرج عن الاستقبال الى

معني الماضي كما جاءت اذ للمستقبل في قول بعضهم كما في قوله
تعالي ولا علي الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد ما احملكم
عليه وقد يجيء لاستمرار الزمان نحو واذا قيل لهم لا تفسدوا
في الارض قالوا انما نحن مصلحون اي هذا دابهم وعاداتهم
المستمرة وجعل الرضي الاية المتلوة قبل من هذا القبيل
وفيه نظر وقد يخرج عن الشرط كما ياتي واستدل علي شرطيتها
بنحو قوله تعالي ثم اذا اذاقهم منه رحمة اذا فريق منهم بربهم
يشركون وجه الاستدلال ادخال المفاجاة في جوابها كما الد خلت اذا م
في جزاء ان وذلك لقربها من الفاء لان المفاجاة مصادفة
الشيء بغتة فتناسب ترتب الشيء علي غيره بلا مهلة والاعتراض
علي ذلك يجوز ان يكون اذ في الاية ظرفية مجردة معمولة لمعني المفاجاة
اي ثم فاجا زمان اشراك فريق منهم في زمان اذاقهم
رحمة مندفع اما اولا فلان قضية هذا التقدير تعليق اذا
الاولي بما بعد اذا الثانية وهو ممنوع لاستلزامه تقديم
معمول المضاف اليه علي المضاف واما ثانيا فلان الاستدلال
بالاية تمسك بالظاهر المفيد للظن الغالب الكافي في مباحث
الالفاظ فلا يقدح فيه الاحتمالات البعيدة واستدل ايضا بمثل
قولك اذا جيتني اكرمتك قاصدا معني الاستقبال فلولا انها للشرط
لم ينقلب اكرمتك مستقبلا وتجويز ان يكون التعبير عن الاكرام
المستقبل بصيغة الماضي تنبيها علي تحقق وقوعه فلا يكون هناك
انقلاب الماضي الي معني المستقبل تاويل لا يطرد في جميع الموارد

فيختار

فيختار بعدها الفعل ويكون ماضيا كثيرا ومضارعا دون ذلك
لان الاصل في اذا القطع بالوقوع فمن ثم كان استعمال اذا فعلت اكثر
من استعمال اذا افعل لان الماضي وان انقلب معناه الي المستقبل لكنه
من جهة كون لفظه موضوعا للحصول في الزمان الماضي دالا عليه
انسب بالقطع والجزم بالوقوع من المضارع الذي لا دلالة فيه علي
التحقق وقد اجتمعا في قول الهذلي والنفس راغبة اذا رغبتها
واذا ترد الي قليل تقنع وما ذكره المولف من اختيار الفعل بعدها
ليس مذهب سيبويه ولا غيره من الجمهور بل مذهبهم انها تختص
بالدخول علي الجملة الفعلية وجوبا ومن ثم اوجبوا في نحو اذا السماء
انشقت كون السماء فاعل الفعل محذوف علي شريطة التفسير
نعم ذهب الاخفش والكوفيون الي جواز اضافتها الي الجملة
فيجوز في الاية عندهم كون السماء فاعلا او مبتدا وما في المتن
يمشي علي هذا المذهب ان قالوا با ولويته اضافتها الي الفعلية
او للمفاجاة بمعني الزمان او المكان وظاهر هذا الكلام ان اذا الفجائية
اسم وانها تارة تكون ظرف زمان وتارة تكون ظرف مكان وهذا
قول مبتدع لا يعرف من قال به وذلك ان الاقوال المنقولة
في اذا المفاجاة ثلثة احدها انها حرف وهو قول الاخفش واختاره
ابن مالك الثاني انها ظرف زمان وهو قول الزجاج واختاره الزمخشري
ولم ار احدا نقل قولا انها تارة تكون ظرفا مكانيا وتارة ظرفا زمانيا
ويحتمل ان يقال ان مراد المولف كونها للمفاجاة بمعني الزمان
علي راي او المكان علي راي اخر فيختار المبتدا بعدها علي الصحيح وهو مقتضي

انها ظرف مكان وهو قول المبرد واختاره ابن عصفور الثالث ه م

قولهم في باب الاشتغال يختار الرفع في نحو خرجت فاذا زيد يضربه
عمرو وقد مر الكلام عليه في ذلك الباب ولم يقع الخبر معها في التنزيل
الا مصرحا به نحو فاذا هم خامدون فاذا هم جميع لدينا محضرون
فاذا هم خصيم مبين فاذا هي حية تسعى فاذا هي بيضاء فاذا هم
بالساهرة ولكن المنصوص جواز حذفه كما مر في باب المبتداء
فاذا قلت خرجت فاذا الاسد صح كونها عند المبرد خبرا اي فبا
لحضرة الاسد ولم يصح عند الزجاج لان الزمان لا يخبر به عن
الجثة اللهم الا ان يقدر مضاف محذوف اي فاذا حضور الاسد
ولا عند الاخفش لان الحرف لا يخبر به فان قلت فاذا القتال
صحت خبريتها عند غير الاخفش او المجرد الظرفية بدون شرط
نحو آتيك اذا غربت الشمس والجيك اذا احمر البسر واذ للماضي
وتقع بعدها الجملتان الاسمية نحو واذكروا اذ انتم قليل او الفعلية
سواء كان فعلها ماضيا لفظا ومعنى نحو واذ قال ربك للملائكة
او معنى لا لفظا نحو واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت وقد
اجتمعت الثلاثة في قوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ
اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه
لا تحزن ان الله معنا والاولى ظرف لنصره الله والثانية
بدل منها والثالثة مختلف قيل بدل ثان وقيل ظرف لثاني
اثنين واستشكل الابدال باختلاف الزمنين واجيب بان
تقاربهما ينزلهما منزلة المتحدين واستشكل اعمال ثاني اثنين
بانه ليس فيه معنى فعل اذ هو بمعنى واحد من اثنين واجيب

بان المعمول

بان المعمول لظرف فيعمل فيه ما له شمة ما من روايح الفعل
مع قبح مثل اذ زيد قام وهو ما يكون فيه عجز الاسمية فعلية
فعلها ماض لان اذ للماضي فاللائق بها الماضي هو اللائق بها
قال ابن الحاجب في شرح المفصل ووجه استقباحه ان
قصد الى الفعلية فالوجه قام زيد وان قصد الى الاسمية
فالوجه زيد قائم فلذلك قبح قولك اذ زيد قام فان قيل قصد
الى الاسمية واتى بالماضي للدلالة على ان الحكم فيما مضى قيل
هذا معلوم من نفس اذ فلا حاجة الى ايقاع الفعل الماضي
فان قيل يلزم مثله في اذا زيد يقوم فيكون مستقبحا ولا قائل
به احد قلنا يقوم مفسر لا خبر فليس اصله الافراد فيكون
الفعل مقدرا بعدها وليست الجملة اسمية حتى يقال الوجه
زيد قائم فان قيل فاذا قلنا بان اذا يصح وقوع المبتدا بعدها
فينبغي ان يستقبح مثله اذا زيد يقوم فالجواب ان يقوم
حينئذ لم يقصد به الدلالة على المستقبل وانما قصد به
الدلالة على الحال على وجه الحكاية فقد صار محتملا لمعنى
لا يوخذ من اذا بخلاف اذ فانه ظرف للماضي ولذلك حسن
اذا زيد يقوم لما كان لمعنى غير ماخوذ من اذا هذا كلامه
واعترض الرضي على الاخير بان مثل اذا زيد يقوم يقال له
كذا مقصود به الاستقبال وحكاية الحال المستقبلة لم تثبت
في كلامهم كما ثبت حكاية الحال الماضية ويجيء اذ للمفاجاة
نص على ذلك سيبويه وهي الواقعة بعد بينا او بينما

لهذا الغرض م

الوجه م

كقوله اشتقد رالله خيرًا وارضين به فبينما العسر اذ دارت
مياسير وهل هي ظرف مكان او زمان او حرف بمعنى المفاجات
او حرف زائدة جيء به للتوكيد اربعة اقوال وكلام المؤلف
بحسب الظاهر انما يحتمل الثاني فقط لجعله التي للمفاجاة من
اقسام اذا التي هي ظرف للزمان الماضي اللهم الا ان يجعل الضمير
المستكن في يجيء عايدًا الى اذ مع قطع النظر عن كونها للماضي
فيحتمل الاقوال الاربعة ولكنه خلاف الظاهر وقد يستعملان
اي كل واحد من اذا واذ اسما والوجه ان يقول اسمين لوجوب
مطابقة الحال صاحبها ولا اعتذار بارادة الحكم على كل منهما
كما قدرناه فيكون المطابقة حاصلة باعتبار المعنى لا يجدي
اذ لا يجوز ان يقال الزيدان قايم مع ارادة الحكم على كل منهما
فاما استعمال اذ اسمًا غير ظرف فقد اشتهر عند المعربين فادعوا
في اذ المذكورة بعد فعل الامر في اوايل القصص مثل واذكروا
اذ كنتم قليلا فكثركم انها مفعول به اذ المراد اذكروا الوقت
نفسه لا الذكر فيه وقدروا اذكر حيث لا يذكر نحو واذ قال ربك
للملايكة واذ فرقنا بكم البحر وادعوا ايضا وقوعها بدلا من المفعول به
في نحو واذكر في الكتاب مريم اذ انتبذت وهو بدل اشتمال
من مريم وفي هذا الابدال اشارة الى ان المقصود الاولي في
هذا المقام استحضار ذلك الوقت الذي حدثت في تلك الحالة
الغريبة في ذهن السامع ومشاهدته ليتعجب منه ووقع للز
مخشري في قراءة بعضهم لمن من على المؤمنين اذ بعث فيهم

رسولا

رسولا من انفسهم انه يجوز ان يكون التقدير منه اذ بعث
فيهم ويجوز كون اذ في محل رفع كاذا في قولك اخطب ما يكون
الامير اذا كان قايما اي لمن من الله على المؤمنين وقت بعثه
قال ابن هشام فمقتضى هذا الوجه ان اذ مبتداء ولا نعلم
بذلك قايلا واما استعمال اذا اسمًا غير ظرف فالمنقول عن الاخفش
انه قال في قوله تعالى حتى اذا جاؤها ان اذا جر بحتى وزعم
ابن جني في اذا وقعت الواقعة الآية فيمن نصب خافضة رافعة
ان اذا الاولى مبتداء والثانية خبر والمنصوبين حالان وكذا جملة
ليس ومعموليها والمعنى وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة
لآخرين هو وقت رج الارض وزعم ابن مالك انها وقعت مفعولا به
في قوله عليه السلام لعايشة رضي الله عنها اني لاعلم اذا كنت عني
راضية واذا كنت علي غضبى قال ابن هشام والجمهور على ان اذا
لا يخرج عن الظرفية وان حتى في تلك الآية حرف ابتداء دخل خل ٢
على الجملة باسرها ولا عمل لها واما اذا وقعت الواقعة فاذا الثانية
بدل من الاولى والاولى ظرف وجوابها محذوف لفهم المعنى
وحسنه طول الكلام وتقديره بعد اذا الثانية اي انقسمتم
انقساما وكنتم ازواجا ثلثة واما الحديث فما اذا ظرف لمحذوف
اي شانك قال الرضي وعن بعضهم ان اذا الزمانية تقع اسما صريحا
نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود
عمرو وانا لم اعثر له على شاهد من كلام العرب وفي اللباب
ويستعمل اسما في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقال صاحب

العباب نص على ذلك سيبويه وان لم يكن له شاهد من كلام
العرب قلت فجزم بانه نص امام الصناعة مقتدى القوم وبانه
لا شاهد له من كلام العرب فازرى بسيبويه حيث اقدام على
ان ادخل في لسان العرب ما ليس منه وانما غرة قول الرضي انا لم
اعثر له على شاهد من كلام العرب وهذا بمجرده لا يسوغ الجزم
بنفي الشاهد العربي على ذلك اذ لا يلزم من عدم عثوره على
شاهد عدمه في نفس الامر وما احسن التثبت في الامور
وبعد فاني اتوقف في نسبة جواز هذه المسألة الى سيبويه
فان ابن جني من ايمة النحاة البصريين وانما حكى ذلك عن
المبرد وقال في شرحه للحماسة واجاز ابو العباس المبرد
ان يقول اذا يقوم زيد اذ يقوم جعفر على ان يكون الاولى
مرفوعة بالابتداء والثانية مرفوعة لكونها خبرا عن الاولى
حتى كانه قال وقت قيام زيد وقت قيام جعفر والغالب
على الظن ان سيبويه لو قال بذلك لم يخف عن ابن جني على
امامته وكثرة بحثه عن المسايل العربية وسعة حفظه
فنسبة اياها الى المبرد دون سيبويه مما يقتضي التوقف في
صحة ذلك النقل والله اعلم بحقيقة الحال ويستفصح الاصمعي
اي يعده فصيحا كقولهم استسمنت ذا ورم اي عددته
سمينا طرحهما اي طرح اذ واذا في جواب بينا وبينما
لكثرة مجي جوبهما قال الرضي والكثرة لا تدل على ان المكثور
غير فصيح بل تدل على ان الاكثر افصح قلت هذا غير متجه

اذ تعليل

اذ تعليل فصاحة الطرح بكثرة ورود تشعر بان مقابله
وهو الذكر قليل فليس ثم اكثر وكثير حتى يرد الاعتراض وحكي
بعضهم عن الاصمعي انه قال اذا كان بينا وبينما بدون اذ
واذا قال كلام لا يقع مخالفا للاصل وان كان معهما اذ واذا
فهو مخالف لذلك بيانه انه اذا كان بدونهما فانتصاب بينا
وبينما على الظرف والعامل الفعل المذكور في الجواب كما في قوله
فبينا نحن نرقبه اتانا والمعنى اتانا وقت رقبتنا اياه وهذا
ليس فيه مخالفة للاصل فاما اذا ذكر اذ واذا فالمخالفة
للاصل واقعة بانتصاب الظرف اللازم الظرفية مرتفعا بالابتدا
لان التقدير اذ ذاك بين اوقات رقبتنا اياه وقت اتيانه
فاذا واذ مبتداء وبين خبره اي وقت اتيانه استقر بين اوقات
رقبتنا اياه قلت وهذا مندفع اما اولا فلا نسلم ان اذا واذ
الفجائيتين الواقعتين بعد بينا وبينما ظرفان بل هما من قبيل
الحروف كما ذهب اليه بعضهم واما ثانيا فبعد ان سلمنا ظ
فيتهما لكن لا نسلم لزوم خروجهما عن الظرفية بناء على
ما ذكره فقد ذهب ابن جني الى ان عاملهما الفعل الذي
بعدهما لانهما غير مضافتين اليه وعامل بينا وبينما
محذوف يفسره الفعل المذكور وقال الشلوبين انهما مضافتان
الى الجملة وكذا اذا ولا يعمل فيهما الفعل ولا في بينا وبينما
لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله انما عاملهما
محذوف يدل عليه الكلام واذ واذا بدل منهما فاذا قلت

بينما انا قايم اذ جاء زيد او اذا جاء زيد فالتقدير حين
انا قايم حين مجيء زيد واقف المجيء وعاملهما اي عامل
اذ واذا حالة كونهما للمفاجاة معناهما معني المفاجاة
المستفاد من الاداتين وكاندير يدان العامل فعل مقدر
بقيد معني المفاجاة والذي قاله الزمخشري في اذا الفجائية
ان عاملها فعل المفاجاة صرح بذلك في مواضع من الكشاف
فقال في قوله تعالى فلما جاءهم باياتنا اذا هم منها يضحكون
ما نصه فان قلت كيف جاز ان يجاب لما باذا الفجائية
قلت لان فعل المفاجاة معها مقدر وهو عامل النصب
في محلها كانه قيل فلما جاءهم باياتنا فاجاؤا وقت ضحكهم
واقول هذا التقدير يقتضي اخراج اذا عن الظرفية لانها
جعلت مفعولا به للفعل من فاجا جاء ومذهبه ان اذا الفجائية
ظرف زمان كما مر فليس تقديره موافقا للرايه قال الشيخ ابو
حيان ولا نعلم نحويا ذهب الي ما ذهب اليه هذا الرجل من
ان اذا الفجائية تكون منصوبة بفعل مقدر تقديره
فاجاوا والمعروف ان عاملها خبر المبتدا الواقع بعدها
مذكورا كان نحو خرجت فاذا زيد جالس او محذوفا نحو
خرجت فاذا الاسد اي حاضر فان قدرتها الخبر علي راي
من ذهب اليه فهو ظرف مستقر وعامله محذوف اي استقر
علي ما هو مقرر في مثله وعاملهما حالة كونهما للاسمية
ما كان اي اي شيء كان من ابتداء او فعل او نحو ذلك وعاملهما

حالة كونهما لغيرهما اي لغير المفاجاة والاسمية جوابهما
وهذا الكلام غير متات في اذ لكونها لا يقع للشرط حتي يكون
لها جواب يدعي انه عاملها فان قلت يقع شرطية حيث تكف
بما فلم لم يجد هذا الكلام قلت هي اذ ذاك حرف عند سيبويه
بمنزلة ان الشرطية فلا عمل لجوابها فيها نعم ذهب المبرد
وابن السراج والفارسي الي انها مع لحوق ما ظرف فلعل
ما في المتن يمشي علي هذا وسياتي الكلام علي اذ ما في بحث
الفعل عند ذكر الجوازم واما اذا فعاملها ما اشتمل عليه جوابها
من فعل او شبهه وهو قول الاكثرين واعترض بامور منها ان
الشرط والجزاء عبارة عن جملتين يربط بينهما الاداة وعلي
قولهم يصير الجملتان واحدة لان الظرف عندهم من جملة
الجواب والمعمول داخل في جملة عامله ومنها انه يلزمهم
في نحو اذا جيتني اليوم اكرمتك غدا ان يعمل اكرمتك في ظرفين
متضادين وذلك باطل عقلا اذ الحدث الواحد المعين
لا يقع بتمامه في زمنين وقصدا اذ المراد وقوع الاكرام
في الغد لا في اليوم ومنها ان الجواب ورد مقرونا باذا الفجائية
نحو ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون وبالحرف
الناسخ نحو اذا جيتني فاني اكرمك وكل منهما لا يعمل ما بعده
فيما قبله والمحققون علي ان عاملها شرطها وليست مضافة
اليه فلا يرد اعتراض ابي البقاء بان المضاف اليه لا يعمل
في المضاف فيكون بمنزلة متي قلت لكن يلزم انه يكون ظرفا

مبهما لا مختصا وهي عندهم من الظروف المختصة وقول
ابن الحاجب ان تعين الوقت في اذا يحصل بمجرد ذكر الفعل
بعده وان لم يكن مضافا كما يحصل في قولنا زمانا طلعت
فيه الشمس معترض بانه يلزم كون متي في متي قام زيد بكرمته
واللازم باطل بالاتفاق والتخصيص في المثال المذكور انما حصل
بما ذكر بعده لكونه صفة له لا لمجرد ذكره بعده ولما بمعني حين
عند ابن السراج والفارسي وابن جني وجماعة وقال ابن مالك
بمعني اذ وهو حسن لانها مختصة بالماضي وبالاضافة
الي الجملة ومذهب سيبويه انها حرف ويقال فيها حرف وجود
وبعضهم يقول حرف وجوب قال ابن قاسم والصحيح ما ذهب
اليه سيبويه من انها حرف لانها ليس فيها شيء من علامات
الاسماء ولانها تقابل لو وتحقيق مقابلتها انك تقول لو قام زيد
قام عمرو ولكنه لما لم يقم زيد لم يقم عمرو والمؤلف بني
علي راي اوليك الجماعة في انها ظرف مضافة الي الفعل الماضي
لفظا ومعني نحو لما جاء عمرو اكرمته او معني لا لفظا نحو
لما لم يجيء زيد اهنته مستعملة لوقوع الشيء لوقوع غيره
تشعر بالتعليل كما في قوله تعالي وتلك القري اهلكناهم لما ظلموا
والمراد انهم اهلكوا بسبب ظلمهم لا انهم اهلكوا حين ظلمهم
لان ظلمهم مقدم علي انذارهم وانذارهم مقدم علي اهلاكهم
وهذا مما استدل به علي حرفيتها اذ لو كانت ظرفا لم تشعر
بالتعليل وعاملها جوابها اما مذكورا نحو فلما نجيكم الي البر اعرضتم

او محذوفا

او محذوفا نحو فلما ذهبوا به واجمعوا ان يجعلوه في غيابة
الجب اي فعلوا ما اجمعوا عليه واوحينا اليه معطوف علي
المحذوف والكوفيون يجعلون اوحينا جوابها والواو زائدة
قلت وقد ورد الجواب مقرونا باذ الفجائية نحو فلما نجاهم
الي البر اذا هم يشركون ولا يمكن عملها في حين اذا الفجائية فيما
قبلها فيمكن ان يجعل هذا دليلا اخر علي حرفيتها وقال ابن مالك
يجي جوابها جملة اسمية نحو فلما نجيهم الي البر فمنهم مقتصد
ولا يتعين لجواز ان يكون الجواب محذوفا اي انقسموا قسمين
فمنهم مقتصد وقال ابن عصفور يجي جوابها مضارعا بدليل
فلما ذهب عن ابراهيم الروع وجاءته البشري يجادلنا في قوم
لوط ولا يتعين لجواز ان يكون المعنى اقبل يجادلنا وكان
لما مبنية عند القايل باسميتها لشبهها بالحروف في الافتقار
من حيث لزومها للاضافة الي الجملة او في دلالتها علي معني
في غيرها من حيث هي للشرط في الماضي واين واني للمكان استفهاما
وشرطا في كل منها فاين الاستفهامية نحو فاين تذهبون والشرطية
نحو اين تكن اكن وبناؤها علي الحركة لالتقاء الساكنين وعلي
الفتح لاستثقال الضمة والكسرة بعد الياء واني الاستفهامية
تكون بمعني من اين نحو اني لك هذا وبمعني كيف نحو اني تؤفكون
اي كيف تصرفون عن الحق ويجوز حملها هنا علي المعنى الاول
وبمعني متي وقد جوز في قوله تعالي فاتوا حرثكم اني شيتم
الاوجه الثلاثة الا انها اذا كانت لمعني من اين فليس المراد

الخبير في الاتيان في القبل والدبر كما يتخيله بعض الاغنياء بل
المعني جاء معو هن اي شيء اردتم بعد ان يكون الماتي واحدا
وهو محل الحرث الذي هو القبل دون الدبر واما اني الشرطية
فكقول لبيد فاصبحت اني تاتها تبتئس بها كلا مركبيها تحت
رجلك شاجر والبيت من ابيات الكتاب قال الصغاني
والرواية فيه تبتئس وانشده الزمخشري تبعا لسيبويه تلتبس
وكذا انشده الرضي ومعني للزمان مان فيهما اي في الاستفهام
نحو متي نصر الله والشرط كقوله معني اضع العمامة تعرفوني
وايان للزمان استفهاما كمتي الاستفهامية لان متي اكثر استعمالا
وتختص ايان بالمستقبل بخلاف متي فانها تستعمل للماضي
والمستقبل وكسر همزتها لغة سليم وقال الاندلسي كسر نونها
لغة والاولي الفتح لمجاورتها الالف وشرطا قال الرضي وكتب
الجمهور ساكتة عن كونها للشرط واجاز ذلك بعض المتاخرين
وهو غير مسموع فلم يكن للمولف الاقدام علي بت الحكم بمجيئها
للشرط من غير تثبت قيل فتستعمل في مواضع للتفخيم نحو
يسالونك عن الساعة ايان مرسيها ومثله صاحب التلخيص
بقوله يسال ايان يوم القيمة واعترضه الشيخ بهاء الدين السبكي
بانه كلام محكي عن الانسان الذي يحسب ان لن يجمع الله
عظامه وذلك لا يقصد تفخيم يوم القيمة الذي لا يقر به
قلت وفيه نظر لجواز ان يكون الحكاية بالمعني وغيره فيها ما يقتضي
التفخيم اشعارا بعظمة اليوم في نفسه وان لم يقر به الجاحد

سلمنا ان الحكاية

سلمنا ان الحكاية بعين لفظه لكن يجوز ان يكون قد تهكم بما لا
يقر به ثم قال والمشهور عند النحاة انها كمتي فيستعمل في
التفخيم وغيره قلت ولهذا عبر المولف كما فعل صاحب التلخيص
بقيل ثم هل الاستفهام انما يكون عن المستقبل جزم بذلك
ابن مالك وابو حيان والذي في التلخيص ولكنه في الايضاح
اطلق انها للزمان وكذا السكاكي ومثلاه بايان جئت وهو
صريح او كالصريح في انها تستعمل في الماضي والان للزمان الحاضر
وبني لتضمنه اللام كامس واما اللام الموجودة في اللفظ
فزائدة اذ شرط اللام المعرفة ان تدخل علي النكرات فتعرفها
والان لم يسمع مجردا عنها هذا مذهب ابي علي الفارسي وقال
الزجاج بني لتضمن معني الاشارة اذ معناها هذا الوقت
ورد بان كل علم يتضمن معني الاشارة مع انه يعرب وقال
السيرافي لشبهه الحرف للزومه في اصل الوضع موضعا واحدا
وبقاؤه عليه في الاستعمال وهو التعريف باللام وسائر الاسماء
تكون في اول الوضع نكرة ثم تتعرف ولا يبقي علي حال فلما لم يتصرف
فيه بنزع اللام شابه الحرف لان الحروف لا يتصرف فيها ومذ
ومنذ لاول المدة ومن ثم بنيا لقطعها عن اضافة مرادة
في المعني الا يري ان قولك منذ يوم الجمعة معناه اول المدة
يوم الجمعة فقد تضمنت منذ المضاف اليه كتضمن قبل وبعد
عند الحذف ولذا بنيت منذ علي الضم كما بني المقطوع عن
الاضافة واما الادعاء ان سبب البناء كونها موضوعة وضع

الحرف ثم حملت منذ عليها لاتفاقهما فضعيف لان اصل
مذ ومنذ فحذف وسطها واذا انضم منذ عند ملاقاة
الساكن نحو مذ الجمعة رجوعا الى اصله واذا كان اصله ثلاثيا
لم يكن وضعه وضع الحرف فيليهما اذ ذاك المفرد المعرفة
نحو ما رايت زيدا مذ او منذ يوم الجمعة اي اول المدة التي انتفت
فيها الروية وانما وليهما المفرد ليتعين ان المقصود هو هذا
المعنى من معنييهما وهو الاولية اذ لو قلت مذ او منذ يومين
لاحتمل المعنى الثاني وهو جميع المدة فلم يتعين الاولية التي
هي المعنى المقصود وانما كان معرفة لان المقصود بالذكر هو
الاولية المعينة فانك لو قلت ما رايته مذ او منذ يوم وانت
تعني اول المدة لم يفد تعيينا او لجميعها فالمتعدد المقصود
بالعدد نحو ما رايته مذ يومان ومنذ سنة اي جميع المدة التي
انتفت فيها الروية يومان او سنة وانما وليهما المقصود بالعدد
ليحصل الغرض المسوق لاجله لكن في قول المولف المتعدد
نظر لان الاتيان بالمتعدد ليس شرطا وانما الشرط الاتيان بما يقصد
مفردا كان او لا نحو ما رايته مذ يوم اي الزمن الذي انتفت
فيه الروية يوم واحد وقد يجاب عنه بانه اذا كان بمعنى جميع
المدة فلا بد من التعدد في المفرد باعتبار اجزائه وقد
يليهما المصدر نحو ما رايت زيدا مذا ومنذ سفره والفعل
نحو ما رايت زيدا مذ او منذ سافر وان نحو ما رايته مذ ان
سافر او منذ انه سافر فيقدر في جميع هذه الصور زمان مضاف

الى

الى ما بعده والتقدير زمان سفره وزمان سافر وزمان ان
سافر وزمان انه سافر وانما قدر الزمان لان المعنى في هذه
الصور عليه وذلك لان مذ ومنذ ما بمعنى اول المدة او جميع
المدة فيكون كل منهما زمانا وما بعده اما مصدرا او في تاويل
المصدر ولا يصح الاخبار عن الزمان بالمصدر فيجب ان يكون
الزمان مقدرا لتصحيح الاخبار وحذفه للعلم به وهما
اي مذ ومنذ رفع بالابتداء وما بعدهما رفع بالخبر اي بسبب
كونه خبرا عنهما فيكون رفعه بالابتداء ايضا على ما ذكره المولف
فيما مر وهذا الذي ذكره من انهما مبتدان مخبر عنهما بما بعدهما
هو مذهب المحققين لان المعنى اول المدة يوم الجمعة او جميع
المدة يومان واقول الحكم بهذا الاعراب ينافي القول بظرفيتهما
ولا اعرف وجها لتقضي عنه وعند الزجاج وتلميذه
ابي القاسم الزجاجي اعرابهما بالعكس مما تقدم فيكون
المتاخر عنهما هو المبتدا واما هما فخبران متقدمان اي
يوم الجمعة اول المدة يومان جميع المدة ولا يحسن ذلك معنى
لان المقصود الاخبار عن اول المدة وجميعها بانه يوم الجمعة
او يومان على ما تشهد به الفطرة السليمة ولا لفظا لعدم المصحح
للابتداء بالنكرة ومجرد كونه ظرفا مستقدما لا يستقل بالتصحيح
وانما يكون ذلك لو كان الظرف المتقدم ظرفا للمبتدا كقولك
في الدار رجل في يوم الجمعة صلوة وجميع المدة في قولنا جميع
المدة يومان ليس ظرفا لليومين اذ لو كان ظرفا له لكان زايدا

عليه نحو في رمضان جمعات وليس جميع المدة زائدا عليه اذ ليس
المعني في جميع مدة انتفاء الرؤية يومان بل المراد انه هو هكذا
قرر هذا المحل وانت خبير بما في الاحالة على الذوق وبان
هذا الكلام يقتضي ان المخالف يرى ان المتقدم مرفوع لا منصوب
على الظرفية في موضع الخبر وفيه ما عرفت من ان الحكم بابتداء
بينهما بنا في القول بظرفيتهما والذي نقله ابن هشام وغيره عن
الزجاجي والاخفش انهم يرون ان مذ ومنذ في نحو قولك
ما رايته مذ او منذ يومان ظرفان مخبر بهما عما بعدهما ومعناهما
بين بين مضافين فالتقدير بيني وبين لقائه يومان
قال ابن هشام ولا خفاء بما فيه من التعسف قلت لكنه غير
مناف للقول بظرفيتهما ولدن بلام مفتوحة فدال مهملة
مضمومة ونون ساكنة مع لغاتها وهي لَدَن بفتح الدال ولدِن
بكسرها فكان لدُن خفف بحذف الضم كما في عضد فالتقى ساكنان
فاما ان يحذف النون فيبقى لد واما ان تحرك الدال فتحا او كسر
للساكنين فاما ان تحرك النون الساكنين كسر الان زوال الساكنين
يحصل بكل ذلك فهذه اربع لغات مع لدن وهي اصلها فتلك
خمس وقد جاء لُدْن ولُد بضم اللام فكان خفف بنقل ضمة
الدال الى اللام فالتقى ساكنان فاما ان يحذف النون واما ان
تكسر وقد جاء لُدُ بحذف النون واما لكسر لَدُن التي هي
ام الجميع هكذا قال الرضي للحضرة اي لمكان الحضور كعند لذا كان
المحل محلا لابتدائه غاية نحو خرجت من عنده ومن لدنه

وقد اجتمعا

وقد اجتمعا في قوله تعالى واتيناه رحمة من عندنا وعلمناه
من لدنا علما قال ابن هشام ولو جيء بعند فيهما او بلدن لصح
ولكن ترك دفعا للتكرار فان قلت غالب امر المولف اقتفاء الكافية
في استيفاء مسائلها فماله اخل هنا بذكر لدى وهو مما اورد
فيها قلت لان الكلام في الظروف المبنية فالقول بان لدى مبنية
كما ذهب اليه ابن الحاجب لم يقم دليل عليه كما ذكره الرضي فلذلك
اعرض المؤلف عن عدها من قبيل المبنيات واما بناء لدن واخواتها
فلتوغلها في مشابهة الحرف بملازمة معنى الابتداء وقال ابن
الحاجب لان من لغات لدن ما وضعه وضع الحروف فحمل
البقية عليها تشبيها بها ولم يرتضه الرضي وقط وعوض
للماضي والمستقبل المتقدمين على طريق اللف والنشر المرتب
فقط ظرف زمان ماض لا يستعمل الا بعد النفي نحو ما فعلته قط
والعامة تقول لا افعله قط وهو لحن ونص في التسهيل على
انه يستعمل دون نفي تارة معنى ولفظا فتارة لفظا لا معنى
فالاول كقول بعض الصحابة رضي الله عنهم قصرنا الصلاة
في السفر مع النبي صلى الله عليه وسلم اكثر ما كنا قط وآمنه
والثاني اشير به الى ما في الحديث ايضا ان ابيا قال لعبد الله
كاين تقرا سورة الاحزاب فقال عبد الله ثلثا وسبعين آية
فقال هذا كانت قط اي ما كانت كذا قط وعوض ظرف لاستغراق
الزمان من المستقبل في النفي وهو معرب ان اضيف كقولهم
لا افعله عوض العائضين ومبني ان لم يضف لكونه مقطوعا

عن الاضافة كقبل وبعد واما قط فمبني لتضمنه معني منذ والي
اذ معني ما فعلته قط ما فعلته مذ ان خلقت الي الان ومنها
امس مبنيا علي الكسر بلا استثناء عند الحجازيين وباستثناء
المرفوع ممنوع الصرف عند التميميين وفيها لغات افصحها في قط
فتح القاف وتشديد الطاء مضمومة وقد يتبع قافه طاءه في
الضم وقد يخفف طاؤه مع ضمها او اسكانه وعرضت لضابط
المعرفة ما وضع لشيء وذا جنس يشمل المعرفة وغيرها بعينه
وذا فصل يخرج ما عدا المعرفة وليس المراد بهذا التعيين قصد
الواضع الي واحد معين لا يلتبس عند المخاطب بغيره اذ لو اريد
هذا خرج كثير من المعارف كالضماير والمبهمات وذي اللام
فانها لم توضع لواحد معين علي الخصوص بل لكل معين بقصده
المستعمل في واحد بعينه سوا كان ذلك الواحد مقصودا للواضع كما
في الاعلام او لا كما في غيرها وقال الرضي ولو قيل ما وضع لاستعماله في شيء
بعينه لكان اصح يعني ان المعتبر في المعرفة هو التعيين عند
الاستعمال دون الوضع ليندرج فيه الاعلام الشخصية وغيرها
من المضمرات والمبهمات وساير المعارف واعرفها في راي الاكثر
من النحاة المضمر وكون ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف
ظاهر واما ضمير الغايب فلانه احتيج جدا الي لفظ يفسره جعله
بمنزلة وضع اليد ثم العلم لان مدلوله معين عند الواضع ثم
اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع اي ذات معينة كانت
او لا وتعينها الي المستعمل بان يقترن به الاشارة الحسية وكثيرا

ما يقع

ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية ولذلك كان اكثر اسماء
الاشارة موصوفا في كلامهم ثم الموصول لانه يعرف بالعهد الذي
في صلته ومحله القلب بخلاف اسم الاشارة فانه يعرف بالعين
والقلب معا والمعرف باللام في مرتبة الموصول والمنادى يعني
المعرف بالنداء في مرتبة الموصول والمعرف باللام ولا اعرف
هذا مذهب الاكثر وفي كونه بمنزلتهما نظر والذي ذهب
اليه ابن مالك ان المشار اليه والمنادى في مرتبة واحدة وله وجه
ظاهر والمضاف بحسب المضاف اليه لانه يكتسب التعريف منه
فيكون بمثابته هذا مذهب سيبويه وعند المبرد ان تعريف
المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسب منه ولذا يوصف
المضاف الي المضمر ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم
المبهم ثم ذو اللام وعند ابن كيسان ان الاعرف المضمر ثم العلم
ثم اسم الاشارة وذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج
ان اعرفها اسم الاشارة ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال
ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير
الغايب السالم عن ابهام ثم المشار به والمنادى ثم الموصول
وذو الاداة والمضاف بحسب ما يضاف اليه هذا نصه
في التسهيل واعرف المضمرات المتكلم اي ضمير المتكلم لانه لا يتطرق
اليه الالتباس بوجه اذ القايل انا لا يلتبس بغيره اصلا ثم المخاطب
اي ثم ضمير المخاطب لانه ربما دخله التباس كما اذا خاطبت
بانت شخصا تريده من بين جماعة عندك فقد يتوهم كل ممن لم

تو د كانت انه هو المخاطب فلا جزم انه دون الاول والنكرة
بخلافه اي ما وضع لشيء لا بعينه المؤنث ما فيه اية اي
علامة التانيث لفظا او تقديرا سواء كانت التانيث حقيقيا
او لا فالعلامة اللفظية كما في عاملة وظلمة وصحراء وذكرى والمقدرة
وهي اي اية التانيث من حيث هي لا من حيث كونها مذكورة
او مقدرة التاء والالف غير ما للالحاق نحو الف ارطى فانها
لالحاق الكلمة بنحو جعفر وليست للتانيث بدليل جمعهم بينها
وبين التاء في ارطاة ومجرد الزيادة يعني وغير الالف التي
تجيء لمجرد الزيادة والتكثير نحو القبعثرى في قولهم هذا الجمل
القبعثرى اي العظيم وليست الفه للتانيث بدليل ناقة
قبعثراة ولا للالحاق اذ ليس لنا اصل سداسي حتى يلحق به
مقصورة بالنصب حال من محذوف وهو ضمير منصوب
يعود الى الالف المذكورة اي اعنيها حالة كونها مقصورة
نحو حُبْلَى ورُجْعَى وممدودة نحو نفساء وصحراء ومذهب
سيبويه ان الالف الممدودة في الاصل مقصورة زيدت قبلها
الف لزيادة المد لان الالف للزومها صار كلام الفعل فجاز
زيادة الف المد قبله كما في كتاب وغلام فاجتمع الفان فلو
حذفت احديهما لصار الاسم مقصورا كما كان فضاع المد
فقلبت ثانيتهما الى حرف تقبل الحركة دون الاولى لتبقى على مدها
وانما قلبت همزة دون الواو والياء لانها لو قلبت الى احديهما
لاحتيج الى قلبها ايضا كما في كساء ورداء والياء على اي

ذهب

ذهب اليه بعضهم واستدل عليه بقولهم هذي امة الله فزعم
انها للتانيث ولا حجة فيه لجواز ان يكون صيغة موضوعة براسها
للمؤنث او يكون الياء بدلا من الهاء فلا يكون من علامات
التانيث كما لا تعد الهاء المنقلبة عن التاء في الوقف منها ايضا
فالكلام في المذكر والمؤنث اللذين من قسم المتمكن وهذي
من قسم المبني فلا وجه لذكرها معهما والمذكر بخلافه
اي ما ليس فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا ولا يخفى
ان المذكر هو الاصل لانه لا يحتاج الى علامة والمؤنث يحتاج
اليها وغير المحتاج اصل بالنسبة الى المحتاج وعلى هذا فقد كان
الانسب تقديم المذكر لكنه اخره لان تعريفه يشتمل على سلب تعريف
المؤنث والسلب مسبوق بالايجاب في التعقل فجعل في الذكر
كذلك ولا يقدر منها اي من علامات التانيث الا التاء لان
وضعها على العروض والانفكاك فيجوز ان تحذف لفظا وتقدر
معنى بخلاف الالف قياسا في نحو حايض من الصفات
المختصة بالمؤنث على وزن فاعل كحايض او مفعل كمرضع
ان اريد به الثبوت لا الحدوث بتاويل شخص حايض
او انسان مرضع كما ان ربعة ماول بنفس ربعة عند سيبويه
قال الرضي واتفاقهم على انه تلحقه التاء عند قصد الحدوث
دليل على ان العلة غير هذا ومعنى النسبة عند الخليل وانكان
على صورة اسم الفاعل كلابن وتامر فكان معناهما ذو لبن
وذو تمر مطلقا لا معنى الحدوث اي لبني وتمري كذلك معنى حايض

ذات حيض كانه قيل حيضية وحاصله ان اسم الفاعل
لما لم يقصد به الحدوث لم يكن في المعنى كالفعل الذي مبناه
علي الحدوث فلم يؤنث نحو تانيث الفعل لعدم مشابهته
له معنى وان شابهه لفظا ونقضه الرضي بالصفة فانها
للاطلاق لا للحدوث فلا تشابه الفعل ايضا فكانت اجدر
بالتجريد عن التاء ولا تجرد وايضا فلا اسم المنسوب ما يلائم الذي
مثل حائض محمول عليه عندهم يؤنث بالتاء مع انه علي الاطلاق
ولا فعل له الا من حيث التاويل فان معنى بصري منسوب الي
البصرة قال ومن ابن لهم ان المنسوب الذي علي وزن فاعل
وليس باسم فاعل كلابن وتامر اذا قصد بها المونث لا تدخله
التاء قال والاقرب في مثله ان يقال ان الاغلب في الفرق بين
المذكر والمونث بالتاء هو الفعل بالاستقراء ثم حمل اسماء
الفاعل والمفعول عليه في التانيث بالتاء المشابهتهما له
لفظا ومعنى ثم جاء مما هو علي وزن الفاعل ما يقصد به
مرة الحدوث كالفعل ومرة الاطلاق وقصد والفرق فاثبتوا
بالتاء ذا الحدوث لمشابهته الفعل معنى دون ما هو للاطلاق
واما الصفة المشبهة والمنسوب بالياء فلم يحتاجوا فيهما
الي الفرق لورودهما علي وتيرة واحدة في الاطلاق فلحقتهما
التاء عند قصد التانيث لا لمشابهة الفعل بل لمشابهتهما
لاسمي الفاعل والمفعول في انهما اسمان فيهما معنى الصفة
لا للاختصار اي تقدر التاء في نحو حائض لانها انما تدخل

للفرق

للفرق بين المذكر والمونث ومثل هذا بعض مختص بالمونث
فلا يحتاج فيه الي التاء كقوله الطائفة الكوفية وهو مردود
لورود الضامر ابي المهزول بلا اختصاص بالمونث
بل هو مشترك يقال جمل ضامر وناقة ضامر من غير تاء ولورود
المرضعة معه اي مع الاختصاص وعدم الحدوث قال الله
يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما ارضعت ولا شك في
اختصاصه بالمونث وانه لم يقصد به الحدوث فعلم فساد
العلة التي بنوا عليها الحكم المذكور بقدر التاء قياسا فيما
مر وسماعا في نحو العين والاذن والقدر ويعرف تانيث ما لم
يظهر فيه العلامة بتانيث اسم الاشارة وبتانيث الضمير
العايد اليه مطلقا اي سواء كان ثلاثيا او غيره والاطلاق
راجع الي كلا القسمين نحو تلك الدار الاخرة هذه جهنم والشمس
وضحيها النار وعدها الله الذين كفروا حتى تضع الحرب
اوزارها وان جنحوا للسلم فاجنح لها نحو قولهم جهنم
اعاذنا الله منها وبصغره في الثلاثي كعيينة واذينة
ويعرف التانيث ايضا بتجرد عدده من الثلاثة الي العشرة
عن التاء كقولها رمي عليها وهي فرع اجمع نحو ثلاث اذرع
واصبع وبتانيث فعله نحو والتفت الساق بالساق
وبجمعه علي مثال خاص بالمونث كفواعل في الصفات
نحو طوالق وحوائض او علي مثال غالب فيه وذلك
فيما هو علي وزن عناق وذراع وكراع ويمين فجمعها

في المونث غالبا علي أَفْعَلَ وقد جاء في المذكر قليلا لمكان
وامكن وكل منهما اي من المذكر والمؤنث حقيقي وهو
ما له زوج من الحيوان كامراءة ورجل وناقة وجمل فكل
من الرجل والجمل مذكر حقيقي وكل من المراءة والناقة
مونث حقيقي وغيره اي وغير حقيقي وهو بخلافه اي
خلاف الحقيقي كظلمة وضياء فالظلمة مؤنث غير حقيقي
والضياء مذكر غير حقيقي وانما جرت عادتهم بتقسيم المونث
الي حقيقي وغير حقيقي واما المذكر فلم يتعرضوا اليه
بالنسبة الي ذلك وقد اشار المولف الي السبب في ذلك بقوله
فالمذكر لا تفصيل في حكمه بين الحقيقي وغيره كما في المؤنث
فلذلك اهملوا بحثه واعرضوا عن التعرض اليه واما
المونث فالعلامة واجبة في المسند الي ظاهره الحقيقي
من الادميين بلا فصل في السعة في غير باب نعم نحو قالت
امراة عمران الاية لان من اول الامر بتانيث الفاعل وفائدة
القيود الثلاثة الاول ستظهر مما ياتي في المتن قريبا وقوله
في السعة احتراز من الضرورة علي ان سيبويه حكي عن بعض
العرب قال فلانة استغناء بالمونث الظاهر عن علامته
وانكره المبرد قال الرضي ولا وجه لانكار ما حكي سيبويه
مع ثقته واما نشيه وقوله في غير باب نعم اشارة الي انه
لا يجب العلامة في نعم وبئس مسندين الي ظاهر المونث
الحقيقي بل يجوز اثبات التاء وحذفها وكلاهما فصيح

تقول

تقول نعم المراءة هند وبئست المراءة بالمونث دعد لمشابهة
هذين الفعلين للحرف لعدم التصرف او لان المراد بالمونث
المسند اليه وهو المراءة الجنس علي ما ياتي في بابه والي مضمره
اي الي مضمر المونث المتصل مطلقا اي سواء كان حقيقيا
او غير حقيقي تقول هند قامت والشمس طلعت ومن ثم رد
ابن هشام قول الجوهري ان تذكير قريب من المحسنين في
قوله تعالي ان رحمة الله قريب من المحسنين لكون التانيث
مجازيا لان ذا انما يفترق حكم المجازي والحقيقي الظاهر في
لا المضمر وانما لزمته العلامة لخفاء الضمير المتصل رفعا
وكونه كالجزء من المسند بخلاف الظاهر فانه مستقل بنفسه
والضمير المنفصل مثله لانفصاله ولا ارض ابقل في قول الشاعر
فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا ولا ارضَ ابقلَ ابقالَها المزنة
السحابة وبعضهم يقيدها بالبيضاء ودقت قطرت وابقلت
الارض انبتت مأول بانه ترك العلامة حملا للارض علي
المكان ولا كان الواجب ابقلت بقلها ولم يستعمل هذا في اعلام
الرجال فلا يقال طلحة جاءت بناء علي انه علم قصد فيه
الاخراج عن موضوعه وجعله لمن هو له فصار التانيث
فيه نسيا منسيا بالنظر الي موضوعه العلمي فلم يلتفت الي اللفظ
واعتبر المعني فقط علي ان بعض الكوفيين جوزا اعتبار
تانيث اللفظي فيه فيقول قامت طلحة وطلحة قامت وليس
بشيء والعلامة جائزة فيما عداه اي فيما عدا المذكور وهو

الظاهر الحقيقي بلا فصل في السعة في غير باب نعم وبئس ومضمر
المونث مطلقا فتقول طلع الشمس وطلعت الشمس وحضر
القاضي اليوم امراة في السعة وقام هند في الضرورة الا ان
ما جازت فيه العلامة مع وصل نحو طلع الشمس فالاحسن
فيه عدمها مع الفصل نحو طلع اليوم الشمس اظهار الفصل
الحقيقي علي غيره كذا قالوا والذي يظهر لي عكس ذلك وهو
ان يكون الاثبات بالعلامة مع الفصل في الصورة المذكورة
احسن بدليل كثرته في الكتاب العزيز وندرته فيه جدا
نحو فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وضربت عليهم الذلة
والمسكنة وقالوا لن تمسنا النار الا اياما معدودة بلي من
كسب سيئة واحاطت به خطيئته وقال الذين لا يعلمون
لولا يكلمنا الله او تاتينا اية الذين اذا اصابتهم مصيبة
وتقطعت بهم الاسباب واذا قيل له اتق الله اخذته العزة
بالاثم وما اختلف فيه الا الذين اوتوه من بعد ما جاءتهم
البينات ولو شاء الله ما اقتتل الذين من بعد ما جاءتهم
البينات لا تاخذه سنة ولا نوم ذلك بانهم قالوا لن تمسنا
النار الا اياما معدودات فنادته الملائكة ضربت عليهم الذلة
وضربت عليهم المسكنة ان تمسسكم حسنة تسؤهم وان تصبكم
سيئة يفرحوا بها اولئك جزاؤهم مغفرة من ربهم وجنات
تجري من تحتها الانهار قد خلت من قبلكم سنن وما محمد
الا رسول قد خلت من قبله الرسل الي غير ذلك مما يزيد علي مايتي

موضع والوارد من ذلك بترك العلامة في الكتاب العزيز
خمسون موضعا مثل زين للذين كفروا الحيوة الدنيا فمن
جاءه موعظة من ربه وجاءهم البينات واكثرية احد
الاستعمالين دليل ارجحيته فينبغي المصير الي القول بان الاثبات
بالعلامة في ذلك احسن وافصح وتركها حسن فصيح وما لزمت
فيه العلامة مع الوصل نحو قامت هند فالاحسن وجودها عند
الفصل نحو قامت امس هند لان المسند اليه في الحقيقة
هو المونث المذكور سواء كان ثم فصل او لم يكن لكنهم اغتفروا
واحذف العلامة مع الفصل لطول الكلام ولكون الاتيان بها
الفصل وعدا بالشيء مع تاخير الموعود والقول باختيار التاء مع عدم
في ظاهر المؤنث غير الحقيقي نحو طلع الشمس زيفه قوله تعالي
وجمع الشمس والقمر لما يلزم علي ذلك القول من مجيء افصح
كلام علي غير المختار وهو باطل فان قلت كيف حذف المؤلف
الواو من الاية قلت انما ارتكب امرا شايعا اذ يجوز الاقتصار
علي ذكر المعطوف الذي تعلق الغرض بالاستدلال به فقد قال
عليه الصلوة والسلام حين سيل عن الحمر ما انزل الله علي
فيها الا هذه الاية الجامعة الفاذة فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره
وقال عليه الصلوة والسلام من نسي صلوة او نام عنها فليصلها
اذا ذكرها لا كفارة لها الا ذلك واقم الصلوة لذكري كذا رواه
الشيخان والتلاوة فاعبدني واقم الصلوة لذكري وكل جمع
غير ما علي حد التثنية وهو جمع المذكر السالم مونث غير

حقيقي في حكمه حمله علي نحو ما مرّ ولو كان جمع مؤنث
حقيقي كالهندات اذ الجمعية ثابتة ايلان تانيثه انما هو
بالتاويل لكونه جماعة ولم يعتبر التانيث الحقيقي الذي كان
في المفرد لان المجاز الطاري ازاله كما ازال التذكير الحقيقي في رجال
وانما لم يبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقي في نحو الزيدون
لبقاء لفظ المفرد فيه فاحترموه وقال الرضي وكان قياس هنا
ان يبقي التانيث الحقيقي في المجموع بالالف والتاء ايضا
نحو الهندات لبقاء لفظ الواحد فيه كذلك الا انه لما كان
يتغير فيه المفرد ذو العلامة اما بحذفها ان كانت تاء نحو
المعرفات او بقلبها ان كانت الفا كما في الحبليات والصحراوات
كان ذلك التغيير كنوع من التكسير وكان تانيث الواحد قد زال
لزوال علامته ثم حمل عليه ما فيه التاء مقدرة وان لم يظهر
التغيير كالهندات لان المقدر في حكم الموجود الظاهر قلت
ما ذكره المؤلف من افتراق حكمي الجمعين باعتبار وجوب تذكير
المسند في نحو قام الزيدون وجوازه في نحو قام الهندات ذكره
الزمخشري وكذا ابن الحاجب وقرره كل من وقفت علي كلامه
من شارحيه وقد حكينا عن الرضي ما سمعته من التعليل
وهذا في الحقيقة ما ليس بمذهب البصريين وانما هو مذهب
وذلك لان البصريين يسوون بين الجمعين فيوجبون التذكير
في نحو قام الزيدون ويوجبون التانيث في نحو قامت الهندات
لسلامات نظم الواحد فيهما علي ما ذكره ابن مالك وابو حيان

وجماعة واما الكوفيون فيجوزون لحوق العلامة مع
جمع المذكر السالم ولا يوجبون لحوقها في جمع المؤنث تمسكا بنحو
لا اله الا الذي امنت به بنو اسرائيل ونحو اذا جاءك المؤمنات
وقول الشاعر فبكي بناتي شجوهن وزوجتي والطامعون
الي ثم تصدعوا واجيب بان البنين والبنات لم يسلم فيهما لفظ
الواحد وبان التذكير في الاية الثانية للفصل او لان الاصل النساء
المؤمنات او بان ال مقدرة بالتي وهي اسم جمع لكن المسند الي
ضميره اي الي ضمير الجمع المذكر يعقل كالرسل والرجال يقال فيه
اذا كان فعلا ماضيا مثلا فعلت اعتبارا ومعني الجماعة علي
اللفظ قال الله تعالي واذا الرسل اقتت لاي يوم اجلت
وفعلوا نظرا الي المعني وثقل الواو ومناسب للكثرة في الجمع
وكانت الواو لاصالتها في الجمع بالعقلاء اولي لاصالتهم
بالنسبة الي غير العقلاء وان كان المسند مضارعا قلت الرجال
تفعل بتاء المضارعة الفوقية ويفعلون بالتحتية وفاعلة
وفاعلون حيث يكون المسند غير فعل ووجه فاعلة كوجه
فعلت وهو النظر الي التاويل بالجماعة وفعال نحو الرجال
صوام ووجه فاعلون كوجه فعلوا وهو النظر الي العقل
وضميره اي جمع العاقل المكسر هي اي الواحدة المؤنثة وهم
علي قياس جماعة العقلاء والمسند الفعلي وغيره ان كان الجمع
لغيره اي لغير المذكر العاقل فيشمل ثلثة اقسام جمع مذكر
لا يعقل كالايام والجبلات وجمع مؤنث يعقل او اسم جمعه

الكاف الجمع

كالزينبات والنسوة وجمع مونث لا يعقل كالدور والظلمات
فعلت بضمير الواحد المونث للغايب بتاويل الجماعة وفعلن
بالنون لان المسند الي ضمير جمع غير العقلاء النون موضوعة له
لمناسبة بينها وبين الواو في الغنة وفاعلة وفاعلات وفواعل
وضميره اي ضمير هذا الجمع هي كضمير الواحدة الغايبة وهن
علي قياس ضمير الغايبات ومابينه وبين واحده التاء كشجر
وشجرة ونخل ونخلة يذكر باعتبار الجمع ويؤنث باعتبار الجماعة
فمن التذكير قوله تعالي شجر فيه تسيمون ومن قوله النبي جعل
لكم من الشجر الاخضر نارا فاذا انتم منه توقدون وقوله
كانهم اعجاز نخل منقعر ومن التانيث قوله تعالي كانهم اعجاز
نخل خاوية وقد اجتمعا في آية الواقعة لاكلون من شجر من
زقوم فمالئون منها البطون فشاربون عليه من الحميم وفي
التسهيل والجنس المميز واحده بهاء يؤنثه الحجازيون ويذكره
التميميون وفي شرح الجزولية لابن معط ما حاصله ان ما
يميز فيه بين الواحد والجمع بالتاء ثلثة اقسام احدها ان يراد
به الجنس لا غير وذلك ما كان مذكرا لا غير كالرطب والتمر والقمح فالهاء
للدلالة علي الواحدة لا غير لانك تقول للرطب اكلته والقمح بعته
والثاني ان يراد به الجمع لا غير كالنجم والتخم وهذا مونث
لا غير والثالث ان يراد به الامران كالكلم يحتمل ان يكون جمعا
ويحتمل ان يكون جنسا فهو في نحو يحرفون الكلم عن مواضعه
جنس ولا يخفي ورود هذا التقسيم الا قليلا علي المولف وبجري

واحده بالتاء علي المذكر والمونث نحو حمامة وبطة ونملة
لا يمتاز عن المونث الا بقرينة نحو ان يكون لقول غيره ذات حمامة
ذكر وعندي ثلث من البطة ذكور قال الرضي فيجوز ان يكون
النملة في قوله تعالي قالت نملة ذكرا واعتبر لفظها فانث مسندا
اليه ولا يجوز مثل ذلك في علم المذكر الحقيقي الذي فيه علامة
التانيث كطلحة لا يقال قامت طلحة الا عند بعض الكوفيين
وعدم السماع فيه مع الاستقرار او قاض عليهم ولعل السر في اعتبار
تانيثه في منع صرفه لا في الاسناد اليه ان التذكير الحقيقي لما طرا
عليه منع ان يعتبر حال تانيثه في غيره ويتعدي اليه
ذلك واما منع الصرف فحالة تختص به لا يغيره هذا كلامه
وفيه الجواب عن نكتة النجيد والي التي بني عليها خطابهم
وشقشقته في هذا المحل فتامله لا في فعول بمعني
فاعل نحو صبور يستوي فيه المذكر والمونث ولو كان بمعني مفعول
لحقته التاء نحو جمل ركوب وناقة ركوبة ومفعال كمعطار
للذكر والانثي وشذ ميقانة ومفعيل كمعطير لهما وشذ امراة
مسكينة وسمع مسكين علي القياس وفعيل بمعني مفعول
لهما ايضا كرجل جريح وامراة جريح وشذ ملحفة جديدة
اي مجددة ولو كان بمعني فاعل لحقته التاء نحو رجل ظريف
وامراة ظريفة ثم عدم لحوق التاء له اذا كان بمعني مفعول
مشروط بانتفاء اللبس فيجب في نحو مررت بقتيلة بني فلان
وقد يشبه به اي بفعيل الذي بمعني مفعول ما هو بمعني

فاعل نحو ان رحمة الله قريب من المحسنين وما يدريك لعل
الساعة قريب والاكثر ان لا يلزم التاء الكلمة وقد يلزم كعلامة
كذا قيل وثبوت علام بدفعه وقد يؤنث ما اضيف الي مؤنث
من مذكر هو اي المؤنث كلا اي كلّا لذلك المضاف المذكر كقولهم
قطعت بعض اصابعه نري وتلتقطه بعض السيارة بالتاء
الفوقية وقال الشاعر لما اتي خبر الزبير تواضعت سور المدينة
والجبال الخشع او معروضه يعني او يكون المؤنث المضاف اليه
معروضا للمضاف المذكر نحو اعجبتني حسن الجارية فالحسن
عارض والجارية معروضة فانث الاول لهذه الملابسة او عبر به
عنه يعني او يؤنث لفظ مذكر عبر به عن المؤنث نحو من كانت
امك بنصب الام وضمير المؤنث المستتر في كانت عائد الي المذكر
وهو من لكونه عبر به هنا عن الام التي اي مونث او اول به اي
بالمؤنث كاتته كتابي بشير به لكتابي ما حكاه ابو عمرو بن العلاء
انه سمع شخصا من اهل اليمن يقول فلان لغوب اتته كتابي
كتابي فاحتقرها فقال له كيف قلت اتته كتابي فقال له اليس
الكتاب في معني الصحيفة واللغوب بالغين المعجمة وفتح
اللام الاحمق وقد يذكر المؤنث بعكس القسمين الاخيرين
وهما ما عبر به عن المؤنث فنقول هنا جاء في نفس بتذكير
الفعل من حيث هو مسند الي مؤنث عبر به عن مذكر وهو رجل
مثلا وما اول بالمؤنث فنقول هنا اتاه صحيفتي بالتذكير
علي تاويل الصحيفة بالكتاب قلت ولا وجه لتخصيص هذا الحكم

بتينك الصورتين لانه قد يجيء الامر بالعكس الصورة الاولي
فيذكر المؤنث عند اضافته الي مذكر هو كل للمضاف كقوله تعالي
فظلت اعناقهم لها خاضعين قال ابو البقاء لما اضاف
الاعناق الي المذكرين وكانت متصلة بهم في الخلقة اي بعضا
منهم اجري عليها حكمهم وقد يذكر للاضافة الي معروضه
المذكر وذلك نحو قول الشاعر اناره العقل مكسوف بطوع هوي
وعقل عاصي الهوي يزداد تنويرا فذكر الانارة وهي مؤنث حيث
اخبر عنها بمكسوف لاجل اضافتها الي معروضها المذكر القائمة
هي به وهو العقل وكقوله رؤية الفكر ما يؤول له الامر معين
علي اجتناب التواني ذكر الرؤية لاضافتها الي معروضها القائمة
هي به وهو الفكر حيث اخبر عنها بمعين ولم يقل معينة وقد
يذكر المؤنث ايضا بتاويل المذكر كقول رؤبة ابن العجاج
فيها خطوط من سواد وبلق كانه في الجلد توليع البهق
ويحكي ان ابا عبيدة قال لرؤبة حين انشده هذا ان اردت
الخطوط فقل كانها او السواد والبلق فقل كانهما فقال اردت
ذلك يعني انه اعاد ضمير المذكر علي الخطوط وهي مؤنثة لارادة
ذلك المذكور والبلق سواد وبياض والبهق بياض يعتري
الجلد مخالف لونه وليس بالبرص وتوليعه استطالته او يذكر
بالنظر الي لفظه الذي هو مذكر ولا يراعي تانيث معناه كما
اذا قلت عندي ثلثة اشخص تريد نساء فالتذكير بالنظر
الي لفظ الشخص وهو مذكر وان كان معناه هنا مونثا او لان

جما

تاءه لم تزد علي مذكر كما في حمامة ودجاجة تقول هذا حمامة
وهذا دجاجة نظرا الي معناه من التفات الي تاء التانيث التي
فيه لانها لم يزد علي مذكر ليراد بمجموع اللفظ الذي فيه التاء
مؤنث كما في قايمة بالنسبة الي قايم اسماء العدد ما يقع جوابا
لكم فيندرج فيه الواحد والاثنان اذ لو قيل لك كم عندك يصح
ان تقول واحد واثنان واهل الحساب لا يرون الواحد من
العدد لان العدد عندهم هو الزايد علي الواحد وبعضهم يري
ان الاثنين كذلك قال لان الفرد الاول اي الواحد ليس من العدد
فكذا ينبغي ان يكون الزوج الاول والنحاة لما راوا ان الاسماء
التي وضعت لبيان كمية الشيء لها احكام لفظية احتاجوا
الي ثبوتها لبيان تلك الاحكام وللواحد وللاثنين احكام وللواحد
وللاثنين لفظية كما في الثلثة والماية والالف فلذلك اطبقوا
علي عدهما معها لتساوي اقدام الكل في الحاجة الي بيان الا
حكام اللفظية التي تعرض لها وانما عدل المؤلف عن تعريف
الكافية وهو ما وضع لكمية احاد الاشياء لعدم شموله بحسب
الظاهر للواحد والاثنين لانهما لم يوضعا لبيان كمية احاد
الاشياء وانما يتبين ان فردا او فردين اصولها التي ترجع اليها
اثنتا عشرة كلمة واحد الي عشرة والغاية داخلة فهي عشر كلمات
ومائة والف كلمتان اخريان مع العشر الاول فالمجموع
اثنتان عشرة كلمة كما قلنا فالتذكير والتانيث في واحد واثنان
بالضم الاول والالف الي عشرة فحكي الملفوظ والمقدر علي الاصل

خبر لقوله فالتذكير والتانيث اي كاينان علي الاصل ركب او لا
تقول مع عدم التركيب واحد للمذكر وواحدة بالتاء للمؤنث
واثنان للمذكر واثنتان للمؤنث فهذا جار علي القياس من
حيث ان ذا التاء للمؤنث والمجرد عنها للمذكر وتقول مع التركيب
عند التذكير واحد عشر واثنا عشر وعند التانيث واحدة
عشرة وهذا الكلام معترض من وجهين اما اولا فلان عادة الضمير
المفرد علي الاثنين بتاويل المذكور وهو خلاف الاصل وليس
بمطرد اذ لا يجوز الزيدان قام باجماع وان تطرق اليه هذا التاويل
وانما الذي يجري كثيرا من الناس علي اخذ الاحكام من العلل
النحويين ظنهم انها كغيرها من العلل المطردة وليس كذلك فان
النحوي انما يعلل بعد السماع بامر مناسب فقد يكون المسموع
فاشيا مطردا فيذكر له وجه يناسبه وقد يكون المسموع شاذا خارجا
عن القياس فيذكر له مناسبة ما علي شذوذه ويكون لها لذلك
الامر الشاذ نوع تصحيح في الجملة وتعديته هذه العلة الي غير ذلك
المحل خطاء بلا شك واما ثانيا فلان واحدا عند استعماله في
الاعداد المنفية مختار فيه لفظ فيه لفظ احد للمذكر واحدي
للمؤنث واستعمال واحد بهذا اللفظ للمذكر وبالتاء للمؤنث في
الاعداد المنفية قليل فيكون المؤلف قد اقتصر علي هذا الوجه
مع انه الكثير المختار وليس ذلك بلايق واعلم ان واحدا اسم فاعل
من وحد يحد اي انفرد فالواحد بمعني المنفرد وان اثنين
لفظ موضوع لواحدين من الشيء فاللام محذوفة اللام

ايضا والتاء والتانيث وثنتان تاؤه كتاء بنت ليست للتانيث
الا انها بدل من الياء وهو قليل بخلاف ابدالها من الواو فهو
كثير كاخت وبنت وتراث وتكلة وتخمة والثلثة الي العشر
والغاية داخلة كما في المتقدم غير مركبة بالعكس تؤنث مع المذكر
وتذكر مع المونث تقول ثلثة رجال الي عشرة رجال بالحاق علامة
التانيث وثلاث نسوة الي عشر نسوة بدون علامة فخولف باب
التذكير والتانيث فيها لان المعدود المذكر هنا جماعة فيؤنث
نظرا الي ذلك ولم يلحقوها مع المونث الغرض الفرق بينهما عند عدم
المميز ولم يعكس الامر لسبق المذكر فان قلت في كلام المولف تقديم
الحال علي عاملها المعنوي لان قوله بالعكس ظرف مستقر خبر
المبتدا المتقدم وغير مركبة حال من الضمير المستكن في الظرف
وقد تقدم عليه وهو عامل معنوي قلت لا نسلم ان الحال من
الضمير الذي يتحمله خبر المبتدا بل من المبتدا علي حذف
المضاف لتقدير ومعاملة الثلاثة الي العشرة حال كونها غير
مركبة كائنة بعكس المعاملة المتقدمة ومعاملتها مركبة
الي تسعة عشر والغاية داخلة بالتاء في النيف اي الزائد
والمراد الزائد علي العقد وهو بتشديد الياء اصله نيوف من ناف
ينوف اذا زاد فعل به ما فعل بميت وقد يخفف الياء كما في امثاله
وحذفها في العقد المذكر فتقول ثلثة عشر غلاما وكذا ما بينهما
من المركبات وبعكسه للتانيث اي لذي التانيث فيثبت التاء
في العقد وتحذفها في النيف فتقول ثلث عشرة امراة وكذا

مابينهما

ما بينهما من المركبات فحكم الثلاثة الي التسعة عند التركيب
حكم انفسها في التذكير والتانيث علي ما تقدم واما عشر فلم
يجروه علي هذا الحكم بان يجعلوه مونثا في المذكر ومذكرا في
المونث لانهم لما انثوا الاول في المذكر وهو تانيث الثاني مع
استغنائهم عنه لانهما كالشيء الواحد فقالوا ثلثة عشر مثلا
ولما حصلوا الفرق بين المونث وبين المذكر بطرح التاء عن الجزء
الاول اذ هو الداعي الي طرحها عن المونث اتوا بالتاء في الجزء الثاني
عملا بالاصل مع عدم المانع فقالوا ثلث عشرة في المونث واما
احدي عشرة واثنتا عشرة فلحقوا العلامة فيهما للجزئين
اما الاول فلمراعاة حاله قبل التركيب لانه هو هو واما
الثاني فلمراعاة حاله مع اخواته ثلث عشرة وما بعدها
اجراء له علي سنن واحد مع سكون شين العشرة في لغة
اهل حجاز والحجازية بالتعريف اولي ووجهه كراهة توالي
اربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة مع امتزاجها بالنيف
الذي في اخره فتحة فازالوا الثقل باسكان الوسط وكسرها
في لغة تميم لان الكسر يزيل ما استكره من توالي الفتحات والاول
اولي لان في هذا ازالة ثقل بثقل اخر وقد تفتح الشين علي
قلة لان التركيب عارض وقد تسكن عين عشرة المركب [illegible]
نحو احد عشر لاجتماع اربع فتحات بخلاف اثنا عشر وجوز
اسكان ياء ثماني عشرة والاولي فيها الفتح لانها ياء قبلها كسرة
وكان القياس وجوب فتحها لان عجز المركب كتاء التانيث وما

قبلها مفتوح لانها تشبه الف التانيث والياء تحتمل الفتحة
بدليل رايت قاضيا وجواري لكن جاز الاسكان على سبيل
التخفيف لتثاقل المركب بالتركيب وحذفها بكسر النون
ليدل على الياء المحذوفة وفتحها طلبا للتخفيف فيما هو
ثقيل بالتركيب وزعم الرضي ان فتح النون اولى من كسرها
لتوافق اخواتها لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة وهنا
خلاف نصوص الجماعة وفي الكافية ان الفتحة شاذ فكان المولف
سكت عن التصريح بالشذوذ حذرا عن معارضة كلام
الرضي فاوجد الكلام على ما رايت وظاهره موافقة الرضي
وعشرون الى تسعين يستوي فيهما اي في المذكر والمونث
تقول عشرون امراة وكذا اخواته لا يفرق بين المذكر والمونث
بالحاق التاء للمونث لان الواو والنون فيها شبيهتان بهما
في نحو مسلمون ومسلمين الذي لا تلحقه التاء خشية التناقض
فكذا لا يلحق ما اشبهه واعتبار لفظ المعدود اولى من
اعتبار معناه في التذكير والتانيث يعني انه اذا كان المعدود
مونثا واللفظ الدال عليه مذكرا وبالعكس وهو ان يكون المعدود
مذكرا واللفظ الدال عليه مونثا ففيه وجهان وهما اعتبار اللفظ
تارة واعتبار المعنى تارة فلك اذا قصدت معدودا مذكرا ان
تقول عندي ثلث انفس رعاية للفظ النفس لتانيثها وثلثة
انفس رعاية لمعناه لانه مذكر بالغرض واذا قصدت المعدود
المونث ان تقول عندي ثلثة شخوص رعاية للفظ الشخص

لانه

لانه مذكر وثلث شخوص رعاية لمعناه لانه مونث بالغرض
لكن رعاية لفظ المعدود اولى من رعاية معناه لانهم لما حكموا
على هذه الالفاظ بالتذكير والتانيث لم يعتبروا المعدود لولا انها
الاولى اي انك تقول شخص حسن فتذكر باعتبار اللفظ وان كان
معناه مونثا ونفس حسنة فتعتبر اللفظ لذلك وان كان
رجلا ويدل عليه قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة والمراد
آدم عليه السلام ولا يميز واحد واثنان اي لا يجمع بينهما
وبين مميزهما لدلالة التمييز الذي بينهما وهو المعدود
المفرد في الواحد والمثنى في الاثنين على المقصود منهما
فلا يقال واحد رجل ولا اثنا رجلين لان رجلا يدل على
الحقيقة ونصوصية العدد ورجلين كذلك فلو جمع بينهما
لوقع ذكر العدد ضايعا فاستغنوا بما ينبئ عن المعنيين
وهو تمييزهما وانت خبير بان هذا لا يتم واحد رجال واثنا
رجال اذ كل من المميز مستقل بفايدة لا ينبئ عنها الاخر
وثنتا حنظل في قول الشاعر كان خصييه من التدلدل ظرف
عجوز فيه ثنتا حنظل شاذ لجمعه بين العدد الذي هو ثنتا
ومميزه وهو حنظل ولا يخفى ان شذوذ هذا لا يستفاد من
العلة المتقدمة ضرورة ان التمييز فيه وهو حنظل لا يدل
على المقصود من المثنى لو افرد عنها ففي الجمع بينهما
فايدة وهي الحكمة في جمعهم بين العدد وتمييزه لانهم لو اقتصروا
على العدد لم يفد المقصود ولو اقتصروا على المعدود لم تحصل

التمييز

الفايده المطلوبة اذ لا يفهم من ثلثة مثلا علي انفرادها ان المراد رجال ولا يفهم من رجال علي انفراده ان المقصود به ثلثة فاجمع
الي ضم العدد مع المميز لتعلم نصوصية العدد والحقيقة معا
وهذه الفايدة متحققة في ثنتا حنظل بالجمع بينهما اذ لو قيل
ثنتان لم يفهم من اي جنس هما ولو قيل فيه حنظل لم
يفهم العدد وكان في ضم احدهما الي الآخر وفاء بالغرض وانما
يكون شاذا لو قيل ثنتا حنظ لتين والمميز في ثلثة الي عشرة
مجرور مجموع غالبا نحو ثلثة قروء واما جره بالاضافة فلان
الكلمة تصير بها اخف مع ان المعدود هو المقصود بدليل مجي
الوصف له لا للعدد قال الله تعالى اني اري سبع بقرات سمان
فلو نصبوه لصار مالين مقصود وهو العدد كانه المقصود لانه
حينئذ يتم بالتنوين ويشعر باستغنائه عما بعده ويكون
مقصودا وسياتي وجه النصب في مميز احد عشر ونحوه
واما جمعه فلقصد المطابقة في المعني لان المعدود المميز
كان في الاصل موصوفا ثم اضيف العدد اليه للتخفيف واصل
موصوف الثلاثة فما فوقها ان يكون مجموعا وقوله غالبا اشارة
الي ان قيد الجر قد يتخلف فقد حكي الرضي وغيره انه يجي في الشعر
قليلا ثلثة اثوابا واما الجمع فيتخلف في الصورة المستثناة
بقوله الا مايه فهو مفرد حيث يقع بعد الثلث ونحوها
تقول ثلث مايه درهم واربع مايه درهم وهكذا وانما افردها
مع ان القياس جمعها كراهة لما في الاتيان بالجمع من تكرار معني

التانيث لان الجمع مونث معني والمايه ايضا مونث فعومل
بالخفة لذلك ونحو ثلث مئين الملوك وفي قول الشاعر
ثلث مئين للملوك وفي بهاره دائبي وجلت عن وجوه
الاهاتم الاهاتم جمع اهتم علم اشترك فيه جماعة كما كدت
ايبا في قول الشاعر فابت الي فهم وما كدت ايبا ووجه التشبيه
استعمال الاصل المهجور وذلك لان الاصل في ثلث جمع مميزه
والاصل في خبر كاد ان يكون مفردا لانه خبر مبتدا في الاصل ..
وفي احد عشر الي تسعة وتسعين منصوب مفرد ما في
المركب نحو احد عشر وبابه فلتعذر الاضافة اذ هي ملزومة
بجعل ثلثة اسما وكالاسم الواحد ولا يرد خمسة عشر زيد لان
المضاف اليه ثم هو المقصود بالاول في المعني وانما جيء
به لبيان المضاف فكان الجميع كالشيء الواحد والمضاف
اليه في خمسة عشر زيد مغاير للمضاف فلم يكن معه كالشيء
الواحد واما في العقود فلانه لا يتصور اضافته لا مع اثبات
النون ولا مع حذفها اما مع الاثبات فلما يلزم من اثبات
نون تشبه نون الجمع المحقق واما مع الحذف فلحذف نون
ليست في الحقيقة نون جمع فلما تعذرت الاضافة في القسمين
صير الي النصب والمفرد اخصر واقتصر عليه والجمعية ..
مفهومة من العدد المتقدم ونحو اثنتي عشرة اسباطا محمول
علي البدل وحذف المميز وهذا جواب عن سوال مقدر
تقرير السوال ان يقال قولكم ان تمييز المركب من احد عشر وبابه

مفرد ينتقض بهذه الآية اذ المميز فيها مجموع وتقرير الجواب
انا لا نسلم ان المجموع المذكور هو التمييز بل هو بدل من اثنتي
عشرة والمميز محذوف التقدير وقطعناهم اثنتي عشرة فرقة
والذي في الكشاف ان المراد وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة ..
وان كل قبيلة اسباط لا سبط فاوقع اسباطا موقع قبيلة قال ابن
مالك ومقتضى ما ذهب اليه ان يقال رايت احدى عشرة انعا
ما اذا اريد احدى عشرة جماعة كل واحدة منها انعام ولا باس
به لو ساعده استعمال لكن قوله كل قبيلة اسباط لا سبط مخالف
لما يقوله اهل اللغة ان السبط في بني اسرائيل بمنزلة القبيلة
في العرب فعلى هذا معنى فقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا قطعناهم
اثنتي عشرة قبائل واسباطا واقع موقع قبائل لا قبيلة فلا يصح
كونه تمييزا وقال الحديثي الظاهر ان الزمخشري اعرف باللغة
قلت هذا دفع للنقل بمجرد دعوى لم يقم عليها دليل وذلك
ان ابن مالك لم يقل ما قال راياً من قبل نفسه وانما نقل عن
اهل اللغة انهم يقولون ان السبط في بني اسرائيل بمنزلة القبيلة
في العرب وهو عدل ثقة والزمخشري لم ينقل خلاف ذلك عن
اهل اللغة حتى يكون معارضا لنقل ابن مالك فيقدم نقله لكونه
اوثق واعرف باللغة وفي الصحاح والاسباط من بني اسرائيل
كالقبائل من العرب وقوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة
اسباطا انما انث لانه اراد اثنتي عشرة فرقة ثم اخبر ان الفرق
اسباط وليس الاسباط بتفسير ولكنه بدل من اثنتي عشرة فرقة

لان التفسير لا يكون الا واحدا منكورا كقولك اثنتي عشر درهما
ولا يجوز دراهم هذا كلامه بحروفه وفي المحكم لابن سيدة وهو
الكتاب المجمع على جلالة قدره في اللغة ما نصه والسبط من
اليهود كالقبيلة من العرب وهم الذين يرجعون الى اب واحد سمي
سبطا ليفرق بين ولد اسماعيل وولد اسحاق وجمعه اسباط
وقوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا اما ليس اسباطا
بتمييز لان المميز انما يكون واحدا لكنه بدل من قوله اثنتي عشرة
هذه عبارته برمتها وهذا كله مما يؤيد نقل ابن مالك فكيف يدفع
بان الزمخشري اعرف باللغة واني يثبت للمدعي ما قاله دعم
شهادة بصحة دعواه والله اعلم بحقيقة الحال وفي مائة
والف وتثنيتهما وجمعه اي جمع الالف مجرور مفرد نحو
مائة رجل ومائتا عبد والف غلام والفا فارس وآلاف رجل
وانما كان مجرورا لامكان الاضافة وعدم مانعها وهي الاصل وطلب
الخفة قايم فوجبت واما الافراد مع ان القياس الجمع كما في ثلاثة دراهم
فلانه عدد في معناه كثرة فكرهوا جمع مميزه ليلا ينضم الثقل
اللفظي الى الثقل المعنوي وما ثبت عاما في قول الشاعر اذا عاش
الفتى مائتين عاما فقد ذهب المسرة والفتاء نادر فلا يرد
نقضا على هذه القاعدة المقررة والفتاء بالمد الشباب وبالقصر
الشاب وثلثماية سنين في قوله تعالى ولبثوا في كهفهم ثلثماية
سنين وازدادوا تسعا في قراءة من عدا حمزة والكسائي بتنوين
ماية كاسباطا اي محمول على ان سنين بدل من ثلثماية

لا على انه تمييز كان اسباطا بدلا من العدد لا تمييز لكن مقتضى
التشبيه ان يكون التمييز محذوفا هنا كما هناك ولا اراه يتجه
هنا لعدم الفائدة في الابدال حينئذ وفيه بحث اما اولا فلا نسلم
ان مميز ثلثمائة بهذا اللفظ سنة حتى يكون الاتيان بسنين بعده
غير مفيد بل المميز لفظ مدة فيفيد حينئذ الاتيان بسنين
ان تلك المدة المعدودة سنون لا غيرها واما ثانيا فلان ما ذكر
من عدم الفائدة مبني على ان سنين بدل كما مر وليس بمتعين
لجواز ان يكون مفعولا للبثوا وثلثمائة حال منه تقدمت عليه
لكونه نكرة غير مختصة فلا يمتنع اذن ان يكون المميز المحذوف
لفظ سنة على جهة التوكيد لما فهم من ذي الحال اعني سنين
واذا كان التمييز قد ورد مؤكدا مع التصريح به كما في قوله تعالى
ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فلان يرد كذلك مع تقديره
اولى ويحذفه اي حذف التنوين كما في قراءة ذينك الامامين
وبعض الناس يعبّر عنهما بالاخوين لتوافقهما في كثير
من حروف القراءة عكس قول الشاعر كلوا في بعض بطنكم تعفوا
فان زمانكم زمن خميص والخميص الجائع فالاسناد مجازي كنهاره
صائم يا موهم بالقناعة وعدم الشره في الاكل في زمن المجاعة
ووجه كون القراءة عكس ما في البيت ان الجمع فيها في مقام الافراد
اذ المراد ثلثمائة سنة وما في البيت في مقام الجمع اذ المراد
في بعض بطونكم ويقال في المفرد اي الواحد من المتعدد بعض
بمعنى البعض منه لا بمعنى التصيير الاول بالاتيان به مكان

الواحد

الواحد لان الواحد يطلق على كل من مفردات المعدودات اذا لم
يقصد به الترتيب واما مع قصده فيقول للاول لبيان الرتبة
وهذا بمعنى المبني على وزن الفاعل وان لم يكن اسم فاعل حقيقة
لكن فيه معنى الوصف والثاني الى الحادي عشر فصاعدا بلا اتفاق
وليس عليك الوقوف عند العاشر كما في القسم الاتي والحادي
مقلوب الواحد بجعل الفاء مكان اللام والعين مكان الفاء فوزنه
العالف وتسكن ياؤه مع انه مركب وكذا ياء الثاني عشر كما في معد
يكرب ومعنى الجاعل اي المصير الثاني الى العاشر فقط
وسقط الاول وما بعد العاشر اما سقوط الاول فلانه اذا كان
بمعنى الجعل والتصيير لم يمكن بناؤه من واحد ضرورة
انه ليس تحت الواحد عدد يصير واحدا بانضمامه اليه
واما سقوط ما بعد العاشر فلعدم فعل بعد العشرة حتى
يستعمل بمعنى التصيير بخلاف العشرة وما دونها الى الواحد
فان لنا افعالا مشتقة منها بهذا المعنى تقول ثنيت الواحد
اي صيرته بانضمامي اليه ودخولي معه اثنين وثلثت الاثنين
وربعت الثلثة وهكذا والذي يظهر لي ان يجعل معنى ثنيت
الواحد جعلته ذا ثاني ومعنى ثلثت الاثنين صيرتهما ذوي
ثلث وبعد الكل سيجيء قريبا واضافة الاول وهو الذي بمعنى
البعض ولا تكون الا الى ما يساويه نحو ثاني اثنين او اكثر نحو
ثالث اربعة وعطارد ثاني السبعة السيارة ولا يجوز الى ما هو دونه
نحو ثالث اثنين بهذا المعنى لان بعض الاثنين لا يستقيم

كونه ثالثا لهما بمعنى انه واحد منهما لانعدام معنى الثلثة
فيه بهذا الاعتبار معنوية لان المضاف على هذا التقدير
غير صفة مضافة الى معمولها وليست هذه الاضافة بلازمة
لجواز قولك ثالث من اثنين ونحو ذلك واضافة الثاني وهو
الذي بمعنى الجاعل لا يكون الا الى الاقل بواحد نحو ثالث
اثنين ورابع ثلثة ولا يجوز الى المساوي نحو ثالث ثلثة اذ يلزم
ان يكون المعنى مصير الثلاثة ثلثة ولا يستقيم ولا الى اقل
منه باكثر من واحد نحو رابع اثنين اذ يلزم ان يكون المعنى
مصير الاثنين اربعة بانضمامه اليهما ولا يستقيم ايضا
لفظية لانه اي المضاف اسم فاعل اضيف الى معموله هذا
اذا اريد به الحال او الاستقبال فلا يعدو ولا يتجاوز العشرة
لانه ليس بعدها ما يمكن اشتقاق الفعل منه ثم اسم الفاعل
في هذا الباب مخالف له في ساير الابواب فان نصب ما بعد
اسم الفاعل الذي بمعنى الحال والاستقبال وخفضه مستويان
او النصب اكثر واما في هذا الباب فقالوا ان اضافته اكثر
من نصبه لما بعده قال الرضي وانما قل النصب هنا لان الانتقال
والتأثر في هذا المفعول غير ظاهر الا بتاويل وذلك لان
نفس الاثنين لا يصير ثلثة اصلا وان انضم اليهما واحد بل يكون
المنضم والمنضم اليه معا ثلثة والتاويل انه سقط عن المجموع
الاول بانضمام الواحد اسم الاثنين وصار يطلق على المجموع
الثاني اسم الثلثة وكانه صار المجموع الثاني هذا كلامه ولم

يوجد في

يوجد في التاويل على ادعاء امر لا يتصور اذ المجموع الاول وهو
الاثنان لا يتحقق كونه ثلثة اصلا كما اعترف به اولا فلا يكون
كانه صار اياها والذي يظهر لي ان يجعل اسم الفاعل هنا
بمعنى التصيير لا على معنى انه يصير ما تحته عين ما اشتق
هو منه فانه لا يتصور بل على معنى انه يصيره ملابسا له
بوجه ما من وجوه الملابسة فمعنى زيد رابع ثلثة مصير الثلاثة
مربوعة اي مجعولة ذات رابع باعتبار كونه رابعا لها لا باعتبار انه
صيرها عين الاربعة ويمضي هذا في ساير الامثلة ولا غبار عليه
ويقال اذا زاد على العشرة على المعنى الاول وهو ما كان بمعنى
البعض ولا يقال على الثاني لما علمته من انه لا يعدو العشرة
لتعذره فيما فوقها حادي عشر احد عشر بالبناء في الكلمتين
لوجود علته وهي التركيب فيهما والمركب الاول مضاف
الى المركب الثاني وقد عرفت انه انما يضاف الى المساوي
او الاكثر فيقال على الاول ثالث عشر ثلثة عشر
وعلى الثاني ثالث عشر مثلا وقد يتجاوز بهذا المعنى عن
التاسع عشر والتاسعة عشر فيقال الحادي والعشرون والحادية
والعشرون وغايته انه لا يضاف ولا يضاف قلت اضافته غير
لازمة في المعنيين كما عرفت وحادي احد عشر للمذكر وحادية
احدى عشرة للمؤنث الى تاسع تسعة عشر وتاسعة تسع
عشرة بحذف عشر من الاول في المذكر وعشرة في المؤنث
تخفيفا مع حصول العلم به وامن اللبس باعراب الاول الذي

مقتضي البناء وهو التركيب وبناء المركب الثاني لبقاء تركيبه وحادي
عشر بحذف شطري الوسط وهما عجز المركب الاول وهو عشر
وصدر المركب الثاني وهو احد البناء في الاستعمال الاكثر لقيام
مقتضيه وهو التركيب وحذف احد جزئي المركب بقرينة
مع ارادته لا يزيل التركيب وبعضهم يعرب الجزئين باضافة
الاول الى الثاني نظرا الى انتفاء التركيب في الظاهر المثنى
ما لحق اخره الف في حالة الرفع ومن المعلوم ان ما قبلها
لا يكون الا مفتوحا فلذا اضرب عن ذكره او ياء مفتوح ما قبلها
في حالتي النصب والجر ونون مكسورة لالتقاء الساكنين وفتحها
لغة حكاها ابن جني وبعضهم يخصها بالياء ومنه قول
الشاعر يصف قطاة على احوذيين استقلت عشية فما هي
الا لمحة وتغيب اي على جناحين احوذيين اي خفيفين
سريعين في الطيران وقد يضم ايضا كما روي عن فاطمة
رضي الله عنها يا حسنان يا حسينان بضم النون عوضا علة
لحوق النون لا لكسرها اي لحق اخره نون لاجل التعويض
عن التنوين الذي كان في الواحد قبل تثنية وهذا مذهب
ابن كيسان واستدل بحذفها للاضافة كما يحذف التنوين
لها واعتذر عن ثباتها مع الالف واللام بانها تقويت بالحركة
فبعدت عن موجب الحذف واورد عليه نحو حبليان
ضرورة انه لم يكن فيه تنوين حتى يعوض عنه واجيب
بان فيه تنوينا مقدرا وكذا كل ما لا ينصرف وفيه نظر

اسلفناه في باب التمييز او عن الحركة الاعرابية التي كانت في الواحد
قد ذهبت عند دخول الالف والياء وهذا مذهب الزجاج
قال لان النون يثبت مع الالف واللام فلو كانت عوضا عن التنوين
لم يثبت في هذه الحالة التي لا مدخل للتنوين فيها واعتذر
عن حذفها للاضافة بانها زيادة والاضافة زيادة فكره
الجمع بين زيادتين فرد بقيام الاحرف مقام الحركات
فلا حاجة الى التعويض او عن كليهما اي عن حركة الواحد وتنوينه معا
وهو مذهب ابن ولاد وابي علي وابن طاهر قالوا نوجد حكم
الحركة مع الالف واللام وحكم التنوين مع الاضافة وبدله ما تقدم
ولم يرتض ابن مالك شيئا من هذه المذاهب بل قال انما دخلت الاول
النون لدفع توهم الافراد نحو الخوزلان تثنية الخوزلي في لغة
فان النون لو لم توجد هنا لتوهم ان الكلمة مفردة لا مثناة
ثم حمل ما لم يوجد فيه هذا التوهم على ما وجد فيه ليجري
الباب على سنن واحد لبدل متعلق بلحق اي لبدل الالحاق
على انه معه مثله من جنسه والمراد بالجنس هنا ما وضع
صالحا لاكثر من فرد بمعنى جامع بينهما في نظر الواضع فدخل
نحو الابيضين لانسان وفرس وان اختلفت الماهيتان فان
الجامع بينهما في نظر الواضع صفة البياض لا نفس الماهية
ونحو الزيدين وان اختلف الواضعان فان الجامع بينهما
المنظور اليه لكل واضع وهو كون الذات متميزة عن غيرها
بهذا الاسم ونبه المؤلف بهذا القيد على انه لا يجوز تثنية

المشترك باعتبار مدلولية المختلفين فلا يصح ان يقال قرآن
لطهر وحيض وعينان للباصرة والذهب مثلا وفي ذلك
خلاف فقد اجازه ابن الانباري واختاره ابن مالك بشرط امن
اللبس على ما صرح به في شرح الكافية الشافية قال لانه
لا خلاف في عود الضمير على معنى المشترك المختلفين عنه
فكذا لالتباس كقولك عندي عين منقودة وعين موردة
ابحتهما للضيق فكما اجتمعا في الاضمار يجتمعان في الاظهار
وعلى هذا جاء قول الحريري في بعض المقامات جاد بالعين
حين اعمى هواه عينه فانثنى بلا عينين ونحو العمرين
لابي بكر وعمر [illegible] والقمرين للشمس والقمر مما
اختلف فيه اللفظان ولم يوجد المماثلة بينهما حتى يتحقق
ان الحاق العلامة لاحدهما وقع ليدل على ان بعده مثله
من جنسه تغليب فهو من قبيل المجاز والتغليب في الاول
للاخف وهو عمر وفي الثاني للمذكر وهو القمر قال التفتازاني
واما بيان مجازية التغليب والعلاقة فيه وانه من اي انواعه
فلم ار احدا حام حوله واقول يمكن ان يجعل فيما نحن فيه
من قبيل المشاكلة فعبر عن مدلول ابي بكر بلفظ عمر وعن
مدلول الشمس بلفظ القمر لوقوعه في صحبته تحقيقا وظاهر
كلامهم في المشاكلة ان جهة التجوز هي وقوع مدلول هذا اللفظ
في صحبة الاخر تحقيقا او تقديرا فهو من قبيل ما العلاقة
فيه المجاورة فان قلت مقتضى تعريف المؤلف وجماعة

ان الاسم

ان الاسم المثنى هو رجل من قولك رجلان مثلا لانه هو الذي
لحق آخره الف ونون او ياء ونون وليس كذلك بل المثنى هو
مجموع رجلان مثلا اذ هو الدال على الاثنين ورجلان
لم يلحق آخره علامة بل آخره هو العلامة لا شيء آخر لحقته
العلامة فما وجه التقضي عنه قلت لا مانع من ان يكون
المفرد قبل انضمام هذه الزيادة اليه دالا على الواحد وبعد انضمامها
اليه صار دالا على اثنين فينطبق التعريف عليه ولا اشكال
ولو سلم ان المثنى هو المجموع الاسم الذي آخره علامة
التثنية انطبق التعريف عليه باعتبار حذف مضاف
اي ما لحق آخر مفرده الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون والاول
الاولى هو الاول ويحذف النون بالاضافة نحو يداه
مبسوطتان وقد تحذف ايضا للضرورة كقوله قد سالم الحيات
منه القدما بنصب الحيات على رواية البغداديين اي القدمان
وقد يجعل هذا من باب نصب الفاعل لامن اللبس قال ابن
مالك او لتقصير صلة كقوله خليلي ما ان انتما الصادقا هوى
اذا لم تكونا لي على من اقاطع وهو محتمل للاضافة ويحذف
التاء على غير قياس في خصيان بضم الخاء تثنية خصية
واليان بفتح الهمزة تثنية الية اذ لا قياس يؤدي الى حذف
تاء التانيث من الكلمة عند تثنيتها وهذا مبني على انه
لم يسمع خصي والي وهو محل نزاع فقد حكي ثبوتهما
في لسان العرب وانكانا قل استعمالا من خصية والية

وإذا كان كذلك فلا معنى لارتكاب ما يخالف القياس بل يجب
خصيان والبيان تثنية خصي وإلى المسموعين ولا اشكال و خصيان
والبيان تثنية خصية وإليه قال بلي ابي الحمار وخصيتاه داجب
الى فزارة من فزارة وقال متيما تلتقي فرديت ترجف روانق
اليتيك وتستطارا الروانق بالراء والنون والقاف جمع رانقة
وهي اسفل الالية وطرفها الذي يلي الارض من الانسان اذا كان
قائما كذا في الصحاح والعجز ايضا كالمبدل بتواري المنقوص
منه آخره كيد بيد تارة فيقال يدان كقوله يدان بيضاوان
محلم ولا يرد تارة اخرى فيقال يدان وهو الاكثر وكذا دمان
وفمان الاكثر فيهما عدم الرد فيقال دمان ودموان وفمان
وفموان والضابط انه يتم في التثنية من المحذوف اللام ما يتم
في الاضافة لا غير فيقال اخوان لانه يقال اخوك ويقال يدان لانه يقال
يدك والعجز للمقصور وهو الالف ان كان في غير اسم ثلاثي كذكرى
والمرتضى والمستدعى او كان العجز بدلا عن ياء في اسم ثلاثي كرحى
او اميل في الثلاثي وهو اصل كبلى ومتى سمي بهما فيا وجوبا
الشرط اي فهو ياء والمراد انه يقلب ياء في جميع الصور التي ذكرناها
اما في صورة ما اذا كان بدلا عن الياء فظاهر لانه رد الى الاصل واما حيث
يمال ولا يعلم الاصل فلان في امالة الالف عند الافراد الى الياء
ما يقتضي المحافظة عليها في التثنية واما في غير الثلاثي فلطلب
التخفيف فيما تثقل بكثرة الحروف والا يكن ذلك وتحته صورتان
ما اذا كانت الالف بدلا عن واو نحو عصا وما اذا كانت اصلا

ولم تمل

ولم تمل نحو الى واذا سمي بهما فواو فتقول عصوان والوان
واذوان اما الاول فللرد الى الاصل واما الثاني فللحمل على
الاكثر ومذروان بالذال المعجمة وهما طرفا الالية الانسان نحو
بالواو للزوم التثنية وهذا جواب سؤال مقدر تقريره ان
يقال قولكم ان العجز في غير الثلاثي يقلب ياء منقوض بمذروان
فانه انقلب فيه واوا وجوابه ان هذه الكلمة وضعت على
صيغة المثنى ولم ينطق بمفردها فكانت الواو المنقلبة عن
الالف ليست بعجز بل في وسط الكلمة ويجب ان يضبط هذه
اللفظة بالذال المعجمة كما عرفت فان المدرى ذات الدال المهملة
وهي شيء كالمسلة يكون مع الماشطة تصلح به قرون النساء
وشعورهن ينطق بها هكذا بصيغة الافراد فاذا تثنيتها
قلت مدريان بالياء على القياس والعجز للممدود ان كان
للتانيث قلب واوا نحو حمراوان اما القلب فلانها زيادة محضة
فهي بالابدال الذي هو آخر الحذف اولى من غيرها واما قلبها
واوا دون الياء فلانها وقعت بين الفتح فجذوا في الفرار
من اجتماع الامثال لان الياء اقرب الى الالف منها الى الواو والهمزة
متقاربين في الثقل وربما صحت هذه الهمزة فقيل حمراءان
وربما قلبت ياء فقيل حمرايان حكاه المبرد عن المازني
او كان اصليا ثبت على حاله ولم يقلب الى شيء فيقال قراءان
ورضاءان تمسكا بالاصل وربما قلبت واوا فقيل قراوان ورضاوان
وان كراهة لوقوع الهمزة بين الفتحين والا يكن العجز للتانيث ولا

اصليا قال وجهان قلبه واوا وابقاء الهمزة على حالها
فيقال في تثنية كساء ورداء كساوان ورداوان وكساءان ورداء
ان فالقلب لكونها غير اصلية والثبوت لمشابهتها للاصلية
قلت وظاهر كلام المؤلف ان الوجهين سيان وليس كذلك
بل تصحيح الهمزة هنا اولى من القلب لانها بدل من اصل فهي
شديدة الشبه بالهمزة الاصلية كقراء وقد يثنى الجمع كقول الشاعر
لاصبح الحي اوتادا ولم يجدوا عند التفرق في الهيجاء جمالين
او تادا اي مسا واسمه اي اسم الجمع نحو كمثل الشاة العايرة بين
الغنمين بتاويل الفرقتين وقد جاء المثنى بلفظ الجمع مضافا
الى شيء هو بعضه نحو فقد صغت قلوبكما ونحو قطعت رؤس
الكبشين وهو اولى من التثنية هنا لان المضاف والمضاف اليه
كشيء واحد فكرهوا الجمع بين تثنيتين واختير لفظ الجمع
على الافراد لانه قد يعبر به عن الاثنين مع انه لا يحصل به
هنا لبس فلو كان المضاف اليه كالمثنى معنى ولكنه في اللفظ
متعدد كان الافراد هو المختار نحو على لسان داود عيسى
ابن مريم وفي الحديث حتى شرح الله صدري لما شرح له
صدر ابي بكر وعمر وصحح ابن مالك في بعض كتبه بوجوب
الافراد في مثل ذلك واذا سمي بالمثنى او الجمع على حده
وهو جمع المذكر السالم او شبهه اي شبه المثنى نحو اثنان
واثنتان او الجمع على حده نحو عشرون وثلاثون ولم يجاوز
سبعة احرف نحو اشهيبايان تثنية اشهيباب واشهيبابون

جمع

جمع اشهيباب علما فانه لا يجوز فيه الا الحكاية لمنافته
للاسماء المفردة بسبب زيادة عدة حروفه على سبعة احرف
ابقي على ما كان عليه من الاعراب بالحروف في الاستعمال الاكثر
رعاية للاصل المنقول عنه او اعرب بالحركة على النون من غير
تنوين وظاهر هذا انه غير منصرف قضاء لحق النون من
كونها عوضا عن التنوين فلا يجمع بينهما ويلزم المثنى الالف
دون الياء لانها اخف منها ولانه ليس في المفردات ما اخره ياء
ونون زايدتان وقبل الياء لغة فيكون اذ ذاك كعمران ومنع
الصرف منه واضح ويلزم الجمع الياء دون الواو لانها اخف
منها اذ ذاك حيث جعله علما في المشهور وفي الصحاح
ان من اعرب نصيبين اعرب الاسماء المفردة لم يصرفها بل يقول
هذه نصيبين ورايت نصيبين ومررت بنصيبين ومنع الصرف
فيه عند كونه علما للمؤنث ظاهر وانما الكلام حيث يجعل علما
المذكر وابو علي الفارسي يرى منع صرف نحو حمدون علما للعلمية
وشبه العجمة من حيث فقد مثله في الاسماء العربية فلبنا ما
واشار بقوله في المفصل الى انه يستعمل على وجه آخر وهو انه
يلزم الواو وقال في التسهيل كهارون وظاهره انه يراه غير منصرف
المجموع ما اي لفظ دل على احاد وذا جنس يشمل المحدود
وغيره من اسماء المجموع نحو رهط ونفر واسماء العدد نحو
ثلثة وعشرة تقصد تلك الاحاد بحروف مفرده اي بحروف
مفرد ذلك المجموع وذا فصل يخرج ما ذكرناه من نحو رهط

وثلثة اذ لا مفرد لشيء منها بحروفه كذا قرره في بعض الحواشي
والاولى ان يقال الى ما دل جنس وعلى احاد فصل يخرج المثنى
دون اسم الجمع واسم العدد المذكورين فخرجا بحروف
مفرده ولو كان وجود ذلك المفرد تقديرا اي متقدرا لا محققا
وذلك مثل عباديد وهم الفرق من الناس الذاهبون في كل
وجه فهذه صيغة خاصة بالجمع لا توجد الا فيه وسراويل
اعجمي او جمع سروالة فلا يرد وحينئذ يحكم بان عباديد جمع
قطعا ولكن لا واحد له محقق في اللغة فيقدر له مفرد وهو قياس
مثله فيكون اما جمع عبد وذ بضم العين او عبداد بكسرها تقديرا
ولم يكن على زنة فعل بفتح الفاء واسكان العين وهذا
القيد لاخراج نحو ركب وتمر لانه يدل على احاد تقصد بحروف
المفرد وهو تمرة وراكب بحسب الظاهر فاحتيج الى اخراجه بذلك
وحذف ابن الحاجب هذا القيد بناء على نحو ركب خرج بقيد
القصد لانه لم يقصد به الدلالة على جماعة راكب ماخوذ
من راكب وانما توافقت الحروف من غير قصد وليس بجيد
لانه مبني على امر مخالف للظاهر فلذلك زاده المولف وزاد
وهو حسن ونحو تمر وركب لانه يصغر ليس بجمع على الاصح
خلافا للاخفش ووجه الاستدلال انه يثبت تصغير تمر
وركب على تمير وركيب فلو كان جمعا لكان جمع كثرة لم يصغر
على لفظه وقد صغر كذلك فلا يكون جمعا فمكسر اذا ثبت ذلك
فنوعا الجمع مكسر ان تغير واحده كرجل ورجال وكتاب وكتب

واسد واسد ولو كان التغيير تقديرا نحو فلك فانه يطلق
على المفرد نحو في الفلك المشحون وعلى الجمع نحو وترى الفلك
فيه مواخر فاذا جعل مفردا كانت ضمته ضمة اصلية كضمة
قفل واذا اطلق جمعا قدرت تلك الضمة صارت مبدلة بضمة
مثل ضمة اسد فيكون غير الضمة التي كانت في الفلك المفرد فان
قلت جنب يطلق على الواحد وعلى الجمع بلفظ واحد نحو
زيد جنب والزيدون جنب ولم يعدوه من هذا الباب
مع امكان التقدير فيجعل جنب المفرد كعنق والجمع ككتب
فلم ذلك قلت لان فلكا سمع تثنية حيث قيل فلكان فكان
ذلك علامة على انهم قصدوا تغيير اللفظ عند تغيير المدلول
فسلك بفلك الجمع على سبيل المثنى تقديرا لما لم يكن التغيير
المحقق فيه ثابتا بخلاف جنب فانما استعمل في الحالات بلفظ
واحد فلم يقم دليلا على انهم قصدوا تغيير اللفظ عند اختلاف
مدلوله فلم يجعل كذلك كذا قال ابن مالك وجماعة فان قلت
هو مبني على اللغة الفصحى وفيه لغة اخرى قالوا جنبان وجنبون
ويستعملها مصنفو الشافية وعليها يكون كذلك قلت لا فان
اصحاب هذه اللغة كما يثنون الجنب يجمعونه فيقولون جنبون
واجناب وصحيح ان سلم واحده كزيدون ومسلمون بواو
مضموم ما قبلها في حال الرفع كما مثلنا او ياء مكسور ما قبلها
في حال النصب والجر كزيدين ومسلمين ونون مفتوحة تكسر
في الشعر بعد الياء كقوله عرفنا جعفرا وبني ابيه ... وانكرنا زعانف

آخرين الزعانف بالزاي والعين المهملة والنون والفاء جمع
زعنفة بالكسر وهي الطائفة وقد يكون هذا على لغة من يجعل
النون معتقب الاعراب لما يجي اي بالنون عوضا عن تنوين
المفرد او حركته او كليهما كما في المثنى والكل عند ابن مالك
غير مرضي بل سبب الاتيان بالنون عنده رفع توهم الاضافة
في نحو عجبت من بنين كرام وناصرين باغين على ان باغين
نعت لا مفعول به فلو لم تزد النون في مثل ذلك لتوهمت الاضافة
وحمل ما لا توهم فيه على ما فيه توهم ليجري الباب على سنن
واحد كما مر لعلم احتراز من غير العلم كرجل مذكر احتراز
من المؤنث كهند فلا يجمع هذا الجمع لفظا ومعنى احتراز
من نحو طلحة فانه مذكر معنى لا لفظا لوجود علامة
التانيث فيه فلا يجمع هذا الجمع خلافا للكوفيين فانهم
اجازوا جمعه كذلك فيقال طلحون نظرا الى تذكير مسماه
ولم يعتبروا بالتانيث اللفظي قلت ويؤيده قولهم في
العدد ثلاثة طلحات بالتاء اتفاقا وفي كلام المؤلف مناقشة
فان هذا القيد الذي ذكره وان نفع في اخراج نحو طلحة لكنه
ضر في اخراج نحو سلمى وورقاء مسمى بهما مذكرا عاقلا مع انهما
يجمعان ح ز بدون اتفاقا فان قلت يحتمل على انه اراد
بالمذكر لفظا ومعنى المذكر الخالي من التاء لانها هي العلم
في التانيث والاغلب فيه قلت لا يجدي به ذلك نفعا لان نحو
عدة وثبة علمين يجمعان هذا الجمع وان كان فيهما تاء التانيث

لانها

لانها اجتلبت عوضا عن المحذوف من الكلمة فيحتاج
اذن الى ان المراد بالمذكر لفظا ما خلا عن التاء المجتلبة
لمحض التانيث اللفظي ولم يوت بها للعوض وفيه ما لا
يخفى يعقل احتراز من نحو اعوج علما لفرس وانما اشترطت
هذه الامور الثلاثة لجمع التصحيح لان كل من وجدت فيه
حصل له بسبب اجتماعها فيه شرف واصالة فناسب ان
يعطى الاصل من الجمعين وهو المصحح لان اصل التغيير
ان يكون في الآخر والجمع المصحح كذلك خص به ووجه
اختصاصه بالواو وجه اختصاص ضمير العقلاء في نحو
الرجال ضربوا بالواو وان اختلف الواوان في الاسمية والحرفية
اوصفة بالجر عطفا على علم له اي لمذكر يعقل احترازا
من نحو حايض ومن نحو سابق فرس بلا تاء احتراز من
نحو راوية وعلامة فلا يجمع هذا الجمع للمنافاة بين
علامة المؤنث وعلامة المذكر غير افعل فعلاء نحو احمر
فان مونثه حمراء فلا يجمع للمذكر للعاقل هذا الجمع فلا
يقال الاحمرون لانهم قد جمعوا افعل فعلى وهو افعل
فعلى وهو افعل التفضيل هذا الجمع فقالوا افضلون فلم
نقصد والفرق في الجمع لتباين البابين في المعنى ولم يعكس
لانه اشرف اذ فيه زيادة وافعل فعلاء يكثر فيه العيوب او
فعلان فعلى نحو سكران سكرى فان مونثه سكرى
فلا يجمع هذا الجمع فلا يقال سكرانون لان لهم فعلان

فعلانة مجموعًا هذا الجمع مثل ندمان فان مؤنثه
ندمانة وجمعوا ندمانًا بالواو والنون فقالوا ندما
نون فقصد والي التفريق بين البابين في الجمع ولم يعكس
لان باب ندمان هو الاصل لدخول التاء في مؤنثه وهي الاصل
في التانيث ولا مذكر مستو فيه اي في الوصف مع المؤنث
نحو صبور وجريح فان كلا من المذكر والمؤنث يوصف به
علي حاله فلما اتفقوا بينهما في الافراد اتفقوا في الجمع فقالوا
فيهما جميعا صُبُرٌ وجَرْحي ولم يقولوا صبورون وجريحون
ولا صبورات وجريحات الا نحو ارضين بنصب نحو علي
انه من باب الاستثناء المنقطع لعدم دخوله تحت شيء
مما اشتملت عليه الضابطة فان ارضا ليس بعلم لمذكر
يعقل ولا صفة له ونحو اِوَزِّين جمع اِوَزّة بكسر الهمزة
وفتح الواو وتشديد الزاء وهو البط من جموع التعويض
اي من الجموع التي اتي فيها بعلامة التصحيح عوضًا
عن شيء اما في ارضين فهي عوض عن تاء التانيث
واما في اوزين فعوض عن الهمزة المحذوفة في المفرد
فانهم يقولون وزة كذا قيل ونحو البلغين بضم علي انه
مبتداء والبلغين بضم الموحدة وفتح اللام وهي الدواهي
خبره مأول بما قاله الزمخشري في الفايق من ان التحقيق
فيه ان يقال كانه خَطْبٌ بُلُغٌ اي بليغ ثم جُمِعَ جَمْعَ السلامة
ايذانا بان الخطوب في شدة نكايتها بمنزلة العقلاء الذين لهم

فصل

قصد وتعدد وبالف وتاء عطف علي قوله ولا بواو مضموم
ما قبلها الي آخره لمؤنث لفظا نحو طلحة علم لمذكر ولا بد ان يكون
المراد بهذا المؤنث لفظا ما كان تانيثه بالتاء علي نحو ما مر
والا ورد ذلك الاشكال او معني نحو زينب اسم بلا شرط من
الشروط الاتية في الصفة نحو طلحة وطلحات وزينب وزينبات
وصفة بشرط ان يجمع مذكره اي مذكر الموصوف فذكر باعتبار
المعني بالواو والنون ان كان لها اي للصفة فانث باعتبار
اللفظ مذكر كضاربة يجمع علي ضاربات لانه قيل في مذكره
ضاربون وفُضْلي في اسم التفضيل يجمع علي فضليات لانه
قيل في مذكره افضلون بخلاف نحو حمراء فلا يقال فيه حمراوات
لانه لم يقل في مذكره احمرون وسببه انه لو جمع مثل هذا مصححًا
بالالف والتاء لكان للمؤنث مزية علي المذكر والخضراوات
في نحو قوله صلي الله عليه وسلم ليس في الخضراوات صدقة
انما جاء مصححا بالالف والتاء مع انه جمع لخضراء التي صفة
مذكرها اخضر ولم يجمع بالواو والنون الغلبة الاسمية
فالتحق بالاسماء وخرج عن باب الصفة فلم يعتبر
فيه هذا الشرط وان لا يتجرد عن التاء ان لم يكن له مذكر
كحايضة ومرضعة فانهما من الصفات المختصة بالنساء
فان تجردا عن التاء لم يجمعا هذا الجمع لانهما عند التجرد اسما
لمن حصل له ذلك الوصف لا باعتبار الحدوث وعنده
التلبس بالتاء لمن حصل له ذلك الوصف باعتبار الحدوث

فلم يجمع المجرد بالالف والتاء لغرض الفرق بين البابين
ولم يعكس لان هذا الجمع للمونث وجانب التانيث في ذي
التاء اظهر ولمذكر عطف على لمؤنث من قوله اولا وبالف
وتاء لمونث اي وبالف وتاء لمذكر غير عاقل لم يكسر اي
لم يجمع التكسير وهذا ليس بمطرد عند الجمهور وانما يراه
مطردا الفراء فلم يكن للمؤلف هذا الاطلاق نحو سجلات
جمع سجل بكسر السين المهملة وفتح الموحدة وسكون الحاء
المهملة وبعدها لام وهو الجمل الضخم وحمامات جمع
حمام وسرادقات جمع سرادق وبوانات بكسر الموحدة جمع
بوان وهو عمود من اعمدة الخيمة مع بوان في جميع هذا
المفرد وهو بوان شاذ وهذا مما يؤكد انه اراد الجمع المذكور
ويوهم ذلك ومطلق الجمع الصحيح لمذكر كان كمسلمين
او لمونث كمسلمات واَفعال كاجمال وافعلة كازغفة
وفعلة كغلمة غالبا صفة مصدر محذوف عامله مصدر
اخر مضاف الي مطلق الجمع وهو مبتداء لكن حذف واقيم
المضاف اليه مقامه وقوله للقلة خبر ذلك المبتداء واصل
التركيب مجيء مطلق الجمع وكذا وكذا مجيئا غالبا للقلة
وانما لم يجعل غالبا حالا من الضمير المستكن في الخبر
للزوم تقدم الحال على عاملها المعنوي ولو قلنا بجوازه
كما يراه البعض لم يتأت الحالية الا اذا جعل الظرف خبرا
عن واحد من تلك المتعاطفات ويكون خبرا لها في محذوفا

ولا يمكن

ولا يمكن جعله خبرا عن الكل لوجوب تانيث الحال حينئذ
لانها صفة وقعت حالا من امور متعددة وافرادها وتذكيرها
بجعلها في معنى المذكور ليس بقياس وانما قال غالبا لان هذه
المجموع قد تستعار للكثرة كما يستعار جمع الكثرة للقلة
ولم يكن به حاجة الي هذا القيد لان الكلام في الحقيقة واستعمالها
للكثرة استعمال مجازي وقد جمع بعض الشعراء هذه الجموع
فقال بافعل وافعال وافعلة يعرف الادني من العدد وسالم
الجمع ايضا داخل معها فهذه الخمس فاحفظها ولا تزد اي
اي العشرة فما دونها قال القاضي تاج الدين السبكي في شرح
المنهاج اتفق النحاة على ان هذه الجموع للقلة واتفق الاصوليون
القايلون بالعموم وهم اكثر حملة الشريعة على ان صيغة المشركين
وما شابهها للعموم وكذلك الاجمال والارغفة فقد قال هاتان
فرقتان عظيمتان تنقلان عن العرب وكل واحدة نقلت
عكس ما نقلته الاخري فاين العموم الذي هو غير متناهي
الافراد من العشرة فما دونها ولا سبيل الي تكذيب واحدة
من هاتين الفرقتين العظيمتين فما وجه الجمع بين كلا
ميهما قال والجواب ما ذكره امام الحرمين وقال انه الذي
استقر عليه نظره في محاولة الجمع بين مسالك الايمة في ذلك
وهو ان قول النحاة انها للعشرة فما دونها انما هو فيما اذا كان
الجمع منكرا نحو مشركين واجمال ونقل الاصوليين انما هو
حال التعريف بالالف واللام فانه يعم كل جمع وذلك بمنزلة

رجل المنكر فانه للواحد من بني آدم وبالتعريف يعم كل فرد
واما الجمع حالة التنكير فلا يقول فيه بالتعميم الا من شذ
الى هنا كلامه وغيرها الكثرة فيكون لاحد عشر فما فوقها
قال السبكي باثر الكلام السابق ولقائل ان يقول اتفقت
الفقهاء على ان من اقر بدراهم يقبل قوله في تفسيرها
منه بثلاثة وهي جمع كثرة واقله باتفاق النحاة احد عشر
فما وجه الجمع بين الكلامين اللهم الا ان يدعي الفقيه ان
العرف شاع في اطلاق دراهم على ثلثة واشتهر فصار حقيقة
عرفية وهي مقدمة على اللغوية ولا يكفيه ان يقول اطلاق جمع
الكثرة على القلة يصح مجازا اذ الاصل براءة الذمة عما زاد
فقبلنا تفسيره بثلاثة بالمجاز الا يرى ان من اقر بافلس لا يقبل
منه التفسير بفلس واحد وان صح اطلاق الجمع على الواحد
مجازا هذه عبارته قلت وقد افاد مولانا سعد الدين التفتازاني
في التلويح ان جمعي القلة والكثرة متفقان باعتبار المبدا
مفترقان باعتبار المنتهى فمبدا كل منهما الثلاثة ومنتهى
جمع القلة العشرة ولا نهاية لجمع الكثرة قال وهذا اوفق
بالاستعمالات وان صرح بخلافه كثير من الثقات وبهذا
ينحل اشكال السبكي في مسئلة الاقرار فان مبناه على جمع الكثرة
للثلاثة مجاز وهو ممنوع على هذه الطريقة بل هو كل من
من الثلاثة والاربعة وما فوقها الى ما لا نهاية حقيقة
فاذن من اقر بدراهم وفسرها بثلاثة لم يقبل تفسيرها

بمجاز

بمجاز فلا اشكال اصلا ثم في قول امام الحرمين ان الجمع المعرف
باللام يعم كل جمع لا كل فرد نظر لاتفاق ائمة التفسير والاصول
والنحو على ان الحكم في مثل الرجال فعلوا كذا على كل فرد لا على كل
جماعة ذكره التفتازاني في حاشيته على الكشاف وغير ذلك من كتبه
وقد يجعل النون معتقب الاعراب اي محلا لاعتقاب
حركات الاعراب اي دخول واحدة بعد اخرى من قولهم
عقب فلان فلانا اذا خلفه وقام في مقامه واعتقبا اي خلف كل
منهما بلزوم اليا لخفتها مع اشعارها بالجمعية كما جاء
في الحديث اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف وقال
الشاعر دعاني من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا
مردا وقال وكان لنا ابو حسن علي ابا برا ونحن له بنين
وخرج عليها قول الاخر لابن ابوص ضاربين القباب ويحذف
النون للاضافة قياسا مطردا نحو غير محلي الصيد والمقيمي الصلوة
كقول الشاعر ولسنا اذا تابون سلما بمذعني لكم غير انا ان نسالم
نسالم وقول الاخر يقولون ارتحل قبل قرشا وهم متكنفوا
البلد الحرام وقد تسقط في السعة ايضا لا للاضافة كما قرئ في
الشواذ واعلموا انكم غير معجزي الله بالنصب ويحذف عجز
المنقوص وهو الاسم المعرب الذي اخره ياء لازمة مكسور
ما قبلها نحو القاضي فلا شيء من نحو يرمي وهذي واخيك وظبي
بمنقوص فيقال في جميع قاض قاضون رفعا وقاضين
نصبا وجرا والاصل قاضيون وقاضيين حذفت الضمة

استثقال الضمة على الياء بعد كسرة والكسرة استثقالا لها على الياء
فالتقى ساكنان لام الكلمة وعلامة الجمع فحذفت اللام ثم قلبوا
في حالة الرفع كسرة الصاد ضمة لمناسبة الواو وبقوها في حالة
النصب والجر على ما كانت عليه من الكسرة لعدم الحاجة الى
التغيير ويحذف المقصور وهو الاسم المعرب الذي آخره الف
لازمة كالمصطفى فلا شيء من نحو يخشى وهذا والقاضي
واخاك بمقصور ويبقى اي يحذف عجز المقصور مع بقاء حركة
ما قبله حال كونه واقعا في الجمع بالواو والنون او بالياء
والنون كقولك مصطفون رفعا ومصطفين نصبا وجرا
واصله مُصْطَفَيُونَ ومُصْطَفَيِينَ تحركت الياء وانفتح
ما قبلها فقلبت الفا فالتقى ساكنان الالف وحرف الاعراب فحذفت
الالف لالتقاء الساكنين وبقي ما قبلها على حاله مفتوحا لعدم
الداعي الى تغييره ويحذف ايضا مما هي فيه من المؤنث حيث
يجمع بالالف والتاء كراهة لاجتماع علامتي تانيث في كلمة
واحدة ويقلب العجز وهو الالف للمقصور جمع التانيث بياء
سواء كانت الالف زائدة للتانيث كالحبلى او منقلبة عن ياء
كالمصطفى او واو كالملهى وتبع فيه اللباب ولم يتبعه شارحوه
وهو عندي معترض لورود نحو العصا فجمعه العصوات
بالواو كتثنيته بلا شك وللممدود اي ويقلب العجز للممدود في
جمع التانيث واوا نحو صحراوات جمع صحراء كراهة لاجتماع
الهمزة والتاء وهما علامتا تانيث فان قلت علامة تانيث

صحراء ليست الهمزة وانما هي الالف التي الهمزة بدل
عنها قلت اعطي البدل حكم المبدل منه فان قلت فالواو
بدل عن الهمزة فليعط حكمها قلت لا يلزم من اعطاء البدل
حكم الاصل ان نعطي بدل البدل حكم الاصل ولو علل قلب
الهمزة بالواو بما علل به في التثنية لا استقام ويرد على المؤلف
نحو وضاء وكساء ورداء فان ذلك كله من قبيل الممدود
ووضاء تثبت همزته على حالها فيقال وضاءات ونحو
كساء ورداء يجوز فيهما اقرار الهمزة وابدالها واوا وبالجملة
فالحكم في ذلك ما استقر في التثنية فلو احال عليه لسلم
ويرد العجز ولا يرد للمنقوص المعوض مما حذف منه التاء
في الجمع بالالف والتاء فيقال سنوات بالرد وعدمه
انما يثبت في مفتوح الفاء فقد جاء فيه الرد كثيرا كما في
سنوات وقد جاء هنات من غير رد كما مر واما مضموم
الفاء فلا يرد اليه المحذوف كثبات وقلات واما
مكسورها فترك الرد فيه كثير نحو مئات وريات وقد سمع
الرد نحو عضوات المصدر اسم حدث وهو معنى قائم بغيره
سواء صدر منه كالضرب والمشي او لم يصدر منه كالطول
والقصر اشتق منه الفعل على الاصح من القولين وهو راي
البصريين نظرا الى ان كل فرع يصاغ من اصل ينبغي ان يكون
فيه ما في الاصل مع زيادة الغرض من المصوغ كالباب من
الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر

مع زيادة احد الازمنة التي هي الغرض من صبوغ الفعل
والكوفيون استدلوا علي اصلية الفعل بعمله في المصدر
كقعدت قعودا والعامل قبل المعمول قال الرضي وهو مغالطة
لانه قيل بمعني ان الاصل في وقت العمل ان يتقدم العامل علي
لفظ المعمول والنزاع في ان وضعه غير متقدم علي وضع الفعل
فاين احد المتقدمين من الآخر وهو سماعي في مجرد
الثلاثي يزيد علي خمسين بناء ذكرها صاحب التسهيل
قياسي في غيره وهو الرباعي ومتشعبة الثلاثي ومحل
هذا كتب التصريف ويعمل المصدر عمل فعله سواء كان
ماضيا او حالا او مستقبلا لا تقول اعجبني ضرب زيد عمرا
امس كما تقول الآن او غدا لانه بتقدير ان مع الفعل والفعل
المقدر قد يكون ماضيا وقد يكون غيره قلت المدعي عام
والدليل خاص لان تقدير ان والفعل انما يكون حيث الماضي
نحو اعجبني ان قمت امس او حيث المستقبل نحو يعجبني
ان يقوم غدا ولا يصح مع الحال لان دخول ان علي المضارع يخلصه
للاستقبال والمدعي انه يعمل حاليا وغيره فلو قال لانه بتقدير
الفعل مع حرف مصدري لاستقام ذلك تقدير المصدر
في جميع الحالات بالفعل مع ما لانها تدخل علي الافعال
الثلثة نحو اعجبني ما صنعت امس وما تصنع الآن وما تصنع
غدا ولك تقدير ان حينئذ مع غير الحال كما مر فلا يعمل متاخر
لما تقدم من كونه عند العمل مقدرا بحرف مصدري مع الفعل

والحرف المصدري حرف موصول ومعمول الصلة في
الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول الصلة
لا يتقدم علي الموصول كما اسلفناه في محله الا في الظرف
وشبهه نحو فلما بلغ معه السعي ولا تاخذكم بهما رافة
اكان للناس عجبا لتوسعهم في الظرف اذ تكفيه في العمل
رايحة الفعل حتي قال بعض يعمل فيه ضمير اي ضمير
المصدر وان كان الجمهور علي خلافه نحو قول زهير
وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث
المرجم تعلق عنها بالضمير العايد الي التحديث المفهوم
من السياق اي وما تحديثي عنها بالحديث المرجم
اي المقول ظنا من غير تحقق وتيقن وراي الجماعة
انه لا فرق في منع تقديم معمول المصدر الذي هو بتقدير
الحرف المصدري والفعل بين الظرف وغيره ويأولون ما ورد
بخلاف ذلك علي حذف عامل مقدم يفسره المذكور
بعد ذلك الظرف وهذا التفصيل المذكور في المتن راي
ذهب اليه الرضي فتبعه المؤلف قال في شرح الكافية
بعد ان ذكر كلام القوم هذا ما قالوا وانا لا ادري منعا
من تقديم معموله عليه اذا كان ظرفا او شبهه وساق
مثلا وقال بانها وثبوته في كلامهم كثير وتقدير الفعل في
مثله تكلف وليس كل ما اول بشيء حكمه حكم ما اول به فلا
منع من تاويله بالحرف المصدري من جهة المعني مع انه لا يلزم

احكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف
عمله والظرف واخوه يكفيهما رائحة الفعل حتى انه يعمل
فيهما ما هو في غاية البعد من العمل كحرف النفي في قوله تعالى
ما انت بنعمة ربك بمجنون فقوله بنعمة ربك متعلق
بمعنى النفي اي انتفى بنعمة الله وبحمده منك الجنون ولا
معنى لتعلقه بمجنون وكذا يعمل الضمير فيهما كقوله وما
الحرب الا ما علمتم وانشد البيت واقول هنا نكتة ينبغي
التنبيه لها وهي ان المصدر انما يقدر بالحرف المصدري
والفعل حيث يكون فاعل المصدر او نائبه مذكورا
اما بطريق الرفع في نحو اعجبني قيام الزيدان وضرب
السارقان واما بطريق الاضافة كما في اعجبني قيام الزيدين
وضرب السارقين لامكان التاويل هنا لانك اذا جئت
بالفعل وجدت في اللفظ ما تسنده اليه فيستقيم التاويل
واما حيث لا يكون للفاعل ولا نائبه ذكر في التركيب اصلا فان
التاويل بذلك يمتنع لما يلزم من بقاء الفعل بلا فاعل او
نائب عنه في القسم الاول يمتنع التقدم لانه من باب تقديم
معمول الصلة على الموصول فان تقديم ما يتخيل له انه معمول
للمصدر قدر له عامل متقدم يفسره المتاخر كما اذا قلت
اعجبني عن الشر بعدك فالتقدير اعجبني بعدك عن الشر
بعدك وحذف المصدر مدلولا عليه بالمذكور اخر اف
في القسم الثاني يجوز تقديم المعمول الذي هو ظرف او شبهه

لانتفاء

لانتفاء المانع نحو ولا تاخذكم بهما رافة اكان للناس عجبا — بهما ٢
ومنه قول كعب في قصيدته المشهورة ضخم مقلدها
فعم مقيدها في خلقها عن بنات الفحل تفضيل قال ابن
هشام في شرحه لهذه القصيدة عن بنات الفحل يتعلق
بتفضيل وان كان مصدرا لانه ليس بحال لان والفعل ومن ظن
ان المصدر لا يتقدم معموله مطلقا فهو واهم ولا يعمل مصغر
الزواله بالتصغير عن الصيغة التي هي اصل الفعل مع
نقص المعنى قال ابن مالك ولذلك عمل المجموع جمع
تكسير لانه وان زالت فيه الصيغة الاصلية بالتكسير لكن
المعنى معها باق بل يتضاعف بالجمعية والمسألة خلافية
فقال فيها جماعة بالجواز استدلالا بقولهم تركته
بملاحس البقر اولادها وملاحس جمع ملحس بمعنى
لحس وبقول الشاعر قد جربوه فما زادت تجاربهم
ابا قدامة الا الحزم والفنعا وذهب اخرون الى المنع
ولا يعمل ايضا موصوفا لان الوصف يزيل شبهه بالفعل
او يضعفه وذلك انما يتحقق اذا كان موصوفا قبل
العمل لا بعده فعلى هذا يمتنع ان سوقك العنيق الابل الفتيح
ويجوز ان هجرك اياي المفرط المهلك هذا التفصيل هو الصحيح
وهو مذهب البصريين والفراء من الكوفيين وثم
قولان اخران وهما الجواز مطلقا وهو قول باقي الكوفيين
والمنع مطلقا وهو ظاهر كلام ابن عصفور في المغرب

فان قلت وكذا هو ظاهر كلام المؤلف حيث لم يفصّل
قلت ليس كذلك فانّه انما منع عمله في حالة كونه موصوفا
وهذا انما يتحقق حاله وجود موصوفيته عند العمل
واما قبل ذلك فلا الا يرى انه اذا عمل ثم وصف صدق انه
عمل في حالة كونه غير موصوف ثم طرء وصفه فصار
موصوفا بعد العمل لا عنده **ولا يعمل** ايضا **مقترنا بالحال**
نحو اعجبني ضربك شديدا عمرا لان الحال بمنزلة الوصف
في المعني فيمتنع العمل للعلة المتقدمة **ومن العجب** انه
كتب في بعض الحواشي علي قوله ولا مقترنا بالحال ما نصّه
فلا يقال اعجبني ضرب زيد عمرا الآن لامتناع تقديره بان
والفعل ولو قدّر بان ضرب كان منافيا لقوله الآن
لان انْ مختص بالاستقبال **وهذا وقوف** عند قوله لانه
يتقدر بان مع الفعل **واعراض** عن قوله ويعمل عمل فعله
وقد اسلفناه انه حيث حرف مصدري فلا يرد عليه ما تقدم
ولا يعمل ايضا **معرفا باللام** لتعذر دخولها علي ما يقدر
المصدر العامل به وهو الحرف المصدري مع الفعل بخلاف
اللام الداخلة علي اسمي الفاعل والمفعول لانها موصولة
داخلة علي الفعل **واما اللام** التي في الصفة المشبهة فلم
تضعف بها لان عملها بمشابهة اسم الفاعل المشابهة
الفعل **علي قوله الا كثر الا في الظرف** فيجوز اعماله فيه لما مرّ
من ان العوامل الضعيفة تعمل فيه واد في شمة من روائح

الفعل يكفيه **وفي التنزيل** لا يحبّ الله الجهر بالسوء
من القول الا من ظُلم فبالسوء معمول للجهر المعرف
باللام **واما من ظلم** فقد جوز فيه ان يكون فاعل المصدر
اي ان يجهر علي البناء للفاعل والاستثناء متصل وان
يكون منصوبا علي ان الاستثناء منقطع والمصدر من
قبيل المبني للمفعول او علي انه بدل علي حذف مضاف
اي الا جهر من ظلم والاستثناء متصل **واعلم** انه في اعمال
المصدر المعرف باللام اربعة مذاهب احدها الجواز
وهو مذهب الخليل وسيبويه وعليه جاء **قوله** ضعيف
النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل **الثاني** المنع وهو
مذهب الكوفيين وبعض البصريين كابن السراج **والثالث**
جوازه علي قبح وهو مذهب الفارسي وجماعة من البصريين
الرابع التفصيل بين ان يكون المعاقبة للضمير فيجوز نحو انك
والضرب خالدا المسيء اي انك وضربك خالدا وان لا يكون
كذلك فيمتنع نحو عجبت من الضرب زيدا **او هو مذهب**
بن طلحة وابن الطراوة قال ابو حيّان وهذا المذهب
هو الصحيح **ولا يعمل** ايضا حالة كونه **مفعولا مطلقا**
لم ينب عن الفعل لان تقديره بان والفعل وبما والفعل
متعذر فالعمل للفعل الظاهر كما في قولك ضربت ضربا زيدا
او المقدر كما في قولك ضربته زيدا في جواب من قال لك كم ضربت
فان ناب عن الفعل الذي التزم حذفه وصار المصدر

بدلا عنه فالعمل للفعل في رأي بناء على ان الاصل في العمل
له ولا ينعزل عنه بالحذف والعمل له اي للمصدر النائب
في الاصح وهو مذهب سيبويه والاخفش لا للمصدرية وكونه
مفعولا مطلقا والا لزم ان يعمل كل مصدر هو مفعول مطلق
بل لنيابته عن الفعل وكونه بدلا عنه بدليل انه لا يجمع بينهما
لفظا كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه وهذا كما قالوا في مثل
زيد في الدار ابوه ان ابوه مرتفع بالظرف لا من جهة كونه
ظرفا ولكن من جهة قيامه مقام استقر او مستقر فاذا قلت
سقيا زيدا فزيد منصوب بسقيا من حيث قام مقام اسق
لا من حيث كونه مصدرا هو مفعول مطلق ثم هنا تنبيه
وهو ان نيابة المصدر عن الفعل المحذوف هل هي من الامور
القياسية او لا نقل اكثر المتاخرين عن سيبويه ان ذلك
غير مقيس بل يقتصر فيه على ما سمع ولا يتعدى وقال ابن
مالك ينقاس في الامر كقوله فندلا زريق المال ندل الثعالب
بمعنى اندل يا زريق المال اي اختلسه والدعاء كقوله
يا قابل التوب غفرانا ماثمنا والاستفهام كقوله اعلاقة
ام الوليد بعدما افنان راسك كالثغام المخلس العلاقة
الحب والافنان النواحي والثغام بفتح المثلثة وغين معجمة
نبت ابيض والمخلس المختلط الرطب باليابس والتوبيخ
بغير استفهام كقوله وفاقا بني الاهواء والغي والوني والانشاء
نحو حمدا لله والوعيد كقوله قالت نعم وبلوغا غاية ومنى

وقال بعض المغاربة انه يقاس في الامر والاستفهام فقط
ولكونه اي ولكون المصدر يقبل التثنية والجمع
باعتبار ارادة النوع والعدد بخلاف الفعل فانه لا يقبلها
اذ هما من خصايص الاسماء التي لا توجد في غيرها وبغاير
الفاعل الذي يرتفع به لعدم صدقه عليه بحيث صح حمله
عليه بهو هو بخلاف الصفة وهي اسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة اذ ليس لها مدلول يغاير مدلول صاحبها
لان معنى الضارب والحسن من قام به الضرب والحسن
ومعنى المضروب من وقع عليه الضرب وهو هو لا يضمر فيه
الفاعل لئلا تزدحم تثنيات او جمعات بالنسبة الى المصدر
والفاعل جميعا عند ارادة التثنية فيهما او الجمع واما حيث
لا ازدحام بان يكون الفاعل مفردا فيترك اضماره بطريق
الحمل على ذلك فان قلت القاعدة ان لا يتعلق حرفا
جر بمعنى واحد بعامل واحد على طريق الاستقلال وكلتا
اللامين من قوله لكونه ولئلا للتعليل وقد تعلقتا بلا يضمر
فكيف ساغ وليس الظرف الثاني بدلا عن الاول قلت يحتمل
ان يقال الاول يتعلق بمحذوف يدل عليه السياق اي ولكونه
يقبل التثنية الى اخره يلزم التثنية والجمع عند قصدهما
في المصدر والفاعل معا ويكون قوله لا يضمر استينافا
جوابا لسوال مقدر كانه قيل فماذا تصنع فقال لا يضمر فيه
لئلا يزدحم تثنيان وجمعان ولا يخلو ذلك من تكلف

ولو اخر المعلق الاولى الى آخر الكلام لاستقام بلا كلفة فيكون
النظم هكذا ولا يضمر فيه ليلا يزدحم تثنيتان وجمعان لانه
يقبل التثنية والجمع بخلاف الفعل ويغاير الفاعل بخلاف
الصفة فيكون قصد نفي الازدحام علة لمنع الاضمار وقبول
التثنيه والجمع مع مغايرة الفاعل علة للازدحام وقد
انطوى كلامه على وجه مخالفة حكم المصدر للفعل والصفة
في جواز الاضمار فيهما دونه وذلك لان ازدحام التثنية والجمع
منتف فيهما اذ الفعل لا يثنى ولا يجمع فلا ازدحام فيه والصفة
ليس لها مدلول يغاير مدلول صاحبها فاذا ثنيت او جمعت
فباعتبار صاحبها فلا ازدحام ايضا بخلاف المصدر وفاعله
فانه لا يغني تثنية احدهما من تثنية الاخر ولا جمعه عن جمعه
فلو وقعت التثنية والجمع فيه وفي الفاعل لحصل الازدحام
المحذور فترك الاضمار وقول صاحب العباب يجوز ان يتحمل
المصدر ضمير التثنية والجمع فلا يثنى ولا يجمع باعتباره
كاسم الفعل والظرف يرد بان اسم الفعل انما تحمل الضمير لتنزيله
له منزلة الفعل الذي هو اسم له والظرف انما يتحمل بطريق
النيابة عن عامله القابل للتحمل وهو الفعل على المذهب المنصور
والفعل لا يثنى ولا يجمع فكذا ما نزل منزلته ولا كذلك المصدر
نظرا للفرق وجاز حذف فاعله لان طلبه للفاعل ليس بوضعي
فان الواضع نظر في المصدر الى ماهية الحدث لا الى من قام
به ولا الى من وقع عليه فلم يطلب اذن في نظره لا فاعلا ولا مفعولا

فساغ

فساغ الحذف بخلاف الفعل فان طلبه للمرفوع وضعي فلذلك
امتنع حذفه وحمل عليه المرفوع باسم الفاعل والمفعول لانهما
عملا لمشابهتهما للفعل فاجريا مجراه والصفة المشبهة اشبهت
اسم الفاعل فحملت عليه في امتناع حذف المرفوع وجاز اضافته
اي اضافة المصدر اليه اي الى فاعله وهو الاكثر لانه محله
الذي يقوم به فجعله معه كلفظ واحد باضافته اليه اولى
من غيره واضافته ايضا الى مفعوله بقرينة تقوم على كونه
مفعولا اما بمجيء تابع له منصوب حملا على المحل نحو اعجبني
ضرب زيد الكريم بنصب الكريم او بمجيء الفاعل بعده صريحا
كقوله افنى تلادي وما جمعت من نشب ... قرع القواقيز افواه
الاباريق ... فيمن رواه برفع الافواه والتلاد بمثناة فوقية
مكسورة المال القديم الذي ولد عندك والنشب المال والعقار
والقواقيز الاقداح جمع قاقوزة بالزاي او بقرينة معنوية
نحو اعجبني اكل الخبز وجاز العطف عليهما اي على الفاعل
والمفعول الذين اضيف المصدر اليهما لفظا وهو جائز
بالاجماع او محلا نحو اعجبني ضرب زيد وعمر بالرفع
او عمرا بالنصب وفي ذلك خلاف فالحذاق على المنع كسيبويه
ومن وافقه من اهل البصرة والكوفيون وبعض البصريين
على الجواز وهو راي ابن مالك وهكذا جميع التوابع فلا معنى
لفرض المسألة في العطف بخصوصيته وفصل ابو عمر فاجاز في العطف
والبدل ومنع في التاكيد والنعت قال ابن قاسم والظاهر الجواز

لو رود السماع والتاويل خلاف الظاهر **اسم الفاعل اسم مشتق**
من فعل اي مصدر وليس المراد بالفعل نحو قام ويقوم بدليل
قوله **لمن قام به بمعنى الحدوث** والقائم والحدث لا ذلك
اللفظ المخصوص ودخل في قوله مشتق من فعل المحدود
وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة واسماء الزمان
والمكان والالة واسم التفضيل وبقوله لمن قام به خرج ما عدا
الصفة المشبهة واسم التفضيل لان الجميع لمن قام به
وبقوله بمعنى الحدوث خرج الصفة المشبهة واسم التفضيل
لكونهما بمعنى الثبوت لا الحدوث لانهما لا يتقيد معناهما
باحد الازمنة وهو معنى الثبوت على ما صرح به بعضهم
فان قلت قول النحاة ان اسم الفاعل يدل على الحدوث
مناف لقول اهل البيان ان الاسم مفيد للثبوت **قلت**
قد جمع بينهما بان مراد النحاة انه دال على الحدوث لا بحسب
الوضع بل بحسب القرينة مثل زيد ضارب عمرا فانه انما
يعمل اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال وهذا لا يخالف فيه اهل
البيان والمراد بافادته الثبوت افادته بحسب الوضع
كعالم مثلا فانه يدل على ثبوت العلم لمن حكم به عليه
وليس فيه تعرض لاقترانه بزمان وحدوثه فيه وهذا
لا يخالف فيه النحاة وكيف واسم الفاعل من قبيل الاسماء
قطعا وكل اسم لا يقترن معناه باحد الازمنة الثلاثة
وضعا غير ان هذا الكلام يشعر بان تعريف اسم الفاعل بما ذكر

انما هو

انما هو تعريف له باعتبار كونه عاملا **وفيه** نظر والذي
يظهر ان بين كلامي الفريقين تنافيا على ما يشهد به تامل كتبهم
وهو اي اسم الفاعل من مجرد الثلاثي على زنة فاعل نحو قام
فهو قائم وضرب فهو ضارب **غالبا** قيد به ليدخل فيه نحو عليم
وفرح من امثلة المبالغة **ومن غيره** سواء كان من مزيد
الثلاثي او من الرباعي مجردا او مزيدا **على زنة المضارع بميم**
مضمومة وكسر ما قبل الاخر فيكون على زنة المفعل والمفتعل
والمفعلل مثلا او لا يسمى بشيء من هذه الاوزان بل يسمى باسم
الفاعل قال ابن الحاجب لكثرة الثلاثي المجرد واعترض بان
تسميته باسم الفاعل ليس لكونه على هذه الصيغة بل المراد
انه اسم ما فعل الشيء **ويعمل** عمل فعله المبني للفاعل
لازما او متعديا الى واحد او اكثر فما ثبت لفعله من العمل
ثبت له في جميع الحالات **ولو كان مؤخرا** نحو انا زيد
ضارب **او مقدرا** نحو انا زيدا ضاربه او للمبالغة نحو
زيد شراب العسل **او مثنى** نحو الزيدان ضاربان
عمرا **او مجموعا** جمع سلامة او جمع تكسير نحو الزيدون
ضاربون عمرا وضراب خالدا **بجواز حذف نونهما**
اي نون المثنى ونون الجمع على حده **مع العمل واللام**
تخفيفا من طول الصلة نحو هما الضاربا زيدا وهم الضاربوا
عمرا **اذا كان مكبرا** احتراز مما اذا كان مصغرا فيمتنع
عمله لبعد شبهه بالمضارع لتغيير بنيته ودخول

خاصة من خواص الاسماء هذا مذهب البصريين والفراء
وذهب باقي الكوفيين وابو جعفر النحاس الى جواز اعماله
مصغرا غير ذي صفة اخر عنها معموله نحو مررت
بزيد الضارب الظريف عمرا اما اذا اخرت الصفة عن
المعمول جاز كما مر في المصدر ومن هنا توجه الاعتراض
على ابي البقاء حيث قال في قوله تعالى ولا آمين البيت الحرام
يبتغون فضلا لا يكون يبتغون نعتا لآمين لان اسم
الفاعل اذا وصف لم يعمل في الاختيار بل هو حال من آمين هذا
كلامه قال ابن هشام وهذا قول ضعيف والصحيح جواز
الوصف بعد العمل معتمدا حال من الضمير المستكن
في قوله اولا ويعمل عمل فعله اي يعمل حال كونه معتمدا
على مبتدا او في الحال نحو زيد ضارب عمرا او في الاصل نحو
ان زيدا ضارب بكرا او موصوف نحو جاءني رجل ضارب
زيدا او موصول نحو زيد الضارب خالدا او ذي الحال
نحو جاءني زيد راكبا فرسا وانما اشترط اعتماده على
صاحبه لانه وصف يقتضي ان يكون له موصوف فقياسه
ان لا يقع الا مع صاحبه وذكره بدونه يخرجه عن اصل وضعه
فيلتحق بالجوامد فلا يعمل او حرف الاستفهام نحو اضارب
زيد عمرا او هل مكرم خالدا اخاه او ما النافية نحو ما ضارب
الزيدان عمرا وانما اشترط عند فقدان الاعتماد على الصاحب
ان يخلفه حرف الاستفهام او ما النافية لانهم قصدوا به

قصد

قصد الفعل نفسه فجرى مجراه ولذلك يوجد مع المثنى والمجموع
ويستقل الجملة به وبفاعله وقد علم بالاستقراء انهم لم يستعملوا
الصفة قائمة مقام الفعل الا مع النفي والاستفهام وقد مر في
باب المبتدا ان الاعتماد قد يكون على اداة الاستفهام ليست حرفا
وعلى ناف غير ما فراجعه مقترنا بالحال والاستقبال ليتم
مشابهته للفعل لفظا من جهة محاذاته له في الحركات والسكنات
ومعنى من جهة اقتران حدثه باحد الزمانين المذكورين
اما اذا كان بمعنى الماضي فانما يشابهه معنى لا لفظا لفقد
موازنته له مستمرا ولو كان حكاية كباسط ذراعيه في
قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فهذا من
حكاية الحال الماضية ومعناها كما قال الزمخشري ان تقدر ان
ذلك الفعل الماضي وقع في حال التكلم كما في قوله تعالى فلم
تقتلون انبياء الله من قبل وانما يفعل هذا في الفعل الماضي
المستغرب كانك تحضره للمخاطب وتصوره ليتعجب منه واذن
سقط استدلال الكسائي بهذه الاية على اعماله بمعنى الماضي
ومع اللام الموصولة مطلقا سواء كان بمعنى الماضي او الحال
والاستقبال وانما عمل بمعنى الماضي عند دخول اللام لانها
موصولة ان توصل بجملة فعلية وانما سبك الفعل باسم الفاعل
لامر استحساني لفظي وهو التشبيه بين اللام الموصولة وبين لام
التعريف كما مر وليعمله في المرفوع والظرف والحال والمفعول
المطلق لم يشترط الاقتران بالحال او الاستقبال لان ادنى

مشابهته للفعل يكفي في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع
بالفعل وكذا الظرف لان ادنى روائح الفعل يكفيه والحال
كالظرف في المعنى الا يرى ان معنى جاء زيد ضاحكا جاء
في حالة ضحكه والمفعول المطلق هو عين الحدث الذي تضمنه
اسم الفاعل فله قوة اختصاص به بخلاف المفعول به وان كان
اسم الفاعل للماضي فالاضافة معنوية واجبة خلافا للكسائي
وشبهته وجود النصب في المفعول به في باسط ذراعيه
وقد مر الجواب عنها فان كان له معمولان نحو زيد معطي عمرو
درهما امس فبمقدر اي فنصبه بمقدر فيكون التقدير
في المثال زيد معطي عمرو واعطاه درهما وجاز ايضا
اللازم الى فاعله نحو هند جائلة الوشاح واضافة المتعدي
الى مفعوله نحو ما ضارب زيد وعمرو ولا الى الفاعل للبس
اي للبس الفاعل بالمفعول لان المفعول يجوز حذفه فاذا
حذف واضيف الى الفاعل لم يدر هل المضاف اليه فاعل
او مفعول ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يقوم قرينة تدفع
اللبس فيجوز الاضافة اليه وجاز العطف عليها اي
على الفاعل والمفعول والمجرورين بالاضافة وجاز الوصف ايضا
لفظا نحو هند جائلة الوشاح لا الخلخال وزيد ضارب عمرو
والظريف بالجر وهذا مجمع عليه ومحلا كما اذا رفعت الخلخال
في المثال الاول ونصبت الظريف في الثاني فتقول جائلة
الوشاح والخلخال وضارب زيد وعمرو رفعا في الاول ونصبا

في الثاني والاتباع على المحل في الموضعين مختلف فيه فالحذاق
على منعه واجازه قوم تمسكا بقوله تعالى وجاعل الليل سكنا
والشمس على قراءة النصب واجيب بان ذلك على اضمار
عامل يدل عليه المذكور يؤيده ان الوصف فيها بمعنى الماضي
والماضي المجرد من ال لا يعمل وجوابه ان اسم الفاعل اذا كان
بمعنى الاستمرار ففي اضافته اعتباران احدهما انها محضة
باعتبار معنى المضي فيه وبهذا الاعتبار تقع صفة للمعرفة
ولا يعمل وثانيهما انها غير محضة باعتبار معنى الحال
والاستقبال وبهذا الاعتبار تقع صفة للنكرة ويعمل فيما
اضيف اليه كذا في شرح الكشاف لليمني اسم المفعول اسم
مشتق من فعل اي مصدر وذا يشمل اسم الفاعل والصفة
المشبهة وغيرهما مما اشتق من فعل لمن وقع عليه وذا
مخرج لما عدا اسم المفعول اذ انقرر ذلك فمن مجرد الثلاثي
اي فصوغه او فمجيئه من الفعل الثلاثي المجرد من الزيادة
على زنة مفعول كمضروب ومعلوم غالبا احترازا من قتيل
وجريح ومن غيره اي غير مجرد الثلاثي سواء كان من
الرباعي او مزيد الثلاثي على زنة اسم الفاعل بفتح العين
المكسور الذي قبل الاخر يعني انهما لا يختلفان في الصيغة
الا بهذه الفتحة مثل مخرج ومستخرج بفتح الراء للمفعول
وبكسرها للفاعل واسدا ضعفت الشيء من المضاعفة
فهو مضعف ويعمل اسم المفعول عمل فعله المبني لما لم يسم

فاعله بشروط عمل اسم الفاعل من كونه مقترنا باحد الزمانين
الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه او حرف الاستفهام
او حرف النفي على نحو ما مر الصفة المشبهة اسم مشتق
يشمل ساير الاسماء المشتقة من لازم يخرج اسمي الفاعل
والمفعول المتعديين لمن قام به يخرج اسم المفعول اللازم
المعدي بحرف الجر كمعدول عنه واسم الزمان والالة
والمكان على معنى الثبوت يخرج اسم الفاعل اللازم كقايم
وقاعد فانه مشتق من لازم لمن قام به ولكن على معنى الحدوث
ونازع الرضي في افادة الصفة المشبهة لمعنى الثبوت
وحاصل كلامه يرجع الى انها لا تدل على الحدوث لا انها
تدل على عدمه او تدل على الاستمرار والدوام لحسن في الوضع
الاذو حسن سواء كان في بعض الازمنة او جميعها فهي
حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن
وصيغتها سماعية ليس فيها ما ينضبط بقياس وقد
يعترض بانها جاءت من الالوان والعيوب الظاهرة قياسية
على وزن افعل كابيض واسود واعور واعمى لا على صيغة
فاعل صرح بذلك جماعة وخالفهم ابن مالك قايلا بان
موازنتها للمضارع قليلة لا معدومة وايد ذلك بانهم
متفقون على ان شاحطا في قوله من صديق او اخي ثقة
او عدو شاحط دارا صفة مشبهة ومما جاء منها مجازيا
للمضارع ظاهر العرض وجايل اللون وساهم الوجه وتعمل

فليس معنى

عمل فعلها وهو لازم كما مر فانها تعمل عمل فعل اللازم بشروط
عمل اسم الفاعل من الاعتماد وغيره سوى الاقتران بالحال
او الاستقبال فان ذلك لا يشترط فيها لانها بمعنى الثبوت
فلا وجه لاشتراط الزمان فيها لان ما لم يدل على حدوث
لا تعلق له بالزمان وهي اي اسماء الفاعل والمفعول اللازمان
لا المتعديان فانهما لا يتاتى فيهما الاحكام الاتية للالتباس
بين الفاعل والمفعول على ما يظهر بادني تامل اما باللام نحو
الحسن والحاسن والمضروب او بدونها نحو حسن وحاسن
ومضروب ومعمول كل من الثلاثة مضاف نحو الحسن او حسن
وجهه والحاسن او حاسن خلقه والمضروب او مضروب راسه
او باللام نحو الوجه والخلق والراس او مجرد عنهما اي عن الاضافة
واللام نحو وجها وراسا بالرفع على الفاعلية وهو الاصل في عملها
لانه عمل فعلها وهذا مما لا نزاع فيه ولا خلاف الا ان الفارسي
جوز في الرفع ان يكون على الفاعلية وان يكون على الابدال من
ضمير مستتر في الصفة والنصب على التشبيه بالمفعول
في المعرفة نحو زيد الحسن الوجه بنصب الوجه وذلك
لان هذا المعمول المعرفة لا يصح ان يكون مفعولا لتلك
الصفة لانها من فعل لازم ولا يصح ان يكون تمييزا لانه
معرفة والتمييز لا يكون الا نكرة فلما لم يصح فيه المفعولية
ولا التمييز حملوه على التشبيه بمفعول اسم الفاعل في نحو
الضارب الرجل بنصب الرجل فاعطوا الصفة المشبهة حكم

اسم الفاعل في نصب المعمول كما اعطوه حكمها في جر المضاف
اليه حيث قالوا الضارب الرجل بالجر حملا على الحسن الوجه
كما مر في باب الاضافة فحصل بينهما تعارض وعلى التمييز
في النكرة نحو الحسن وجها وهذا التفصيل بين المعرفة والنكرة
مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان النصب على التمييز
في الجميع لانهم لا يتحاشون من وقوعه معرفة على ما عرف من
مذهبهم وقال بعض النحاة النصب في الجميع على التشبيه
بالمفعول به وليس بجيد لان التشبيه بالمفعول انما صير
اليه مع المعرفة للضرورة واما مع النكرة فلا ضرورة تدعو اليه
مع امكان وجه جار على القياس وهو النصب على التمييز
والجر على الاضافة نحو زيد حسن الوجه وعمرو قائم
الاب الا ان الاضافة في المثال الثاني لا تحسن بخلاف الاول
لان الصفة لا تضاف الى مرفوعها حتى يقدر تحويل الاسناد
عنه الى ضمير موصوفها لئلا يلزم احدهما انه لو لم يقدر
ذلك لزم اضافة الشي الى نفسه والثاني انهم يؤنثون
الصفة في نحو هند حسنة الوجه فلهذا حسن ان يقال الحسن
الوجه لان من حسن وجهه حسن ان يسند الحسن الى جملته
مجازا او قبيح ان يقال زيد قائم الاب لان من قام ابوه لا يحسن
ان يسند القيام اليه مجازا اذ وجه المجاز فيه بعيد اذا تقرر
ذلك فهي اي الصفة المشبهة ثمانية عشر قسما هي مضروب
الاثنين وهما حالا العامل من كونه باللام ومجردا عنها

في ثلثة هي احوال المعمول من كونه مضافا وباللام ومجردا
عنهما فتلك ستة مضروبة في ثلثة هي احوال المعمول من كونه
مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فجاءت الثمانية عشر من ضرب ستة
في ثلثة هكذا الحسن وجهه الوجه وجه بتعريف الصفة والمعمول
معها اما مضاف مرفوع او منصوب او مجرور اما محلى باللام
مرفوع او منصوب او مجرور او مجرد عنهما مرفوع او منصوب
او مجرور فتلك تسعة حسن وجهه الوجه بتجريد الصفة عن اللام
والمعمول كما تقدم مضاف مرفوع او منصوب او مجرور او ذو الف
ولام كذلك ومجرد عنهما كذلك فتلك تسعة ايضا مضمومة الى
التسعة المتقدمة فالمجموع ثمانية عشر قسما كما مر وامتنع
منها الحسن وجهه بتعريف الصفة بالالف واللام وجر المعمول
المضاف لعدم التخفيف المطلوب من الاضافة اللفظية
في هذا المثال ضرورة انه اما بحذف التنوين او نون التثنية او
الجمع من المضاف ولا شي من ذلك موجود في المثال المذكور
واما بحذف الضمير من المضاف اليه والضمير هنا موجود لا محذوف
والحسن وجه بتعريف الاول وتنكير الثاني لانه خلاف وضع
الاضافة الواقعة في كلام العرب وان كانت لفظية لا يطلب
فيها التعريف لكنها على صورة المعنوية وفرع عنها فلا ينبغي
ان يكون على ضد ما هي عليه من تعريف المضاف وتنكير المضاف
اليه فان قلت وقع في البخاري في حديث الاسرائيلي الذي
اسلف بعض بني اسرائيل الف دينار ما نصه فاتى بالالف

الف دينار آخر وحذفت الصفة لدلالة السياق عليها
وذلك ان المقترض وضع الف دينار في خشبة نقرها وقذفها
في البحر حالات الله تعالى يؤدي ذلك عنه الى رب المال ثم
خشي عليه عدم الوصول فاتي بالف دينار آخر فاخبره عند
بوصول الالف الاول اليه في الخشبة فانصرف بالالف الثاني
واختلف في حسن وجهه بتجريد الصفة واضافتها
الى المعمول المضاف فمنعها بعضهم توهما منه انه من باب
اضافة الشيء الى نفسه وليس بشيء لانه ان اراد بالشيء ونفسه
الوجه وما اضيف اليه من الضمير فظاهر الفساد لانه على هذا
التقدير من باب اضافة البعض الى الكل وان اراد بهما الحسن
الوجه فكذلك لانه من باب اضافة العام الى الخاص ولانه
ينتقض بحسن الوجه الجائز بلا خلاف والجمهور
على جواز هذه المسئلة التي منعها هذا البعض ومن الشواهد
على ذلك بيت الكتاب اقام على ربعيها جارتا صفا الميتا
الاعالي جونتا مصطلاهما وضمير ربعيها يعود الى
الدمنتين والمراد بالجارتين صخرتان تجعلان تحت القدر
وتستند القدر الى الجبل وهو المعني هنا بالصفا فيقوم الجبل
مقام حجر ثالث للقدر والكمية شديدة الحمرة **والجون**
هنا الاسود والمصطلى مصدر ميمي على انه ثم مضافا
اي موضع اصطلائهما او اسم مفعول واقع موقع المثنى
كما في راس الكبشين **والمعنى** ان تينك الصخرتين محمرتا الاعلى

بما يرتفع

بما يرتفع اليهما من النار مسودتا مكان الاصطلاء من
كثرة ايقاد النار بينهما والشاهد في البيت ظاهر **وقد** نازع
المبرد فيه وزعم ان ضمير مصطلاهما عايد الى الاعالي
اذ هي جمع في المثنى من حيث هو للجارتين وليس لهما الا
الاعليان فكانه قال جونتا مصطلى الاعلى فليس فيه الا ضمير واحد
وهو المستكن في جونتا فهو كقولك زيد حسن الغلام قبيح
فعله اي فعل الغلام هذا فيه تكلف والظاهر مع سيبويه **و** الصور
الباقية من الثمانية عشر وجها بعد اخراج الثلث الممنوع
باتفاق والممنوع على خلاف وهي خمسة عشر وجها تنقسم
على ثلثة اقسام **ما فيه ضمير واحد احسن** لانه على وفق
ما يقتضيه الكلام من الاتيان بالمحتاج اليه في الربط
من غير زيادة ولا نقصان **او ضميران حسن** لاشتماله
على الضمير الذي يحصل به الربط وزيادة الضمير الاخر
لا تخل به فلم يعد قبيحا **فان قلت** في كلام المؤلف العطف
على معمولي عاملين اذ قوله ضميران معطوف على قوله ضمير
وهو معمول للابتداء او الظرف وقوله حسن معطوف على
قوله احسن الذي هو خبر المبتداء وهو ما الموصولة وعامله
ابتداء آخر غير المبتداء العامل في المبتداء الواقع في الصلة
قلت لعله من عطف الجمل لا من عطف المفردات ولا يلزم
ما ذكرته والتقدير او ما فيه ضميران حسن **او ما لا ضمير فيه**
قبيح لخلوه من الضمير المحتاج اليه في الصفات وبقائه كالاجنبي

عن موصوفه ثم اخذ المؤلف في ذكر ضابطة يعرف بها ما فيه
ضمير واحد وما فيه ضميران وما هو خال عن الضمير الستة
ليتوصل بذلك الى معرفة الاحسن والحسن والقبيح فقال
ومتى كان المعمول مضافا مرفوعا نحو زيد حسن وجهه
برفع الوجه او كان مفردا اي ليس بمضاف غير مرفوع سواء
كان منصوبا او مجرورا او باللام اولا نحو حسن الوجه
بالنصب والوجه بالجر وحسن وجها ووجه بالنصب
والجر فالضمير واحدا ما في الصورة الاولى فالضمير الواحد
هو المضاف اليه وجه والصفة لا ضمير فيها ضرورة انها رفعت
ما بعدها فلا ترفع شيئا آخر بطريق الاستقلال واما في الصور
الباقية التي لا يرفع فيها الصفة ما بعدها ففي الصفة ضمير
مستتر فيها هو فاعلها وضميران اثنان ان كان المعمول
مضافا غير مرفوع سواء كان منصوبا او مجرورا نحو زيد
حسن وجهه بالنصب والجر والضميران هما فاعل الصفة
المستتر فيها والمضاف اليه الوجه ولا ضمير في عكسه وهو
ان يكون المعمول مرفوعا غير مضاف نحو حسن وجه
والحسن وجه ثم ما استكن فيه الضمير لانتقال الفاعلية
التي كانت للمعمول في الاصل اليه يؤنث ويثنى ويجمع بحسب
الضمير لانه ضمير الموصوف فيؤنث الصفة ان كان موصوفها
مؤنثا ويثنى ويجمع ان كان موصوفها كذلك كما في سائر
الاوصاف المشتقة فتقول هذه امراة حسنة الوجه

ورجلان

ورجلان حسنا الوجه ورجال حسنو الوجه لا بحسب
ما اسند اليه في الاصل قبل انتقال الضمير الى الصفة فلا تقول
زيد حسنة عينه بنصب العين على التشبيه بالمفعول بتأنيث
الصفة نظرا الى ان العين في الاصل فاعل وقد كانت الصفة
تؤنث عند اسنادها اليها وانما تقول زيد حسن عينه بالتذكير
رعاية للضمير الذي استكن في الصفة عائدا الى زيد اسم التفضيل
اسم اشتق من فعل اي مصدر فدخلت الصفات كلها
واسم الزمان والمكان والالة في الاعم ليدخل مثل قولهم
احنك الشاتين اي اكلهما من الحنك ولم يستعمل من هذا
فعل للزائد على غيره فخرج ما عدا اسم التفضيل لكن
يرد ما اورده الرضي على تعريف الكافية من نحو فاضل
وزائد وغالب وطائل اي زائد في الطول على غيره وشرطه
ان يبنى للفاعل اي لتفضيل الفاعل على الفاعل لا المفعول فاذا
قلت زيد اضرب من عمرو فمعناه ان ضاربية زيد
زائدة على ضاربية عمرو ولا ان مضروبيته زائدة على مضروبية
هذا وانما كان كذلك اجراء لاسم التفضيل مجرى الصفة
لاشتراكهما في الزيادة على اسم الفاعل اما اسم التفضيل فبسبب
كثرة الفعل واما الصفة فبسبب ثبوته وايضا فلو جعل
اسم التفضيل للمفعول ايضا لكثر الالتباس عن بناء اسم
التفضيل لان اكثرها لازم من مجرد عن الزيادة ثلاثي
كاحسن من الحسن وافضل من الفضل ليمكن بناء صيغة

افعل منه الا يرى ان مثل دحرج واستخرج لا يتصور مع
المحافظة على حروفه بناء افعل منه واسقاط حروفه يخل
بالغرض ويوقع في الالتباس فانه لو قيل ادحر مثلا بحذف
اللام الثانية واخرج بحذف الزوايد لم يعلم هل هو من الدحرجة
والاستخراج او من الدحر والخروج ومن غير لون
ولا عيب لان باب الالوان والعيوب جاءت فيه الصفات
على افعل من غير اعتبار الزيادة على غيره كابيض للذي
بياض واعور للذي عور فلو بني منه افعل التفضيل لالتبس وهو
ظاهر خلافا للكوفية فيما هو اصل الالوان وهو البياض
والسواد فجوزوا ان يقال هذا ابيض من ذلك واسود منه
قال الشاعر جارية في درعها الفضفاض ابيض من اخت
بني اباض الفضفاض السابغ وانشد الرضي في معرض هذا الاستشهاد
على بناء افعل من السواد بقول الشاعر يخاطب الشيب ابعده
بعدت بياضا لا بياض له لانت اسود في عيني من الظلم
قلت البيت صح انه لا ينهض حجة لانه للمتنبي وهو
بشعره لا يحتج محتمل لان يكون من الظلم ظرفا مستقرا صفة
لاسود اي اسود كائنا من جملة الظلم ويتوصل الى بناء الممتنع
للسبب المتقدم من كون الفعل غير الثلاثي او كونه دالا على لون
وعيب بايقاع مصدره اي مصدر الفعل الممتنع البناء منه
تمييزا بعد افعل التفضيل مبنيا مما اي من اللفظ الذي
يبنى هو اي اسم التفضيل منه اي ماخذ كاللفظ الذي يصح

صوغه منه تقول زيد اشد دحرجة من عمرو واحسن بياضا
منه واقبح عورا منه كذا قال الجماعة ويظهر ان هذا ليس
بمساو للغرض من التفضيل وذلك لان هذا يقتضي اشتراك
زيد وعمرو في شدة الدحرجة وحسن البياض مثلا
وان زيدا زاد عليه في ذلك والغرض انما هو تفضيله عليه في
مطلق الدحرجة والبياض لا في شدة ذلك وحسنه فتامله
ونحو الوم مما هو للمفعول اي زايد في الملومية وافلس
مما بني من غير الثلاثي اي زايد في الافلاس واحمق
مما بني من باب العيوب شاذ فاما شذوذ المبني للمفعول
فلا نزاع فيه ومنه اعذر واشهر واشغل اي زايد في المعذورية
والمشهورية والمشغولية واما شذوذ المبني
من المزيد فسيبويه يفصل فيمنعه في غير افعل كان
طلق وافتقر واستخرج ويجيزه في افعل كاعطى ويؤيده
كثرة السماع كقولهم هو اعطاهم للذهب واولاهم للمعروف
واكرمهم للضيف واما شذوذ نحو احمق فقد قال فيه
وصحح الرضي ان افعل التفضيل انما يمنع في العيوب اذا كانت
ظاهرة واما الباطنة فيبنى منها نحو فلان ابلد من فلان
واحمق وارعن واهوج والد واشكس واعيى واعجم وانوك
وشرطه ايضا ان يكون اما مضافا بمعنى الزيادة اي زيادة
المفضل وهو صاحب افعل التفضيل على المضاف اليه نحو زيد
اشرف الناس وانما التزم فيه احد الامور الثلاثة هذا

ولا موان الاثبات وهما كونه بمن تارة وباللام اخرى لان
الغرض من الاتيان به الزيادة على غيره فقصد الى ذكر المزيد
عليه تحصيلا لهذا الغرض اذ لا يتاتى بدون واحد من هذه
الامور الثلاثة الا ترى انك اذا قلت زيد اشرف بدون واحد
منها لم يفهم المزيد عليه في الشرف واذا قلت بالاضافة كما
تقدم او بمن نحو زيد اشرف من عمرو كان حصول الغرض
واضحا واذا قلته باللام العهدية نحو زيد الاشرف فلا بد من
علم المخاطب بالمفضل عليه اذ لا معنى لعهد زيد المفضل على شيء
معين نحو زيد اشرف من عمرو الا معرفته من تلك الحيثية التي
ثبت له فيها الافضلية على ذلك المعين وهو عمرو مثلا
ويكون المفضل منه اي من المضاف اليه ومن تبعيضية
والمعنى ان المفضل صاحب افعل المضاف بعض المفضل
عليه المضاف اليه ابدا التبادر الفهم اليه وهنا سوال
معروف تقريره ان هذا الشرط مفض الى التناقض فانك اذا قلت
زيد افضل الناس ثبت تفضيل زيد على من اضيف اليه
افضل ومن جملتهم زيد فلزم تفضيل زيد على نفسه وهو
محال واجاب عنه ابن الحاجب بمعنى ما ذكره المؤلف
بقوله وليس فيه تفضيل الشي على نفسه لان كونه منه
باعتبار اصل المعنى وهو الفضل المشترك فيه لا الزيادة
التي امتاز بها المفضل ولهذا قيل فلا تناقض لان جهة
الدخول هي ثبوت اصل المعنى وجهة التفضيل هي جهة الزيادة

فالوجه الذي ذكره معه مع المفضل عليهم غير الوجه الذي
فضل به عليهم وانما يلزم التناقض لو كان ذلك باعتبار
جهة واحدة واعترض الرضي بان لفظ افعل يدل على اتصاف
صاحبه باصل الفضل فلا يحتاج في تعليله الى شيء آخر ليس
زيد مفضلا على كل من اضيف اليه وانما فضل على ما سواه
من جملة ما اضيف اليه او بمعنى الزيادة المطلقة لا بمعنى
الزيادة على المضاف اليه وحده ويضاف للتوضيح فلا يشترط
كونه بعض المضاف اليه بل يجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى
جماعة هو احدهم كقولك نبينا افضل قريش وان تضيفه
الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن
اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان تضيفه
الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي هو اعلم ممن سواه
وهو مختص ببغداد لانها منشؤه ومسكنه والاضافة
محضة في الثاني وهو ما كان التفضيل فيه بمعنى الزيادة
المطلقة ولا خلاف في ذلك وكذلك في الاول فهو ما كان
بمعنى الزيادة على المضاف اليه في القول الاعرف وهو
مذهب سيبويه خلافا لابن السراج وابي علي الفارسي وعبد
القاهر الجرجاني وابي موسى الجزولي فانهم ذهبوا الى انها غير
محضة ووجه القول الاعرف ان معنى زيد افضل الناس
زيد بعضهم الزائد في الفضل على كل من لقي منهم كما قررناه
اخيرا فالاضافة فيه بمعنى اللام كقوله كاني بعض القوم

وثلثهم وجزئهم ووجه القول الاخر ان الاضافة بمعنى
من وانت لو قلت افضل من الناس لكان الجار والمجرور في
محل نصب على انه مفعول لافضل فيكون الذي افضل في افضل
الناس صفة اي معمول لها فتكون اضافتها غير محضة ويدل
عليه قول الشاعر ملكا اضلع البرية لا يوجد فيها لملك النكرة
واعترض بانه من المقدرة لو كانت ابتداء به لجاز زيد افضل
عمرو وكما يجوز افضل القوم ولو كانت مبنية كما في خاتم فضة
لوقع اسم المضاف اليه مطردا على المضاف ولا يقع نحو هو افضل
القوم قلت يجوز ان يكون اضلع البرية في البيت خبر مبتداء
محذوف فلا صفة للنكرة المذكورة وفي الاضافة الى النكرة
حكمها اي حكم تلك النكرة والمعنى وحكم النكرة في حالة الاضافة
اليها فحكمهما مبتداء وفي الاضافة يتعلق به الا انه قدم
واظهر المجرور بالى ليعود اليه الضمير المؤخر حكم موصوفه
اي موصوف افعل التفضيل في الافراد وضده من التثنية
والجمع فتقول زيد افضل رجل ومعناه انه افضل اقسام
هذا الجنس منقسما الى واحد واحد والزيدان افضل
رجلين اي افضل اقسام هذا الجنس منقسمين الى اثنين
اثنين والزيدون افضل رجال اي افضل هذا الجنس منقسما
الى جماعة قال ابو حيان المعنى افضل كل رجل قيس فضله
بفضله افضل كل رجلين قيس فضلهما وافضل كل رجال
قيس فضلهم فان قلت يرد قوله تعالى ولا تكونوا اول



كافر به وقوله تعالى لقد خلقنا الانسان في احسن تقويم ثم رددناه
اسفل سافلين لان صاحب افعل في الاولى ضمير جمع والنكرة
المضاف اليها افعل مفردة وفي الثانية بالعكس فلا تطابق
قلت اجابوا عنه بان المراد ولا تكونوا اول فريق كافر به
فالتطابق حاصل وبان المراد بالانسان الجنس فلفظه مفرد
ومعناه باعتبار الافراد متعدد فاعتبر اللفظ في رددناه والمعنى
في سافلين وانما قيد الاضافة بقوله الى النكرة لان حكم الاضافة
الى المعرفة مخالف لذلك الا ترى انه لا يصح ان تقول زيد افضل
الرجل والزيدان افضل الرجلين والسر فيه ما تقدم من انه
اريد ان يكون المضاف بعض المضاف اليه والبعضية هنا
غير متاتية اذ ليس زيد بعض الرجل ولا الزيدان بعض الرجلين
بخلاف زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون
افضل رجال لان المعنى كما اشرنا اليه افضل اقسام هذا الجنس
اذا كان كل قسم رجلا في الاول ورجلين في الثاني ورجالا في
الثالث قال الرضي انما جاز التعبير عن استغراق الجنس
باحد اجزائه في النكرة دون المعرفة لان النكرة لا تختص
في اصل وضعها بواحد بعينه فصح ان يعبر بها عن كل احد
على البدل الى ان يفنى الجنس تحقيقا بخلاف المعرفة فانها
لتخصيص بعض الاجزاء وتعيينه واما نحو زيد افضل
من عمرو وقد يحذف هذا المفضل عليه المجرور للعلم به كقوله
ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول اي من اطلال

نحو زيد الافضل واذا تقرر ان التفضيل انما يقع بواحد من
الثلاثة لم يجتمع هو ولا اثنان منها لان كل واحد منها
كاف في حصول الغرض من التفضيل مغن عن سواه فكان
ذكر غيره معه كاللغو وبالاكثر منهم في قول الشاعر ولست
بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر حيث جمع بين
اللام ومن بمعنى من بينهم فليست من فيه تفضيلية بل
للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى وهذا كما تقول
اريد من قريش شخصا افضل من عيسى فيقال محمد الافضل
من قريش اي افضل من عيسى من بين قريش ونحو الخير منه
في قول الشاعر ورثت مهلهلا والخير منه زهيرا نعم ذخر
الزاخرينا حيث جمع ايضا بين اللام ومن قليل وهذا اتم
في الجواب بان من تبعيضية لا تفضيلية فحكم بقلته وقد اجيب
عنه وعن البيت المتقدم بان ال فيهما زائدة ومن تفضيلية
وانما يكون المحذور ان لو كانت اللام معرفة سلمنا انها معرفة
لكن من انما يتعلق بمحذوف اي بالاكثر اكثر منهم والخير خير منه
وجاز الطباق بين اسم التفضيل وصاحبه تانيثا وتثنية
وجمعا وجاز ايضا عدم الطباق بان تاتي باسم التفضيل
مفردا مذكرا وان كان صاحبه بخلاف ذلك في الاضافة المقيدة
وهي ما يكون التفضيل فيها على المضاف اليه فتقول هند
افضلى النساء والزيدان افضلا القوم والزيدون افضلوا
القوم بالطباق في الكل وتقول افضل بالافراد والتذكير

في

في الكل ووجه الافراد انه شابه افعل المصاحب بمن في كون
المفضول عليه مذكورا بعده مجرورا ووجه المطابقة انه خالف
المستعمل بمن في مجي الاضافة التي هي من خواص الاسماء
فجرى مجراها ووجب الطباق في الاضافة المطلقة
حيث لا يقصد بافعل الزيادة على المضاف اليه بل الزيادة
على الاطلاق والسبب فيه ظاهر لان اسم التفضيل حينئذ مشابه
لاسم الفاعل المضاف لعدم المشاركة مجراه في وجوب الطباق
ووجب الطباق ايضا في المعرف باللام لانه لما لم يكن معه
من التي هي علامة التفضيل ولا ذكر المفضول ضعف معنى
التفضيل فيه وترجح جانب الاسمية باللام فاجري مجرى
ما لا تفضيل فيه من الاسماء فوجب فيه الطباق بينه
وبين صاحبه وفي اخر نحو مررت برجل ورجل اخر
وامراة اخرى ورجلين اخرين وامراتين اخريين
ورجال اخرين ونساء اخر لوجوب حذف من التفضيلية
معنى لانه المجرد عن معنى التفضيل البتة فكان كغيره
من الاسماء التي تجب مطابقتها وقد اسلفنا في باب منع
الصرف كلاما يتعلق بهذا المحل فراجعه وامتنع الطباق
في افعل التفضيل المتصل بمن فلا يقال مثلا الزيدان
افضلان من عمرو بل يقال افضل من عمرو وكما اشار اليه
بقوله فهو مفرد مذكر لمشابهته لافعل التعجب الذي هو فعل
غير متصرف لفظا وهو ظاهر ومعنى لانه يتعجب من شيء الا وهو

مفضل ولهذا اشترطوا فيما يبني منه افعل التفضيل
ما يشترط في بناء فعل التعجب فلما اجروه مجراه لفظا
ومعنى افردوه كما افردوا الفعل **ولا يعمل** اسم التفضيل **فيما
دون المضمر** المتصل احترازا من المنفصل فان حكمه حكم
الظاهر نحو زيد افضل القوم ففي افضل ضمير مرفوع به هو فاعله
والظرف نحو هو اخطب منك يوم الجمعة **والحال** نحو هو افصح
منك خطيبا **والتمييز** نحو قوله تعالى انا اكثر منك مالا واعز
نفرا **الا اذا كان** اسم التفضيل في المعنى **لمتعلق على نفسه
باعتبار غيره** حال كونه اي حال كون اسم التفضيل **منفيا
نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين
زيد** فاحسن صفة لرجل والكحل مرفوع به فاعله وفي عينه
ظرف مستقر حال من الكحل قدمت عليه ومنه لغو متعلق
باحسن وفي عين زيد مستقر حال من الضمير المجرور بمن
والمعنى ما رايت رجلا احسن الكحل كائنا في عينه منه اي
من الكحل كائنا في عين زيد وقد استبان ان اسم التفضيل
وهو احسن جرى على رجل في اللفظ لانه صفته وليس احسن
للرجل في المعنى وانما هو لمتعلقه وهو الكحل وهذا المتعلق
مفضل على نفسه باعتبارين اما تفضيله فباعتبار تعلقه
بما جرى عليه اسم التفضيل وهو الرجل من حيث هو في
عينه واما تفضيله على نفسه فباعتبار كونه في عين زيد
وهذا غير التعلق الاول ولا شك ان اسم التفضيل منفي

لانه صفة رجل المنفي وانما لم يعمل اسم التفضيل الا عند
هذه الامور الثلثة حينئذ **بمعنى حسن** وهو الفعل الذي اشتق
اسم التفضيل من مصدره فيقوى على العمل في الظاهر كما يعمل
الفعل واما قبل ذلك فلم يقو على العمل لانه لا فعل له بمعناه
في الزيادة حتى يعمل عمله ولا هو مشابه لاسم الفاعل ليحمل
عليه في العمل في الظاهر لان اسم الفاعل يثنى ويجمع عليه
ما هو الاصل فيه وهو المستعمل بمن وانما قلنا بانه عند اجتماع
تلك الشرائط يكون بمعنى حسن مثلا لان قولك ما رايت رجلا
احسن في عينه الكحل منه في عين زيد في معنى ما رايت رجلا
حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد لان هذين التركيبين
متساويان باعتبار المودى وهو زيادة كحل عين زيد في الحسن
على كحل عين من سواه من الرجال واما كون مودى الاول
هذا المعنى فبحسب الامر العرفي لا الوضعي اللغوي وتحقيق ذلك
ان نفي الاحسنية عن كحل من سوى زيد من الرجال صادق
بثبوت المساواة او ثبوت المفضولية لكن المساواة منفية
عرفا لان هذا الكلام انما يستعمل لاثبات افضلية المذكور ثانيا
ونفي مماثلة غيره بناء على ان الغالب في حال كل اثنين هو
التفاضل لا التساوي فاذا نفيت افضلية احدهما لزم كونه
مفضولا ويثبت الافضلية للاخر ومن ثم تم الاستدلال على
افضلية ابي بكر رضي الله عنه بما ذكر في بعض الكتب الكلامية
من قوله عليه الصلوة والسلام والله ما طلعت شمس ولا غربت

بعد النبيين والمرسلين على احد افضل من ابي بكر هذا مع
ان الظاهر نفي افضلية غير ابي بكر من الامم وهو لا يستلزم
نفي المماثلة لغة لكن نفيها مستفاد من جهة العرف كما مر
فاستقام واما كون مؤدي التركيب المشتمل على الفعل في مسئلة
الكحل هو المعنى المذكور فبحسب العرف ايضا ضرورة ان المستفاد
منه لغة نفي المماثلة بين جنس الكحل في عين من سوى زيد
من الرجال وبين حسن الكحل في عين زيد وذلك صادق
بان يكون الافضلية او المفضولية ثابتة لكحل عين زيد لكن
المفضولية غير مراد عرفا من هذا الكلام فانه انما يورد
في مقام المدح المذكور ثانيا وهو في مثالنا زيد فيلزم
ان يكون حسن الكحل في عينه زائدا على حسن الكحل في غيره
من الرجال وهو المطلوب فظهر بذلك ان المستفاد
من ايراد اسم التفضيل في المسئلة المذكورة وايراد الفعل
فيها معنى واحد كما قررناه فتامل قال الرضي وهذه العلة
التي اوردها ابن الحاجب يريد قوله انما عمل اسم التفضيل
في ذلك المكان لان له فعلا فيه بمعناه بطرد في جميع
افعل التفضيل فيلزم اذن جواز رفعه للظاهر مطردا
وذلك لان معنى مررت برجل حسن منه ابوه اي حسنه
ابوه اكثر من حسنه كما ان معنى احسن في عينه الكحل منه
في عين زيد حسن الكحل في عينه مثل حسنه في عينه الكحل
منه في عين زيد حسن يفيد افضلية كحل عين الرجل

على كحل

على كحل عين زيد وقوله مررت برجل حسن في عينه
الكحل مثل حسنه في عين زيد يفيد ثبوت المماثلة بين
كحلي عين الرجل وعين زيد فكيف يكون مؤدي التركيبين
واحدا مع وجود التباين بينهما ظاهرا مشكوفا وانما عمل
اسم التفضيل في الضمير المتصل وما ذكر معه بدون تلك
الشرائط لضعف تلك المعمولات اما المتصل فلان وجوده
خفي ولهذا لا يختلف اللفظ الذي يتحمل بالتكلم والخطاب
والغيبة فالعمل فيه كلا عمل فلم يحتج الى ما يقوي العامل
على العمل فيه واما الظرف فلانه يتسع فيه ويعمل فيه ما فيه رائحة
الفعل والحال بمشابهته وفي معناه والتمييز في غاية الضعف
ولذا يعمل فيه الجوامد التي لا تشم روائح الافعال كعشرين
درهما على ان بعض العرب يعمل افعل التفضيل في الظاهر المضمر
المنفصل بلا شرط نحو مررت برجل افضل منه ابوه ولكنها
قليلة ومن يضل عن سبيله في قوله تعالى سورة الانعام ان
ربك هو اعلم من يضل عن سبيله والقوانسا في قول الشاعر
واضرب منا بالسيوف القوانسا معمول فعل مقدر فالتقدير
في الاية هو اعلم ويعلم من يضل ومن على هذا اما موصولة
او موصوفة في محل نصب بالفعل المقدر وهو الظاهر واما
استفهامية في محل رفع على انها مبتداء ويضل خبره والجملة
في محل نصب علق عنها العامل والاستفهام للتعجب
من شان الضال المتبع للظن الكاذب وتجويز الكواشي

كون من موصولة او موصوفة في محل جر بالباء المحذوفة
او باضافة اعلم اليه ليس بشي والتقدير في البيت يضربون
القوانس وهو جمع قونس وهو اعلى بيضة الحديد فاذن
لا يرد ان على قولنا ان اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به وهي
مسئلة اجماع وهنا انتهى الكلام على قسم الاسم فشرع في
الكلام على قسم الفعل فقال الفعل ما اي لفظ فدخلت الثلاثة
استقل بالمفهومية فخرج الحرف مقترنا باحد الازمنة الثلاثة
فخرج الاسم الذي لا يقترن باحدها اصلا وضعا فخرج ما يقترن
من الاسماء باحدها عارضا كاسم الفاعل واسم المفعول
وكل ما يرد على حد الاسم باعتبار الطرد يرد هنا باعتبار
العكس وكل ما يرد هناك باعتبار العكس يرد هنا باعتبار الطرد
فلا حاجة الى التطويل بذكره وله خواص كقد لانه موضوع
للتقريب والتوقع في الماضي وللتحقيق في الحال وللتقليل
في المستقبل والسين وسوف لانهما موضوعان لتخصيص
المضارع بالاستقبال وليست السين مقتطعة من سوف
خلافا للكوفيين ولا مدة الاستقبال معها اضيق منها مع
سوف خلافا للبصريين والجوازم لان معانيها لا تناسب
غير الفعل لانها اما للنفي او الشرط او الامر او النهي ولحوق الفعل
ضمير بارز نحو تاء فعلت لتعذر اتصاله بغير الفعل في بعض
الصور لانه يلزم فيها احد الامرين المحذورين اما حذف
علامة التثنية والجمع او ازدحام تثنيتين وجمعين فاسم

واحد كما اذا اردت تثنية ضارب او جمعه فان لم تلحق به
علامة التثنية والجمع وابرزت ضمير المسند هو اليه لزم
الاول وان الحقتها وابرزت ضمير الاثنين او الجماعة لزم
الامر الثاني وما لم يوجد فيه ذلك كالمفرد يحمل على هذا طرد
الباب وكثير من الناس يظن ان هذه الخاصة متفق
عليها وليس كذلك فان ابا علي الفارسي ذهب في احد
قوليه الى ان ليس حرف محتجا بانها لو كانت فعلا مخففا
من فعل كصيد في صيد لعادت حركة الياء عند اتصال الضمير به
كصيدت قال واما الحاق الضماير به في لست ولستما ونحو
ذلك فلشبهه بالفعل لكونه على ثلاثة احرف وبمعنى
ما كان وكونه رافعا وناصبا واحترز بالبارز من غيره
فانه لا يختص بالفعل نحو زيد قايم ومررت بالزيدين
قائمين وتاء التانيث ساكنة نحو نعمت وبيت وانما اختصت
بالفعل لانها وضعت ساكنة للفرق بين تاء التانيث الواقعة
في الاسم كقاعدة وقايمة وتاء التانيث الواقعة في الفعل
كما مثلناه ولم يعكس الامر لان الفعل ثقيل فلم يتحمل
المتحركة لثقلها وله اقسام الماضي ما دل على زمان وذا
يشمل على جميع الافعال قبل زمانك اي الذي انت فيه وذا
يخرج الحال والمستقبل ولا يرد نحو قام في قولك ان قام زيد
قمت و[illegible] المضارع في نحو قولك لم يقم زيد لان استقبال
الاول ومضي الثاني انما هو لاجل القرينة التي اختصت

الفعل

به والكلام في الماضي المجرد عن القرينة فيكون قام في ذلك
المثال اذا اخذ مجردا عن القرينة تدل على زمان قبل زمانك
فلا يكون خارجا ويقوم اذا اخذ مجردا عنها لا يدل على زمان
قبل زمانك فيكون خارجا ولا اشكال **مبني على الفتح** المثا
بهته للمعرب مع قصد التخفيف اما مشابهته للمعرب فبو
قوعه موقعه نحو زيد ضرب اي ضارب فجعل له حظ
من الحركات التي هي آلة الاعراب او ما قصد التخفيف بالفتح
فلثقل الفعل لفظا اذ لا تجد فعلا ثلاثيا ساكن الاوسط
بالاصالة ومعنى بدلالته على المصدر والزمان وبطلبه
المرفوع دائما والمنصوب كثيرا فكان جديرا بالتخفيف
فيبني على الفتح **لفظا** نحو جلس وقام **او تقديرا** نحو
غزا ورمى مع غير **الضمير المرفوع المتحرك** اما معه فيبني
على السكون كراهة اجتماع متحركات اربعة فيما هو كالكلمة
الواحدة نحو ضربت وانما قيدنا الضمير بالمرفوع فيبني
احترازا من المنصوب لانه لو اتصل بالماضي لم يغير
بناؤه عما كان عليه نحو ضربني ضربك وضربه **وانما قيدنا**
بالمتحرك لانه لو كان ساكنا لم يغير بناء الفعل ايضا نحو ضربا
الا اذا كان واوا كما نبه عليه بقوله **ومع غير الواو** اما معها
فيبني على الضم قصد المجانسة حرف العلة لحركة ما قبله
والمضارع ما شابه الاسم لفظا للتخصيص بالحرف
في الموضعين اما في الاسم فنحو الرجل بلام التعريف التي

تخصصه

تخصصه بمعين بعد صلوحه لكل واحد على البدل واما
في المضارع فكسوف اقوم بحرف التنفيس الذي تخصصه
بالاستقبال بعد صلوحه له وللحال **ومعنى للابهام** الموجود
في الحالين كما رايت من حال الرجل وسوف اقوم قبل التخصيص
بالحرف فان كل واحد منهما صالح لمتعدد في الجملة وان اختلف
الصلاحيتان بالخصوصية فان صلوح رجل الواحد على البدل
من افراد حقيقة واحدة وصلوح اقوم مثلا للواحد من معنيين
مختلفين وضع اللفظ لكل واحد منهما حقيقة على المختار
في كون المضارع مشتركا **واستعمال لدخول لام الابتداء**
على كون كل منهما نحو ان ربي لسميع الدعاء ونحو ان ربك
ليحكم بينهم **باحدى لفظات نأيت** وهذا متعلق بشابه
والباء سببية اي ما شابه الاسم في تلك الامور بسبب وجود
احدى هذه اللفظات وهي النون والهمزة والياء والتاء
في اوله **المضمومة لاحدى في الرباعي** سواء كانت حروفه اصلية
كيدحرج او فيها زائدة كيكرم واصله يؤكرم ويقطع ويقاتل
المفتوحة في غيره كنقوم واقوم وينطلق ويستخرج
انما فتحت في هذا وضمت في ذلك لان الثلاثي اكثر من
الرباعي فاثر والثلاثي بالفتح لكثرته تخفيفا للثقل
واحتمل الضم في الرباعي لقلته وتركوا الكسر لان من
حروف المضارعة الياء والكسر عليها مستثقل **فالهمزة**
للمفرد المتكلم مذكرا كان او مؤنثا كاقوم **والنون له**

مع غيره نحو انا وزيد نقوم ونحن معاشر الانبياء لا نورث
فان قلت قد ترد للواحد المعظم نفسه قلت انما يستعملها
هذا المعظم حيث ينزل نفسه منزلة الجماعة تفخيما
لشانه فهي بهذا الاعتبار من قبيل ما استعمل للمتكلم ومعه
غيره والتاء الفوقية للخطاب مطلقا سواء كان المخاطب
مذكرا او مونثا واحدا او غيره وللغايبة نحو هند والهندان
تقومان لكن بعضهم فصل بين ان يكون الغايبتان بلفظ
الظاهر كالمثال المتقدم فالحكم ما تقدم وبين ان يكونا
بلفظ المضمر فيكون فعلهما بالياء التحتية ترجيحا للفظ
هما الصالح للمذكر والارجح الاول ويشهد له قول عمر
بن ابي ربيعة اقص على اختي بدء حديثنا وما لهما
من ان تعلما متاخر ولعلهما ان تبغيا لي حاجة وان
ترحبا سرّا بما كنت احصر الرواية فيه تعلما وتبغيا
وترحبا بالتاء الفوقية واحصر بفتح الصاد اي اضيق
صدرا والياء التحتية لما عداها وهذا اولى من قولهم للغايب
المذكر لصحة قولنا يفعل الله ما يشاء وعبارتنا لا
يشمله دون عبارتهم قال النجد واني ووجه تخصيص
كل حرف بكل معنى هو ان المتكلم مبداء الكلام والمخاطب
منتهاه والغايب داير بينهما والهمزة اول الحروف
مخرجا والتاء لانها بدل من الواو منتهاها والياء بينهما
لا مخرجها من وسط الفم فوقعت القسمة على هذه النسبة

واما النون

واما النون فلانها اخر الحروف مرتبة لا تضمنها بحكم المشابهة
وما وراء الواحد موخر عنه فروعيت بينهما هذه المناسبة
ثم جعلت الغايبة والغايبتان بتعيين المخاطب في التاء
لاشتراكهما فيها في الماضي نحو ضربت وضربتا ولم يجعل جمع
المونث بتعاله في ذلك وان كانت العلة مشتركة لئلا يجتمع
علامة التانيث فلا يرد الي الان اصل ضربن ضربت خذمت
التاء لاجتماع علامتا تانيث لو قيل تضربن بالتاء وهما التاء
والنون قلت يرد عليه انت يا هند تقومين فتامل وقد
اسلفنا في باب المذكر والمونث ان البصريين يرون ان جمع
المونث السالم لمن يعقل كالهندات حكمه حكم مفرده فكما
تقول تقوم هند بالتاء الفوقية يجب ان تقول تقوم الهندات
بها ايضا لا بالياء التحتية على ما يقتضيه قول المولف والياء
لما عداها مشترك خبر آخر عن قوله والمضارع بين الحال
وهو اجزاء من اواخر الماضي واوايل المستقبل متعاقبة
من غير مهلة وتراخ والاستقبال وهو كون الزمن الذي
بعد زمانك الذي انت فيه مترقب الوجود فيكون المضارع
موضوعا لكل واحد منهما على سبيل الانفراد فهو حقيقة
في كل منهما قال ابن الحاجب في شرح المفصل وهو الصحيح
لانه يطلق عليهما اطلاقا واحدا كاطلاق المشترك فوجب
القول به كساير المشتركات او حقيقة في الاول وهو الحال
مجاز في الثاني وهو الاستقبال واختاره بعضهم

لانه اذا خلت القرائن لم يحمل الا على الحال والصرف
الى الاستقبال الا بقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز وقد
تقرر في اصول الفقه ان اللفظ اذا دار بين الاشتراك والمجاز
فالمجاز اولى ويختص بكل من الحال والاستقبال بقرينة
كلام فالمجاز ابتداء وسوف واما عند انتفاء القرينة فتردد
بينهما من غير ترجيح وهذا مبني على ما قدمه اولا اشتراك
معرب خبر آخر عن المضارع وانما عرب لمشابهته للاسم
في قبول معان مختلفة في الجملة وان لم تكن عين المعاني
التي تعتور الاسم من الفاعلية والمفعولية والاضافة الا ترى
انك اذا قلت لا تاكل السمك وتشرب اللبن بجزم الفعلين
كان نهيا عن كل منهما واذا قلته بجزم الاول ونصب
الثاني كان نهيا عن الجمع بينهما واذا قلته بجزم الاول
ورفع الثاني اختص النهي بالمجزوم فهذه معان مختلفة
ميّز الاعراب بينها لكنه يتعين في الاسم طريق لرفع
اللبس وفي الفعل لا يتعين لجواز ان يخلفه شيء آخر
كما اذا قلت لا يكن منك اكل السمك ولا شرب اللبن ولا تاكل
السمك والبن بلا نون تاكيد نحو ليسجنن وليكونا من
الصاغرين ونون جمع مونث نحو الهندات يقمن
بالضمة رفعا نحو يقوم والفتحة نصبا نحو ان يقوم
والسكون جزما نحو لم يقم ان كان آخره صحيحا بالياء
مرفوع في المثنى والمجموع والمخاطب المونث نحو يفعلان

وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين وبالنون
رفعا وحذفها نصبا وجزما مع البارز المرفوع في هذه الامثلة
الخمسة وانما اعرب هذا القسم بالنون لانه لما اشتغل محل
الاعراب وهو اللام بالحركات المناسبة لاحرف العلة لم يمكن
دوران الاعراب عليه ولا علة فيه للبناء فجعلت النون
بدل الرفع لمشابهتها في الغنة للواو وانما خص هذا الابدال
بما لحق آخره الف او واو ليكون يضربان على صورة ضاربان
ويضربون على صورة ضاربون وحملت يا تفعلين على اخويها
الالف والواو في الحاق النون بهما وانما جاز وقوع علامة
رفع الفعل بعد فاعله هذا لتنزله منزلة الجزء من الكلمة
وقد مر في باب الفاعل وسقوط النون في الجزم ظاهر لكونها
علامة الرفع وكذا في النصب لان علامة الرفع لا تكون في حالة
النصب الا ان الرفع في الواحد زال مع الناصب وجاء
الفتح في موضعه وفي هذه الامثلة هنا زال الرفع لا الى بدل
كذا قال الرضي ومعرب بالضمة في حال الرفع تقديرا لكراهة
للثقل والفتحة في حال النصب لفظا وحسن اسكانه
للضرورة كما ستراه قريبا والحذف في حالة الجزم هذا
كله ان كان آخره معتلا بالياء والواو فاما تقدير الضمة
عليهما في حالة الرفع نحو يرمي زيد ويغزو وقد يظهر
هذه الضمة في الضرورة كقوله فعوضني عنها غناي ولم تكن
تساوي عنزي غير خمس دراهم وقوله واذا قلت عل

القلب يسلو فنبضت هواجس لا تنفك تغريه بالوجد
يسلو نسي ويترك وتبضت هواجس جي بها والهوا
حسن الخواطر وتغرية تلصقه وتبعثه على الملازمة والوجد
الحب ويطلق على الحزن ايضا يعني انه اذا ان جي تركا المحبوبة
جي لقلبه الخواطر تحمله على ملازمة الحب وعدم الانفكاك
عنه واما ظهور الفتحة عليهما في حالة النصب فنحو لن يريد ان
ترمي وان تغزو واسكانها للضرورة فكقوله ما اقدر الله ان يدني
على شحط :. من داره الحزن ممن داره صول الشحط بشين معجمة
وحاء وطاء مهملتين كفرس البعد والحزن بفتح الحاء المهملة
وسكون الزاي بلاد العرب وصول بضم الصاد المهملة موضع
وكقوله فما سودتني عامر عن وراثة ابى الله ان اسمو بام ولا اب
واما حذفهما في حالة الجزم فنحو لم يرم ولم يغز وقد
تثبتان للضرورة كقوله :. الم ياتيك والانباء تنمي بما لاقت لبون
بني زياد وقوله :. هجوت زبان ثم جيت معتذرا :. من هجو زبان
لم تهجو ولم تدع زبان بزاي مفتوحة مشددة قال في
الصحاح اسم رجل وذكره في مادة زبن فمقتضاه ان النون
اصلية وترك صرفه هنا ضرورة على راي الكوفيين ومعرب
بالضمة في حالة الرفع والفتحة في حالة النصب تقديرا
في الموضعين لاجل التعذر والحذف حالة الجزم ان كان
معتلا بالالف نحو زيد يرضى ولن يخشى ولم يخش
وقد تثنية الالف نحو زيد يرضى ولم يخشى جزما   تثبت

في الضرورة كقوله :. اذا العجوز غضبت فطلق :. ولا ترضاها
ولا تملق :. التملق اظهار المودة واللطف ويرتفع المضارع
عند البصريين بوقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب
ورايت رجلا يضرب اي ضاربا ومررت برجل يضرب اي
ضارب فاشبه بذلك الاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم
واقواه وهو الرفع وان تقاعد عند اكثر الكوفيين بتعريه
عن النواصب والجوازم هو الذي يجري بين كثير من المعربين
وعلى هذين المذهبين فعامل الرفع فيه معنوي وذهب
الكسائي الى انه مرتفع بالزوايد التي في اوله لانها دخلت
في اول الكلمة فحدث الرفع بحدوثها اذ اصل المضارع اما
الماضي واما المصدر ولم يكن فيهما هذا الرفع بل حدث
بهذه الحدوث فعملت الرفع ولكن عزلها عامل النصب
والجزم لضعفها وصيرورتها جزء الكلمة والعامل على هذا
اللفظية لا معنوي ولما كان هنا كاعتراض يرد على مذهب
البصرية وهو ان الفعل المضارع في نحو عسى زيد يقوم وكاد
عمرو يموت مرفوع مع انه لم يقع موقع الاسم اشار المولف
الى دفعه بقوله وفي باب الاصل الاسم لان خبر المبتداء
في الاصل لمجي ابوسا في المثل المشهور وهو عسى الغوير
ابوسا واصله على ما قيل ان الزباء قالت لقومها عند رجوع
قيصر من العراق اليها ومعه الرجال وكان الغوير وهو
ماء لبني كلب على طريقه عسى الغوير ابوسا اي عسى الشر

يأتيكم من قبل الغوير والابؤس جمع بوس وهو الشدة
ولمجي ايبا في قول الشاعر: فابت الي فهم وما كدت آيبا وكم
مثلها فارقتها وهي تصفر: اي رجعت وفهم قبيلة وضمير
مثلها يعود الي الخطة المفهومة من سياق الابيات قبله
اي وكم مثل هذه الخطة فارقتها وهي بصوت اسفا
علي خلاصي منها بالحيلة التي احتال بها لكن هجر هذا الاصل الغرض
عرض وهو صبير ورة الخبر متعلقا بعسي وكاد الذين هما من
افعال المقاربة المقتضية للاستقبال او الحال والعارض لا
اعتداد به ويتنصب بان ظاهرة نحو والذي اطمع ان
يغفر لي خطيئتي ونحو ان تصوموا خير لكم وقد تحمل
حملا علي اختها ما المصدرية كقوله اذا كان امر الناس عند
عجوزهم: فلا بد ان يلقون كل ثبور الثبور بالمثلثة المضمومة
الهلاك والويل غير ما اي غير ان التي تقع بعد العلم وما في
معناه نحو علم ان سيكون منكم مرضي ونحو افلا يرون ان
لا يرجع اليهم قولا فهي ان المخففة من المثقلة لا ان الناصبة
لانها علم الاستقبال فما بعدها غير معلوم التحقيق فلا
ما يفيد التحقق من العلم وما في معناه للمنافاة بخلاف
ان المخففة فانها للتحقيق فتناسب العلم وغير ان التي
تقع بعد الظن وما يودي معناه كخلت وحسبت ففيها
الوجهان ان يكون ناصبة وهو الارجح ولهذا اجمعوا
عليه في احسب الناس ان يتركوا ان يقولوا وان يكون مخففة

من المثقلة لان الظن قد يجي للتحقيق في موارد الاستعمال
وينزل منزلة العلم فتقع المخففة بعده بهذا الاعتبار
كقول ابي المحجن الثقفي اذا مت فادفني الي جنب كرمة: تروي
عظامي بعد موتي عروقها: ولا تدفنني الفلاة فانني
اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها فنزل الخوف منزلة اليقين
فاوقع بعده المخففة ومقدرة قياسا بعد حتي وليس
النصب بنفس حتي خلافا للكوفيين بل النصب بان مقدرة
بعدها لانه قد ثبت كون حتي حرف جر ومعناها هنا
كمعناها في غير هذه الموضع فوجب تقدير ما دخلت عليه
اسما وليس الا بحرف مصدرية فيقدر ان لانهم اظهروها
مع اللام فدل علي انها المضمرة فيها وفي غيرها في الاستقبال
تحقيقا نحو اسلمت حتي ادخل الجنة او حكاية نحو وزلزلوا
حتي يقول الرسول والذين آمنوا معه متي نصر الله فان قولهم
بالنسبة الي زمن قص ذلك علينا ليس مستقبلا لكن حكي
استقباله بالنظر الي الزلزال للسببية حال من حتي اي حالة
كونها للسببية كما في الاية والمثال السابقين علي ان الاية محتملة
لتقدير حتي الي اي وحركوا بانواع البلايا الي الغاية
التي هي قول الرسول هو اليسع او شعيب واصحابه المؤمنين
او للتغيية نحو سرت حتي تغيب الشمس اي الي ان تغيب
ولا تصح السببية هنا لان غيبوبة الشمس لا تتسبب عن السير
فان كانت للحال تحقيقا كما تقول في حال دخول البلد مخبرا

عنه سرت حتى ادخل البلد او حكاية كان تقول بعدما حصل
منك من سير ودخول امس فهذه حكاية الحال الماضية
كانت حرف ابتداء اي حرفا ابتداء الجمل بعده وتستانف ويجب
الرفع ولا مجال للنحوين النصب هنا لان لمزوم للاستقبال
وهو منتف في هذا المحل والسببية ليحصل الربط معنى حيث
فقد لفظا وذلك لانه لما لم يتعلق ما بعدها بما قبلها
لفظا زال الاتصال اللفظي فجبر فواته بالسببية المقتضية للا
اتصال المعنوي ولذا اي ولكون حتى التي على الحال حرف ابتداء
امتنع الرفع في كان سيري حتى ادخلها حال كون كان
ناقصة لان رفع الفعل يقتضي ان حتى ابتدائية وان الجملة
التي بعدها مستانفة فتبقى كان الناقصة بغير خبر لفظا او تقديرا
وهو مفسد لمعناها وقد يقال لم لا يجوز ان يكون الخبر مقدرا
اي كان سيري حاصلا وفي اسرت حتى تدخلها فيمتنع
الرفع لفقد السببية لان السير المشكوك في حصوله بدليل
الاستفهام عنه لا يكون سببا للدخول المجزوم بحصوله
ولقائل ان يقول لم لا يقدر اصل الكلام خاليا عن الاستفهام
ثم ادخل اداته على الكلام باسره لا على ما قبل حتى خاصة كان
يقول شخص لآخر في حال دخوله البلد سرت حتى تدخلها
فتشك انت في صدق المخبر فتقول لذلك المخاطب اسرت
حتى تدخلها اي هل ما اخبر به ذلك الشخص صحيح وهذا
نظير ما اجازه الاخفش في قولك ما سرت حتى ادخلها

من الرفع

من الرفع على ان يكون اصل الكلام ايجابا ثم ادخلت النفي على
الكلام باسره قال ابن هشام ولو عرضت هذه المسئلة بهذا المعنى
على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعه اذا كان النفي مسلطا
على السبب خاصة وكل احد يمنع ذلك وجاز في كان التامة
لانتفاء ذلك المانع المتقدم في الناقصة وبعد ذكر الخبر
في كان الناقصة نحو كان سيري متعبا لي حتى ادخل البلد
لفقد المانع بذكر الخبر وايهم سار حتى يدخلها لان
الاستفهام هنا عن السائر واما السير الذي هو السبب
في الدخول محقق فجاز الرفع لذلك بخلاف اسرت حتى يد
خلها وينتصب بان مقدرة قياسا بعد لام كي وهي لام السببية
نحو اسلمت لادخل الجنة وانما سميت لام كي لان معناها
معنى كي وبعد لام الجحود وهي موكدة النفي لكان نحو وما كان
الله ليعذبهم ولفظها لفظ لام كي ويفرق بينهما من حيث
المعنى بان تلك للتعليل ولو اسقطت اختل المعنى المراد
وهذه ليست كذلك ومن حيث اللفظ بان هذه بعد نفي
داخل على كان وتلك ليست كذلك وانما سميت لام الجحود
لملازمتها للجحد اي النفي قال النحاس والصواب تسميتها
لام النفي لان الجحد في اللغة انكار ما تعرفه وعدم تخصيص
النفي بحرف يقتضي دخول نحو ما كان الله ليطلعكم على الغيب
ونحو لم يكن الله ليغفر لهم ونحو ان كان مكرهم لتزول منه
الجبال بناء على ان ان فيه نافية والمراد بالجبال ايات الله

وشرايعه لانها بمنزلة الجبال الراسية ثباتا وتمكنا ويؤيده
قرآءة ابن مسعود وماكان مكرهم وقد جوز بعضهم في الاية
كون ان غير نافية اي وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر اعظم
منه وان كان مكرهم لشدته معدا لازالته الامور العظام
المشبهة في عظمها بالجبال وبعد لام زائدة بعد فعل
الامر والارادة نحو امرت لاعدل بينكم ونحو انما يريد
الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت فالنصب بان مقدرة
واللام زايدة لتوكيد الامر والارادة ووجهه ان لام التعليل
للغرض وفيه معني الارادة فاذا اجتمعت اللام مع الارادة
او مع الامر الملزوم لها يكون جمعا بين الارادتين فتفيد التاكيد
قال الزمخشري في يريد الله ليبين لكم اصله يريد الله
ان يبين لكم فزيدت اللام موكدة لارادة التبيين
كما زيدت اللام في لا ابا لك لتاكيد اضافة الاب ذكره في تفسير
سورة النساء وذهب قوم الي ان مثل هذا اللام ليست زائدة
وانما هي للتعليل ثم اختلفوا فقيل المفعول محذوف
اي يريد الله لتبيين لكم ويهديكم اي ليجمع لكم بين الامرين
وامرت بما امرت به لاعدل بينكم وقال الخليل وسيبويه
ومن تابعهما الفعل في ذلك مقدر بمصدر مرفوع بالابتداء
واللام وما بعدها خبر اي امري للعدل وارادة الله ليذهب
وارادة ليبين وعلي هذا فلا مفعول للفعل نقله ابن هشام
في مغني اللبيب قلت وفيه نظر لان تقدير الفعل بالمصدر

ليذهب ٢

بدون حرف مصدري ليس بقياس وتقديره باباه قولهم
الفعل مقدر بمصدر اذ لو كان الحرف مقدرا لكان الحرف مقدر
الكان الحرف وصلته بتنفيد بالمصدر لا الفعل وحده علي انه لو سلم
تقديره لم ينتج من تخريج التنزيل علي ما ليس بقياس اذ حذف
ان ورفع الفعل بعد حذفها ليس بقياس علي ما صرحوا به وسياتي قريب
وبعد الفاء والواو بعد امر نحو زرني فاكرمك وصل وتصوم ونهي
نحو لا تشتمني فاهينك ولا تاكل السمك وتشرب اللبن ولو كان
الامر والنهي معني اي ليسا مستفادين من صريح الصيغة
الموضوعة لهما وانما استفيدا من جهة المعني نحو اتقي الله
امرء وفعل خيرا ونحو حسبك الكلام فينام الناس اي ليتق الله امرء ... اي لا يتكلم
او حسبك ثم الحديث وتفعل جميلا اي لا تتم والنصب بعد
ما ليس بصريح في الامر والنهي مذهب الكسائي والمولف نقله
نقل الحكم المسلم عند الجماعة وتحضيض نحو لولا انزل اليه
ملك فيكون معه نذيرا ولولا ارسلت الينا رسولا فنتبع اياتك
ونحو لولا جئتنا وتحدثنا واستفهام نحو اين بيتك فازورك
او وازورك ونفي نحو ما تاتينا فتحدثنا او وتحدثنا ولو كان
النفي بغير في الاول نحو انت غير امير فتنظر بيني وتمن نحو ليت
لي مالا فانفق منه او وانفق وعرض نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا
او وتصيب خيرا والنصب في جميع هذه المواضع كما قال بان
مقدرة علي ان الفاء للسببية وهذا محتمل لان يكون المراد
المراد السببية والعطف كما يقوله الجماعة من ان التقدير

في نحو زرني فاكرمك ليكن منك زيارة لي فاكرام مني لك
فالفعل الواقع بعد الفاء منصوب بان مقدرة وان وصلتها
في تاويل مصدر معطوف على مصدر متصيد من الفعل السابق
والسببية مرادة **ويحتمل ان يكون** للسببية فقط كما اختاره
الرضي معترضا بان السببية انما تعطف الجملة على الجملة
وذا مفقود في تقديرهم فلذلك ادعى انها لمحض السببية
وان ما بعد الفاء مبتداء محذوف الخبر وجوبا فالتقدير زرني
فاكرامك ثابت **والواو الجمعية** بين مضمون ما قبلها وما بعدها
في زمان واحد وهذا ظاهر فيما ذهب اليه الجماعة من ان الواو
للعطف مع قصد المعية فالتقدير في نحو لا تاكل سمكا وتشرب
لبنا لا يكن منك اكل سمك وشرب لبن اي مع الشرب بمعنى نهيه
عن الجمع بين الامرين معا لا عن كل منهما على انفراده **واختار**
الرضي كون الواو حالية وما بعدها مبتداء محذوف الخبر وجوبا
والجملة في محل نصب على الحال اي لا تاكل سمكا وشربك لبنا حاصل
اي لا تاكل في هذه الحالة فيفيد المعية **قلت** لكن يرد عليه
في الموضعين انه لا شيء في موضع الخبر المحذوف يسد مسده
فكيف حذف وجوبا **واعترض** هو على قول الجماعة بانه ليس
فيه نصوصية على معنى المعية مع ان ورود الواو العاطفة
بهذا المعنى قليل نحو كل رجل وضيعته **قال وانما** شرط في نصب
ما بعد فاء السببية كون ما قبلها احد الاشياء المذكورة لانها
غير حاصلة المصادر كالشرط الذي ليس بمحقق الوقوع

ويكون

ويكون ما بعد الفاء كجزائها ثم حملوا ما قبل الواو الجمعية في
وجوب كونه احد الاشياء المذكورة على ما قبل الفاء السببية التي
هي اكثر استعمالا من الواو في انتصاب المضارع بعدها وذلك
لمشابهة الواو والفاء في اصل العطف **فلم يجز النصب في سر**
فتغيب الشمس لفقدان السببية ضرورة ان السير لا يكون سببا
لمغيب الشمس و**تحرك وتسكن لتعذر** الجمعية فان الحركة والسكون
لا يجتمعان **ولايجاب الجواب** يعني انه اذا جي بجواب لاحد
تلك الاشياء بعد فاء السببية او واوها الجمعية لا يوتى لهذا
الجواب بجواب ووجهه ظاهر لان الجواب الاول المنصوب
بعد الفاء او الواو ليس شيئا من تلك الاشياء التي اشترط سبقها
لهما فلا يصح مجي جواب له **ولايجاب الشيء الواحد بجوابين**
على جهة الاستقلال وعدم التبعية كما اذا قلت زرني فاكرمك
فاشكرك على ان يكون الثاني جوابا مستقلا كالاول لا معطوفا لان
ما قبل الفاء في تقدير شرط والفاء وما بعدها بمثابة جزاء ورابطه
فكما لا يجوز ان يكون لشرط واحد جوابان مستقلان من غير
تبعية لا يجوز ان يكون لشيء من هذه الاشياء جوابان
مستقلان **فتطردهم فتكون** في قوله تعالى ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ
يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ
حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ
فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ ليس من باب الاتيان للجواب ولا من
باب الاتيان لشيء واحد بجوابين **وتقريره** ان يقال الجواب **الاول**

وهو فتطردهم جواب للنفي الواقع قبله وهو قوله ما عليك
من حسابهم من شيء والجواب الثاني وهو فتكون جواب
النهي السابق وهو قوله ولا تطرد الذين يدعون ربهم او يقال
الثاني وهو فتكون عطف على الاول وهو فتطردهم فان قلت
اني يصح ذلك وعطفه على جواب النفي يستدعي صحة وقوعه
جوابا للنفي وليس كذلك اذ لا معنى لقولك ما عليك من حسابهم
من شيء فتكون من الظالمين قلت يعلم جوابه من كلام
صاحب الكشاف حيث قال ويجوز ان يكون عطفا على فتطردهم
على وجه التسبيب لان كونه ظالما مسبب عن طردهم وبعد
او وهي العاطفة التي هي لاحد الشيئين او الاشياء بمعنى الى
اي حيث يقصد امتداد الفعل الاول الى حصول الثاني
نحو لالزمنك او تقضيني حقي اي ليكونن مني لزوم لك
او قضاء منك لحقي فهذا في الحقيقة لعطف مصدر على
مصدر متصيد من الفعل السابق ولكن قصدا امتداد اللزوم
الى حين حصول الثاني اي لالزمنك الى ان تقضي حقي وبهذا
يقدره سيبويه وهو قريب من الاول ولا يخرج او بذلك
عن كونها عاطفة وبعد عاطف ميسون امراة معاوية اسم كقول
[illegible] ولبس عباءة وتقر عيني احب الي من
لبس الشفوف نتقر منصوب بان مضمرة وهي مع صلتها
بتاويل مصدر معطوف على الاسم الاول والشفوف الثياب
الرقاق جمع شف بكسر الشين المعجمة وجاز الاظهار

مع العاطف لصرف العناية الى اظهار ما يزيل كراهة عطف
الفعل على الاسم نظرا الى ظاهر اللفظ ومع لام كي بغير لا لغرض
الفصل بينها وبين لام الجحود ولم يعكس لان الاختصار احوج بلام
الجحود لانها زايدة وانما قيد بقوله بغير لا لانه لو كانت
موجودة وجب الاظهار نحو لئلا يكون للناس على الله حجة
لاستكراه اللامين المتواليتين وقال ابن الحاجب لانهم لا
يدخلون حرف الجر على حرف النفي لاستحقاقه صدر الكلام
واعترض بنحو بمن تمر امرر به وبكم اشتريت هذا وبنحو
جئت بلا زاد واجيب عن الاول بان مدخول الجار فيه
لما كان اسما كان محل الدخول للجار فاغتفر بطلان الصدرية
على انها لم يبطل في الحقيقة لتنزيل الجار منزلة الجزء
وهذا كله مفقود في لا لانها حرف وعن الثاني بمنع حرفيتها فيه
ولو سلم فالمسوغ وقوع الاسم بعد الحرف والصحيح ان لا
غير الناسخة انما يكون لها الصدر اذا وقعت في صدر جواب
القسم وعليه اعتمد سيبويه اذ جعل انتصاب حب العراق في
الدهر اطعمه على التوسع واسقاط الخافض وهو على ولم
يجعل من باب زيدا ضربته لان التقدير لا اطعمه ولا هذه لها
الصدر ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر في
هذا الباب عاملا ووجب اظهار ان مع لا وقد عرفت وجهه
وامتنع في الباقي وهو لام الجحود وحتى والواو والفاء واو فلا يجوز
اظهار ان بعدها قال الرضي لان لام الجحد لما لم تدخل على

الاسم الصريح لم تدخل ان بعدها ولكنا احتجنا الى ان الاغلب
كونها بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح
وحمل عليها التي بمعنى الى ان المعنى الاول اغلب التي يليها
المضارع واما الفاء والواو واو فانها اقتضت نصب ما بعدها
للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء كما تقدم
صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها وضعف
اضمارها اي اضمار ان مع بقاء عملها بدون هذه الامور
المتقدمة لانها عامل ضعيف لا يقوى على العمل مع حذفه
الا بقيام مقوّ له عليه وانما وجد بالاستقراء في تلك المواضع
المتقدمة لمناسب هو مفقود فيما عداها ومنه قولهم خذ اللص
قبل يأخذك ومره يحفرها وتسمع بالمعيدي بالنصب في
الجميع وفي التسهيل وانتصاب ان محذوفة في غير هذه المواضع
المذكورة نادر او في القياس عليه خلاف هذا نصه وجاز
حذفها ورفع الفعل ومنه قوله تعالى قل افغير الله تأمروني
اعبد وقوله ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا ومنه
ايضا المثل المشهور تسمع بالمعيدي على رواية من رواه برفع
تسمع وظاهر كلامه انه مقيس وفي مغني ابن هشام واذا
رفع الفعل بعد اضمار ان سهل الامر ومع ذلك لا ينقاس
وتقدم في اول الكتاب في بحث خواص الاسماء وينتصب
المضارع ايضا بلن نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا وجاء
الجزم بها في الضرورة قال الشاعر لن يخب الآن من رجايك

من حرك

من حرك من دون بابك الحلقه ووقع في البخاري قول الملك في
النوم لعبد الله بن عمر ولن تُرَع ولن تَرُع قال ابن مالك وفيه
اشكال ظاهر لان ان يجب انتصاب الفعل بها وقد وليها في
هذا الكلام بصورة المجزوم والوجه فيه ان يكون سكن عين
تراع للوقف ثم شبه بسكون المجزوم بحذف الالف قبله كما
تحذف قبل سكون المجزوم ثم اجري الوصل مجرى الوقف ومن
حذف الساكن بسكون ما بعده وقف اقول الراجز اقبل سيل
جاء من عند الله ويجوز ان يكون السكون سكون جزم على
لغة من يجزم بلن وهي لغة حكاها الكسائي الى هنا كلامه
في التوضيح وينتصب ايضا باذن ومعناها الجواب والجزاء
والمراد بكونها للجواب وقوعها في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ
او مقدر ولا يقع في كلام مبتدا ليس جوابا عن شيء والمراد بكونها
للجزاء ان يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء لمضمون
كلام آخر قال الزمخشري في المفصل واذن جواب وجزاء يقول
الرجل انا اتيك فتقول اذن اكرمك فهذا الكلام قد اجبته به
وصيرت اكرامك جزاء له على اتيانه وجوبا او ما مصدر لمحذوف
اي يجب الانتصاب بهذا وجوبا او صفة مصدر محذوف
اما على حذف مضاف او على تاويله باسم الفاعل اي وينتصب
بها انتصابا ذا وجوب او واجبا ان كان الفعل المضارع
الواقع بعدها مستقبلا كما في المثال المتقدم اجراء لها مجرى
النواصب كلها حيث لم تعمل الا في المستقبل لان فعل

الحال له تحقق في الوجود كالاسماء فلا تعمل فيه عوامل
الافعال **وهذا** احتراز من ان يكون حاليا كما اذا قال لك
شخص انا احبك فقلت له اذن اظنك صادقا **مفرغا لها**
اي لعملها فيه بان لا يكون معتمدا على ما قبلها وما لو بالم
نحو انا اذا احسن اليك في جواب من قال انا اجيء اليك فهنا
يمتنع اعمالها في المفعول لانه مشغول بطلب غيرها له
قبل مجيء ها فوقع على السابق حقه مع انه لا يفوت بترك
اعمالها الغرض الذي سيقت له من الجواب والجزاء فان
قلت يرد قول الشاعر اني اذن اهلك او اطير باعمال اذن مع
اعتماد ما بعدها على ما قبلها لانه خبر ان **قلت** اجاب
عنه الرضي بان الخبر هو اذن اهلك لا اهلك وحده وفيه
نظر واجاب الاندلسي بان الخبر محذوف اي اني لا احتمل
ثم ابتداء وقال اذن اهلك بالنصب لانتفاء اعتماد ما بعدها
على ما قبلها وهو ظاهر **لم يفصل بينهما** اي بين اذن
والفعل **بدعاء** ومقتضى هذا الكلام ان العمل عند الفصل
بدليس بواجب فيحتمل الجواز والمنع لكن الظاهر هو الثاني
لانه شرط للجواز تقدم العاطف واقتصر عليه فيبقى المنع
وهذا وان كانت حقا باعتبار راي الجمهور لكنه يقتضي ان
الفاصل اذا كان غير دعاء كالقسم والنداء والظرف ومعمول الفعل
وجب الاهمال **ولا يعرف** مذهب الى ذلك والمعروف
ان الفصل بالقسم ولا النافية هو المغتفر لان القسم يفيد

التاكيد وكلمة تنزل منزله جزء من الفعل ولذلك يتخطاها
العامل نحو لئلا يعلم واما اذا كان الفصل بغيرهما فالاعمال
ممتنع لتقاعد اذن عنه لضعفها ولذلك تلغى عند التوسط
والتاخر بل وعند استيفاء الشروط على لغة حكاها عيسى
بن عمر وسيبويه فلا التفات الى المنكر **مثال** الفصل بالقسم
قوله اذن والله نرميهم بحرب تشيب الطفل من قبل المشيب
ومثال الفصل بلا اذن لا اهينك في جواب من قال سايكرمك
واجاز ابن عصفور الفصل بالظرف نحو اذن غداة اكرمك
وابن باب شاذ الفصل بالنداء نحو اذن يا زيد اكرمك وبالدعاء
نحو اذن اعزك الله احسن اليك والكسائي وهشام الفصل
بمعمول الفعل نحو اذن زيدا اكرم **وجوّز ان تقدمها**
عاطف هو الواو والفاء نحو واذا لا يلبثون خلفك الا قليلا
فاذن لا يوتون الناس نقيرا وقرئ شاذا بالنصب فيهما
فمن جهة كونها في اول جملة مستقلة هي متصدرة فتعمل
ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب
ربط العاطف بعض الكلام ببعض هي متوسطة غير متصدرة
فلا تعمل **والا** يوجد ما اشترط في وجوب النصب والعاطف
في جوازه **فالغاء** اي فهي ذات الغاء او فهي ملغاة على تاويل
المصدر باسم المفعول فلا تعمل اصلا وينتصب ايضا بكي
نفسها اذا دخلها اللام نحو لكيلا تاسوا ويويده صحة
حلول ان محلها وانها لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها

حرف تعليل وان لم يدخلها اللام نحو جئتك كي تكرمني احتمل
ان يكون جارة تعليلية فتقدر بعدها ان ضرورة ان الجار انما
يدخل علي اسم او ما هو في تاويل الاسم والواقع هنا فعل
يحتاج الي تقدير ما يصيره مع ما دخل عليه في تاويل اسم فيصح
دخول حرف الجر عليه ويجزم المضارع بلم نحو لم يلد ولم
يولد وقد يرتفع الفعل بعدها للضرورة كقوله لولا فوارس من
نعم واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار نعم بضم
النون وسكون العين المهملة قبيلة والاسرة كالغرفة الرهط
الذي يتقوى بهم والصليفا تصغير الصلفاء وهي الارض الصلبة
ويومها يوم من ايام العرب ولما وهي كلم في قلب المضارع
ماضيا الا انها تفارقها في امور ستذكر في قسم الحروف عند
الكلام علي حروف النفي ولام الامر وسياتي الكلام عليها
ولا للنهي ولا تختص بالغائب كاللام بل يجيء له وللمخاطب
علي السواء وللمتكلم قليلا كقولهم لا أرينك ههنا فاراك
وهذا مما اقيم فيه المسبب مقام السبب والاصل لا تكن
ههنا فاراك فالمنهي في الحقيقة هو المخاطب وكلم المجا
زاة سوي لو فانها لا تجزم اصلا وزعم بعضهم ان الجزم
بها مطرد في لغة واجاز جماعة في الشعر منهم ابن الشجري
كقوله لو يشاء طار به ذو ميعة لاحق الآطال نهد ذو خصل
الميعة النشاط والآطال الخواصر جمع اطل بكسر الهمزة
وسكون الطاء المهملة والخصل الفاين الشعر وكقوله

تامت

تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت احدي نساء بني ذهل
ابن شيبانا وخرج الاول علي لغة من يقول شا يشاء بالالف
ثم ابدلت بهمزة ساكنة فليس سكونها بالجازم بل هو كالسكون
في لغة من يقول الخاتم والعالم بالهمزة والثاني علي ان ضمة
الاعراب سكنت تخفيفا كقراءة ابي عمرو وما يشعركم بسكون
الراء وسوي لما الحينية فانها لا تجزم باتفاق وسوي اذا
وكيفما الا في الشذوذ كقوله واذا تصبك خصاصة فارج
الغني والي الذي يعطي الرغائب فارغب الخصاصة
الفقر وانما شذ الجزم باذا لما فيها من التعيين المنافي
للابهام اللازم للشرط لان اصل اداته ان وما يجزم من
غيرها فلتضمنه معناها وان انما يستعمل في الامر المحتمل
للوقوع وعدمه فيلزمها الابهام واذا يستعمل في الامر المقطوع
به نحو اذا غربت الشمس جئت فضعف معني الشرط فيها
فشذ الجزم واما كيفما فلم اظفر بشاهد علي وقوعها جازمة
والكوفيون يجوزون الجزم بها وباذا في السعة وما تقدم
هو مذهب البصريين كان نحو ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف
ومهما نحو وقالوا مهما تاتنا به من آية لتسحرنا بها
وكقوله ومهما تكن عند امرء من خليقة وان خالها تخفي
علي الناس تعلم كقوله اذ ما اتيت علي الرسول فقل له حقا
عليك اذا اطمان المجلس واذ ما كقوله اذ ما تريني اليوم يبني ٢
ازجي ظعينتي اصعد سيرا في البلاد وافرع وحيثما

كقوله حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الازمان
وأينما نحو اينما تكونوا يدرككم الموت كقول سحيم متى
اضع العمامة تعرفوني وما نحو وما تفعلوا من خير
يعلمه الله وأي نحو واياً ما تدعوا فله الاسماء الحسنى
وهي اي كلم المجازاة لسببية الاول للثاني اي لجعل
مضمون الاول سببا لمضمون الثاني نحو ان جيتني اكرم
منك مضمون الجملة الاولى وهو مجي المخاطب سبب لمضمون
الجملة الثانية وهي اكرام المتكلم اياه وقال الرضي الشرط عندهم
ملزوم والجزاء لازمه سواء كان الشرط سببا كما في قولك
لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجود او شرطا كما قولك
لو كان لي مال لحججت او لا شرطا ولا سببا كقولك لو كان
زيد ابي لكنت ابنه ويسميان شرطا وجزاء على طريق اللف
والنشر المرتب فالاول يسمى شرطا والثاني يسمى جزاء فان كانا
مضارعين او الاول فالجزم متحتم نحو ان يقم زيد
يقم عمرو وان يقم بكر اكرمته او كان الثاني فقط هو المضارع
فالجزم وهو الكثير الشايع نحو ان جاء زيد اعطه دينارا
او الرفع لقوله وان اتاه خليل يوم مسبلة يقول لا غايب
مالي ولا حرم الخليل المفتقر من الخلة بفتح الخاء وهي الحاجة
والحرم بكسر الراء الحرمان اي لا غايب مالي ولا ذو حرمان والمعنى
انه اذا سيل اعطى بلا تعلل والمبرد يجعله شاذا او يقدر الفاء
وهذا الخبر هو احد الوجهين عند سيبويه والآخر عند انه

على التقدم والتاخر اي يقول ان اتاه مقصود لبيك الجواب لا عينه
وجواب الشرط محذوف ويويده التزامهم في مثل ذلك
كون الشرط ماضيا ووجه التاييد ان الجواب في حذف التزم
مضي الشرط وهي قاعدة مشهورة قال ابن هشام او ابتني
على هذا الخلاف مسئلتان احديهما انه هل يجوز زيدا ان
اتاني اكرمه بنصب زيد وسيبويه يجيزه كما يجوز زيدا اكرمه
ان اتاني والقياس ان المبرد يمنعه لانه في سياق اداة الشرط
فلا يعمل فيما تقدم على الشرط فلا يفسر عاملا فيه والثانية انه
اذا جيء بعد هذا الفعل المرفوع بفعل معطوف فهل يجزم او لا
فعلى قول سيبويه لا يجوز الجزم وعلى قول المبرد ينبغي ان
يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل والجزم بالعطف على محل
الفاء المقدرة وما بعدها والجزاء ان كان ماضيا بغير امس
وقد لفظا او معنى من فعل متصرف فلا فاء نحو ان جاء
زيد اكرمته وانما اشترط ما ذكره ليكون حرف الشرط موثرا للاستقبال
في الجزاء فلا يحتاج الى الفاء الرابطة اما اذا كان ماضيا
مقترنا بقد لفظا نحو ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او تقديرا
نحو وان كان قميصه قد من قبل فصدقت لم يكن حرف الشرط
موثرا للاستقبال لضرورة ان الفعل ماض وقد اقترن بقد المحققة
لمضيه فيمتنع قلبه للاستقبال فيحتاج الى الرابطة اللفظي
وهو الفاء واما ان كان ماضيا غير متصرف نحو ان ترن انا اقل
منك مالا وولدا فعسى ربي ان يؤتين خيرا من جنتك

ونحو ان تبدوا الصدقات فنعما هي فيجب الفاء لامتناع تاثير
حرف الشرط فيه ضرورة ان مثل هذا الفعل انشائي فلا زمان له
حتى ينقلب الى الاستقبال وكذا تجب الفاء في نحو ان زارني زيد
فليس عمرو وان كان الفعل غير انشائي لانه لنفي الحال ليس الا
فلا تسلط لحرف الشرط بعزله بها عن ذلك فاحتيج الى الربط
او مضارعا مثبتا بالسين او سوف او منفيا بلا فجهتان
اما حيث يكون مثبتا والحرف تنفيس فوجه دخول الفاء
امكان جعله خبر مبتدا محذوف في نحو ومن عاد فينتقم الله
منه فيكون الجواب في الحقيقة جملة اسمية لا يوثر فيهما
حرف الشرط فتاتي الفاء للربط ووجه عدم دخول الفاء
امكان جعل نفسه جزاء فيتسلط حرف الشرط فيوثر فيه
فلا يحتاج الى الفاء وانما رفع حينئذ لان الشرط ماض بالغرض
ولم يظهر عمل حرف الشرط فيه لفظا فلم يستكره الرفع واما
ان كان بحرف التنفيس نحو ان جاء زيد فساكرمه او فسوف
اكرمه فيجب الفاء اذ لا تاثير لحرف الشرط فيه لان زمنه مستقبل
بما هو معه فلا يمكن تاثير اداة اخرى لاستقباله والا لزم
اجتماع حرفي الاستقبال على فعل واحد واما اذا كان منفيا
بلا فيجوز تقدير اداة الشرط موثرة فيه بان يستعمل لا لمجرد
النفي لا لنفي المستقبل كما انها كذلك في نحو زيد ان لا تقوم
ولا اجتمع حرفا استقبال فيوثر اداة الشرط فيه الاستقبال
فلا يؤتى بالفاء ويجوز تقدير امتناع تاثيرها فيه بان يستعمل

على

على اصل وضعها النفي الاستقبال فيمتنع التاثير لامتناع اجتماع
موثرين على اثر واحد فيؤتى بالفاء كما يؤتى بها في ان جاء
زيد فلن اهينه او كان هو اي الجزاء غيرهما اي غير الماضي
والمضارع المقيدين بما ذكر قبل فالفاء واجبة وذلك في الجملة
الاسمية نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير والفعلية
التي فعلها ماض بقد او امس لفظا او تقديرا كما مر او فعلها
غير متصرف او مضارع مثبت مقترن بحرف تنفيس او منفي
بغير لا نحو ان ذهب زيد فما اعتب عليه قلت وهنا صورة
يشملها ظاهرا بطة لعدم الفاء مع ان الفاء فيها لازمة وهي
ما اذا كان الفعل ماضيا متصرفا بغير امس وقد لفظا ولا
تقديرا وقدم معموله كما في قولك ان جاء زيد فالكرام
جاء وفي تفسير سورة الانعام من الكشاف في قوله فمن
ابصر فلنفسه ومن عمي فعليها ما نصه فمن ابصر الحق وآمن
فلنفسه ابصر واياها نفع ومن عمي فعلى نفسه عمي واياها
ضر بالعمى هذا كلامه ووجه الاتيان بالفاء في ذلك ان محل تا
ثير الشرط هو الفعل وتقديم المفعول يبعده عن الموثر فتحتاج
الى رابط والله يشكرها في قول عبد الرحمن بن حسان من
يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان جاء
بدون فاء مع كونه جملة اسمية للضرورة وتقع اذا المفاجاة
موقع الفاء لانها مثلها في الدلالة على تعقيب ما بعدها لما قبلها
من غير مهلة وفي امتناع الابتداء بها بل لا بد ان يتقدمها شيء

يرتبط ما بعدها به كالفاء **في الجملة الاسمية** لا الفعلية
كراهة التباسها باذا الشرطية لان وضع تلك على وقوع الفعل
بعدها الشرطيتها فخصوا هذه بالاسمية **غير الطلبية**
ليحصل الفرق بينهما واما الاسمية الطلبية فلا تدخل عليها
اذا الفجائية وصنعت المفاجات امر محكوم عليه بحكم وذلك
انما يكون في الجمل الخبرية و ينجزم بان مقدرة بعد الاشياء
السبعة المتقدمة عند ذكر الفاء والواو اللتين ينتصب
الفعل بعدهما بان مضمرة وهي الامر والنهي والتحضيض
والاستفهام والنفي والتمني والعرض سوى النفي فلا ينجزم
الفعل بعده بان مقدرة لما سياتي **وسوى النهي الذي** لم
يجانسه المقدر في السلب خلافا للكسائي نحو لا تدن من
الاسد ياكلك فهنا لا بد ان تقدر الشرط مغايرا للنهي في السلب
والا لم يستقم المعنى فيكون التقدير ان تدن من الاسد
ياكلك وحينئذ فهو تقدير ما لم يقم القرينة المتقدمة
عليه ولا يجوز ان يكون التقدير ان لا تدن ياكلك لفساد المعنى
والكسائي اجاز المسئلة على التقدير الاول بناء على اتضاح المعنى
في مثله ما قصد السببية اي مدة قصد السببية وهو متعلق
به قوله وبان مقدرة اي ينجزم بان مقدرة ويجوز ان يتعلق
بمقدرة وتقدير هذا الكلام انه انما يصح تقدير ان في تلك الصور
لما فيها من معنى الطلب ولا بد في المطلوب ان يكون مقصودا
لذاته او لغرض اخر فاذا ذكر بعد تلك الاشياء ما يصلح ان يكون

غرضا مرتبا عليها علم انها اسباب لتلك الاغراض وهذا معنى
الشرط والجزاء فلذلك صح تقدير ان الشرطية بعدها
بخلاف الخبر فانه لا يلزم ان الغرض خارج عنه فاذا ورد حمل
السامع على ان المتكلم قصد افادة مضمونه لا لاجل ان مضمونه
مقصود لنفسه او لغيره لانه قد يخبر بشيء مع ان ذلك الشيء
غير مقصود للمخبر البتة فلو جيء بعده بما يصلح ان يكون
جزاء المضمون لم يتبادر الفهم الى انه جزاؤه ومن ثم لم
يقع الجزم في النفي لانه خبر محض لا طلب فيه **فان لم تقصد**
السببية **فحال** اي فالمضارع الواقع بعد تلك الاشياء واجب
الرفع على انه حال نحو ثم ذرهم في خوضهم يلعبون اي ذرهم
في حال كونهم على هذه الصفة **او نعت** نحو فهب لي من لدنك
وليا يرثني على قراءة الرفع او استيناف نحو لا تذهب به تغلب
عليه فهنا لا يستقيم الجزم لما مر في لا تدن من الاسد ياكلك
ولا الرفع على انه حال اذ ليس المعنى لا تذهب به في حال كونك
مغلوبا عليه فلم يبق الا الرفع على الاستيناف كانه لما نهي
عن الذهاب به قدر انه سئل عن السبب فقيل تغلب عليه
ولقائل ان ينازع في عدم استقامة الحالية فتامل الامر لفظ
يطلب به الفعل وهذا يصدق على نحو نزال وتراك وصه ومع
انه ليس من المقصود بالتعريف **فالمفعول** نحو لتكرم بالبناء
للمجهول وللغائب نحو ليقم زيد **بالللام** مع ثبوت حرف
المضارعة وانما خصوهما بذلك لقلة استعمال الامر فيهما

وكثيرة في غيرهما فخصوا ما قل بالزيادة وما كثر بالاختصار
وقد تضمر للضرورة كقوله محمد تفد نفسك كل نفس
إذا ما خفت من أمر تبالا أي لتفد والتبال الوبال أبدلت
الواو المفتوحة تاء كتقوى وكقول الآخر فلا تستطل مني
بقائي ومدتي ولكن يكن للخير منك نصيب أي ليكن وللفاعل
المخاطب بحذف الزوائد من المضارع والابتداء بما بعده
أي بما بعد المحذوف إن تحرك ذلك الحرف البعدي نحو
تقول وتبيع وتخاف فتحذف الزائد وهو حرف المضارعة
وتبتدئ بالمتحرك الذي بعده فتقول قل وبع وخف فإن
قلت قضية هذا الكلام أن يقال في الأمر من تقيم وتعيد قم
وعد لأن المتحرك بعد زائد المضارعة فيهما هو القاف والعين
قلت إنما الذي بعده في التحقيق هو الهمزة إذ أصله بعد
إعلال العين تأقيم وتأعيد بزيادة حرف المضارعة على الماضي
وهو أقام وأعاد لا أن الهمزة حذفت من المضارع المتكلم
وهو أقيم وأعيد استثقالا لاجتماع الهمزتين وفي بقية
صيغ المضارع طردا للباب فإنما يقال في الأمر منهما على هذا
التقدير أقم وأعد بهمزة مفتوحة في الأول لأنها التي بعد زائد
المضارعة نظرا إلى الأصل فإن قلت فهلا نظروا إليه في نحو
يعد ويهب بل أعرضوا عنه وأقبلوا على الظاهر فجعلوا من
قبيل ما وقع فيه بعد حرف المضارعة متحرك فابتدأوا به في الأمر
وقالوا عد وهب قلت أجاب عنه الرضي بأنه لو لوحظ الأصل

وهو يوعد ويوهب لاجتلبوا بعد حذف زائد المضارعة
همزة وصل قبل الواو الساكنة ليمكن النطق بها فكانوا يقولون
اوعد واوهب ثم يعل إعلال المضارع الذي هو أصله بحذف
الواو فيؤدي ذلك إلى أن يكون السعي في رد الساكن ضائعا
وائت بهمزة وصل إن سكن ما بعد زائد المضارعة نحو اعلم
واضرب واقتل من تعلم وتضرب وتقتل ولم يكن ذلك الفعل
رباعيا احترازا من نحو تكرم مضارع أكرم وترى مضارع أرى
فإن الأول رباعي بحسب اللفظ والثاني كذلك بحسب التقدير
إذ أصله ترءى بسكون الراء وهمزة بعدها ومثل هذا لا
يجتلب له همزة وصل بل يفعل به ما فعل بالأول فإن ما بعد
حرف المضارعة متحرك في الأصل فيقول في الأمر منهما أكرم وأر
مضمومة صفة لمحذوف أي ائت من قوله بهمزة وصل أي وائت
بهمزة وصل مضمومة فيما ضم فيه الثالث نحو اخرج وادخل
دفعا لالتباس الأمر بالمضارع على تقدير الفتح ولاستثقال
الخروج من الكسر إلى الضم على تقدير كسر الهمزة لأن الحاجز
غير حصين لسكونه مكسورة في غيره أي في غير ما ضم فيه
الثالث سواء كان الثالث مكسورا مثل اضرب أو مفتوحا مثل
اعلم لأنهم لو ضموا في نحو اضرب لالتبس بالماضي الرباعي
المبني للمفعول ولو فتحوا لالتبس بالأمر من باب الإفعال
ولو ضموا في مثل اعلم لالتبس بمضارع المبني للمفعول ولو
فتحوا لالتبس بالماضي فتعين الكسر في الصورتين وبهمزة

قطع مفتوحة ان كان افعل رباعيا بالهمزة من باب الا
فعال في نحو قولك تكرم وترسل فيقول اكرم وارسل وهذه
هي الهمزة التي كانت في المضارع في الاصل عادت لزوال مقتضي
حذفها كما عرفت وفلتفرحوا شاذ لانه امر للفاعل
المخاطب فكان قياسه حذف زايد المضارع وان يقال افرحوا
وفي الحديث لتاخذوا مصافكم وقال الشاعر لتقم انت
يا ابن خير قريش فلتقضي حوايج المسلمينا الشاهد في لتقم
انت واما فلتقضي فلا ينبغي ان يجعل اللام فيه للامر حتى
يكون من هذا القبيل بل اللام فيه للتعليل والفعل المنصوب
بان مضمرة الا انه سكنت الياء للضرورة وهي من احسن ضرورات
الشعر والعامل في الجار والمجرور محذوف اي فلتقضا بك
حوايج المسلمين امرتك بالقيام وهو اي الامر مبني
عند الطائفة البصرية الا الاخفش منهم ان حذفت
منه الزيادة التي كانت في المضارع وهي السبب المحصل
لمشابهته الاسم التي بها اعرب فحيث يفقد ذلك السبب
ينتفي الاعراب فيثبت البناء حكمه اي حكم آخره المجزوم
بحسب الصورة لموافقته معنى ما فيه لام الامر فتقول
اضرب باسكان الآخر وارم واغز واخش بحذف حرف
العلة واضربا واضربوا واضربي بحذف النون لان هذه
الامور تثبت عند الجزم فتثبت عند ما جعل في حكمه
وقال الكوفيون والاخفش ليس الامر المذكور بمبني

حكم

بل هو مجزوم

بل هو مجزوم بلام الطلب والاصل لتقم ولتقعد مثلا الا ان
اللام حذفت للتخفيف وتبعها حرف المضارعة واختاره
ابن هشام قال لان الامر معنى حقه ان يودى بالحرف ولانه
اخو النهي ولم يدل عليه الا بالحرف ولانهم قد نطقوا بالاصل
في فلتفرحوا ولتقم انت يا ابن خير قريش ولتاخذوا
مصافكم ولانك تقول ارم واغز واخش واضربا واضربوا
واضربي كما تقول في الجزم ولان البناء لم يعهد كونه بالحذف
ولانا المحققين على ان الانشاء مجرد عن الزمان كبعت
واقسمت وقبلت واجابوا عن كونها مع ذلك افعال بان تجردها
عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك
في نحو قم لانه ليس له حالة غير هذه وحينئذ فيشكل
تعليله فاذا ادعي ان اصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام
لا الفعل الى هنا كلامه ولي معه بحث في هذا الوجه الاخير
اوردته في شرح الذي كتبته على مغني اللبيب وفي شرحي
على التسهيل ايضا المتعدي ما توقف فهمه على المفعول به
بغير واسطة والا ورد اللازم نحو قرب وبعد فان فهمه
يتوقف على مفعول به بواسطة حرف الجر نحو قرب زيد من المسجد
وبعد عن السوق وعدل عن عبارة الكافية ما يتوقف فهمه
على متعلق الى ما ذكر تقصير المسافة عما يرد على تلك من الشبهة
وذكر الاجوبة عنها واللازم بخلافه اي ما لا يتوقف فهمه
على المفعول به ولا بد من زيادة ذلك القيد ويتعدى الفعل

افعال

الي مفعول واحد لانه لا يتوقف علي اكثر منه كضرب
والي مفعولين اثنين متحدين اي يصح ان يحمل احدهما
علي الآخر بهو هو كما في علمت زيدا قائما او متغايرين اي لا يصح
ان يحمل ثانيهما علي الاول بهو هو كما في اعطيت زيدا درهما اذ لا يصح
ان يقال زيد درهم والي ثلثة بواسطة الهمزة كما في علم
وراي اذا ادخل عليهما همزة التعدية تقول اعلمت زيدا عمرا
مقيما وارايت خالدا بكرا راحلا وذلك لانه قبل وجود الهمزة
كانا متعديين الي اثنين فبدخولها صارا متعديين الي ثلثة
وهذا متفق عليه او بما كان له مفعول واحد نحو انبا ونبا
واخبر وخبر فان فهمها لا يتوقف الا علي متعلق واحد
بلا واسطة نحو انبات زيدا او نبات واخبرت وخبرت نعم يتوقف
علي آخر يتعدي اليه بواسطة حرف الجر نحو انبات زيدا بكذا
وكذا البقية لكن كل منهما بمعني اعلم المتعدي الي ثلثة
فاجري مجراه لافادة معناه فليس شي منها من قبيل
اعلم بالوضع ولكن جعلت بمثابته لما استخرجت معناه وذكر من
معه وبهذا القسم فيه كلام فعن سيبويه الحاق نبا باعلم وزاد
غيره انبا وخبر وحدث واختار ابن مالك في شرح التسهيل
عدم الحاق شي من هذه باعلم بناء علي انه لم يثبت اجراء انبا
مجري اعلم الا حيث يحتمل حذف حرف الجر فيرتكب وهو اولي
من التضمين واما اخواتها فندر استعمالها بصورة ما يتعدي
لثلاثة الي ولولها اي اول المفاعيل الثلاثة غير كل من المفعولين

الاخرين اذ لا يصح حمل شي منهما عليه بهو هو الا تري انك اذا
قلت اعلمت زيدا عمرا منطلقا لم يصح ان تخبر عن زيد بقولك
عمرو ولا بانه منطلق لانه بالغرض هنا لعمرو فلا
يصح جعله لغيره لانه خلاف المراد في هذا التركيب وثانيهما
ثالثهما في المعني اذ يصح حمله عليه وكيف لا وهما مبتدا وخبر
في الاصل فيقتصر علي الاول ويترك الثاني والثالث معا لانهما
جميعا بمثابة الثاني في باب اعطيت من حيث مغايرتهما
للاول فكما يصح الاقتصار علي احد مفعولي اعطي بان تقول
اعطيت زيدا ولا تذكر الثاني اصلا كذلك يصح ان تقتصر علي
الاول في ذي الثلاثة فتقول اعلمت زيدا لا علي احد الاخرين
بان تقول اعلمت زيدا عمرا او تحذف منطلقا الذي هو ثاني الاخرين
او تقول اعلمت زيدا منطلقا وتحذف عمرا الذي هو اول
الاخرين لما ستعرفه قريبا ان احد مفعولي الفعل القلبي
لا يقتصر عليه ويحذف الاخر افعال القلوب حسبت وزعمت
وخلت وظننت وعلمت ورايت ووجدت وكان اللائق
ايرادها علي نسق غير هذا وذلك ان هذه الافعال علي ثلثة اقسام
احدها ما يفيد في الخبر يقينا فقط والثاني ما يفيد فيه
ظنا فقط والثالث ما يرد بالوجهين فتارة يفيد يقينا
وتارة يفيد ظنا فالاول وجد قال الله تعالي وان وجدنا
اكثرهم لفاسقين والثاني زعم كقول الهمزلي فان كنت
تزعميني كنت اجهل فيكم فاني شريت الحلم بعدك بالجهل

والثالث بقية الافعال فاما حسبت فاكثر استعمالها في غير
المتيقن ووقوعها في المتيقن قليل كقوله حسبت التقى
والخير خير تجارة وخال كذلك اكثر ما تستعمل فيما ليس
بمتيقن واستعمالها للمتيقن قليل نص عليه ابن مالك وكذلك
ظن ومن وقوعها في المتيقن اني ظننت اني ملاق حسابيه
اي تيقنت واما علم فاكثر ما يستعمل في المتيقن كعلمت زيدا
قائما اذا كان قيامه متحقق الوقوع عند المتكلم بذلك وقد يستعمل
في غيره كقوله تعالى فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ
إِلَى الْكُفَّارِ وابن مالك ذكره فيما يفيد اليقين فقط وتبعه الرضي
والاية عليهما فان قلت الواقع بعد المبتدأ من قوله افعال
القلوب جمل فكيف تصح الاخبار بها عن الافعال قلت هو
على حذف اي افعال حسبت الى اخره يعني ان افعال القلوب
هي الافعال التي هي اجزاء الجمل من قولنا حسبت وخلت
وكذا وليس المراد الاخبار بهما من حيث كونها ماضية بل
من حيث كونها مجرد الافعال ليدخل ما يجي منها بصيغة
المضارع والامر تنصب المبتدأ والخبر من قولك زيد قائم
على المفعولية فما كان مبتدأ يصير مفعولا اولا وما كان خبرا
يصير مفعولا ثانيا نحو قولك حسبت زيدا قائما قال الرضي
والمفعول بالحقيقة انما هو ما يحصل من الثاني من المصدر
مضافا الى الاول اذ معنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد
وكذا علمت اخاك زيدا اي زيديته لكن اعرب الخبران اعراب الاسم

الواحد وهو ذلك المفعول الحقيقي ولذلك تدخل على هذين
الجزئين لفظة ان الجاعلة الجزئين في تقدير جزء واحد والثلاثة
بعدها الاخيرة وهي ظننت وعلمت ورايت ووجدت بمعنى اخر
تنصب به مفعولا واحدا فاما ظن فيكون كذلك اذا كان بمعنى
اتهمت تقول ظننت زيدا بالخيانة اي اتهمته بها واما علم فاذا
كانت بمعنى عرف تقول علمت زيدا اي عرفته في نفسه لا باعتبار
كونه على صفة كما في علمت زيدا قائما هذا راي ابن الحاجب
وخالفه الرضي فقال لا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا
معنويا كما قال بعضهم فان معنى ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا
قائم واحد الا ان عرف لا ينصب جزئي الاسمية كما ينصبهما علم
لا لفرق معنوي بل هو موكول الى اختيار العرب فانهم قد يخصون
احد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الاخر واما راى
فقد يكون بمعنى ابصر وبمعنى ضرب الرئة فينصب اذ ذاك
واحدا تقول رايت الهلال اي ابصرته ورايت الصيد اي ضربته
في رئته ومثل هذا يدخل في المعاريض كان تستفهم عن رؤية
زيد الذي ابصرته باعتبار يقال لك هل رايت زيدا فتقول ما رايته
مريدا انك لم تضرب رئته واما وجد فقد يكون بمعنى اصاب
نحو وجدت الضالة ومنه الحديث من وجد خيرا فليحمد الله
ومن وجد غير ذلك فلا يلومن الا نفسه ومن خواصها اي
خواص افعال القلوب ان لا يقتصر في مفعوليها على ذكر
احدهما ويحذف الاخر مع جواز حذفهما معا واعلم انه

يسمون الحذف لدليل اختصارا ولغيره اقتصارا فان حملنا
كلام المولف على هذا المصطلح كان المعنى انه اذا لم يقم دليل
على الحذف امتنع بالنسبة الى حذف احدهما وجاز بالنسبة الى
حذفهما معاً فاما الشق الاول فلان الحكم فيه كذلك واما
الشق الثاني ففيه خلاف فالاكثرون على الجواز وصححه ابن عصفور
وجعلوا ذلك كباب اعطى حيث جاز حذف مفعوليه اقتصارا
اتقول اعطيت بلا تقدير شيء آخر وخالفهم ابن مالك مدعيا ان
المنع هو مذهب سيبويه والمحققين ممن تدبر كلامه وفرق
بين البابين بانك اذا قلت علمت وظننت مثلا تاركا للمفعولين
اصلا وراسا لم يكن فيه فائدة لان من المعلوم ان الانسان
في الاغلب لا يخلو من علم وظن فلا فائدة تحصل مع
الاعراض عن المفعولين البتة بخلاف نحو اعطيت وكسوت
وان حملنا كلامه على ان المراد بالاقتصار الحذف لدليل
كان المعنى انه اذا قامت القرينة المحددة امتنع حذف
احدهما وجاز حذف كليهما فاما الشق الثاني فلا خلاف
فيه على هذا التقدير كقولهم من يسمع يخل اي يخل مسموعه
صادقا وكقول الكميت بأي كتاب ام باية سنة ترى حبهم
عليّ وتحسب اي وتحسبه عارا عليّ واما الشق الاول ففيه
خلاف منعه الزمخشري في المفصل وتبعه ابن الحاجب وعلل
بان المفعولين بمنزلة اسم واحد لان المفعول بالحقيقة هو
مضمونهما فحذف احدهما بمنزلة حذف بعض اجزاء الكلمة

وفي الكشاف

وفي الكشاف مواضع حكم فيها بجواز الحذف للقرينة ففي
تفسير قوله تعالى في سورة آل عمران ولا تحسبن الذين يبخلون
بما آتيهم الله من فضله هو خيرا لهم ان من قرا بالياء
يعني ياء الغيبة في تحسبن الذين وجعل فاعله الذين
يبخلون كان المفعول الاول عنده محذوفا تقديره ولا يحسبن
الذين يبخلون بخلهم هو خيرا لهم والذي سوغ حذفه
دلالة يبخلون عليه وقال في تفسير قوله تعالى ولا تحسبن
الذين قتلوا في سبيل الله امواتا قرئ بالياء على ولا يحسبن رسول الله
او لا يحسبن حاسب ويجوز ان يكون الذين قتلوا فاعلا ويكون
التقدير ولا يحسبنهم الذين قتلوا امواتا اي ولا يحسبن الذين
قتلوا انفسهم امواتا فان قلت كيف جاز حذف المفعول الاول
قلت هو في الاصل مبتدا فحذف كما حذف المبتدا من قوله احياء
لدلالة الكلام عليهما الى هنا كلامه وان حملنا ما في المتن على ان
المراد بالاقتصار الحذف مطلقا سواء قامت القرينة اولم
تقم بحيث يكون المعنى ان حذف احد المفعولين لا يجوز مطلقا
وحذفهما يجوز مطلقا كان الخلاف في الشقين معا حذفهما
بغير دليل وحذف احدهما لدليل الا اذا كان استثناء مفرغ
في الظرف اي ومن خصائصها انه لا تقتصر على احدها في وقت
من الاوقات الا اذا كان المعمول ان بما بعدها اي ما بعدها
من اسمها وخبرها ثقيلة نحو علمت زيد اقايم او خفيفة
نحو علم ان سيكون منكم مرضى فتم وجب الاقتصار

على احد المفعولين وهو الاول اكتفاء بما اشتمل التركيب عليه من
المنسوب والمنسوب اليه اذ معنى قولك علمت ان زيدا
قايم علمت زيدا قايما واحد وان اختلف التركيبان صورة
ومن خصايصها ايضا ان تلغى تترك عملها لفظا ومحلا
المانع لبقاء الافادة التي كانت موجودة عند الاعمال الا
ترى ان معنى زيد قايم علمت زيد قايم فيما علمت وهذا هو
معنى قولك علمت زيدا قايما ضعيفا حال من قوله ان تلغى
ان جعلناه فاعلا بالظرف المقدر او من الضمير المستكن في الظرف
او حسن محذوف اي يقع الالغاء ضعيفا اذا تقدمت نحو
ظننت زيد قايم لان فيه تقديم الضعيف على القوي في العمل
وذلك لان عامل النصب لفظي مقدم وهو الفعل وعامل الرفع معنوي
موخر وانما جاز ذلك مع ضعفه لان افعال القلوب ضعيفة
اذ ليس تاثيرها بظاهر كالعلاج وايضا معمولها في الحقيقة
مضمون الجملة لا الجملة كما مر ومنه قول الشاعر كذلك ادبت
حتى صار من خلقي اني وجدت ملاك الشيمة الادب وسيبويه
يحمله على التعليق بحذف لام الابتداء وبعضهم يجعله من
باب حذف ضمير الشان بعد الفعل فلا الغاء ولا تعليق وهو
قريب لثبوت حذف ضمير الشان منصوبا في النظم والنثر كما مر
وقبحها المصدر نحو علمت عمرو منطلق علما لحصول التدافع
ظاهرا فان تاكيد الفعل يقتضي الاعتناء به والاهتمام بشانه
والغاءه يقتضي خلاف ذلك ويقع الالغاء قليلا اذا توسطت

الافعال

الافعال القلبية بين معمولا احدهما اي احد الجزئين الذين تدخل
عليهما وهو المبتدا والخبر وبينهما اي بين ذينك الجزئين
نحو في الدار اظن زيد مقيم على ان يكون في الدار متعلقا بمقيم
وانما كان هذا دون الاول لان توسط العامل بكثير اما من
ضعيف الغاية ولم يجعل بمثابة توسطه بين المبتدا والخبر لانه
في مثل هذه الصورة متاخر عن احد الجزئين الذين تعمل فيهما
بخلاف تلك فانه انما تاخر فيها عن جزء لا عمل له فيه وانما هو
المعمول للخبر والعامل متقدم على كلا الجزئين يتسلط على نصبها
فلا جرم ان الصورتين افترقتا في الحكم ويقع الالغاء جوازا اي
ذا جواز او جايزا اذا توسطت الافعال المذكورة بينهما اي بين
معموليها كقولك زيدا ظن قايم وقد تقدم الكلام عليها وحسنا
اذا تاخرت عنهما نحو زيد قايم اظن لزوال العامل اللفظي عن الرتبة
التي كان يتايد بالحلول فيها حيث اخر عن الجزئين معا ومن
خواصها ايضا ان يلغى وجوبا وهذا هو المسمى عندهم بالتعليق
وهو ترك العمل لفظا لا محلا لمانع وعبارته لا تساعد على هذا الذي
قلوه بل ظاهرها ان العمل متروك وجوبا بكل حال لفظا ومحلا
وليس كذلك بدليل جواز العطف على محل جزئي الجملة المعلق
عنها الفعل نحو علمت لزيد قايم وبكرا فاضلا واما الالغاء فلا
يتاتى ذلك فيه لان العامل لم يتسلط على شيء من اجزاء
الجملة لا لفظا ولا محلا بل هي جملة مستانفة اذا تعقبها نفي نحو
علمت ما زيد قايم وظننت ان زيد قايم وجئت لا رجل في الدار

لان النفي له صدر الكلام فلا يعمل ما قبله فيما بعده او اللام نحو
علمت لزيد قايم وعلمت ان زيدا لقايم بكسر ان وهل المراد لام
الابتداء بخصوصها او ما هو اعم منها ومن لام جواب القسم
فيه رايان قال بثانيهما ابن مالك وجماعة وجعلوا مثل
قول الشاعر ولقد علمت لتاتين منيتي مما وقع فيه التعليق
باللام وفيه نظر لان الناسخ انما يدخل على ما كان في الاصل
مبتدا وخبرا وهو هنا منتف ولان جواب القسم لا محل له والمعلق
عنه هو العامل ذو محل فيتنافيان وفيه بحث او استفهام
سواء كان بحرف هو الهمزة نحو علمت ازيد قايم او باسم
متضمن لها نحو لنعلم اي الحزبين احصى وعلمت اين
زيد قايم ومتى عمرو خارج وامثال ذلك غير ان هذه الاية
يتعبها اي لا يتعقب هذه الافعال في راي ذهب اليه بعض
النحاة وليس بالمشهور وشبهة القايل به انه اذا قيل علمت
هل زيد قايم فليس جوابه ثبوت نسبة القيام الى زيد او نفيها
حتى يقال ان العلم تعلق بتلك النسبة ثبوتا او انتفا وانما
جوابه نعم او لا وليس فيه النسبة وهذه شبهة واهية فان
نعم ولا متضمنان لمعنى النسبة اذ هما قايمان مقام الجملة
المجاب بها وما يتخيل من ان الاستفهام من حيث انه
مقتض للجهل مناف للعلم فكيف يجامعه يندفع بان
الكلام حذفا والتقدير علمت جواب ازيد قايم اي علمت
ما يجاب به هذا الاستفهام من ثبوت القيام لزيد او

او انتفاء

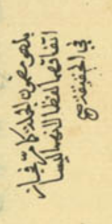
او انتفائه عنه ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
فان قلت الحكم فيما اذا كان المعلق داخلا على الجملة الواقعة
في محل المفعولين واضح واما اذا كان داخلا على الجملة هي
في محل المفعول الثاني نحو علمت زيدا ابو من هو وعلمت زيد
الا ابوه قايم او ما ابوه قايم فما الحكم قلت قد اختلفوا فيه
فذهب جماعة من نحاة العرب الى ان العامل معلق عن
الجملة وهو عامل في محلها النصب على انها مفعول ثان وخالف
في ذلك بعضهم لان الجملة في مثل هذا حكمها ان يكون في موضع
نصب وان لا يؤثر العامل في لفظها وان لم يوجد معلق
نحو علمت زيدا ابوه قايم قال ابن هشام واضطرب في ذلك
كلام الزمخشري فقال في قوله تعالى ليبلوكم ايكم احسن
عملا في سورة هود انما جاز تعليق فعل البلوى لما في
الاختبار من معنى العلم لانه طريق اليه وقال في تفسير
الاية في سورة الملك ولا يسمى هذا تعليقا وانما التعليق
ان يوقع بعد العامل ما يسد مسد منصوبيه جميعا
كعلمت ايهما عمرو والا ترى انه لا يفترق الحال بعد تقدم
احدى المنصوبين بين مجيء ماله صدر الكلام وغيره
ولو كان تعليقا لافترقا كما في علمت زيدا منطلقا وعلمت
ازيد منطلق الى هنا كلام ابن هشام فان قلت فكيف التفصي
عن هذا الاضطراب قلت بان يكون التعليق المذكور في سورة
هود مراده به التعليق المعنوي وهو تسليط فعل البلوى

على الجملة الاستفهامية بحيث يكون بينهما ارتباط واتصال
من حيث المعني ولم يبين هنا التعليق الاصطلاحي
اكتفاء بما ذكره في سورة الملك فلا تناقض ولا اضطراب
فان قلت فما الذي يترجح من القولين المذكورين قلت
كون العامل معلقا عن الجملة المقترنة بالمعلق الواقعة
في محل المفعول الثاني بدليل قوله تعالى سل بني اسرائيل كم
آتيناهم من آية بينة الا تري ان سل التي يراد بها طلب
العلم لا المال انما يتعدي الي الثاني بالجار فلو كان وصول
سل الي كم آتيناهم كوصول ظن في ظننت زيدا ابوه منطلق
لزم تعديته الي اثنين بنفسه وذلك ممتنع واذا ثبت انه علق
عن الثاني بدليل عدم وجود الجار لم يكن نصب العامل
لاحد المفعولين لفظا مانعا من كونه معلقا عن الآخر
فان قلت ليس سل من الافعال القلبية التي ذكرها المؤلف
حتي تعلق قلت ليس من خواص الافعال المذكورة في المتن
بخصوصها وكثيرا ما يغلط بعض الطلبة في ذلك بل التعليق
جار في كل فعل قلبي سواء كان من باب ظن او غيره ولهذا
كانت الجملة في التعليق منقسمة الي ثلثة اقسام احدها
ان يكون في موضع مفعول مقيد بالجار نحو يسألون ايان
يوم الدين لانه يقال سألت عنه ومنه تلك الآية التي تلوناها
آنفا ونحو اولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة ونحو فلينظر
ايها ازكي طعاما لانه يقال فكرت فيه ونظرت فيه فالعامل

طالب

طالب لذلك المفعول الذي وقعت الجملة مقترنة بالمعلق
موقعه على معني ذلك الحرف الذي يتعدي به العامل الثاني
ان يكون في موضع المفعول المصرح اي الذي لم يقيد بشيء نحو
عرفت من ابوك اذ يقال عرفت زيدا الثالث ان يكون في موضع
المفعولين نحو ولتعلمن اينا اشد عذابا فان قلت فما
الذي يظهر من كلام المؤلف هل هو موافق للقول بالتعليق
في مثل علمت زيدا ابوه قائم او للقول بعدمه قلت للقول
بعدمه لانه شرط كون المعلق واقعا يعقب القلبي وانما يتحقق
ذلك في نحو علمت ازيد قائم لا في نحو علمت زيدا ابوه قائم فان
قلت حكي في التسهيل ان نصب زيد في نحو علمت زيدا ابوه من
هو اولي من رفعه فما وجه الرفع قلت وجهه بانه لما كان
زيد مستفهما عنه من حيث المعني لان المعني علمت ابو
من زيد عومل معاملة ما باشرة الاستفهام لفظا او يقال
زيد هو الاب والاب هنا له الصدر للاضافة الي ما له الصدر
فعومل معاملته وانا اقول الرفع مشكل لانه لا يخلو ان يكون
من قبيل الالغاء او التعليق ولا ثالث وكلاهما باطل اما
بطلان الاول فلان العامل متقدم متسلط من حيث المعني
ولا مانع يمنعه من العمل لفظا فيلزم ان يكون الغاؤه
قبيحا وهم لا يقولون بقبحه ثم كيف يجتمع الالغاء والتعليق
في تركيب واحد بحيث يكون العامل لغيا بالنسبة الي
لفظ المفعول الاول ومعلقا بالنسبة الي المفعول الثاني

وهذا مما لم يعهد في العربية واما بطلانه الثاني فظاهر لان
التعليق ملزوم لعدم ظهور اثر العامل لفظا واللازم هنا
منتف بدليل تجويزهم النصب بلا جملة هو الاولى فتامله
ومن خصائصها ايضا ان يجمع ضمير الفاعل والمفعول والمفعول
لواحد نحو ان رآه استغنى ونحو علمتني قائما وحسبتك
منطلقا ولا يصح ضربتني ولا ضربتك ولا زيد ضربه على ان
ضميري الغيبة يرجعان الى زيد لاتحاد الفاعل والمفعول
هنا معنى اتفاقهما لفظا من حيث الاتصال والمستعمل
في كلامهم اما المتغاير لفظا ومعنى كضرب زيد عمرا او لفظا
بحسب الامكان كما في ضرب زيد نفسه لان النفس باضافته
الى ضمير زيد كانه غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه
واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول
في الحقيقة فاعلا ومفعولا به كذا قال الرضي واجري مجراها



عدمتني وفقدتني حملا لهما على وجدتني وهو ضدها
في اصل الوضع كقوله ؎ لقد كان لي عن ضرتين عدمتني ؎ وعما الاقي
منهما متزحزح ؎ وقوله ندمت على ما كان مني فقدتني
كما يندم المغبون حين يبيع ؎ وقد يكون القول مستقبلا
مخاطبا به مفردا وغيره مونث او غيره بعد الاستفهام
المتصل نحو اتقول زيدا قائما او المنفصل بظرف كقوله ابعد
بعد تقول الدار جامعة ؎ شملي بهم ام دوام البعد محتوما ؎
او بجار ومجرور نحو افي الدار تقول زيدا قائما او احدا المفعولين

كقوله

كقوله اجهالا تقول بني لؤي ؎ لعمر ابيك ام متجاهلينا بمعنى
الظن عند اكثر العرب فينصب المفعولين كما رايت وليس
جعله بمعنى الظن عند اشتمال الشروط متحتما بل يجوز الحكاية
ايضا ومطلقا في لغة بني سليم بضم السين نحو قال زيد
عمرا منطلقا حكاها سيبويه عن ابي الخطاب وما يشبهها
اي يشبه افعال القلوب في مجرد نصب جزئي الجملة الاسمية
فلا يثبت لها شيء من تلك الخواص اتخذ وصير نحو واتخذ
الله ابراهيم خليلا وجعل نحو فجعلناه هباء منثورا وترك
كقوله ؎ وربيته حتى اذا ما تركته ؎ اخا القوم واستغنى
عن المسح شاربه ؎ واما قوله تعالى وتركوك قائما فيحتمل
للحالية وتعرف لا اذكر لهذا شاهدا ولا اعرف من عده من
هذه مما يشابه افعال القلوب في مجرد نصب جزئي الاسمية
بحيث لا تجري خواصها عليها مشكل فهذه بمثابة افعال
القلوب في افادة مجرد علم معنى وعملا نص عليه ابن
مالك والرضي وغيرهما والشواهد على فعليتها من الكتاب
العزيز وكلام العرب كثيرة جدا ففي التنزيل وان ادري اقريب
ام بعيد ما توعدون وفيه قل ان ادري اقريب ما توعدون
ام يجعل له ربي امدا وفيه وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك
وما ادراك ما القارعة وما ادراك ما هيه وفيه وما ادراك
ما الحطمة ومثله كثير ومن كلام المراة العربية في شان اولادها
المكملة هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها وقال زهير

وما ادري وسوف اخال ادري * اقوم ال حصن ام نساء *
وقال كثير وما كنت ادري قبل عزة ما البكا * ولا موجعات
القلب حتي تولت * وقال الهذلي * دعاني اليها القلب اني لامره
سميع فما ادري ارشد طلابها * ام غي وانما اكثرت من الشواهد
علي ذلك لان شخصا من مدرسي زماننا وله هو قاضيها الآن في
ويعرف بمولانا كمال الدين بن قوام تمسك بهذا النص من الوافي
علي ان دري لا تعلق عن العمل وجري بيني وبينه في ذلك كلام
واظنه لم يرجع اخلادا الي الجمود علي ما في هذا المختصر وطرحا
لما في غيره من كتب الائمة وذلك عن انصاف بمراحل والفي
وهذا من النمط الاول فقد صرح صاحب التسهيل بعد
الفي من افعال القلوب وصرح بانها مرادفة لوجدوا نما معا
بمعني علم فثبت لها بمقتضي ذلك خصايص افعال القلوب
وتوهم وهو بمعني ظن علي ما صرح به الصحاح والقاموس
ومقتضا اجراوه مجري ما هو بمعناه وهو ظن في جميع احكامه
ولكن لم ار من النحاة من صرح بعده من افعال هذا الباب
الافعال الناقصة وسميت بذلك لان غيرها يتم بمرفوعه
كلاما وهذه تنقص من هذه الدرجة فلا يتم بالمرفوع كلاما
بل لا بد معه ذكر المنصوب لفظا او حكما وقيل انها سميت
ناقصة لانها تدل علي الزمان دون الحدث فنقصت
عن حال غيرها من الافعال الدالة علي الحدوث والزمان جميعا
قال الرضي وليس بشيء لان ما عدا كان من الافعال الناقصة

كصار

كصار الدالة علي الانتقال واصبح الدال علي الكون في الصبح وسائر
اخواته وما دام الدال علي معني الكون الدايم وما زال الدال
علي الاستمرار وكذا اخواته وليس الدال علي الانتفاء فدلالتها
علي حدث لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور واما كان فتدل
علي الكون الذي هو حصول المطلق وخبره يدل علي الكون المخصوص
وهو كون القيام اي حصوله فجي اولا بلفظ دال علي حصول ما ثم عين
بالخبر ذلك الحاصل ففيه من الفايدة ما في ضمير الشان
من زيادة هنا وهي دلالته علي زمان حصول الخبر ولو قلنا
قام زيد لم يحصل هاتان الفايدتان معا فكان تدل علي حصول
حدث مطلق تقييده في خبره وخبره يدل علي حدث معين
واقع في زمان مطلق تقييده في كان لكن دلالة كان علي الحدوث
المطلق اي الكون وضعية ودلالة الخبر علي الزمان عقلية
ما وضع اي الفاظ وضعت وذكر باعتبار ما لتقرير الفاعل
وتثبيته علي صفة هي غير صفة مصدره والا انتقض
بجميع الافعال التامة فان قام مثلا من قولنا قام زيد
يقرر الفاعل علي صفة لكن الصفة هي القيام المستفاد من
الفعل العامل فيه واما الفعل الناقص فانما يقرر الفاعل
علي صفة غير صفة مصدره فان كان في كان زيد قايما لا
يقرر زيدا علي صفة الكون بل علي صفة القيام المستفاد من
الخبر المتصف بصفة الكون اي الحصول والوجود وكذا
سايرها وحاول المجيد وانما اخراج الفعل التام بقوله

ما وضع فان قام مثلا لم يوضع لان يقرن الفاعل علي
صفة بل وضع لنفس الاخبار وان كان التقديم يلزم ضمنا
واسمهما اي اسم الافعال الناقصة وخبرها لفهمها
من ذكر الفاعل والصفة المقرر عليها كاسم المبتدا والخبر
علي الاصح فما جاز ان يكون مبتدا جاز ان يكون اسما لها
وما جاز ان يكون خبرا له المبتدا جاز ان يكون خبرا اسما لها
وما جاز ان يكون خبرا لها وبعضهم يري انه قد يقع الاسم
هنا ما لا يجوز ان يبتدا به كالنكرة الخالية من مسوغ وقد
اشار اليه مع ما استدل به علي هذا الراي بقوله ويجوز يكون
مزاجها عسل من قول حسان كان سبيئة من بيت
راس يكون مزاجها عسل وماء محمول علي القلب والاصل
يكون مزاجها عسلا وماء الا انه قلب فجعل الخبر اسما والاسم
خبرا لان القلب في نفسه مما يحسن الكلام ويزينه فيكون
مقبول المطلقات فان تضمن اعتبار اللطيفة ازداد حسنه وهذه
طريقة السكاكي والسبيئة بالهمزة الخمر المشتراة للشرب وبيت
راس قرية بين عزة والرملة مشهورة بجودة خمورها وخبر كان
قوله بعده علي انيابها او طعم غض من التفاح هصره
الاجتناء والغض الطري والمهصر المكسر شبه ريقها
بخمر مزجت بعسل او بطعم تفاح طري كسره اجتناء
من شجره لكمال نضجه ولطافته وهو كان وصار واصبح
وامسي واضحي وظل وبات واض كقوله ربيته حتي

اذا تعودا واض نهدا كالحسام واجرد النهد المرتفع
والاجرد القصير الشعر وعاد كقوله كان مضلي من هديت
برشده فلله مغو عاد بالرشد امراله ومن النحاة من منع
عد اض وعاد من هذه الافعال مدعيا انهما من قبيل التام
لذي يتعدي بالي وان المنصوب بعدهما حال لا خبر وغدا
وكذا جا وقعد فيما وردا فيه فاما جاء فورد من قول
الخوارج لابن عباس حين جاء اليهم رسولا من علي رضي الله
عنه قالوا له ما جاءت حاجتك اي ما كانت حاجتك وما
استفهامية وحاجتك يروي بالرفع علي انه اسم جاءت
وما خبرها قدم عليها لانه للاستفهام ويروي بالنصب
علي انها الخبر واسم جاءت ضمير عائد الي ما وانثه لكون
الخبر عند ذلك الضمير مؤنثا كما في من كانت امك واما
قعد فورد من قول بعض الاعراب ارهف شفرته حتي
تعدت كانها حربة اي صارت قال الاندلسي لا يتجاوز
بجائ قعد الموضع الذي استعملتها العرب فيه وهو
معني قول المولف فيما وردا وطرده بعضهم قال الرضي
وقال المصنف يعني ابن الحاجب واجاز الاولي طرد جاء
في مثل جاء البر قفيزين وقيل هو حال وليس بشي لانه
لا يراد البر جاء في حال كونه قفيزين والمعني له قال
واما قعد فلا يطرد وان قلنا بالطرد فانما يطرد في مثل
الموضع الذي استعمل فيه اولا يعني قول الاعرابي فلا يقال

فقعد كاتبا بمعنى صار زيد يقال تحدكانه سلطان لكونه
مثل قعدت كأنها حربة وليس وما دام وما زال وما برح
وما فتئ وما انفك فكان تكون ناقصة لثبوت خبرها
ماضيا في نحو كان زيد قايما ومستقبلا في نحو كان زيد كن
متواضعا وحالا او مستقبلا في زيد يكون مصليا او
مسافرا اما دايما كما في قوله تع وكان الله سميعا بصيرا
او منقطعا نحو كان زيد الشيخ شابا صالحا وافادتها
الدوام او الانقطاع ليس بحسب الوضع وانما هو الى القرينة
والذي وضعت له كونها لثبوت خبرها مقرونا بالزمان
الذي يدل عليه صيغتها سواء كان فيها ضمير الشان فيكون
المبتدأ والخبر بعدها جملة اسمية في محل نصب على انه
خبر كان كما في قوله اذا مت كان الناس صنفان شامت
وآخر مثن بالذي كنت اصنع ∴ وانما نبه على ذلك لان
بعض الناس زعم ان كان الثانية تامة فاعلها ذلك الضمير
اي وقعت القصة ثم فسرت القصة بالجملة وهذا يؤدي
الى وقوع ضمير الشان غير المبتدأ في الحال ولا في الاصل وهو
خلاف ما علم بالاستقراء من كلامهم دون اخواتها ففيها
لم يشتهر اضمار ضمير الشان الا ليس فتضمر فيها كقوله هي
الشفاء لدائي لو ظفرت بها ∴ وليس منها شفاء الداء مبذول
او لم يكن معطوف على الجملة المتقدمة اي سواء كان
فيها ضمير الشان كما مثلناه او لم يكن نحو كان زيد قايما

وبمعنى صار عطف على خبر تكون من قوله وكان تكون
ناقصة اي وتكون بمعنى صار وهو بالنسبة الى المعنى الاول
قليل كقوله بتيهاء قفر والمطي كأنها ∴ قطا الحزن قد كانت
فراخا بيوضها ∴ التيهاء المفازة والقفر الخالية من الارض
والقطا واحده قطاة طير معروف والحزن بفتح الحاء
المهملة وسكون الزاي بلاد العرب وما غلظ من الارض
والفراخ ههنا اولاد الطير الواحد فرخ والبيوض جمع بيض
يصف المطي بسرعة السير حيث صارت بمنزلة قطاة
تركت بيوضا صارت فراخا فهي تبالغ في سرعة الطيران
الى فراخها ولا يصح جعل كان هنا تامة لان نصب فراخ
حينئذ على الحال يفسد المعنى ولا ناقصة لخلوها عن
معنى الصيرورة الدالة الى عكس المراد وتكون تامة بمعنى
ثبت نحو وان كان ذو عسرة وزائدة كقوله ∴ ما كان اسعد
من اجابك آخذا ∴ بهداك مجتنبا هوى وعنادي ∴ وكقولها
انت تكون ماجد نبيل ∴ اذا تهب شمأل بليل ∴ ولمن
كان له قلب شاهد للكل اذ يحتمل كان فيه ان يكون ناقصة
غير شانية فقلب اسمها وله خبرها وان شانية فاسمها
ضمير شان مستتر فيها وله قلب مبتدأ وخبر في محل نصب
على انه خبرها وان تكون بمعنى صار فالاعراب كالاول وسواء
وان تكون تامة فقلب فاعلها وله متعلق بها وان يكون زايدة
فله قلب مبتدأ وخبر لا محل لها من الاعراب اذ هما صلة ∴

بمن او في محل جرٍّ علي انهما صفة لمن ان جعلت موصوفة
وصار للانتقال في حقيقة بان يكون الانتقال من حقيقة
اخري نحو صار الطين حزفا او في عرض نحو صار زيد غنيا
فان معناه انه انتقل من صفة عارضة هي الفقر الي صفة
اخري عارضة هي الغني او للانتقال من مكان الي مكان نحو صار
زيد الي عمرو اي انتقل من مكانه الي مكان عمرو واصبح
الي بات لاقتران مضمون الجملة باوقاتها اي بما تدل كل
واحدة عليه من الزمان بخصوصية المادة فمعني اصبح
زيد عالما واضحي عمرو اميرا وامسي خالد فاضلا وظل بكر
صايما وبات عبد الله نايما حصلت كل صفة من هذه الصفات
لصاحبها المذكور في كل وقت من هذه الاوقات صباح وضحي
ومساء وظلولا وهو الكون بالنهار وبيتوتة وهي الكون
بالليل وبمعني صار تقول اصبح زيد غنيا واضحي اميرا وامسي
فقيرا يعني انه صار متصفا بمضمون الخبر لا باعتبار
ما دل عليه الفعل الناقص من صباح وغيره بل علي معني
انه صار كذلك ومن مجي ظل بهذا المعني قوله تعالي
اذا بشر احدهم بالانثي ظل وجهه مسودا اي صار وليس
المراد تصف بالسواد في زمن الظلول وهو النهار ومن
مجي بات كذلك قوله عليه الصلوة والسلام فان احدكم
لا يدري اين باتت يده اي صارت وليس المراد زمن البيتوتة
وهو الليل لان غسل اليد بعد الاستيقاظ من النوم يوميه

من نام نهارا او ليلا وتكون تامة الا الاخيرين وهما ظل
وبات فلا يفارقان النقص واما تلك فيجوز ان يقال الآن صبحنا
ولله الحمد وكذا امسينا واضحينا اي وصلنا الي الصباح
والمساء والضحي او دخلنا فيها وقد جاء بات تامة بمعني
عرس اي نزل في آخر زمن البيتوتة للاستراحة وانما فسرته
بذلك ولم اقل كما قال بعض الناس نزل في آخر الليل لانه اقرب
الي تفسير اللفظ من جهة توافق بات والبيتوتة في المادة
الاصلية وتعلق بات بها من جهة المعني وليس لنفي مضمونها
اي مضمون الجملة حالا وهذا مذهب الاكثرين وقيل للنفي
مطلقا اي حالا كان كقولك ليس زيد قايما اي الآن او ما
ضيا كقولهم ليس زيد خلق الله مثله او مستقبلا كقول الا
عشي يمدح النبي صلي الله عليه وسلم: له نافلات ما يغب
نوالها وليس عطاء اليوم مانعه: غدا ما يغب اي ما يجي
يوما بعد يوم بل يدوم كل يوم والنوال العطاء وكقول حسان
وما مثله فيهم ولا كان مثله: وليس يكون الدهر ما دام يذبل
وكقول الآخر والمرء ساع لامر ليس يدركه: والعيش شح واشفاق
وتاميل: وهذا مذهب سيبويه وجماعة وقوله تعالي الا
يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم يحتمل ما هو للوقوع
في المستقبل كالواقع في الحال التحقق وقوعه فلا ينهض للا ستدلال
بالاية علي ان ليس لنفي حالا وليت شعري ما ذا يجدي
المنفي في هذا التاويل مع كثرة الشواهد علي ورودها للنفي

باعتبار الماضي والمستقبل وقد سمعت بعضها وقد احسن
الاندلجي في جمعه بين القولين بان معني القول الاول انها
لنفي الحال عند عدم القرينة ومعني الثاني انها يكون لنفي غير
الحال عند وجود القرينة فلا تنافي بينهما وقد اقتفي ابن هشام
اثره حيث قال في مغني اللبيب ليس كلمة دالة علي نفي الحال وتنفي
غيره بالقرينة **وما دام لتوقيت امر** مستفاد من فعل او
شبهه **بمدة ثبوت خبرها لاسمها** اولتعلقه علي حسب ما يكون
التركيب عليه تقول تصدق ما دمت غنيا فما دمت غنيا
توقيت للتصدق المستفاد من فعل الامر بمدة ثبوت
الغني منسوبا الي المخاطب واذا قلت زيدنا فذ الامر ما دام
اميرا فما دام اميرا توقيت لنفوذ الامر المستفاد من اسم
الفاعل بمدة ثبوت الامارة منسوبا الي الغايب المتقدم
ذكره وتقول اجلس ما دام زيد قائما ابوه وزيد قايما ابوه
وزيد اجل ما دام مسافرا غلامه فهي ههنا التوقيت امر
مستفاد من فعل او شبهه بمدة ثبوت خبرها المتعلق اسمها
وهو واضح **ولذ الذي** ذكرناه من كونه للتوقيت **احتاج**
الي كلام يتقدم عليه لفظا او تقديرا وذلك لانه ظرف
اذ معني اجلس ما دام زيد جالسا اجلس مدة جلوس
زيد ولكن حذف الظرف الذي هو مضاف الي ما المصدرية
وصلتها واقيما مقامه فافاد الظرفية كما في جئتك صلوة
العصر اي وقت الصلوة وكل ظرف لابد له من متعلق هو

اما بعض

اما بعض جملة اسمية نحو زيد قايم يوم الجمعة او فعلية
نحو جيئت يوم الجمعة فظهر وجه احتياج ما دام الي
كلام يسبقه **وما زال وما بعده** اي ما برح وما فتي وما انفك
لاستمرار خبرها لاسمها مذ قبله اي الاسم الخبر فلا يفهم
من قولنا ما زال زيد اميرا انه اتصف بالامارة في اول
لازمنة وجوده وانما المفهوم منه انه استمر علي الاتصاف
بها مذ كان قابلا لذلك في المعتاد وانما كانت هذه الا
فعال المقترنة بالنافي مفيدة لاستمرار الثبوت لان معناها
في نفسها قبل دخول النافي يدل علي الانفصال عن حدث
الخبر فاذا دخل النافي افاد نفي ذلك الانفصال علي سبيل
الاستغراق فمعني ما زال زيد عالما لم يحصل منه الانفصال
عن العلم فيلزم اتصافه به دايما والا كان منفصلا عنه في
في بعض الاوقات وهو خلاف ما اقتضاه النفي الاستغراقي
وجاز تقديم اخبارها اي اخبار الافعال الناقصة **عليها**
لانها افعال صريحة ولا مانع موجود كما في الذي يستثنيه
فجاز تقديم المنصوب عليها كغيرها من المنصوبات الذي
عاملها فعل صريح وانما قلنا افعال ليخرج نحو ما زيد قايما
وانما قلنا صريحة ليخرج زيد في الدار قايما وانما قلنا ولا مانع
ليخرج ما استثناه المولف بقوله **الا ما في اوله كلمة**
ما سواء كانت مصدرية او نافية **للمصدرية في ما دام**
اي لكون ما فيها مصدرية فهي حرف موصول وما في

خبر الموصولات لا يتقدم عليها كما عرف في محله **وللنفي**
في غيرها اي غير مادام فان كلما عداها اما في اول ما هي فيه
نافيه فلها الصدر فلا يجوز تقديم شيء مما بعدها عليها
خلافا لابن كيسان في غير مادام وهو ما زال وما برح
وما فتي وما انفك فانه جوز التقديم بناء على ان النافي
امتزج بها وصار المجموع كانه بمعنى ثبت فلا نفي في التحقيق
يمتنع من التقديم **قال** ابن الحاجب وليس بمستقيم فانه
لو قيل ما ابي زيد الا كلا لكان معناه اثباتا للاكل ولو قلت
الا كلا ما ابي زيد لم يجز لان حكم النفي ثابت وانما اتفق انه دخل
على فعل معناه النفي فصار المعنى بالآخرة اثباتا وكيف
يزول معنى النفي وباعتباره حصل المعنى مثبتا فالوجه
ما عليه الجمهور ولم يخالف ابن كيسان في مادام التحقق
المصدرية فيه **والا ليس في راي** ذهب اليه بعضهم
فمنع من تقديم خبرها عليها رعاية لما فيه من معنى النفي
وتقديم معمول معموله عليه في قوله تعالى الا يوم ياتيهم
ليس مصروفا **عنهم حجة عليه** اي على من منع تقديم خبر
ليس عليها فان الظرف في هذه الآية معمول خبرها وتقدم
عامله **وفيه** نظر اذ لا نسلم ان الظرف في الآية معمول للخبر
ثم يجوز ان يكون كما قال ابن الانباري مبنيا على الفتح لاضافته
الى الفعل في محل رفع على انه مبتدا مخبر عنه بليس مصروفا عنهم
ويجوز ان يكون ظرفا فليس باعتبار ما فيها من معنى النفي يجوز

ان يكون

ان يكون منصوبا بفعل مضمر يدل عليه ليس مصروفا اي يلازمهم
العذاب يوم ياتيهم سلمنا انه معمول لخبر ليس لكن لا نسلم
ان المعمول لا يتقدم الا حيث يجوز تقديم العامل والمسند
نحو زيدا لن اضرب وعمرا لم اضرب **ودال على فعلية** اي تقديم
معمول المعمول في الآية يدل على انه فعل وليس بحرف كما يقوله
الكوفيون اذ لو كان حرفا لكان بمنزلة ما ولا يتقدم ما في حيزه
عليه ولا يخفاك ما يرد عليه **ولا يدخلن** اي الافعال الناقصة
وانما اتي بالنون دون التاء وان كان كل منهما يرد لجماعة
المؤنث قصد التنصيص على المقصود وحذرا مما توهم
لو اتي بالتاء من عود الضمير الى اقرب مذكور وهو كلمة ليس
لان مثل هذا الضمير كما يصلح للجماعة يصلح للواحدة بخلاف
النون فلذلك قال ولا يدخلن **على كلام اول جزئيه شرط**
نحو كان من يات زيدا يكرمه لان كلم الشرط مستحقة للصدر
فلا يدخل عليها نواسخ الابتداء **او استفهام** نحو كان اي
الرجال يقوم لما يلزم من وقوع الاستفهام غير صدر او
ثانيهما انشاء بشرط ان يكون جملة سواء كان الفعل الناقص
في نفسه خبريا نحو كان زيد هل اكرم اخاه او غير خبري
نحو كن قم **اما الاول** فللتناقض وذلك لان هذه الافعال
صفات لمصادر اخبارها في الحقيقة اذ معنى كان زيد
قائما لزيد قيام حصل في الماضي فتدل على ان مصدر الخبر
مخبر عنه بالحصول وذلك مناقض للاستفهام عنه **واما الثاني**

فلان الطلب الذي فيها مغن عن الطلب الذي في خبرها
ان تساوي الطلبات اكتفي بالطلب الذي فيها عن الطلب
الذي في اخبارها اذ الطلب الذي فيها طلب في خبرها
نحو كن قايما الي قم وان اختلفا بان كان احدهما امرا مثلا
والاخر استفهاما نحو كن هل ضربت اجتمع طلبان مختلفان
علي مصدر الخبر في حالة واحدة وانما قلنا يشترط ان يكون
جملة لان الكلام المشتمل علي مبتداه وخبره مفرد متضمن
للاستفهام نحو اين زيد واي الرجال زيد يدخل عليه هذه
الافعال وتجب تقديم الاسم المتضمن للاستفهام عليها
نحو اين كان زيد واي الرجال كان زيد وانما كان كذلك لان
كل كلمة استفهام تقدمت علي جملة تحدث في تلك الجملة معني
الاستفهام فلا يبقي اذن في الفعل اخبار حتي يتناقض الكلام هذا
معني ما قرره الرضي ويقع خبر الكان نحو كان زيدا اصبح
صايما بلا عكس فلا يجوز اصبح زيد كان صايما وذلك لان كان
يدل علي كون مطلق واخواتها تدل علي كون مقيد ففي
وقوعها خبر الكان فايدة جديدة تحصل فجاز الاخبار بخلاف
العكس لعدم تجدد الفايدة المسوغ للاخبار اذ الكون المطلق الذي
تدل عليه كان في ضمن الكون المقيد الذي تدل عليه اخواتها
ولا يقع الماضي خبرها عند الاكثر الا اذا دخل عليه او
عليها قد نحو كان زيد قد قام وكان ذلك لحصول الفايدة
هي تقريب الماضي من الحال واما حيث تفقد قد النبر فالفايدة

في مجرد

في مجرد الجمع بين مضيها ومضي الخبر وهذا الذي ادعي المولف
انه مذهب الاكثرين بالنسبة الي دخول قد علي الخبر ظاهر كلام
التفتازاني في حاشية الكشاف في سورة البقرة قبل الحزب الاول
يشير الي انه مذهب النحاة قاطبة وذلك انه قال جعل خبر كان
فعلا ماضيا بغير قد مما يابا النحاة لكنه واقع في التنزيل نحو ان
كان قميصه قد من قبل فلا وجه للمنع قلت اوليك لا يشترطون
وجود قد لفظا حتي يرد عليهم الاية وانما يشترطون وجودها
لفظا او تقديرا كما يقوله من يشترطها في الماضي الواقع حالا
والذي نقله ابن هشام وغيره ان اشتراط ذلك في باب كان
مذهب الكوفيين وان البصريين يخالفون في ذلك او وقع خبرها
الماضي في موضع الشرط نحو ليكونن ضربي له عاش او مات
اذ المعني لاضربنه ان عاش بعد الضرب وان مات وقد لا تدخل
فعل الشرط لانها تحقق مضي مدخولها فيمتنع جعله شرطا
لما يفيده من الاستقبال وكذا لا تدخل علي ما وقع في موضع الشرط
افعال المقاربة وهي في الحقيقة من اخوات كان اذ هي لتقرير
الفاعل علي صفة الا ان العادة جرت بافرادها بباب مفرد
لاختصاصها بما ليس ثابتا لكان واخواتها من وجوب كون
خبرها مضارعا مقترنا بان او غير مقترن وبامتناع تقديم اخبارها
عليها ما وضع اي افعال وضعت وذكر حملا علي لفظ ما لدنو صفة
بالتنوين فابدل منها قوله مدلول فعل مضارع في الاعم الا
غلب وقد تقع مدلول اسم نحو عسي الغوير ابوسا وما كدت

آيا وقدم رجاء حال من المدلول اي خارجا او رجوا
او يرجي رجاء فهو مصدر والجملة حال كعسى مريض ان
يشفي فعسى لدنو الشفاء المدلول عليه الفعل المضارع على
سبيل الرجاء ونازع الرضي في ذلك قائلا عسى لم توضع للطمع
في دنو خبره بل للطمع في حصول مضمونه مطلقا سواء
ترجي حصوله عن قريب او بعد مدة مديدة نحو عسى الله
ان يدخلني الجنة وعسى النبي ان يشفع لي فهي بمعنى لعل التي
لا دنو فيها باتفاق ولا يتصرف لكونه لانشاء الطمع والرجاء
فهو متضمن بمعنى الحرف الدال على ذلك وهو لعل والحروف لا يتصرف
فيها ويقال عسى ان يخرج زيد باسناد عسى الى
ان والفعل فتكون فعلا تاما هذا هو المشهور من كلامهم
وقال ابن مالك عندي انها ناقصة ابدا ولكن سدت ان
وصلتها في هذه الحالة مسد الجزئين كما سد في احسب
الناس ان يتركوا اذ لم يقل احد بان حسب خرجت
في ذلك عن اصلها ويقال ايضا عسى زيد ان يخرج فيكون
فعلا ناقصا زيد اسمه وان يخرج خبره هذا مذهب الجمهور
ولا يخفى ان الحدث لا يكون خبرا عن الجثة فلا بد
من تقدير مضاف اما في الاسم اي عسى حال زيد ان
يخرج وفيه تكلف ومذهب سيبويه انها فعل متعد
بمنزلة قارب معنى وعملا او قاصر بمنزلة قرب فعسى
زيد ان يخرج بمعنى قارب زيد ان يخرج او قرب من

ان يخرج

ان يخرج وحذف الجار توسعا ومعنى عسى ان يخرج زيد
قرب خروج زيد ولا حذف هنا وقد يحذف ان من
الخبر كقوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه
فرج قريب تشبيها بكاد التي غالب حالها عدم اقتران
خبرها بان نحو وما كادوا يفعلون يكاد زيتها يضيء
ولو لم تمسسه نار وبالعكس اي يقترن خبر كاد بان
تشبيها لها بعسى كقوله كادت النفس ان تفيظ عليه
مذ ثوى حشو ريطة وبرود تفيظ بالظاء المعجمة
تخرج عن البدن والريطة براء مفتوحة فمثناة تحتية
ساكنة فطاء مهملة ملاءة غير ذات لفقين كلها نسج واحد
والمراد بها وبالبرد ثياب الكفن يريد ان هذا الشخص
لما مات كادت النفس ان تذهب حزنا عليه فقد تعارضت
الكلمتان بثبوت ان وحذفها لاشتراكهما في اصل معنى المقاربة
وانما كان الاكثر في كاد ترك ان لشدة دلالتها على مقاربة
الفعل فكانه حاصل في الحال ادعاء بخلاف عسى فانها
للترجي وهو لا يكون الا في المستقبل فكان ذكر ان معه اليق
لانها علم الاستقبال او حصولا عطف على قوله رجاء يعني
وما وضع لدنو مدلول مضارع حال كونه ذا حصول او حاصلا
او يحصل حصولا على نحو ما مر ككاد الفجر تغيب وفيه نظر لان
خبر كاد ليس حاصلا بل هو قريب الحصول فان قلت لم لا
يجعل حصولا تمييزا عن النسبة في مضاهي الجملة كما في اعجبني

طيب زيد ابًا اي طيب ابو زيد وكذا هنا التقدير او دنو
حصول مدلول مضارع فيبقى النظر قلت لا يتم ذلك لاستلزام
مثل هذا الاعراب في المعطوف عليه وهو رجاءً فيكون
التقدير لدنو رجاء مدلول المضارع فيلزم ان يكون عسى
موضوعة لقرب الرجاء لا لقرب المدلول المرجو وليس كذلك
فاذًا كل من الحال والتمييز مشكل والعبارة المحررة ان يقال
افعال هذا الباب ما وضع لدلالة اما على دنو حدث الخبر
ككاد او على رجائه كعسى او على اخذ فيه كطفق وتصرف
تصرف الافعال لانه خبري محض وهو في النفي كغيره على
الصحيح فان كل فعل لم يدخل عليه نافٍ فمعناه الثبوت
لمن نسب اليه على حسب ما وضع له فاذا دخل عليه النافي
كان نفيا لذلك المعنى عمن نسب اليه وهذا امر مقطوع به
من اللغة فوجب اندراج كاد في ذلك وقيل نفيه اثبات
مطلقا سواء كان ماضيا او مضارعا كقوله تعالى وما كادوا
يفعلون والغرض انهم فعلوا بدليل فذبحوها ولتخطية
الشعراء ذا الرمة في قوله اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس
الهوى من حب مية يبرح ه لفهمهم ان معنى لم يكد الاثبات
فيقتضي ان رسيس الهوى برح اي زال وهو عكس المراد
اذ غرضه ان النأي عن المحبوبة اذا غير المحبين عما كانوا عليه
من الحب فحاله بالنسبة الى مية على خلاف ذلك فان رسيس
الهوى اي ابتداءه حالة كونه ناشيا من حبها لم يبرح فكيف

انتهاءه

انتهاءه وقد اشتهر هذا القول حتى نظمه المعري فقال
انحوي هذا العصر ما هي لفظة جرت في لساني جرهم وثمود
اذا نفيت والله اعلم اثبتت واذا ثبتت قامت مقام جحود
وقيل نفيه اثبات في الماضي لما تلي من قوله تعالى وما كادوا
يفعلون لا المستقبل لقوله تعالى اذا اخرج يده لم يكد يراها
اي لم يقارب رؤيتها ولو حمل على الاثبات لفسد المعنى
اذ يكون مثل قولك ظلمة عظيمة ليس فوقها ظلمة لشدتها اذا
اخرج الانسان يده يراها وفساده ظاهر ورد ما استدل به
الفريقان على افادة نفيها للاثبات بان الذبح في آية البقرة
علم من السياق بالباء الموحدة اي من قوله تعالى فيما
سبق فذبحوها لا من قوله وما كادوا يفعلون بل هذا مفيد
لنفي مقاربة الفعل قبل الذبح لما ظهر من تعنتهم واستفسارهم
في امر ظاهر لا يحتاج الى استفسار وهو داب من لا يفعل ولا
يقارب ان يفعل وفعلهم وبعد اي وثاني مقاربتهم الفعل قبله
لا ينافي تلجئهم من ذلك داعية الى الفعل والمخطي من الشعراء لذي
الرمة في ذلك البيت خطاءه خلف ابن احمر كذا فيما رايته
من نسخ هذا الكتاب والصواب خلف الاحمر وهو تلميذ
الكسائي والمذكور في اوايل القسم الثالث من المفتاح
ووجه تخطية خلف اولئك المخطئين ان معنى لم يكد
يبرح لم يقارب ابتداء هواها الزوال فكيف انتهاءه وهذا
مبالغة في نفي الزوال وهو مستقيم فلا وجه لتخطيته

الشعراء ذا الرمة فيه او اخذا عطف على حصولا او على
رجاء والمعنى او ما وضع لدنو مصدر المضارع حالة
كونه ذا اخذ او ماخوذ او باخذا اخذا فيه وقد عرفت
ما يرد عليه وما وجه تحريف العبارة فيه كجعل قال الشاعر
وقد جعلت اذا ما قمت تثقلني ثوبي فانهض نهض الشارب
الثمل وطفق بكسر الفاء كقوله طفق الخلي بقسوة يلحى
الشجي ونصيحة اللاحي الخلي عناء وقد حكي فيه
الفتح وحكي ايضا طبق بكسر الباء الموحدة كقوله فاخذت
اسال والرسوم تجيبني وبالاعتبار اجابة وسوال
وكرب بفتح الراء وكسرها والفتح افصح وهي مثل كاد في
استعمال خبرها بدون ان ومنه قول الشاعر كرب القلب
من هواه يذوب حين قال الوشاة هند غضوب ومن
خلاف الغالب قوله وقد كربت اعناقها ان تقطعا واوشك
وهي مثل عسى وكاد استعمالا فيجي تارة ناقصة
ككاد وعسى في احد وجهيها تقول اوشك ان يقوم زيد
ويغلب اقتران خبرها بان كقوله سئل الناس التراب
لاوشكوا اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا ومن غير الغالب
قوله يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها الا
في اتصال الضمير المنصوب فانه يمتنع في اوشك لا يقال
اوشكك ولا اوشكه كما يقال عساك وعساه واما اتصال الضمير
المنصوب بكاد فلا اعرفه واخبارها اي اخبار افعال المقاربة

تقول اوشك زيد ان يقوم وتجي تارة اخرى تامة في وجهها الآخر صح

لا يتقدم

لا يتقدم عليها لان منها ما هو متضمن للحرف وهو عسى والحرف
لا يتصرف فكذا شبيهه والتقديم المخبر نوع من التصرف
فيمتنع وحمل البواقي عليه وتجب ان يسند افعال اخبارها
الى ضمير اسمها ولو معنى فصح كاد زيد يخرج نفسه لانه
بمعنى يموت دون يخرج غلامه وهذا كلام الرضي بعينه
قال ويتعين في اخبار جميع افعال المقاربة ان يكون فاعل اخبارها
ضميرا عائدا الى اسمها فلا تقول كاد زيد يخرج غلامه الا ان يكون
الفعل المسند الى سببه بمعنى الفعل المسند الى ضمير الاسم نحو كاد
زيد يخرج نفسه هو بمعنى كاد زيد يموت هذا نصه قلت والذي
قاله ابن هشام وغيره ان مرفوع خبر كاد واخواتها لا بد ان يكون
ضميرا عائدا الى الاسم الا عسى وحدها تقول كاد زيد يموت
ولا تقول يموت ابوه ويجوز عسى زيد ان يقوم ابوه فترفع
السببي ولا يجوز رفع الاجنبي نحو عسى زيد ان تقوم عمرو
وعنده وهذا كما تراه مخالف لكلام الرضي ويلحق بكاد في
استعمال خبرها بدون ان اولى وهذا بمعنى كاد ايضا في الدلالة
على دنو الخبر حصولا وهي من اغرب افعال هذا الباب
وهلهل وهي بمعنى كاد ايضا كقوله وطبنا بلاد المعتدين
فهلهلت نفوسهم له قبل الامانة تزطفق لا بمعنى صق
وانشا هذه بمعنى كاد كقوله لما تبين ميل الكاشحين لكم
انشأت اعرب عما كان مكنونا واخذ وهي كطفق ايضا وقرب
وهي ككاد معنى وهب وهي كطفق معنى قال الشاعر

طفق لا بمعنى

هيبت اليوم القلب في طاعة الهوي فلج كاني كنت باللوم
اغريه فعلا التعجب ما وضع اي فعلان وضعا لانشائه اي انشاء
التعجب الخ وافرد الضمير المستكن في وضع رعاية للفظ ما لانه مفرد
مذكر وفي بعض الحواشي ما وضع اي فعل وضع وهذا معتمد
المحل اذ لا يصلح ان يقال فعلا التعجب فعل صفة كذا لما يودي
اليه من الاخبار عن المثني بالمفرد لفظا ومعني وخرج بقوله
لانشاء التعجب نحو عجبت وتعجبت لانهما ليسا لانشاء التعجب
بل للاخبار ونحو نعم الرجل زيد لانه وان كان للانشاء فليس
الانشاء التعجب بل لانشاء غيره وهو المدح ونحو لله دره وسبحان
الله ان المؤمن لا يتنجس لانه وان كان لانشاء التعجب فليس
بفعل فان قلت ينتقض بنحو تعجب فانه فعل لانشاء
التعجب وليس فعل التعجب قلت اجيب عنه بان المراد لانشاء
تعجب من تلفظ به فخرج ولقايل ان يقول السوال من
اصله غير وارد فتامل وهما اي فعل التعجب ما افعله
وافعل به ولا بد من تقدير مضاف اي فعلا ما افعله وافعل
به اذ كل من هاتين الصيغتين جملة لا فعل فيحتاج الي
ذلك التقدير ليصح الحمل وهما كافعل التفضيل في شروط
البناء فيشترط ان يبني كل منهما من مجرد ثلاثي مصوغ
للفاعل وليس بلون ولا عيب والتوصل في الممتنع بما يتاع
مصدر الفعل الممتنع بناؤهما منه بعد ما اشد او اشدد شيئ
ونحوهما تقول ما اشد استخراج زيد واشدد باخراجه وان

قلت

قلت ما اعظم استخراج زيد واعظم باستخراجه وكذا كل
ما يفيد هذا المعني مع وجوب التفاوت في الفعل زيادة
ونقصانا فلا يجوز بناء صيغة تعجب من نحو مات وفني لان
هذا لا يقبل التفاوت بزيادة ولا نقصان وهذا شرط لا يختص
بهذا الباب بل افعل التفضيل مشارك له فيه وان لم يصرح به
المولف هنالك في شروط ما يبني منه افعل التفضيل ولكنه مفهوم
من قوله في التعريف الزيادة علي غيره ومع نقله اي نقل الفعل
الي باب الطبايع ان لم يكن مصوغا في اصل الوضع عليه فلا
يبني حينئذ فعل التعجب الا من فعُل بضم العين اما اصالة
نحو كرم او نقلا كضرب بضم الراء منقولا من ضرب بفتحها
وانما شرط ذلك ليدل به علي ان المتعجب منه صار كالغريزة
والطبيعة لان باب فعل المضموم العين موضوع لهذا
المعني فلذا منع ما اموته لان الموت يتفاوت زيادة
ونقصانا ومنع ما اضرب زيدا بكرا لان ضرب ينقله الي باب
الطبايع ثم صار لازما وعدي بالهمزة الي مفعول فلا يتعدي
الي مفعول ثان دون بكر فانه يجوز لانه من باب تعدي الفعل
المتعدي لاحد الي آخر بواسطة حرف الجر والا مانع منه فان
قلت قد سمع ما اكسي زيدا العمرو الثياب فما تصنع به قلت
الاخير منصوب بفعل مدلول عليه بافعل لا به اي ما اكسي
زيدا لعمرو ويكسوه الثياب هذا مذهب البصريين وزعم
الكوفيون ان انتصابه بافعل التعجب نفسه لانهم لا يقولون

بتلك القاعدة التي يبني عليها هذا الحكم وما في ما افعله مبتدا نكرة بمعنى شيء وما بعدها من الجملة الفعلية في محل رفع على انها الخبر فمعنى ما احسن زيدا شيء حسّن زيدا اي جعله حسنا وموصولة عند الاخفش فالجملة بعدها صلة لا محل لها والخبر محذوف وجوبا اي الذي حسّن زيدا شيء عظيم والقول الاول لم يجزم به من عدا الاخفش من البصريين واما هو فلم يجزم به لكن جوزه وجوز الثاني على ما نقله ابن هشام وغيره وهو مخالف لظاهر نقل المولف عنه وحكى ابن مالك للاخفش قولين احدهما مثل قوله الاول والاخر هو الثاني وتبعه الرضي قال وفيه يعني قول الاخفش الذي انفرد به بعدٌ لانه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسدّ مسده وايضا ليس في تقديره معنى الابهام اللائق بالتعجب كما كان في تقدير الجماعة قال ومذهب سيبويه ضعيف من وجه وهو ان استعمال ما نكرة غير موصوفة نادر نحو فنعما هي على قول ولم تسمع مع ذلك مبتدا وحكى عن الفراء وابن درستويه ان ما استفهامية ما بعدها خبرها قال وهو قوي من جهة المعنى اذ كانه جهل سبب حسن زيد فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادراك ما يوم الدين وقد ضعف بانه نقل من الاستفهام الى التعجب والنقل من انشاء لم يثبت قلت بل ثبت بدليل مجيء هل للتمني في نحو هل لنا من شفعاء ولعل كذلك نحو لعلي احج فازورك والامر كذلك قال امرء

القيس

القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي ومجروره في افعل به فاعل عند سيبويه وحذفه في نحو اسمع بهم وابصر ابينا في فاعليته لانه اكتسى لباس الفضلة فاجري مجراه في جواز الحذف والامر بمعنى الماضي فاحسن في قولك احسن بزيد بمعنى احسن اي صار ذا حسن كاغدّ البعير ثم غير الى لفظ الامر لان في الامر تعظيما والتعظيم يناسب معنى التعجب وزيدت الباء كراهة لرفع ما هو بصورة الامر للاسم الظاهر وضعف هذا القول بان الامر بمعنى الماضي غير معهود بل جاء الماضي بمعنى الامر نحو اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه وبان استعمال افعل بمعنى صار ذا كذا قليل وكذا زيادة الباء في الفاعل فلذا يلزم فكون الامر بمعنى الماضي ابرز الضمير في احسن بك لانه بمعنى احسن والضمير يبرز معه واتي مكان التاء بالكاف لمجيء باء الجر والا فلو لم يكن بمعنى الماضي لوجب الاستتار ولم يجز الاظهار ومفعول عند الاخفش والامر على حقيقته ليس بمعنى الماضي كما قال سيبويه والباء للتعدية او زيادة في المفعول به كما في قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة ومبنى هذين الوجهين على ان الهمزة في افعل للتعدية او الصيرورة فان كانت للتعدية فالباء زايدة ولا يجوز ان يكون متعديا ولا اجتمع حرفا تعدية فعلى هذا يكون احسن من قولك احسن بزيد امرا من احسن زيدا اي جعلته حسنا والاصل ان يقال في الامر احسن

زيدا اي اجعله حسنا ثم زيدت الباء فقيل احسن بزيد
وان كانت للصيرورة فالباء للتعدية والاصل احسن ثم جي
بباء التعدية فقيل احسن بزيد اي جعله صايرا ذا حسن
فمعنى الامر من ذلك صير زيدا صايرا ذا حسن والتصيير
مستفاد من باء التعدية وكونه صايرا ذا كذا استفاد
من صيغة افعل التي همزتها بمعنى الصيرورة ففيه ضمير لابد
منه كما في كل مثال امر هو للواحد المذكر الا انه جرى مستترا
للواحد والاثنين والجماعة لانه جرى مجرى المثل فاعتفر فيه
لذلك جريه مستترا مطلقا واما على مذهب سيبويه فلا ضمير
في افعل اصلا لان المجرور بعده فاعل له هذا التقدير المذكور
للمذهبين في صيغتي التعجب لتمهيد الاعراب اي لتسهيل
طريقه الفهم في الاصل قبل النقل الى التعجب لبيان انهما
بذلك المعنى في هذا الحال لا انهما بوزن الان لانشاء التعجب
ولم يكونا قبل كذلك ثم جري لفظ الصيغتين مثل اي
كالمثل والا فليسا من قبيل المثل حقيقة لانه القول السائر
الممثل مضربه بمورده نعم هما مشابهان له في الاخراج
عن الموضع الاصلي الى غيره فلذا لا يتغير بل يحافظ عليه
كما يحافظ على المثل ويحمى من التغيير لانه لما شبه المضرب
بالمورد صار المضرب كانه المورد فلا يغير ذلك اللفظ من
تذكيره وتانيثه وافراده وتثنيته وجمعه عند استعماله
في المضرب بل يبقى على طريقة واحدة كما انه يكون على طريقة

واحدة عند استعماله في المورد ولا يتصرف فيهما بوجه ولو
بالفصل بالظرف سواء كان جارا ومجرورا او غير ذلك
كما جرى به اصطلاح كثيرين على الاعرف خلافا للدمازي وجماعة
حيث يكون ذلك الظرف متعلقا بفعل التعجب فان الفصل به
به جايز عندهم قال ابن مالك وهو الصحيح لثبوته نثرا ونظما
فمن النثر قول عمرو ابن معدي كرب ما احسن في الهيجا لقاءها
واكرم في اللزبات عطاها واثبت في المكرمات بقاءها ومن النظم
قول بعضهم : اقيم بدار الحرب ما دام حربها : واحر اذا حالت
بان اتحولا . وفي شرح التسهيل له رحمة الله وقال الزمخشري
بعد ان حكم بمنع الفصل بالظرف وقد اجاز الجرمي وغيره من
اصحابنا الفصل بالظرف وينصرهم قول القايل ما احسن بالرجل
ان يصدق والعجب اعترافه بنصرهم وتنبيهه على بعض
حججهم بعد ان خالفهم بلا دليل الى هنا كلامه اما اذا كان
الفاصل ظرفا غير متعلق بفعل التعجب نحو ما احسن والله
زيدا واحسن والله بعمرو فلا خلاف في منع الفصل به وقد
استبان لك ان كلام المولف مستدرك حيث لم يقيد بما قيدناه
وكذا يمتنع الفصل بغير الفصل بغير الظرف باجماع فيما
حكاه بعضهم وليس نقل الاجماع هكذا على الاطلاق
بصحيح فقد جوز الجرمي من البصريين وهشام من الكوفيين
الفصل بالحال نحو ما احسن مقبلا زيدا وجوز ابن كيسان
الفصل بالجملة الاعتراضية المفتتحة بلولا الامتناعية

نحو ما احسن لولا كلامه زيدا وروي ان عليا مر بعمار رضي
الله عنهما فمسح التراب عن وجهه وقال اعزز علي
ابا اليقظان ان اراك صريعا مجدلا وهو شاهد على امور منها
جواز حذف الباء الداخلة على فاعل افعل الامري وهم
اوجبوا ذكرها لكن قد تقرر ان حذف الجار الداخل على ان
وان يجوز قياسا مطردا فهذا جار على القياس ولا اشكال
فيه ومنها جواز الفصل بالظرف وقد مر الكلام فيه ومنها
جواز الفصل بالنداء فظاهر اطلاقاتهم المنع منه ولا
يحذف المفعول في رأي والذي في التسهيل ان المتعجب
منه اذا علم جاز حذفه مطلقا اي سواء كان معمولا
لافعل او افعل فالاول كقوله جزى الله عني والجزاء
بفضله ربيعة خيرا ما اعف واكرما اي ما اعفهم
واكرمهم فحذف المفعول به والثاني مقيد بان يكون
افعل الامري معطوفا على اخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف
نحو اسمع بهم وابصر واما قوله فذلك ان يلق المنية يلقها
حميدا وان يستغن يوما فاجدر اي فاجدر به فشاذ
على ما مر جوابه وبادخال كان بين ما والفعل للدلالة
على المعنى الذي لا اشعار لفعل التعجب به فانه مسلوب
الدلالة عليه والمراد بالمضي مضي المتعجب منه نحو
ما كان احسن زيدا اي انه كان في الماضي ذا حسن
دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وبعد

الفصل

الفصل باصبح وامسى في قولهم ما اصبح ابردها اي ابرد
الغداة وما امسى ادفاها اي ادفا العشية ولا يجاوز
المسموع فيهما وجوز ابن كيسان الفصل بيكون قياسا على
الفصل بكان افعال المدح والذم ما وضع اي افعال
وضعت لانشائهما اي لانشاء المدح والذم العامين اي
اللذين لا خصوصية فيهما فانك اذا قلت نعم الرجل زيد فقد
مدحت مطلقا من غير تعيين خصلة بجهة المدح وكذا
بئس الرجل عمرو وقد خرج بقوله لانشائهما مثل مدحت
زيدا وذممته وشرف عمرو وكرم وحمق بكر ولؤم لان هذه
كلها للاخبار لا للانشاء ونحو ما احسن زيدا واحسن به
وما اقبح عمرا واقبح به لانها للانشاء التعجبي لا لانشاء مدح
وذم ونحو امدح وذم لان المراد لانشاء المدح والذم
من يتلفظ به كما مر في التعجب وفيه نظر فاذا قلت نعم
الرجل زيد وبئس الرجل عمرو وكنت منشاء للمدح
والذم بذلك اللفظ وليس المدح والذم بموجود في
الخارج تقصد مطابقة هذا الكلام له حتى يكون خبرا ولذا
لا يتطرق التكذيب اليه بان يقال لم تمدح ولم تذم وكذا الانشاء
التعجبين والانشاء في كم الخبرية المتعلق بالتكثير والتقليل
واستشكله الرضي بان هذا يطرد في جميع الاخبار لانك اذا
قلت زيد افضل من عمرو فلا ريب في كونه خبرا ولا يمكن
ان تكذب في التفضيل ويقال لك انك لم تفضل بل التكذيب

انما يتعلق بافضلية زيد وكذا اذا قلت زيد قايم هو خبر
بلا شك ولا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الاخبار
اذ لا يقال انك اخبرت اولم تخبر لانك اوجدت بهذا اللفظ
الاخبار بل يدخل انه من حيث القيام فيقال ان القيام حاصل
اوليس بحاصل كنعم وبئس بكسر الاول وسكون الثاني
نحو قوله تعالى انا وجدناه صابرا نعم العبد ونحو بئس للظالمين
بدلا وفيها لغات اخر منها نعم وبئس بفتح الاول وكسر الثاني
ومنها فتح الاول وسكون الثاني ومنها كسر الاول والثاني معا
وقول الكوفية بانهما اسمان لدخول حرف النداء عليهما
في قولهم يا نعم المولى ويا نعم النصير وفي نحو يا بئس الرجل
يبطله احتمال حذف المنادى كما في الا يا اسجدوا والمشهور
عن الكوفيين الاستدلال بدخول حرف الجر عليهما كقول بعض
العرب وقد بشر ببنت ولدت فقيل له نعم الولد هي فقال والله
ما هي بنعم الولد نصرها بكاء وبرها سرقة وكقول بعضهم
نعم السير على بئس العير وكقول الشاعر صبحك الله بخير
باكر بنعم طير وشاب فاخر وقدم الجواب عن الاولين
في اوايل الكتاب بانهما محمولان على حذف الموصوف واما
البيت فقال ابن مالك يحمل على انه جعل نعم اسما اضيف
الى طير وحكى لفظه الذي كان عليه قبل عروض الاسمية كما قال
تبين الذي لا ان لا ان درسته على كثرة الواشين اي معون فاوقع
الذي على لا لانه ادخل عليها ان فاجراها مجرى اسم حين

دعت

دعت الحاجة الى ان يعامل لفظها معاملة الاسماء ولم
يلزم من ذلك ان يحكم باسميتها اذا لم يستعمل هذا الا
ستعمال وكذلك القول في نعم في قوله بنعم طير كذا صرح به
في شرح التسهيل ومثل ساء الذم نحو انها ساءت مستقرا
ومقاما وساء لهم يوم القيمة حملا وحبذا المستعمله لانشاء المدح
نحو حبذا زيد ولهما اي ولافعال المدح والذم فاعل وبعده
مخصوص نحو نعم الرجل زيد فالرجل فاعل وزيد مخصوص
خبر مبتداء محذوف اي هو زيد او مبتداء موخر وما تقدم
خبره فان قلت فكيف جاز تقديره في الوجه الاول خبرا وهو
ملزوم للحذف الذي هو خلاف الاصل وعدم الحذف الذي
هو الاصل ممكن بجعله مبتداء كما اعترفوا به قلت لان المقام
من حيث هو للمدح والذم العامين مناسب للاطناب
بتكثير الجمل وقد تقدم به اي تقديم المخصوص عليها اي
على هذه الافعال قيل في بعض الحواشي لانها للانشاء وله
الصدر قلت وليس بشيء اما اولا فلان التعليل سيق لقلة
التقديم وصدارة الانشاء يقتضي منع التقديم لا قلته واما ثانيا
فلان التقديم فيما نحن فيه ليس مبطلا للصدارة الافعال
الانشائية لانها في صدر جملتها وليس من حكم ذي الانشاء
ان لا يتقدم عليه شيء اصلا بدليل صحة نحو زيد من ابوه
وانما المقتضي لقلة التقديم انه غير مناسب كما بني عليه
هذا الباب من اعتبار الابهام ثم التفسير ليكون اوقع في النفس

لما جبلت النفوس عليه من الشوق الى معرفة ما قصد ابهامه
وتقديم المخصوص مفوت لذلك فمن ثم ادعى في المخصوص
ما سبق ليحصل الغرض المذكور اما ان جعلناه خبر مبتداء
محذوف فواضح واما ان جعلنا مبتداء موخرا فقد يقال ان
في التزام تقديم هذا الخبر في الغالب ابهاما وفي ذكر المبتداء في
اخره تفسيرا او يقال في تقديم الخبر تشويقا الى ذكر المخبر عنه
وتاخيره مفوت لذلك وفاعلها ذا مبتداء والضمير عايد
الى افعال الباب سوى حبذا فانه اي فان فاعله ذا وخصوص اسم
الاشارة لانه من الاسماء المبهمة والغرض الابهام ثم التفسير
كما سبق فكان مناسبا للمقصود واختص ذا دون بقية الاسماء
الاشارة لانه السابق اذ هو مفرد مذكر ولم يرد به مشار اليه
بعينه في الخارج وانما اشير به الى معهود في الذهن ولا يتغير
لانه جرى مجرى المثل فاستغنى عن ذي في قوله يا حبذا
القمراء والليل ساج * وطرق مثل ملاء النساج * القمراء
الليلة المقمرة والساج وعن ذين في قول الشاعر حبذا انتما
خليليان لم * تعذلاني في دمعي المهراق * وعن اولئك في قوله
الاخر الا حبذا اهل الملا غير انه * اذا ذكرت مي فلا حبذا هيا *
وزعم بعض النحاة ان حبذا كلمة فعل وان المرفوع بعده فاعل
وهو ضعيف لجواز حذف المخصوص كقوله الا حبذا لو ما الحيا
وربما * نحت الهوى ما ليس بالمتقارب * اي الا حبذا من
الاسمية لو ما الحيا لسمية والفاعل لا يحذف مجانس هذا

خبر المبتداء المتقدم وهو فاعلها يعني ان الفاعل في هذا الباب
مجانس للمخصوص في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم
الرجال الزيدون ونعمت المراة هند ونحو بيس مثل القوم
الذين كذبوا مما يتوهم فيه ان المخصوص غير مطابق
للفاعل يصرف الى القاعدة بتاويل فيجوز ان يكون على حذف
مضاف اي بيس مثل القوم الذين كذبوا فالمطابقة حاصلة
ويجوز ان يكون كذبوا صفة للقوم ويقدر مخصوص بعد كذبوا
كانه قيل الذين كذبوا مثلهم معرف خبر اي وفاعلها مجانس
للمخصوص معرف باللام العهد او الجنس وهما قولان مروفا
وفي شرح المفتاح لمولانا سعد الدين التفتازاني ان اللام
في الفاعل وما اضيف اليه الفاعل هل يجوز ان يكون للعهد ام
يتعين كونه للجنس والحق انه ان اريد بالجنس ما يعم كالافراد
حذرا من الترجيح بلا مرجح حتى يكون معنى نعم الرجل زيد
نعم الرجال او كل رجل وانه زيد على طريقة هم القوم كل
القوم فلا خفاء في انه ليس المعنى عليه ولا يسبق الفهم اليه
وان اريد نفس الحقيقة لا من حيث الوجود والنظر الى التعدد
فلا خفاء بان الحكم بالجودة وغيرها والممدوحية والمذمومية
وانه زيد او عمرو ولا يصح بالنسبة اليه وانه لا يصح فيه التثنية
والجمع وقد صح نعم الرجلان اخواك نعم الرجال اخوتك وان اريد
الجنس من حيث الوجود والتعدد واحتمال الكلية والبعضية

وصحة التثنية والجمع فلا كلام في صحته وفي كون المعني
عليه وانما الكلام في غيره من المعهود الذهني واما نفي
ان يكون للعهد فان اريد العهد الخارجي بان يكون الرجل
اشارة الي زيد بقرينة الذكر لا خفا كما في الذكر سابقا فلا خفاء
في انه بعيد خارج عن قانون العهد الخارجي مفوت
لما عليه وضع الباب من الابهام والتفسير وان اريد
العهد الذهني بان يراد بالرجل البعض من الحقيقة
باعتبار عهديته في الذهن من غير تعيين لبعض الافراد
فهو حق لا وجه لمنعه بل الوجه هو لا غير الي هنا كلامه
او مضاف اليه اي الي المعرف باللام العهدية او الجنسية
نحو ولنعم دار المتقين وبئس مثوي المتكبرين او مضمر عائد
الي متعقل في الذهن وجب تمييزه ليحصل مقصود الباب متعقل
من الابهام ثم التفسير وعلله المولف بقوله لئلا يلتبس
المخصوص المقصود بالفاعل ونحو نعم رجلا السلطان
لو لم يميز وفي غيره طردا للباب بنكرة متعلق بتمييزه
اي وجب ان يميز ذلك الفاعل المضمر بنكرة منصوبة طبق
المخصوص في الافراد والتثنية والجمع نحو نعم رجلا زيد
ونعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون لان الفاعل في
المعني هو المخصوص فينبغي ان يكون التمييز علي وفقه
ووجب افراده اي الضمير في الاشهر وان تعددت تلك النكرة
المميزة فيجب ان يقال نعم رجلين الزيدان مثلا ولا يجوز انه

ان يقال

ان يقال نعما رجلين الزيدان هذا هو الاشهر بل بعضهم ينقل الاتفاق
علي المنع من ذلك قال الرضي اعلم ان الضمير المبهم في نعم وبئس علي الاظهر
الاغلب لا يثني ولا يجمع ولا يونث اتفاقا بين اهل البصرة لعدم
تصرف نعم وبئس وتثنية الضمير وجمعه وتانيثه نوع تصرف ولان
الضمير المفرد المذكر اشد ابهاما من غيره لانك لا تستفيد منه اذا لم
يتقدم عليه ما يعود اليه الا معني شي يصلح للمثني والمجموع والمذكر
والمونث ولو ثنيته وجمعته وانثته لتخصص بسبب افادة
معني التثنية والجمع والتانيث والقصد بهذا الضمير الابهام
فما كان اوغل فيه كان اولي ووجب تانيثه اي تانيث الضمير
بتانيثها اي تانيث النكرة المميزة ومقتضاه ان يجب ان يقال
نعمت امراة هند قد سمعت وربما يخالف ذلك وقد يحذف
المخصوص اذا علم نحو والارض فرشناها فنعم الماهدون اي
نحن ونحو انا وجدناه صابرا نعم العبد اي هو وقد يجمع بينه
اي بين التمييز وبين الفاعل المظهر تاكيدا كقوله تزود مثل زاد
ابيك فينا : فنعم الزاد زاد ابيك زادا : وسيبويه يمنع ذلك واجازه
المبرد وابن السراج والفارسي واختاره ابن مالك مستندا
الي القياس والسماع اما القياس فلان التمييز قد ورد مؤكدا
لا لرفع الابهام في قول ابي طالب ولقد علمت بان دين محمد :
من خير اديان البرية دينا : فلا يمتنع مع الفاعل الظاهر التوكيد
واما السماع فذكر منه اشياء منها ذكر البيت وقد نوزع في الاستدلال به
بجواز ان زاد معمول لتزود اما مفعول مطلق ان اريد به التزود

او مفعول بدا ان ريد به الشيء الذي يتزوده من افعال البر وعليها
فتمثل نعت له في الاصل فقدم فصار حالا وخرجه ابو حيان
على ان في نعم ضميرا وزاد تمييزا اخر عن المخصوص وزادا بيك
بدل منه قال وهذا تاويل اقرب من غيره **وقد يقع قبل مخصوص**
جندا او بعده علي وغته تمييز نحو جندا رجلا زيد رجلا وحال
نحو جندا رسولا محمد وجندا محمد رسولا وانما جاز هنا تاخير
التمييز عن المخصوص في السعة دون نعم وبئس فانهم لم يجوزوه
هنالك الا في الضرورة لان التمييز هنا عن الظاهر وهو ذا وهناك عن
الضمير المستكن **وايضا** التمييز لازم مع الضمير وجايز عند الظاهر
المزيد الظاهر على الضمير وربما حذف المخصوص للقرينة كما في
نعم وبئس وقد تقدم ما يستشهد به على ذلك وهو قوله الا
جندا لو اما البيت وهنا تم الكلام على قسم الفعل فنشرع في
الكلام على قسم الحرف فقال **الحرف ما لم يستقل بالمفهومية**
اي الحرف كلمة لم يستقل بالمفهومية اي لم يكن في مفهومية
المعنى منها مستقله من غير حاجة الى انضمام شيء آخر اليها
فما عبارة عن الكلمة كما مر في اوايل الكتاب وهي جنس يشمل
الكلم الثلث ولم يستقل بالمفهومية فصل يخرج الاسم والفعل
والظاهرات قوله **وضعا** قيد لبيان الواقع لا للاحتراز اذ ليس
لنا من الاسماء والافعال كلمة عرض لهما بحسب الاستعمال عدم
الاستقلال بالمفهومية حتى تخرج بقيد الوضع **ومن ثم** اي ومن
اجل كونه لا يستقل بالمفهومية وضعا **احتاج في جزئيته** اي كونه

جزء الكلام

جزء الكلام **الي اسم** كالتنوين في نحو زيد قايم **او فعل** نحو قد في
قد قام زيد **وله اصناف** منها الحروف **الجارة** مبتداء وما بعده
الخبر وقد مر التنبيه على مثله في اوايل الكتاب وسميت جارة
لانها تعمل الجر **وقيل** سميت بذلك لجرها معنى الفعل او شبهه الى
الاسم نحو مررت بزيد وانا مار بعمرو ولا اصل ان افعال اقصرت
عن الوصل الى الاسماء فاعينت على ذلك بحرف الجر ومن ثم لم يتعلق
الزايد بشيء لانه دخل تقوية وتوكيدا لا معينا على الوصول ومن
ثم ايضا لم يتعلق الجار المكفوف عن عمل الجر بشيء لانه لم يبق
حرف جر بل يفيد من جهة المعنى فقط فلا عمل له كما لا عمل له
وممن صرح بذلك التفتازاني في حاشية الكشاف عند قوله
فاذكروه كما هديكم **من** بكسر الميم **وهي للابتداء** اي ابتداء
الغاية والمراد بالغاية المسافة وهو الغالب على هذا الحرف
حتى ادعى قوم ان ساير معانيه راجعة اليه ويقع لذلك
في غير الزمان نحو سُبحَانَ الَّذِي اَسْرَي بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ
الْحَرَامِ اِنَّه من سليمان **قال الكوفيون** والاخفش والمبرد
وابن درستويه وفي الزمان ايضا قال ابن مالك هو الصحيح
بدليل من اول يوم وفي الحديث فمطرنا من الجمعة الى الجمعة
والشواهد عليه كثيرة جدا **وللتبيين** ويعرف بان يجعل مكانها
الذي او نحوه فيستقيم المعنى نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان
ويكون مع مجرورها بعد من تتمة المبين بمنزلة حال كهذه الاية
او صفة نحو ويلبسون ثيابا خضرا من سندس واستبرق ولم يجعل

كونها خبرا مثل الرجس من الاوثان اي هو الاوثان والتبعيض
ويعرف بان يجعل مكانها بعض فيستقيم المعني نحو اخذت
من الدراهم والتجريد نحو لي من فلان صديق حميم وكلام
الزمخشري يقتضي انها بيانية وذلك انه سئل عن من في قوله
تع وهب لنا من ازواجنا وذرياتنا قرة اعين ما هي واجاب بان
قال يحتمل ان يكون بيانية كانه قيل هب لنا قرة اعين ثم بين
القرة وفسرت بقوله من ازواجنا وذرياتنا ومعناه ان يجعلهم
الله لهم قرة اعين وهو من قولهم رايت منك اسدا اي انت اسد
كذا قال واعترض بان من البيانية عند من ثبتها شرطها
ان يتقدم عليها المبين قيل والظاهر ان من التجريدية
ابتدائية او ظرفية والبدل نحو ارضيتم بالحيوة الدنيا من
الآخرة ونحو لجعلنا منكم ملائكة في الارض يخلفون وانكر قوم
هذا المعني فقالوا التقدير بدلا من الآخرة وبدلا منكم فالمفيد
للبدلية متعلقها المحذوف واما هي فللابتداء والسببية نحو
مما خطيئاتهم اغرقوا والتشبيه ومثل هذا في بعض الحواشي بقوله
عليه الصلوة والسلام لعلي رضي الله عنه انت مني بمنزلة هرون
من موسي والظاهر ان هذا للابتداء اذ التقدير قربك مني
بمنزلة قرب هارون من موسي وحذف المضاف لظهور
المعني وزائدة لو حذفت لبقي اصل المعني بحاله في غير الموجب
لتاكيد الاستغراق المستفاد اما بطريق النص نحو ما جاءني
من احد اذ لو لم تزد من كان الاستغراق حاصلا قطعا او بطريق

الظهور

الظهور نحو ما جاءني من رجل اذ لو لم تزد من كان
الاستغراق حاصلا بطريق الظهور لا بطريق النص اذ يحتمل
نفي الوحدة ولذلك صح ان يقال ما جاءني رجل بل رجلان ونحو
قولهم قد كان من مطر مما استدل اليه الكوفيون والاخفش
في اجازتهم لزيادتها في الموجب ماول بانه علي معني
التبعيض وكان تامة فاعلها ضمير يعود الي الاسم الفاعل
يفهم منها نحو لا يزني الزاني حين يزني وهو مومن ولا يشرب
الخمر حين يشربها وهو مومن اي ولا يشرب هو اي الشارب
اذ لا يعود الضمير علي الزاني المتقدم الذكر لانه غير المقصود
ومن مطر علي هذا حال من الضمير المستكن في كان اي كان
الكاين حالة كونه بعض مطر فهذا اولي من قول من اوله
علي ارادة التبعيض بقولك قد كان شيء من مطر فحذف
الموصوف واقيمت الصفة مقامه لانه يخرج علي ما لا يجوز
ارتكابه في السعة وقد مر بيانه في باب النعت واما تاويل
من قال هو علي الحكاية كان قايلا قال هل كان من مطر فاجيب
بقوله قد كان من مطر فلا يخفي ضعفه والي للانتهاء اي انتهاء
الغاية والمراد المسافة كانت زمانية كانت ثم اتموا الصيام الي
الليل او مكانية نحو من المسجد الحرام الي المسجد الاقصي وغيرهما
نحو اعطيته من مائة الي الف وبمعني مع قليلا ولا تاكلوا
اموالهم الي اموالكم اي مع اموالكم وقيل التقدير مضمومة الي
اموالكم او علي تضمين تاكلوا معني تضموا اي لا تضموا اموالهم

آكليها الى اموالكم وحتى كذلك اي لانتهاء الغاية نحو
سلام هي حتى مطلع الفجر **وبمعنى مع كثيرا** نحو نمت البارحة
حتى الصلح اي مع صلحها وهذا اشارة الى ان بعدها
داخل في حكم ما قبلها كثيرا وقد يكون غير داخل كما في قوله سقى
الحيا الارض حتى امكن عزيت لهم فلا زال عنها الخير مجدودا
وهذه مسئلة فيها خلاف فمذهب المحققين انها اذا لم يكن معها
قرينة تقتضي الدخول لحكم الدخول ويحكم في مثل ذلك لما بعد الى
بعدم الدخول حملا على الغالب في البابين وقد يكون قوله قليل
بمعنى مع قليلا اشارة الى ان الى يدخل مغياها فيما قبلها قليلا وذلك مع
عند وجود القرينة واما عند عدمها فلا يحمل على الدخول لان الا
كثر مع القرينة عدم الدخول فيجب الحمل عليه عند التردد وقال
ابن هشام وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي انه لا خلاف
في وجوب دخول ما بعد حتى وليس كذلك بل الخلاف فيها
مشهور وانما الاتفاق في حتى العاطفة لا الخافضة والفرق
ان العاطفة بمنزلة الواو **وخصت بالظاهر** فلا يدخل على
المضمر اكتفاء الى فانها للغاية وتدخل على المضمر والمظهر **خلافا**
للمبرد فانه اجاز دخول حتى على المضمر كقوله اتت حتاك
تقصد كل فج ترجي منك انها لا تخيب اي انت اليك وهذا
عند الجماعة ضرورة **وحتاه بالقوم لاحق** في قول الشاعر
وكفيه يا عجبي واعطيه سؤله ولحقته حتاه بالقوم لا
حق ردي ولا يلتفت اليه ولا ينهض حجة له وانا **اقول**

الا يظن بالمبرد على جلالة مقداره ان يقدم على الاستدلال
بمثل هذا البيت على مطلوبه لظهور الفساد فيه اذ لو كان
الضمير مجرورا بحتى لكان المعنى ولحقته اليه وهو من الفساد
بحيث لا يخفى على الصاغر فضلا عن هذا الامام الكبير والظاهر
في البيت ان حتى ابتدائية لا جارة وان الهاء الواقعة بعدها
بعض ضمير في محل رفع على انه مبتداء وخبره لاحق والاصل
حتى هو بالقوم لاحق ثم حذفت الواو للضرورة على حد قوله
فبيناه يشري رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب اي
فبينا هو **ومجرورها آخر جزء ما قبلها** نحو اكلت السمكة حتى
راسها **او ملاقيه** نحو سلام هي حتى مطلع الفجر فعلى هذا
لا يجوز سرت البارحة حتى ثلثها او نصفها واعترض ابن مالك
بقول الشاعر عينت ليلة فما زلت حتى نصفها راجيا فعدت
يؤسا ورده ابن هشام بان هذا ليس محلا للاشتراط اذ لم يقل
فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها **وفيه** نظر لان المعنى عليه
فهو مذكور حكما وان لم يذكر لفظا **وفي للظرفية** وحقيقته الاحاطة
بالمظروف على وجه لا ينفصل الظرف عنه وهو امكانية او زمانية
وقد اجتمعا في قوله تعالى الم غلبت الروم في ادنى الارض
وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين وقد يكون مجازية
نحو ولكم في القصاص حيوة ونحو البركة في الاكابر واصحاب
الجنة في الرحمة **وللسببية** نحو فذلكن الذي لمتنني فيه لمسكم
فيما افضتم فيه عذاب عظيم **وفي الحديث** ان امراة دخلت

النار في حرة حبستها وبمعني علي قليلا نحو لاصلبنكم في جذوع
النخل ومنه عند بعضهم ما وقع في الحديث ارواح الشهداء
في اجواف طير خضر اي علي اجوافها والباء للالصاق
حقيقيا كان نحو امسكت بزيد اذا قبضت علي شيء من جسمه
او مجازيا نحو مررت بزيد اي التصقت مروري بمكان يقرب
منه والاستعانة وهي الداخلة علي الآلة نحو كتبت بالقلم
وقطعت بالسكين وابي ابن مالك التعبير بالاستعانة لوقوعها
في القرآن داخلة بعد الافعال المسندة الي الله تعالي والمصاحبة
ولها علامتان احديهما ان يحسن في موضعها مع والاخري
ان يغني عنها وعن مصحوبها الحال كقوله تعالي قد جاءكم
الرسول بالحق من ربكم اي مع الحق او محقا ويا نوح اهبط بسلام
اي مع سلام او مسلما عليك والمقابلة قال ابن مالك والباء
التي بهذا المعني هي الداخلة علي الاثمان والاعواض نحو اشتريت
الفرس بالف وكافات الاحسان بضعف وقد يسمي باء العوض
والتعدية اي لمجرد ايصال معني الفعل اللازم الي المفعول نحو
ذهب الله بنورهم وذهب بسمعهم وقد وردت مع المتعدي
في قولهم صككت الحجر بالحجر ودفعت بعضهم ببعض وكذا الاصح قيل الصواب
ان يقال هي الداخلة علي الفاعل فتصيره مفعولا ليشمل المتعدي
واللازم وانما قلت لمجرد ايصال معني الفعل لانه ما من حرف
جر الا يوصل معني الفعل لكن يصحبه ومع ذلك معني آخر كالظرفية
والالصاق وغيرها واما الباء التي للتعدي فلا يصحبها معني آخر

والظرفية

والظرفية وعلامتها ان يحسن في موضعها في نحو ولقد نصركم
الله ببدر وانكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل وهي كثيرة
في الكلام والقسم نحو بالله لافعلن كذا وهي اصل حروف القسم
ولذلك خصت علي غيرها بثلاثة امور احدها انه يجوز اظهار
الفعل معها نحو اقسم بالله الثاني انها تدخل علي المضمر نحو بك
لافعلن كذا الثالث انها تستعمل في الطلب وغيره بخلاف ما عدا
حروف القسم فان الفعل لا يظهر معها ولا تجر المضمر ولا تستعمل
في الطلب وبمعني عن كسال سائل بعذاب وكانه خص هذا
المعني بالتمثيل اشارة الي الرد به علي من انكر وجوده وهم جمهور
البصريين ولا اشكال ان المعني سال سائل عن عذاب وكذا في
فاسأل به خبيرا وكذا في قول علقمة فان تسالوني بالنساء
فانني خبير بادواء النساء طبيب قال ابن هشام وتأول البصريون
فاسأل به خبيرا علي ان الباء للسببية وفيه بعد لانه لا يقتضي
قولك سالت به الا ان المجرور هو المسؤول عنه وزائدة قياسا في
خبر المبتدا استفهاما اي حالة ذا استفهام لا مطلقا بل
بهل الكائنة للتقرير كقوله تقول اذا اقلولي عليها واقردت
الا هل اخو عيش لذيذ بدائم اقلولي تجافي واستطال والمؤلف
تابع في ذلك للرضي وفي الجني الداني لابن قاسم ان زيادتها
بعد هل غير مقيسة وخبر المنفي بليس نحو اليس الله بكاف
عبده او بما نحو وما ربك بظلام للعبيد وظاهر كلامه انه
لا فرق بين ان يكون الثاني بما الحجازية وهو متفق عليه او بما التميمية

وهو متفق مختلف فيه فمذهب الفارسي والزمخشري الى ان
الباء لا تزاد في خبر المبتدا بعدها او وجبا في نحو وما زيد
بغافل الحجازية قال ابن هشام ظنا ان المقتضي لزيادة الباء نصب
للخبر وانما المقتضي نفيه لامتناع الباء في كان زيد قائما وجوازها
في لم اكن باعجلهم وفي ما ان زيد بقائم وظاهر كلامه ايضا انه يزاد
قياسا في نحو قوله وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن باعجلهم
اذ اجشع القوم اعجل وفي قوله وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة
بمغن فتيلا عن سواد بن قارب وسماعا في غيره نحو ولا تلقوا
بايديكم الى التهلكة وان كثيرا ليضلون باهوائهم وكقوله نضرب
بالسيف ونرجو بالفرج اي ونرجو الفرج ونحو بحسبك زيد
وكفى بالله الى غير ذلك واللام للملك نحو المال لزيد ولمجرد الا
ختصاص نحو الحصر للمسجد والمنبر للخطيب والاستحقاق
نحو الحمد لله والملك لله ونحو ويل للمطففين ولهم في الدنيا
خزي والعاقبة وتسمى اللام التي بهذا المعنى لام الصيرورة ولام المآل
نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وانكر
البصريون لام العاقبة قال الزمخشري والتحقيق انها لام العلة
وان التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة وبيانه
انهم لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا
بل المحبة والتبني غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له
وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفعل لاجله فاللام مستعارة
لما يشبه التعليل كما استعير الاسد لمن يشبه الاسد والتعليل

نحو زرتك

نحو زرتك لصلاحك والقصد ولا اعرف من ذكر مجيء اللام لهذا
المعنى وفي بعض الحواشي ان المراد به العلة الغائية التي تقصد
الفعل لاجلها نحو حضرته للانتفاع قلت فاذن الحاجة الى
ذكر هذا القسم لاندراجه تحت التعليل والتعدية نحو ما اضرب
زيدا لعمرو وما احبه لبكر والتقوية العامل الذي فيه
ضعف بسبب تاخره او كونه فرعا في العمل نحو لزيد ضربت
وانا ضارب لزيد وفي التنزيل هدى ورحمة للذين هم لربهم
يرهبون وفيه ان كنتم للرؤيا تعبرون وفيه فعال لما يريد وفيه نزاعة
للشوى وهذه في الحقيقة من اقسام الزائدة وبمعنى الى نحو
بان ربك اوحى لها كل يجري لاجل مسمى ولو ردوا لعادوا لما نهوا
عنه وبمعنى واو القسم للتعجب ويختص باسم الله تعالى
كقوله لله يبقى على الايام ذو حيد اي والله لا يبقى على مرور
الايام جبل ذو حيد بكسر الحاء المهملة وحروف ناتئة في عرضه
جمع حيدة كبدرة وبدر والمراد التعجب من عدم بقاء هذا الجبل
العظيم وبمعنى عن مع القول نحو وقال الذين كفروا للذين امنوا
لو كان خيرا ما سبقونا اليه قال ابن الحاجب وقال ابن مالك
وغيره هي لام التعليل وقيل لام التبليغ وهي الجارة لاسم سامع
قول او ما في معناه والتفت عن الخطاب الى الغيبة او يكون
اسم المقول عنهم محذوفا اي قالوا لطائفة من المؤمنين
عن طائفة اخرى سمعوا باسلامهم وزائدة قياسا في لام
التقوية التي مر ذكرها وسماعا في غيرها كقوله وملكت ما بين

العراق ويثرب ملكا اجار لمسلم ومعاهد وعلى للاستعلاء
اما على المجرور وهو الغالب نحو وعليها وعلى الفلك تحملون
او على ما يقرب منه نحو او اجد على النار هدى قال الزمخشري
ومعنى الاستعلاء على النار ان اهل النار يستعلون المكان
القريب منها كما قال سيبويه في مررت بزيد انه لصوق بمكان
يقرب من زيد او ان المصطلين بها والمستمتعين اذا
تكنفوها قياما وقعودا كانوا مشرفين عليها ومنه قول الاعشى
وبات على النار الندى والمحلق وبمعنى الباء نحو حقيق
على ان لا اقول الا الحق وقرا ابي بان فكانت قراءته تفسيرا
لقراءة الجماعة وقالت العرب اركب على اسم الله اي باسم الله
قلت في المحكم ان معنى المثال اركب معتمدا على اسم الله فلم
يجعلها فيه بمعنى الباء وهو حسن وبمعنى مع المال على حبه
وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم واسم بمعنى فوق
بدخول من قوله بيصف قطاة غدت من عليه بعد ما تم
ظمؤها تصل وعن قيض ببيداء مجهل الظمؤ بكسر الظاء
المعجمة وسكون الميم وبهمزة بعدها ما بين الوردين يستعمل
للابل ولكنه استعاره للقطاة وتصل بفتح حرف المضارعة وكسر
الصاد المهملة تصوت جوفها من شدة العطش والقيض
بالقاف والضاد المعجمة القشر الاعلى من البيض والبيداء
بالمد وفتح اوله القفر الذي يبيد من دخله اي تهلك والمجهل
بالفتح المفازة لا اعلام فيها يعني غدت هذه القطاة من فوق

ذلك

ذلك الموضع بعد تمام ظمئها بصوت جوفها لشدة العطش
وعن قيض معطوف على عليه والتقدير ومن عن قيض
اي جانبه فيكون شاهدا على استعمال عن اسما ايضا غير اني
اقول لم يكن للمؤلف ذكر هذا المعنى في هذا المقام لانه بصدد
ذكر الحروف الجارة التي هي صنف من اصناف الحرف كما قدمه
وعلى الاسمية ليست من هذا القبيل والكاف للتشبيه نحو الذي
جاء كزيد ومنه ما جاء للمقارنة في الوقوع وذلك عند اتصاله
بما الكافة نحو سلم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت وعبر
ابن هشام عن هذا المعنى بالمبادرة ونقله عن ابن الخباز والسيرافي
وغيرهما قال وهو غريب جدا قلت ومنه قول صاحب المحرر
ويشتغل المؤذن بالاذان كما جلس قال النواوي في الدقائق
ولفظة كما ليست عربية وبطلقها فقهاء العجم بمعنى عند
وفي مفتاح السكاكي في الحالة المقتضية للنوع الثالث
وهو تقديم بعض ما يتصل بالفعل على بعض ما نصه فكما
تجد له مجالا في الذكر صالحا لا يتوقف ان تذكره قال الشريف
الجرجاني في شرحه وقوله فكما تجد متعلق بلا تتوقف وهذه
الكاف للقران في الوقوع يقال كما جاء زيد جاء عمرو اي تقارن
مجيئهما وخصت بالظاهر فلا تدخل على المضمر كراهة اجتماع
الكافين عند دخولها على كاف الخطاب وحمل بقية المضمرات
عليه لان الباب واحد مع الاستغناء بمثل فانها تدخل على المضمر
والمظهر وكما الا شاذا في قول العجاج وام اوعال كها او اقربا

ام اوغال هضبة: اما بالنصب عطفا على الذنابات في قوله تحي الذنابات
شمالا كثبا اي ترك الذنابات وهي موضع في جهة شماله كثبا اي
ذات كثب اي قرب وتركام اوغالكها اي مثل الذنابات او
اقرب واما بالرفع على انه مبتداء مخبر عنه بالظرف بصيف
جمارًا وخشيًا فرباته من الصايد شاذ ومما ينتبه له ان الاخفش
والفارسي ذهبا الى ان كاف التشبيه لا يتعلق بشيء كالجار الزايد
وتبعهما ابن عصفور مستدلين بانه اذا قيل زيد كعمرو فان
كان المتعلق استقر فالكاف لا يدل عليه بخلاف في من نحو زيد
في الدار وان كان فعلا مناسبا للكاف نحو اشبه فهو متعد بنفسه
لا بالحرف قال ابن هشام والحق ان جميع الحروف الجارة الواقعة موضع في
الخبر ونحوه يدل على الاستقرار قال ابن الحاجب في شرح المفصل
الكاف في قولك الذي كزيد اخوك اوصلت معنى استقر هذا
المبهم الى زيد على سبيل التشبيه ويلحقها ما الكافة خلافا
لصاحب المستوفي فانه منعه ورد بقوله واعلم انني وابا حميد
كما النشوان والرجل الحليم وقوله اخ ماجد لم يخز وانما يصح
الاستدلال بهما اذا لم يثبت ان ما المصدرية توصل بالجملة
الاسمية وجوز الزمخشري وجماعة في قوله تعالى واذا قيل لهم
امنوا كما امن الناس كون ما كافة وفيه اخراج الكاف عما ثبت
من عمل الجر بغير مقتض وزائدة في قوله تعالى ليس كمثله شيء
فيمن لم يجعله كناية عن نفي المثل على حد مثلك لا يبخل
والقول بزيادتها في الاية هو راي الاكثرين التقدير ليس مثله شيء

اذ لولم يقدر

اذ لولم يقدر زايدة صار المعنى ليس مثل مثله شيء فيلزم
المحال وهو اثبات المثل وانما زيدت لتوكيد نفي المثل لان زيادة
الحرف بمثابة اعادة الجملة ثانيا على ما صرح به ابن جني وذهب
جماعة الى انها غير زايدة وان ذلك كما ذكره صاحب الكشاف
من باب الكناية كما في قولهم مثلك لا يبخل لانهم اذا نفوا
البخل عمن يماثله ويكون على احص اوصافه فقد نفوه عنه
كما يقولون بلغت اترابه يريدون بلوغه فقولنا ليس كالله شيء
وقولنا ليس كمثله عبارتان معتقبتان على معنى واحد هو نفي
المماثلة عن ذاته الا ان الثانية تعطيه الكناية من المبالغة واسم
بمعنى المثل وقد عرفت ان ذكر مثل هذا في مقام بيان معاني
حرف الجر ليس كما ينبغي وكذا كل ما ياتي له من نحو ذلك ثم الكاف
لا يقع اسما عند سيبويه والمحققين الا في الضرورة كقوله
يضحكن عن كالبرد المنهم اي يفترون عن اسنان مثل البرد المنهم
اي الزايب وذهب الاخفش والفارسي وجماعة الى جواز
ورودها اسما في الاختيار فجوزوا في زيد كالاسد ان يكون الكاف
في موضع والاسد مخفوض بالاضافة وعليه قول الزمخشري
الضمير في فانفخ فيه راجع الكاف من كهيئة الطير
فانفخ في ذلك الشيء المماثل فيصير كساير الطيور وهذا ظاهر
كلام المولف بل صريحه كما تراه ويتعين عند الجميع حرفيته الصلة
في الذي كزيد اي ويجب ان يكون الكاف في مثل هذا حرفا لوقوعه
صلة فهو مثل الذي في الدار واحتمال كونه خبر مبتداء محذوف

والصلة الجملة الاسمية يندفع بان حذف المبتداء في غاية
القلة واستعمال الذي يد شايع كثير واسمية في عن كالبرد في
البيت الذي مر انشاده لي قوعه مجرورا وهو من خصايص
الاسماء وبعملها اي الحرفية والاسمية في زيد كالاسد وقد
اسلفنا الكلام فيه وان مذهب المحققين على خلافه وعن للمجاوزة
اي لبعد شيء عن مجرورها بسبب احداث مصدر الفعل المعدي
بها نحو سافرت عن البلد اي بعدت عن البلد بسبب السفر
ورغبت عن البخل اي بعدت عنه بسبب الرغبة واسم بمعني
الجانب بدخول من عليه كقوله ولقد اراني للرماح دريئة
من عن يميني مرة وامامي الدريئة بدال مهملة على وزن الصحيفة
حلقة يتعلم عليها الطعن قال ابن هشام ويحتمله عندي
ثُمَّ لَآتِيَنَّهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ
وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ فتقدر معطوفة على مجرور من الاعلي من ومجرورها
ولا تجر عن في المشهور بغير من وقد جروها بعلي كقوله علي عن
يميني مرت الطير سنحا السنح جمع سانح وهو ما مر من يسارك
الي يمينك والبارح عكسه والعرب تتفاءل بالاول وتتشاءم
بالثاني ومنذ ومذ للابتداء في الزمان الماضي كقولك في
يوم الجمعة مثلا ما رايته مذ يوم الجمعة ولا منذ يوم السبت
والظرفية في الزمان الحاضر نحو ما رايته منذ يومنا ولا مذ عامنا
فيكون بمعني في وتقع بمعني من والي جميعا ان كان الزمان
معدودا نحو ما رايته مذ يومين ومنذ ثلثة ايام نص عليه

ابن مالك

ابن مالك وغيره وخصتا بالظاهر فلا تجران ضميرا وذلك بالا
ستقراء واسمان كما مر في بحث بعض الظروف وحاشا في القول
الاصح وهو انها اذا كانت للاستثناء تكون حرف جر دايما
وهو قول سيبويه واكثر البصريين وجوز قوم كونها فعلا متعديا
جامدا لتضمنه معني الا فتنصب ما بعدها وقدم وعدا وخلا
في القول الاضعف وهو قول من ذهب الي انهما يقعان حرفي جر
للاستثناء وراجع الي الاحرف الثلثة حاشا وعدا وخلا وادعي
ابن هشام انهن لا يتعلقن بشيء كالزايد قال لانهن لتنحية
الفعل عما دخلن كما ان الا كذلك وذلك عكس معني التعدية
الذي هو ايصال معني الفعل الي اسم ولو صح ان يقال انها متعلقة
لصح ذلك في الا وانما خفض بهن المستثني ولم ينصب
كالمستثني بالا لئلا يزول الفرق بينهن افعال او احرف فاهذا
كلامه في مغني اللبيب وفيه نظر لانا لا نسلم ان معني التعدية
ما ذكره بل معناها جعل المجرور مفعولا لذلك الفعل ولا يلزم منه
اثبات تلك المعني للمجرور بل ايصاله اليه علي الوجه الذي تقتضيه
الحرف وهو هنا مفيد لانتقاله عنه وقد افصح رحمه الله عما
ذكرناه حيث قال في كتاب المذكور في علي الاستدراكية وتعلق
علي هذه بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال به
لانها اوصلت معناه الي ما بعدها علي وجه الاضراب والاخراج
واما الملازمة التي ذكرها في قوله ولو صح ان يقال انها متعلقة
لصح ذلك في الا فعليها منع ظاهر ولعل في الاستعمال الشاذ لترجي

وهي لغة عقيل قال شاعرهم فقلت ادع اخرى وارفع الصوت
مرة :: لعل ابي المغوار منك قريب :: ولا يتعلق بشيء لانها لم
تدخل لتوصل معنى عامل بل لافادة معنى الترجي فقط وانما
جرت هو لا بها تنبيها على ان الاصل في الحروف المختصة بالاسم
ان تعمل الاعراب المختص به ولكن يبقى النظر في وجه اختصاصهم
لعل بذلك دون سائر اخواتها ولولا مع المضمر المجرور عند
سيبويه نحو لولاي ولولاك ولولاه لامتناع الشيء لوجود غيره
كما انها كذلك عند دخولها على الضماير الرفع نحو لولا انا ولولا
انت ولولا هذه اعني الجارة عند سيبويه بمنزلة لعل الجارة
في ان ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء وانها لا يتعلق بشيء لعلة
المتقدمة ولات عند عيسى ابن عمرو مع ظرف زمان كقوله
طلبوا صلحنا ولات اوان :: فاجبنا ان ليس حين بقاء ::
وانظر بماذا يتعلق عنده وكي في كيمه وهي التعليلية الداخلة
على ما الاستفهامية وهذا مذهب البصريين وادعى الكوفيون ان
كي لا تكون جارة اصلا واجابوا عن قول العرب كيمه بان الاصل كي
تفعل ماذا قال ابن هشام ويلزمهم كثرة الحذف واخراج
ما الاستفهامية عن الصدر وحذف الفها في غير الجر وحذف
الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت الى هنا
كلامه ومما تعين فيه كون كي جارة قول حاتم واوقدت ناري كي
ليبصر ضوءها :: واخرجت كلبي وهو في البيت داخله :: لان لام
الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه ورب وفيها لغات ضم الراء وفتحها

وكلاهما

وكلاهما مع التشديد والتخفيف والاوجه الاربعة مع تاء
التانيث ساكنة او متحركة ومع التجرد عنها فهذه اثنا عشر
والضم والفتح مع اسكان الباء وضم الحرفين مع التشديد والتخفيف
فتلك ستة عشر لغة منها اللغة التي نطق بها المولف وهي
ضم الراء مع تشديد الباء للتقليل دائما وهو مذهب الاكثرين
وقال ابن مالك والصحيح انها للتكثير وهو مذهب سيبويه قال
ولذا يصلح كم في كل موضع وقعت رب فيه الا نادرا كقوله رب
من انضجت غيظا قلبه قد تمنى لي موتا لم يطع :: وقوله رب
رفد هرقته ذلك اليوم واسرى من معشر اقتال :: الرفد بفتح
الراء وقد تكسر القدح الضخم والاقتال بقاف ومثناة فوقية
جمع قتل بكسر القاف وهو العدو وقوله ربما تكره النفوس
من الامر :: له فرجة كحل العقال :: وقول حسان رب علم اضاعه
عدم المال :: وجهل غطى عليه النعيم :: وقول الاخر رب امرء تاقص
عقله :: وقد يعجب الناس من شخصه :: واخر تحسبه احمقا :: ويأتيك
بالامر من فصه :: وقول صاحب البرجمي رب امور لا تضيرك
ضيرة :: وللقلب من مخشاتهن وجيب :: الوجيب الخفقان
وقول عدي بن زيد رب مامول وراج املا :: الانها قد ثناه
الدهر عن ذاك الامل :: قال والقليل بها نادر ولها الصدر والتعليل
لانشاء التقليل على راي الاكثرين او لانشاء التكثير عند القايلين به
ومجرورها نكرة باجماع موصوفة على الاصح اما كونه نكرة فلان
وضعها للتقليل نوع من جنس كما هو مذهب الاكثرين فوجب

وقوع النكرة لحصول معني الجنس بها دون التعريف اذ لو عرف
لوقع التعريف زيادة ضايعة واما وصف النكرة فلتحصيل الافادة
بالنوع لان الصفة تخصيص للجنس المذكور اولا فيصير بها نوعا
فيكون ما تقتضيه رب من دخولها علي نوع من جنس موفرا
عليها وقد جوز ابن مالك وقوع مجرورها نكرة غير موصوفة
واستشهد بنحو قولها يا رب قايله غدا يا لهف ام معاوية
وقولها الا رب ماخوذ باجرام غيره فلا تساء من هجران من
كان مجرما وقوله رب مستغن ولا مال له وعظيم الفقر وهو
ذو نشب والدليل في شي من ذلك لجواز تقدير الموصوف واجيز
رب رجل وغلامه لانه بتقدير وغلام له بخلاف رب رجل
وزيد لانه لا يتاتي فيه مثل ذلك التقدير ولعل العلة التي اقتصر عليها
ينتقض بعدم جواز رب غلام زيد مع انه بتقدير رب غلام
لزيد والابدان يراد مع وقوعه تابعا وهم كثيرا ما يغتفرون في
الثواني ما لا يغتفرون في الاوايل علي انه لا حاجة الي هذا التاويل
في المثال المذكور لان الضمير في غلامه عايد الي نكرة غير مختصة
بحكم نحو نكرة والمضاف اليه كذلك او مضمر مبهم اي لم يتصل به
معين يرجع اليه بل مجهول ذهني مفرد مذكر وان انث او ثني
او جمع مميز تقول ربه رجلا وامراة ورجلين وامراتين ورجالا
ونساء خلافا للكوفية في طباقه المميز فيونث في نحو ربها
امراة ويثني ويجمع في نحو ربهما رجلين او امراتين وربهم
رجالا وربهن نساء والخلاف مبني علي ان هذا الضمير هل

هو لمقدر

هو لمقدر ذهني كضمير نعم او هو لمذكور والبصريون قالوا بالاول
فلذا افردوه والكوفيون قالوا بالثاني حيث كان جوابا لسوال
مقدر فاوجبوا مطابقته الضمير المذكور في السوال المقدر كانه
قيل هل من رجل كريم او من امراة كريمة او من رجلين كريمين
او امراتين كريمتين او من رجال كرام او من نساء كرام فقيل ربه
وربها وربهما وربهم وربهن علي حسب المميز لعوده الي ذلك
المذكور في السوال تقديرا قال ابن الحاجب في شرح المفصل
وكلا القولين مشكل اما قول البصريين فيلزمهم جواز رب رجل
رجلا كما جاز ربه رجلا اذ لا فرق بينهما واما الكوفيون فيلزمهم
ان يجيزوا ربه وربهما وحدهما ولا حاجة الي هذا التمييز فانه
مضمر لمتقدم الذكر ويلزمهم ايضا جواز رب الرجل من طريق
الاولي لان الضمير اعرف فاذا جاز هذا معه جاز مع المعرف
باللام والاولي ما قاله البصريون ويجاب عن ذلك بانه وان كان
مضمرا يرمي به اي يلفظ به من غير قصد فلا بد من ان يتقدم
ما يرشد الي المضمر الا ترى انك اذا قلت زيد فقيل نعم رجلا
كان كلاما مستقيما وان حكم بان المضمر الذي في نعم غير
مقصود قصد زيد بل مبهم من غير قصد الي المذكور مع هذا قد
ارشد المذكور المتقدم الي حذف المخصوص الذي هو تفسير له
في المعني وكذلك اذا قلت ربه رجلا كان الضمير فيه كالضمير في
نعم بعد تقدم الذكر وكان المذكور المتقدم يرشد الي تخصيصه
في المعني كما ارشد الي المخصوص بالمدح في نعم رجلا زيد وتقديره

ان يقول قايل هل من رجل كريم فيقال ربه رجل فالمراد برجل
رجل كريم وارشد اليه ما تقدم ذكره والا يلزم من ارشاده الي
مثل ذلك ان يكون الضمير في ربه له علي ما تقرر في نعم رجلا بعد
تقدم ذكر زيد اي هنا كلامه وفعلها الذي يتعلق به وهو الذي
يسمونه جواب رب ماض لفظا ومعني لانها لتقليل ما ثبت
فلذلك لم يستقم ان يكون الفعل الا ماضيا وجوز ابن مالك كونه
مستقبلا استنادا الي قوله فان اهلك فرب فتي سيبكي علي
مهذب رخص البنان * وليس بظاهر اذ الكلام في استقبال
نعلل الذي يتعلق هي به وسيبكي وصف لمجرورها لا فعلها الذي
يتعلق هي به محذوف غالبا لان معناه معلوم كما في قولك زيد
في الدار او لانها لا يقع الا جوابا فاستغني عنه بقرينة ما تقدم كما
استغني عن متعلق بسم الله وهو اقرا او اتلو او اقوم او اقعد
بقرائن الاحوال هذا في الغالب وقد يظهر كقولك رب رجل صالح
لقيت واعلم ان ما اشار اليه المولف من ان رب حرف جر معد
للفعل المذكور بعدها مشكل لانهم ان قالوا عدت العامل
المذكور في نحو رب رجل كريم لقيته او لقيت لم يتات لان الفعل
يتعدي بنفسه ولانه قد استوفي مفعوله في المثال الاول وان قالوا
عدت محذوفا تقديره حصل او نحوه كما صرح به جماعة ففيه تقدير
ما معني الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به في وقت كذا قرره ابن
هشام واختار مذهب الرماني وابن طاهر في المسالة وهو انها لا تتعلق
بشي اصلا وان افادت التقليل او التكثير كما ان لولا ولعل الجارتين

كذلك

كذلك وان فادت الامتناع والترجي علي ما مر وربما يود الذين
كفروا لو كانوا مسلمين وان كان الفعل فيه مضارعا فانه كالماضي
لانه للوقوع لا محالة اي لا بد قيل واصل التركيب دال علي الزوال
والنقل ومنه التحويل وهو نقل الشي من محل الي محل اخر فعلي هذا معني
لا محالة لا تحول كما ان معني لا بد لا فراق والتبديد التفريق وانما كان
للوقوع المحقق البتة لانه صادر عمن لا خلف في اخباره فالمترقب
منه بمنزلة الماضي في تحقق الوقوع ومعني التقليل هنا انهم
قد تدهشهم اهوال القيامة فيبهتون وان وجدت منهم افاقة
ما تمنوا ذلك واما من يقول بان رب للتكثير فالاية ظاهرة
علي قوله انما المراد تكثير ودادة الذين كفروا للاسلام لما يشاهدونه
من كرامة اهله وما آل اليه حالهم من النعيم والسعادة العظمي
وكثر اضمارها اي اضمار رب بعد الواو وكقوله وليل كموج البحر
ارخي سدوله اي ستوره ولها اي للواو المذكورة الصدر
ولا تدخل علي مضمر فرقا بينها وبين رب والعمل لها اي لرب
اي لرب مضمرة دون الواو هذا هو الصحيح والواو المذكورة
للعطف وذهب الكوفيون والمبرد الي ان الجر بنفس الواو لا برب
مضمرة فليست عاطفة واحتجوا بافتتاح القصايد بها واجيب
بجواز تقدير العطف علي شي في نفس المتكلم وبوضع كونها
ان واو العطف عاطفة لا تدخل عليها كما تدخل علي واو القسم
قال والله لولا تمرة ما جيتنه واقل اضمار رب بعد الفاء كقوله
فمثلك حبلي قد طرقت ومرضع وبل كقوله بل بلد ملء الفجاج

قتمه الضجاج فتمه الضجاج جمع فج وهو الطريق الواسع
بين الجبلين والقتم جمع قتمة وهي لون فيه غبرة وحمرة
ولا ادري ما معنى اختصاص الواو بالصدرية دون الفاء
وبل مع اشتراكهن في ان الجر برب مضمرة بعدهن لا بهن وتلحقها
ما الكافة كقوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات
اوفيت اشرفت والعلم الجبل والشمالات جمع شمال وهي الريح
المعروفة وما الكافة بمعنى شيء كقوله ربما تكره النفوس
من الامر :: له فرجة كحل العقال :: اي رب شيء تكرهه النفوس
وقد مضى انشاده وكذا ما الزائدة التي لا تكف عن العمل نقله
كقوله ربما ضربة بسيف صقيل :: بين بصرى وطعنة نجلاء ::
البصرى بضم الموحدة بلدة بناحية الشام والنجلاء الواسعة
وقد انقضى كلامه على رب ثم اخذ بذكر باقي حروف الجر فقال الواو
اي وكالواو والتاء المثناة وكذا من على راي من ذهب
الى انه حرف جر وقيل هو اسم وهو بقية ايمن لكثرة تصرفهم
فيها وانما فصل بكذا لئلا يتوهم ان قوله على راي يرجع الى
الثلاثة بالنون اي باثبات النون وحذفها كسر الميم
وضمها فيهما اي في حالتي اثبات النون وحذفها للقسم
حال من الاحرف الثلاثة الواو والتاء ومن او خبر لمحذوف
اي هن للقسم وخصص اي احرف القسم المذكورة بحذف
الفعل لان كلا منهن عوض عن فعل القسم وبائه التي هي الاصل
فيه كما مر فلو جمع بينها وبين الفعل لكان بين العوض منه

كذا

كذا قيل وفيه نظر من غير سؤال يكون في الجواب بل لا بد ان
يكون الجواب خبريا اما الباء فتارة يكون جوابها كذلك وتارة
يكون سواليا وسيأتي الكلام عليه وخصت الواو بالظاهر
نحو والقرآن الحكيم فان ثلثها واو اخرى والتين والزيتون
فالثانية واو العطف والا اختلج كل من القسمين الى جواب
وخصت التاء المثناة بالله اي بهذا اللفظ نحو تالله
لقد اثرك الله علينا قال الزمخشري في وتالله لاكيدن
اصنامكم الباء اصل احرف القسم والواو بدل منها والتاء بدل
من الواو وقد فيها زيادة معنى التعجب كانه تعجب من تسهيل
الكيد على يده وتأتيه مع عتو نمرود وقهره الى هنا كلامه
وانما كان الاصل هو الباء لان تعلق الفعل بالمقسم به
الصاقي والباء هي الثابتة للالصاق في غير هذا الباب
ولم توجد التاء والواو الا في هذا الباب وعوضت الواو
عنها لاتحادهما مخرجا لانهما شفويتان وقربهما معنى
لان الالصاق قريب من الجمع الذي الواو له وابدلت
التاء من الواو كما في تقوى وخصت من بالرب فيقال
من ربي لافعلن وحكي جواز العكس في الاخيرين وهو
استعمال الرب مع التاء والله مع من فيقال ترب الكعبة وتربي
ويقال من الله والباء اعمها اي اعم احرف القسم في الجميع
اي في جميع الاحكام المذكورة وقد سبق الكلام عليه ::
وتحذف اي الباء وهي اقرب مذكور ليعود الضمير عليه

ولو جعلناه عايدا علي الكل لم يناف اذ الظاهر ان التاء ومن
لا يجوز حذفهما واما الواو فظاهر كلامهم انها كالبا في
جواز الحذف فترد عليه بنصب اي مع نصب المجرور للقسم
به كاينا ما كان في الاستعمال الاعلي وهو الاكثر فيقول الله
لافعلن او بابقاء الجر جواز او هو مخصوص باسم الله
فتقول الله لافعلن بالجر قال ابن مالك في شرح التسهيل
وحكي الاخفش في معانيه ان من العرب من يجر اسم الله
مقسما به دون جار موجود والعوض وذكر غيره من الثقات
انه سمع بعض العرب يقول كلا الله لاتينك بزيد كلا والله
وزعم بعض الايمة الكوفيين ان الاسماء كلها اذا اقسم بها
محذوفا منها الواو تخفض وترفع ولا يجوز النصب الا
في حرفين يعني كعبة الله وقضاء الله هذا كلامه وانت
تري المولف كيف اطلق جواز ابقاء الجر غير مقيد له بقسم به مخصوص
وبابقاء الجر وجوبا فيما ناب عنها اي عن حرف القسم هاء
التنبيه والف الاستفهام وقطع همزة الوصل اي احد
هذه الامور الثلاثة فتقول ها الله لاقومن لوجود حرف
التنبيه ووصل همزة الله وتقول آلله لاقومن بهمزة الا
ستفهام ووصل همزة الاسم الشريف وتقول أالله لاقومن
بلا تنبيه واستفهام لكن همزة الاسم مقطوعة والجر في الجميع
واجب لوجود ما يقوم مقام حرف القسم وكانه موجود وفي
لاها الله ذا بقطع الهمزة من الكلمة العظمي او بوصلها بحذف

والف

الالف اي مع حذف الالف منها لانها الف لقيت ساكنا بعدها
فقياسها ان تحذف لالتقاء الساكنين ومدها جمعا بين
الساكنين وهما الفها واللام الاولي من الله وذلك لانها تنزلت
مع الاسم الشريف منزلة الجزء من الكلمة فلم تحذف الالف
لالتقاء الساكنين بناء علي انهما التقيا علي حدهما كالضالين
معاملة لما هو كالجزء كمعاملة الجزء نفسه جزء المقسم عليه
محذوف عند الخليل والتقدير ها الله لا الامر ذا فحذف
الامر لكثرة الاستعمال ولذا لا يقاس عليه غيره فلا يقال ها الله
اخوك علي تقدير ها الله لهذا اخوك وعند الاخفش ذا من
جملة القسم توكيدا له كانه قال ذا قسمي ولذا يجاء بالمقسم
عليه بعده فيقال ها الله ذا لقد كان كذا فدل ذلك علي ان ذا ليست
من المقسم عليه واللاميات بعدها جواب وايضا فانهم ياتون
بالمقسم عليه نفيا ولو كان كما قال الخليل لزم ان يطابقه
ما ياتي بعده في الاثبات قال ابن الحاجب في شرح المفصل كلا
القولين باطل واما قول الخليل فان المقسم عليه علي ما قاله
في هذا الكلام مثبت لكن المعني المستعمل فيه هذا القصد هو ان يكون
المقسم عليه منفيا دليله استقراء كلامهم واذا كان كذلك وجب
تقديره منفيا واذا قدر منفيا بطل قول الخليل واما قول الاخفش
فلانه اجاز حذف المقسم عليه باسره وهو خلاف الاصل وجعل
ذا اشارة الي المقسم ولم يوجد له نظير في كلامهم وقال ايضا
في شرح المفصل لو قيل ان ذا خبر المقسم عليه لا علي الوجه

غقياسها ٢

الذي ذكره الخليل بل معنى لا يفعل او لا يكون ذا لكان مستقيما
دليله ما مر آنفا في ابطال قول الخليل من انه علم بالاستقراء
ان المقسم عليه بعده منفي وما ذكره الاخفش من قوله
ها الله ذا لقد كان كذا لا نسلمه فان مثل ذلك لا نعرفه من كلامهم
ولو قدرنا صحته فلا تنازع في ان المتكلم مريد للنفي بقوله لا ها الله
ذا واذا ثبت ذلك ثبت ما قلناه فيكون قوله لقد كان كذا اثباتا
لغير ما نفاه بقسم مقدر آخر الى هنا كلامه يعني فيكون تقدير
ما رواه الاخفش لا ها الله لا يفعل ذا والله لقد كان كذا
فيكون هما قسمان مع جوابيهما فحذف من الاول بعض الجواب
وهو لا يفعل ومن الثاني القسم ويجاب القسم ولو كان تقديرا
غير ملفوظ بما الطلبي وهذا هو المسمى عندهم بالقسم الاستعطافي
ولا يكون الا بالباء وقد مر الاشارة اليه نحو قوله بربك هل ضممت
اليك ليلى قبيل الصبح او قبلت فاها وقوله بعيشك يا سلمى
ارحمي ذا صبابة الى غير ما يرضيك في السر والجهر وقد وقع للزمخشري
ما يقتضي ان الاستعطافي ليس بقسم وذلك انه قال في تفسير
قوله تعالى رب بما انعمت علي فلن اكون ظهيرا للمجرمين
بما انعمت علي يجوز ان يكون قسما جوابه محذوف تقديره اقسم
بانعامك علي بالمغفرة لاتوبن فلن اكون ظهيرا للمجرمين
وان يكون استعطافا كانه قال رب اعصمني بحق ما انعمت
علي من المغفرة فلن اكون ان عصمتني ظهيرا للمجرمين فجعل
الاستعطاف قسيما للقسم بعطفه عليه فدل انه ليس بقسم عنده

اما ماذكر

واما ماذكر المؤلف من ان الطلبي قد يكون جوابا لقسم مقدر
فلا اعرف من قاله ولا يظهر له وجه اذ لا دليل يكون يقوم على القسم
المحذوف عند كون الجواب طلبيا فتامله او بان خفيفة نحو والله
ان زيد لقائم او ثقيلة نحو والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين
فلا يحتاج الى اللام مع الثقيلة فيجوز ان تقول والله ان زيدا قائم
او باللام في المبتداء نحو والله لزيد قائم او في فعل الحال كقراءة
ابن كثير لاقسم بيوم القيمة او المستقبل مع نون التاكيد نحو تالله
لاكيدن اصنامكم وظاهره انه لابد منها مع النون وليس كذلك
بل قد يمتنع دخول النون على المضارع الواقع جوابا للقسم وذلك
عند تقدم المعمول بين اللام والفعل نحو ولئن متم او قتلتم لالى
الله تحشرون او بقد في الماضي نحو والله لقد قام زيد ولو كان
وجودها تقديرا والله لقام زيد اي لقد قام زيد وفصل ابن عصفور
فقال اذا اجيب القسم بماض متصرف مثبت فان كان قريبا
من الحال جيء باللام وقد نحو تالله لقد آثرك الله علينا وان كان
بعيدا جيء باللام وحدها كقوله حلفت لها بالله حلفة فاجر
لناموا فما ان من حديث ولا صال وقال ابن هشام والظاهر
في الاية والبيت عكس ما قال اذ المراد في الاية لقد فضلك الله
علينا بالصبر وسيرة المحسنين وذلك محكوم به في الازل
وهو متصف به مذ عقل والمراد في البيت انهم ناموا قبل
مجيئه هذا كلامه وفيه نظر لجواز ان يكون المراد في الاية لقد
آثرك الله بالحكم علينا في ارضك وهو قريب من حال تكلمهم

واما البيت فانما المراد فيه انصاف الرقباء بنوم ثقيل يقتبس معه
الطمانينة والامن من سرعة انتباههم فلا بد من كونه بعيدا
عن زمن الحال ومما نحو ولئن اتيت الذين اوتوا الكتاب
بكل آية ما تبعوا قبلتك وان النافية نحو ولئن زالتا ان امسكهما
من احد من بعده ولا كقول الشاعر رد وافي الله الذي ناكم ابدا
ما دام في ورد ما ماء لنزال ولا يخفي ان كلا من الكلم الثلاث
ما وان ولا قد تقع للنفي وقد تقع لغيره فتخصيصان بالوصف
بالنافية دون الاخيرين لا يظهر له وجه فان قلت قد ورد
الجواب منفيا بلن كقول ابي طالب والله لن يصلوا اليك بجمعهم
حتى اوسد في التراب دفينا قلت هو عندهم من قبيل النادر
كما ندر ما حكاه الاصمعي عن اعرابي قيل له الك بنون فقال
نعم وخالقهم لم يقم عن مثلهم منجبة ويمكن تخريج هنا
على حذف الجواب اي وخالقهم ان لي لبنين وجملة النفي
استينافية فان قلت وكذا البيت اذ يمكن ان يكون الجواب
فيه محذوفا لدلالة عليه اي والله انك لامن قلت الفرق
واضح وذلك ان الجواب من قول الاعرابي حذف لدلالة ما تقدم
عليه وذلك ان قوله نعم في جواب القايل الك بنون معناه نعم لي بنون
ثم ورد القسم بعد ذلك فحذف جوابه وجوبا لدلالة المتقدم فهو جار
على القاعدة المقررة في هذا الباب كما ستعرفه قريبا واما البيت
فالقسم فيه غير متوسط ولا متاخر بل متقدم والجواب فيه
محذوف لدلالة ما تاخر وذلك غير معهود لكن للقايل ان يقول

سلمنا انه ليس بمعهود لكن تلقي القسم بلن غير معهود ايضا
فاستوى الامران ثم المرجح للحمل على الثاني دون الاول وجاز
حذف فعلا لفظا وهو كثير اذا كان المنفي مضارعا نحو تالله تفتؤ
تذكر يوسف وانما جاز الحذف لعدم الالتباس ضرورة ان المضارع
الموجب يجب اقترانه باللام والنون ان كان مستقبلا وباللام
وحدها ان كان حالا وكلاهما منتف فعلم انه منفي وقيل اذا كان
ماضيا كقوله فان شئت آليت بين المقام والركن والحجر الاسود
نسيتك ما دام عقلي معي امد به امد السرمد وجاز الحذف فيه
لعدم اللبس ايضا اذ لو كان مثبتا لاقترن باللام وقد وانما قل حذف
النافي منه بالنسبة الى الاول لكثرة وقوع المضارع جوابا للقسم
وقلة الماضي بالنسبة اليه وحذف بالبناء للمفعول والنايب
عن الفاعل قوله جواب القسم وانما ضبطته بذلك غير ملتفت
الى ما في النسخ المحشاة من جعله اسما مرفوعا مضافا الى جواب
القسم لانه يلزم ان يكون معطوفا على فاعل جاز المتقدم فيكون
الحذف هنا جايزا وليس كذلك بل هو واجب اذا توسط القسم
بين اجزاء الجملة الدالة على جوابه نحو زيد والله قايم او تقدمه
اي تقدم القسم ما يدل عليه اي على الجواب نحو زيد قايم والله
لان الجملة المتخللة بالقسم والجملة المتقدمة عليه لا يكون جوابا
للزوم وقوع القسم غير صدر وهو ممتنع لانه انشاء فيستحق الصدارة
ليتوفر فهم السامع من اول الكلام على المقصود استوى الاستفهام
وغيره مما هو للانشاء كما مر فتعين ان يكون الجواب محذوفا

مدلولا عليه بالجملة التي توسط هو بينهما او التي تاخر عنها لتوفر عليه صدريته وقد يحذف الحروف الجارة فاذا مع جر المعمول كما حكي عن رؤبة انه قيل له كيف اصبحت فقال خير عافاك الله اي على خير وكقول الفرزدق اذا قيل اي الناس شر قبيلة اشارت كليب بالاكف الاصابع وقد جوز في التسهيل الجر بحرف مضمر قياسا في صور منها ان يقع الاسم في جواب ما تضمن مثل ذلك الجار نحو قولك زيد بالجر في جواب من قال بمن مررت ومنه قوله عليه الصلوة والسلام اذا قيل له اي جارية فالي ايهما اهدي اقربهما منك بابا بالجر على اضمار الي ونحو بلي زيد في جواب من قال ما مررت باحد ومنها بعد عاطف منفصل بلو نحو جي بزيد وعمرو ولو احدهما بالجر اي ولو باحدهما ومنها ماوقع ان يكون مقرونا بهمزة الاستفهام او هلا بعد مجرور بمثل الحرف المحذوف مثل حكاه الاخفش في المسايل من انه يقال مررت بزيد فتقول ازيد بن عمرو ويقال جيت بدرهم فتقول هلا دينار قال الاخفش وهذا كثير وذكر مسايل اخر ونوع في ذلك وقد فرغنا الكلام على ذلك كله في شرح التسهيل وكثيرا مع نصبه نحو واختار موسي قومه سبعين رجلا اي من قومه ونحو استغفر الله الذنب وامرت زيدا الخير وهو مع كثرته غير مقيس وقياسا مع ان الخفيفة وان المشددة لانهما مظنة للتخفيف لطولهما بالصلة الواقعة بعدهما وهل الموضع بعد حرف حذف الجار نصب او جر فيه خلاف مر الكلام عليه في باب

التحزبر الحروف المشبهة بالفعل المتعدي من حيث اقتضاؤها الامرين هما طرفا النسبة في الجملة الاسمية التي تدخل هي عليها كما ان الفعل المتعدي يقتضي امرين هما المرفوع والمنصوب وكان مقتضى هذه المشابهة ان يعمل الرفع اولا والنصب ثانيا كما في الفعل المتعدي لكن عكس العمل هنا تنبيها على الفرعية لها الصدارة لدلالة كل منها على قسم من اقسام الكلام كالتاكيد في ان المكسورة والتمني في ليت والترجي في لعل والتشبيه في كان والاستدراك في لكن فكانت كغيرها مما يدل على قسم من اقسام الكلام فاستحقت الصدارة ليتضح لسامعها من اول الامر ما يريد من انواع الكلام ولا تقع في حيزه سوى ان المفتوحة فلا صدرية لها اذ هي موصول حرفي يأول مع صلتها بمفرد واما غيرها من هذه الحروف فليست كذلك فاستحقت صدر الكلام لما تقدم ولا ينتقض ذلك بوقوع ان المكسورة مثلا بعد حرف التنبيه نحو الا انهم هم السفهاء وبعد الموصول نحو وجاء الذي انه فاضل لان الصدارة لا تبطل بتقدم اي لفظ كان وانما تبطل بعامل متقدم على ذي الصدارة فيه او فيما بعده او بتقدم ما في خبره عليه فان وان كلاهما للتحقيق والمكسورة لا تغير الجملة التي تدخل عليها الي معنى المفرد بل يبقى بعد دخولها معنى الجملة على ما كان عليه بخلاف المفتوحة فانها تصير مدخولها الذي هو جملة بتاويل المفرد لانها اشبه بالفعل لفتح طرفيها وما بعد الفعل مفرد فجعلوا ما بعدها في تاويل المفرد لانها كالفعل فتكسر



واحسن ابن مالك في قوله بيتدلم كسران حالة كونها مع مد
خولها خبرا عن اسم عين نحو زيد انه فاضل وهذا
لا يشمل مثل قولك العلم انه حسن مع وجوب الكسر فيه
في الابتداء نحو انا اعطيناك الكوثر ولا فرق بين ان يكون
في اول كلام المتكلم نحو ان زيدا قايم وان يكون واقعة في وسط
كلامه اذا كانت ابتداء كلام آخر نحو اكرم زيدا انه فاضل فانه
مستانف وقع تعليلا لما تقدم وفي الصلة نحو واتيناه من
الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة اولي القوة فان قلت
ينتقض نحو جاء الذي عندي انه فاضل ونحو لا اكلمه
ما ان في السماء نجما قلت لا فان مراده ان يقع في ابتداء الصلة
وما نقضت به ليس كذلك على انها انما فتحت هنا لكونها مع معموليها
مبتداء في المثال الاول وفاعلا في الثاني وقد نص فيهما بابه نحو على
وجوب الفتح في ذلك وفي جواب القسم نحو والله ان زيدا
قايم فان قلت قد جوزوا في نحو حلفت انك ذاهب كسران وفتحها
مع انه جواب قسم فيرد عليه قلت لا يرد اما اولا فلا نسلم
جواز مثل ذلك على مذهب المنصوص وهو مذهب البصريين
وانما اجازه الكوفيون وليس المتفريع على مذهبهم واما ثانيا
فلو سلمنا جوازه لم يضر لان الكسر مبني على ان الجملة جواب القسم
والفتح مبني على اسقاط الخافض اي على انك ذاهب لا على
انه جواب للقسم فلا ورود لذلك البتة وبعد قول مقصود
منه ان يحكي به ما يقع بعده من الجمل نحو قال اني عبد الله ونحو

بقوله ليس بمعنى الظن والتفوه على انه اذا كان كذلك يفتح
نحو اتقول ان زيدا قايم اي اتظن على لغة سليم ونحو قلت ان
زيدا فاضل بتضعيف مضيف قلت بمعنى تفوهت فتفتح ان
حينئذ لان الجار مقدر قبلها من حيث ان التفوه الذي
ضمنه القول يتعدى بالبا فكانك قلت تفوهت بان زيدا
قايم هذا ما افهمه من هذا الكلام ولم اره منصوصا لاحد لكنه
ليس ببعيد من القواعد فان قلت مقتضى هذا ان القول
حيث يحكي به لا يكون بمعنى التفوه فباي معنى هو حينئذ
قلت القول يكون بمعنى الذكر اللساني وبمعنى التحدث والتكلم
والتفوه فحيث يجعل بمعنى الذكر اللساني الذي يتعدى
فعله بنفسه الى المفعول يحكي به ما بعده على انه مفعول
به وعليه يجي كسران وحيث يجعل بمعنى التفوه ونحوه
من التحدث والتكلم الذي يتعدى فعله بواسطة الحرف فلا
يحكي به ما بعده بل يجعل مفعولا به بواسطة الجار المحذوف
وعليه يجي فتح ان والحاصل انك تعامل فعل القول بمعاملة
الفعل الذي بمعناه من تعديته بنفسه وبواسطة وقواعد
العربية لا تاباه وبعد فالذي يغلب على ظني ان اصل كلام
المؤلف كان ليس بمعنى الظن واليقين يشير بذلك الى ما قاله
الرضي فكثيرا ما يعتمد كلامه ويتبعه وقد قال في شرح الكافية
وانما تكسر بعد القول اذا قصدت به الحكاية لا الاعتقاد الشامل
للظن والعلم فانها تفتح اذن كفتحها بعد العلم والظن وانما

كسرتها بعد القول بمعنى الحكاية لانها ابتداء الكلام المحكي هذا
كلامه في ظهران لفظة اليقين صحفها النساخ بلفظ التقوى
والله اعلم بحقيقة الحال واعلم انه قد يجب الفتح مع الحكاية
بالقول كما اذا قلت قال زيد انك فاضل كرمتك فتفتحها لانها
في الكلام المحكي مفتوحة لوقوعها بعد لام التعليل المحذوفة
اي لانك فاضل اكرمتك **فان قلت** فالموجب اذن للفتح انما هو
وقوعها بعد الجار لا كونها محكية بالقول قلت والموجب للكسر
في الواقعة بعد القول المقصود به الحكاية وقوعها في الابتداء
نظرا الى الكلام المحكي كما مر وقد عدوا هذه قسما براسه
فلنعتد تلك ايضا ولا فرق فتامله **وبعد النداء** نحو ووصى
بها ابراهيم بنيه ويعقوب يا بني ان الله اصطفى لكم الدين وهذه
داخلة في الابتداء كما اسلفناه **فان قلت** يحتمل ان يكون مراده
انها اذا وقعت بعد فعل النداء كسرت كوقوعها بعد القول نحو
ناديت زيدا ان غلامك قد ذهب قلت هذا يرجع الى انها محكية
بفعل النداء وليس مذهب البصريين وانما يجيزه الكوفيون
ومثل هذا التركيب يرى البصريون ان الحكاية فيه بقول مقدر اي
دعوت زيدا **قلت** له ان غلامك قد ذهب **وبعد حتى الابتداء**
الابتداء نحو مرض حتى انهم لا يرجونه وبعد **واو الحال** نحو
كما اخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون
وبعد حرف الافتتاح نحو الا ان اولياء الله لا خوف عليهم ولا هم
يحزنون ونحو اما وان زيدا فاضل وبعد حروف **التصديق**

كانه يقال

كان يقال ازيد فاضل فتقول نعم انه فاضل ويقال ما زيد بعالم
بعالم فتقول بلى انه عالم واذا تاملت ما قدرناه في الا
بتداء علمت ان بعض هذه الصور يرجع اليه فلا ينبغي ان يجعل
قسما براسه **ويعطف على اسم ان المكسورة ولو كان كسرها**
حكما اي محكوما به في المعنى مع انه مفقود لفظا وذلك نحو
علمت ان زيدا قايم فان هذا موضع الجملة المستقلة في المعنى
لاشتمال المفعولين في باب علمت على المحكوم عليه وبه بدليل
وجوب الكسر اذا دخلت اللام نحو علمت ان زيدا لقايم وهذا
بخلاف نحو اعجبني ان زيدا قايم فان هنا الا مسكورة
ولا في حكم المكسورة ولذلك اعطيت في الاول حكم المكسورة
ولم تعطه هنا لكون ان لا تغير معنى الجملة فكانت في حكم
ما هو معدوم فيقلب اسمها باقيا على رفعه فيعطف عليه بالرفع
بشرط مضي الخبر وانقضا التكلم به **لفظا** نحو ان زيدا قايم
وعمرو **او تقديرا** نحو ان زيدا وعمرو قايم واعلم ان للاتن
العطف على اللفظ هو الاصل نحو ليس زيد بقايم ولا قاعد
بالخفض وشرطه امكان توجه العامل الى المعطوف فلا
يجوز ما جاءني من امراة ولا زيد الا الرفع عطفا على الموضع
لان من الزائدة لا تعمل في المعارف واما العطف على المحل
نحو ليس زيد بقايم ولا قاعدا بالنصب فيجوز قال ابن هشام
وله عند المحققين ثلاثة شروط **احدها** امكان ظهور
ذلك المحل في الفصيح الا ترى انه يجوز في ليس زيد بقايم

العا ٢

وماجاءني من امراة ان تسقط البا فتنصب ومن فترفع
وعلي هذا فلا يجوز مررت بزيد وعمرا خلافا لابن جني
لانه لا يجوز في السعة مررت زيدا الثاني ان يكون الموضع
بحق الاصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا واخيه خلافا للبغدا
بين لان الوصف المستوفي بشرط العمل الاصل اعماله لا اضافته
لا اضافته لالتحاقه بالفعل الثالث وجود المحرز اي الطالب
لذلك المحل وابتني علي هذا امتناع مسايل احديها ان زيدا
وعمرو قايمان وذلك لان الطالب لرفع زيد هو الابتداء
والابتداء هو التجرد والتجرد قد زال بدخول انّ والثانية
ان زيدا قايم وعمرو اذا قدرت عمرو معطوفا علي المحل
لا مبتداء واجاز هذه بعض البصريين لانهم لم يشترطوا
المحرز وانما منعوا الاولي لمانع آخر وهو توارد عاملين انّ
والابتداء علي معمول واحد وهو الخبر واجازها الكوفيون
لانهم لا يشترطون المحرز ولان ان لم تعمل عندهم في الخبر
شيئا بل هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها انتهي
المقصود من كلامه قال ابن مالك في شرح التسهيل وهذا
العطف المشار اليه يعني في مثل انّ زيدا قايم وعمرو ليس
من عطف المفردات كما ظن بعضهم بل هو من عطف الجمل
ولذا لم يستعمل الا بعد تمام الجملة او تقدير تمامها ولو كان من
عطف المفردات لجاز رفع غيره من التوابع ولم يحتج سيبويه
في مثل قوله تعالي قل انّ ربي يقذف بالحق علام الغيوب الي

ان يجعل علام الغيوب خبر مبتداء او بدلا من فاعل يقذف
وايضا انّ واخواتها شبيهة الافعال لفظا ومعني واختصاصا
فالعمل للابتداء بعد دخولها كما لا عمل له بعد دخول الافعال
الناسخة الي هنا كلامه قلت وقد استبان لك ان ما ذكره المولف
وغيره في هذه المسالة ليس مبنيا علي راي المحققين وانما هو راي
بعض البصريين الذين لم يشترطوا وجود الطالب للمحل فقالوا بجواز
العطف علي اسم ان المكسورة لفظا او حكما علي شريطة ان تقدم
الخبر لفظا او تقديرا تقدمه خلافا للكوفيين فانهم لم يلتفتوا
الي هذا الشرط بل جوزوا العطف علي المحل مطلقا تقدم الخبر كما
في ان زيدا قايم وعمرو او لم يتقدم كما في ان زيدا وعمرو قايمان
كما سلف ولا اثر لبناء الاسم في العطف علي محل اسم ان قبل
مضي الخبر خلافا للمبرد فانه منع العطف في هذه الصورة
ان كان الاسم معربا نحو ان زيدا وعمرو قايمان لتنافر اللفظ وجوزه
حيث يكون مبنيا لعدم التنافر ظاهرا نحو انك وزيد ذاهبان
وهذا الذي ذكره المولف عن المبرد وتبع فيه ما نقل ابن الحاجب
في الكافية وزاد فيها ان الكسائي يقول بذلك كالمبرد والمشهور
في كتب النحو ان الفراء هو الذي يجعل لبناء الاسم اثرا في جواز
العطف علي محله وان الكسائي يجوزه مطلقا والصفة كالعطف
عند الزجاج فيجوز في الاية المتقدمة وهي قوله تعالي قل انّ
ربي يقذف بالحق علام الغيوب ان يكون علام الغيوب صفة
لربي باعتبار المحل وتدخل اللام المسماة بلام الابتداء علي

اسمها اي على اسم ان نحو ان من البيان لسحرا وخبرها نحو
ان ربي لسميع الدعاء ان لم يليها اي ان لم يل واحد منهما
انّ بدكان بينها وبينه فاصل كما مثلنا فاما دخولها على
الاسم فانما له شرط واحد وهو ان لا يليها كما ذكر بحيث يكون
الفاصل الخبر كما مر او معمول الخبر نحو ان في الدار لزيدا جالس واما
دخولها على الخبر فله ثلثة شروط كونه منفصلا عنها كما مر وكونه
مثبتا احترازا من نحو ان الله لا يظلم الناس شيئا وكونه مضارعا
لشبهه بالاسم نحو ان ربك ليحكم بينهم واحترز بذلك عن الماضي
لعدم مشابهة الاسم نحو انّ الله اصطفى آدم واجاز الاخفش
والفراء وتبعهما ابن مالك نحو ان زيدا لنعم الرجل وان عمر
العسى ان يقوم لان الفعل الجامد كالاسم قلت وايضا
فالماضي فيهما انشائي وزمن وقوعه حالي فاشبه المضارع
المراد به الحال واجاز الجمهور ان زيد لقد قام لشبه الماضي
المقرون بقد بالمضارع لقرب زمانه من الحال وتدخل اللام
ايضا على معمول الخبر ان تقدمه ان تقدم الخبر وكان صالحا
للام وكان المعمول غير حال نحو ان زيدا لعمرا اضارب بخلاف
ان زيدا عمرا لضارب خلافا للاخفش في هذه وبخلاف ان زيدا
لعمرا ضارب خلافا للاخفش في هذه وبخلاف راكبا منطلق
بالاتفاق وقد اخل المولف ببعض الشروط كما رايت وتدخل
ايضا على ضمير بينهما اي بين الاسم والخبر نحو ان هذا لهو
القصص الحق بناء على ان القصص خبر وهو فصل وكذا

لكن في العطف على محل الاسم وحكي الرضي ان سيبويه قال
بعد ذكره جواز العطف على محل اسم ان بالرفع لكنّ المثقلة
في جميع الكلام بمنزلة انّ قال يعني في جواز العطف المذكور
قال المولف وفي دخول اللام عليها ضعف وهذا لا يعرف لاحد
غير الكوفيين واحتجوا بقوله ولكنني من حبها لعميد قال
ابن هشام ولا يعرف له قايل ولا تتمة ولا النظير ثم هو محمول على
زيادة اللام او على ان الاصل لكن انني ثم حذفت الهمزة تخفيفا
ونون لكن للساكنين وتفتح ان فاعلة نحو اولم يكفهم انا
انزلنا ومفعولة نحو ولا تخافون انكم اشركتم ومبتداة نحو
ومن آياته انك ترى الارض خاشعة ومضافا اليها نحو انه لحق
مثل ما انكم تنطقون وان كان المضاف اليه منسوبا بالحيث
من جهة انها المضافة الى ذلك المضاف اليه تقول فعلت هذا
من حيث انك تحبه بفتح ان وان كانت حيث انما تضاف
الى الجملة لان الاصل في المضاف اليه الافراد فتكون ان وصلتها
في محل مفرد بالاصالة فتجب فتحها واقول هذا ليس بظاهر لا
من جهة النقل ولا من جهة التعليل اما الاول فلان المنقول
في ان الواقعة بعد حيث وجوب الكسر قال ابن قاسم في الجني
الداني وقد اولع عوام الفقهاء بالفتح وصرح ابن هشام بانه
يتعين الكسر فان التالية لحيث واما الثاني فلان كون الاصل
في المضاف اليه الافراد لا يمنع من اعتبار ما هو مستحق لحيث
في الاستعمال المشهور من وجوب اضافتها الى جملة فيجب الكسر لذلك

المحل للجملة **الا تري** ان المضاف اليه المصدر بان بعد اذ نحو
جيت اذ انك قايم يتعين فيه الكسر لامتناع اضافتها الي المفرد ولو
وجب ملاحظة ما قاله من ان الاصل في المضاف اليها الافراد
لوجب الفتح بعد اذا ولا يعرف له قايل بل النص علي وجوب
الكسر بعدها موجود **نعم يجوز** ان يقال الفتح بعد حيث ممكن
لكن ليس من جهة العلة المذكورة بل نقول يجوز الكسر والفتح
والاضافة في الوجهين الي الجملة لكن مع الكسر يكون الجملة مصرحا بها
ولا شي يقدر ومع الفتح يكون ان ومعمولاها في موضع مبتدا
الجملة والخبر محذوف فاذا قلت جيت من حيث انك محسن
فالتقدير جيت من حيث احسانك حاصل فتكون الواقعة
بعد حيث ما يجوز فيه اعتبار الجملة فتكسر والمفرد فتفتح
والاشكال هكذا ينبغي ان يقال **واما النظر** الي ان حيث تضاف
الي المفرد فلا ينبغي ان يراعي في الكلام الشايع لان اضافتها
الي المفرد نادرة كما مر **ويجوز** الكسر والفتح **كلاهما ان جاز
التقديران** اي تقدير الجملة وتقدير المفرد **كاذا انه عبد القفا**
من قول الشاعر وكنت اري زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد
القفا واللهازم **د** فان لم تقصد حذف شي كسرت ان لان اذا
الفجايية تدخل علي الجملة الاسمية اي اذا هو عبد القفا وان
قصدت انها مع صلتها في تاويل مفرد هو مبتدا لو حذف
خبره فتحت والتقدير اذا عبوديته حاصلة قال الجوهري اللهزمتان
عظمتان ناتيتان في اللحيين والواحد لهزمة والجمع اللهازم

ومعني البيت كنت اظن زيدا سيدا كما قيل فنظرت فاذا هذه
الاعضاء منه تدل علي انه عبد دني لما هو ظاهر عليها من آثار
الاستخدام والضرب للتربية المنافية للسيادة **وكان للتشبيه**
مطلقا سواء كان خبرها جامدا نحو كان زيدا اسد وهو ظاهر
او مشتقا نحو كانك قايم والمعني كانك شخص قايم حتي يتغاير
الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيه احدهما بالاخر **قال** الرضي الا انه
لما قام الوصف مقام الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه
كانه الخبر بعينه صار الضمير من الخبر يعود الي الاسم لا الي
الموصوف المقدر فلهذا تقول كاني امشي وكانك تمشي والاصل
كاني رجل يمشي وكانك رجل تمشي الي هنا كلامه وبه تندفع شبهة
الزجاج في جعل كان للشك اذا كان خبرها مشتقا حذرا من تشبيه
الشي بنفسه **ولكن للاستدراك اي رفع وهم يتولد من كلام
سابق** نحو ما زيد شجاعا لكنه كريم لان الشجاعة والكرم لا
يكادان يفترقان فنفي احدهما يوهم انتفاء الاخر وما قام زيد
لكن عمرا قام وذلك اذا كان بين هذين الرجلين تلابس وتماثل
في الطريقة **ويقع بين كلامين متغايرين معني** كما رايته في المثالين
المذكورين وقد ترد للتوكيد نحو لو جاني زيد لاكرمته لكنه لم
يجي فاكدت ما افادته لو من الامتناع **وليت للتمني محال
نحو** ليت الشباب يعود **او ممكن بعيد حقيقة** كقولك ليت
البخيل يجود **او ادعاء** كقولك ليت زيدا ياتيني فيحدثني
حيث تدعي بعد ذلك وعدم الطماعية فيه وان كان ممكنا قريبا

والتشبث والتعلق بو راجعا من قول الشاعر يا ليت ايام
الصبا رواجعا لجواز ليت زيدا قايما بنصب الجزئين بتقدير
اي على تقدير كان للكسائي فيكون الجزء الثاني منصوبا على انه
خبر كان محذوفة او على تقدير فعل من التمني للفراء فيكون
الجزء الثاني حالا على ان ليت اقيمت مقام اتمني فكانه قيل
اتمني زيدا قايما والذي رايته منقولا عن الفراء في كتب النحاة
الثقات انه يجيز نصب جزئي الجملة الاسمية بليت كما انه
يجيز نصب الاول ورفع الثاني على ما هو المشهور وعلى
وهذا فالجزء الثاني المنصوب هو خبر المبتدا في الاصل
لا حال داحض خبر التشبث المتقدم ذكره اي التشبث بذلك
لما زعماه داحض اي باطل ومنه حجة داحضة لاحتمال
الحال بحذف الخبر تقديره اقبلت رواجعا وتقدير كان يلزم عليه
ان يسهل هنا النقدان ولو الشرطيتين وتدخل ليت على ان
ومعموليها نحو ليت ان زيدا قايم اي ليت قيام زيد حاصل
ولعل فيها لغات على بحذف اللام الاولى ولعن بتغيير طرفها
الثاني بالابدال كما غير طرفها الاولى بالحذف وعن بالجمع
بين التغييرين بعير الاول بالحذف وتغيير الثاني بالقلب
ورعن بتغيير الثلاثة بابدال اللام الاولى راء والعين المهملة
غينا معجمة واللام المشدد نونا ولغن بتغيير الوسط والا
خير ولعت بالحاق تاء ساكنة في الاخر كربت وثمت لتوقع
ممكن مرجو مطموع في حصوله نحو لعل الحبيب مواصل

صها
او توقع ممكن مخوف نحو لعل الرقيب حاصل فعلم اختصا
با لممكن وقول فرعون لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات انما
قاله جهلا او مخرقة وافكا وقد تشم لعل معنى التمني لبعد
المرجو عن الحصول وبهذا اشبه المحالات والممكنات التي لا
طماعية في وقوعها فيتولد منه معنى التمني وعليه قوله
تعالى حكاية عن فرعون لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات
فاطلع فيمن قرا بنصب اطلع وهي قراءة حفص وعلى
ذلك خرجها الزمخشري ونسب ابن هشام القول بذلك الى الكوفيين
ولا يتعين الاية لذلك لاحتمال ان يكون اطلع منصوبا بان مضمرة
وجوبا على انه جواب الامر وهو ابن لي وجوازا عطفا على الاسباب
على حد قولها ولبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس
الشفوف او عطفا على ابلغ باعتبار المعنى بناء على ان خبر
لعل يقترن بان كثيرا واجاز الاخفش دخولها على ان
قياسا على ليت فكما يجوز ليت ان زيدا قايم يجوز لعل ان
زيدا قايم وليس هذا مما يثبت اللغة به والجر بها لغة عقيلية
ضعيفة من جهة مخالفته القواعد المعلومة من كلامهم
لان جرها عمل مختص بالحروف ونصبها ورفعها لمشابهة
الافعال وكون حرف يعمل عمل الحروف والافعال في حالة واحدة
مما لم يثبت وايضا الجار لا بد له من متعلق ولا متعلق
له هنا لا ظاهرا ولا مقدرا وبهذا استشكل الرضي هذه اللغة
وكان المولف راي استشكاله قويا فحكم بضعف اللغة المذكورة

وفيه نظر لان هذا مبني على ان العقيليين يجرون
بها تارة ويعلمونها اعمال ان تارة والشان في ثبوت ذلك
ولعلهم يجرون بها دائما فلا يرد هذا الاشكال واما كونها
لا متعلق لها ظاهرا ولا مقدرا فلها اسوة بغيرها من
حروف الجر التي هي بهذه المثابة كلولا الجارة للضمير عند
سيبويه ورب على المختار وغير ذلك ويخفف اي الاحرف
التي آخرها حرف مشدد بحذف ثاني المشدد وهو المتحرك
وقول من زعم ان التخفيف بحذف النون الساكنة وتسكين
المتحركة امر لا داعي اليه مع ان التعيين ينبغي ان يكون
في الطرف والتخفيف ينبغي ان يكون بحذف ما يحصل به
الثقل ولا يتحقق ذلك الا في النون الثانية سوى لعل فانها
لا تخفف اجراء لها مجرى ليت لانهما متقاربان معنى
وتلك غير قابلة للتخفيف فحمل ما يقرب منها في المعنى عليها
فيجب الغاء لكن المشابهتها بعد التخفيف لكن العاطفة
لفظا ومعنى ولا عمل لها اصلا وذهب الاخفش ويونس
الى جواز اعمالها ويجب اعمال ان المفتوحة في ضمير
شان في الاعم الاغلب احترازا من قوله بانك ربيع وغيث
مريع ٭ وانك هناك يكون الثمالا ٭ المراد بالربيع هنا ربيع
الازمنة وهو الزمان الذي ياتي فيه النور والكمات وتدرك فيه
الثمار والغيث المطر والكلاء الذي ينبت به والمريع اما بفتح
الميم ان جعل الغيث اسما للكلاء اي خصيب واما بضمها ان جعلنا

الغيث اسما للمطر يقال مرع الوادي اذا خصب وامرعه الغيث
اي جعله مريعا والثمال بكسر المثلثة الغياث وما ذكره المولف
هو مذهب الجمهور وذهب سيبويه الى انه لا يجب كون اسمها ضمير
شان فجوز في قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم قد صدقت
الرؤيا ان يكون مخففة واسمها ضمير المخاطب اي انك يا ابراهيم
ويجب اللام مع ان المكسورة الهمزة المخففة غير عاملة
عند بعض نحو وان كانت لكبيرة واما اذا عملت نحو ان زيدا
قايم فلا يجب ومطلقا على الاصح اي سواء عملت او لا اما
عند عدم العمل فللفرق بينها وبين النافية واما عند العمل فحملا على
غير العاملة لان الباب كله واحد وقد حكى سيبويه ان عمرا
لمنطلق فان قلت ما هذه اللام قلت هي لام الابتداء افادت
مع افادتها لتوكيد النسبة وتخليص المضارع للحال اذا دخلت
عليه نحو ان زيدا لتقوم الفرق بين ان المخففة والنافية كما مر
وفي تفسير الكواشي انها للفرق بين المخففة والمشددة وهو
سهو وذهب الفارسي وتلميذه ابن جني وجماعة الى انها
لام غير لام الابتداء اجتلبت للفرق وتظهر فايدة الخلاف في نحو
قد علمنا ان كنت لمومنا فعلى قول الجماعة تكسر لان لام الابتداء لان
تعلق واما على قول الفارسي وموافقيه فتفتح اذ لا يوجب
التعليق ثم اعلم ان هذه اللام التي زعم المولف وجوب
ذكرها يجب ان يترك مع نفي الخبر كقوله ان الحق لا يخفى على ذي
بصيرة وان هو لم يعدم خلاف معاند ٭ وقيد ابن مالك وجوب

ذكرها ان لا تقوم قرينة على قصد الاثبات فان قامت لم يجب
الذكر كقوله ان كنت قاضي نحبي يعوم بينكم لو لم تمنوا بوعد
غير مكذوب **ويجوز الغاء ها اي** الغاء ان المكسورة وهو
كثير نحو وان كل ذلك لما متاع الحيوة الدنيا ان كل نفس لما عليها
حافظ بتخفيف لما وان كلا لما جميع لدينا محضرون **ويجوز**
اعمالها بدليل وان كلا لما ليوفينهم في قراءة بعض السبعة
وحكاية سيبويه الماضية ان عمر لمنطلق وهنا اربعة
اسولة الاول لما وجد التفرقة بين ان وان المخففتين حيث
اوجبوا اعمال الاولى وهي المفتوحة دون الثانية وهي المكسورة
مع ان القياس يقتضي عدم التفرقة لان المشددتين عملتا
لشبههما بالفعل من جهة اللفظ والمعنى كما هو معروف وقد
زال بتخفيفها الشبه اللفظي لانه اعتبر فيه فتح الآخر فان كان
نقصان هذا الوجه من الشبه يجوز الاهمال ووجود الشبه المعنوي
يجوز الاعمال فينبغي ان يستويا في جواز الوجهين وان كان زوال
الشبه اللفظي لا يضره بقوة الشبه المعنوي فليستويا في وجوب
الاعمال **الثاني انه** حيث فرق بينهما فينبغي ان يكون التفرقة
بالعكس لقوة الاصل وهو المكسورة بالنسبة الى الفرع وهو المفتوحة
الثالث انهم حيث اعملوا ان اعملوها في مقدر لا في ظاهر وحيث
جوزوا اعمال ان اعملوها في ظاهر لا في مقدر فما الحكمة في ذلك الرابع
لم اوجبوا في ذلك المقدر ان يكون ضميرا ولم يجوزوا كونه اسما
ظاهرا والجواب عن السوال الاول انه لما كان بين الجملة الواقعة

بعد ان

بعد ان المفتوحة المخففة وبينها ارتباط معنوي لانها مع
جملتها في تقدير مفرد اذ هي مصدرية ارادوا ان يكون بينهما
ايضا ارتباط لفظي ليطابق اللفظي والمعنوي ولا كذلك المكسورة
مع جملتها فافترقا ولا بعد في اختصاص الفرع بما لم يوجد
في اصله لاشتمال الفرع على ما يقتضي ذلك الا ترى ان لات فرع
لا وعمل لا قليل ويختلف فيه وعمل لات كثير ومجمع عليه
لشدة شبهها باصلها الذي هو ليس من جهة اللفظ
والمعنى ولا كذلك لا وبهذا ظهر الجواب عن السوال الثاني
واما الثالث فجوابه انه لما كانت المفتوحة فرعا عن المكسورة
كان في التزام اعمالها ظاهرا ادا تمام مزية للفرع على الاصل في الظاهر
فجعلوها في الصورة كالملغاة واعملوا ان المكسورة المخففة
في اسم ظاهر بحسب الظاهر انه قدر بالاصل على فرعه اذ العمل
في الظاهر اقوى من العمل في مقدر وبهذا ظهر اختصاص عملها
بالضمير ايضا لانه فرع عن الظاهر الذي يفسره وظهر الجواب
عن السوال الرابع والله اعلم بالصواب **وكذا يجوز الغاء كان**
في الاصح وكذا في الكافية الا انه عبر بقوله فتلغى في الافصح
وظاهر كلام ابن مالك انها اذا خففت لا تلغى بل تعمل في ضمير شان
او غيره ومثلوا لضمير الشان بقوله ووجه مشرق النحر كان
ثدياه حقان اي كانه اي كان الشان ثدياه حقان **ولا** يظهر لي
تعيينه لذلك لجواز كون الضمير المقدر عائدا الى النحر ومثلوا
لغير ضمير الشان بقوله ويوما توافينا بوجه مقسم كان

ظبية تعطو الى وارق السلم على رواية رفع الظبية اي
كانها ظبية والموافاة الاتيان والمقسم المحسن وتعطو
تتطاول الى الشجر لتتناول منه والوارق اسم فاعل من ورق
الشجر مثلا ورق اي صار ذا ورق والسلم شجر يعظم وله شوك
ويدخلن اي الاحرف المخففة على الفعل لزوال المقتضي
لاختصاصهن بالاسماء وهو الشبه بالفعل لفظا ومعنى اذا
لشبه اللفظي قد زال بالتخفيف فصدق زوال الشبه في مجموع
الامرين وانحطت عن تلك المرتبة لكن ان المكسورة المخففة
مدخلها اي الذي وقع بعدها وتدخل هي عليه هو دواخل المبتدا
فقط اي الافعال الناسخة الداخلة على المبتدا ولا تدخل على
غيرها من افعال نحو وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وان كانت لكبيرة
ان الله ان كدت لتردين عن وضعها بدخولها على الفعل وجب
في الفعل الداخلة هي عليه ان يكون افعال المبتدا والخبر لئلا يزول
وضعها بالكلية الا ترى انها اذا دخلت على ما ذكرنا يكون مقتضاها
موفرا عليها بحسب المعنى اذ معنى ان كان زيد لقايما ان زيد
القايم فان قلت قد صرح ابن الحاجب على الفعل الناسخ الذي
تدخل هي عليه ان يكون ماضيا فما الحكمة فيه قلت لما كانت
ان قبل تخفيفها شبيهة بالفعل الماضي لفظا لبنائها على الفتح
وكونها على ثلثة احرف ومعنى لانها في معنى اكدت قصدوا بعد
تخفيفها ان تدخلها غالبا على مشابهها لفظا ومعنى وهو الماضي
خلافا للكوفية وهذا الكلام ليس بجيد لان ظاهره ان الكوفيين

واتفقوا

واتفقوا على ان المكسورة المشددة تخفف فيجوز الغاوها ولكن
خالفوا في ان مدخولها من الافعال لا يلزم في الغالب ان يكون
ناسخا وهذا لا يقول به كوفي وانما مذهبهم انكار تخفيف ان هذه
وما يقول البصريون ان ان فيه مخففة فحكموا فيه بانها نافية
واللام الفارقة عند البصريين عندهم كذلك بمعنى الا فاذا
قلت ان كان زيد لقايما فمعناه عندهم ما كان زيد الا قايما هذا
تحرير مذهبهم وعبارة المولف لا تنطبق عليه وان قلت
لمسلما في قول الشاعر شلت يمينك وان قتلت لمسلما حلت
عليك عقوبة المتعمد شاذ لدخولها على فعل غير ناسخ
وان المفتوحة يلزم فعلها المسبوق المتصرف
الذي يقع هي قبله السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى
او سوف نحو علمت ان سوف يقوم زيد او قد نحو ونعلم
ان قد صدقتنا او حرف النفي نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة
ايحسب ان لن يقدر عليه احد ايحسب ان لم يره وهذه الاحرف
تعرف عندهم بحروف التعويض وانما لزم الاتيان بها ليقع
الفرق بين ان المخففة وان الخفيفة بالوضع وهي المصدرية
لتشابههما لفظا وهو ظاهر ومعنى من حيث ان كل واحد
منهما يجعل ما بعدها بتاويل المصدر ولما لم يدخل المصدرية
على الجملة الاسمية ولا على الفعل غير المتصرف لم تحتج الى الفرق
لعدم اللبس ولما دخلت كل واحد منهما على الفعل المتصرف احتاجوا
الى الفرق بينهما باحد الحروف المذكورة وذلك ان المصدرية

لا يفعل بينها وبين الفعل كذا قيل ويرد ان المصدرية تدخل
على لا النافية فتجاوزها الى العمل فلعل الاولى ان يقال لم يوت
بهذه الحروف للفرق بل ليكون كالعوض من النون الذاهبة
بالتحقيق وبقي على المولف ان يذكر لو فيما يدخل على الفعل المسبوق
كقوله تعالى ان لو نشاء اصبناهم وندر ترك الفاصل كقوله اعلموا
ان يوم تكون فيا دولة بلدان يسالوا باعظم سود ويلزم الفعل
السابق كونه من افعال التحقيق نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم
قولا علم ان سيكون او غالب الظن المنزل منزلة التحقيق
نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة وذلك للمناسبة بين الافعال
المذكورة وان التي هي للتحقيق ويلحقهن ما الكافة عن
العمل نحو انما يوحى الي انما الهكم اله واحد ونحو كانما قام
زيد ونحو قوله اعد نظرا يا عبد قيس لعلما ٭ اضاءت
لك النار الحمار المقيدا ٭ ونحو لم يقم زيد لكنما قام عمرو مقتضي
وهذا الكلام ومقتضى هذا الكلام ان الكافة تلحق ليت فيجوز
دخولها على الفعل نحو ليتما قام زيد وجواز هذا ليس بمذهب
الجمهور وانما هو مذهب ابن ابي ربيع وطاهر القزويني واما
غيرهما فيقول اقتران ما الحرفية بها لا يزيلها عن الاختصاص
بالاسماء لا يقال ليتما قام زيد كذا في مغني اللبيب قال فيه ويجوز
اعمالها لبقاء الاختصاص واهمالها حملا على اخواتها
وروو بالوجهين قول النابغة قالت الا ليتما هذا الحمام لنا
الى حمامتنا ونصفه فقد ٭ وكذا الزيادة بعده نحو انما زيد

اقام

اقام وهذا انما يتم في غير ليت كما عرفته الحروف العاطفة الواو
والفاء وثم وحتى الجمع وحالها فيه تختلف فمنهن الواو
للجمع مطلقا وليس هذا بقيد الجمع حتى تكون المعنى
انها موضوعة للجمع المقيد بقيد الاطلاق فيلزم ان يكون
استعمالها في جميع مواردها استعمال المجاز بالضرورة انها لا
ينفك في صورة من الصور الخارجية عن التقييد دون الاطلاق
وانما المراد ان الواضع وضعها للجمع غير ملاحظ فيها بقيد
معية ولا غيره وان كان في الخارج لا ينفك عن ذلك وفي شرح
ابيات الايضاح لابن مسعود ان ابا الفتح ابن جني قال لبعض
الطلبة ممتحنا ما الجامع بين قولنا اختصم زيد وعمرو وبين
قول الشاعر لدن بهز الكف يعسل متنه ٭ فيه كما عسل الطريق
الثعلب ٭ فلم يحر جوابا ما قال ابن جني فقال له الجامع بينهما
وضع الشيء في غير موضعه واستعماله على غير اصله وذلك ان
الطريق لكونه ظرفا مختصا لا يستعمل الا بفي ظاهرة فنصبه
على اسقاطها استعمال له على غير اصله والمثال الاخر وهو اختصم
زيد وعمرو فيه ايضا استعمال الواو على غير اصلها وذلك
لانها لا يستعمل الا في المحل المحتمل للمعية ولسبق الاول للثاني
والعكس تقول جاء زيد وعمرو فتحتمل معيتهما في المجي
وسبق زيد لعمرو والعكس وفي مثال الاختصام انما تحتمل
المعية فقط فثبت وضعها بذلك في غير موضعها الاصلي
كالبيت قلت الذي عليه الجمهور ما ذكره المولف من ان الواو

لمطلق الجمع فاستعمالها في مقام المعية باعتبار مطلق الجمع
استعمال لها فيما وضعت له وكذا في المقامين الاخيرين فلا
يتاتي ما قاله ابن جني والله اعلم **والفاء للجمع بتعقيب**
اي مع تعقيب وهو كون الثاني يعقب الاول من غير مهلة
ولا تراخ حقيقة في الوجود نحو جاء زيد فعمرو اذا كان مجي
عمرو وجد بعقب مجي زيد بلا مهلة او في الذكر اللفظي لا
في الوجود الزماني فيكون وقوع المعطوف عليه انما هو بحسب
اللفظ والذكر لان المعنيين موقيان في الوقوع بحسب نفس
الامر وهذا يقع كثيرا في عطف المفصل على المجمل فان موضع
ذكر التفصيل بعد ذكر الاجمال نحو فقد سالوا موسى اكبر
من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة ونحو توضا فغسل وجهه
ويديه ومسح راسه وغسل رجليه وقد يكون في غير ذلك كقوله
تعالى فادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين
وقوله تعالى واورثنا الارض نتبوا من الجنة حيث نشاء فنعم
اجر العاملين لان ذكر ذم الشي او مدحه يصح بعد جري
ذكره **او اعتبار** لا حقيقة نحو خلقنا النطفة علقة فخلقنا
العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فان التعقيب في
هذه المعطوفات بالفاء بالنسبة الى ما قبلها ليس تعقيبا
حقيقيا للعلم بتراخي ما بين ازمنة الاطوار المذكورة بالنسبة
الى ما قبلها على ما ورد في الحديث ولكن لما لم يتخلل بين
الطورين امر اجنبي عن التطوير اعتبر ذلك تعقيبا

وعد الثاني

وعد الثاني كانه وقع تلو الاول من غير تراخ **وقال** ابن الحاجب
المعتبر ما يعد في العادة في امر تباما من غير مهلة فقد
يطول الزمان والعادة يقتضي في مثله انتفاء المهلة
وقد يقصر والعادة يقتضي بالعكس فان الزمان الطويل
قد يستقرب بالنسبة الى عظم الامر فتستعمل الفاء وقد
يستبعد الزمان القريب بالنسبة الى طول زمان امر تقتضي
العرف بحصوله في زمان اقل منه **قلت** والذي يظهر من
كلام جماعة ان استعمال الفاء فيما تراخى زمانه وبعد عن
الاول سواء استقصر في العرف او لا انما هو بطريق المجاز
وهذا خلاف ما يشير اليه ابن الحاجب **وبين الدخول فحومل**
في قول امرء القيس قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط
اللوى بين الدخول فحومل اللوى بالقصر الرمل الملتوي المعوج
والمشرف وسقطه بالكسر موضع انقطاعه والدخول بفتح
الدال المهملة وحومل موضعان لا يرد على التعقيب لانه محمول
على بين اطرافهما اي بين اطراف الدخول واطراف حومل فال
اضافة في التحقيق انما وقعت لمتعدد لا ترتيب فيه فجاز
ذلك كما يجوز جلست بين العلماء فالزهاد لتحقق شرط اضافة
بين وهو كون اللفظ الذي تضاف هي اليه ذا تعدد بدون
ترتيب وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ **اهلكناها فجاءها** باسنا محمول
على الحكم بالمجي كذا فيما رايته من النسخ والصواب على الحكم
بالاهلاك اي وكم من قرية حكمنا باهلاكها واردناه

فجاءها باسنا والاشكال ان مجي الباس بعد الحكم بالاهلاك والارادة فيلون الفاء للترتيب المعنوي ولا دليل فيها ح لمن زعم انها لا يفيد الترتيب او علي القلب اذ الاصل وكم من قرية جاءها باسنا فاهلكناها فقلبا لا من اللبس اد من المعلوم ان مجي الباس يكون قبل الاهلاك وعلي هذا ايضا فلا دليل فيها علي ان الفاء لا تفيد الترتيب كما مر وثم للجمع بتراخ ومهلة زمانا نحو جا زيد ثم عمرو او مرتبة ارتفاعا او انحطاطا ولا يكون هناك ترتيب وتراخ باعتبار الزمان ومن هنا يوخذ الجواب عما استدل به بعضهم علي ان ثم لا يفيد ترتيبا من قوله تعالي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها فان خلق حواء لم يكن بعد خلق الذرية وانما ثم هنا مستعملة بمعني الواو مجازا للاتصال الذي بينهما اي في معني العطف فالواو لمطلق العطف وثم لعطف مقيد والمطلق داخل في المقيد فثبت بينهما اتصال معنوي سوغ استعمال ثم كالواو علي جهة المجاز وقد اجيب عن هذا بطرق منها ما اشار اليه المولف وهو ان الترتيب الذي يستعمل ثم له لا يلزم ان يكون زمانيا البتة حتي يتم هذا بل قد يكون بحسب الرتبة اما في الارتفاع والعلو نحو جاء الجيش ثم الامير اذا جاء واسعا او جاء الامير سابقا لكن اخر لافادة الترتيب بحسب الرتبة ارتفاعا واما في الانحطاط نحو جاء الامير ثم الجيش اذا جاء واسعا او سبق الجيش علي نحو ما مر فنبه باستعمال ثم علي انحطاط

مرتبة الجيش عن مرتبة اميرهم والاية المذكورة من القسم الاول قال الزمخشري هما ايتان من جملة الايات تشعيب هذا الخلق الفايت للحصر من نفس ادم وخلق حواء من قصيراه الا ان احديهما جعلها الله عادة مستمرة والاخرى لم تجر بها العادة ولم يخلق انثي غير حواء من قصيرا رجل فكانت ادخل في كونها اية واجلب لعجب السامع فعطفها بثم علي الاية الاولي للدلالة علي مباينتها لها فضلا ومزية فهو من التراخي في الحال والمنزلة لا من التراخي في الوجود الي هنا كلامه ولذا قيل ويعزي هذا القول الي سيبويه المرهي في مررت برجل ثم امراة مروران لتراخي احد المرورين عن الاخر ومع الفاء حيث يقال مررت برجل فامراة مرور واحد لعدم انقطاع الثاني عن الاول كذا قيل وفيه نظر بان التعقيب لا يقتضي الاتصال الذي لا فاصل معه وان قد بل يقتضي وقوع الثاني بان الاول عن غير تراخ وهذا صادق مع الاتصال والانفصال بزمن يسير علي ان الاتصال لا يقتضي عدم التعدد وكذا واي مثل ثم حتي في كونها للجمع بتراخ لكن مع التدريج ذهنا لا خارجا يعني ان الترتيب الخارجي فيها غير معتبر بل المعتبر ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنيا من الاضعف الي الاقوي وبالعكس وحكي ابن مالك في التسهيل الخلاف في افادتها للترتيب وجعل القول بعدم افادتها له هو الاصح واقتصر عليه ابن هشام في المغني ومعطوفها جزء متبوعه ليفيد قوة

نحو مات الناس حتى الانبياء **او ضعفا** نحو نزل بك الناس
حتى الحجامون وقد اجتمعا في قوله قهرناكم حتى الكماة فانكم
لتخشوننا حتى بيننا الاصاغرا قال ابن يعيش اذا قلت ضربت
القوم حتى زيدا فلا بد ان يكون زيد ارفعهم او ادناهم ليدل
بذكره على ان الضرب قد انتهى الى الرفعاء او الضعفاء فان لم يكن
زيد بهذه الصفة لم يكن بذكره فايدة لانه كان قولك ضربت القوم
يشمل زيدا وعمرا وغيرهما فلما كان ذكر زيد بقيد ما ذكرنا
وجب ان يكون داخلا في حكم ما قبله وان يكون بعضا لما قبله
فيستدل بذكره على ان الفعل قد عم الجميع ولذلك لا تقول ضربت
الرجال حتى النساء لان النساء ليس من الرجال **والا يتوهم** دخو
وانما يذكر بعد حتى ما يشتمل عليه لفظ الاول ويجوز ان لا يقع
عليه الفعل لرفعته او دناءته فتبين حتى ان الامر قد انتهى
اليه **او لاحد الشيئين او الاشياء مبهما** غير معين سواء
كان في خبر او طلب **فيورث الشك** السامع **في الخبر** كما اذا كنت
عالما بمجيء زيد وعمرو وعلى التعيين وقصدت الابهام على
السامع فقلت جاء زيد او عمرو فاورثت للسامع حيرة وشكا
في تعيين الجائي منهما هذا مقتضى كلام المولف ولا ينطبق
على ما اذا كان المتكلم نفسه شاكا في عين الجائي منهما لان او ليست
التي اورثت الشك بل شكه هو الذي اورث تعبيرا بها وتامله **ويورث**
التخيير والاباحة في الامر فالتي للتخيير هي الواقعة بعد الطلب
وقبل ما يمتنع فيه الجمع مع ما قبله نحو تزوج هندا او اختها

وتمثيل

وتمثيل العلماء للتخيير بآيتي الكفارة والفدية مع امكان الجمع
لا ينافي ما ذكرناه لانه يمتنع الجمع بين الاطعام والكسوة والتحرير
اللاتي كل منهن كفارة وبين الصيام والصدقة والنسك اللاتي
كل منهن فدية بل يقع واحدة منهن كفارة او فدية والباقي
قربة مستقلة خارجة عن ذلك وليس الكلام في الجمع من هذه
الحيثية فانه ممكن وانما الكلام فيه بالاعتبار الاول وهو ممتنع
كما عرفت **فان قلت** والتي للتخيير انما تقع في الطلب وهي
في الآيتين بعد خبر **قلت** هو خبر بمعنى الطلب اي فليكفر و
ليفد والتي للاباحة هي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يجوز فيه
الجمع نحو جالس الحسن او ابن سيرين واكرم العلماء او الزهاد
وتعلم الفقه او النحو **وبمعنى الواو في على بحير او عفاق**
من قول الشاعر فلو كان البكاء يرد شيئا بكيت على بحير او عفاق
انشده الجوهري الا انه ذكر على يزيد موضع على بحير قال
وعفاق اسم رجل اكلته باهلة في قحط اصابهم ذكره في حرف
القاف مادة عفق بالعين المهملة والقاف **بدليل قوله على**
المرئيين في قوله بعد البيت على المرئين اذ هلكا جميعا
لشانهما بشجو واشتياق فدل على انه يبكي عليهما جميعا لا
على احدهما فاو اذن بمعنى الواو وكذا انشده صاحب العباب
وهو ظاهر في المقصود ولكن في الصحاح انشده هكذا على المرأين
اذ ذهبا جميعا لشانهما بحزن واحتراق وعلى هذا فلا
دليل فيه اذ لا مانع بعد اخباره بالبكاء على احدهما من ان

يخبر عنهما معًا بخبر اخر ويعيد الضمير عليهما جميعا كما تقول
عند قصدك الاخبار بمجي واحد من زيد وعمرو وباكرامك
لهما جميعًا جاءني زيدا وعمرو واكرمتهما ويقول هذا اما
جوهر او عرض وهما محدثات والجيد الاستدلال بقوله يصيف
بخيلا شيات كسر رغيفة او كسر عظم من عظامه انشده
ابو علي الفارسي **لا في قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا**
كما يحكيه بعضهم من حيث انه لا يحد ممتثلا الا بالانتهاء عنهما
جميعًا فجعلها هنا بمعنى الواو وقال التقدير اثما وكفورا
والحاجة في ارادة التعميم الي هذا **اذ العموم فيه** اي فيما ذكر من
الاية مستفاد من النهي الذي فيه معنى النفي لان المعنى قبل
وجود النهي تطيع اثما او كفورا اي واحدا منهما فاذا جاء
النهي ورد علي ما كان ثابتا في المعنى فالمعنى ولا تطع واحدًا
منهما فجيء التعميم فيهما من جهة النهي وهي على بابها لانه
لا يحصل الانتهاء عن احدهما حتى يحصل للانتهاء عنهما
بخلاف الاثبات فانه قد يفعل احدهما دون الاخر كذا قرره
ابن الحاجب في شرح المفصل قال وهذا معنى دقيق
يعلم به ان او في الاية على بابها وان التعميم لم يجي منها
وانما جاء من جهة المضموم اليها كما ذكرنا **واما الثانية** في
قولك جاءني اما زيد واما عمرو **خلافا لابي علي الفارسي**
وابن كيسان ومن وافقهما فانهم ذهبوا الى انها غير عاطفة
كالاولى واختاره ابن مالك لملازمتها غالبا الواو العاطفة

يعني ولا يدخل حرف عطف على عطف آخر **واجاب** عنه
ابن الحاجب في شرح المفصل بانا لا نسلم اولا ان الواو في
واما حرف عطف داخل على اما بل قولنا واما هو حرف العطف
ولا بعد في ان يكون صورة الحرف مستقلة حرفًا في موضع وبعض
حرف في موضع آخر يعني كيا مع ايا ولو سلم فلا بعد في ان يكون
داخلا على اما لغرض الجمع بينهما وبين اما المتقدمة ويكون
اما نفسها لغرض الجمع بين ما بعدها وبين ما بعد اما المتقدمة
قال وهذا هو الصحيح قال ابن هشام وعطف الحرف على الحرف
غريب بمعنى او فيكون لاحد الشيئا والاشياء **لكن تلزمها
الواو** غالبا وشاهد وقوعها بدون واو قول الشاعر يا ليتما امنا
شالت نعامتها ايما الى جنة ايما الى نار شالت نعامتها اي ارتفع
باطن قدمها وهو كناية عن الموت وفيه شاهد ثان وهو
فتح الهمزة وشاهد ثالث وهو ابدال ميمها الاولى ياء كذا
حكاه ابن هشام **واقول** لا شاهد فيه على الاول لان الكلام في اما
المكسورة الهمزة المشددة الميم وهذه ليست التي في البيت
فاذن الحاجة الى تقييدها في المتن بالغلبة **و** **لزم سبقها
بمثلها** اي بما مماثلة لها في اللفظ لا في مجموع اللفظ والا
قتران بالواو تقول قام اما زيد واما عمرو وايذانا من اول الكلام
بما بنى الكلام عليه من شك او غيره وقد **سمع** فك الاولى
كقوله تلم بدار قد تقادم عهدها واما باموات الم خيالها
اي اما بدار والفراء يقيسه فيجيز زيد يقوم واما يقعد كما يجوز

او بتعدد بخلاف او في الامر بخلاف يلزمها الواو ولا يلزمها سبقها
بمثلها هذا ما يقتضيه هذا الكلام وانت خبير بان الغرض
انما تخالف اما باعتبار انها لا تدخل عليها الواو اصلا او باعتبار
ان لا يلزم سبق اما عليها بل يجوز السبق وعدمه تقول قام
اما زيد او عمرو وقام زيد او عمرو وعبارة المتن لا توافي
بهذا توافي بهذا وقد لا تكرر اما ان عوض تكريرها اي
اوقع تعويض عن ذكرها ثانيا فالظرف نايب عن الفاعل
كما ان تكلمني جميلا والا فاطرفي سكت والمقصود انه قد
يستغني عن اما الثانية بذكر ما يغني عنها كقول المثقب العبدي
فاما ان تكون اخي بحق فاعرف منك غثي من سميني والا
فاطرحني واتخذني عدوا اتقيك وتتقيني ولا تقع اما في
النهي البتة فلا يقال لا تضرب اما زيدا واما عمرا او يقع في
الامر فيقال اضرب اما زيدا واما عمرا بخلاف او فانها تقع
فيهما تقول لا تضرب زيدا او عمرا او اضرب زيدا او عمرا وينبغي
ان ينظر في وجه الفرق وام المتصلة سميت بذلك لما بين
الجزئين الواقعين قبلها او بعدها من الاتصال بحيث لا
يستغنى باحدهما عن الآخر وتسمى ايضا معادلة لمعاد
لتها الهمزة في افادة التسوية في نحو سواء علي اقمت ام قعدت
والاستفهام في نحو ازيد قائم ام عمرو وموضوعة لاحد المستويين
اي لعطف احد المستويين في علم المستفهم دخل على
المستوي الآخر همزة الاستفهام نحو افي الدار زيد ام في

في السوق

في السوق وازيد في الدار ام عمرو وابكرا ضربت ام خالدا
وقد صرح ابن الحاجب وجماعة بوجوب ايلاء احد المستويين
الهمزة وقاله غير واحد من علماء البيان وفي كتاب
سيبويه ما نصه هذا باب ام اذا كان الكلام بها بمنزلة ايهما
وايهم من ذلك قولك ازيد عندك ام عمرو وازيدا
لقيت ام بشرا ثم قال واعلم انك اذا اردت هذا المعنى فتقديم
الاسم احسن لانك لا تسال عن اللقي وانما تسال عن احد الا
سمين في هذه الحال فبدات بالاسم لانك تقصد ان تبين اي
الاسمين عنده وجعلت الاسم الآخر عديلا للاول فصار الذي
لا تسال عنه بينهما ولو قلت القيت زيدا ام عمرا لكان جائزا
حسنا هذا كلامه وحسبك به شاهدا على خلاف ما ذهبوا اليه
في المسالة فان قلت يلوح ان عبارة المتن غير منتظمة
التركيب على ما ينبغي فما توجيهها قلت اما ان يجعل
اللام الداخلة على المستويين كالداخلة في ولقد امر على اللئيم
يسبني فيكون مدخولها نكرة في المعنى والجملة بعده صفة
على تقدير الرابط اي لاحد مستويين دخل على الآخر منهما
همزة الاستفهام او يجعل موصولة والجملة حال على اضمار
قد وحذف الرابط اي لاحد المستويين حاله كونها قد
دخل على الآخر منهما همزة الاستفهام وقد يحذف
الهمزة كقوله والله ما ادري وان كنت داريا بسبع رمين
الجمر ام بثمان وهل حذفها في هذا الباب وغيره مقيس

او لا فيه خلاف قال ابن قاسم في الجنى الداني والمختار
ان حذفها مطرد اذا كان بعدها ام المتصلة لكثرته نظما
ونثرا ويجوز ان يكون المراد وقد يحذف فام كقوله دعاني
اليها القلب اني لامره سميع فما ادري ارشد طلابها
تقديره ام غي وهذا الذي ينبغي حمل كلام المؤلف عليه
لان حذف الهمزة سيذكره في محله بعد هذا لطلب التعيين
خبر بعد خبر اي هي لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما
اي احد المستويين في علم المستفهم فاذا قال ازيد عندك
ام عمرو فهو عالم بان احد الرجلين عند المخاطب وسؤاله
انما هو عن تعيينه فيجاب بالتعيين لانه مطلوب
المستفهم فيقال في الجواب عن السؤال المذكور زيد او يقال
عمرو ولا يقال لا ولا نعم اما اذا كان المستفهم مخطئا
في دعواه ثبوت احد الامرين بما لاح له من استفهامه
بالهمزة وام فيقال له على سبيل الرد لما توهمه من وقوع احد
الامرين ويذكر له بعد ذلك ما يرده الى الصواب بنفي كلا الامرين
وينبه انه اخطأ في دعواه ثبوت احدهما كما في قول ذي
الرمة تقول عجوز مدرجي متروحا على بابها من عند اهلي
وغاديا أذو زوجة بالمصر ام ذو خصومة اراك لها بالبصرة
العام ثاويا فقلت لها لا ان اهلي جيرة لاكثبة الدهنا جميعا
وماليا وما كنت مذ ابصرتني في خصومة اراجع فيها يا ابنة
القوم قاضيا والتسوية بين الامرين بحيث تجردت الهمزة

وام

وام لمعنى الاستواء وانسلخ عنهما معنى الاستفهام والدال على
احد الامرين والتشكيك على ذلك بان الاخبار عنهما بالاستواء
في نحو قولك سواء علي اقمت ام قعدت يكون تكرارا عن الفائدة
بمنزلة قولك المستويات مستويان يندفع بان الاستواء الذي
تجردت الهمزة وام له هو الاستواء الذي كانتا متضمنتين له عند
حقيقة الاستفهام اي الاستواء في علم المستفهم والاستواء المستفاد
من سواء هو الاستواء في الغرض المسوق له الكلام كانه قيل
المستويان في علم المستفهم مستويان في عدم المبالاة فيستحق
وقوع الماضي بعدها لتضمن الجملتين هنا معنى الشرط لان معنى
سواء علي اقمت ام قعدت ان قمت او قعدت فالامران سواء
علي ومن ثم استهجن وقوع المضارع هنا نحو سواء علي اتقوم
ام تقعد لكون افادة الماضي معنى الاستقبال ادل على ارادة
الشرط فيه واستهجن الاخفش وقوع الاسمية لبعدها عن
تضمن معنى الشرط وايده السيرافي بان ما جاء في التنزيل
من هذا النحو جاء على مثال الماضي قال الله تعالى سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ
ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ وقال الله سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا
أَمْ صَبَرْنَا وقال الله تعالى سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ
تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ قلت وقوله تعالى سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ
أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ يدفع في صدر دعواه ولا بقيد التعليل
بتقدم الفعلية كما ذهب اليه الرضي لان الجملة المعطوفة على
جملة الشرط يمتنع كونها اسمية وقول الشاعر ولست ابالي

بعد تقدير ما لكاء ام لي ناء ام هل اللات واقع لا تاتي فيه
ذلك التعليل وام المنقطعة كبل والهمزة نحو ام له البنات
ولكم البنون تقديره بل البنات ولكم البنون والهمزة للانكار بلا له
ولو قدرت ام هنا للاضراب المجرد لزم المحال **وغير مختصة**
بالاستفهام كالمتصلة بل تقع هذه بعد الخبر نحو انها لابل ام
شاء اي اشخاصا فظن انها ابل فجزم او لا فاخبر بذلك ثم شك
فاضرب واستفهم اي بل اهي شاء وانما قدر والمبتدأ لانها لا
تدخل الا على الجمل واستدل ابن مالك على انها تعطف المفردات
بقول بعضهم ان هنا كذا بل ام شاء وانما بالنصب ليس بالقوي
لجواز ان يقدر ام اري شاء وهل المنقطعة عاطفة ام لا فيه
خلاف **وقد يجيء** المنقطعة لمجرد الانتقال والاضراب فتدخل
على كلمات الاستفهام نحو هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي
الظلمات والنور نحو ام ماذا كنتم تعملون ام من هذا الذي
هو جند لكم **وظاهر كلام** المولف ان ام هذه منقطعة اذ الضمير
من قوله وقد يجيء عايد الى القرب منكور وهو المنقطعة **ويحتمل**
ان يعود الى مجرد ام للتقييد باتصال وانقطاع فيكون ام هذه الداخلة
على ادوات الاستفهام قسما ثالثا براسه ليست بمتصلة ولا
منقطعة بالمجرد الاضراب بمعنى بل صرح به التفتازاني في حاشية
الكشاف في تفسيره قوله تع سورة النساء ام من يكون عليهم
وكيلا وهو حسن يندفع به رد ابن هشام على البصريين في دعواهم
ان المنقطعة بمعنى بل والهمزة دايما وقوله **سوى الهمزة**

استئناف

برجل طالح لكن صالح وفي الجمل اعم تقع بعد النفي نحو
ما جاء زيد لكن عمرو جاء وبعد الاثبات نحو جاء زيد لكن
عمرو لم يجيء ويجوز معها الواو نحو ولكن رسول الله والصحيح
انها للعطف بشرط افراد معطوفها وان يسبق بنفي كما مر او
نهي نحو لا تكرم رجلا جاهلا لكن فاضلا وانها حرف ابتداء
ان تلتها جملة كقوله ان ابن ورقاء لا يخشى بوادره
لكن وقائعه في الحرب تنتظر او تلت واوا نحو ولكن رسول الله
وليس المنصوب معطوفا بالواو لان معطوفي الواو في الا
فراد لا يختلفان بالسلب والايجاب واي في نحو ذهب
اليه الكوفيون وصاحب المفتاح وصاحب المستوفى
كذا في مغني ابن هشام وذهب اليه من البصريين ابو العباس
المبرد على ما حكاه ابن خالويه عن ابي عمر الزا
الزاهد عنه كذا في حواشي التسهيل لابن هشام ايضا
وهو التفسير والجمهور على ان ما بعدها عطف
بيان لما قبلها لا عطف نسق **قال ابن** هشام لانا لم نر
عاطفة تصلح للسقوط دايما واي تصلح للحذف
دايما فلا يكون حرف عطف واحترز بقيد الدوام من
العاطف الذي يصلح للسقوط في بعض الاوقات دون
بعض كالعاطف المتوسط بين الاخبار في مثل زيد قايم
وقاعد وضاحك وباك وصفات نحو مررت برجل فقيه
وكاتب وشاعر والاحوال نحو جاء زيد راكبا وضاحكا قال

ولا عاطفًا ملازمًا لعطف الشيء على مراد فه يعني واي لازمة
لذلك فلا يكون حرف عطف واحترز باللازم مما يعطف
الشيء على مراد فه تارة دون اخرى كقوله والفي قولها كذبا
ومينا فان الواو كما تعطف هذا تعطف غيره فليست
ملازمة لعطف المرادف **ووقوعها تفسير الضمير**
المجرور والمرفوع بلا شرط العطف عليهما نحو مررت
به اي زيد بلا اعادة الخافض ونحو زيد ضرب اي هو.
بلا تاكيد ولا فصل كما يوجد في كلام العلماء قال التفتازاني
وان لا يوجد في كلام البلغاء من العرب العرباء حجة لهم
اي الجمهور في انها ليست حرف عطف ولا يجمع بين عاطفين
كراهة لتوالي حرفين من باب واحد ومن ثم رد قول من
ذهب الى ان اما الثانية عاطفة من قولك جاء اما زيد
واما عمرو لدخول واو العطف عليها وقد مر الكلام
فيه **وحتى الثانية في قولك جاء القوم** حتى زيد وحتى
عمرو منمحضة للمهلة لا عاطفة ولكن مع الواو للاستدراك
لا للعطف وفي هذا منافاة لقوله فيما بعد ذكره لكن
العاطفة ويجوز معها الواو وربك فكبر اي وقوله تعالى
وربك فكبر الا انه حذف الواو كراهة لاجتماع الواوين
محمول على معنى ومهما يكن من شيء فكبر ربك فليس
من اجتماع العاطفتين في شيء اذا الواو عاطفة
والفاء رابطة للجواب وانما يلزم ذلك ان لو كان اعلم

منمحضة ٢

حتى يكون الاصل وفكبر ربك والرضي يدعي ان حذف اما
الشرطية التي هي بمعنى مهما يكن من شيء مطرد في مثل
هذا الموضع قال وقد يحذف اما لكثرة الاستعمال نحو قوله
وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وهذا فليذوقوه
وبذلك فلتفرحوا وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امر
او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسر به فلا يقال زيدا فضربت
ولا زيدا فضربته بتقدير اما حروف التنبيه وبعضهم يسميها
حروف الاستفتاح قال ابن الحاجب والاولى اولى لان
اضافة الحرف في تسميته الى المعنى المختص به في الدلالة اولى
من دلالته والتنبيه من دلالة هذه الحروف بخلاف الا
ستفتاح الا ترى ان حروف الاستفهام وحروف التحضيض
ونظائرها لا يكون الا مستفتحا بها ولم تسم حروف
استفتاح لانه ليس من جملة دلالتها وانما سميت
حروف الاستفهام وحروف التحضيض لما كان ذلك المعنى
مدلولا لها واذا اعتبرت تسميات الحروف باعتبار
اضافتها وجدتها كلها كذلك كحروف النداء وحروف الشرط
وحرف الاستقبال وغير ذلكها وتدخل على اربعة احدها
الاشارة غير المختصة بالبعيد نحو هذا بخلاف ثم وهنا
بالتشديد وهنالك **الثاني** ضمير الرفع المخبر عنه بالاشارة
نحو ها انتم اولاء الثالث نعت اي في النداء نحو يا ايها
الرجل وهي في هذه واجبة للتنبيه على انه المقصود بالنداء

وقيل للتعويض عما تضاف اليه اي الرابع اسم الله تعالى
في القسم عند حذف الحرف فيقال ها الله باللغات التي تقدم
ذكرها واما بفتح الهمزة وتخفيف الميم وفيها لغات
ابدال همزتها هاء او عينا وكلاهما مع ثبوت الالف وحذفها
او بحذف الالف مع ترك الابدال والا بفتح الهمزة وتخفيف
اللام وخصتا اي اما بلغاتها والا بالصدر ليحصل الغرض
المطلوب بهما وهو تنبيه المخاطب لمضمون الجملة الواردة
بعدهما واما ها فلاجل دخوله على المفرد الذي هو اسم الا
شارة لا يكون له الصدر بل قد يكون اول الكلام ووسطه
على حسب وقوع اسم الاشارة في الجملة فان وقع ابتداء
فبطريق الاتفاق لا من حيث ان له الصدر وانما هو مع
اسم الاشارة وفي محله اما ابتداء او وسطا حروف النداء
ايا جبلي نعمان بالله خليا ﻫ نسيم الصبا يخلص الي نسيمها ﻫ
وهيا كقوله فاصاخ يرجو ان يكون حيا ﻫ ويقول من فرح
هيا ربا للبعيد لان نداءه يحتاج الى رفع الصوت وهو
يحصل بكثرة الحروف والى مده وهو يحصل بكون آخره
الفا وقد توفر الامران في هذين الحرفين فجعلا لنداء البعيد
وشبهه من الساهي والنائم والمتحير واي بهمزة مفتوحة
فياء ساكنة كقوله الم تسمعي اي عبد في رونق الضحى ﻫ
بكاء حمامات لهن هديل ﻫ عبد مرخم عبدة ورونق
الضحى حسنه وبريقه والهديل صوت الحمام والهمزة

كقوله

كقوله افاطم مهلا بعض هذا التدلل ﻫ للقريب لانتفاء
الامرين المقتضين منهما اذ لا كثرة حروف ولا الف في آخره وذهب
ابن برهان الى ان اي لنداء المتوسط ونقل ابن الخباز عن
شيخه ان الهمزة كذلك اي للمتوسط قال ابن هشام وهو
خرق لاجماعهم ويا اعمها اي اوسعها مجالا لكثرة
النداء بها ووقوعها في الاستغاثة والندبة وللقريب والبعيد
وخصت بالاستغاثة نحو يا لزيد والتعجب نحو يا للماء حرف الندبة
وا ولا تستعمل في غيرها اصلا على ظاهر كلام الجماعة وقال
وقد تستعمل وا في النداء المحض وقد اشرنا الى ذلك في الكلام
على الندبة فيما مر وقد تستعمل لها يا وقدمنا الاستشهاد
عليه في بابه والهمزة ومر التنبيه على اني لم اقف على ذلك
في غير هذا الكتاب حرفا التعريف اللام وهي المشهورة
والميم لغة ونقلت عن طي وعن حمير وانشدوا ذاك
خليلي ذو يواصلني يرمي وراءي بامسهم وامسلمة وفي
الحديث من رواية النمر بن تولب رضي الله عنه ليس من امبر
امصيام في امسفر قال ابن هشام وقيل ان هذه اللغة مختصة
بالاسماء التي لا يدغم لام التعريف في اولها نحو غلام وكتاب
بخلاف رجال وناس ولباس وحكى لنا بعض طلبة اليمن
انه سمع في بلادهم خذ الرمح واركب امفرس ولعل ذلك لغة
لبعضهم لا لجميعهم الا ترى الى البيت السابق وانها في الحديث
دخلت على النوعين الى هنا كلامه ومذهب سيبويه فيما

نقل غير واحد ان اللام وحدها حرف التعريف وان الهمزة
للوصل لكنها فتحت مع ان اصل همزات الوصل الكسر لكثرة
الاستعمال ونقل صاحب التسهيل عن سيبويه انه يري
ان حرف التعريف هو ال الا ان الهمزة همزة وصل زايدة معتد بها
في الوضع كهمزة استمع ولهذا لم يعد رباعيا فيضم اول
مضارعه ومذهب الخليل ان حرف التعريف هو ال فان
همزته همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال للاشارة الي
الحقيقة من حيث هي هي لا من حيث الوجود واعتبار ما يصدق
عليه من الافراد ويسمي جنسيا اي لام جنس ويسمي ايضا لام
الطبيعة كقولهم الرجل افضل من المراة ولا يلزم من
كون جنس الرجل افضل من جنس المراة ان لا يكون امراة
افضل من رجل لجواز ان يكون الجنس الحاصل في ضمن كل فرد
من الرجل افضل من جنس الحاصل في ضمن كل فرد من الرجل
افضل من جنس الحاصل في ضمن كل فرد من المراة مع كون
خصوصية فرد منها افضل من خصوصيات افراد منه يعني
ان افضلية المراة تكون ناشية من خصوصياتها بالقياس
الي خصوصية ان ذلك الرجل وذلك لا ينافي ان يكون جنس الرجل
افضل من جنس المراة من حيث هو او من حيث هي موجودة
في فرد معين بينك وبين مخاطبك اي حصة معينة من
الحقيقة فردا او فردين او اكثر كما اذا قيل لك جاء ني رجل او رجلان
او رجال فتقول اكرم الرجل والرجلين والرجال وتسمي عهدا خارجيا

اولا

اولا للاشارة الي الحقيقة من حيث هي موجودة في فرد غير
معين معهودة في الذهن وتسمي عهدا ذهنيا فيطلق المعرف
بلام الحقيقة الذي هي موضوعة للحقيقة المتحدة في الذهن
علي فرد موجود من الحقيقة غير معين باعتبار كونه معهودا
في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها
كقوله تعالي حكاية عن يعقوب عليه السلام واخاف ان ياكله
الذيب وهو في المعني كالنكرة وليس بها في اللفظ لما هو متحلي
به اداة التعريف وجريان احكام المعرف عليه من وقوعه
مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها الي غير
ذلك لكنه قريب منها من حيث المعني لانه اريد به الجنس
من حيث وجوده في ضمن فرد لا بعينه لاجل قرينة تقتضي
ذلك كقولك حيث لا عهد اكلت الخبز وشربت الماء فان
مؤدي هذا المعرف مؤدي النكرة كانك قلت اكلت خبزا
وشربت ماء لكن بينهما فرق وهو انك اذا قلت اكلت الخبز
فانك قلت فردا من هذه الماهية المعلومة للمخاطب او لكل
واحد واذا قلت اكلت خبزا كان معناه اكلت فردا من
هذه الماهية من غير اشارة الي معلوميتها وان كانت في
نفس الامر فيوصف بالجملة كما يوصف بها النكرة التي هو
مشابهة لها في المعني كقوله ولقد امر علي اللئيم يسبني
فانه لم يرد لئيما بعينه اذ لا قدح فيه ولا كل لئيم لامتناعه
عادة فلم يبق الا ان يريد لئيما من اللئام معهودا في الذهن

او من حيث هي موجودة في جميع الافراد اللغوية اي
التي يتناولها اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب والشهادة
اي كل غيب وكل شهادة او العرفية اي الافراد التي يتناولها
اللفظ بحسب متفاهم العرف نحو جمع الامير الصاغة بلده
او اطراف مملكته اذ هو المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا باسرها
ويسمى استغراقا حقيقيا ان تعلق بالافراد اللغوية او عرفيا ان
تعلق بالافراد العرفية حروف الايجاب وتسمى ايضا حروف
التصديق نعم بفتح النون والعين وهي اللغة الشايعة وبكسر
العين في كنانة قال بعضهم وسمع الكسر من النبي صلى الله
عليه وسلم وعمر وعلي والزبير وابن مسعود وبه قرا
الكسائي قال الا انها لغة اشياخ قريش فعلم انها لا تختص
بكنانة وقول ابي عمرو كنانة يكسرون لا ينبغي ان غيرهم
لا يكسر وقد جمع بين اللغتين من قال دعاني عبيد الله
نفسي فداؤه فيالك من داع دعاني نعم نعم والرواية
بفتح عين الاولى وكسر عين الثانية كذا في حواشي التسهيل
لابن هشام وبعضهم يكسر النون والعين معا وقرئ بها
في الشواذ بالحاء المهملة بدلا من العين لقربها منها في المخرج
ولكونها اخف من العين لانها اقرب الى الفم في لغية حكاها
النضر بن شميل وبها قرا ابن مسعود لتقرير ما سبقها
من كلام موجبا ومنفي خبرا كان او استفهاما فنعم في
جوابا لقائل قد قام زيد او اقام زيد والمعنى قد قام

وللقايل لم يقم زيد او الم يقم زيد والمعنى لم يقم هذا
وضعها بحسب اللغة الا ان العرف غيّرها في ايجاب نفي
معه استفهام ولذلك لو قال شخص نعم في جواب اليس
لي عليك الف الزمناه بالالف تغليبا للعرف على اللغة
وتقديما له عليها باعتبار الاحكام الشرعية وبلى لايجاب
النفي وابطاله سواء كان في الخبر او للاستفهام فاذا قلت
بلى لقايل لم يقم زيد او الم يقم زيد كان المعنى قد قام وفي
قوله تعالى الست بربكم قالوا بلى المعنى انت ربنا وقال
كثير من المفسرين لو قالوا نعم كفروا لان نعم لتقرير
ما سبقها فيكون المعنى لست ربنا وهو كفر واعترض بالمعنى
العرفي كما في مسئلة الاقرار السابقة فالمعنى انت ربنا فلا كفر
واجيب بانه لم يتحقق حينئذ عرف فلم يبق الا اعتبار
معناها لغة ووقع في بعض الاحاديث ما يقتضي انها يجاب
بها الاستفهام المجرد عن النفي ففي صحيح البخاري في كتاب
الايمان والنذور انه عليه الصلوة والسلام قال لاصحابه اتر
ضون ان تكونوا ربع اهل الجنة قالوا بلى وفي صحيح مسلم
في احاديث الهبة ايسرك ان يكونوا لك في البر سواء قال
بلى قال فلا اذا وفيه ايضا انت الذي لقيتني بمكة يريد
اانت بهمزة الاستفهام الا انه حذفها للقرينة الحالية
فقال له المجيب بلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء بمثابة
نعم مع القسم عند جماعة فلا يختص بالاستفهام وهو الذي

جزم به ابن مالك وقال ابن الحاجب وتبعه المولف لايجاب
الاستفهام مع القسم نحو ويستنبونك احق هو قل اي
وربي قال الرضي ولا يكون المقسم به بعدها الا الرب والله
ولعمري يقول اي والله واي ربي واي لعمري وقال الزمخشري
سمعتهم يقولون في التصديق ايو فيصلونه بواو القسم
ولا ينطقون به وحده يعني ان هذا دليل على ان القسم من
لوازمه وانظر كيف صح حذف المجرور وبقاء الجار قلت
والبصريون يقولون ايوه بهاء السكت بعد الواو ويحذف
الفعل فلا يقال اي اقسمت بالله مثلا مع جواز اثبات الواو
نحو اي والله وحذفها اي الله بفتح الياء تنبيها لحرف
الايجاب وتسكينها والجمع بين الساكنين مبالغة في
المحافظة على حرف الايجاب لصون آخره من التحرك والحذف
وان كان يلزم منه التقاء الساكنين على غير حده لانهما
من الكلمتين اجراء لهما مجرى كلمة واحدة كالضالين
وتمود الثوب وذلك كما في ها الله وهذا من خصايص
الاسم الشريف وحذفها اي حذف الياء على الاصل واجل
بفتحتين وسكون اللام وجير بكسر الراء على اصل التقاء الساكنين
كامس وقد تفتح للتخفيف كاين وكيف وان بكسر الهمزة
وتشديد النون لتصديق المخبر سواء كان خبره ايجابا او نفيا
ولا يجي بعد ما فيه معنى الطلب كالاستفهام والامر وغيرهما
قال الرضي وقول ابن الزبير لفضالة بن شريك حين قال لعن الله

ناقة

ناقة حملتني اليك ان وراكبها نص في كونها للتصديق لكنه
يدل على انه يجي لتقدير مضمون الدعاء وهو خلاف ما قاله المص
يعني ابن الحاجب من ان تلاشتهما التصديق المخبر قلت
صدر كلامه مناف لآخره اذ التصديق انما يكون للخبر والدعاء
انشاء لا خبر حروف الزيادة اي الحروف التي لا تكون الزيادة الا نادرا
منها وليس المراد انها لا تكون الا الزيادة وكذا ليس المراد من زيادتها
انها لا معنى لها اصلا قال الوابد المراد من كون الحرف زايدا
ان اصل المعنى لا يتغير بحذفه ووجوده يفيد التاكيد
والتقوية وهذا يشكل ببعض الحروف المفيدة للتوكيد
مثل ان حيث لا تعد زايدة مع ان اصل المعنى لا يختل باطراحها
وان اشترط عدم العمل حتى يخرج هذه انتقض بلام
الابتداء وغيرها مما لا يعد زايدا ولا عمل له وبالحروف الجارة
الزايدة مع ثبوت عملها ان بهمزة مكسورة ونون ساكنة
واحدة مع ما المدة اي ما المصدرية الظرفية وهي التي
بمعنى المدة بقلة كقوله ورج الفتى للخير ما ان رايته
على السن خيرا لا يزال يزيد اي رج الشاب مدة رؤيتك له
لا يزال يزيد الخير على زيادة سنه فزادت بعد ما الظرفية
لشبهها في اللفظ بما النافية ويحتمل ان يكون الزايد هو ما وان
شرطية وما النافية كقوله فما ان طبنا جبن ولكن منايانا
ودولة آخرينا الطب العادة والدولة بفتح الدال النصر في الحرب
قيل وبالضم ايضا كذلك ولما الحينية نحو لما ان قام زيد

قام عمرو وهذا ما ذكره ابن الحاجب واقره الشارحون
الرضي وغيره قال ابن هشام وهو سهو وانما ذلك في ان المفتوحة
قلت وزيدت المكسورة ايضا بعد ما الموصولة الاسمية
كقوله يرجي المرء ما ان لا يراه * ويحتمل كون ما موصوفة
وبعد الا الاستفتاحية كقوله الا ان سرى ليلي فبت كئيبا *
وقبل مدة الانكار سمع سيبويه رجلا يقال له اتخرج
ان اخصبت البادية فقال أأنا انيه منكرا ان يكون رأيه
على خلاف ذلك وان بفتح الهمزة مع الكاف بقلة كقوله
ويوما توافينا بوجه مقسم * كان ظبية تعطو الى وارق
السلم * بجر ظبية ويروى بالرفع وقدمت في الحروف المشبهة
بالفعل ولما نحو ولما ان جاءت رسلنا لوطا سيء بهم وضاق
بهم ذرعا قال الزمخشري ان صلة اكدت وجود الفعلين
مرتبا احدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما
كانهما وجدا في جزء واحد من الزمان كانه قيل لما احس
بهم فاجاءته المساءة من غير ريث الى هنا كلامه فان
قلت فلم لم تدخل في سورة هود حيث قيل ولما جاءت رسلنا
لوطا سيء بهم وضاق بهم ذرعا وقال هذا يوم عصيب
وجاءه قومه يهرعون اليه الاية قلت لما رتب في اية
هود على مجيء الرسل لوطا امور هي مساءته وضيق ذرعه
وقوله هذا ذرعه ويوم عصيب ومجيء قومه يهرعون
اليه وهذا المجموع من حيث هو مجموع ليس شديد الاتصال

بمجي

بمجي الرسل حتى يعد المجموع كانه واقع في جزء واحد من الزمان
لم يؤت ان المنافاة معناها لهذا المقام ودخلت في الاية
الاخرى وهي اية العنكبوت لانه لم يترتب على مجيء الرسل غير
مساءة لوط وضيق ذرعه وهما شديدا الاتصال بذلك المجيء
فاتي بان اشعارا بهذا المعنى كما قاله الزمخشري فتامله وبين
لو وفعل القسم كقوله فاقسم ان لو التقينا وانتم * لكان
لكم يوم من الشر مظلم * وما بعد اذا ومتى واي واين شرطا
اي كونهن ادوات شرط وتقدم ذلك في جوازم الفعل
وبعد الباء نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومن نحو ومما
خطيئاتهم اغرقوا وقلت زيادة ما مع غير ومثل مضافين
فالاول لقوله نام الخلي فما احس رقادي * والهم محتضر
لدي وسادي * من غير ما سقم ولكن شفني * هم اراه
قد اصاب فؤادي * والثاني نحو قوله تعالى فورب السماء والارض
انه لحق مثل ما انكم تنطقون ولا مع الواو لتاكيد
النفي وما يستوي الاحياء ولا الاموات واما التمثيل بمثل
ما جاء زيد ولا عمرو وفقدت يشكل من حيث انها ليست
بزيادة البتة الا يرى انه اذا قيل ما جاءني زيد وعمرو
احتمل ان المراد نفي مجيء كل منهما على كل حال وان يراد نفي
اجتماعهما في وقت المجيء فاذا جيء بلا صار نصا في المعنى الاول
وجوابه ان النصوصية الحادثة بالحرف لا يمنع من دعوى
زيادته كما في ما جاءني من رجل وبعد ان المصدرية نحو

ما منعك الا تسجد اذا المعنى ما منعك ان تسجد لانه انما
امتنع عن السجود ولذا ذمه بهذا القول فلو كانت لا غير
مزيدة كان المعنى ما منعك عن عدم السجود والامتناع
عن عدم السجود هو السجود فيلزم ذمه على السجود
وهو باطل فلزم كون لا زايدة وقيل اقسم في راى
ذهب اليه جماعة في قوله تعالى لا اقسم بيوم القيمة ثم
اختلفوا فقيل زيدت شرطية وتمهيدا النفي الجواب والتقدير
لا اقسم بيوم القيمة لا يتركون سدى ومثله فلا وربك لا يؤمنون
حتى يحكموك وردّ بان الجواب في مثله قد جاء مثبتا في
سورة البلد وهو لقد خلقنا الانسان في كبد وقيل
زيدت لمجرد التوكيد وتقوية الكلام وردّ بانها لا تزاد كذلك
صدر بل الحشو كما وان وفيه نظر وذهب قوم الى انها في
لا اقسم نافية فقيل المنفي اقسم على ان يكون اخبار الا
انشاء اي لا اعظمه بالاقسام به لاستحقاقه اعظاما
فوق ذلك قاله الزمخشري وقيل المنفي شيء تقدم وهو ما حكي
عنهم كثيرا من انكار البعث اي ليس الامر كذلك
ثم استونف المقسم وشذت مع المضاف كقول الشاعر
في بير لا حور سرى وما شعر بحور بضم الحاء اى الهلاك ومن المهملتم
والباء واللام تقدمت مذكورة في بحث الحروف الجارة حرفا
التفسير اي بفتح الهمزة كقولك عندي عسجد اي ذهب
وغضنفر اي اسد وما بعدها عطف بيان على ما قبلها

او بدل

او بدل وان وخصت بما في معنى القول دون ما فيه
حروفه نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك ونودوا ان
تلكم الجنة وتحتمل المصدرية فيهما بان يقدر قبلها حرف
جر فتكون في الاولى ان الثنائية وضعا لدخولها على الامر
وفي الثانية المخففة لدخولها على الاسمية وبالقول
المقدر دون صريحه المذكور وعليه وانطلق الملاء منهم
ان امشوا لتضمن انطلق معنى القول اما باعتبار ان المراد
بالانطلاق الالسنة لا المشي او باعتبار ان الانطلاق
عن المجلس لا ينفك من حيث العادة عن القول والتفاوض
في الحديث بما جرى فيه فنزل منزلة القول نظرا الى ذلك
او بتقدير وانطلق الملاء منهم ان امشوا لتضمن انطلق
معنى القول اما باعتبار ان المراد بالانطلاق الالسنة
لا المشي او باعتبار ان الانطلاق عن المجلس لا ينفك
من حيث العادة عن القول والتفاوض في الحديث بما جرى
فيه فنزل منزلة القول نظرا الى ذلك او بتقدير وانطلق
الملاء منهم قايلين ان امشوا فجعل صريح القول المقدر
كالفعل الماوّل بالقول في عدم الظهور وقد استبان لك
ان الاية محتملة لان يشتبها لكل من الوجهين المذكورين
في المتن وحكى ابن هشام عن شرح الجمل الصغير لابن
عصفور انها قد تكون مفسرة بعد صريح القول وليفيده
بان يكون مقدرا او ذكر الزمخشري في قوله تعالى ما قلت

لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله انه يجوز ان يكون
مفسرة للقول على تاويله بالامر اي ما امرتهم الا بما امرتني به
ونقل بعض الناس عنه انه قال في غير الكشاف كان الاصل ما
امرتهم الا ما امرتني فوضع القول موضع الامر رعاية
لقضية الادب الحسن لئلا يجعل نفسه وربه معا آمرين
ودل على الاصل بادخال ان المفسرة ولابتناء جعل القول في
معنى الامر على هذه النكتة لم يمكن ان تجعل كل قول
في معنى فعل فيه معنى القول فتجعل ان فيه مفسرة كما اشعر به
كلام ابن هشام وقال الرضي لو ارتكب ان المسماة بالمفسرة
زائدة في مفعول ما هو بمعنى القول لم يكن ثم مانع منه فمعنى
امرته ان قم قال له قم بتاويل امر بقال او بتقدير قال بعده
على الخلاف وان زائدة وهذا يطرد في جميع الامثلة حرف
المصدر ان في الجملة الاسمية نحو يعجبني ان زيدا قائم
فان تاولها اي تاول الجملة الاسمية وترجمها الى مصدر
خبرها ان كان مشتقا كما مثلنا والصواب ان مجموع
ان وجزئيها ياول بالمصدر والتقدير في ذلك المثال
يعجبني قيام زيد او الى معنى المصدر ان لم يكن ذلك الخبر
مشتقا ولكنه في معنى المشتق كاخوة زيد في يعجبني
ان زيدا اخوك فالاخوة وان لم يكن مصدرا للخبر الذي
هو اخوك لكنها في معنى المصدر له او الى الكون فيما تعذرا
بان كان الخبر جامدا محضا نحو بلغني ان هذا زيد

تقدير

تقديره بلغني كونه زيدا لان كل خبر جامد نسبة الى
المخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شئت قلت
هذا كائن زيدا ومعناهما واحد قال ابن هشام وزعم السهيلي
ان الذي ياول بالمصدر انما هو ان الناصبة للفعل لانها
ابدا مع الفعل المتصرف وان المشددة انما تاول بالحديث
قال وهو قول سيبويه ويويده ان خبرها قد يكون اسما
محضا نحو علمت ان الليث الاسد وهذا لا يشعر بالمصدر
وقد عرفت انه قاعه بان هذا يقدر بالكون وقال الرضي
في نحو بلغني انك زيد ان تقديره بلغني زيديتك فان ياء
النسبة اذا لحقت آخر الاسم وبعدها التاء افادت معنى
المصدر نحو العربية والضاربية والمضروبية وما هي
اسم موصول عند الاخفش كذا عند ابن الزجاج السراج
فشرط لها عائدا سورة امثالها من الموصولات الاسمية
ونقل ابن خروف الاتفاق على حرفيتها غير صحيح وكذا الا
على من نقل فيها الخلاف ورجح القول باسميتها بانه مخلص
من دعوى اشتراك لا داعي اليه فان الموصولة الاسمية
ثابتة باتفاق وهي موضوعة لما لا يعقل والاحداث
من جملة ما لا يعقل فاذا قلت اعجبني ما قمت فالتقدير
اعجبني الذي قمته وهو يعطي معنى قولهم اعجبني
قيامك ورد بانه يستلزم ان يسمع كثيرا اعجبني ما قمته
لانه الاصل عند مدعي اسميتها واللازم منتف والعرض

ايضا بقوله تعالى ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون اذ الضمير
المحذوف ان كان للنبي او القرآن صح المعنى وخلت الصلة
من عائد وان كان للتكذيب فسد المعنى لانهم اذا كذبوا
التكذيب بالقرآن والنبي كانوا مؤمنين واجيب بان الفعل
من يكذبون ليس واقعا على التكذيب بل مؤكد به لانه
مفعول مطلق لا مفعول به مطلقا والمفعول به محذوف
ايضا اي بما كانوا يكذبون النبي او القرآن تكذيبا وان بفتح
الهمزة وتخفيف النون الساكنة وهما اي ما وان في الجملة
الفعلية التي فعلها متصرف احترازا من عسى انا الذي لا يتصرف
لا مصدر له حتى يا ول الحرف بالفعل به فان قلت فقد اخل
المصنف بهذا القيد قلت لعله تركه اتكالا على ما اشرنا
اليه اذ الحكم على حرف بانه مصدري يقتضي ان يكون ثم مصدر
اول به ومع الوصل تغير المتصرف لا يكون ثم مصدر يا ول به
فاغنى عن التصريح بذلك الاشعار القرينة به غير
الطلبية في الاصح وهذا يقتضي وجود الخلاف في كلا الحرفين
والخلاف انما هو مذكور في ان دون ما فذهب ابو حيان
والرضي الى انها لا توصل بامر مستدين الى انها لو وصلت
به لفات معنى الامر عند التاويل بالمصدر لعدم دلالته
عليه وصرح ابن مالك في التسهيل بان توصل بفعل متصرف
مطلقا يعني سواء كان مضارعا او ماضيا او امرا واباح
الزمخشري في مواضع كثيرة من الكشاف بوصلها بالامر

ويقدره

ويقدره بمصدر ماخوذ من المادة التي تدل على الطلب
فاذا قلت كتبت اليه بان قم فالمعنى كتبت اليه بالامر
بالقيام فانما يفوت الدلالة بالصيغة فقط ولا يضر به وصرح
بما ذكرناه في تفسير سورة نوح فقال في قوله تعالى انا ارسلنا
نوحا الى قومه ان انذر قومك فقالت الناصبة للفعل اي
انا ارسلناه بان انذر اي بان قلنا له انذر اي بالامر بالانذار وقد
تقارضتا في العمل وعدمه اي يحمل ما على ان في العمل
وبالعكس نحو كما تكونوا يولى عليكم اي ان كنتم اهل
الطاعة يولى عليكم اهل الرحمة وان كنتم اهل المعصية
يولى عليكم اهل العقوبة وابن الحاجب اورد الحديث
بصيغة كما تكونوا مثل ما في المتن قال ابن هشام والمعروف
في الرواية كما تكونون قلت وكذا رواه صاحب الكشاف في
تفسير قل اللهم مالك الملك والتخريج المذكور على تقدير
ثبوت الرواية بحذف النون لا يتعين لجواز ان يكون
الفعل مرفوعا وحذفت منه نون الرفع على جهة
الندور كما حذفت في قراءة وردت عن ابي عمرو وقالوا
ساحران تظاهرا بتشديد الظاء اي تتظاهران وفي الحديث
لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا
فحذفت من لا تدخلوا ولا تؤمنوا تخفيفا بدون ناصب
والجازم فكذا كما تكونوا وان تقرآن في قول الشاعر ان
تقرآن على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا

وقيله يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما وحيثما كنتم
القيتما رشدا، ان تحملا حاجة لي خف محملها وتصنعا
نعمة عندي بها ويدا، ان تحملا منصوب بفعل مقدر
اي اسالكما وان تقرآن اما في محل نصب بدلا من ان تحملا
ومن حاجة واما في محل رفع خبر مبتدأ مضمر محذوف
عائد الي حاجة اي هي ان تقرآن فقد اهمل الشاعر
بعدما اعمل واعمل بعد ما اهمل **حروف التحضيض هلا**
والا ولولا ولوما لها الصدر لدلالتها علي نوع من
كلام وهو التحضيض والبعث والتوبيخ واللوم كما مر
وتلزم الفعل المستقبل للحث علي ادخال مصدره
في الوجود نحو هلا تقوم والا تحسن ولا تستغفرون الله ولو
ما تاتينا بالملائكة فقد دخلت علي الماضي لفظا المستقبل
معني في قوله تع لولا اخرتني الي اجل قريب ولكن مثل هذه
يجعلونها للعرض وهو طلب بلين وتادب والتحضيض
طلب بحث وازعاج **وتلزم الماضي للوم علي الترك** تقول
الا صليت علي انك تلومه علي ترك الصلوة فيقتضي الطلب
اذ لا يلام علي ترك شي الا وهو مطلوب **فان قيل** طلب
الفعل بعد مضي وقته مستحيل فلا دلالة لشيء من
هذه الحروف علي الطلب اذا وقع بعدها الماضي وحيث
لا طلب فكيف نصب جوابه مقرونا بالفاء مثلا وجزم
مجردا قلنا قد اجاب عنه ابن الحاجب في امالي المفصل بانها لا

تنفك عن افادة معني الطلب في الوقت الذي كان صالحا له
وانما اوقع بعدها الماضي تنبيها علي ان المطلوب منه ذلك
الذي فوته حتي انقضي وقته فصار ذلك كالتوبيخ واللوم
علي ترك المطلوب فباعتبار ما فيه من معني الطلب المتقدم
في وقته نصب جوابه مع الفاء وجزم بدونها **فان قلت**
يرد علي كون هذه الاحرف تلزم الفعل قول الشاعر ونبئت
ليلي ارسلت بشفاعة الي فهلا نفس ليلي شفيعها اذ
الجملة اسمية **قلت** هو عندهم مأول اما بتقدير فهلا كان
اي الشان او بتقدير فهلا شفعت نفس ليلي وشفيعها
خبر مبتدأ محذوف اي هي شفيعها ورجح هذا التاويل
الثاني بان الاضمار من جنس المذكور انيس **حرف**
التوكيد وانما سمي بذلك لافادته التوكيد في بعض موارده
وذلك حيث يستعمل للتحقيق كما انه سمي بحرف التوقع
لافادته اياه في بعض الصور علي ان بعضهم يدعي انها
لا تنفك عن التحقيق لا مع التوقع ولا مع غيره فهي للتاكيد
دائما **واما** ما كتب في بعض الحواشي نقلا عن الجلباب ان
تسميته بذلك لانها جواب لما فيه من معني التوكيد
لان قولك قد فعل جواب هل فعل واذا كان جوابا للمؤكد كان
تاكيدا فليس بشيء **قد في الماضي للتقريب** تارة نحو قد
قام زيد بقيد ان قيامه الذي مضي قريب من حال
اخبارك **والتوقع** اخري كقول المقيم قد قامت الصلوة

فانه يفيد ان قيامها كان متوقعًا او منتظرًا في علمه او ظنه
وفي الحال للتحقيق نحو قد يعلم ما انتم عليه قال الزمخشري
دخلت قد لتوكيد العلم ويرجع ذلك الى توكيد الوعيد انشد
قول زهير اخي ثقة لا يهلك الخمر ماله ولكنه قد يهلك المال
نائله ولو كان تحت الارض سبعين واديا وفي المستقبل
للتقليل نحو ان الكذوب قد يصدق والبخيل قد يجود وزعم
بعضهم انها في ذلك ونحوه للتحقيق وان التقليل هنا لم يستفد
من قد بل من قولك يجود والكذوب يصدق فانه ان لم يحمل
على ان صدور ذلك منهما قليل كان فاسدًا اذ اخر الكلام يناقض
اوله وقد يحذف الفعل بعدها كقول النابغة افد الترحل
غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد اي وكان قد زالت
ومعنى افد قرب ودنا وقد يقع القسم بينها وبين
فعلها كقوله لقد والله بين لي عنائي بوشك فراقهم صرد
يصيح الوشك بفتح الواو وضمها السرعة والصرد طائر
فوق العصفور شرير النفس يصيد العصافير ولا يقدر عليه
لشدة نفرته من الانس حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما
الصدر لدلالتهما على نوع من الكلام فلا يعمل ما قبلهما
فيما بعدهما ولا بالعكس والهمزة لعراقتها اي لشدة
تمكنها في الاستفهام مستعار من عراقة الشجر وهو امتداد
عروقها في الارض تستعمل للانكار الابطالي نحو افاصفيكم
ربكم بالبنين والتسوية نحو سواء عليهم ءانذرتهم

والتقرير

والتقرير ومعناه حملك المخاطب على الاقرار والاعتراف
بامر قد استقر عنده ثبوته او نفيه ويجب ان يليها الشيء
الذي تقرره به كما يجب ذلك في المستفهم عنه على ما صرحوا به
وقد عرفت ما فيه نقول في التقرير بالفعل اضربت زيدا وبا
لفاعل ءانت ضربت زيدا وبالمفعول ازيدا ضربت وكذا سائر
متعلقات الفعل والتحضيض اي الطلب بحث نحو وقل
للذين اوتوا الكتاب والاميين ءاسلمتم اي اسلموا والوعيد
كقولك لمن يسيء الادب الم اؤدب فلانا اذا علم المخاطب انك ادبته
وح لا يحمل الكلام منك على السؤال والاستفهام فيتولد منه
التهديد والوعيد بمعونة القرينة والتعجب نحو الم تر الى الذين
تولوا قوما غضب الله عليهم والتوبيخ نحو اتعبدون ما تنحتون
وتحذف ان امن اللبس كما في الحديث اتاني ات من ربي فاخبرني
او بشرني انه من مات من امتي لا يشرك بالله شيئا دخل
الجنة فقلت وان زنى وان سرق قال وان زنى وان سرق وهل
الحذف مقيس او لا فيه خلاف وتقدم في الحروف العاطفة
وتدخل على الحرف وهو الواو والفاء او ثم نحو اولم يسيروا
افلم يسيروا اثم اذا ما وقع آمنتم به ولا يكون ذلك لغيرها
من ادوات الاستفهام مطلقا بل يتاخر عن العطف نحو
فهل يهلك الا القوم الفاسقون وكيف تكفرون فاين تذهبون
فاي الفريقين احق بالامن فما لكم في المنافقين وحكى
ابن مالك وابن هشام وغيرهما عن الجمهور ان الهمزة في ذلك

مقدمة عن تاخر وانها في الاصل واقعة بعد العاطف
الا انها قدمت عن تاخر وانها في الاصل واقعة بعد عليه
تنبيها على تمهيدها اصالتها في التصدير وان الزمخشري
خالف في ذلك فزعم ان الهمزة في تلك المواضع واقعة
في محلها الاصلي وان العطف على جملة مقدرة بينها وبين
العاطف فيقول التقدير في افلم يسيروا في الارض امكثوا
فلم يسيروا وفي افنضرب عنكم الذكر صفحا انهملكم فنضرب
عنكم وانه جزم بما يقوله الجماعة في مواضع من
الكشاف وجوز الامرين في بعض المواضع واقول اما تجويزه
العطف على مقدر بين الهمزة والعاطف فلا شك فيه
لتصريحه به في اماكن كثيرة واعترض بانه لو كان كذلك لجاز
وقوع الهمزة اولا في الكلام لم يتقدم فيه ما يكون معطوفا
عليه ولم يثبت ذلك في الاستعمال بالمسموع وقوعها في
كلام مبني على كلام متقدم واما دعواهم انه جزم بقول
الجماعة تارة وجوزه اخرى فهذا امر لم يقع في كلامه الكشاف
وكلا او يجاب الظاهر من كلامه ان ما بعد الواو والفاء
وثم معطوف على ما قبلها الا انه اذا دخلت الهمزة قبل
العاطف قصدا الى معنى التوبيخ ونحوه في المعطوف اما
باعتبار اجتماعه مع المعطوف عليه او ترتبه عليه بلا
مهلة او بمهلة قال في الكشاف في تفسير قوله تعالى افان
مات او قتل انقلبتم على اعقابكم الفاء متعلقة بالجملة

الشرطية

الشرطية بالجملة المتقدمة على معنى التسبيب والهمزة
لانكار ان يجعلوا خلو الرسول سببا لانقلابهم على
اعقابهم بعد هلاكه بموت او قتل مع ان علمهم بان خلو
الرسل قبله وبقاء دينهم متمسكا به ان يجعل سببا للتمسك
بدين محمد عليه السلام لا للانقلاب عنه هذا كلامه بحروفه
ولا دلالة فيه على ما نسبوا اليه بوجه من الوجوه الدلا
لات ومن استقراء كلامه في الكشاف وجد الامر على ما قلناه
لا على ما قالوه وتدخل على المعمول المتقدم للتخصيص
نحو ازيدا ضربت وهو حسن ويقبح مثله في هل زيدا ضربت
فانها لطلب التصديق لا لطلب التصور والتقديم يستدعي
حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول
الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا
مفعول فعل محذوف او يكون التقديم لا للتخصيص
لكن ذلك خلاف الظاهر وعلى مبتدا خبره الفعل
نحو ازيد قام ولا تدخل هل على ذلك فلا يقال هل زيد
قام لانها في الاصل بمعنى قد فهي من لوازم الا
فعال ثم تطفلت على الهمزة فاذا وجدت فعلا في حيزها
اشتد طلبها لمباشرته فتقبح الحيلولة بينها بينه
بخلاف هل فلا تستعمل لشيء من الامور المتقدمة اي
الانكار والتسوية والتقرير الخ مما ذكره وهو ظرف
مستقر في محل نصب على الحال من النائب عن الفاعل

في قوله تستعمل اي والهمزة لمراقبتها كذا وكذا حالة كونها
ملتبسة بخلاف هل في ذلك كله **حروف النفي لم ولما اقلب**
المضارع ماضيا باعتبار الزمان هذا مذهب الجمهور
وذهب قوم منهم الجزولي في لم ويلزم مثله في لما الى
انها تدخل على ماضي اللفظ فتصرف لفظه الى المستقبل
المبهم دون معناه ووجهه ان المحافظة على المعنى
اولى من المحافظة على اللفظ **قال** في الجنى الداني والاول
وهو الصحيح لان له نظيرا وهو المضارع الواقع بعد لو
والقول الثاني لا نظير له **وخصت لما بالاستغراق** في
استمرار النفي الى الحال كقوله فان كنت ماكولا فكن خير
آكل والا فادركني ولما امزق **ومنع** الاندلسي من
افادتها الاستغراق وقال هي مثل لم في احتمال الاستغراق
وعدمه **قال** الرضي والظاهر فيها الاستغراق كما قال النحاة
ولم يبد دليلا عليه **والتوقع** لثبوت منفيها بخلاف
منفي لم الا يرى ان معنى بل لما يذوقوا عذابي انهم لم
يذوقوه الى الان وان ذوقهم له متوقع وقال الزمخشري
في ولما يدخل الايمان في قلوبكم ما في لما من معنى
التوقع دال على ان هولاء قد آمنوا فيما بعد انتهى ولهذا اجازوا
في لم تقص ما لا يكون ومفعولا في لما وهذا الفرق انما هو
بالنسبة الى المستقبل اما بالنسبة الى الماضي فهما سيان في
نفي المتوقع كان تقول ما اي قمت فلم تقم او لما تقم ونفي

غير

غير المتوقع كان تقول ابتداء لم تقم او لما تقم وهذا الوجه
احسن ما خرج عليه قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم
ربك اعمالهم في قراءة ابن عامر وحمزة بتشديد
ان ولما والتقدير لما يوفوا اعمالهم **وجواز حذف**
الفعل المجزوم بها لدليل قال فجئت قبورهم بدأ
ولما فناديت القبور فلم تجبنه اي ولما اكن بدأ
قبل ذلك اي سيدا **فان قلت** لا اختصاص للما بهذا
الحكم بدليل ثبوته للم قال الشاعر احفظ وديعتك التي
استودعتها يوم الاعازب ان وصلت وان لم اي وان لم
تصل **قلت** هو عندهم من قبيل الضرائر ولا يقدح في الاختصاص
المذكور **ولا النفي المستقبل** فاذا دخلت على المضارع
خلصته للاستقبال هذا مذهب الاكثرين وخالفهم
ابن مالك لصحة قولك جاء زيد لا يتكلم بالاتفاق
على الجملة الحالية لا تنصدر بدليل استقبال **والماضي المكرر**
نحو فلا صدق ولا صلى **وقد لا يتكرر لفظا** نحو فلا اقتحم
العقبة وهي فيه مكررة في المعنى لان المعنى فلا فك رقبة
ولا اطعم مسكينا لان ذلك تفسير للعقبة قاله الز
مخشري وعبارة المتن لا توفي بكلام القوم في كلام القوم
في هذا المقام وذلك لانهم قالوا اذا دخلت لا على الفعل
الماضي لفظا ومعنى وجب التكرار فان كان ماضيا لفظا لا
معنى لم يجب نحو لا بارك الله في الظالم لان المراد الدعاء

والفعل مستقبل في المعنى ونحو والله لا فعلت وكذا الان المراد
الخلف على انه لا يفعل لا على انه لم يفعل ولا يستفاد من
كلام المولف هنا الا ان لا يكثر نفيها الماضي بعيد كونه
مكررا ويقل حيث ينتفي التكرير واين هذا مما نقلناه عن
الجماعة ولن كلا في نفي المستقبل لا في دخولها على الماضي
لما علم ان لن من نواصب المضارع فتنفيه بتاكيد
على ما نص عليه الزمخشري في الكشاف الا تابيد على ما نص
عليه هو ايضا في انموذجه قال ابن هشام وكلاهما دعوى
بلا دليل بل يفيد نفي المستقبل فقط من غير تاكيد ولا تابيد
قلت وفي كتاب سيبويه في الباب المترجم بقوله هذا باب
من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعا ما نصبه ولن اضرب
نفي لقوله ساضرب وفيه اشعار بان لن لتوكيد النفي لانه
جعلها في مقابلة السين المفيدة لا للتوكيد ثم اخذ المولف
يعلل عدم افادتها التابيد بقوله دفعا للتكرار في لن
يتمنوه ابدا والاصل عدمه وللتناقض في فلن اكلم اليوم
انسيا اذ التقييد باليوم مناقض للتابيد وما النفي الحال
حيث تدخل على المضارع هذا مذهب الجمهور فقد نصوا على
انها تخلصه للحال قال ابن مالك وليس كذلك بل قد يكون
مستقبلا على قلة كقوله تعالى قل ما يكون لي ان ابدله من
تلقاء نفسي واجيب بانهم انما جعلوها للحال اذا لم توجد
قرينة خلافه ونفي الماضي القريب منها اي من الحال قال

قال سيبويه واما ما فهي نفي لقول القائل هو يفعل اذا كان في حال
الفعل واذا قال لقد فعل فان نفيه ما فعل فجعلها سيبويه
في النفي مقابلة لقد في الاثبات والاشكال ان قد للتقريب من الحال
فكذا ما هو في مقابله وانما في نفي الحال والماضي القريب منها
هذا مقتضى التشبيه ولا اعرف احدا اخصها بذلك بل قد يرد
لنفي الاستقبال كقول بعض الطائيين فانك ان يعرفك من
انت محسن ⁂ ليزداد الا كان اظفر بالنجح ⁂ اي لا يترك بل
بالعطاء اي اعطيته عطاء كافيا ليزداد على الكفاية الا اذا
اذا كان اظفر بالنجح فالمنفي هنا بان مستقبل بلا شك في استقباله
كذا في شرح ابن مالك لتسهيل لا في العمل بحيث يرفع الاسم
وينصب الخبر كليس خلافا للمبرد فانه اجاز بان تعمل
هذا العمل وقال به الكسائي ايضا وقراء سعيد ابن جبير
ان الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم بتخفيف
النون وكسرها لالتقاء الساكنين ونصب عبادا وامثالكم
والثاني في هذه قراءة الجماعة بان المشددة ورفع عبادوا امثالكم
وذلك بان يجعل المماثلة المثبتة في القراءة المشهورة باعتبار
العبودية اي ان هولاء الذين تدعونهم الهة مماثلون
لكم في الاتسام بسمة العبودية والمربوبية والمماثلة المنفية
في القراءة الاخرى باعتبار الانسانية اي ليس الذين تدعونهم
الهة مماثلين لكم في الاتصاف بالانسانية اذهم جماد وانتم
عقلا فلكم عليهم مزية فكيف تعبدونهم وهم دونكم

ومن شواهد الاهمال ما سمع من اهل العالية ان احد
خير امن احد الا بالعاقية وقول الشاعر ان هو مستوليا
علي احد الا علي اضعف المجانين حروف الشرط لها الصدر
لدلالتها على قسم من اقسام الكلام فلا يعمل ما بعدها
فيما قبلها ولا بالعكس ولشدة طلبها الافعال لانها للشرط
وهو تعليق ما يقع ويحصل بما لا يكون موجودا ويحتمل
ان يوجد وان لا يوجد وهذا شان الافعال بخلاف الاسماء
فانها موجودة ثابتة غير لولا فانه لا تطلب الفعل بل انما
يقع بعدها الاسم وامتزاج لو ولم بما بعدهما لا يليها
هذا معلول العلة المتقدمة اي لاجل ما تقدم لا يلي حروف الشرط
غير لولا الا فعل غير مصدر بحرف سوى لا ولم اما انها لا يليها
الا فعل فلشدة طلبها له لما قررناه واما ايلاء اي لا ولم اياها مع
انهما حرفان فلما مر من امتزاجهما بالفعل الذي يدخلان
عليه فكانها لم يلها مع دخولهما على الفعل الا فعل فان
للشرط في المستقبل في غير كان فقيد اي في كان يصلح
ماضيا نحو ان كنت قلته فقد علمته ومستقبلا نحو وان
كنتم جنبا فاطهروا ومذهب ان ان لا تقلب كان الى الاستقبال
اصل القوة دلالتها على المضي من حيث جردت للدلالة
عليه واختاره الرضي واعتمده التفتازاني في مباحثه
في حاشية الكشاف وغيره له من كتبه وائمة يردّ على هولاء
الرجال وقد يجي ان لمجرد التعليق من انشاء نقل الماضي

الى المضارع

استثناء من كلمات الاستفهام اي ان ام المنقطعة لا تدخل
على همزة الاستفهام لعراقتها فيه فكره تقديم شي عليها
مما يخرجها عن الصدر ولا النفي ما وجب للاول من الحكم
نحو جاءني زيد لا عمرو ولها ثلاثة شروط احدها ان يكون
معطوفها اسما وقد اشار اليه المولف بقوله وخصت
بالاسم وكذا في اللباب واعترضه الشارح بانه قد يعطف
بها المضارع نحو انا اقوم لا اقعد وذلك لمضارعة الاسم
فكانك قلت انا قايم لا قاعد وهو ماخوذ من كلام الرضي
حكما وتعليلا ونصوصهم متظافرة على انها تعطف بها
المفردات الثاني ان يتقدمها ايجاب او امر اتفاقا كهذا زيد
لا عمرو واضرب زيدا لا عمرا او نداء خلافا لابن سعدان نحو يا
ابن اخي لا ابن عمي الثالث ان يتعاند متعاطفاها اي لا يصدق
احدهما على الاخر نحو جاءني رجل لا امراة بخلاف جاءني رجل
لا زيد نص عليه السهيلي قال ابن هشام في توضيح الالفيه
وهو حق وبل للاضراب بعد الايجاب كقام زيد بل
عمرو والامر كاضرب زيدا بل عمرا فتعين الغلط بجعل
المتبوع كالمسكوت عنه فلا يحكم عليه بشي ويكون
الحكم ثابتا لما بعدها وقيل كالمنفي عنه الحكم وهذا القايل
يري ان معنى الاضراب عن المتبوع بعد الايجاب جعله
منفيا عنه الحكم قطعا الا انه كالمنفي فلا معنى لادخال الكاف
هنا ولا الاضراب بعد النفي فيحتمل الاضراب كذلك اي الغلط

ولا يتعين له لانه اضراب عن المنفي عند الجمهور وعن
النفي عند المبرد فان جعلنا الاضراب عن المجي المنفي
مثلا في قولك ما جاء زيد بل عمرو ثبت المجي للتابع بقضية
الاضراب ويقدر النفي على حاله للمتبوع لانه لم يضرب عنه
وان جعلناه عن نفي المجي كان بمثابة الاولى وان يجعل
المتبوع في حكم المسكوت عنه كما تقدم قيل ما جاء زيد بل
ما جاء عمرو و قال الفاضل ان مذهب الجمهور ان بل بعد النفي
لتقرير ما قبلها على حاله وجعل ضده لما بعدها بناء على
ان الاضراب عن المنفي وان مذهب المبرد كونها ناقلة
معنى النفي الى ما بعدها بناء على ان الاضراب عن النفي واعلم
ان المبرد لا يوجب ما حكى المولف وانه مذهبه يجوز ان يكون
المعنى عليه وان يكون على ما قاله الجمهور وعلى رايه
فيصح ما زيد قايما بل قاعدا وبل قاعد فيختلف المعنى
فمع النصب يكون القعود منفيا ومع الرفع يكون مثبتا
وقد يجي بل لترك الشي الى الاهم نحو وجهك النجم بل البدر
بل الشمس ولم يقيد المولف بل العاطفة بان يتم بعدها
مفرد بل اطلق فاشعر بانها للعطف سواء تلاها مفرد
او جملة والمشهور انها لا تكون عاطفة الا اذا تلاها
مفرد واما التي تليها جملة فهي ابتداء بقيد الاضراب وليست
بعاطفة على الصحيح ولكن للاستدراك على ما بين
في الحروف المشبهة بالفعل في المفردات بعد النفي نحو ما مررت

برجل

الى المضارع ففي الكشاف في تفسير قوله تع ان يمسسكم قرح
فقد مس القوم قرح مثله والمعنى ان نالوا منكم يوم احد
فقد نلتم منهم قبل يوم بدر وقيل كان ذلك يوم احد
فقد نالوا منهم قبل ان يخالفوا امر رسول الله قال التفتازاني
وعلى التقديرين فقد اشار الى ان الشرط والجزاء ههنا في
معنى المضي دون الاستقبال وذلك اما بتقدير كانت
اي ان كانوا فقد نالوا واما على القول بان ان قد تجي لمجرد
التعليق من غير نقل الماضي الى المستقبل فلا بد من
حمل يمسسكم على الحال لقصد الاستحضار هذا كلامه
وقد يجي ان لقصد الاستمرار كما وقع في الكشاف ايضا
في تفسير قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا
النار التي ما نصه لما ارشدهم الى الجهة التي منها
يتعرفون امر النبي صلى الله عليه وسلم وما جاء به حتى
يعثروا على حقيته وسره وامتياز حقه من باطله
قال لهم فاذا لم تعارضوه ولم يتسهل لكم ما تتعاطون
وبان انه معجوز عنه فقد صرح الحق عن محضه ووجب
التصديق فاتقوا وخافوا العقاب المعد لمن كذب
قال التفتازاني وفي الكلام اشارة الى ان ان في موضع
اذا وانه للاستمرار دون مجرد الاستقبال وفي شرح ابن
الحاجب لمنظومته حيث تكلم على استقبال الفعل الواقع
بعد ان ما نصه وقد يراد به الماضي والمستقبل جميعا

لا الماضي وحده كما جوزه بعضهم في مثل قوله تعالى
وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجوركم فيدخل في ذلك الماضي
والمستقبل وكذلك قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين
والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب
الحريق والمراد به اصحاب الاخدود وغيرهم ممن يفعل
فعلهم وكذلك ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يدخله
وامثاله والمراد به من آمن ومن يؤمن لان المعنى
والسياق يقتضي ذلك وسياق كلاما طويلا يتعلق
بذلك وكانه يريد باستعماله في الماضي والمستقبل جميعا
استعماله في مطلق الزمان الذي يصدق عليهما معا لا
استعماله فيهما باعتبار خصوصيتهما وانما اطنبت
في ذلك لان بعض العلماء المحققين اورد سؤالا في قوله تعالى
والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا
فتحرير رقبة الآية حاصله ان دخول الفاء في الخبر لتضمن
المبتداء معنى الشرط وتضمن الخبر معنى الجزاء فاذن لا يشمل
ذلك الا من وجد منه الظهار بعد نزول هذه الآية
لان معنى الشرط مستقبل فلا تدخل فيه الماضي والنبي صلعم
اوجب الكفارة على اوس ابن الصامت الذي ظاهر قبل
نزولها وهو سبب النزول ورايت كثيرا من الاصحاب
يستصعب حل هذا الاشكال وقد اوردت لك ما يتلخص
منه الجواب عن ذلك فتامله ونحو ان اكرمتني اليوم

فقد

فقد اكرمتك امس مما وقع فيه الشرط حالا او الجزاء ماضيا
بحسب الظاهر وهو غير معقول لان الاكرام من حيث هو جزاء له
يكون مسببا له عن الشرط وقد فرض سبقه له فيتعذر
كونه مسببا اذ المسبب لا يسبق سببه محمول على ان المعنى
ان تعتد باكرامك اياي اليوم يكن سببا للاخبار بذلك
اي باكرامي لك امس فالشرط والجزاء كلاهما مستقبل اذ ليس الاكرام
الحالي الواقع في اليوم هو الشرط حقيقة بل الشرط ثبوته وهو
مستقبل والمشروط ليس مضمون الجملة الواقع في الزمن الماضي
بل الاخبار بذلك والاعلام به هو الجزاء والاخبار مستقبل
وهذا حاصل ما قرره ابن الحاجب في مواضع من مصنفاته
وانظر كيف يتقرر الجواب عن قوله تع وان نعف عن طائفة
منكم نعذب طائفة بانهم كانوا مجرمين على هذه الطريقة
او غيرها فانه مشكل اذ العفو عن طائفة ليس سببا لتعذيب
طائفة اخرى ولا للاخبار بتعذيبها وانما حسن هنا ان جعل
الاخبار جزاء له ليتاتى كون الشرط سببا له اذ الحاصل ان
اكرامك لي اليوم ان اعتددت به اكراما لي فحاصل الخبر تلك
باكرامي اياك امس او اعتددت باكرامي لك ولانعقاد السببية
بينهما ظاهر لان امتنان المخاطب على المتكلم يصلح سببا
لامتنان الآخر عليه مقابلة له ولو لتقديره اي لتقديره الشرط
وفرضه واقعا في الماضي مع القطع والجزم بانتفاء الشرط
فيلزم انتفاء المشروط كما تقول لو جئتني لاكرمتك

معلقا الاكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام
فهي اذن لامتناع الثاني وهو الجزاء لامتناع الاول وهو الشرط
وهذا هو المشهور ولنا اي ولكون ان ولو في شرط لزم الفعل
لفظا او تقديرا وهذا تكرير مستغني عنه بقوله اولا ولشدة
طلبها الافعال الخ وزيادة التصريح هنا بالتقدير لاتدفع
التكرار ولذا اي ولاجل لزوم الفعل ولو تقديرا قيل لو انك
انطلقت بالفعل دون منطلق بالاسم في مكان انطلقت
ليكون هذا الفعل الواقع في خبر ان كالعوض من الفعل المحذوف
اذ ان وصلتها في محل رفع فاعل لذلك الفعل المحذوف والتقدير
لو ثبت انك انطلقت فاما كون ان وصلتها فاعل الفعل
مقدر بعد لو فهو مذهب المبرد والزجاج والكوفيين
وصح بان فيه ابقاء لو على الاختصاص بالفعل واما وجوب
كون خبر ان فعلا ليكون عوضا من الفعل فصرح به الز
مخشري وتبعه ابن الحاجب في الكافية وجاز كون خبر
اسما في الجامد المتعذر الفعل كقوله تعالى ولو ان
ما في الارض من شجرة اقلام ورد ابن مالك هذا الراي بانه قد
جاء اسما مشتقا كقوله لو ان حيا مدرك الفلاح ⁂ ادركه
ملاعب الرماح ⁂ وقوله والو ان ما ابقيت مني معلق
بعود ثمام ما تاود عودها ⁂ وذهب سيبويه الى ان ان
وصلتها في مثل ذلك في محل رفع بالابتداء لا يحتاج الى
الخبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه وقيل على

الابتداء

الابتداء والخبر محذوف وفي كل منها جعل الشرط غير
فعل وهو خلاف المعهود وقد جاء المشروط في لو غير منتف
على كل تقدير فيرتبط بالبعد التقيضين عنه كقولك
لو اهانني لاكرمته ومنه قوله صلى الله عليه وسلم في سالم
مولى ابي حذيفة رضي الله عنه ان سالما شديد الحب
لله عز وجل لو كان لا يخاف الله عز وجل ما عصاه رواه
ابو نعيم الحافظ في الحلية مرفوعا من طريق عمر بن الخطاب
رضي الله عنه واما نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه
فقد ذكره ابن الحاجب وغيره انه حديث نبوي ولم يوجد
في كتب الحديث المشهورة مع شدة الفحص عنه وبعضهم
يثبته اثر العمر رضي الله عنه وقد يحذف المشروط اي الجواب
لقيام القرينة الدالة عليه نحو ولو ان قرآنا سيرت به الجبال
الاية اي ما آمنوا به بدليل وهم يكفرون بالرحمن ونحو
لو تعلمون لارتدعتم وما الهاكم التكاثر ولو افتدى به اي
ما تقبل منه ولو كنتم في بروج مشيدة اي لادرككم
وهذا الاختصاص له بلو بل ادوات الشرط كلها كذلك ولكنها
عليه كثير وقد يجي لو للتمني نحو لو تاتيني فتحدثني
قال ابن الصايغ وابن هشام ولو هذه قسم براسها لا يحتاج
الى جواب كجواب الشرط ولكن يؤتى لها بجواب منصوب
كجواب ليت وقال بعضهم هي لو الشرطية اشربت معنى
التمني بدليل انهم جمعوا لها بين جوابين جواب منصوب

بعد الفاء وجواب ما باللام كقوله فلو نبش المقابر عن كليب
فيخبر بالذنائب اي زير يوم الشعثمين لقر عينا وكيف
لقاء من تحت القبور الذنائب بالزنائب ظرفية وهو اسم
موضع والزير الذي يحب محادثة النساء والمراد باي زير
كليب فهو ظاهر اقيم مقام المضمر ويوم الشعثمين لد
الصاق يتعلق بيخبر والشعثمان اخوان هما شعثم وشعيب
ابنا عامر نسب لهما هذا اليوم لغلبتهما فيه او لغير ذلك
ولا والاستدلال بهذا الشعر على المطلوب ظاهر ولي فيه
بحث مطول ذكرته في شرح المغني قال الفراء وقد تجي
لو بمعني ان فيكون للشرط في المستقبل الا انها لا تجزم كقوله
لا يلفك الراجوك الا مظهرا خلق الكرام ولو تكون عديما
واما التفصيل مجمل نحو ان الله لا يستحيي ان يضرب
مثلا ما بعوضة فما فوقها فاما الذين امنوا فيعلمون
انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون ماذا
اراد الله بهذا مثلا وتفيد الكلام فضل توكيد وفي لكان
سيبويه قال في قولك اما زيد فذاهب ان تفسيره مهما يكن
من شيء فزيد ذاهب فلاح وجه التوكيد فانه بمنزلة
التعليق بوجود شيء ما لان معني مهما يكن من شيء
ان يقع هذا او ذاك الي ما لا يحصي وما دامت الدنيا باقية
فلا بد من وقوع شيء ان يقع هذا او ذاك الي ما لا يحصي
وما دامت الدنيا باقية فلا بد من وقوع شيء فيها فيكون

المعني

المعني ان زيدا ذاهب ثابت البتة وعلي كل حال ولزم حذف
فعل الشرط علي طريقة واحدة كما التزموا حذف متعلق
الظرف اذا وقع خبرا مثلا نحو زيد في الدار لان المعني مهما يكن
من شيء او يذكر من شيء ولزم تعويض جزء من جزائها
والذي رايته في النسخ من خبرها فكانه تصحيف من
جوابها بينها اي بين اما وبين فائها فهو مخرج عن مركزه
الاصلي وقدم الجزء لان المحل تنبيها علي ان الجزء المقدم
هو النوع المقصود بالتفصيل وكان قياسه ان يقع مرفوعا
بالابتداء لان الغرض الحكم عليه بحسب ما بعد الفاء لكنهم
خالفوا الابتداء ايذانا من اول الامر بان تفصيله باعتبار
الصفة التي هو عليها في الجملة الواقعة بعد الفاء من
كونه مفعولا به او ظرفا او مصدرا او غير ذلك الا تري
انك تفرق بين يوم الجمعة من قولك يوم الجمعة ضربت
فيه وقولك ضربت في يوم الجمعة وان كان في الموضعين
مضروبا فيه الا تري انه ذكر في الاول ليدل علي انه حكم
عليه لما كان الحكم بوقوع الضرب فيه علم ان الضرب
واقع فيه وفي الثاني ليدل علي انه الذي وقع الضرب فيه
من اول الامر علي حسب ما هو عليه في الجملة ولزم ان يكون
علي معناه واعرابه الذي كان له كذا قرره ابن الحاجب
رحمه الله وقيل هو اي الواقع بعد اما ليس جزءا من
جزائها الواقع بعد الفاء بل هو معمول الفعل المحذوف

مطلقا اي سواء دخلت الفاء على ما لا يعمل ما بعده فيما
قبله او على ما يعمل فيما قبله فالفرق عند القايل بهذا القول
بين نحو اما اليوم فاني ذاهب ونحو اما اليوم فانا مقيم
اذ العمل للمحذوف المقدر في محله ولا عمل لما بعد الفاء
فلا اثر لكونه مما يعمل ما بعده فيما قبله اولا وقيل ان دخلت
الفاء على ما لا يعمل فيما قبله نحو اما اليوم فاني جالس
لان انّ من الحروف الناسخة فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها
فمن الثاني اي فهو من القبيل الثاني وهو ما يكون معمولا
للفعل المحذوف لوجود المانع المذكور والا تدخل الفاء
على ما لا يعمل فيما قبله بل دخلت على ما يجوز عمله
فيما قبله نحو اما يوم الجمعة فانا مسافر فمن الاول اي
معمول لما بعد الفاء ولكن قدم للغرض المذكور ويبطل القول
الثاني بوجوب النصب في مثل واما السايل فلا تنهر
ولو كان معمول المحذوف لجاز الرفع بتقدير مهما يذكر
بالبناء للمفعول ووجوب الرفع في اما زيد فمنطلق
ولو كان معمول المحذوف لجاز النصب بتقدير مهما
تذكر بالبناء للفاعل لكنه لا يجوز بالاتفاق كذا في بعض
الحواشي منسوبا الى الجلباب وفيه نظر فقد سمع اما
العبيد فذو عبيد واما قريشا فانا افضلها بالنصب
في الموضعين قال ابن هشام وفيه دليل على انه لا يلزم
ان يقدر مهما تكن من شيء بل يقدر مما يليق بالمحل اذا

التقدير

التقدير ههنا مهما ذكرت ويبطل قول الاخير بكون
الفاء للجزاء وهي مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها
فلا معنى للتفصيل فيما دخلت عليه بين جواز عمله فيما
قبله وعدم الجواز واذا صدر الشرط بالقسم نحو والله
ان اتيتني لاكرمتك ولو كان تصديره بالقسم تقديرا نحو لئن
اخرجوا لا يخرجون معهم نحو وان اطعتموهم انكم لمشركون
فالجواب له اي للقسم لفظا فيكون الفعل غير مجزوم ويوتى
عليه ما يقتضيه جواب القسم من نون التاكيد وغيرها
وانما كان الجواب له لان تقديمه يدل على اعتباره والعناية
به ولو صرف الجواب الى غيره لاقتضى ذلك الغاءه وعدم اعتباره
وذلك مناف لتقديمه وانما قال لفظا لانه من حيث
المعنى جواب القسم لان اليمين عليه وجواب الشرط لان الا كرام
المقسم عليه مشروط بالاتيان مثلا ولم يمكن مثل هذا
باعتبار اللفظ للتنافي المترتب عليه اذ يلزم ان يكون
مجزوما من حيث هو جواب الشرط مجزوما من حيث
هو جواب القسم فيكون الشيء الواحد مجزوما وغير مجزوم
وهو محال فان قلت وقد سمع من كلامهم جعل الجواب
الشرط مع تقدم القسم كقوله لئن كان ما حدثته اليوم
صادقا اصم في نهار القيظ للشمس باديا قلت هو عندهم
من الضرورات ولم يثبت مثله في السعة ولزم الشرط المضي
لفظا كما مر من قولك والله ان اتيتني لاكرمتك او معنى نحو والله

ان لم تاتني لاهتكك **وانما** وجب ذلك لانه لما جعلوا
الجواب للقسم انعزل الشرط عن العمل فيه فقصدوا احترازا
من حصول الاتيان به على وجه الا يكون للاداة فيه عمل
في الظاهر حذرا من حصول التنافر حرصا على التطابق
والتماثل فاتوا بفعل الشرط ماضيا لان الاداة لا يؤثر عملا
في لفظه فكانها الغيت في العمل في الشرط كما الغيت في الجزاء
ولو اتوا به مضارعا لظهر عملها فيه فتصير ملغاة بالنسبة
الى احد مقتضيها دون الاخر وفي ذلك من التنافر ما لا يخفى
وان توسط بتقديم الشرط او غيره يعتبر و يلغى
اي جاز فيه الوجهان الاعتبار والالغاء مثال الاول وهو ان
يتوسط القسم بتقدم الشرط ان تقول مع الاعتبار ان
اتيتني فوالله لاتينك فهنا امكن اعتبار القسم والشرط معا
وتوفير مقتضى كل منهما عليه فعمل به فيجعل الجواب
للقسم وهو مع جوابه جواب الشرط **ومثاله** مع الالغاء
ان اتيتني والله اتك بجزم اتك او فانا اتيك ووجه الا
لغاء ان تقديم الشرط دليل العناية كما اذا تقدم القسم فيلغى
القسم ويكون الجواب للشرط ومثال الثاني وهو ان يكون
التوسط للقسم بتقدم غير الشرط عليه ان تقول انا والله
ان اتيتني لاكرمتك فتعتبره ان جعلته ابتداء جملة هي
وما في حيزها خبر المبتدا فيصير من باب تقدمه
على الشرط من اول الجملة كما في القسم الاول ولذا ان تقول

انا والله

انا والله ان اتيتني اتك فتلغيه حيث جعلت جملة
الشرط والجزاء خبر المبتدا ووقع القسم معترضا فجاز
الوجهان بحسب اختلاف التقديرين من **حرف الردع** اي الزجر
كلا ولا معنى لها عند جمهور البصريين الا ذلك حتى انهم
يجيزون ابدا الوقف عليها والابتداء بما بعدها وهل
هي بسيطة او مركبة فيه قولان فالجمهور على البساطة
قال ثعلب هي مركبة من كاف التشبيه ولا النافية قال
وانما شددت لامها لتقوية المعنى ولدفع توهم بقاء
معنى الكلمتين قلنا هذا راي لا دليل عليه ولا ضرورة تلجئ
اليه **وقد جاء بمعنى حقا** قاله الكسائي ومن تابعه وظاهر
كلام الجماعة انها حينئذ حرف وقال مكي في كتابه انها على
هذا القول اسم كان حقا اسم **قلت** فينبغي السوال
عن سبب بنائها قال الرضي بنيت لكون لفظها كلفظ
الحرفية ومناسبة معناها لمعناها لانك تردع المخاطب
عما يقوله تحقيقا لضده وهو قريب من كلام ابن الحاجب
تاء التانيث متحركة في آخر الاسم المقابلة للصفة بدليل
ما ياتي **ساكنة في الفعل الماضي تدخل لتانيث الفاعل** اي للدلالة
على ان فاعل الفعل مونث وهذا في القسم الثاني وهو حيث
تلحق الماضي كقامت هند واشتدت ظلمة الليل **وتانيث**
لدخول عليه سماعا في الفاظ معدودة لا يتجاوزها كامراة
ورجلة وتنبعها وطبيقة اللغوي وهذا في القسم الاول

وهو حيث تلحق الاسم فاذن لا يتعلق قوله لتانيث
الفاعل بساكنة وانما يتعلق بمحذوف والتقدير تدخل
لكذا وكذا كما قررناه او يجعل خبر محذوف اي هما لكذا
على طريق اللف والنشر المشوش بجعل الاول للثاني والثاني
للاول وقد استبان بذكر القسم الساعي انه لم يرد بالاسم
ما هو اعم منه ومن الصفة ليصدق على نحو قايمة وامراة
لان دخول التاء في نحو قايمة ليس بسماعي بل هو مقيس وقد
اخل بذكره **ولتمييز الواحد** كذا فيما رايته من النسخ
وكانه سقط منه شيء اذ الظاهر ان يقال والمحركة
لتمييز الواحد **عن الجنس** نحو نخل ونخلة وتمر وتمرة وتبن
وتبنة ونمل ونملة **وقل عكسه** وهو دخولها لتمييز الجنس
من الواحد نحو كماة وهو النبات للجنس وكمء للواحد
وهذا هو المشهور في كتب النحاة وحكاه في المحكم عن منتجع
ورؤبة وحكي قول ابان الكماة للواحد والكمء للجمع وحكي
قول ابان الكماة تكون واحدة وجمعا وقولا عن سيبويه
بان الكماة اسم جمع قال صاحب المحكم وهو الصحيح **والتمييز**
الواحد من الجمع تخمة وتخم وتهمة وتهم فان تخما
وتهما لا تذكران اصلا بل يلزم تانيثهما نحو هذه تخم
وهذه تهم وكل منهما جمع لا جنس وبالعكس اي لتمييز
الجمع من الواحد نحو جمالة وحمارة وثعالة والواحد
جمال وحمار وثعال وللعجمة يعني انها تدخل امارة على النقل

من العجمة

من العجمة الى العربية نحو موازجة وهي الاخفاف جمع
موزج وطيالسة جمع طيلسان وصوالجة جمع صولجان
فالهاء الداخلة على الجمع علامة على ان واحده معرب
والنسب وذلك حيث تدخل على الجمع الاقصى دالا على
ان واحده منسوب كالاشاعثة والمهالبة والاشاعرة
في جمع اشعثي ومهلبي واشعري وذلك انهم لما ارادوا ان يجمعوا
المنسوب جمع تكسير حذف يائي النسبة لانهما لا يجتمعان
مع الجمع فلا يقال في النسبة الى رجال رجالي كما هو مقرر في
بابه فحذفت ياء النسبة ثم جمع بالتاء فصارت كالبدل
من الياء وانما ابدلت منها لتشابههما للواحدة كتمرة وتركي
ولتاكيد المبالغة كعلامة ودواري وكونها زائدة تبين
لا لمعنى كظلمة وكرسي **ولتاكيد الجمع** كحجارة وجمالة وفحولة
وصقورة **او التانيث** كما في ناقة ونعجة وهي في مثل هذين
لازمة وقد جاءت لتاكيد التانيث في الصفة كعجوزة
وعجوز فان عجوزا موضوع للمؤنث والتاء فيه غير لازمة
وللعوض من محذوف لازم الحذف كباب عدة وزنة
او معاقب كجحاجحة جمع جحجاح وهو السيد فالتاء عوض
من محذوف ليس بلازم الحذف ولكنه معاقب اي
يجوز ان يؤتى به وتحذف الهاء فتقول جحاجيح **وللمبالغة**
كالدواية وينبغي ان يزاد ولتاكيد المبالغة كعلامة وللنقل
من الوصفية **اي الاسمية** علامة على ان الوصف غالبا

غير محتاج الي الموصوف كالنطيحة والذبيحة نون
التاكيد تلحق باخر الفعل المستقبل في الطلب كالامر والنهي
او الاستفهام والتمني ونحو ذلك لان الطلب انما يطلب في
العادة ما هو مراد له فكان ذلك مقتضيا لتاكيده لان
غرضه في تحصيله بخلاف الخبر فان هذا المعني مفقود
فيه وفي القسم اي جوابه وان لم يكن طلبا لاجرائهم اياه
مجري الطلب اما لان غالبه ان يكون مطلوبا للمقسم مراد
اله واما لان جميعه مقصود منه الحصول م حصوله
في نفسه فاجري مجري ما المقصود منه الحصول وقلت
في النفي وانما دخلت فيه تشبيها له بالنهي لان النفي هو
المقصود من النهي وقد ينضم الي ذلك تشبيه حرف
النفي بحرف النهي صورة نحو واتقوا فتنة لا تصيبن الذين
ظلموا منكم خاصة علي القول بان لا فيه نافية وتشبيهه
بحرف النهي في حكمه كقوله يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا
علي كرسيه معمما تشبيها للم بلا الناهية من جهة الجزم بها
والجاري مجراه نحو قلما يقولن احد هذا لان قل انما
يستعمل بمعني النفي ويجري مجراه ولزمت في مثبت القسم
اي في المضارع المثبت الواقع جوابا للقسم نحو والله
لافعلن لان القسم موضع زيادة التاكيد وكثرت مع
حرف الشرط واسماء الشرط المؤكدين بما جعل الحرف قسما
والاسماء قسما فوصفهما بالمثني اي كثرت مع هذين

القسمين المؤكدين بما لانهم لما اكدوا اداة الشرط ارادوا
ان تاكيد ما هو مقصود اولي نحو فاما ترين من البشر احدا
ونحو اياما تفعلن فانا اكرمك وانما تكون الكن خفيفة
ساكنة تشبيها لها بالتنوين وثقيلة اي شديدة مكسورة
مع الالف سواء كانت الف الاثنين نحو يا زيدان اضربان
او الالف الواقعة بعد نون جمع الاناث نحو يا هندات
اضربنان فكسرت في الموضعين تشبيها لها بنون التثنية
الواقعة بعد الالف مفتوحة مع غيرها لخفة الفتحة وما
قبلها اي قبل نون التاكيد مع واو الضمير مضموم نحو ليسجنن
ليسجننه وذلك لانه اذا لقيت الواو النون وجب حذف
الواو علي الاصل لالتقاء الساكنين ويبقي الضمة دليلا عليها
ولا يجوز ابقاء الواو مع النون لئلا يلزم التقاء الساكنين
علي غير حده اذ ليسا من كلمة واحدة كما في تمود الثوب
ومع يائه مكسورة دليلا علي الياء المحذوف لالتقاء الساكنين
نحو اضربن يا هند وفيما عداه مفتوح نحو اضربن يا زيد
اما لانه لو ضم لاشتبه بفعل جماعة الذكور ولو كسر لاشتبه
بفعل المخاطبة واما لان الاصل الفتح تشبيها له بما قبل
تاء التانيث وما قبل الجزء الثاني من المركب لكن عدل
عن الاصل مع الواو والياء للضرورة وهي الدلالة علي
المحذوف ولا ضرورة في غيرهما فيبقي علي الاصل ولا يقع
النون الخفيفة في التثنية اي فعل الاثنين نحو اضربان

ولا في فعل جمع المؤنث خلافا ليونس لالتقاء الساكنين
على غير حده وهو ان يكونا في كلمة واحدة وثانيهما
مدغم فيما بعده كدابة ولو حركت النون لاجل التقاء
الساكنين لاخرجت عن وضعها وهو لزوم السكون ولذلك
يحذف للساكنين في اضربن الرجل ولا تحرك ولو حذفت
الالف لاشتبه فعل الاثنين بفعل الواحد ولاجتمع
نونان زائدتان على بناء الكلمة في فعل جمع المؤنث لا يقال
مقتضى هذا التعليلات لا تدخل الثقيلة فيما ذكر كما لا تدخل
الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده اذ ليسا
من كلمة واحدة لانا نقول النونان كجزء الفعل الذي
اتصلا به فالمجموع كلمة وثاني الساكنين مدغم فاجري
مجرى المدغم في كلمة واحدة ولا كذلك في الخفيفة لا يقال
فليلزم ابقاء الواو والياء في اضربن يا زيدون واضربن
يا هند لجريان هذا الاعتبار فيهما لانا نقول زيادة مدة
الالف سوغت اجتماع الساكنين او نقول القياس الحذف
في البابين لكن حذف الالف يوجب اللبس بفعل الواحد
كما مر ولا كذلك حذف الواو والياء او نقول حذف
الواو والياء مع الخفيفة متفق عليه فيحذفان قياسا
عليهما مع الثقيلة والالف لم يحذف مع الخفيفة
حتى تقاس عليها الحذف مع الثقيلة فافترق البابان
وهما اي النونان في غيرهما في غير التثنية وجمع المؤنث

مع الضمير البارز وهو الواو والياء كالمنفصل اي كالكلمة
المنفصلة فيجب ان يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته
مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو وتحريكهما تقول
يا زيدون اغزن وارمن بحذف الواو كما حذفتها
مع الكلمة المنفصلة نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض
وكذا يا هند اغزن وارمن بحذف الياء كما حذفت في اغزي
الجيش وارمي الغرض وتقول اخشون يا زيدون بضم الواو
المفتوح ما قبلها كما ضممتها مع المنفصلة نحو اخشوا الظلمة
وتقول اخشين يا هند بكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها
مع المنفصلة في نحو اخشي الرجل ومع الضمير المستتر
وهو في الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش كالمتصل
فيقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات وفتحها
كما تقول مع المتصل اغزوا وارميا واخشيا فيرد ما حذف
من الآخر في الساكن يتعلق بحذف اي ما حذف لاجل
ساكن ويحرك من اجلها اي من اجل النون فتقول قولن
وبيعن كما تقول مع المتصل قولا وبيعا ولو جعلت كالمنفصل
لم يكن الرد نحو قل الكلام الحسن وبع العبد القبيح على
ما هو مقرر في التصريف ويحذف النون الخفيفة لالتقاء
الساكنين خفضا لها عن مرتبة التنوين لانه لازم للاسم
المتمكن في الوصل اذا تجرد عن المانع وهو اللام والاضافة
بخلاف الخفيفة فانها قد تترك بلا مانع فلذلك حذفت

عند ملاقاة الساكن كقوله ولا تهين الفقير علك ان تركع
يوما والدهر قد رفعه وكذا تحذف في الوقف فيرد ما حذف
لاجلها من حرف علة نحو يا هند اضربي ويا زيدون اضربوا
تريد اضربن بكسر الباء واضربن بضمها فتحذفها وترد ما حذف
لاجلها من الواو والياء واعترضه بعضهم بانه لا ينبغي ان يؤكد
على التاكيد فالصواب ان يؤكد بها عند ارادة الوقف اصلا
لئلا يفضي الى المحذوف وحرف اعراب نحو يا زيدون هل
تضربون ويا هند هل تضربين برد نون الاعراب عند الوقف
بعد ان كانت محذوفة لاجل الحاق نون التاكيد الخفيفة
الا المفتوح ما قبلها وهذا استثنا من الحقيقة المحكوم
عليها بالحذف في الوقف فانها اعم من ان يكون ما قبلها
مفتوحا اولا فاستثني المفتوح ما قبلها فانها تقلب الفا
نحو وليكونا من الصاغرين ونحو لنسفعا وكذلك رسمت
بالالف نظرا الى حالة الوقف حيث لا التباس في الآيتين
واما حيث الالتباس فيكتب بالنون نحو اضربن يا زيد ولا
تقومن اذ لو كتبت بالالف في مثل هذا لالتبس بالف
الاثنين التنوين نون وذا جنس يشمل نون التثنية والجمع
وغير ذلك من النونات ساكنة فصل يخرج نون التثنية
والجمع وغير ذلك مما هو متحرك بعد حركة الآخر فصل
آخر خرج به نون منك ونحوها من النونات الساكنة التي
ليست بعد حركة الآخر لا لتاكيد الفعل فصل آخر خرج به

نون التاكيد الخفيفة بالتمكن اي للدلالة على الانصراف
نحو زيد ورجل وضارب ومضروب وللتنكير في الاسم المختتم
بصوت كسيبويه وفيما هو شبيه بالصوت نحو ايه وصه
ومه والاول قياسي والثاني سماعي وزعم بعضهم ان
تنوين رجل للتنكير ورده ابن الحاجب بثبوته حالة
جعله علما مثلا واعترض بانا لا نسلم ان تنوينه حالة
العلمية والذي كان قبلها وما ثم لا منافاة بين التمكن والتنكير
فيجوز ان يكون التنوين لهما قبل العلمية ويتمحض بعدها
للتمكن لمنافاتها لاعتبار التنكير وللعوض عن المضاف
اليه مفردا كان نحو كل وبعض اذا قطعناه عن الاضافة
نحو وكلا ضربنا له الامثال ونحو فضلنا بعضهم على
بعض وقيل هو تنوين التمكن رجع لزوال الاضافة التي
كانت تعارضه او جملة نحو وانشقت السماء فهي يومئذ
واهية اي يوم اذا انشقت او عن الاعلال بالحذف
لجوار وغواش عند سيبويه والجمهور فانه اعل بحذف
الياء وعوض منها التنوين وللمقابلة كتنوين مسلمات
المقابل لنون مسلمين اذ لو كانت للتمكن لم يثبت في
نحو فاذا افضتم من عرفات لانه غير منصرف على الصحيح
ولو كان للتنكير لم يثبت في الاعلام وليس عوضا
عن شي وهو داخل في الوقف فلم يبق الا كونه
للمقابلة على الوجه المذكور وهو معنى مناسب يمكن

اعتباره والغالي وكان ينبغي ان يقول والغلو عطفا على
ما تقدم لينتظم الكلام على نسق واحد بعضه ياخذ
بحجزة بعض والا فالمنافرة فيه ظاهرة وتصحيحه على
ما فيه ان يقال الغالي خبر مبتدا محذوف يعود الى
التنوين اي وهو الغالي انه لحقت النون المذكورة قافية
مقيدة اي رويها ساكنا كقول روبة يصف مكان
قفر اخاليا من الانيس وقايم الاعماق خاوي المخترقن
اصله المخترق بسكون القاف الا انه الحق به التنوين الغالي
فحركت بالكسر اما لانه حركتها واما لان اصل حركة التقاء
ساكنين الكسر قال ابن الحاجب والظاهر ان الفتح اولى
لما ثبت من ان مثلها اذا الحق بما اخره ساكن حرك
ذلك الساكن بالفتح ولا نظير الى التقاء الساكنين كقولك
اضربن واقتلن والقايم الشديد السواد والاعماق
جمع عمق بفتحتين او عمق بضمة فسكون وهو
ما بعد من اطراف المفازة والمخترقن بضم الميم
وفتح الراء المحل الخالي تخترقه الريح اي تهب فيه
ومعنى كونه خاويا انه لا شي فيه يمنع الريح من المرور
بسهولة وسمي هنا التنوين بالغالي لانه غلا اي جاوز الحد
الذي ينتهي عنده الوزن والترنم ان لحقت تلك النون قافية
مطلقة اي متحركة بدلا من حرف الاطلاق وهو الحرف الذي
يتولد من اشباع حركة الروي كقول جرير اقلي اللوم عاذل

والعتابن

والعتابن وقولي ان اصبت فقد اصابن وظاهر
كلام جماعة ان هذا التنوين يحصل الترنم كما تعطيه
عبارة المتن وقد صرح به ابن يعيش قايلا ان الترنم
تحصل بالنون نفسها لانها حرف اغن قال وانما سمي المغني
مغنيا لانه يغن صوته اي يجعل فيه غنة والاصل عنده
مغنن بثلاث نونات اخيرها ياء طلبا للتخفيف قال	فايدة
ابن هشام والذي صرح به سيبويه وغيره من المحققين
انه جي به لقطع الترنم وان الترنم وهو التغني يحصل
باحرف الاطلاق لقبولها لمد الصوت فاذا انشدوا ولم
يترنموا جاوا بالنون في مكانها وتكسر النون المذكورة
لالتقاء ساكنين على اصل التحريك عند التقائهما او تضم
اذا كان ما بعد الساكن ضمة اصلية في كلمة نحو انى مسني
الشيطان بنصب وعذاب اركض بضم التنوين اتباعا
لضم الكاف وقد قرئ بالكسر على الاصل او تحذف لالتقاء
ساكن وهذا قليل كقول ابي الاسود الدولي فالفيته غير مستعتب
ولا ذاكر الله الا قليلا بترك تنوين ذاكر ونصب الله وانما
اتى ذلك على حذفه للاضافة المرادة تماثل المتعاطفين
وقرئ قل هو الله احد الله الصمد ولا الليل سابق
النهار بترك تنوين النون احد وسابق ونصب النهار
ويجب حذفها حذف النون المسماة بالتنوين من
علم احترازا من غير العلم مفرد احترازا من المضاف

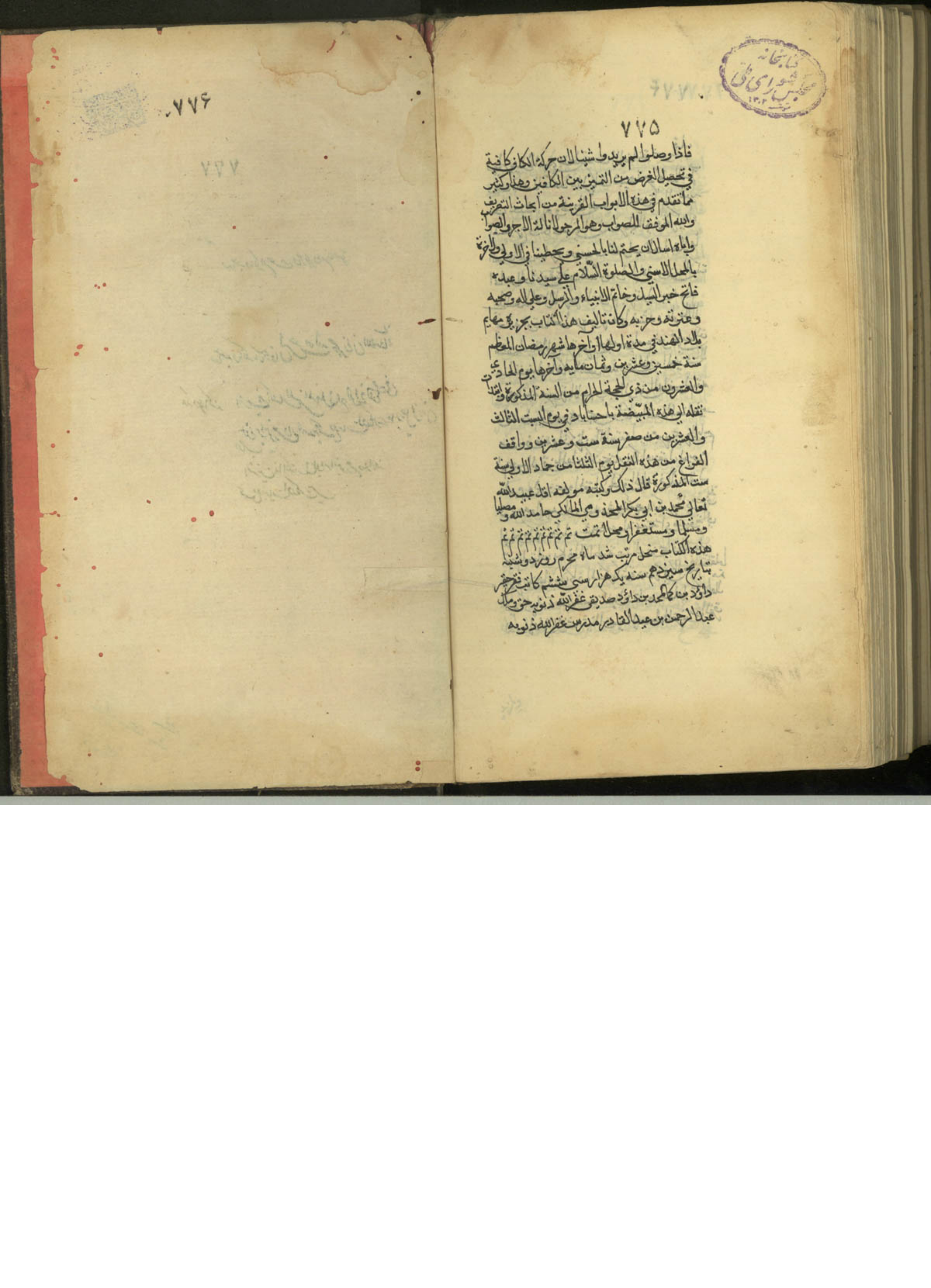
موصوف احترازٌ من ان يكون موصوفاً البتة بابن احتراز
من ان يوصف بغيره مضاف بالتنكير صفة لابن مع انه اريد به
لفظه فيكون علماً لانه لحظ فيه التنكير اي لفظ من افراد
المسمين مضاف الى علم احترازٌ من ان يضاف الى غير علم
مفرد احترازٌ من ان يكون العلم المضاف اليه ابن ذا اضافة
وذلك نحو جاء زيد بن عمرو وانما حذف لاجل التخفيف
فيما كثر استعماله وشرطوا هذه الشروط لانه لم يكثر استعماله
الا عند وجودها فلا يحذف من نحو جاء رجل ابن عبد
صالح ولا من نحو جاء عبد شمس ابن خالد ولا من نحو جاء
زيد ولد عمرو ولا من نحو جاء زيد ابن اخينا ولا من نحو زيد
ابن عبد الله واعلم ان اشتراط الافراد في العلم الموصوف
وفي العلم المضاف اليه ابن الموصوف به حتى لا يجوز حذف
التنوين من نحو جاء ابو عمرو ابن العلاء ولا من نحو جاء زيد
بن عبد الله مما لم اره في غير هذا الكتاب وظاهر عبارتهم
يابى ذلك نص بعض الائمة على خلافه وقد اخل المولف
بقيد وهو كون الابن متصلاً بالعلم الموصوف به احترازٌ
من نحو جاء زيد الفاضل ابن عمرو فلا يحذف تنوينه
نص عليه في التسهيل ومن قيس بن ثعلبة في قول الشاعر
جارية من قيس بن ثعلبةٍ كريمةٌ اخوالها والعصبة
شاذ لثبوت التنوين فيه مع توفر شرايط الحذف وقد
حاول ابن جني تخريجه على وجه ينفي الشذوذ في قايل الذي

اري

اري انه لم يرد في البيت وما جرى مجراه اجراء الابن وصفاً
وانما اجرى بدلاً فكان منفصلاً عما قبله مستقلاً ولم يكن
معه كالشيء الواحد فلذلك نون وعلى هذا القول كلمة
زيد ابن بكر كانك قلت كلمة زيد كلمة ابن بكر لان ذلك حكم
البدل واعترض بانه لو كان كذلك لكثر مثله في كلامهم
لانه وجه شايع مطرد ولكنه قليل فوجب ان يحمل على
الضرورة وقال ابن الحاجب في شرح المفصل وزعم
قوم ابن ثعلبة بدل وقصدهم اخراجه عن الشذوذ
وهو بعيد لان المعنى على الوصف وايضاً فان خرج
عن الشذوذ باعتبار التنوين لم يخرج باعتبار استعمال
ابن الا يعني واستعماله بدلاً غير موجود في كلامهم الا نادراً
حرف الانكار زيدة تلحق في الاستفهام بالهمزة لا
بغيرها من الادوات وكان المولف حذف هذا القيد
بناء على اصل الاستفهام ان يكون بالهمزة فينصرف الكلام
اليه عند عدم التصريح به باخر الاسم الموقوف عليه لا
الذي يذكر في حالة الوصل وان كان صفة كان يقال قام
زيد الفاضل فتقول في انكاره ازيد الفاضلوه او
معطوفاً كان يقال قام زيد وعمرو فتقول في انكاره
ازيد وعمروه وفيه للانكار يتعلق بتلحق اي مدة تلحق
لاجل انكار ما ذكره المخاطب كما مثلنا به او لانكار خلافه
كما اسلفناه عن سيبويه انه سمع رجلاً يقال تخرج

ان اخصبت البادية فقال انا انيه منكرا ان يكون رايه
علي خلاف ذلك وتجانس تلك المدة حركة ما قبلها ان فتحة
فالف وان ضمة فواو ان كسرة فياء فان سكن ما قبلها كسر
فيقول لمن قال قام زيد ازيدنيه بكسر نون التنوين وتاتي
المدة مجانسة للكسرة فتكون ياء او زيدن ان بعد ابقاء
الساكن على حاله ثم يتبعه المدة اي نكسر آخر المزيدة
فتجي المدة وهي الياء فتقول ازيدانيه حروف التذكر مدة
تلحق آخر الكلمة عند الذهول عما بعدها لتذكره
والمراد ان المتكلم يقطع اللفظ قبل انتهاء المقصود
لعدم ذكره في الحال غير قاصد للوقف فتلحق هذه
المدة آخر الكلمة التي ذهل عما بعده وتتبع حركة ما قبلها
كان يريد ان يقول جاء زيد فينطق بجاء ولا يستحضر ذكر
زيد ولا يريد الوقف فتقول جاءا وكذا يقولوا حيث
يريد يقول زيد فيذهل زيد وكذا خذاي حيث يريد ان
يقول خذ ام امراة حسناء فيذهل عن الخبر ان سكن
كسر ثم يتبعه المدة نحو قد قام زيد ومني في نحو من زيد
والي في نحو الغلام جاء حرف الوقف هاء ساكنة تلحق
بما حركته غير اعرابية نحو هوه وهيه والزيدانه والزيد
ونه لا بما حركته اعرابية اذا المقصود بيان الحركة والمعرب
تعرف حركته بالعامل والاشبيه بها فلا يتصل ما سم الا لمبني
علي الفتح مثلا نحو اجل ولا منادي مضموم نحو يا رجل

وبازيد ولا المبني بقطعه عن الاضافة نحو من قبل
ومن بعد لان هذه الحركات شبيهة بحركات الاعراب
من حيث العروض ولا بفعل ماض نحو قام لانه شبيه
المضارع وان كان مبني الاصل وتحريكها اي وتحريك هاء
السكت لحن خارج عن سنن الصواب لان اجتلابها
انما هو للوقف مقتض للسكون واعلم انه يوقف بها السكت
علي الفعل المعتل الاخر جزما نحو لم يغزه ولم يرمه ولم
يخشه او وقفا نحو اغزه وارمه واخشه وعلي ما الا
ستفهامية المجرورة بحرف نحو بمه او باسم نحو مجي مه لكن
هنا تفصيل فان كان الفعل محذوف الفاء والعين وما الا
ستفهامية مجرورة بالاسم وجب الوقف بالها نحو لم يقه
وقه ولم يره وره ومجي مه وان كان الفعل المعتل غير
محذوف منه ما ذكرنا وما الاستفهامية مجرورة بحرف لا باسم
لم يجب الوقف بالها ولكن يختار فلكان يقول لم يرم
وارم ولم وعم والمختار الحاق الهاء في ذلك فتقول
لم يرمه وارمه ولمه وعمه وشين معجمة بكسرها اي شين
الي بني كلاب واسد وشين مهملة تميمة اي منسوبة الي
تميم تلحقان بكاف المخاطبة عند الوقف محافظة علي
الفرق بينها وبين كاف المذكر لكثرة دورة في كلامهم فاستثقلوا
فيه الزيادة خشية من تكثير الثقل وجعلوا تركها علا مة
له وزادا في المونث شينا او سينا ليحصل الغرض من الفرق



فاذا وصلوا لم يريدوا شيئا لان حركة الكاف كافية
في تحصيل الغرض من التميز بين الكافين وهذا وكثير
مما تقدم في هذه الابواب القريبة من ابحاث التعريف
والله الموفق للصواب وهو المرجو لانالة الاجر والصواب
واياه اسال ان يختم لنا بالحسنى ويحطينا في الاولى والآخرة
بالمحل الاسنى والصلوة والسلام على سيدنا وعبده
فاتح خير البيد وخاتم الانبياء والرسل وعلى اله وصحبه
وعترته وحزبه وكان تاليف هذا الكتاب بجزيرة مهايم
بلاد الهند في مدة اولها اواخر شهر رمضان المعظم
سنة خمسين وعشرين وثمان مايه واخرها يوم الحادي
والعشرون من ذي الحجة الحرام من السنة المذكورة وابتدات
نقله الى هذه المبيضة باحساباد في يوم السبت الثالث
والعشرين من صفر سنة ست وعشرين وواقف
الفراغ من هذه النقل يوم الثلثا من جماد الاولى سنة
ست المذكورة قال ذلك وكتبه مولفه اقل عبيد الله
تعالى محمد بن ابي بكر المحذومي المالكي حامد الله و مصليا
ومسلما ومستغفرا ومحل تمت تم تم تم تم تم تم تم
هذه الكتاب منحل مرتب شد ماه محرم روز دوشنبه
بتاريخ سيزدهم سنه يكهزار سي ششم كاتب فقير حقير
داود بن كمال محمد بن داود صديقي غفر الله ذنوبه حق و ملك
عبد الرحمن بن عبد القادر مدرس غفر الله ذنوبه

صاحبه ومالکه ... حبیب الله ... محمد زمان الاصفهانی

صاحبه ومالکه المستحق الی رحمة الله محمد زمان الاصفهانی

هرکه دعوا کند

اشتریت هذا الکتاب ... فی ... بمبلغ ...

اشتریت هذا الکتاب ... دینار العبد ...

